من أصول النحو وتاريخه

الخلاف بين النحويين

دراسة - تحليل - تقويم

الدكتور السيد رزق الطويل

المكتبة الفيصلية

في أصول النحو وتاريخه

الخلاف بين النحويين

دراسة، وتحليل، وتقويم

الدكتور السيد رزق الطويل

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

المكتبة الفيصلية

مكة المكرمة - المعابدة - ص . ت ١٣٢٧٦

ص . ب ٢٧٠٣ برقيا : فرهود ت : ٥٧٤٦٦٧٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

مقدمة

حمداً لله تعالى الذي اصطفى اللسان العربي لساناً لكتابه العزيز وشريعته الهادية ، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد عليه الصلاة والسلام ، خير من نطق بالضاد ، وهادي البشر إلى طريق الرشاد ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فهذا الكتاب الذين أقدمه لقراء العربية كان منذ أكثر من عشر سنوات رسالة علمية تقدمت بها إلى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، ونوقشت يوم الخميس الثاني من مايو عام ١٩٧٤ ، وأجيزت بمرتبة الشرف الأولى(١) .

ومما أحب أن أذكره للقارىء أو الباحث الذي يقع في يديه هذا العمل العلمي أني منذ طلبت العلم في الأزهر الشريف أحببت النحو وعلوم اللغة ، وأقبلت عليها ، ثم تفتح لي منذ هذه السن الباكرة طريقاً وجدت نفسي مهيئاً له ، وهو الدعوة الإسلامية ؛ إذ حملتني هي الأخرى على الإمعان في التزود من العلوم الإسلامية فقهاً

(١) كانت لجنة مناقشة مكونة من الأساتذة : د . ابراهيم البسيوني مشرفاً ، والأستاذ الدكتور احمد حسن كحيل عضواً وهما من أساتذة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، والدكتور أمين السيد عميد كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة .

وحديثاً وتفسيراً وتاريخاً ، ولم أحس بمعارضة بين الاتجاهين ، فالإلمام باللسان العربي وفقه أسراره ييسر كل التيسير إدراك كل عزيز في مجال الثقافة الإسلامية ، وقد كان النحاة الأوائل مبرزين في فروع المعرفة الإسلامية من قراءات وتفسير وحديث وعقيدة وفقه ، ولأذكر على سبيل المثال : الأخفش والفراء والزجاج والرماني والفارسي وابن جني والزمخشري والأنباري .

وسيبويه نفسه إمام النحاة كان يطلب الحديث ، ولما لحن في حديث أمام معلمه حماد تحول عن الحديث إلى النحو ؛ لأنه رآه أداة هامة لكل دراسة ، ويسهل أمام المتمكن منه الإلمام بكل دراسة .

فالدراسة اللغوية لا تنفصل عن الدراسة الإسلامية ؛ إذ القرآن الكريم والحديث الشريف وهما منبع الدرس الإسلامي هما كذلك مجال الدرس اللغوي ، ومن هنا أعطى علماؤنا السابقون الدراسة اللغوية حكماً شرعياً يصل في بعض الأحيان إلى فرض العين .

وقد سئل ابن هشام الأنصاري : لم لم تضع تفسيراً للقرآن الكريم ؟ فقال : « أغناني المغني » ذلك لأنه رأى في كتابه مغني اللبيب ، وقد استشهد فيه بآلاف الشواهد القرآنية ما يسد مسد تفسيره للقرآن الكريم .

هذا والمفسرون للقرآن الكريم ، أكثرهم نحاة لهم قدم راسخة في الدرس النحوي .

وتذكر كتب الطبقات أن ثعلبا إمام الطبقة الخامسة الكوفية أبدى آلامه أمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد العلامة القارىء ، صاحب كتاب السبعة فقال عن أعلام الثقافة الإسلامية إنهم أفلحوا بما بذلوا من جهد في المجالات التي برزوا فيها ، وأما النحاة فإنهم أضاعوا حياتهم بين زيد وعمرو ، فماذا لهم عند الله ؟ فانصرف أبو بكر من عنده ، وعاد في اليوم التالي ليقول له : إنه رأى رسول الله ﷺ في

المنام ، وأنه يقول له : أقرىء أبا العباس مني السلام ، وقل له : أنت صاحب العلم المستطيل(١) .

وسواء أكانت هذه الرواية صحيحة أم من وضع نحوي يريد أن يضفي على هذه الدراسة لوناً من القدامة فإن لي استنتاجين وراء كلماتها :

أولهما : أن أعلام النحاة كان لا يزايل نفوسهم الهدف الأسمى ، وهو المحافظة على القرآن الكريم .

والآخر : أن ثعلبا يشكو من تحول الدراسة النحوية إلى مجرد صناعة لفظية ، رمز إليها بقوله : زيد وعمرو .

على هذا النهج آخيت في حياتي بين الاتجاهين يُثْري كل منهما صاحبه ، حتى إذا وصلت إلى آخر مراحل الدراسات العليا . مرحلة الدكتوراه اخترت هذا الموضوع : « الخلاف بين البصريين والكوفيين وأثره في تطور الدراسات النحوية حتى نهاية القرن السادس الهجري » .

ومما لا ريب فيه أن الدرس النحوي حَظِي بتآليف كثيرة ، وكتب لا تكاد تحصى منها ما يتناول القضايا النحوية شاملة كاملة، ومنها ما يتوفر على درس قضية واحدة من قضايا النحو يستوعب كل ما يتصل بها ، وما ينضوي تحت لوائها من أوابد وشوارد ، ومنها ما يترجم للنحويين ويذكر طبقاتهم .

والكتابة في جانب تاريخ النحو وأصوله قديماً وحديثاً ليست بالغزيرة ، وهي مع ذلك تنحو مناحي معينة تكاد تكون مقصورة على المدارس النحوية كالمدرسة البصرية ، والمدرسة الكوفية ، والبغدادية ، والمصرية ، والأندلسية ، على هذا النمط سارت بحوث المحدثين ، ومنهم من يتخير شخصية نحوية يتتبع الباحث جهدها وجهادها النحوي .

---

(١) راجع نزهة الألبا لأبي البركات الأنباري - ترجمة ثعلب .

لكن دراسة الخلاف من حيث هو دراسة تحليلية تؤرخ له ، وتكشف عن ظروفه وملابساته ، وتحلل اتجاهاته ، وترصد نتائجه وتقومها لم تظهر حتى الآن ـ فيما أعلم ـ على ساحة الدرس النحوي .

وبجانب هذا كانت هناك حوافز أخرى دفعتني للكتابة في هذا الموضوع .

١ ـ الدراسة النحوية في وقتنا الحاضر تئن تحت قيود الصناعة ، كما أنها مثقلة بالعلل الفلسفية والمصطلحات المنطقية ، وهذا يقتضي دراسة واعية لتطور الدراسات النحوية ، والظروف التي ألمت بها والملابسات التي اكتنفتها ، والمدى الذي انتهى إليه الخلاف بين النحويين .

٢ ـ هذه الدراسة تتناول الخلاف النحوي من ظهوره إلى قمة نضجه ، ومدى تأثيره في دراسة شاملة .

٣ ـ هذه الدراسة تحصي مسائل الخلاف سواء أكانت أصولية أم قضايا نحوية أم مسائل جزئية ثم تلقي عليه نظرة تقويم تتبين الآثار الناتجة عن هذا الخلاف .

ومثل هذا الموضوع له سمات محددة تجعل الخوض فيه صعباً منها :

● أنه واسع المضطرب ، متعدد الأنحاء ، متشعب المسالك .

● مراجعه كثيرة ومتنوعة ، واستخراج المطلوب منها يحتاج إلى قدر من الأناة وحسن التصرف .

● مراجع النحو الكوفي ـ وهو تيار بارز في الخلاف النحوي ـ غير متوافرة ، وبخاصة المراجع التي يحكم بها على اتجاهات المدرسة ، ونستطيع على أساسها تقويمها ، وكل ما يقال عن الكوفيين ونحوهم آت إلينا عن طريق البصريين أو البغداديين .

● الكتب القديمة التي كتبت في الخلاف مثل : كتاب ثعلب والردود التي

كتبت عليه لم نعثر عليها ، وكان يمكن أن تفيدنا كثيراً فيما يتصل بمعرفة وجهة نظر القدماء إلى الخلاف باعتبارها بحوثاً متقدمة في هذا الموضوع ولها مكانتها فيه .

وعلى ضوء هذه الأهداف والسمات سلكت في بحث الموضوع الطريق التالية .

لقد عرضته في بابين يسبقهما تمهيد ، ويعقبهما خاتمة .

في التمهيد . تناولت الدراسة النحوية منذ ظهورها حتى عصر ظهور الخلاف .

وفي الباب الأول : تناولت بالدراسة الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية بالوصف والتحليل والتأريخ الدقيق ؛ لأن الخلاف بينهما هو جوهر الخلاف النحوي ، وكان ذلك في فصول ثلاثة :

في الفصل الأول : دراسة تاريخية حول الخلاف تحدد ظهوره ، وتحلل أسبابه ، وتصف بيئته ، وتشرح المؤثرات التي حوله ، وتذكر أنماطه ، كما تبين مظاهره .

وفي الفصل الثاني : تناولت مسائل الخلاف بين المدرستين ، وجعلت لها هذا التصنيف :

١ ـ مسائل أصولية : تتناول وجهة نظر المدرستين في أصول النحو ، مثل : القياس والسماع ، والعلة ، والعامل ونحوها .

٢ ـ موضوعات نحوية : وهي مسائل كان الخلاف فيها بين المدرستين في موضوعات عامة مثل : الضمائر والاشتقاق ، والتضمين ، والأدوات النحوية ، والمصطلحات .

٣ ـ مسائل جزئية : وقد أحصيت تحت هذا العنوان مسائل الخلاف التي تتناول ظواهر جزئية من الدراسة النحوية ، واستعنت في هذا الإحصاء بكتاب الإنصاف ، ومسائل العكبري ، وكتاب الارتشاف ، وكتاب الأشموني .

وهذا الجانب من هذا الفصل يعد فهرسة شاملة لمسائل الخلاف في النحو العربي ، وهذا مما يجعلها ميسرة للدارس ، ممهدة للباحث .

وفي الفصل الثالث : تحدثت عن الباحثين في الخلاف من قدماء النحاة ، ولم يصل إلينا من بحوث في هذا الصدد ، وفي الإطار الزمني لهذه الدراسة إلا لاثنين : هما عبد الرحمن الأنباري صاحب الإنصاف وأبو البقاء العكبري صاحب التبيين ، الذي لم يتيسر لنا ، وإنما وقعنا على مخطوطة صغيرة له فيها بعض المسائل .

تناولت حياتهما بالتحليل الدقيق ، كما عرضت اتجاههما ، وموقفهما من الخلاف مع التقويم والتعقيب .

على أني أوليت ترجمة الأنباري الكثير من اهتمامي ذلك لأنه أهم باحث في الخلاف ؛ ولأنه بحث فيه بعد خمود ناره ، وذهاب ما لابسه من عصبية فردية ؛ ولأنه أخذ نفسه بالنصفة وكان في تقديري منصفاً إلى حد ما مع ورع وعفة لسان ، وبعد عن الهوى ، ولعله هو الذي أنصف أعلام الكوفة الذين جرحهم غيره ممن كانوا مثله في الميل إلى البصرية . ولا عجب فالأنباري الذي كان يعف عما في أيدي الحكام من المال قادر على أن يعف لسانه عن تناول الناس بالسوء .

وخصصت الباب الثاني للتقويم وتتبع الآثار ، وجعلته في فصول ثلاثة :

في الفصل الأول ذكرت تقويم القدماء والمحدثين للخلاف النحوي ، ونظرتهم إليه .

والفصل الثاني : خصصته لتقويمي للخلاف على ضوء أسس وضعتها لذلك .

وفي الفصل الثالث : تتبعت نتائج الخلاف وآثاره في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن السادس الهجري مشيراً إلى ما ظهر من مدارس متعددة في بغداد ومصر والأندلس .

وتناولت ما أرهقت به الدراسة النحوية من مصطلحات المنطق والفلسفة ، وظهور اتجاه التنقية اللغوية ، والبحث في أصول النحو .

وفي الخاتمة سجلت ما ظهر لي من نتائج وما بدا لي من آراء ومقترحات .

بعد هذا العرض يتبين لنا أن الكتاب دراسة شاملة للخلاف النحوي بدءا من الخلاف بين البصريين والكوفيين حتى نهاية القرن السادس الهجري ، واعتمدت الدراسة على أسس ثلاثة : التأريخ والتحليل والتقويم . ومن هنا فأي دارس للنحو، مَعْنِيّ بقضاياه لا يستغني عن الاطلاع عليه ، كما أنه يكشف عن الفرص المتاحة لأي تجديد في الدراسة النحوية تقوم على أساس المحافظة على تراث الأوائل الذي يعد اغفاله ضياعاً وانحرافاً .

ومن حق القارىء أن أوقفه على أمور :

أولها : لماذا جعلت القرن السادس الهجري نهاية لهذه الدراسة ؟

كان أمامي عدة اعتبارات :

١ ـ هذا المدى الزمني كان وعاء ضم فترة الخلاف ، وما تبعها من فترات ظهرت فيها نتائج الخلاف وآثاره .

٢ ـ كل الكتب التي ظهرت ، وتناولت البحث في الخلاف بخاصة، كتبت في هذه الفترة ما عدا « الإسعاف » لابن إياز الذي ألف خلال القرن السابع ، ويعد بمثابة الاستدراك على إنصاف الأنباري .

٣ ـ الحضارة الإسلامية بما تشمل من ثقافات تعرضت للانهيار بعد القرن السادس في الشرق ، وفي الغرب ، ومعنى هذا أن أقوى ما وصلت إليه من نضج كان في القرن السادس ، وما ظهر بعده من آراء ذات بال لبعض أعلام النحاة هي من قبيل الظواهر الجزئية التي لا يمكن أن تدخل في إطار الظواهر العامة .

٤ ـ أن آخر صيحة لها عمقها ووزنها ، ودلالتها في نقد النحاة وما أخذوا به أنفسهم من قيود الصنعة ، ومصطلحات المنطق والفلسفة كانت في أواخر القرن السادس ، وتتمثل هذه الصيحة في كتاب : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي .

ثانيها : لم ألتزم هذه المدى الزمني في جانب التقويم فذكرت آراء بعض الأعلام بعد القرن السادس ، كما ذكرت آراء بعض المحدثين لتكتمل النظرة إلى الخلاف وتصدق ، وتصبح أقرب إلى الوصول إلى نتائج مؤثرة وذات بال .

ثالثها : هذا العمل العلمي مضى عليه أكثر من عشر سنوات فاضطررت إلى مراجعة العمل بالتهذيب والتنقيح ، والإضافة ، والحذف القليل أحياناً ، كما أن هناك مراجع كانت إذ ذاك مخطوطات ، وأصبحت اليوم مطبوعات فاضطررت إلى إرشاد القارىء إلى مكان النقل في المطبوعة بدلاً من المخطوطة ، فإن فاتني شيء من ذلك لم أغيره فقد عرف القارىء الباحث سره .

رابعها : سيجد القارىء عدداً من الفهارس التي تعينه على الاستفادة الكاملة من هذا العمل .

أرجو أن أكون بهذا العمل قد أصبت أو دانيت ، كما آمل أن أكون قد أضفت لبنة إلى الصرح الشامخ للسان العربي . ومن أعماق النفس أحمد الله على ما فيها من صواب في الرأي أو الحكم أو التقويم ، وأما الهفوات فهي من حقي لأني بشر ، ولا أنزه نفسي عنها، وإذا عدت معايب الإنسان فذلك آية فضل ، على أني بذلت الجهد وما ألوت، وأخذت بكل سبب يوصلني إلى القصد وما ونيت، وحاولت جهد الطاقة أن أكون على صواب ، فإن جانبته حيناً فحسبي أني أبلغت نفسي العذر ، ومبلغ نفس عذرها مثل منجح والحمد لله في الأولى والآخرة .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه أنيب ؟

دكتور السيد رزق الطويل
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا ـ
جامعة أم القرى مكة المكرمة

من جوار البيت الحرام ١٤٠٥/١/٢٣ هـ
١٩٨٤/١٠/١٨م

تمهيد

وضع النحو ـ نشأته وتطوره ـ مظاهر النشاط النحوي حتى بداية الخلاف .

خلق الاسلام العرب خلقا جديداً ، ورباهم تربية قويمة على إيمان صادق بالله ، وعقيدة خالصة له ، فكانوا خير دعاة حملوا الدعوة ، وأمثل جنود دافعوا عنها ، حتى رفرفت أعلامها في أرجاء الأرض ، وهنا أتيح للعرب الذين كانوا محصورين في شبه الجزيرة أن يحطموا الحصار الذي فرضته عليهم ممالك اصطنعتها الدول الكبرى في العالم إذ ذاك لتحمي أطرافها من غارات قد تشنها قبائل العرب عليهم ، فخرجوا ـ وهم الذين أظلهم عصر طويل المدى من جاهلية ـ ينشرون دعوة العلم والنور والإيمان ، فاستجاب لهم كثير من الأمم ، ودخل في دين الله كثير من الأجناس الذين رأوا حقاً عليهم أن يعرفوا لغة القرآن ، فهيىء للسان العربي أن يمتزج بألسنة أخرى ، وكان يحلو لبعض العرب أن يقلدوا لغة هؤلاء أحياناً ظرفاً وفكاهة ونتج عن ذلك أن سرى اللحن والفساد في لغة الضاد منذ فجر التاريخ الإسلامي ، لكنه في عهد النبوة والخلفاء الراشدين كان يقابل بنقد لاذع واستياء بالغ ، يقول ابو الطيب اللغوي : « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب ، وأحوج إلى التعلم الإعراب ، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي ﷺ ، فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته ، فقال : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » ، ويقول أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ : لأن

أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن)[١] .

وما يرويه أبو الطيب هنا يشير إلى أمور :

الأول : ظهور اللحن في وقت مبكر حتى قبل الفتوح الاسلامية في الشام والعراق .

الثاني : كان للحن وقع سيء في نفوس الجماهير العربية التي لم تكن تعرف غير اللسان الفصيح .

الثالث : أن أول انحراف عن سنن الفصيحة كان في ظاهرة الإعراب .

ولا غرابة في أن يظهر اللحن مبكراً فقد اختلط بالعرب في هذا العصر وفيما قبله عناصر غير عربية على نحو يسير . كان صهيب في عهد رسول الله ﷺ يرتضخ الرومية ، وسلمان الفارسية وبلال وسحيم عبد بني الحسحاس الحبشية .

وتحفل كتب الأدب والتاريخ بكثير من الأخبار الطريفة عن هذا اللحن مع الإشارة إلى غرابة موقعه في نفوس السامعين من فصحاء العرب .

قال ياقوت الحموي في كتابه معجم الأدباء راويا هذا الخبر : مر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على قوم يسيئون الرمي ، فقرعهم فقالوا : إنا قوم (متعلمين) فأعرض مغضبا ، وقال : والله لخطؤكم في لسانكم أشد عليٌ من خطئكم في رميكم)[٢] .

ويقول ابن قتيبة : (سمع أعرابي مؤذناً يقول : أشهد أن محمداً رسول الله ـ

---

(١) راجع مراتب النحويين ، ونقل هذا السيوطي في المزهر أوائل النوع الرابع والأربعين . والحديث الشريف مذكور في الخصائص (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر) جـ ١ ص ٤٠٨ ، ومعجم الأدباء (الفصل الأول فضل الأدب) جـ ١ ص ٨٣ ، والأثر المذكور نسب في معجم الأدباء (الفصل الأول فضل الأدب جـ ١ ص ٨٢ للشعبي) .

(٢) معجم الأدباء : الموضع السابق .

بنصب رسول الله ـ فقال : ويحك ! يفعل ماذا ؟ . . ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنــون ، فقــال : سبحــان الله ! يلحنون ويربحــون ونحن لا نلحن ولا نربح !! . .)[1] .

وأما صاحب العقد الفريد ، فيروي هذه الحادثة : (دخل على الوليد ابن عبد الملك رجل من أشراف قريش ، فقال له الوليد : من ختنك ؟ قال له : فلان اليهودي ، فقال : ما تقول ، ويحك ؟ قال : لعلك إنما تسألني عن ختني يا أمير المؤمنين هو فلان بن فلان) .[2] .

وبتزايد الفتوح ، واتساع مدى الاختلاط ، كثر اللحن وشاع في ربوع الحاضرة حتى كان خلفاء بني أمية يرسلون أبناءهم إلى البادية حتى يعتاد لسانهم اللغة الفصيحة .

ولعظم أمر اللحن في نفوس الفصحاء أرّخوا لأول لحن شاع في الحاضرة وكان بالعراق وهو قولهم : حيٌ على الصلاة بالكسر والقياس الفتح ولأول لحن سمع وشاع في البادية وهو قولهم : هذه عصاتي ، والصحيح عصاي .

وانتهى الأمر باللحن أن أصبح الفصحاء يعدون على الأصابع زمن الدولة الأموية ، وهي الدولة العربية الأعرابية كما وصفها الجاحظ واليك المثال :

قال الأصمعي : أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل : الشعبي وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف ، وابن القريّة ، والحجاج أفصحهم[3] .

ولكن منذ ظهر اللحن ، وأصبح ظاهرة تلفت الأنظار وتحرك الغُيُر على الدين إلى مواجهة هذا الخطر الذي يتهدد لغة القرآن .

---

(١) عيون الأخبار لابن قتيبة : جـ ٢ ص ١٥٨ .

(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه ، كتاب الياقوتة في العلم والأدب الاعراب واللحن جـ ٢ ص ٤٨٠ ، وفي خزانة الأدب شاهد ٦٥١ نسبة هذه الحادثة الى عبد العزيز بن مروان .

(٣) الوسيط في الأدب العربي وتاريخه ، ترجمة الحجاج ص ١٢٠

من الواضع الأول للنحو ؟

ويسوق أبو البركات الأنباري عدة روايات حول الواضع الأول لعلم النحو :

الرواية الأولى : قال أبو الأسود : دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فوجدت في يده رقعة ، فقلت ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ، يعني الأعاجم ، فأردت ان أضع شيئاً يرجعون إليه ، ويعتمدون عليه ، ثم ألقي إلي الرقعة وفيها مكتوب (الكلام اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبىء به، والحرف ما أفاد معنى) وقال لي: انح هذا النحو وأضف اليه ما وقع إليك. ثم يقول أبو الأسود وكنت كلما وضعت وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه رضي الله عنه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال : (ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت ، فلذلك سمي النحو) .

والرواية الثانية : تذكر قصة قارىء أخطأ في قوله تعالى : : (أن الله بريء من المشركين ورسوله) فقرأها بكسر اللام في رسوله ، وعجب أعرابي عندما استمع للآية ، ووصل الأمر إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فقال : لا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو .

ورواية ثالثة : تذكر أن زياد بن أبيه أزعجه كثرة الأعاجم وفساد الألسنة فطلب من أبي الأسود الدؤلي أن يضع شيئاً يقيم ألسنتهم فأبى فأوعز زياد إلى رجل أن يقرأ القرآن أمام أبي الأسود ويلحن فيه ، فرجع أبو الأسود إلى زياد وقال قد أجبتك إلى ما سألت ورأيت أن نبدأ باعراب القرآن .

ورواية رابعة : تذكر أن أبا الأسود عرض على زياد بن أبيه مخاوفه من شيوع اللحن وانه يريد أن يضع شيئاً يصلح الألسنة فقال له زياد لا تفعل ، فجاء رجل إلى زياد في مسألة ولحن ، فدعا أبا الأسود وقال له : ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ففعل .

ورواية خامسة : تشير إلى أن ابنة أبي الأسود أخطأت في أسلوب تعجب

فعرضته على طريقة الاستفهام ففزع أبوها من هذا اللحن ، وحينئذ وضع النحو ، وأول ما وضع منه باب التعجب(١) .

وبالقاء نظرة على هذه الروايات المختلفة نجد أن لأبي الأسود دوراً في كل منها مما يجعلنا نظن ظناً غالباً قريباً من اليقين أن وضع النحو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأبي الأسود وأن نسبة وضع النحو لعلي بن أبي طالب جاءت من طريق أبي الأسود نفسه ، وهو يسندها لعلي بن أبي طالب ، فلعل له فضل المشورة ولفت النظر ، والذي أرجحه هنا : أن أبا الأسود كان محط الأنظار ومتجه الأفكار إذا أراد الخلفاء أو الأمراء وضع ضوابط للألسنة تعصمها من اللحن ، وقد يكون سر هذا أن أبا الأسود كان مشهوراً بهذا اللون من الدراسة ، أو معروفاً عنه الاستعداد لهذا العمل اللغوي الفريد أو كان مهتماً بموضوع اللحن ، وله نظرات ثاقبة فيه ، ولا عجب فهو مبتكر شكل المصحف .

ويرى بعض المتقدمين من أصحاب الطبقات والمعاجم نسبة كثير من المصطلحات النحوية الدقيقة إلى أبي الأسود(٢)

وفي دائرة المعارف الاسلامية : (وليس حقاً ما يقال إنه ـ أبا الأسود ـ واضع أصول النحو العربي)(٣) ، وقد يكون هذا النفي القاطع منصباً على النحو بمعناه وأصوله الاصطلاحية الدقيقة ، وإذا كان كذلك فهم ـ أي واضعو الدائرة ـ على حق ، ولا يتنافى مع نسبة المؤرخين وضع النحو لأبي الأسود لأنه رسم منهجاً سار عليه من أتوا بعده . على أن اسم النحو لم يعرف في عصر أبي الأسود ، وكان معروفاً في ذلك العصر باسم ـ علم العربية ـ قال ابن حجر في الاصابة : (أول من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود) وأما اسم النحو فعرف فيما بعد (علماً) لهذا النوع من

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري : ص ٣ الى ص ٧ .

(٢) راجع ما كتبه ابن النديم في الفهرست ، الفن الاول من المقالة الثانية عن الأوراق التي عثر عليها جماعة الكتب محمد بن الحسين .

(٣) دائرة المعارف الاسلامية المجلد الاول / العدد الخامس / ترجمة ابي الأسود .

الدراسة ، وكان قد سبقت الاشارة إليه في كلام علي بن أبي طالب ويبدو أنه عندما اتسع نطاق البحث في هذا العلم اختاروا كلمة على علماً له .

بقي أن نقول : إن مهد هذه الدراسة ومدرجها كان في العراق ، لأنه على حدود البادية ، وملتقى العرب بغيرهم ، توطنه الجميع لرخاء الحياة فيه ، فكان أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي الى وضع النحو وما حاجة عرب البوادي والحجاز اليه ، وما برحت لغتهم فصيحة ؟

سارت الدراسة النحوية رويداً رويداً بعد أبي الأسود ، مجتازة عدة مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة الوضع والتكوين[1] .

وهذه المرحلة من تاريخ الدراسة النحوية بصرية كلها ، بدأت بأبي الأسود الدؤلي ، بينما كانت الكوفة في شغل عن ذلك برواية الأشعار ، والأخبار والنوادر التي تيسرت لها أكثر مما تيسر للبصرة منها .

وعاش في ظلال هذه المرحلة طبقتان من النحاة :

(**الطبقة الاولى**) ـ وكان من أعلامها عنبسة بن معدان الفيل[2] ونصر بن عاصم الليثي[3] ، وعبد الرحمن بن هرمز[4] ، ويحيى بن يعمر[5] ولم يدرك أحد من رجال

---

(١) نشأة النحو بتصرف : ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) عنبسة الفيل : هو ابن معدان ، وكان معدان رجلاً من أهل بيسان ، قدم البصرة وأقام بها ونشأ له عنبسة ، فتعلم النحو على أبي الأسود وروى الشعر .
(نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٨) .

(٣) نصر بن عاصم الليثي كان فقيهاً عالماً بالعربية ، فصيحاً ، وقرأ القرآن على أبي الأسود مات سنة ٨٩ هـ أيام الوليد بن عبد الملك (نزهة الألباء ص ٩) .

(٤) يعرف بأبي داود الأعرج كان مولى لمحمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، كان أحد القراء عالماً بالعربية وبالأنساب توفي بالاسكندرية سنة ١١٧هـ في أيام هشام بن عبد الملك (المرجع السابق ص ١٠) .

(٥) يحيى بن يعمر رجل من عدوان بن قيس ، كان عالماً بالعربية والحديث . لقي عبد الله بن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وكان فصيحا وواجه الحجاج بلحنه في كتاب الله (المرجع السابق ص ١٠) .

هذه الطبقة الدولة العباسية .

يقول الاستاذ محمد الطنطاوي عن جهود أعلام هذه الطبقة : ويغلب على الظن أن ما تكون من نحو هذه الطبقة ـ فضلاً عن قلته ـ كان شبه الرواية للمسموع ، فلم تنبت بينهم فكرة القياس ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى احداث ثغرة خلاف بينهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة ، كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم ، فلم يؤثر عنهم الا بعض نتف في مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة ، إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدورهم وروايتهم بلسانهم ، وزعم بعض المؤرخين أن أستاذها أبا الأسود قد وضع مختصراً[1] .

وأما (الطبقة الثانية) ـ في هذه المرحلة فمن أعلامها : أبو عبد الله ابن اسحاق الحضرمي الذي كان يطارد الفرزدق ويخطئه في شعره حتى هجاه الفرزدق ، قال أبو الطيب : (وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه)[2] ومنهم عيسى بن عمر الثقفي صاحب كتابي : الجامع والاكمال ، وقد نوه عن فضلهما الخليل بن أحمد ، ومنهم أبو عمرو بن العلاء صاحب التصانيف الكثيرة ، وقارىء البصرة ، وكلهم أدرك الدولة العباسية ما عدا عبد الله بن أبي اسحاق الذي تختلف المراجع في تاريخ وفاته ، لكنها كلها قبل قيام دولة بني العباس .

والنشاط النحوي لهذه الطبقة اكثر وأعمق ، وبرزت فيه مؤلفات نحوية أشارت إليها المراجع وإن لم تصل إلى أيدينا ، وقد جد أعلامها في البحث ، وتتبع النصوص واستخراج الضوابط وقطعوا شوطاً في ميداني التعليل والقياس ، وظهر الاختلاف في وجهات النظر ، ومؤلفات هذه الطبقة كانت مزيجاً من النحو والصرف واللغة والأدب ، وما إلى ذلك من علوم اللغة العربية .

---

(١) نشأة النحو ص ٢٨ .

(٢) مراتب النحويين / في ترجمة عبد الله بن اسحاق .

الدراسات النحوية تدخل مرحلة ثانية :

برزت في هذه المرحلة مدرسة الكوفة التي أخذت تشارك البصرة في الأخذ بأسباب هذا العلم ، وكان على رأس النشاط النحوي في البصرة في هذه المرحلة الخليل بن أحمد ، وفي الكوفة أبو جعفر الرؤاسي .

وفي هذه المرحلة نشط الخلاف بين النحاة على مستوى فردي ، لا على مستوى منهجي مدرسي ، إذ لم تكن قد تكاملت بعد مناهج المدرستين أو لم يكن الخلاف بينهما قد ظهر على أساس منهجي في عهد الطبقة الثالثة البصرية ، والأولى الكوفية ، وفيما بعد هاتين الطبقتين أخذت المناهج تتحدد ، والخلاف بينهما يأخذ طابعاً بلدياً ، فيقال : بصري وكوفي .

والخلاف على مستوى فردي في عهد الطبقة الثالثة البصرية ، والاولى الكوفية يدل عليه مخالفة الكسائي للرؤاسي أستاذه عندما جادله الفراء في بغداد حول مسائل نحوية نقض فيها الكسائي أقوال الرؤاسي التي يرويها الفراء[١] ، كما كان هناك تعاون أيضاً على مستوى فردي . يقول ابن الانباري : وكان الرؤاسي رجلا صالحاً يحكى عنه أنه قال : أرسل إلى الخليل بن أحمد يطلب كتابي فبعثته إليه فقرأه ووضع كتابه[٢] .

وهنا ظاهرة أسجلها قبل أن أخلص من هذا التمهيد . تلك أن الدراسة النحوية نشأت في بيئة العراق ، لأن الدواعي إلى هذه الدراسة فيه كانت أكثر كذلك كان جل أعلام هذه الدراسة من الموالي حتى كانوا يسمون النحو في هذا العصر : صنعة الموالي ، وبرهان ذلك واضح من نظرة تلقيها على ترجمة هؤلاء الأعلام . فعبد الرحمن بن هرمز كان مولى لمحمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، وعبد الله بن أبي اسحاق مولى آل الحضرمي ، وعيسى بن عمر مولى آل خالد بن الوليد ،

---

(١) نزهة الألباء : ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق .

ويونس بن حبيب مولى بني ضبة ، وسيبويه مولى بني الحارث بن كعب وعاصره وتلاه كثيرون من أعلام هذه الدراسة كانوا موالي .

ويبدو أن العرب الفصحاء كانوا يرون أنهم في غير حاجة إلى هذه الدراسة . جاء في فصيح ثعلب أن الشعبي مر بجماعة من الموالي يتذاكرون النحو ، فقال لئن كنتم أول من أصلحه ، إنكم أول من أفسده .

وبانتهاء الطبقة الثالثة البصرية ، والأولى الكوفية بدأ الخلاف النحوي يتضح ويتسع مداه ، وتتكامل أسسه ، إذ أخذت مناهج المدرستين تتمايز ، وكانت دولة بني العباس قد أظلت العالم الإسلامي ، وظهرت في عهدها الدراسات الفلسفية والمنطقية والتي أولع بها الناس في هذا العهد ، ومنهم النحاة ، حتى بدأ أثرها واضحاً في النحو وفي الخلاف النحوي ، كما سنفصل ذلك فيما بعد .

الباب الأول

الخلاف بين البصريين والكوفيين

ويشتمل على:

الفصل الأول : دراسة تاريخية حول الخلاف

الفصل الثاني : مسائل الخلاف

الفصل الثالث : الباحثون في الخلاف

الفصل الأول

دراسة تاريخية حول الخلاف

أولاً الخلاف النحوي :

كان أول خلاف نحوي ظهر منسوباً لأحدى المدرستين ما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أبي جعفر الرؤاسي عندما يقول في كتابه : قال الكوفي : ويبدو أن مصاحبة الرؤاسي للخليل في القراءة على عيسى بن عمر جعلت بينهما نوعاً من الأنس والمودة ، سمح للخليل أن يطلب من الرؤاسي كتابه ، فقرأه ، وروى بعض أقواله لتلميذه سيبويه فأثبتها في كتابه .

وهذا الخلاف بين المدرستين والذي نراه في كتاب سيبويه منسوباً الى الكوفي ، لم يكن أكثر من مذاكرة وعرض وجهات نظر مختلفة ، والرد عليها أحياناً ، فلم يكن لها عمق الخلاف المنهجي الذي ظهر فيما بعد وهو لا يزيد على ألوان أخرى من الخلاف رواها سيبويه في كتابه بين البصريين أنفسهم ، فكثيراً ما نراه يورد ليونس والخليل وهما شيخاه أقوالا يخالفها ، ويعبر عنها بقوله : (. . . وزعم الخليل . .) وقوله : (. . . . . وزعم يونس . . .) .

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني : (ولم تدخل الدنيا بين المشهورين من رجال هذه الطبقة فالخليل والرؤاسي ، وكلاهما صالح وعفيف ، ومتى خلت المناقشات العلمية مما يورثها من حوافز المادة أو الجاه بقيت هادئة ، جميلة صافية)[١] .

غير أن هذا الخلاف لم يصل إلى درجة التنافس بين البصرة والكوفة في ذلك الحين ، أعني عهد الخليل وأبي جعفر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى (لم يكن أبو جعفر إلا بصرياً كما قيل ، أو تعلم في معاهد البصرة ولم يكن بالنحوي الذي تحمله قدماه أمام الخليل ، ولربما كان الزعم القائل بأن لأبي جعفر الرؤاسي كتابا في النحو اطلع الخليل عليه ، وانتفع به هو الذي حمل الأستاذ أحمد أمين ـ كما حمل غيره ـ أن يقولوا بهذا التنافس بين الرجلين)[٢] .

ولم يأخذ الخلاف النحوي طابع الجد ، ولم يلبس ثوب التنافس العنيف إلا في عهد سيبويه والكسائي اللذين على أيديهما بدأت تتضح مناهج المدرستين وتتمايز وتأخذ كل منهما طريقاً خاصاً بها ، ولا سيما بعد أن قرّب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوهم بتربية أولادهم وأغدقوا عليهم لما كان بين أهل الكوفة وبني العباس من ودّ لم يتهيأ لأهل البصرة فتمسكوا بدنياهم التي نالوها على يد الخلفاء ، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية .

ومن عهد سيبويه والكسائي بدأت تظهر مسائل الخلاف التي تمثل وجهتي نظر المدرستين ، ويبدي الدكتور شوقي ضيف رأياً يشير الى الأخفش وأنه الذي فتح أبواب الخلاف، وأعد لنشأة مدرسة الكوفة وغيرها من مدارس النحو المختلفة، فيقول : (وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه ، بل هو الذي أعد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة ، فانه كان عالماً بلغات العرب ، وكان ثاقب الذهن ، حاد الذكاء ، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من

(١) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني : ص ١٦٨ ط ٢ مطبعة ح . س .
(٢) مدرسة الكوفة النحوية للدكتور مهدي المخزومي : ص ٦٦ .

المسائل وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه ، فتكونت مدرستهم)[1] .

ويقول عن الأخفش أيضاً : (فهو الذي فتح له وللفراء ـ أي للكسائي والفراء ـ أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها ، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما ، وتنمية هذا الخلاف بحيث تفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد)[2] .

هذا ما أبداه الدكتور شوقي ضيف ، وهو يحمل فيه الأخفش مسئولية تعميق الخلاف وفتح مجاله أمام علمي المدرسة الكوفية الكسائي والفراء حتى قامت مدرستهم بل أقام ـ على أساس أقواله وخلافاته ـ مدارس نحوية متعددة .

ولئن كان للأخفش[3] دور كبير في تعميق الخلاف ، وفتح أبوابه على مصاريعها غير أنه لم يكن زائداً فيه ، واتصاله بالكوفيين في بغداد كان بعد وقوع أشهر مناظرة نحوية بين سيبويه والكسائي ، وخذل فيها سيبويه ، وجاء الأخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون ، حيث اطمأن إلى رغد العيش معهم ووافقهم في بعض مسائلهم[4] .

أنماط الخلاف

إلى هذا الحد نكون قد وضعنا أيدينا على بداية الخلاف النحوي الذي يحمل الطابع المنهجي للمدرستين وهو عصر الكسائي وسيبويه أي الطبقة الثانية الكوفية ، والرابعة البصرية أي في خلال الربع الأخير من القرن الثاني للهجرة ومن العسير تحديد تاريخ دقيق ، لأن التطور اللغوي والفكري لا يمكن أن يحد بتاريخ حاسم دقيق .

---

(١) مدارس النحو : ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ١٥٦ .

(٣) الأخفش الذي تتحدث عنه هنا الأخفش الأوسط ، وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع .

(٤) راجع نشأة النحو : ص ٨٨ .

ولا نستطيع أن نخوض ميدان الخلاف ، وهو متشعب الطرق متعدد المسالك وأكثر مسالكه لا تربطه بموضوع بحثنا رابطة متينة أو وشيجة وثيقة ، لذا كان من الضروري أن أسوق أنماط الخلاف وصوره التي برز بها في واقعنا اللغوي ، ثم نصطفي منها ما يدور حوله بحثنا .

النمط الاول : خلاف أساسه اختلاف اللهجات :

وإليك أمثلة له :

(١) ـ يقول ابن جني بعد أن تحدث عن قلب الواو والياء تاء إذا وقعتا فاء للافتعال : (ومن العرب من لا يبدلهما تاء ، ويجري عليهما من القلب ما تنكبه الآخرون ، فيقول : أيتمد ، وايتزن ، ويَوْتمد ، ياتعد ويوتزن ، وياتزن ، وموقِعد ، وموتزن ، وسمع الكسائي : الطريق ياتسق وياتسع أي يتسق ويتسع ، واللغة الأولى أكثر وأقيس وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن الكريم)[١] .

(٢) ـ يقول أبو حيان : وجعل المثنى كالمقصور ، فتلزم ألفه رفعاً ونصباً وجراً لغة منقولة عن طوائف من العرب : بنو الحارث بن كعب ، وزبيد وخثعم ، وهمدان وكنانة ، وبنو العنبر ، وبكر بن وائل ، وبطون بن ربيعة وإنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل مكابرة لا تليق بعالم)[٢] .

(٣) في باب الحكاية حول حكاية العلم قال أبو حيان عن العلم الذي لم يتيقن فيه عدم الاشتراك : (وإن لم يتيقن فتميم لا تحكي بل ترفع مَنْ بالابتداء ، وما بعده الخبر ، كان ما قبله في كلام المخاطب مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، تقول لمن قال: قام زيد: من زيدٌ ؟ ولمن قال: مررت بزيدٍ، من زيدٍ وأهل الحجاز منهم من يوافق بني تميم ، ومنهم من يحكى بعد من حركة الاسم في كلام المخاطب)[٣] .

---

(١) سر صناعة الاعراب : جـ ١ ص ١٦٥ .

(٢) ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان نسخة مخطوطة بدار الكتب رقم ٨٧٨ نحو ص ٢٢١ .

(٣) النسخة السابقة ص ٢٧٨ ، والأشموني : جـ ٣ ص ٦٤٣ .

(٤) ـ « ما » النافية تعمل عمل ليس بشروط ، وتسمى الحجازية وعند التميميين لا تعمل ولو استوفت شروط إعمالها . وهذه ظاهرة لغوية سجلتها كل كتب النحو تقريباً .

(٥) ـ يجب نصب المستثنى المنقطع . قال الأشموني هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة لقوله تعالى : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ « وعن تميم فيه إبدال وقع » كالمتصل فيجيزون ما قام أحدٌ إلا حمارٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا حمارٍ ، ومن قوله :

وبــلدة لــيس بــهـــا أنـــيس إلا الــيـعــافــيــرُ وإلا الــعــيــس

وقوله :

عشيـة لا تغنى الرماح مكانهـا ولا النبل إلا المشرفي المصمم

وقوله :

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا خاطب إلا السنان وعامله[1]

(٦) ـ « هيهات » : أورد الأشموني عدة آراء في التكييف النحوي لهيهات ، وأنها عند الجمهور اسم فعل ماض ، وعند أبي اسحاق اسم بمعنى البعد ، وأنها في موضع رفع في الآية ، وعند المبرد ظرف غير متمكن وبني لابهامه ثم ذكر هذا الخلاف (ويفتح الحجازيون تاء هيهات ، ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء ، وحكى المصنف فيها ستاً وثلاثين لغة)[2] .

ولا يهمنا هنا اختلاف النحاة في كتابة تائها لأن مشكلة الكتابة جدت متأخرة أما شاهدنا هنا فقائم على نطق القبائل للكلمة وطريقة وقفهم عليها .

---

(١) أشموني : جـ ١ ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر السابق : جـ ٢ ص ٤٨٦ .

(٧) ـ هلم : عند بني تميم تتصل بها علامات التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وعند الحجازيين هلم على حالة واحدة فلا تتصل بضمائر كأسماء الأفعال[١] .

(٨) ـ فتح آخر الفعل المؤكد صحيحاً أو معتلاً مثل : اضربَنَّ ، واخشيَنَّ وأرقيَنَّ ، واغزوَنَّ .

قال الأشموني مشيراً إلى هذا الضبط لآخر الفعل المؤكد (هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمي ، فتقول هل ترمِنّ يا زيد ، ومنه قوله :

لا تتبعن لوعة أثرى ولا هلعا ولا تقاسِنّ بعدي الهم والجزعا[٢]

والاستشهاد بالبيت هنا غير مستقيم ، لأن الخطاب فيه لمؤنث ، وحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

(٩) ـ « أمس » : قال الأسموني : نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غير متصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث ، خلافا لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع[٣] أن بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط ، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز : إني رأيت عجباً مذ أمسا .

قال في شرح التسهيل[٤] : (ومدعاه غير صحيح لأمتناع الفتح في موضع الرفع

(١) أشموني : جـ ٢ ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٠١ .

(٣) من نحاة الاندلس وهو أبو الحسين عبد الله بن احمد الاشبيلي تلقى عن الدباج والشلوبيني ولم يكن في طلبة الشلوبيني أنجب منه ومن مؤلفاته شرح سيبويه وشرح الجمل للزجاجي توفي ٦٨٨ هـ .

(٤) أبو حيان الاندلسي

ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أمسا » فتح إعراب وأبو اسحاق[1] لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقط غلط فيما ذهب اليه واستحق الا يعول عليه)[2] .

وهذا الخلاف القائم على اختلاف اللهجات العربية ممتزج كما هو واضح باصطلاحات النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين ، مثل البناء والاعراب ، وما لا ينصرف والكسر والنصب والرفع ونحو ذلك ، أما اللهجات في حد ذاتها فهي مجرد ضبط سمعه الرواة من أفواه القبائل .

النمط الثاني :

خلاف عام بين النحاة لا يرتبط بمنهج مدرسي ، وقد يلتقي فيه بصريون وكوفيون على رأي واحد ، ويلتقي فيه بصريون وكوفيون آخرون على رأي مغاير للأول ، ومبعث هذا الخلاف في تقديري اجتهاد خاص من النحوى يدعوه لان يخالف عن رأي مدرسته ، وهذا الخلاف غالباً يأخذ صورة توجيه إعرابي أو يكون اختلافاً حول ضبط كلمة أو معنى أداة ، أو ترتيب لأجزاء الجملة أو حول مصطلح نحوي ، وإليك أمثلة :

(١) ـ يرى جمهور النحويين إطلاق الكلام على المفيد فقط ، ويرى بعضهم اطلاقه على المفيد وغيره[3] .

(٢) ـ اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم ، وسيبويه لم يصرح له بحد ، فقال بعضهم : ما استحق الاعراب في أول وضعه ، وقال آخرون : ما استحق التنوين في أول وضعه ، وقال آخرون : حد الاسم ما سمى بمسماه فأوضحه وكشف عن

---

(١) ابو اسحاق الزجاج

(٢) اشموني جـ٢ ص ٥٣٧ .

(٣) المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري رسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٨ نحو ص ١

معناه . . . الخ . ستة آراء[1] .

(٣) ـ قال العكبري : اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل . . . الخ[2] .

(٤) ـ أما مثل أو في العطف والمعنى (. . . وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين ، وقال أبو علي وابنا كيسان[3] وبرهان[4] هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم[5] وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوما ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

يا ليتما أمنا شالت نعامتها   أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ[7] .

(٥) ـ الجمع بين تمييز فاعل نعم وفاعلها ، أجازه المبرد وابن السراج والناظم ، وولده للسماع الكثير ، ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا ، وقيل : إن أفاد معنى جاز وإلا فلا[6] .

(٦) ـ نعم ما يقول محمد : من قالوا : إن ما في موضع نصب على التمييز ، اختلفوا في تكييف ما ، والجملة بعدها على ثلاثة أقوال . ومن قالوا : إنها فاعل ،

---

(١) المصدر السابق ورقة ٢ ص ٦ .

(٢) المصدر السابق ورقة ٦ .

(٣) ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن احمد بن إبراهيم بن كيسان كان يحفظ مذاهب البصريين والكوفيين لأنه أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما ، ذاع اسمه فكان درسه خاصاً بالناس على اختلاف طبقاتهم ، ومن كتبه في النحو : المهذب ، وله كتاب : المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون ، توفي سنة ٢٩٩ هـ (نزهة الألباء ص ١٦٢)

(٤) ابن برهان : هو ابو القاسم عبد الواحد بن علي العكبري كان إماماً في علم اللسان وقرأ اللغة على أبي العلاء وسمع الحديث ، توفي سنة ٥٠١ هـ (راجع النجوم الزاهرة) وقيل وفاته ٤٥٠ هـ (نزهة الالباء ص ٢٣٤) وأنا رأيت له مخطوطا في دار الكتب اسمه (اللمع) أوله : النحويون ثلاثة أقسام .

(٥) هو ابن مالك .

(٦) الأشموني جـ ٢ ص ٤٢٥ .

(٧) الأشموني : جـ ٢ ص ٣٧٦ .

اختلفوا في تكييف ما والجملة بعدها على خمسة أقوال(١) .

(٧) ـ يجب أن يتبع النعت المنعوت في التعريف والتنكير عند الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة اذا خصصت النكرة ، ومن هنا جعل (الاوليان)

صفة (لآخران) في قوله تعالى : ﴿فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأَوْلَيان﴾ . وأجاز بعضهم صفة المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك كقول النابغة :

فبت كأني ساورتني ضئيلة — من الرقش ، في أنيابها السم نافع

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول(٢) .

(٨) ـ رد السهيلي بدل البعض ، وبدل الاشتمال إلى بدل الكل بحجة أن العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص ، ورد المبرد بدل الغلط ، وقال لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثرا ، وزعم قوم منهم ابن السيد(٣) أنه وجد في كلام العرب قول ذي الرمة :

لمياء في شفتيها حوة لعس — وفي اللثات وفي أنيابها شنب

فاللعس بدل غلط ، لأن الحوة : السواد ، واللعس سواد يشوبه حمرة(٤) .

النمط الثالث :

خلاف بين أعلام المدرسة الواحدة في إطار منهج المدرسة ، وقد يخرج

---

(١) المصدر السابق : ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٩٤ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ولد في بطليوس ، واستوطن بلنسية موفور الكرامة لعلمه الجم ، مؤلفاته كثيرة منها : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ، توفي سنة ٥٣١ هـ (راجع نفح الطيب للمقري) .

(٤) أشموني : جـ ٢ ص ٤٣٨ .

المخالف عن منهج مدرسته لاعتبارات أبدت لديه ما ذهب إليه ، وهذه بعض أمثلة هذا النوع :

(١) ـ « أو » التي ينصب المضارع بعدها .

ذهب الكسائي إلى أن « أو » المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة[١] .

وهكذا تفرد الكسائي رائد هذه المدرسة برأي مخالف لجمهور المدرسة الكوفية .

(٢) ـ ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك وليست عاطفة ، وأن الواو قبلها هي العاطفة ، وخالفه في ذلك مدرسته ، أو خالفه جمهور النحاة الذين يقولون : انها عاطفة[٢] .

(٣) ـ خالف الأخفش منهج مدرسته البصرية وتابع الكوفيين في إعراب فعل الأمر . قال ابن هشام : (وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قم واقعد ، وأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة)[٣] .

(٤) ـ وافق الأخفش الكوفيين في جواز رفع الوصف فاعلا ظاهراً من غير اعتماد للوصف ، وكذا الظرف ، قال الرضي : والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون في نحو : في الدار زيد أن يعمل الظرف بلا اعتماد)[٤] .

(٥) ـ لا يجيز سيبويه في حتى الجارة أن تعمل في مضمر ، وأجاز ذلك

---

(١) أشموني : جـ ٣ ص ٥٥٩ .
(٢) المصدر السابق : جـ ٢ ص ٤١٦ .
(٣) المغني : الباب الاول مبحث اللام ـ اللام الجازمة .
(٤) شرح الكافية باب المبتدأ والخبر أقسام المبتدأ .

المبرد ، مخالفا في ذلك سيبويه والمدرسة البصرية ومحتجا بقول الشاعر :

أتت حَتّاك تقصد كل فَجٍّ ترجى منك أنّها لا تخيب

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك ضرورة ، ولا يقاس عليه(1) .

(٦) ـ يجوز عند الكوفيين أن يتقدم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا ، ووافقهم على هذا الرأي المازني والمبرد من البصريين(2) .

النمط الرابع :

الخلاف بين المدرستين ، الناشيء عن اختلاف منهجيهما ، وهو الخلاف الذي اتسع مداه ، في ظلال المدرستين وفيما بعد ذلك ، وكان له أثر عميق في الدراسات النحوية ، وهذا النوع من الخلاف هو الذي أفردت له هذه الرسالة لدراسته دراسة موضوعية تتبع أسبابه وتصف مظاهره ، وتسجل آثاره .

بيئة الخلاف
مدينتا البصرة والكوفة

ظهرت الدراسات النحوية أول ما ظهرت في العراق كما أسلفنا ذلك لأن الحاجة إليها في العراق كانت أشد ، والشعور بهذه الحاجة كان أوضح ، وأول لحن بالحاضرة سمع بالعراق ، وكان في كلمات الآذان وهو قولهم (حيٍّ على الصلاة) بكسر حي والصحيح الفتح ، كما أن الاختلاط بغير العرب في العراق كان أدخل ، ولم يكن إقبال غير العرب على هذه الدراسة بأقل من العرب إن لم يكن أكثر وأعمق كما سبق أن أوضحنا .

---

(١) مغني اللبيب : ص ١٣١ .
(٢) الإنصاف : مسألة رقم ١٢٠ .

وكان مركز هذه الدراسة البصرة أولا ، ثم شاركتها الكوفة فيما بعد واتخذت لها منهجا في البحث سارت على هداه ، والبصرة والكوفة هما العراق وكانوا يطلقون أحيانا عليهما اسم العراقين .

وسنخص كل مدينة منهما بكلمة تكشف عن طبيعتها وموقعها وسكانها وأعلام النحاة فيها وطبقاتهم .

أولاً : البصرة :

في القاموس: البصرة: الأرض الغليظة، وحجارة رخوة فيها بياض ولعل البصرة سميت بهذا الاسم لأن الموضع الذي اختطت فيه كان يتسم بهذه الصفات ، وكان إنشاؤها في عهد عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ سنة ١٥ هـ وقد أنشئت على طرف البادية (في صقع عاش في الحرية البدوية الآماد الطويلة فلم يمتد إليه نفوذ أجنبي يلين من شكيمته والعرب النازلون فيهم لم يَعْرُهم ما يبدل صلابة عقليتهم العربية ، وقد تجلى ذلك في كل ما يتصل بهم من علوم وغيرها)[١] .

وأما سكان البصرة فأكثرهم من قبائل العرب الفصحاء مثل : قيس وتميم الذين بقوا على عروبتهم ، وتحف بها أيضاً قبائل عربية سليمة السليقة وعلى مقربة منها بوادي نجد والبحرين بالإضافة إلى الأعراب الذين كانوا يفدون إليها من داخل الجزيرة العربية ليشهدوا (المربد) التي كانت عكاظ الاسلام[٢] ، قال الاصفهاني : (وكان لراعي الإبل والفرزدق وجلسائها حلقة بأعلى المربد بالبصرة يجلسون فيها)[٣] .

بهذه الصورة تؤكد المراجع ، ويؤكد الباحثون المحدثون أمثال الأستاذ سعيد الأفغاني ، والأستاذ محمد الطنطاوي ـ رحمه الله ـ عروبة البصرة ، واستقامة لسان

---

(١) نشأة النحو : ص ١٢٧ .

(٢) في أصول النحو للاستاذ سعيد الأفغاني ص ١٨٩ ، ونشأة النحو ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) الأغاني جـ ٨ ص ٢٩ طبعة دار الكتب ، وراعي الابل هو عبيد بن حصين بن معاوية ابن جندل ، ويكنى أبا جندل ، والراعي لقب غلب عليه ، لكثرة وصفة الابل ، وهو شاعر فحل من شعراء الاسلام .

أكثر السكان فيها ومجاورتها للفصحاء ووجود سوق المربد ميداناً لتنافس الشعراء والفصحاء . وكلا الباحثين يريد أن يخلص من هذا إلى رأي يدعم به المدرسة البصرية لكننا من ناحية أخرى نجد الدكتور شوقي ضيف يشير الى أنه فيما يظهر له (كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات ـ يعني الثقافات اليونانية ونحوها ـ في القرن الثاني للهجرة ما لم يكن للكوفة ، فقد كانت مرفأ تجارياً للعراق على خليج العرب ، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافتها المختلفة وأيضاً فانها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جند يسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية)[1] .

ويبدو لي أن الهدف من وراء هذا الاستنتاج أن يؤكد الدكتور ضيف استعداد البصرة وملكيتها لأسباب البحث العلمي الدقيق أكثر من الكوفية . لكن يا ترى هل ينسجم هذا الاستنتاج مع تأكيد الباحثين السابقين ؟ يبدو لي أن مجاملة البصرة في ذلك واضحة وأن الباحثين الثلاثة يريدون أن يضفوا على مدرسة البصرة ، ذات الشهرة والذيوع صفتي صفاء اللغة المكتسب من عدم الاختلاط ، والاستحواذ على العقلية العلمية المستفاد من الثقافات الدخيلة لكن اينسجمان ؟ لكن الشيء الذي نؤكده قرب البصرة من البادية وبعدها نسبياً عن الحاضرة أكثر من زميلتها الكوفة .

وأضيف إلى ذلك : النقائض الأدبية بين الفرزدق وجرير والأخطل وقد كانت البصرة أو مربدها ميداناً لها بصورة أقلقت والي البصرة وزعزعت حبال الأمن فهدم منازل شعراء النقائض بالمربد .

أما من ناحية الانسجام السكاني في البصرة فيؤكد الدكتور مهدي المخزومي أن البصرة تتميز عن الكوفة بأننا إذا نظرنا إليها وجدنا فيها استقراراً ووجدنا فيها ما يشبه عدم الفوارق بين الطبقات ، ووجدنا فيها ما يشبه الاندماج بين العناصر المختلفة عربية كانت أو غير عربية ، ووجدنا من الطبقات المختلفة مشاركة في الأعمال ،

---

(١) المدارس النحوية : ص ٢٠ .

واشتغالاً بالأعمال التجارية عن مثل هذه الخصومات التي تغذيها العصبيات[١] .

هذه هي البصرة موقعاً وظروفاً وسكاناً .

ثانياً : الكوفة :

جاء في القاموس المحيط الكوفة بالضم : الرملة الحمراء المستديرة أو كل رملة تخالطها حصباء ، ومدينة العراق الكبرى ، وقبة الاسلام وهجرة المسلمين مصرها سعد بن أبي وقاص . . . ثم يقول : ويقال لها كُوفان ويفتح ، وكوفة الجند ، لأنه اختطت فيها خطط العرب أيام عثمان خططها السائب بن الأقرع الثقفي ، أو سميت بكوفان وهو جبيل صغير فسهلوه ، واختطوا عليه ، أو من الكَيْف القطع لأن أبرويز أقطعه لبهرام أو لأنه قطعة من البلاد[٢] .

وأسست الكوفة في عهد عمر بن الخطاب بعد أختها البصرة بستة شهور أو أكثر على اختلاف الروايات ، وإن كان أوثقها أنها بعد البصرة بستة أشهر ، وكان تمصير الكوفة سنة ١٥ هـ ـ (وقد أنشئت الكوفة بالقرب من الحيرة قاعدة المناذرة قديماً في إقليم كان تحت إشراف الأكاسرة خاضعاً لإمرتهم دبت إليه الروح الفارسية في علومها وأنظمتها من حرية التفكير والعنو لسلطان العقل)[٣] .

ويبدو أن مكان الكوفة له عراقة وتاريخ حضاري مجيد ، وأن هذا المكان كان يتميز بالصفات التي أشار إليها القاموس أو لأنه اقتطع لتقام عليه هذه المدينة التي أنشأها سعد بن أبي وقاص في عهد عمر بن الخطاب .

وأما سكانها من قبائل العرب فكانوا من أربعة بيوت . آل زرارة الدارميون ، وآل زيد الفزاريون ، وآل ذي الجدين الشبيانيون وآل قيس الزبيديون[٤] .

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ص ١٤ .
(٢) القاموس المحيط : جـ ٣ باب الفاء فصل الكاف .
(٣) نشأة النحو : ص ١٢٧ .
(٤) ابن الفقيه : البلدان ص ١٧١ طبعة ليدن .

وفي الكوفة هبط سبعون رجلاً من صحابة رسول الله ـ ﷺ ـ ممن شهدوا بدرا ، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة[1] ، وكان أبو العباس يقول بعد أن استمع إلى مناظرة طويلة بين ابن عياش الكوفي وأبو بكر الهذلي البصري : (الكوفة بلاد الأدب ، ووجه العراق ، وهي غاية الطالب ، ومنزل خيار الصحابة وأهل الشرف)[2] .

من هنا يتضح لنا أن الكوفة قصد إليها أشراف القوم ، وكثير من سراة القبائل ، واتخذها علي بن أبي طالب عاصمة لخلافته أخيراً فكانت ملتقى زوار ، ومجتمع قبائل (واستتبع ذلك أن يكون من السكان العرب في الكوفة طبقة من العلية والأشراف لا يهمهم من الحياة إلا ما يتصل بعاداتهم وتقاليدهم ، ولم يشركوا الجماعات الأخرى التي هي قوام الحياة لشعب الكوفة إلا في قليل من الأعمال[3] .

وإذا كانت الكوفة بناء على ما سبق تعاني من عدم الاستقرار ، وتناحر العصبيات حتى سخط عليهم عمر وطلب من يعذره في أهل الكوفة[4] فإنها نعمت بالدراسات الفقهية لمذهب أبي حنيفة كما نعمت بثلاثة من القراء المشهورين من بين السبعة القراء الموجودين في العالم الإسلامي ، وقراء الكوفة هم حمزة وعاصم والكسائي ، ولحرصهم على الطابع العربي ثار أهل الكوفة على الحجاج عندما ولى للقضاء سعيد بن جبير وهو من وجهاء التابعين ـ وقالوا : لا يصلح للقضاء إلا عربي ، فعزله الحجاج واستقضى أبا بردة بن أبي موسى الأشعري[5] .

وهذه صورة للكوفة موقعاً وتاريخاً وسكاناً .

وبإلقاء الضوء على بيئة الخلاف (البصرة والكوفة) علينا أن نلم بالدراسة النحوية بالمدرستين إلماماً سريعاً ، ونشير بإيجاز إلى طبقات النحاة في كل مدرسة مع ترجمة موجزة لأعلام النحاة في المدرستين .

---

(١) كتاب الطبقات الكبيرة لابن حجر : جـ ٦ ص ٤ ط . ليدن .
(٢) البلدان ص ١٧٢ ليدن .
(٣) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي : ص ١٣ .
(٤) البلاذري فتوح البلدان : ص ٢٧٧ القاهرة .
(٥) ابن العماد شذرات الذهب : جـ ١ ص ١٠٨ .

نحاة البصرة :

بدأ الفكر يتجه إلى الدراسة النحوية على يد أبي الأسود الدؤلي مع توجيه ومشورة من علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ، وهذا الاتجاه ينسجم كما تحدثت ـ مع ما قررته معظم المراجع ، وأبو الأسود الدؤلي الذي لفت الأنظار إلى هذا اللون من العلم بعد أن اشتدت الحاجة إليه ، بدأ نشاطه بالبصرة ، وهواه وروحه بالكوفة ، لأنه من شيعة علي وأنصاره وكانت الكوفة تحفل بهم بينما لاقى ابو الأسود في البصرة أذى كثيراً من جراء تشيعه ولأن التشيع نبت ونما في أحضان الموالي ، فقد اتجه هؤلاء إلى النحو ولا سيما أن له صلة بالإمام وبصاحبه أبي الأسود ، هذا بالإضافة إلى السبب الأصيل ، وهو التمكن من لغة القرآن . وقد سبق أن أشرت إلى ما قيل عن النحو من أنه صنعة الموالي ، والمثير في الأمر أن رواد النحو الأوائل بالبصرة كانت اتجاهاتهم السياسية كوفية .

بقي ان نقرر أن أبا الأسود كما تحكي عنه المراجع كان أعلم الناس في عصره بلغة قومه ، وله أجوبة مسكتة في المجلس العشرين من أمالي المرتضى وأول من ضبط المصحف بالشكل مات في البصرة في الطاعون الجارف سنة ٦٧ هـ[١] .

الطبقة الأولى من نحاة البصرة :

قال أبو البركات الأنباري في نزهة الألبا : وأخذ عن أبي الأسود عنبسة الفيل ، وميمون الأقرن[٢] ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر[٣] .

---

(٢) نزهة الألباء ، ووردت ترجمة أبي الأسود في جميع المعاجم وخزانة الأدب الشاهد الأربعين ودائرة المعارف الاسلامية .

(١) في نزهة الألباء ص ٨ وروى أيضاً عن أبي عبيدة أنه قال أول من وضع النحو أبو الأسود والدؤلي ، ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل . . . الخ .

(٣) سبقت ترجمة هؤلاء الأعلام ص ١٨ من هذه الرسالة .

الطبقة الثانية :

(١) ـ أبو بحر عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، مولى آل الحضرمي وكان قيماً بالعربية والقراءة إمَاماً فيهما ، ويقال إنه أول من علل النحو قال يونس : كان أبو عمرو أشد الناس تسليماً للعرب وكان عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب، ومن هنا كانت بينه وبين الفرزدق وقائع من جراء تخطئة ابن أبي إسحاق له[١] . ويرى الدكتور شوقي ضيف أن ابن أبي اسحاق يعد أول نحاة البصرة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة[٢] . وفي تقديري أن هذا الحكم لا غبار عليه ، لكن أليس للسابقين عليه ومعلميه دور طبيعي في وصول النحو إلى الدرجة التي وصل إليها على يديه ؟ . صحيح أنه يعد أول نحوي بصري في اعتداده بالقاعدة ، وتخطئة العرب كما في رواية يونس المذكورة آنفاً ـ توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ ـ .

(٢) ـ عيسى بن عمر الثقفي البصري ، نزيل ثقيف ، ومولى خالد بن الوليد كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة ، وكان فصحياً يتقعر في كلامه ، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشي الغريب صنف في النحو كتابين هما : (الجامع) و (الإكمال) أشار إليهما الخليل يقول أبو البركات الأنباري : وهذان الكتابان لم نرهما ، ولم نر أحدا رآهما توفي عام ١٤٩ هـ[٣] .

(٣) ـ أبو عمرو بن العلاء : زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، اختلف في اسمه على أقوال كثيرة كما ذكر ياقوت كان علماً مشهوراً في علم القراءة واللغة العربية ، وكان من علو الشأن بمكان ، أخذ النحو عن نصر بن عاصم ، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصري ، والخليل بن أحمد .

سأل أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عرقاتهم فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم . فقال له أبو عمرو هيهات لان جلدك ، وذلك أن أبا عمرو استضعف

---

(١) نزهة الالبا ص ١٢

(٢) مدارس النحو ص ٢٢ .

(٣) نزهة الالبا ص ١٤ ، ١٥ .

النصب ، ويبدو في هذا الاتجاه بصريته التي تجعله ينتقد النطق العربي ، وان كانت المراجع تذكر أن أبا عمرو روى فيما بعد النصب والجر معلناً ولاءه التام للسماع من العرب دون مراجعة ، إذ قال : إنما نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كبقل في أصول رقل أي نخل طوال ، يؤكد الرواة أمانته ، وثقته .

قال إبراهيم الحَرْبي : كان أهل العربية كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سنة : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب البصري ، والأصمعي . توفي أبو عمرو في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ١٥٤ هـ[1] .

الطبقة الثالثة :

(١) ـ الأخفش الأكبر : أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة من أهل هجر أول الأخافشة الثلاثة المشهورين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، وأخذ عن الأعراب أخذ عنه سيبويه ولولا سيبويه لما كان يعرف ، وأخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، كان من أكابر علماء العربية ومتقدميهم ، يرى أن يد بمعنى الجارحة تجمع على أيدي واستدل بالسماع . توفي سنة ١٧٧ هـ .

(٢) ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، كان من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكل ما قاله سيبويه : سألته ، أو قال من غير أن يذكر القائل له فهو « الخليل » وأخذ عنه أعلام آخرون ، قال الأنباري عن الخليل : سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، وتعليله .

وقال الزبيدي عن الخليل : وهو الذي بسط النحو ، ومد أطنابه ، وسبب علله ، وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غاياته .

قال السيوطي عن محمد بن سلام : سمعت مشايخنا يقولون : لم يكن للعرب

---

(١) نزهة الالباء ص ١٦ ـ ٢١ ومعجم الأدباء حرف الزاي وراجع الخصائص جـ ٢ ص ١٣ .

بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد .

كان علماً في الموسيقى وهو مبتكر علم العروض ، توفي سنة ١٧٥ هـ[١] .

(٣) ـ يونس بن حبيب الضبي مولى بني ضبة ، أخذ عن أبي عمر وغيره ، وواجه العرب فسمع منهم حتى كان مرجع الأدباء والنحويين ، كانت له حلقة دراسية بالمسجد الجامع بالبصرة ، وله مذاهب خاصة في النحو منتشرة في كتبه منها أنه يجوز اعمال ما الحجازية مع نقض النفي بإلا . وأخذ عنه سيبويه ، وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه أيضاً أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وأبو زكريا الفراء ، توفي سنة ١٨٣ هـ في خلافة الرشيد[٢] .

الطبقة الرابعة :

(١) ـ سيبويه هذا لقبه وكنيته أبو بشر واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر ، كان مولى بني الحارث بن كعب ، ومعنى سيبويه (رائحة التفاح) كان من أهل فارس ونشأ بالبصرة وكان يطلب الآثار والفقه حتى لحن مرة وهو يستملي على حماد بن سلمة ، فقال : (ليس أحد من أصحابي إلا وقد آخذ عليه ليس أبو الدرداء) ولما قال له حماد : لحنت ، قال : لأطلبن علماً لا تلحنني فيه ، وطلب النحو وأخذ عن الخليل ، ويونس ، وعيسى بن عمر وغيرهم ، وبرع في النحو ، وصنف كتابه الذي يقول عنه الأنباري : لم يسبقه أحد إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده .

وقال أبو العباس المبرد ذكر سيبويه عند يونس بن حبيب ، فقال : أظن هذا الغلام يكذب على الخليل فقيل له : وقد روى عنك أشياء فانظر إليها فنظر فيها وقال : صدق في جميع ما قال ، هو قولي . قال ابن عائشة كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد ، وكان شابا جميلاً نظيفاً قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل أدب بسهم مع حداثة سنه وبراعته في النحو . وأخذ عنه أبو الحسن سعيد بن

---

(١) نزهة الالبا ـ المزهر النوع الرابع والأربعون .
(٢) المرجع السابق : ص ٣٣ ، ٣٤ .

مسعدة الأخفش ، وأبو علي بن المستنير المعروف بقطرب ، وكان أبو الحسن الأخفش أكبر منه سناً .

أما أثره في النحو فيتمثل في كتابه الذي كان له أكبر الأثر في معاصريه شد انتباههم وأثار اعجابهم حتى إنه كان إذا أطلق في البصرة اسم الكتاب سبق إلى الذهن كتاب سيبويه فأصبح اسم « الكتاب » علماً بالغلبة عليه .

قال الجاحظ : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ففكرت في شيء أهديه له ، فلم أجد شيئاً أشرف من هذا الكتاب ثم قال محمد بن عبد الملك تعقيباً على الهدية « والله ما أهديت إلي شيئاً أحب إلي منه » وكان أبو العباس المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول : هل ركبت البحر ؟! تعظيماً لكتاب سيبويه ، واستصعاباً لما فيه .

وكان أبو عثمان المازني يقول : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح » بقيت شهرة كتاب سيبويه وتنافس الناس على قراءته ، بل كانوا فيما بعد في الأندلس يتنافسون على حفظه حتى صار وكأنه قرآن النحو ودستوره ، ولا يزال له نفس التأثير حتى عصرنا الحاضر .

وقد يبدو أن هناك نقلة سريعة في تطور النحو بظهور الكتاب لسيبويه دون أن تسبقه كتب تقارب مستواه تكون بمثابة تمهيد له . لكن تعليل هذه الظاهرة يكمن في شخصية سيبويه الذي كان يملك مقدرة تحصيلية فائقة وقدرة بالغة على تنظيم المعلومات وتنسيقها ، فبعد أن جمع علم الخليل ويونس ، وغيرهما ، وسمع من الأعراب وسجل نسق ذلك كله وأخرجه في كتابه .

وتنتهي حياة سيبويه في بلده بفارس ، بعد إخفاقه في مناظرة الكسائي وكانت وفاته في خلافة الرشيد على خلاف في تاريخ وفاته : أهو سنة ١٦١ هـ أو سنة ١٨٨ هـ أو سنة ١٩٤ هـ . ويرجح الأنباري التاريخ الأول[١] .

---

(١) نزهة الالباء : ص ٣٨ ـ ٤٢ .

(٢) ـ اليزيدي : هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة مولى بني عدي ، نشأ بالبصرة وأخذ علم العربية عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق[1] الحضرمي ، والخليل بن أحمد ، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، واسحاق بن ابراهيم الموصلي لقب باليزيدي ، لأنه صحب يزيد بن منصور الحميري خال المهدي يؤدب ولده ، ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المأمون ، وكان الكسائي مؤدب أخيه الأمين . كان اليزيدي عالماً باللغة والنحو وأخبار الناس ، وكان صحيح الرواية ثقة صدوقاً ، حدثت بينه وبين الكسائي مناظرات . يبدو أنه كان فيها سليط اللسان ، كان شاعراً ، وله شعر في هجاء الكوفيين . ومن مؤلفاته : كتاب النوادر في اللغة على مثال نوادر الأصمعي ، وكتاب المقصور والممدود ، ومختصر في النحو ، وكتاب النقط والشكل .

وفي أيام الرشيد كان اليزيدي والكسائي يقرآن الناس في بغداد في مسجد واحد . توفي في خلافة المأمون عام ٢٠٢ هـ[2] .

الطبقة الخامسة :

(١) ـ الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، كان مولى لبني مجاشع بن دارم ، وهو أوسط الأخافشة الثلاثة وأشهرهم ، وقد سبق الحديث عن أكبرهم ، وهو من أكابر ائمة النحويين من البصريين ، أخذ عن سيبويه وأخذ عمن أخذ منه سيبويه ، وكان الأخفش أسن منه . والأخفش هو الطريق الوحيد لكتاب سيبويه ، حتى ظن الجرمي ، والمازني أن الأخفش سيدعيه لنفسه فاحتالا على الأخفش حتى قرآه عليه ، وأعلنا نسبته لسيبويه وكان ثعلب الكوفي يفضل الأخفش ، ويقول : هو أوسع الناس علماً .

تذكر بعض المراجع أن الأخفش عزّ عليه ما أصاب سيبويه من غبن في مناظرته

---

(١) هكذا في نزهة الألباء ، وهذا غريب أن يتلقى اليزيدي عن عبد الله بن اسحاق ووفاة الأخير كما في نزهة الألبا نفسها عام ١١٧ هـ وكان عمر اليزيدي ساعة وفاته كما جاء في المزهر : أربعا وسبعين سنة .

(٢) خزانة الأدب شاهد رقم ٨٩٧ ، معجم الأدباء ، نزهة الألبا .

للكسائي فذهب إلى بغداد في الغَلَس ، وصلى خلف الكسائي الغداة في مسجده ، وسأله أمام تلامذته الفراء والأحمر وغيرهما ، فهموا بالوثوب عليه ، فمنعهم الكسائي ، وتعرف عليه ثم نجح في استمالته ، وأقام عنده ينعم بالعيش الرغيد ، حتى تغيرت عصبية الأخفش ، ووافق الكوفيين في كثير من مسائلهم ، وهو بهذا يعد أكثر البصريين موافقة للكوفيين . وعن الأخفش أخذ الكسائي كتاب سيبويه .

ويذكر الدكتور شوقي ضيف أن الأخفش (هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه[1] ، بل هو الذي أعد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ، ثم المدارس المتأخرة المختلفة ، فإنه كان عالماً بلغات العرب ، وكان ثاقب الذهن ، حاد الذكاء فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل ، وحمل ذلك عنه الكوفيون ، ومضوا يتسعون فيه فتكونت مدرستهم)[2] .

وما يقرره الدكتور شوقي ضيف هنا بالغ الغرابة ، إذ كيف فتح الأخفش باب الخلاف على سيبويه مع أنه مفتوح قبله ؟ وماذا يقول فيما تضافرت عليه المراجع من مناظرة الكسائي وسيبويه في مسألة النحلة والزنبار ، أليس ذلك خلافاً ؟ وكأن الكوفيين قبل أن يلتقي بهم الأخفش في بغداد كانوا على وفاق تام مع البصريين !! ثم جاء الأخفش وتابعه الكوفيون في خلافه حتى تكونت مدرستهم عن طريق تبعيتهم للأخفش وبذلك يكون الأخفش إمام المدرسة الكوفية ، أو على حد تعبير الدكتور شوقي : (الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية)[3] !! .

وهنا أقول : ما رأي الدكتور شوقي فيما تذكره المراجع عندما تعرض مسألة وافق فيها الأخفش الكوفيين ، إذ تقدم الكوفيين وتشير إلى موافقة الأخفش لهم ، ففي وقوع الفعل الماضي حالاً يشير صاحب الإنصاف إلى أن هذا رأي الكوفيين ومعهم الأخفش[4] ، وفي إعراب فعل الأمر ، يقول ابن هشام : (وزعم الكوفيون وأبو

---

(١) يعني على سيبويه .
(٢) مدارس النحو : ص ٩٥ .
(٣) مدارس النحو : ص ٩٦ .
(٤) الانصاف مسألة رقم ٣٢ .

الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد ، وأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة)[1] .

وفي منع صرف ما ينصرف لأجل ضرورة الشعر يقول صاحب الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين)[2] .

أفهم من هذا كله أنها آراء كوفية وأن الأخفش وافقهم عليها ولا يتنافى هذا مع تلمذة الكسائي والفراء على الأخفش في كتاب سيبويه ، لكن الدكتور يعكس القضية ، ليقرر ما يريد .

يقول الشيخ محمد الطنطاوي ـ رحمه الله ـ في معرض حديثه عن الأخفش بعد ذهابه إلى بغداد (كما تغيرت نزعته البصرية « نزعة السماع » إلى النزعة الكوفية « نزعة القياس » بل أسرف فيها)[3] .

غير أن تقديري للأخفش أن له عقلية المجتهد الذي يقرر ما يبدو له غير ساع وراء العصبية المذهبية ، وقد تكون هذا الاتجاه عنده بعد استقراره في بغداد .

وقد ترك مؤلفات كثيرة منها في النحو : المقاييس والأوسط وله كتاب معاني القرآن . توفي ببغداد عام ٢١٥ هـ[4] .

(٢) ـ قطرب : أبو علي محمد بن المستنير البصري ، سمي بقطرب لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول له : (إنما أنت قطرب ليل)[5] .

---

(١) المغني الباب الاول مبحث اللام اللام الجازمة .

(٢) الانصاف مسألة ٧٠ .

(٣) نشأة الاعراب ص ٩٠ .

(٤) نزهة الالبا ، ابن خلكان في سعيد وبغية الوعاة ص ٢٥٨ ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ وقد سبق أن أشرت بايجاز الى رأي الدكتور ضيف عند حديثي عن أول الخلاف .

(٥) دويبة تسعى طول نهارها ولا تستريح .

كان من علماء اللغة والنحو ، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصريين ، كان يذهب مذهب المعتزلة ، وصنف كتاباً في التفسير ضمنه آراءه ، وله رأي مشهور في الإعراب تفرد به وهو أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك (وإنما دخل تخفيفاً على اللسان)[1]

وقد اهتم بهذا الرأي كثير من الباحثين المحدثين ، ودعموا به وجهتهم حول الإعراب[2] ، وهذا الرأي برهان العقلية المتفتحة عند قطرب التي تنزع إلى التجديد وهي سمة واضحة في آراء من يجنحون إلى الاعتزال .

ولقطرب مؤلفات كثيرة في النحو : كتاب العلل ، وله كتب : فعل وأفعل والأضداد ، والقوافي ، والأزمنة ، والمثلث ، والاشتقاق ، والنوادر ، وكتاب معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٦ هـ في خلافة المأمون[3] .

الطبقة السادسة :

(١) ـ الجرمي : أبو عمر وصالح بن إسحاق الجرمي النحوي وسمي بالجرمي لأنه كان مولى لجرم بن زبان من قبائل اليمن ، وقال المبرد هو مولى لبجيلة بن أنمار ، أخذ النحو عن يونس وأبي الحسن الأخفش ولم يلق سيبويه ، وقرأ هو والمازني كتاب سيبويه على الأخفش كما أسلفنا ، وكانا هما السبب في ظهور الكتاب ، أخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وطبقتهم ، وكان صاحب دين وورع ، وصنف كتباً كثيرة مثل مختصره المشهور في النحو ، ويقال إنه كان كلما صنف باباً صلى ركعتين بالمقام ، ودعا بأن ينتفع به ويبارك فيه . قال أبو علي الفارسي : قل من اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة . كان مشهوراً بقوته في المناظرات وله مناظرات مع الأصمعي والفراء . توفي عام ٢٢٥ هـ في خلافة المعتصم[4] .

---

(١) المسائل الخلافية في النحو للعكبري مخطوط بدار الكتب رقم ٢٨ ش ورقم ٧٠ مسألة ٩ .

(٢) راجع اسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس .

(٣) راجع في ترجمته نزهة الألبا .

(٤) نزهة الألبا ، النجوم الزاهرة (وعبارة الفارسي وجدتها هكذا في نزهة الألبا .

(٢) ـ التَّوَّزي : هو أبو محمد عبد الله بن محمد من « تَوَّز » بلد بفارس ، وكان مولى لقريش أخذ عن الجرمي كتاب سيبويه ، كما أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وقال محمد بن يزيد المبرد : ما رأيت أحداً أعلم بالشعر من أبي محمد التوزي كان أعلم من الرياشي والمازني ، وكان أكثرهم رواية عن أبي عبيدة معمر بن المثنى . توفي سنة ٢٣٨ هـ في خلافة المتوكل[1] .

(٣) ـ المازني : أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ولد بالبصرة ، ونشأ في ظل بني مازن بن شيبان فنسب إليهم ، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأخفش وغيرهم ، وشارك الجرمي ـ كما أسلفنا ـ في قراءة كتاب سيبويه على الأخفش حتى صار المازني علماً من أعلام النحو في البصرة ، وقال الفارسي : إنه لم يكن بعد سيبويه أعلم من المازني بالنحو ، وساعده على نبوغه قوة بيانه وأدبه ، وقد تغلب على الأخفش مع تلقيه عنه ، ثم كسب حظوة عند الخليفة الواثق فقدمه وأكرمه ولا سيما عندما أوجب نصب رجلاً ، في قول الشاعر « الحارث بن خالد المخزومي »

أظلوم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم

ودَلَّلَ على ذلك بشواهد كثيرة فرفع ذلك من شأنه عند الخليفة الذي تمسك بهذه الرواية .

أما تراثه النحوي فإنه كان مضرباً عن الكتابة أو الأمر ، معتقداً أنه لا كتابة بعد كتاب سيبويه الذي أربى على الغاية ، ثم ألف فيما بعد كتاباً في علل النحو ، وكتاب التصريف ، وله كتب أخرى في غير النحو توفي بالبصرة عام ٢٤٩ هـ[2] .

---

(١) نزهة الألبا .

(٢) البيت من شواهد النحاة على المصدر الميمي ، وحادثه وما ترتب عليها من حظوة للمازني جاءت في الأغاني ، أخبار الحارث بن خالد المخزومي قائل البيت ، وفي المغني الباب الخامس آخر الجهة الأولى ، وفي الوفيات ، وكذا معجم الأدباء ، وإنباه الرواة وجاء لها تفصيل كامل في شرح درة الغواص ، وجاء ترجمة المازني في وفيات الأعيان « بكر » ومعجم الأدباء ١٠٧/٧ ، وأنباه الرواة ٢٤٦/١ ، ونزهة الألبا .

(٤) ـ أبو حاتم السجستاني : سهل بن محمد . كان عالماً ثقة قيماً بعلم اللغة والشعر أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد وغيره ، وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: سمعت أبا حاتم يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، وكان حسن العلم بالعروض وقول الشعر الجيد ، غير أنه لم يكن بالحاذق في النحو ، وكان يهرب من أسئلة المازني ومجادلاته ، ويذكر المبرد أنه حضر دروس السجستاني وهو صغير توفي عام ٢٥٥ هـ[1] .

(٥) ـ الرياشي : أبو الفضل بن الفرج الرياشي ، كان مولى لمحمد بن سليمان الهاشمي ، وإنما قيل له الرياشي لأن أباه كان عند رجل يقال له الرياش فنسب إليه ، كان من كبار أهل اللغة ، كثير الرواية للشعراء أخذ عن الأصمعي ، وكان يحفظ كتبه وكتب أبي زيد كلها ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه ، فكان المازني يقول (قرأ عليّ الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني ، وأخذ عنه أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن دريد توفي سنة ٢٥٧ هـ في خلافة المعتمد[2] .

الطبقة السابعة :

١ ـ المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف بالمبرد كان شيخ أهل النحو والعربية ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمرو الجرمي وأبي عثمان المازني ، وعنهما أخذ النحو كما أخذ عن أبي حاتم السجستاني وغيرهم من أهل العربية ، وأخذ عنه الصولي ، ونفطويه النحوي ،وجماعة كثيرة وكان حسن المحاضرة مليح الأخبار ، كثير النوادر .

وفي سبب تلقيبه بالمبرد قال ياقوت : (وإنما لقب بالمبرد لأنه لما صنف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقة وعويصة ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له المازني : قم فأنت المبرد (المثبت للحق) فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء .

---

(١) نزهة الألباء ص ١٣١ .

(٢) نزهة الألباء : ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

وللمبرد في النحو آراء مستفيضة ومتعددة تحفل بها كتب النحو ، وهي كما يبدو منها تشير إلى تحرر المبرد وعدم تقيده برأي مدرسته متى بدا له شيء آخر .

ويورد الأنباري قصة تؤكد إيمان المبرد إلى حد ما بالواقعية اللغوية : تتلخص القصة في أن أحد أبناء طاهر كلف ثعلبا بكتابة مصحف على مذهب أهل التحقيق فكتب والضحي (بالياء) كما هو مذهب الكوفيين نظراً لضم ما قبلها وإن كان أصلها واو ، وعارض المبرد في كتابتها بالياء ، وجمع ابن طاهر بينهما ، فقال المبرد لثعلب : لم كتبت والضحى بالياء ؟ فقال لضمة أوله ، فقال : ولم ضم أوله ، وتكتبه بالياء ؟ فقال : لأن الضمة تشبه الواو ، وما أوله واو يكون آخره ياء ، فتوهموا أن أوله واو ، فقال أبو العباس المبرد : (أفلا يزول هذا التوهم الى يوم القيامة ؟) .

قال أبو بكر بن السراج مولد المبرد سنة ٢١٠ هـ ومات سنة ٢٨٥ في خلافة المقتصد بالله .

التقى المبرد بثعلب في بغداد ، وقد ساقته إليها الرغبة في صلة الخلفاء والأمراء ، وكان بينه وبين ثعلب مناظرات ، ودام النفور بينهما فترة حتى إذا مات المبرد رثاه ثعلب .

وخلف المبرد ثروة لغوية رائعة منها في النحو : المقتضب ، وشرح شواهد سيبويه والرد عليه ، وله في تاريخ النحاة : طبقات النحويين البصريين وأخبارهم ، وكتابه الرائع : الكامل مدرسة يتخرج فيها أدباء .

والمبرد كما نرى في كتب الطبقات يعدونه خاتم المدرسة البصرية[1] .

٢ ـ ابن دريد : آخر من انتهى إليه علم البصريين : قال أبو الطيب: وبرع من أصحاب أبي حاتم ـ يعني السجستاني ـ أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد بن

(١) راجع في ترجمة المبرد : نزهة الألباء ص ١٤٨ ـ ١٥٧ بغية الوعاة ص ١١٦ والمبرد حياته وآثاره للشيخ عضيمة والمزهر ٤٢٧/٢ ووفيات الأعيان لابن خلكان .

عتاهية بن حنتم الأزري من أزدعمان . فهو الذي انتهى إليه علم لغة البصريين ، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً، وأقدرهم على شعر وما أزدحم العلم والشعر في صدر أحد ازدحامهما في صدر خلف الأحمر وأبو بكر بن دريد ، ومات سنة احدى وعشرين وثلاثمائة وهو ابن ثلاث وتسعين سنة ، ويقال ابن ٩٧ سنة وتصدر في العلم ستين سنة[١] .

نحاة الكوفة

عرفت الكوفة النحو عن طريق البصرة ـ كما أسلفنا ـ والرواد الأوائل للنحو في الكوفة تتلمذوا على أعلام الطبقة الثانية من نحاة البصرة ، ويذكر كتاب الطبقات وتبعهم بعض المحدثين أن أول نحاة الكوفة أبو جعفر الرؤاسي وأبو مسلم معاذ الهراء ، ومنهما تتكون الطبقة الأولى الكوفية ، وتسجل المراجع عنهما هذه الحقائق ، وهي باختصار :

(١) ـ معاذ الهراء : أبو مسلم ويكنى أبا علي ، وهو من موالي محمد بن كعب القرظي ، وعم أبي جعفر الرؤاسي ، أقام بالكوفة ، واشتغل مع ابن أخيه في النحو ، ولد في أيام يزيد بن عبد الملك وتوفي عام نكبة البرامكة عام ١٨٧ هـ ، كان مولعاً بالاشتغال بالأبنية ، وكان هذا اتجاهاً يسود الكوفة وقد سبقت به البصرة ، حتى إن كثيراً من المؤرخين يرون معاذ الهراء الواضع لعلم التصريف ، ولم يوقف له على مصنفات ، ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه أبو الحسن الكسائي[٢] .

(٢) ـ وأما الرؤاسي : فهو أبو جعفر محمد بن أبي سارة بن أخي معاذ الهراء ، وسمي الرؤاسي لعظم رأسه[٣] ، يؤكد أصحاب الطبقات أنه أستاذ المدرسة الكوفية

---

(١) أبو الطيب اللغوي / مراتب النحويين ص ٨١ .

(٢) نزهة الألباء : ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) من الغريب أن الدكتور مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة يضبطه هكذا الرواسي بدون همزة .

الأول ، وتتلمذ عليه الكسائي والفراء .

ذكر أبو البركات الأنباري في النزهة ، وابن النديم في الفهرست أن له كتباً كثيرة منها : كتاب الفيصل ، وهو الذي أشار إليه ثعلب من أنه أول كتاب في نحو الكوفة ، وكتاب التصغير ، وكتاب معاني القرآن . وذكر ابن النديم أنه كان يروى الى أيامه ، ومن مؤلفاته : كتاب الابتداء الكبير والصغير(١) .

ونظرة إلى هذه المؤلفات تكشف عن مدى اهتمام الكوفيين بالتصريف إذ أن مؤلفات الرؤاسي يدور معظمها حول مسائل صرفية .

وقد سبق أن أشرت إلى ما سجلته المراجع من طلب الخليل بن أحمد لكتاب الرؤاسي وقراءة الخليل له ثم وضعه لكتابه(٢) .

حتى كتاب الطبقات الذين يتعصبون للبصرية يشيرون إلى بداية النحو الكوفي على يد الرؤاسي مع غض من قيمته العلمية في الوقت نفسه .

قال أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي : (وممن أخذ عن أبي عمرو ـ يعني ابن العلاء ـ أبو جعفر الرؤاسي ، عالم أهل الكوفة وليس بنظير لهؤلاء الذين ذكرنا ولا قريب منهم(٣) .

أخبرنا جعفر بن محمد ، قال : أخبرنا ابراهيم بن حميد ، قال : أخبرنا أبو حاتم ، قال : كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرؤاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء(٤) .

وحذا حذو أصحاب الطبقات الأستاذ أحمد أمين في كتابه ضحى الاسلام إذ

---

(١) ابن النديم الفهرست ص ٩٦ وابو البركات الانباري نزهة الألباء ص ٣٥ طبقات الزبيدي ١٣٥

(٢) نزهة الألباء ص ٣٥ .

(٣) يقصد من في طبقة الرؤاسي من نحاة البصرة الذين أخذوا عن عمرو بن العلاء .

(٤) مراتب النحويين تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ص ٢٤ .

وضح جدولاً نقله من بعض المستشرقين مع زيادات وتعديلات أشار إليها في الجزء الثاني من ضحى الإسلام ص ٢٨٤ . وفي هذا الجدول جعل أبا جعفر رأس المدرسة الكوفيـة ، وأول من ألف في النحو من الكوفيين كما أشار إلى ذلك معظم المؤرخين القدماء .

والمستشرق «أوليري» ذهب إلى مثل ما ذهب إليه القدماء أيضاً فقد زعم أنه بعد قرن من الزمان تقريباً أي بعد قرن من نشأة النحو في البصرة بدأ أبو مسلم معاذ بن الهراء (توفي سنة ٧٢٣ أو ٧٢٧ م) في الكوفة بإلقاء دروس في قواعد النحو ، مشابهة لما كان يلقى في البصرة ، وكان في الوقت عينه مؤدب أولاد عبد الملك[١] .

ولا شك أن الباحث المدقق في تطور الدراسات النحوية في الكوفة يستطيع أن يسجل باطمئنان أن شخصية النحو الكوفي بمنهجه المتميز لم تظهر إلا على يد الكسائي ولم تتكامل إلا على يد الفراء ، وعلى يديهما ظهر التنافس ، ووضح الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية . يقول « بروكلمان » (وكان ينافس سيبويه في علم النحو أحد القراء السبعة ، الكسائي الكوفي الذي سبق له أن علم الرشيد نفسه ، ثم عمد إليه الرشيد في تأديب ولده الأمين)[٢] . ولم يذكر « بروكلمان » نحوياً قبله في الكوفة كما فعل غيره من المحدثين .

وقد سار في هذا الاتجاه الدكتور مهدي المخزومي الذي يقول تعليقاً على ما ذكره أصحاب الطبقات : ولكننا لا نرى هذا الرأي ، ولا نعلم أن كوفياً كان نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي ، فلا معاذ الهراء ، ولا أبو جعفر الرؤاسي ممن نضعهم في طبقة المؤسسين لهذه المدرسة النحوية الناشئة ، ولم نسمع أن أحداً من الكوفيين تخرج بهما ، واكتفى بما تلقاه عنهما ، وعرف بنحو خاص استمده منهما لا ينتمي إلى نحو أهل البصرة ، والكسائي والفراء ، وهما عماد المدرسة

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٦٧ .

(٢) بروكلمان / تاريخ الشعوب الاسلامية : جـ ٢ ص ٢٧ بيروت .

الكوفية ـ إنما عرفا النحو الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة ، وتخرجهما بشيوخ بصريين[1] .

والرأي عندي : أنه من التحكم البالغ أن نحدد تحديداً دقيقاً لبداية حركة فكرية أو نهاية حركة أخرى لأن الحركات أشبه في تتابعها وتداخلها بأمواج البحر ، فتأثير الحركة الفكرية يبقى بعدها طويلاً ، كما أن ظهور أي حركة لا يتم طفرة بل لا بد من مقدمات تسبقها ، وتعد لظهورها . ومن هنا فليس من القول الجزاف في تقديري ما سجلته المراجع من أوليه الهراء والرؤاسي لنحاة الكوفة ، لأنهما سابقان فعلاً من الناحية الزمنية ، وبالمعنى العام لكلمة نحوي ، وليس من المبالغة أيضاً ما اتجه إليه بعض المحدثين من تفنيد رأي أصحاب الطبقات وجعلهم الكسائي أول نحوي كوفي ، إذ أن الكسائي فعلاً أول نحوي كوفي له رأيه وتأثيره ومذهبه .

وهناك عامل آخر كان له أثره في ظهور شخصية المدرسة الكوفية ووقوفها على قدميها منافسة للبصرية ، هذا العامل : ما لقيه أبناء مدرسة الكوفة من تشجيع خلفاء العباسيين واحتضانهم إياهم ، وذلك لما للكوفيين من مؤازرة وتأييد للدولة العباسية ، إذ كانوا شيعتهم ، ولقربهم من البصريين ، فقربوهم منهم واتخذوا منهم الأساتذة والمؤدبين لأبنائهم فالمفضل الضبي ، وشوقي بن القطان الكلبي مؤدباً المهدي ، والكسائي معلم الرشيد ، ثم مؤدب ولديه الأمين والمأمون ، والفراء رائد أولاد المأمون وابن السكيت شيخ أولاد المتوكل ، وابن قادم معلم المعتز بالله ، وثعلب أستاذ عبد الله بن المعتز وابن طاهر . وهكذا أمسك الكوفيون بزمام النشاط النحوي في بغداد ، وكان موقف الخلفاء العباسيين منهم فيه دعم لمذهبهم النحوي .

وأعلام المدرسة الكوفية كما رتبتهم كتب الطبقات ، ينتظمون في خمس طبقات :

الطبقة الأولى : أبو مسلم معاذ بن الهراء ، وأبو جعفر الرؤاسي . وقد سبق الحديث عنهما .

---

(١) مدرسة الكوفة : ص ٦٨ .

الطبقة الثانية : الكسائي ، وستتحدث عنه .

الطبقة الثالثة : الأحمر[1] ، الفراء (وستتحدث عنه) واللحياني[2] .

الطبقة الرابعة : ابن سعدان[3] ، الطوال[4] ، وابن قادم[*] .

الطبقة الخامسة : ثعلب (وستتحدث عنه) .

ومن بين هؤلاء الأعلام الذين تحدثت عنهم من نحاة الكوفة ثلاثة كان لهم أثر في هذه المدرسة ، وتكوين منهجها ، ورسم حدود مذهبها ، وهم علي ابن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد الفراء ، وأحمد بن يحيى ثعلب .

أما الكسائي : فهو أحد القراء السبعة ، وكان مولى لبني أسد أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ، ومعاذ بن الهراء ، قرأ القرآن على حمزة الزيات ، وأقرأ القراء ببغداد ، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس ، وكأنه بهذا كان يحاول التوفيق بين القراءات المختلفة من جهة ، وآرائه النحوية والقراءات من جهة أخرى ، أخذ عنه أبو زكريا الفراء ، وأبو عبيد القاسم بن سلام وجماعة .

خرج إلى البصرة ولقي الخليل بن أحمد ، وسمع ما عنده وسأله عن مصدره ،

---

(١) علي بن مبارك الأحمر ، صاحب الكسائي ، وأول من دون عنه ، كان مؤدب الأمين ، وكان مشهوراً بالنحو ، واتساع الحفظ . كان ثعلب يقول عن الأحمر يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو ، توفي سنة ٢٠٦ أو ٢٠٧ هـ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن حازم اللحياني ، كان من كبار أهل اللغة ، وله نوادر ، قال سلمة : كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر ، ومن نوادره التي حكاها عن العرب الجزم بلن والنصب بلم ، وعلى هذا قراءة من قرأ (ألم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء توفي سنة ٢٢٠هـ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير نحوي ، وكان من أكابر القراء ، وله كتاب في النحو وكتاب في (معرفة القراءات) وأخذ عن أبي معاوية الضرير ، وأخذ عنه ابن المرزبان وكان ثقة توفي سنة ٢٣١ في خلافة المعتصم .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد ، نشأ بالكوفة وسمع من الكسائي وغيره وقدم بغداد مات سنة ٢٤٣ هـ .

(*) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم ، أخذ عن الفراء وحذق النحو وتعليله ، واتصل بالعباسيين فأدب المعتز قبل الخلافة ، وله مؤلفات منها في النحو : الكافي والمختصر ، توفي ببغداد سنة ٢٥١ هـ .

(أخذت هذه التراجم من نزهة الألباء ، والنجوم الزاهرة)

فقال من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج إلى البادية وأنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب ، سوى ما حفظه ، ثم وجد الخليل قد مات ، ووجد مكانه يونس بن حبيب وجرت بينهما مسائل أقر له فيها وصدره في موضعه .

والكسائي في المدرسة الكوفية على رأس أعلامها ، هو الذي قدم نحاة الكوفة وأكثرهم تلاميذه ـ إلى قصور الخلفاء حيث الجاه والنعمة ورخاء الحياة ومن ناحية أخرى هو الذي سار بالنحو الذي تلقاه من البصرة في اتجاه الكوفة إذ على يديه كما أسلفت بدأت المدرسة الكوفية تتحدد ، وإن لم تستوف ملامحها الكاملة ، ومنزلة الكسائي في النحو الكوفي يشير إليها أبو الطيب اللغوي فيقول: (كان عالم أهل الكوفة وإمامهم، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم). ويقول أبو حاتم في منزلة الكسائي، وإن كان وراء كلماته عصبية للبصرة: (لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً وعلمه مختلط بلا حجج ، ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قدوتهم وإليه يرجعون)[1] . وإني اشتم من هذه الكلمات رائحة التعصب للبصرية وإن كان فيها تناقض ، إذ كيف يكون أعلم الكوفيين بقراءات القرآن وفي الكوفة قراء ثلاثة من القراء السبعة حمزة وعاصم والكسائي ، ومع ذلك يقول أبو حاتم إن علمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات مطروحة ؟! . يقول الدكتور شوقي ضيف تعليقاً على هذه الرواية : (وهو طعن لا يعبأ به ، إذ كان معروفاً بالثقة والأمانة والصدق فيما يروى ، وعنه حمل معاصروه ومن تلاهم إحدى القراءات السبعة الوثيقة)[2] .

وبرهان هذه الثقة وشيوعها ما يرويه أبو البركات الأنباري ، وهو بعيد عن التعصب في حديثه عن الأعلام ، وقد اخترت هاتين الروايتين :

(الأولى) ـ قال سلمة : كان عند المهدي مؤدب يؤدب الرشيد فدعاه المهدي

---

(١) معجم الأدباء : جـ ٢ ص ٢٩٨ .

(٢) المدارس النحوية : ص ١٧٥ .

يوماً وهو يستاك فقال له : كيف تأمر من السواك ؟ فقال استك يا أمير المؤمنين ، فقال المهدي : إنا لله وإنا إليه راجعون فقال له : التمسوا لنا من هو أفهم من هذا ، فقالوا : رجل يقال له : على ابن حمزة الكسائي من أهل الكوفة ، قدم من البادية قريباً فكتب بإزعاجه من الكوفة ، فساعة دخل عليه ، قال : يا علي بن حمزة . قال : لبيك يا أمير المؤمنين . قال : كيف تأمر من السواك ؟ فقال : سك فاك يا أمير المؤمنين ، فقال : أحسنت وأصبت ، وأمر له بعشرة آلاف درهم .

(الثانية) ـ قال حرملة بن يحيى النجيبي : سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي[1] .

فالكسائي كان صاحب مكان مرموق بين قومه ، وثقتهم فيه واضحة حتى إنه أخطأ في آية من القرآن في الصلاة خطأ لا يقع فيه مثله على حد تعبيره هو نفسه ، وكان يصلي وراءه الرشيد ، وهو من هو في علمه وما اجترأ أن يرد على الكسائي[2] .

ومع ذلك فمدرسة الكوفة بمذهبها النحوي لم تتكامل على يديه منهجياً ، وإن كان أعلامها قد سعدوا عن طريقه وتحقق للمدرسة الذيوع والشيوع .

وسر شيوع مذهب الكسائي يرجع إلى أمرين :

الأول : أنه قارىء للقرآن ، وهذا دفعه إلى التوسع في القياس ليوجه القراءات القرآنية المختلفة ، وهذا التوسع اتجاه كوفي .

والثاني : تلمذته على الخليل ، وكان متكلماً ، فتأثر به ، وبالاتجاه العقلي والنظري في مدرسة البصرة .

ومن هنا خالف مدرسته ووافق البصريين في أن « نعم وبئس » فعلان ماضيان ، وأن « أفعل » في التعجب فعل[3] . وهذا الاتجاه جعله يلجأ في بعض آرائه إلى

---

(١) نزهة الألباء : ص ٤٥ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الانصاف مسألة رقم ١٤ ، ١٥

القياس النظري ، مثل ما ذهب إليه هو وتلميذه الفراء من بناء فعلي : « كان وجعل » للمجهول ، فيقال : كين قائم وكين يقام ، وجُعِل يُفْعَل ، بنيابة الخبر عن الاسم مع الفعلين الناقصين ، إذ يريدان « جَعَل » التي تدخل في أفعال المقاربة ، وقد أنكر الرضي هذه الصياغات الغريبة عن واقع اللغة[1] .

وقد يدهش الإنسان كثيراً من النتيجة التي وصل إليها الدكتور شوقي ضيف إذا قرر أن الحس اللغوي عند[2] البصريين أكثر ، وحجته هذه المسائل التي ذهب إليها الكسائي وبعض تلامذته من الكوفيين، ولم تستند إلى سماع . ولي حديث عن هذا الموضوع بعد سأدعمه باحصاء من واقع مسائل الخلاف .

هذا ومن ناحية أخرى يقرر الدكتور مهدي المخزومي أن نحو الكسائي لم يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً ، ولم ينقل عنه أنه اتصل بالمتكلمين أو اتصل بشيء من الثقافة الأجنبية كما هو شأن نحاة البصرة ، فخلا نحو الكسائي من التأثر بأي فلسفة إلا ما وصل إليه من طريق دراسته للنحو البصري[3] .

وللكسائي كتب كثيرة : كتاب معاني القرآن ، وكتاب القراءات ، وكتاب العدد ، وكتاب اختلاف العدد ، وكتاب مقطوع القرآن وموصوله ، وكتاب النوادر ، وله مختصر في النحو .

اختلفت الروايات في تاريخ وفاته والمشهور أنها في عام ١٨٩ هـ وقال الرشيد عند دفنه ـ وقد مات معه في نفس اليوم محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ـ اليوم دفنت الفقه والنحو بِرَنْبُوَيْه[4] .

---

(١) الرضي على الكافية ١/ ٧٤ ، والهمع ١/ ١٦٤ .
(٢) المدارس النحوية ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
(٣) مدرسة الكوفة ص ١١٣ .
(٤) نزهة الألباء والنجوم الزاهرة .

الفراء :

والفراء على يديه تكامل بناء المنهج الكوفي واستوى على سوقه .

وهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، كان مولى لبني أسد من أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ، ومحمد بن الجهم النحوي وغيرهما ، وكان إماما ثقة وقد كان للفراء منزلة علمية كبيرة ، نستطيع أن نكشف مداها من هذه الروايات .

يحكى عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، أنه قال: «ولولا الفراء لما كانت اللغة ، لأنه حصلها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تنازع ويدعيها كل من أراد ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب[1] » .

وقال أبو زيد الوضاحي : «أمر أمير المؤمنين المأمون الفراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ، وما سمع من العرب ، فأمر أن تفرد له حجرة من حجر الدار ، ووكل به جواري وخدماً للقيام بما يحتاج إليه ، حتى لا يتعلق قلبه ، ولا تتشوف نفسه إلى شيء ، حتى إنهم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلوات . . . » إلى أن يقول: «فكان الوراقون يكتبون حتى صنف الحدود » وأمر المأمون بكتبه في الخزائن ، فبعد أن فرغ من ذلك خرج إلى الناس ، وابتدأ يملي كتاب المعاني »[2] .

هذه النقول تكشف بوضوح منزلة الفراء ، وما كان له من مكانة علمية مرموقة ، وأنه كان محل ثقة وتقدير من الناس ومن بيت الخلافة فابنا الخليفة المأمون يتسابقان إلى حمل نعله وجماهير الناس تشكو للفراء استغلال الوراقين لكتبه ، ويطلبون فيها الثمن الباهظ ، فيملي على الناس كتاب « معاني القرآن » أتم شرحاً وأبسط قولاً[3] .

وإذا كان الفراء تتلمذ على الكسائي ولازمه ، لكنه حرر المذهب الكوفي من التبعية للنحو البصري ، واتضحت على يديه معالمه ، فبدأ في نحو الفراء التوسع في

---

(١) نزهة الالباء ص ٦١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

قبول الرواية وإقامة القواعد على كل منقول ، والاعتداد بقراءات القرآن ، وإن كان الأصل الأخير حذا فيه حذو أستاذه الكسائي .

يقول أبو الطيب : وأما علماء الكوفيين بعد الكسائي فأعلمهم بالنحو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، وقد أخذ علمه عن الكسائي وهو عمدته ، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح[1] وأبي ثروان[2] وغيرهما وأخذ نبذاً عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر منه ، وأهل البصرة يدفعون ذلك ، وقد أخذ أيضا عن أبي زياد الكلابي .

ثم يقول أبو الطيب : وكان الفراء متورعا ، متديناً على تيه فيه وتعظم ، وكان زائد العصبية على سيبويه[3] .

هذا على الرغم من أن ثعلب يروى عن سلمة تلميذ الفراء : أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه[4] وهذا لا يغض من مكانة الفراء ؟ إذ لا حرج عليه أن يلتمس العلم من كل سبيل ولا سيما سيبويه ، غير أن العصبية فيما يبدو كانت من تلامذة الفراء ومريديه ، إذ يرى أبو الطيب أن ثعلبا عند ذكر الخبر السالف قام إليه الحامض أبو موسى ليؤكد له أن الفراء كان لا يفارق كتاب سيبويه ، لأنه كان يتتبع خطأه ولكنته[5] .

فظاهرة التوسع في الرواية ينسبها أبو الطيب للفراء على أنها اتجاه جديد لم يكن معروفا عند أستاذه الكسائي ، والآراء المنسوبة للكوفيين هي في الواقع آراء الفراء ، وآراء الفراء تمثل بصدق خصائص الاتجاه الكوفي .

وبتتبع مسائل الإنصاف لم أر الفراء يوافق البصريين إلا في مسألتين عدم جواز

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست ص ٤٧ .

(٢) ابو ثروان العكلي من بني عكل أعرابي فصيح كان يعلم في البادية انظر الفهرست ص ٤٦ .

(٣) مراتب النحويين ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

تقديم خبر ما زال عليها[1] ، ومسألة عدم جواز تقديم معمول أسم الفعل عليه[2] .

ونحو الفراء الذي هو نحو الكوفة نجده في كتابه معاني القرآن ، وفيما ينقله عنه تلاميذه أيضاً . وعندما تتصفح كتب النحو المتأخرة نجد أن نقولها عن الفراء أكثر من نقولها عن المدرسة الكوفية وعن الكوفيين كما نلحظ أنّ أقوال الفراء تنسب للكوفيين بعامة ، وأنا في استقرائي لمسائل الخلاف من كتابي الأشموني ، وارتشاف الضرب كنت أعد ما يذهب إليه الكسائي والفراء معا أو ما ينفرد به الفراء وحده ممثلا للمذهب الكوفي ، وهذه عدة ملاحظات تشير إلى ذلك .

١ ـ يقول أبو البركات الأنباري : ذهب الكوفيون الى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان[3] » .

وهذا الرأي المنسوب للكوفيين هو في الواقع رأي الفراء ، لأنه هو الذي حكى الحجة السماعية وهي أن أعرابياً بشر بمولودة ، فقيل له : نعم المولودة مولودتك ، فقال : والله ما هي بنعم الولد[4] » .

وفي الوقت نفسه خالف الكسائي مدرسته واتبع البصريين .

٢ ـ وفي الانصاف : ذهب الكوفيون الى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو لولا محمد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء[5] .

وهذا الرأي المنسوب للكوفيين إنما هو للفراء أيضاً[6] .

وقال الرضي : « قال الفراء لولا هي الرافعة للأسم الذي بعدها ، لاختصاصها

(١) الانصاف مسألة / ١٧ .
(٢) الانصاف مسألة / ٢٧ .
(٣) الانصاف مسألة / ١٤ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش جـ٧ ص ٢٧ ، ١٢٨ .
(٥) الانصاف مسألة / ١٠ .
(٦) الانصاف مسألة / ١٠ ، والارتشاف ورقة / ٢٩٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام .

بالأسماء كسائر العوامل[1] » .

٣ ـ قال الأنباري / اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو يقوم زيد ويذهب عرو ، فذهب الأكثرون الى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي الى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب البصريون الى أنه يرتفع لقيامه مقام الأسم[2] .

وهذا الرأي الشائع إنما هو رأي الفراء ، فقد قال الرضي : (عامل الرفع في المضارع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء[3] .

٤ ـ يقول الدكتور مهدي المخزومي / والى الفراء ينتهي ما عرف عن الكوفيين من « النصب على الخلاف ، فهو صاحب الرأي فيه ، وإن خالفه الكوفيون في نطاق تطبيقه ، فقالوا به في مسألتين : نصب الظروف التي تقع أخبارا ، ونصب المفعول معه ، وتفرد عنهم في مسألة ثالثة : وهي نصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب[4] » .

وهناك آراء نحوية نادى بها الفراء ، بناء على مذهبه في السماع ، نسوق منها هذه الأمثلة :

١ ـ يرى جواز إبطال عمل «إن» إذا بعدت عن اسمها بفاصل وقع بينهما بانيا رأيه هذا على ما حكاه هو والكسائي جميعا من قولهم : إن فيك زيد لراغب[5] » كما بطل عملها حين فصلتها ما عن اسمها .

٢ ـ ذهب الفراء إلى جواز إعراب العدد المركب قياسا إذا أضيف استناداً إلى ما

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ١٠٤ .
(٢) الانصاف مسألة / ٧٤ .
(٣) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٣١ .
(٤) مدرسة الكوفة ص ١٣٥ .
(٥) مجالس ثعلب ص ٨١ .

سمعه من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي :

« ما فعلت خمسة عشرك »[1] يقول الأشموني وذكر ـ أي ابن مالك ـ في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء .

٣ ـ عد الفراء من الأسماء الموصولة : هذا وذا ، معتمداً في هذا على ما أنشد من كلام العرب فقد قال : العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي ، فيقولون : ومن ذا يقول ذلك في معنى من الذي يقول ذاك ، وأنشدوا :

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

كأنه قال : والذي تحملينه طليق »[2]

هذا ولا يفوتنا أن نسجل عن الفراء ، وهو يمثل الكوفية الخالصة أنه كان من المتكلمين وكان يتجه اتجاهاً فلسفياً في تعليله القضايا النحوية ، وفلسفة الأحكام كما فعل البصريون والكسائي لم يبلغ شأوه في هذا المجال ، إذ أنه لم يتجاوز في الناحية العقلية مجال القياس ، ومن هنا استطاع الفراء بعقلية الفيلسوف المتكلم أن ينظم وينسق ، ويرتب ، ويعلل ويدلل .

وفي هذا دلالة على أن الدراسة النحوية منذ نشأتها ـ بصرية ثم كوفية ـ عاشت في ظلال الفكر الفلسفي مما يبعد بها في تقديري عن طريقها الصحيح .

ترك الفراء من المؤلفات كتاب الحدود ، وكتاب معاني القرآن وتوفي في طرق مكة سنة ٢٠٧ هـ .

وأما ثعلب فهو ثالث الأعلام الذين قام على جهدهم العلمي مذهب الكوفة النحوي وهو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني كان إمام الكوفيين

(١) شرح الأشموني جـ٣ ص ٦٣٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء جـ١ ص ١٣٨ .

في النحو واللغة في زمانه أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي(١) ، وعلي بن المغيرة الأثرم(٢) ، وسلمة بن عاصم(٣) ، ومحمد ابن سلام الجمحي(٤) ، وأخذ عنه أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش(٥) وابن عرفه(٦) ، وابن الأنباري(٧) ، وأبو عمر الزاهد ،(٨) ، وأبو موسى الحامض(٩) ، وكان ثقة دينا مشهوراً بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم بذّ الشيوخ وهو حدث ، طلب العربية وسنه ست عشرة سنة ، وابتدأ بالنظر في حدود الفراء ، وألم بكتب الفراء كلها قال فيه

---

(١) كان معروفاً بابن الأعرابي وكان مولى لبني هاشم ، وكان من أكابر أئمة اللغة المشار اليهم ويقال : لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين من ابن الأعرابي ، امتدح ثعلب روايته ولد يوم توفي أبو حنيفة وكانت وفاته ٢٣٠ هـ .

(٢) كان صاحب لغة ونحو ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه ثعلب ، وكان الأثرم وراقاً وكان من رواة اللغة المشهورين ببغداد ، توفي سنة ٢٣٢ وفي خلافة المتوكل .

(٣) أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي ، أخذ عن الفراء ، وروى عنه كتبه ، كان ثقة ثبتاً ، حافظاً لتأدية ما في الكتب ، رافقه في التلمذة على الفراء الطوال وابن قادم .

(٤) كان من جملة أهل الأدب ، وألف كتاب طبقات الشعراء ، وأخذ عن حماد بن سلمة وروى عنه الإمام أحمد وثعلب ، توفي سنة ٢٣٢ هـ .

(٥) وهو المعروف بالأخفش الصغير ، كان من أفاضل علماء العربية أخذ عن ثعلب والمبرد وأخذ عنه المرزباني ، وكان ثقة ، توفي سنة ٣١٥ في خلافة المقتدر .

(٦) أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة العتكي الأزدي ، المعروف بنفطويه ، كان عالماً بالحديث والعربية ، أخذ عن ثعلب والمبرد ، وأخذ عنه المرزباني ومن تصانيفه في النحو المقنع ، توفي سنة ٣٢٣هـ .

(٧) ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم ، كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين ، وأكبرهم حفظاً للغة ، وكان زاهداً متواضعاً ، وكان ثقة صدوقاً من أهل السنة ألف كتباً كثيرة في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو ، وكان يصلي في ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى ، قيل عنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر ومن شواهد القرآن ، توفي سنة ٣٢٨ هـ .

(٨) أبو عمرو محمد بن عبد الواحد اللغوي الزاهد ، كان من أكابر أهل اللغة ، وأحفظهم لها ، أخذ عن أبي العباس ثعلب ، وكان يعرف بغلام ثعلب ، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة ولسعة حفظه كان يطعن عليه أهل الأدب ، ولكن المحدثين يوثقونه ويصدقونه توفي سنة ٣٤٥ هـ .

(٩) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامض ، كان نحوياً مذكوراً ، بارعاً ، مشهوراً من نحاة الكوفيين ، أخذ عن ثعلب ، وكان من أكابر أصحابه ، وألف كتباً منها : غريب الحديث ، توفي سنة ٣٠٥ هـ .

المبرد : أعلم الكوفيين ثعلب [1] .

وثعلب يمثل طرازاً كوفياً أصيلا ، لاعتماده على الرواية وعلم آخذه بأساليب الجدل النظري ، وإلمامه باللغات واللهجات واعتداده بما اعتد به الكوفيون الأولون من هذه اللغات .

قال أبو بكر بن محمد التاريخي : أحمد بن يحيى ثعلب أصدق أهل العربية لسانا ، وأعظمهم شأناً وأبعدهم ذكرا ، وأرفعهم قدراً ، وأوضحهم علماً وأرفعهم معلماً ، وأثبتهم حفظاً ، وأوفرهم حظاً في الدين والدنيا ،[2] ، وهذه شهادة لثعلب تشهد بمقدرته وتمكنه . وتقرر ما وصفت به ثعلباً من إلمام باللغات واللهجات على أنه من ناحية أخرى لم يكن معنياً بالقياس واستخراج العلل ، وإذا سئل أجاب سائله بالنص مما يحفظ من الكسائي والفراء ، فإذا سئلَ عن الحجة أو الحقيقة ، على النحو الذي عرف به أبناء البصرة من النحاة لم يأت بشيء[3] .

أما دور ثعلب في المدرسة الكوفية فيصفه بدقة الدكتور مهدي المخزومي إذ يقول : (ويخيل إلي أن المدرسة كانت قد نمت ، واكتمل نضجها ، وارتسم منهجها في عهد الكسائي والفراء ، كان الكسائي مشرعاً ، والفراء منظماً ، فلما انتهت إلى أبي العباس ثعلب كانت حدودها مرسومة ، ومنهجها مقوماً ، وكان ثعلب حارسها الأمين .

وكان حفظه الكثير وروايته ، وتتبعه من العوامل التي خدمت قضية الكوفة وحفظت أقوال أئمتها ، واستطاعت بهذا أن تستمر ، وأن تجد لها أتباعاً وأنصاراً في خلال العصور التالية ، وأن تزاحم مدرسة البصرة[4] .

ونسوق هنا بعض الآراء والاتجاهات التي أضافها ثعلب لمدرسة الكوفة دعم بها

(١) نزهة الألباء : ص ١٥٧ .
(٢) نزهة الألباء : ص ١٥٨ .
(٣) راجع انباه الرواة : جـ ١ ص ١٤٤ .
(٤) مدرسة الكوفة : ص ١٥٢ .

مذهبها ، وثبت منهجها ، واستوت عليه خطاها .

وكتاب مجالس ثعلب يضم الكثير من آرائه التي تستند الى الرواية إلى حد كبير ، والتي توسع فيها ، واستمد الآراء النحوية منها بصورة أكثر وأوضح من سلفيه الكسائي والفراء .

(١) ـ هذا : إذا وليها مرفوع ومنصوب تعمل عمل كان ، وتكون « تقريباً » .

يقول ثعلب : هذا تكون مثالا[١] ، وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثالا قلت هذا زيد . . . . واذا قلت هذا كزيد قائماً فهو حال كأنك قلت : هذا زيد قائماً ، ولكنك قد قربته ، والتقريب مثل كان[٢] وفي موضع آخر يعطي تحديداً أكثر للتقريب ، فيقول : (وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقريب)[٣] .

(٢) ـ يسمى ثعلب اسم الفاعل بالفعل الدائم ، يقول في شرط خبر عسى :(ولا تجيء عسى إلا مع مستقبل ، ولا تجيء مع ماض ولا دائم ولا صفة)[٤] .

(٣) ـ يسمي ثعلب التمييز باسم التفسير[٥] ، كما سمى البدل ترجمة يقول تعليقاً على الآية الكريمة : (فذلك يومئذ يوم عسير) يومئذ خبر فذلك ويوم عسير ترجمة يومئذ)[٦] .

ومعظم الاصطلاحات المعروفة في النحو الكوفي والتي سنتناولها فيما بعد عندما نقارن بين المصطلح البصري والكوفي ـ ابتكرها ثعلب .

---

(١) اي اسم اشارة عادي اذا لم يأت بعدها مرفوع ومنصوب .
(٢) مجالس ثعلب : ص ٥٢ وما بعدها .
(٣) المرجع السابق ص ٥٤ .
(٤) المجالس ص ٤٥٦ وانظر ص ٤٦٣ .
(٥) المرجع السابق ص ٤٩٢ .
(٦) المرجع السابق ص ٣٥ .

وقد يسخر ثعلب سعة روايته في دعم آراء الكسائي والفراء التي لم تستند إلى سماع .

من ذلك أن الكسائي والفراء جعلا من نواصب المضارع (كما) بشرط ألا يفصل بينهما بفاصل ، نرى ثعلباً يستشهد على إعمالها بقول عمر ابن أبي ربيعة :

وطرفك إما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تصرف[1]

بينما يستشهد على إلغائها لوجود فاصل بينها وبين الفعل بقول عدي بن زيد :

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

ثم عقب على البيتين بقوله : (وزعم أصحابنا أن كما تنصب ، فإذا جعل بينها رفعت)[2] .

ولثعلب مصنفات كثيرة ، منها كتابه (اختلاف النحويين) وهو من الكتب الأولى التي عالجت موضوع الخلاف النحوي ، وبالطبع من وجهة النظر الكوفية ولو وصل إلى أيدينا لوقفنا منه على كثير ومنها : حد النحو ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، والفصيح ، ومجالس ثعلب ، توفي ثعلب ليلة السبت لثلاث عشرة بقيت من جمادى الآخرة سنة ٢٩١ هـ في خلافة المكتفي ، ودفن بمقبرة باب الشام ببغداد[3] .

مصنفات الكوفيين : ندرتها ، وطابعها .

وقبل أن أخلص من الحديث عن المدرستين وعن أعلامهما أتساءل : أين مؤلفات المدرسة الكوفية ؟ ولم لم يصل الى أيدينا إلا النزر اليسير ؟ مع أننا كنا نتوقع

---

(١) ورد هذا البيت في قصيدته الرائية على هذه الصورة :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وفي رواية أخرى « كما » .

(٢) مجالس ثعلب ص ١٥٤ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٦٠ .

ان يصل الينا من مؤلفاتهم الكثير لما كان يحظى به أعلام الكوفة من جاه ، وما كان لهم من زلفى لدى الخلفاء !! ولكن نظرة لحياة أعلام الكوفة في بغداد ، وكانوا فيها معلمين ومدرسين ترينا أنهم كانوا يعتمدون على إملاء الطلاب ، وما كانوا يتجهون إلى تدوين الكتب إلا قليلا ، وقد سبق في معرض حديثنا عن الفراء أن أشرنا الى استغلال الوراقين لكتبه والتحكم في أثمانها حتى إن الفراء لم يعجبه ذلك فخرج إلى الناس وأملي عليهم (معاني القرآن) مع زيادة بسط وايضاح ومن المؤسف أن معظم ما أملوه صفاع . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الاعتماد على الحفظ من أبرز خصائص رجال هذه المدرسة ، يؤيد هذا ما روى أن أبا بكر بن الأنباري « مرض فعاده أصحابه ، فرأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً ، فطيبوا نفسه ، فقال : كيف لا أنزعج ، وهو يحفظ جميع ما ترون وأشار إلى خزانة مملؤة كتباً »[1] .

(وربما كان لعلماء بغداد الذين جلسوا إلى شيوخ المصرين وحملوا عنهم جميعا ودونوا ما حملوه الفضل في حفظ كثير من أقوالهم التي بين أيدينا)[2] .

وأما طابع المصنفات الكوفية القليلة التي وصلت إلى أيدينا ، فهي أبعد ما تكون عن الخلوص للنحو بمعناه الاصطلاحي ، ففيها روايات في القراءات ، ومعاني القرآن ، ونوادر أدبية ، وغرائب ألفاظ ، وأقوال نحوية منثورة لا يربط موضوعها رابط ، وخير مثال لذلك كتاب معاني القرآن للفراء .

ومرد ذلك إلى أن النحاة الأولين لم يكن لهم تفكير فلسفي منظم في دراسة اللغة بصفة عامة حتى يحددوا منهجا موضوعياً يلتزمون حدوده ويكتبون في اطاره ، ومن ناحية أخرى كان نحاة الكوفة يقومون بتأديب أبناء الخلفاء وطبيعة عملهم بوصفهم معلمين ، تؤدي إلى هذا المزج بين معلومات شتى من ثقافة العرب فغلب هذا الاتجاه في التعليم على أسلوب التأليف عندهم .

---

(١) معجم الأدباء : جـ ١٧ ص ٣٠٧ .

(٢) مدرسة الكوفة : ص ٩٣ .

عوامل هيأت جو الخلاف

تجمعت عوامل شتى لتهيئة جو الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة ، وهذه العوامل متعددة الاتجاهات ، مختلفة الأنحاء ، فمنها عوامل بيئية تتصل بطبيعة موقع المدينتين ، وتكوينهما السكاني ، ومنها عوامل تتصل بالاتجاه السياسي ، ومنها ما يرجع إلى العصبية التي استقرت بين المدينتين بتأثير التكوين السكاني والاتجاه السياسي . ومنها ما يرجع إلى أسلوب كل مدينة في دراساتها اللغوية وغيرها ، وسألقي بعض الضوء على هذه العوامل كلها ، لأنها ستكشف لنا الكثير من أسرار الخلاف وستعيننا عندما نتصدى فيما بعد لتقويمه .

(١) من ناحية الموقع والتكوين السكاني :

تقع البصرة كما أسلفنا على حافة البادية ، أكثر إيغالاً فيها ، وصلة بأهلها من الكوفة التي تتصل بالحاضرة اتصالاً وثيقاً . سكان البصرة من قيس وتميم ، وسكان الكوفة بيوت من فزارة ودارم وزبيد ، وشيبان وأما السكان غير العرب في البصرة والكوفة فتضطرب حولهم أقوال الباحثين منهم من يرى اختلاط الكوفة بالعناصر الأجنبية أكثر من البصرة ، ومنهم من يرى العكس ، وقد ناقشت هذه القضية في حديثي عن بيئة الخلاف[1] فالأستاذ سعيد الأفغاني ، والشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله يريان الأول والدكتور شوقي ضيف ، والدكتور مهدي المخزومي يريان الثاني . يقول الأخير : (والكوفة مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية ، وعناصرها الاجنبية أكثر تحرجا من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب ، لكثرة من فيها من الصحابة ، والتابعين ومن الفقهاء وأهل الدين)[2] .

ولعل مما يوضح هذا الغموض ، ويضع حداً لاضطراب الباحثين حول صلة

---

(١) راجع بيئة الخلاف ص ١٧ من هذه الرسالة .

(٢) مدرسة الكوفة ص ٦٦ .

البصرة والكوفة بالعناصر غير العربية ، هذه الرواية التي رأيتها للجاحظ ، إذ يقول : قال أبو الحسن : أوفد زياد عبيد الله بن زياد إلى معاوية ، فكتب إليه معاوية (ابنك كما وصفت ، ولكن قوّم لسانه) وكان في عبيد الله لكنه ، لأنه نشأ بالأساورة مع أمه مرجانة ، وكان زياد قد زوجها من شيرويه الأسواري ، وكان قال مرة (افتحوا سيوفكم) يريد سلوا سيوفكم ، فقال يزيد بن فرغ .

ويوم فتحت سيفك من بعيد أضعت وكل أمرك للضياع[1]

والأساورة قوم من العجم نزلوا البصرة قديماً ، ومن هنا لا مبرر للتفريق بين المصرين من ناحية الاختلاط بالأجانب ، على أن المسافة بينهما ليست من البعد الشاسع حتى يكون بينهما اختلاف واضح في مجال الاختلاط .

ومن ناحية اختلاف المصريين في أهمية الموقع يقول يوهان فك : (ولم يكن من السهل بالكوفة ملاقاة العرب الرحل من وسط الجزيرة ، وشرقها وسؤالهم كما كان ذلك ميسرا لأهل البصرة ولذلك اعتمد العلماء في الكوفة بحكم الضرورة على انصاف المقيمين من القبائل في سواد الكوفة الذين لم يرض علماء اللغة بالبصرة الاعتراف بلغتهم على أنه أصل للاحتجاج)[2] .

وما نخلص إليه ونحن مطمئنون في هذا الموقف أن هناك اختلافاً في الموقع بين المصرين ، وكذا في التكوين السكاني ، وأن هذا الاختلاف له تأثيره الى حد كبير ، أما من ناحية الاختلاط بالعناصر غير العربية فاني لا أرى له كبير تأثير في تهيئة جو الخلاف بين نحاة المصريين ، اللهم إلا فيما يتصل بما لحق هذه الصناعة من ثقافات وافدة .

(٢) ـ الاتجاه السياسي :

منذ أنشىء المصران على عهد عمر بن الخطاب ، وهما كبلد واحد إلى أن

---

(١) البيان والتبيين : جـ ٢ ص ٢١١ ، والمعارف لابن قتيبة : ص ١٥١ ، الأغاني : جـ ١٧ ص ٦٦ .

(٢) العربية ص ٦١ وراجع اخبار النحويين للسيرافي ص ٩٠ طبع كرنكو وابن الأنباري في نزهة الألباء .

كانت الفتنة الكبرى التي دهمت أمة الاسلام في ضحاه وكانت معركة الجمل سنة ٣٦ هـ، إذ انضم أهل البصرة إلى عائشة وطلحة والزبير وخرج عليّ في أهل الكوفة التي اتخذها عاصمة لخلافته ، ومن هنا بدأ يفرق بين المصريين الاتجاه السياسي ، وقد يكون باعث الاختلاف السياسي تكوين السكان وهذا هو الواقع الذي يؤكده التاريخ ، ثم تعلن فيما بعد الدولة العباسية من منبر الكوفة وتظل على سياستها في موالاة العباسيين بينما انحرفت البصرة بسياستها بعيداً عن هذا السبيل ، ومن هنا يظهر سر اهتمام الخلفاء العباسيين بنحويي الكوفة وتقريبهم إياهم حتى إذا أراد أحد نحاة البصرة حظاً من الدنيا ، اتخذ من نحاة الكوفة سبيلاً له إلى الوصول إلى ذلك .

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني : (ولئن كانت أحداث السياسة هي المفرقة قديماً إنها تطورت مع الزمن ، وتحول اتجاهها إلى عصبية البلد[1] .

وهذا ما حدث تبلور الاختلاف السياسي بين البلدين وانتهى الى عصبية بلدية اتخذت مظاهر شتى .

(٣) ـ التعصب :

وأستطيع أن أقول إن من ضياع الوقت ما يشغل به بعض الباحثين أنفسهم وهم بصدد الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وه انه لم يختلف نحاة المصريين تبعا لاختلاف سياسة بلديهما ، فليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك ، وإنما التكتل استجابة للعصبية ليس غير[2] . . ، اذ أن التعصب الذي نشأ واشتد بين المصريين كان وليد السياسة ، والسياسة هي التي تعهدته حتى اشتعلت ناره ، واشتد أواره .

واتخذت هذه العصبية عدة مظاهر :

منها التنابز بين أبناء المصريين حتى وضعت في ذلك كتب ، فألف الهيثم بن

(١) في أصول النحو : ص ٢٠٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٧ .

عدي الكوفي (٢٠٩ هـ) كتابه فخر أهل الكوفة على أهل البصرة[١] .

ويقول الجاحظ في كتاب البلدان في فضل البصرة على الكوفة : « وفينا اليوم ثلاثة رجال لغويون ليس في الأرض مثلهم ، ولا يدرك مثلهم - يعني في الاعتلال والاحتجاج والتغريب - أبو العباس المازني ، والعباس بن الفرج الرياشي ، وأبو اسحاق ابراهيم بن عبد الرحمن الزبادي ، وهؤلاء لا يصاب مثلهم في شيء من الأمصار » وكتب الجاحظ كتابه هذا في ربيع الأول سنة ٢٤٨ هـ[٢] .

ومما قيل في العصبية بين البلدين أشعار كثيرة منها على سبيل المثال أبيات لأعشى همدان ينتصر للكوفة على البصرة :

اكسـع البصـري إن لاقيتـه إنمـا يكسـع من قـلٍّ وذلّْ
واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل
واذا فـاخـرتمـونـا فـاذكـروا ما صنعناه بكم يوم الجمل[٣]

ويقول اليزيدي يمدح نحوي البصرة ، ويهجو الكسائي وأصحابه :

يـا طالب النحـو ألا فـابكـه بـعـد أبي عـمـرو وحمـاد
وابن أبي اسحـاق في علمه والـزين في المشهد والنـادي

إلى أن يقول :

أمـا الكسـائي فـذاك امـرؤ في النحـو حار غيـر مرتاد[٤]

ثم اتخذ التعصب صورة أخرى : الطعن في علم الأعلام أو في روايات الرواة .

---

(١) معجم الادباء ٣١٠/١٩ .

(٢) أنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٤٨/١ .

(٣) انظر اخبارها في معجم البلدان لياقوت ، وفي كتاب البلدان للهمداني ومعنى كسعه : ضربه بصدر قدمه على مؤخره .

(٤) ارشاد الاديب ١١٥/٥ (حار - حائر)

يقول أبو الطيب عن الكسائي : (وكان أعلم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع أبو الحسن على ابن حمزة الكسائي اليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعولون في رواياتهم . أخبرنا عبد القدوس بن احمد ومحمد بن عبد الواحد قائلا : أخبرنا ثعلب قال : أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علماً الكسائي ، وكان يقول : قلما سمعت في شيء فَعَلت الا وفيه « أفْعَلت » قال أبو الطيب ـ محترساً ـ وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب إجماع لا يدخل فيه أهل البصرة . أخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا أحمد بن غياث النحوي ، قال : أخبرنا أبو نصر الباهلي ، قال : حمل الكسائي الى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً ، وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً . ثم يستمر أبو الطيب في روايته التي يرمي من وراءها إلى النيل من أعلام الكوفة فيقول : حدثنا أبو حاتم ، قال : لم يكن جميع الكوفيين عالم بالقرآن ، ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل . .)[١] .

ويقول أبو الطيب عن أبي جعفر الرؤاسي : (وممن أخذ عن أبي عمرو ـ يعني ابن العلاء ـ أبو جعفر الرؤاسي ، عالم أهل الكوفة) ثم يواصل حديثه عن أبي جعفر قائلاً : قال أبو حاتم : (كان بالكوفة نحوي يقال له : أبو جعفر الرؤاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء . .)[٢] .

ثم يقول في موازنة عامة بين أعلام البصرة وأعلام الكوفة : (والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتهم ، وقد بينا منزلتهم عند أهل البصرة فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون ، غير مدافعين في المصريين جميعاً . ولم يكن بالكوفة ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية ، ولو كان لافتخروا به ، وباهوا بمكانه أهل البلدان ، وأفرطوا في إعظامه كما فعلوا بحمزة بن حبيب الزيات)[٣] .

---

(١) مراتب النحويين : ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) المرجع السابق : ص ٧٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٦ . وحمزة بن حبيب الزيات يكنى آبا عمارة ، مولى لآل عكرمة بن ربعي التيمي ، =

ومن ناحية الرواية يقول الرياشي وهو بصري مشيداً بأسلوب البصريين في قبول الرواية هازئاً بأسلوب الكوفيين : (إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز)[1] .

والتعصب يظهر بوضوح في كلام للبصريين عن الكوفيين ، وأما إذا تحدث الكوفيون عن بصري ، وهذا أمر قليل ، وظاهرة غير واضحة في كتب الطبقات فلا نجد لحديثهم هذا التعصب الذي نجده في كلام الكثيرين . وكل ما نراه لهم من تعصب مبالغة في تقدير الشخصيات الكوفية .

يقول ابن الأنباري الكوفي عن الفراء : « النحو للفراء ، الفراء أمير المؤمنين في النحو »[2] ثم يقول : « إن أبا جعفر الرؤاسي عمل كتاباً في النحو سماه الفيصل فبعث إليه الخليل يستعيره ، فبعث اليه ، فقرأه الخليل وعمل كتابه عليه »[3] . .

فابن الأنباري وهو كوفي متعصب ، ومن أنبغ تلامذة ثعلب وكل ما قاله مبالغة في تقدير الفراء ، ومبلغ ما يبالغ به كوفي غيره هو هذا اللون من التعبير وحده ، بينما البصريون في عصبيتهم لبلدهم جاوزوا الحد في تجريح منافسيهم الكوفيين .

وإليك شاهدا يبرز هذه الحقيقة بطرفيها ، ويرويه أبو الطيب اللغوي الذي حفل كتابه بصور شتى من العصبية البصرية . يقول : « قال أبو حاتم : وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ـ أي في أبي حمزة الزيات ـ ويباهتون فقد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت ، وقول ذوي اللحى العظام منهم « كانت الجن تقرأ على حمزة ، وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك ، ولا مواضع الوقف

---

* أحد قراء الكوفة الثلاثة وأحد القراء السبعة ، يقول عنه أهل الكوفة : وكانت الجن تقرأ على حمزة ، ويقول عنه أهل البصرة : كان يلحن في القرآن ولا يعقله ، يقول : وما أنتم بمصرخيّ بكسر الياء الشديدة ، وليس ذلك كلام العرب .

(١) ابن النديم الفهرست : ص ٨٣ .

(٢) تهذيب التهذيب للعسقلاني جـ ١١ ص ٢١٢ .

(٣) ياقوت معجم الادباء جـ ٥ ص ١١٥ .

والاستئناف ولا مواضع القطع والوصل والهمز ، وإنما يحسن هذا أهل البصرة لأنهم قراء رؤساء »[1] .

ولا أدري كيف ساغ لأبي حاتم هذا الحكم ، مع أن الكوفة أكثر خبرة ودراية بقراءة القرآن ، ولا عجب فقد كان فيها ثلاثة من السبعة وهم حمزة وعاصم والكسائي !! .

والكوفيون هنا مجدوا قارئاً كوفياً ، والبصريون بهذا الأسلوب يجرحونه ، ومن النادر أن أجد موقفاً لكوفي يشابه هذا الموقف ، ولذا فإن المراجع عندما تصف عصبية الكوفيين لا تذكر عبارات معينة قالوها ولكنها تشير إلى عصبيتهم مجرد اشارة فقط ، كما قال السيوطي عن الفراء « كان زائد العصبية على سيبويه ، وكتابه تحت راسه »[2] .

وقد تأخذ العصبية بين البلدين صفة المهارات ، والفكاهات اللاذعة كما يحدث مثلاً بين أي مدينتين هيأت لهما الظروف مثل هذا التنافس مثل الصعيد والوجه البحري في مصر ، أو سورية ولبنان في الشام ، ويبدو أن هذا الأمر زاد بين البصرة والكوفة حتى وضعت فيه كتب وهذا ابن حيان البستي المتوفي سنة ٣٥٤ هـ ومن أبرز أعلام عصره يؤلف كتاباً في عشرة أجزاء في « ما أغرب الكوفيون عن البصريين » وكتاباً في ثمانية أجزاء في ما أغرب البصريون عن الكوفيين[3] .

(٤) ـ أسلوب المدينتين في الدراسة ومنهجهما في البحث العلمي :

وهذا عامل آخر هيأ الجو للخلاف بين المدينتين : أسلوب البحث العلمي ، ونمط الدراسة والبحث الشائع في كلتيهما . فالكوفة سبقت البصرة في دراسة الحديث والفقه ومن هنا عرفت الكوفة بهذا اللون من الدراسة ، ولا تعجب فقد « هبط

---

(١) مراتب النحويين ص ٢٧ .

(٢) بغية الوعاة ص ٤١١ .

(٣) معجم البلدان / مادة بست .

الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة ، وسبعون من أهل بدر » ؟[1] وكان فيها أيضاً « ستون شيخاً من أصحاب عبد الله بن مسعود »[2] يقول الدكتور ناصر الدين الأسد : وكان من أثر نشاط حركة الفقه والفتيا في الكوفة أن شهد لهما بعض علماء المدينة وهم من مدرسة في الحديث مخالفة ، من ذلك ما رويَ عن عبد الجبار بن عباس عن أبيه قال : جالست عطاء فجعلت أسائله فقال لي : ممن أنت ؟ فقلت : « من أهل الكوفة ، فقال عطاء : ما يأتينا العلم إلا من عندكم »[3] .

على هذا النهج كانت تسير الكوفة ؟ إذ تعني بالفقه والحديث ، وقراءات القرآن ، وفيها وحدها ثلاثة من القراء السبعة للقرآن في العالم الاسلامي ، كما كانت مشغولة بالأدب ، والرواية ، وتناشد الأشعار ، وينقل ابن جني لذلك سبباً طريفا عن حماد الراوية الكوفي فيقول : « أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج (الكراريس) ثم دفنها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبي عبيد الثقفي قيل له : إن تحت القصر كنزاً ، فاحتفره فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة »[4] .

وسواء أصحت هذه الرواية أم لم تصح فإنها توصلنا الى نتيجة تكاد تكون صحيحة وهي رواج سوق الأدب والشعر في الكوفة أكثر من البصرة . هذا وفي الوقت نفسه كان اتجاه البصرة للدراسة النحوية والجد في وضع القوانين والضوابط المحكمة للنحو وأعانها على السبق في هذا المجال شيوع الدراسة الفلسفية والمنطقية فيها .

ومن هنا اختلف المشرب ووجد عامل جديد للخلاف النحوي ، فبينما البصريون يريدون أن يخضعوا اللغة لقواعد ثابتة وضعوها بأنفسهم ، واشتطوا في ذلك بمحاولتهم إخضاع الفصحاء بل وقراءات القرآن لمنطقهم ولقواعدهم نجد الكوفيين

---

(١) ابن سعد الطبقات ٦ : ٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مصادر الشعر الجاهلي ص ٢٣٠ .

(٤) الخصائص باب (فيما يرد عن العرب مخالفا لما عليه الجمهور)

من ناحية أخرى يحترمون كل قراءة ، ويحتفون بكل مسموع ، ويقيمون عليه قاعدة ، ولعل شغلهم بالقراءات دفعهم للتوسع في القياس كما رأينا في حديثنا عن الكسائي . هذا بالإضافة إلى ثروتهم الشعرية الواسعة التي أتيحت لهم بحكم مرونة مذهبهم في الرواية .

وهكذا اختلاف أسلوب البحث ولون الدراسة بين المدينتين انتهى الى ظهور عامل جديد للخلاف، دعم الخلاف ، وزاده عمقاً وتأثيراً .

يقول الدكتور مهدي : فأكثر أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث ، وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، لأنهم أكثر اختلاطا بالأجانب من أهل الكوفة ، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية ، لتوافر مصادرها عندهم ، وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة ، والكوفة مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الأجنبية أكثر تحرجا من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب لكثرة من فيها من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء وأهل الدين[1] .

ويشير الدكتور ناصر الدين الأسد الى أثر اختلاف المنهج في دعم الخلاف النحوي ، فيقول : وكان من أثر هذا الخلاف في المنهجين أن تعصب كل فريق لمدرسته ، وأخذ يتهم ويضعف علماء المدرسة الأخرى ، وبخاصة البصريون الذين كانوا يرون أنهم أخذوا اللغة عن العرب الخلص ، وأن الكوفيين أخذوها عن الأعراب الذين فسدت ملكاتهم ولغتهم وسليقتهم[2] .

وهكذا نجد موقع المصريين مع التكوين السكاني لهما ، ودخولهما في تيار السياسة العنيف انتهى بهما إلى عصبية طفنا ببعض أمثلة لها وكانت عاملا آخر في تعميق الهوة بين البلدين في الدراسة النحوية ، ثم بدت شخصية الخلاف وتحددت معالمه .

---

(١) مدرسة الكوفة : ص ٦٦ .

(٢) مصادر الشعر الجاهلي : ص ٤٣٤ .

وفي رأيي أن تسابق النحاة إلى أبواب الخلفاء ومحاولة البصريين منافسة الكوفيين في هذا الصدد أعطى الخلاف النحوي شهرة واسعة ما كانت لتتيسر له ، وذلك عن طريق المناظرات التي عقدت بين الفريقين في مجالس الخلفاء وسادتها روح الرغبة في الكسب والانتصار ، طمعاً في الحظوة لدى الخليفة ونيل بعض العطاء الذي تعود الخلفاء أن يمنحوه للعلماء . يقول « يوهان فك » وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر اللغوية طريقاً خاصا . لهذا نجد أبا محمد اليزيدي[١] (١٣٨ - ٢٠٢ هـ) مؤدب المأمون الذي كان شديد العصبية لمدرسة البصرة يسخر في قصيدة هجا فيها الكسائي الكوفي مؤدب الأمين[٢] .

وهكذا توافرت للخلاف هذه الأسباب ، وتضافرت ، فنشأ عنها مظاهر شتى نتناولها بالتسجيل فيما بعد .

وإذا كانت هذه العوامل لها التأثير بالدرجة الاولى في وجود الخلاف فهناك أمور لا أعدها عوامل مباشرة للخلاف ، ولكني أراها مجرد مؤثرات حوله ، أسهمت في إذكائه أو قل في تقعيده وتقنينه .

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي محمد اليزيدي كان أديباً عالماً باللغة والقرآن ، وكان شاعراً مجيداً ، كانت له مناظرة مع الكسائي في مجلس الرشيد ، هجاء الكسائي ، ثم عاد ومدحه في آخر حياته .

(٢) العربية ص ٦١ ، وقصيدة اليزيدي موجودة في كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٤١ - ٤٤ .

مؤثرات حول الخلاف

والمؤثرات حول الخلاف على النحو الذي أشرت إليه وهو الإسهام في تقنينه وتقعيده لا في خلقه ووجوده أحصرها فيما يلي :

(١) ـ الدراسات المنطقية والفلسفية :

في بداية العصر العباسي ، فتحت الدولة الاسلامية صدرها للثقافات الوافدة وبدأت حركة الترجمة الى اللغة العربية ، وكان في مقدمة ما ترجم كتب المنطق الذي أولع به العلماء وسارعوا الى مدارسته . إذ كانت ظروف الفكر الاسلامي داعية إليه لتتخذ منه ركيزة عقلية تجابه بها أفكار الالحاد التي بدأت تتسلل إلى ميدان الفكر الاسلامي ، وكان الإعجاب بمنطق اليونان حافزاً لدراسة فلسفتهم أيضاً ، وفي مقدمة من أعجبوا وتأثروا بالمنطق والفلسفة : الفقهاء والمتكلمون ، وكذلك النحاة . والنحاة الذين تأثروا بالفلسفة والمنطق بصريون ، وذلك لأن البصرة كانت ميداناً للثقافات الوافدة أكثر من الكوفة ، وكانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جند يسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية مما جعل جداول من تلك الثقافات تصب فيها ، ولذا كان طبيعياً أن نجد بها أقدم المترجمين ، ونقصد ماسرجويه الذي عهد اليه عمر بن العزيز بترجمة كتيب في الطب ، ولا نلبث أن نلتقي بابن المقفع الذي نشأ بها وتوفي سنة ١٤٣ هـ وكان يتقن الفارسية ويحذق العربية فترجم إليها أروع ما في الفارسية من كنوز تاريخية وأدبية كما ترجم كليلة ودمنة الهندية منها ، وكذلك منطق أرسططاليس[١] .

وكان مظهر تأثر النحو البصري بهذه الدراسات يتمثل في ظواهر مختلفة مثل الاهتمام بالحدود ، والتقسيم والإمعان في نظرية العامل ، وظاهرة التعليل التي اشتهرت بها مدرسة البصرة ، ولم يعرفها الكوفيون يقول الزجاجي في كتابه الايضاح

---

(١) مدارس النحو ص ٢١ .

(وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين)[1] ذلك لأن الكوفيين لم يكونوا قد عرفوا ظاهرة التعليل بعد ، وما عرفوها إلا في عهد تلامذة ثعلب مثل ابن الأنباري .

(٢) ـ الدراسات الفقهية :

لا شك أن ما وصل إليه الفقه الإسلامي من نضج في مرحلة الاجتهاد التي أنجبت عشرات الأئمة من الفقهاء وفي مقدمتهم الأئمة الأربعة ، يدين في ذلك للدراسات المنطقية في تبويبه وتقسيمه ، ووضع أصوله القياسية .

والفقهاء أسبق من النحاة الى التأثر بهذه الدراسات وعلى هداهم سار النحاة وفكروا في وضع أصول للنحو على ضوء أصول الفقه ، وأول من سار على هدى الفقهاء نحاة البصرة ، وأما أهل الكوفة فتأثروا بنحاة البصرة في القياس والتعليل ولم يصلوا إلى مستواهم ، وما ذلك إلا لأنهم كانوا قراء ، وقد يقال : إن الفقه نشأ ودرج في الكوفة حيث وجد الامام أبو حنيفة ، وقد أشاع في الفقه القياس والرأي !! ولكني أقول ومع ذلك لم يتأثر نحاة الكوفة بفقهائها . وذلك لسبب بدهي وهو أنه عندما كانت الكوفة ميدان فقه لم يكن فيها أثر يذكر لنشاط النحاة ، ونحاة الكوفة المشهورون كان ميدان نشاطهم في بغداد . هذه ناحية . ومن ناحية أخرى فإن من (يرجع إلى كتب الفقه الحنفي حتى في العصور المتأخرة يلاحظ أنه ينقصها دائماً شيء من التعميم والتعريف ووضع القواعد الكلية ، فباب البيع مثلا يفتتح ولا يصاغ له تعريف محدد ، ولا تذكر له أركان وشروط ، وإنما مسائل متناثرة بعضها في إثر بعض) ؟[2] .

ولم تكن الدراسات الفقهية مؤثرة في تقنين الخلاف فحسب بل إنها كانت مؤثرة في أسلوب الكاتبين عن الخلاف ، قال أبو البركات الانباري إن تلاميذه سألوه أن يلخص لهم كتابا لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة

---

(١) الايضاح في علل النحو ص ٨٠ .

(٢) مدارس النحو : ص ٢١ .

والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الأسلوب)[1] .

(٣) ـ الاعتزال :

وهو أبرز الاتجاهات في علم الكلام ، وأكثرها اعتماداً على العقل ، واتجه المعتزلة إلى العقل لصد التيارات التي استهدفت الاسلام في أوائل الدولة العباسية ، ونجحوا في ذلك إلى حد بعيد ، ولم يكن تأثير الاعتزال في علم الكلام والعقيدة فحسب بل إن البلاغة العربية نمت في ظلال الاعتزال وصحيفة بشر بن المعتمد وهو معتزلي كانت أول ما وضع في البلاغة ، وقد ظهر الاعتزال في البصرة عندما اعتزل واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري في مسجدها ، والجاحظ وهو على رأس الطائفة الجاحظية من المعتزلة ـ بصري وهو يؤكد صلة الاعتزال الوثيقة بالفلسفة ، فيقول : (لا يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام متمكناً في الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة)[2] .

ومن هنا لا عجب أن يسير نحاة البصرة على سنن متكلميها ، فنرى العلة تأخذ جانباً كبيراً من نشاط النحاة ، كما استأثرت بجزء كبير من تفكير المتكلمين والعامل في النحو وليد فكرة الأثر والمؤثر في فكر المعتزلة ، والنحاة الذين أمعنوا في التعليل معتزلة مثل الرماني والفارسي والزمخشري .

من هذا العرض يتضح لنا أن حظ البصرة من هذه المؤثرات أكثر من حظ الكوفة وأن هذه المؤثرات صنعت إطارا للخلاف ، وحددت له أصولا وأسسا أوضحت حدوده ومداه .

وهذا الصراع الذي نشب بين نزعتي العقل والنص أو بين أهل الحديث وأصحاب النزعة العقلية من المتكلمين والفقهاء لحق النحاة منه شيء كثير ، فخاصم

---

(١) مقدمة أبو البركات الانباري لكتابة الانصاف .

(٢) الحيوان طبقة الحلبي ٢/١٣٤ .

المحدثون النحاة ، وأعني بهم نحاة البصرة لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء أو مسلك أصحاب الكلام في الاعتداد بأحكام العقل ، ومهدوا السبيل للحكمة الأجنبية تؤثر في دراساتهم حتى سمي نحاة البصرة أهل المنطق[1] .

وهذه المؤثرات وإن حددت ملامح الخلاف لكنها خرجت بالنحو عن الطبيعة اللغوية حتى إن النظرة الى الرواية والإسناد في الفقه ، طبقها النحاة على شواهد النحو . يقول السيوطي : قال ابن السراج في الأصول بعد أن قرر أن أفعل التفضيل لا يأتي من الألوان ، فإن قيل : قد أنشد بعض الناس :

يا ليتني مثلك في البياض　　　أبيض من أخت بني أباض

فالجواب : أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ ، والكلام المحفوظ بأدنى اسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ، ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفه أهل النحو ومن لا حجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفه أصحاب الحديث ، واتباع القصاص في الفقه انتهى ، فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله[2] .

هذا النقل الذي ينقله السيوطي في اقتراحه عن أصول ابن السراج يشير الى مدى تأثر النحاة بالفقهاء والمتكلمين ، والى مدى تأثيرهم في خلاف النحاة .

---

(١) تاريخ الفلسفة الاسلامية : دي بور ترجمة أبو ريدة : ص ٣٨ .
(٢) تاريخ الفلسفة الاسلامية : دي بور ، ترجمة أبي ريدة ص ٣٨ . وراجع الاقتراح من أصول النحو للسيوطي .

(ملاحظات حول الخلاف)

وبعد هذا العرض لعوامل الخلاف وأسبابه ، والمؤثرات التي وجهته توجيهاً خاصا ، أبدى بعض الملاحظات التي تلقى على الخلاف مزيداً من الوضوح وتعين على دراسته وتكشف عن حقيقته ، وتساعد الباحث على تقويمه تقويماً دقيقا

وكل الملاحظات التي أعرضها هنا تتصل بشكل الخلاف واطاره ، ولا تنفذ إلى جوهره وموضوعه ، إذ هذه الأخيرة سأتناولها بالبحث الدقيق عند تقويمي للخلاف في الباب الثاني باذن الله .

(أ) الخلاف ليس جماعياً يضم كل مدرسة بكامل أعلامها أمام منهج مقابل لمنهج المدرسة الأخرى ، بل قد ينضم أحد أعلام المدرستين إلى المدرسة الأخرى مخالفاً لمدرسته في الرأي مع المحافظة على المنهج أو مخالفاً لها في الرأي والمنهج جميعاً ، وهذه أمثلة للنوعين جميعا .

١ ـ خالف الكسائي مدرسته ، أو بتعبير أدق خالفه تلامذته الرأي في مسألتين وافق فيها المدرسة البصرية :

المسألة الاولى : وافق البصريين في أن (نعم ، وبئس) فعلان ماضيان .

المسألة الثانية : وافق البصريين في أن (أفعل) في التعجب فعل[١] .

والكوفيون يحترمون كل مسموع ويقيمون عليه قاعدة ، ومع ذلك نرى للكسائي رأياً يخالف ما اتجهت اليه مدرسته ، فيجوّز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة مثل (خيراً إن تفعل تكرم) و (خيراً إن أتيتني تصب) ولذا خالفه الفراء رأيه ، إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العرب[٢] .

---

(١) الانصاف مسألة ١٤ ، ١٥ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ٦١ وانظر الرضي ١ / ١٥٠ . وقد أشرت إلى هذه المسائل عند الحديث عن الكسائي لكن التدليل على هذه الملاحظات تطلب منى الاشارة اليها مرة أخرى .

٢ ـ الكسائي والكوفيون يرون المضارع مرفوعاً بالزوائد في أوله ، بينما الفراء يراه مرتفعا لخلوه من الناصب والجازم[١] .

٣ ـ رأي سيبويه في الوقف على المقصور أنه على الألف المبدلة من الحرف الأصلي رفعاً وجراً ، ومن التنوين نصباً ، وعند المازني على الألف المبدلة من التنوين في الثلاثة ، وعند السيرافي على الألف المبدلة من الحرف الأصلي في الثلاثة[٢] .

٤ ـ واختلف ثلاثة من أوائل أعلام مدرسة البصرة في ضمة (أيهم أشد)[٣] فذهب سيبويه إلى أنها ضمة بناء كقبل وبعد ، وذهب الخليل إلى أن الضمة ضمة إعراب ، ويرفعه على الحكاية ، وذهب يونس الى إلغاء الفعل قبله[٤] .

٥ ـ العامل في المفعول ، هو الفعل والفاعل جميعا في رأي الكوفيين وبعضهم يرى أنه الفاعل فقط ، وهشام بن معاوية صاحب الكسائي يرى عمل الفاعل في المفعول الأول، والفعل في المفعول الثاني ، والأحمر يرى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية وفي المفعول معنى المفعولية ، ويرى البصريون أن الفعل وحده هو العامل فيهما[٥] .

٦ ـ في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن، يرى الكوفيون جواز ذلك ووافقهم ابن كيسان ، وأما البصريون ، ومعهم الفراء من الكوفيين فيرون أنه لا يجوز[٦] .

٧ ـ للمبرد آراء خالف بها مدرسته في رأيها وفي منهجها فأقام قاعدة على شاهد واحد ، واعتد بالقراءة الشاذة ، من أمثلة النوع الأول . كان سيبويه يذهب الى أنه

---

(١) أسرار العربية ص ٢٨ ، ٢٩ وانظر الانصاف مسألة ٧٤ .
(٢) أسرار العربية ص ٤٢ .
(٣) سورة مريم .
(٤) أسرار العربية ص ٢٨٣ .
(٥) الانصاف مسألة ١١ .
(٦) الانصاف مسألة ١٧ .

لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه فلا يقال نعم الرجل رجلا محمد ، وذهب المبرد الى جواز ذلك ، لوروده في أشعار العرب مثل :

تـزود مثل زاد أبيـك فينا فنعم الـزاد زاد أبيـك زادا

وقول آخر :

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ردّ التحية نطقاً أو بإيماء

وقيل :

ان زاداً في البيت الأول إنما هي معمولة لتزود في أول البيت وهي إما مفعول مطلق إن أريد بها التزود ، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذي يتزوده من أعمال البر ، وقيل : إن فتاة في البيت الثاني حال مؤكدة[1] .

وكان سيبويه يذهب إلى أن (ما) حين تدخل على قل وكثر مثل كثر وطال تكفها عن العمل ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل قلما يكتب فأما قول المرّار :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم

فقال فيه إنها دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل محذوف مفسر والتقدير يدوم وذهب المبرد إلى أن (ما) في قلما زائدة ، وهي لا تكفها عن العمل فوصال فاعل لقلما[2] .

ومن استشهاده بالقراءة الشاذة هذه المسألة . الجمهور لا يجوّز دخول لام الابتداء على خبر أن المفتوحة الهمزة ، وجوزه المبرد معتمداً على ما جاء في بعض القراءات للآية الكريمة : ﴿ إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ بفتح الهمزة ، وخرج الجمهور ذلك على الزيادة أو على شذوذ القراءة[3] .

٨ ـ أي الموصولة ومثالها المشهور قوله تعالى :﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد

---

(١) المغني ص ٥١٦ والهمع ١/٨٦ .

(٢) المغني ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٣) الهمع ١/١٤٠ .

على الرحمن عتيا ﴾[1]. يرى سيبويه ان أي هنا موصولة وأنها تبنى إذا أضيفت وحذف صدر الصلة ، وخالف سيبويه الكوفيون وجماعة من البصريين ، فقالوا : إن أي الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية ، ولذا يرى الزجاج أن سيبويه غلط في مسألتين : هذه إحداهما ، والجرمي يقول : خرجت من البصرة فلم أسمع مذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول : لأضربن أيهم قائم بالضم ، ولهذا فهم يرون (أي) في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ وأشد خبر[2] .

(ب) ليس هناك التزام دقيق من النحاة لمناهجهم أو مناهج مدارسهم بأن يرى النحوي رأياً ، ويرى غيره خلافه ، ومع ذلك يبنى أحكاماً وافتراضات على الرأي المخالف الذي سبق له أن عارضه ونقضه ، يتضح ذلك في هذه المسألة .

يرى سيبويه والبصريون ان نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف . ويرى يونس والكوفيون جواز وقوعها ، ويعضد هذا المذهب قراءة بعضهم ﴿ فَدمِّرَانْهم تدميرا ﴾[3] حكاه ابن جني . ثم نجد سيبويه والبصريين يناقشون قضية الوقف على المؤكد بالخفيفة على مذهب يونس والكوفيين ، ويرون أنها تبدل ألفاً مع أنهم يعارضون أصل المسألة .

ثم يقول الأشموني : نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ، ثم قيل يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون .

وفي الغرة : إذ وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفاً عوض النون فاجتمع ألفان ، فهمزت الثانية فقلت : اضرباء[4] .

(جـ) - لم تكن مناقضة النحوي لمدرسته ، أو مناقضة النحوي البصري

---

(١) سورة مريم : اية ٦٩ .

(٢) المغني : جـ ١ ص ٨٢ .

(٣) سورة الفرقان / ٣٦ وهي قراءة شاذة .

(٤) الأشموني ص ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، نونا التوكيد والغرة كتاب للعلامة النحوي ابن الدهان . وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني .

للكوفي وبالعكس بدافع الرغبة في مجرد الخلاف ، أو مجرد تنفيس عن ظاهرة التعصب البلدي بين المدينتين ، ولكن هذا الخلاف في معظم مسائله يهدف إلى تعرف الصواب .

وليس معنى هذا أني أنفي وجود التعصب وهو الذي قررت أنه أحد أسباب إثارة الخلاف ، لكنه لم يكن طابعاً للخلاف .

وهذه المسألة تؤكد أن اختلاف النحاة يتسم بطابع حرية الرأي ، ويقصد إلى الوصول إلى الحق .

قرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بنصب (عباداً) مما جعل الكسائي يضع قاعدة عامة ، وهي أن « ان » النافية اذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر وهي في رأي سيبويه لا تعمل بل تهمل دائماً ، وكأن قراءة سعيد بن جبير في رأيه شاذة فذة لا يصح أن تتخذ منها قاعدة . ومن الطريف أن الفراء الكوفي مع سيبويه ، بينما المبرد البصري مع الكسائي في القول بعمل « إن » وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأئمتهما لم يكن يراد به إلى المناقضة ، وإنما كان يراد به الى تبين وجه الصواب في إخلاص ، ولذلك كثر بينهم الالتقاء في الآراء وأن يتابع الكوفي البصري ، والبصري الكوفي ، وكأنهم جميعاً أعضاء في دوحة واحدة[1] .

وهذا مثال آخر يؤكد نزاهة البحث العلمي بين المدرستين في قوله تعالى ﴿ وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ، ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ .

فهنا عمل اسم الفاعل وهو (باسط) في المفعول وهو ذراعيه مع أنه بمعنى الماضي ، ولا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وتأوله البصريون على أنه

---

(١) ابن يعيش ١١٣/٨ والرضي ٢٤٩/١ والمغني ص ١٩ ، والهمع ١٢٤/١ ، ومدارس النحو ص ١٧٨ .

من باب حكاية الحال الماضية وكأن معناها يبسط ذراعيه ، ولكن الكسائي يتمسك بالآية ويتخذ منها قاعدة كلية في جواز نحو « محمد معط علياً أمس ديناراً » وتابعه في ذلك تلميذه هشام بينما خالفه تلميذه الفراء وانضم إلى جمهور البصريين[1] .

(د) ـ وبقدر ما كان بين المدرستين من خلاف كان بينهم تعاون مثمر من أجل المعرفة ، فالرؤاسي بعث بكتابه الى الخليل ليقرأه وهو في الوقت نفسه تتلمذ على أعلام البصرة كأبي عمرو بن العلاء ، ومات الفراء وكتاب سيبويه عند رأسه وعاش الأخفش مع الكوفيين في بغداد ورأى رأيهم في كثير ، وأعلام الكوفة الأوائل تتلمذوا على يد البصريين ، وأخذوا عنهم ، وإن كان البصريون يحجمون عن الأخذ عن الكوفيين لأن لهم رأياً في الأخذ سنبحثه عند الحديث عن أصول الخلاف .

يشير الى ذلك أبو الطيب يقول : (وقد أخذ اللحياني عن أبي زيد وأبي عبيده والأصمعي إلا أن عمدته على الكسائي ، وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين ، ولكن أهل البصرة يمتنعون عن الأخذ عنهم ، لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة)[2] .

من هنا نرى أن الاتصال العلمي بين المصريين كان مستمراً يتمثل في تناقل الكتب وتزاور الأعلام ، وعقد المجالس وشهود المناظرات ، وأن كانت الأخيرة تنحرف كثيراً عن الاسلوب العلمي الصحيح لتدخل الحكام ، وغلبة الأهواء البشرية التي تطمع في الزلفى لدى أبناء الدنيا . . أما المناظرات في حد ذاتها فهي مظهر للخلاف ، وفي الوقت نفسه مظهر رائع للتعاون وامتزاج الأفكار ، وتصارع وجهات النظر حتى تتهيأ الأذهان لرأي جديد أكثر صفاء ونقاء .

---

(١) راجع المغني . والهمع للسيوطي ص ٩٥ جـ ٢ .

(٢) مراتب النحويين ص ٩٠ .

مظاهر الخلاف

كان للخلاف بين المدرستين مظاهر كثيرة ومتنوعة ، ففي عصر أعلام المدرستين الذين تكاملت على أيديهم مناهجهما ، وتميزت أسس البحث النحوي عند كل مدرسة منهما وبدأ يظهر الخلاف بين الأسس والمناهج ، كان للخلاف في هذه الفترة مظاهر معينة وفي الفترة التالية التي شهدت جيلا جديداً ورث المدرستين وعرف المنهجين ، ودرس النحو على الطريقتين ، كان للخلاف أيضاً مظاهر معينة ، وسنتناول مظاهر الخلاف في هاتين الفترتين المتعاقبتين .

أولاً ـ مظاهر الخلاف في عهد المدرستين

(أ) ـ المناظرات :

وهي لقاءات تعقد بين أحد أعلام البصرة ، وأحد أعلام الكوفة ، وتتم غالباً بالصدفة ، ومعظم هذه اللقاءات في بغداد عاصمة الخلافة ، ومحط الأنظار ، وقبلة العلماء والأدباء حيث يجدون حظاً من الشهرة وسعة من المال في ظلال الخلفاء وأصحاب الجاه والسلطان . وكانت هذه المناظرات تتم بإشراف الخليفة أو أحد كبار المسئولين في الدولة .

وقد نقلت لنا كتب النحو والطبقات وصفاً لعدة مناظرات أوجزها فيما يلي مشيراً إلى المراجع التي جاءت فيها .

١ ـ مناظرة الكسائي وسيبويه

وتمت هذه المناظرة في عهد الرشيد ، وكانت بحضرة يحيى بن خالد البرمكي ، وزير الرشيد ، وهي من أشهر المناظرات ، والمسألة التي كانت موضوع المناظرة معروفة باسم مسألة النحلة والزنبور ، وذلك لأن اسم النحلة والزنبور ورد في المثال موضوع المناظرة وهو : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو

هي أو فاذا هو إياها . والمسألة موضوع الخلاف هل تدخل إذا الفجائية على الجملة الفعلية ؟ الكوفيون يجيزون ذلك والبصريون لا يجيزونه .

وتذكر المراجع وصف هذه المناظرة بأساليب شتى ، منها ما يعرضها عرضاً عاديا ، ومنها ما يعرضها عرضا يشير الى أنها مكيدة نسجت خيوطها بإحكام ضد سيبويه ، ومن الكاتبين من يذكر أن أصابع السياسة لها دخل في النتيجة التي انتهت إليها هذه المناظرة .

وهكذا شغلت قصة اللقاء بين الكسائي وسيبويه أذهان النحاة القدماء ممن أتوا بعد عهد المناظرة ، فكان كل منهم يرويها حسب هواه ، ويحلل أحداثها من وجهة نظره .

وبالطبع كل نقلة المناظرة بصريون أو أصحاب ميول بصرية ، وأنا لا أجرد البشر من النوازع ، فقد يكون في المناظرة نوع من التحدي أو من التظاهر ضد سيبويه ، وهذا طبيعي لأن البغداديين في هذا العهد كانوا كوفيين في مذهبهم النحوي ، لكني لا أعتقد أن الأمر يصل إلى تخطيط لمؤامرة ، واحضار أعراب يرشوهم الكسائي ليحكموا له ، وكيف يحدث هذا من الكسائي وقد وصفه أبو البركات الأنباري صاحب الأنصاف ، وميوله بصرية بما يفيد خلقه ودينه وأمانته وأنه في موقف من المواقف أخذ لسانه ، وقال قطعه الله اذن اذا قلت ما لا أعمل)[1] .

لكن هذه المناظرة على علاتها ، وبالرغم من اختلاف الروايات فيها تعطينا مظهرا واضحاً للخلاف بين المدرستين في ذلك العهد بالصورة التي ظهر عليها أمام المجتمع .

المصادر التي وردت فيها هذه المناظرة : ارشاد الأريب ١٣/١٨٥ ـ ١٨٨ ومغنى اللبيب بحث إذا ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٦ ، ووفيات الأعيان ، والفهرست لابن النديم ، كما أشار إليها الأنباري في نزهة الألبا ، كما أوردها الزجاجي في أماليه وهي إحدى مسائل الخلاف التي ذكر الأنباري في انصافه .

---

(١) نزهة الألباء ص ٤٧ .

(٢) ـ الكسائي والأصمعي

كانت بحضرة الرشيد ، وكان موضوعها حول هذين البيتين .

أني جزوا عامراً ســوأً بفعلهم ــ أم كيف يجزونني السُّوءَى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به ــ رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

ودار الخلاف حول ضبط كلمة رئمان ، وحول تعليل هذا الضبط ، ورأى الكسائي جواز تعدد الضبط ، وذكر لكل حالة توجيها نحوياً . وكان النصر للكسائي .

ومصادر هذه المناظرة إرشاد الأريب ١٨٣/١٣ ، وأمالي الزجاجي ، وأمالي ابن الشجري المجلس السادس ، والمغنى الباب الأول حرف أم ، وخزانة الأدب شاهد ٩٠٦ . والبيتان موضوع الخلاف لأفنون التغلبي[١] .

(٣) ـ الكسائي واليزيدي

أ ـ مناظرة لهما في مجلس المهدي في شهر رمضان قبل أن يتولى المهدي الخلافة وكانت المناظرة حول النسب إلى بحرين وحصنين .

المصادر . أمالي الزجاجي ص ٤٠ ، وجاءت القصة في الأغاني ٧٦/١٨ .

ب ـ ولهما مناظرة أخرى في حضرة الرشيد عن قول الشاعر .

ما رأينا خربا نقر عنه البيض صقر
لا يكون العير مهراً ــ لا يكون المهر مهر

(١) انظر المضليات للضبي جـ ٢ ص ٦٢ .

فأجاز الكسائي البيت الثاني على الاقواء ، بينما اليزيدي سخر من هذا معتبراً ، قوله . المهر مهر استئناف ، وتعبير الكسائي بالاقواء مخالف لاصطلاح العروضين لأن الإقواء اختلاف حركة الروي المطلق بضم وكسر ، والإصراف اختلاف حركة الروي المطلق بفتح وغيره ، ومن هنا كان حق الكسائي أن يعبر بالإصراف . فلعل مصطلحات القافية لم تكن قد تحددت بعد أو كان الاصراف والاقواء يطلقان على شيء واحد ، جاء في القاموس وأصرف شعره أقوى فيه أو هو الإقواء بالنصب .

المراجع . إرشاد الأريب ١/ ١٧٨ ، معجم الأدباء ترجمة الكسائي ووفيات الأعيان / ترجمة اليزيدي ، وفي درة الغواص الوهم ٣٥ .

(٤) ـ بين المازني ونحاة الكوفيين في مجلس الواثق

وكانت المناظرة حول قوله تعالى ﴿ وما كانت أمك بغياً ﴾

المصدر . طبقات النحويين واللغويين للزبيدي جـ ١ ط الخانجي ص ٥٤ .

(٥) ـ بين المازني وابن السكيت في مجلس المتوكل .

وكانت حول وزن (نكتل)

المصادر . إنباه الرواة ١/ ٢٥٠ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٩٤

(٦) ـ بين المبرد وثعلب في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر حول قول امرىء القيس .

لهـا متنتـان خـظاتـا كـمـا أكب على سـاعـديـه النمـر

المصادر طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٠ .

(٧) ـ بين المبرد وثعلب في مجلس أكابر بني طاهر .

حول كتابة والضحى . المصدر . إرشاد الأريب ١٩ / ١١٨ .

(ب) ـ المجالس .

وهذا مظهر آخر برزت على واجهته معالم الخلاف النحوي ، غير أن الجدل النحوي في المجالس أهدأ ، وأحكم ، وأقرب إلى الحق ، وأدنى إلى الصواب نظراً لبعدها عن الإثارة التي تتوافر في مجال المناظرة ، كما أنها بعيدة عن الهوى الذي يكثر في المناظرات التي يحضرها الخليفة أو شخص مسئول في الدولة مرموق المكانة فيها مما يجعل للمناظرة جواً مليئاً بالمهابة ، وفي الموقف نفسه يغري بالمناظرة والحرص على التغلب حتى ينال الجائزة .

والمجالس نتج عنها ثروة لغوية ونحوية في عصر الخلاف بما أثير فيها من مسائل بحثت من وجهات نظر مختلفة ، وقد كتب في المجالس النحوية مؤلفات سجلت فيها وقائعها ومن هذه المؤلفات . مجالس ثعلب ، ومجالس أبي مسلم وفي كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي . الفن السابع فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات .

وهذه أمثلة لبعض المجالس النحوية .

(١) ـ مجلس ضم ثعلباً والزجاج في مجلس ثعلب . وكان الحديث يدور حول المبرد وكتابة المقتضب ، ثم تطرق لسيبويه عن طريق أبي موسى الحامض ، ثم دفاع المازني عنهم جميعاً .

المصادر . إرشاد الأريب ١/١٣٧ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/١٤١ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٥٧ .

(٢) ـ مجالسة الرياشي وثعلب .

قال ياقوت ـ (قال أبو العباس ثعلب . كنت أسير الى الرياشي لأسمع منه ، وكان نقي العلم ، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه .

ما تنقم الحرب العوان مني ... بازل عامين حديث سني

لمثل هذا ولدتني أمي

كيف تقول . بازلٌ أو بازلَ ، فقلت . أتقول هذا في العربية ؟ إنما أقصدك لغير هذا ، يروى بازل أو بازل أو بازل . الرفع على الاستئناف والخفض على الاتباع ، والنصب على الحال ، فاستحيا وأمسك) .

المصدر . معجم الأدباء ترجمة ثعلب .

نظرة تقويم لهذه المجالس والمناظرات

كان لقدماء النحاة تعليقات على هذه المناظرات والمجالس تكشف عن وجهة نظرهم وفيهم المتعصب ، وفيهم المعتدل المتصف .

علق ابن الشجري على مناظرة الكسائي والأصمعي في حضرة الرشيد فقال ـ (ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة)[1] .

يقول ابن هشام تعليقاً على مناظرة الكسائي وسيبويه ، يشير الى ما وجه لسيبويه من أسئلة (وليس هذا مما يخفى على أصاغر الطلبة ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني . دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل ، فكنت أجيب على مذهبي ، ويخطئونني على مذهبهم) وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله[2] .

وعلق ابن الشجري على نفس المناظرة ـ مناظرة الكسائي وسيبويه ـ فقال ـ إن الكسائي إنما قصد سؤالا عما علم أنه لا وجه له في العربية ، واتفق هو والفراء على ذلك ، ليخالفه سيبويه فيكون الرجوع للسماع ، فيقطع المجلس عن النظر والقياس)[3] .

يقول الزجاجي تعليقاً على مناظرة اليزيدي والكسائي الاولى في مجلس الرشيد . (المسألة مبنية على الفساد والمغالطة ، فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد ، وجواب اليزيدي غير جائز عندنا)[4] .

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٢ .

(٢) مغني اللبيب مادة اذا .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٢٠٦

(٤) أمالي الزجاجي ص ٤٠ .

قد يكون في أكثر هذه الأخبار مجال للشكل والتردد ، ولا سيما من جهة روايتها ، إذ راوي خبر الكسائي والأصمعي الذي انتصر فيه الكسائي هو ثعلب ، وراوي مناظرة الكسائي وسيبويه هو الفراء تلميذ الكسائي وراوي خبر اليزيدي والكسائي هو اليزيدي نفسه ، ولم تسمع رواية الطرف الآخر ممن شاهد الوقائع ، ومع هذا يمكن أن نطمئن إليها ونعتبرها حقائق واقعة كما رويت بدليل أن أحدا من نحاة البصريين لم يتقدم لنقض هذه الروايات أو التشكك في مضمونها .

وللأستاذ سعيد الأفغاني ملاحظتان على هذه المناظرات .

١ ـ لا يحتاج القارىء إلى كثير روية حتى يطمئن الى أن الحق في كل هذه المناظرات كان بجانب البصريين . الأصمعي وسيبويه واليزيدي ، والمبرد وأن حجج الكوفيين في هذه المسائل واهية .

٢ ـ لم تكن أكثر هذه المجالس عادلة ، فميل السلطان الى أحد الخصمين وتقريبه له ، ومكانته عنده كل ذلك قوى نفسه فاستطال على خصمه بدالته ولسانه وجاهه في القصر وعند الشهود ، وتحدثت هذه المجالس بغلبته الى أن مضت الأيام وانقضت تلك الاعتبارات ، وحكم التاريخ فرد الحق إلى أهله[١] .

وفي رأيي أن هذه المناظرات وان كانت تحمل لمسات من الأهواء أو الاعتزاز بالسلطان ، أو التعصب للبلد لكنها تحمل مظهرا للخلاف بين البصريين والكوفيين وأن هذا المظهر كان له شأنه واعتباره في ذلك العصر ، وعن طريق هذه المناظرات وضحت اتجاهات المدرستين وتبينت مذاهبهما . وأما المجالس فلبعدها عن مجالس السلطان ، وبهرجة الملك كانت أبعد عن التعصب والاستسلام للهوى ، كما أسلفنا .

(جـ) ـ كتب عن الخلاف

والمظهر الثالث للخلاف بين المدرستين هو ظهور مصنفات تتحدث عن

---

(١) في أصول النحو ص ١٨٦ .

الخلاف بين المدرستين وتذكر أخباره ، أو تشير الى بعض المسائل الهامة التي وقع فيها .

بتتبع ما أشارت إليه المراجع من كتب عن الخلاف يتبين لنا أن أقدم من ألف فيه أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي ٢٩١ هـ ولا ندري على وجه التحقيق هل أداره ثعلب على أصول الخلاف الفقهي أو نحا منحى آخر ؟ وهذه هي الكتب التي ألفت عن الخلاف في عصر أعلامه ، وهو في أوج اشتعاله وسنذكرها مرتبة حسب وفيات أصحابها .

١ ـ اختلاف النحويين لثعلب المتوفي سنة ٢٩١ هـ .

٢ ـ المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون[١] لابن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠ هـ وقد رد فيه على ثعلب .

٣ ـ المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس[٢] سنة ٣٣٨ هـ وقد رد فيه على ثعلب .

٤ ـ الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه[٣] سنة ٣٤٧ هـ .

٥ ـ كتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي[٤] سنة ٣٤٨ هـ .

ولقد تتبعت فهارس المخطوطات النحوية بدار الكتب المصرية ، ومكتبة الازهر

---

(١) في بغية الوعاة (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) فأثبتنا الاسم كاملا من الفهرست لابن النديم .

(٢) بغية الوعاة وارشاد الأريب ٢٢٨/٤ وفي بغية الوعاة المبهج في اختلاف البصريين والكوفيين .

(٣) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي أديب مشهور ، أخذ عن المبرد ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، أقام ببغداد إلى حين وفاته . اختلف رأي الرواة فيه بين قائل بأنه ضعيف أو ثقة له عدة مؤلفات توفي سنة ٣٤٧ هـ (النزهة ص ١٩٣) .

(٤) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله الأزدي النحوي ، أخذ عن أبي محمد عبد الله مسلم بن قتيبة وحدث به محمد بن الجهم بمعاني القراء ، وصف بأنه ضعيف وتوفي سنة ٣٤٨ هـ في خلافة المطيع (نزهة الألباء ص ١٩٤) .

الشريف ومكتبة جامعة القاهرة فلم أعثر على أي مخطوط من المخطوطات السابقة ، غير أن كتب الطبقات أشارت إليها عند الحديث عن أصحابها ، كما أشارت إليها ابن النديم في كتابة الفهرست .

ونظرة إلى هذه الكتب التي خرجت لأول مرة تتحدث عن الخلاف بين المدرستين وإن لم تصل إلى أيدينا - فإني أستطيع بحكم الظروف التي صدرت فيها وعلى أساس الظن الغالب أن أسجل عنها الملاحظات الآتية .

(١) - أول كتاب ألف كاملا ، وخصص للحديث عن الخلاف كان كوفياً ، وهو كتاب ثعلب الذي أشارت إليه المراجع ولم أعثر عليه ولم يعثر عليه أحد غيري كشأن كثير من مؤلفات ثعلب بل كشأن كثير من مؤلفات الكوفيين .

وإنما قلت أول كتاب ألف كاملا عن الخلاف، لأن هناك من كتب عن الخلاف ولم يخصص له كتابا ، وسبق ثعلب في ذلك وهو أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة ٢٨٩ هـ وختن ثعلب . جاء في انباه الرواة ١ / ٣٤ أنه ألف كتابا في النحو سماه المهذب ، وذكر فيه صورا من اختلاف الكوفيين والبصريين ، وعزا كل مسألة لصاحبها ولم يعتل لواحد منهم ، ولا احتج لمقالته ، ثم ترك الحديث عن الاختلاف وأخذ في سرد موضوعات نحوية .

فهل يا ترى نعده أول من كتب عن الخلاف بحكم أنه توفي قبل صهره بعامين ؟ . في رأيي أن هذه المدة اليسيرة لا تجعلني أقطع بعدم أولوية ثعلب ، على أنه يجوز أن يكون ثعلب قد وضع كتابه هذا قبل أن يؤلف صهره كتابه (المهذب) وتأخر ثعلب في الوفاة ، لا يعني تأخره في تأليف الكتاب .

(٢) - من غير شك فإن الحديث عن الخلاف في هذه الكتب سيكون مشوباً بألوان من الحماسة أو قل التعصب لأحدى المدرستين فثعلب في كتابه لا بد أنه تناول الخلاف من وجهة نظر مدرسته لا سيما وأنه في آرائه النحوية يتمثل فيه المنهج الكوفي تمثلا كاملا من حرص على السماع واستناد إليه ونأى عن القياس والتعليل .

(٣) ـ والكتب التي تلت كتاب ثعلب كانت ردوداً على ثعلب تنقل وجهة نظره في الخلاف ، فكتاب ابن كيسان فيه رد على ثعلب وكتاب ابن جعفر النحاس فيه رد على ثعلب ، وكتاب ابن درستويه وضعه مؤلفه للرد على ثعلب . وهذا كله يؤكد ما قررته من ظاهرة التعصب التي توقعت وجودها في هذه الكتب مما يجعلها غير ذات بال في تقويم الخلاف لو وصلت إلى أيدينا .

(٤) ـ لم أجد واحدا من أعلام البصرة المتقدمين وضع كتابا في الخلاف . وأما هؤلاء الذين ردوا على ثعلب فهم ممن جمعوا بين النزعتين ، أو غلبت عليهم النزعة البصرية ، وأبو جعفر النحاس مصرى أخذ عن البغداديين .

مظاهر الخلاف بعد عهد المدرستين

بدأت الدراسة النحوية في بغداد كوفية ، وذلك لأن هوى الحكام ـ كما أسلفنا ـ مع الكوفيين وكان النحاة الذين يريدون الشهرة أو المال يتجهون إلى بغداد ، ومن هنا كانت بغداد ميدانا للمنافسة والمناظرة بين أعلام المدرستين ، وكان الصراع بينهما على أشده ، وكل علم في مدرسة يحاول أن يحرز نصرا على منافسه في المدرسة الأخرى ليحظى بحظ أكبر من المجد والشهرة وكان هذا هو الطابع الأغلب لعهد المدرستين .

وإني أعد حياة أبوي العباس المبرد وثعلب نهاية لعهد المدرستين أو أعد نهاية القرن الثالث الهجري إيذاناً بانتهاء عهد المدرستين بما يحمل من طابع الصراع العنيف الذي أشرت إليه .

وفي منتصف القرن الثالث الهجري حيث أصبحت بغداد مجتمع النحاة جميعاً ، وطال تلاقيهم واختلاطهم روضت الاقامة الطويلة من غلواء المنافسة وهدهدت من حدة التعصب ، وبدأ الخلاف بين المدرستين يتخذ مظاهر أخر أقل حدة ، وأكثر تفهما ، وأستطيع أن أحدد هذه المظاهر فيما يلى .

أ ـ ظاهرة تنوع النزعات .

ب ـ ظاهرة الاختيار والانتقاء .

جـ ـ ظاهرة ابتكار آراء واتجاهات جديدة .

د ـ كتب عن الخلاف من وجهة نظر محايدة .

(أ) ـ ظاهرة تنوع النزعات .

في أوائل القرن الرابع ونتيجة لاندماج أعلام المدرستين كما أشرت وفتور حدة الخلاف بدأت بغداد ترى اتجاهات ثلاثة .

١ ـ طائفة تغلب عليها النزعة البصرية أي أنها ليست بصرية تماماً مثل . الزجاج(١) ، وابن السراج(٢) ، والزجاجي(٣) ،ومبرمان(٤) .وابن درستويه(٥) .

٢ ـ وطائفة ثانية تغلبت عليها النزعة الكوفية ، ومن أشهرهم . أبو موسى الحامض ، وابن الأنباري(٦) .

---

(١) أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، كان يخرط الزجاج ، كافح من أجل دراسة النحو حتى كان من أكابر أهل العربية ومن مؤلفاته المعاني في القرآن ، والفرق بين المذكر والمؤنث، واتسعت عليه الدنيا فيما بعد ، وله كتاب الرد على ثعلب وميوله بصرية توفي سنة ٣١١ هـ .

(٢) أبو بكر محمد بن السري ، عرف بابنِ السراج ، كان أحد العلماء والأئمة المشهورين أخذ النحو عن المبرد ، وأخذ عنه ، الزجاجي ، والفارسي ، والرماني ، وله مؤلفات كثيرة أحسنها كتاب الأصول ، توفي سنة ٣١٦ هـ .

(٣) أبو القاسم الزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق ، أخذ عن ابن السراج ، والأخفش وألف كتباً حسنة ، منها كتاب الايضاح ، وكتاب شرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة ، كان من طبقة السيرافي والفارسي ، توفي سنة ٣٣٧ هـ .

(٤) مبرمان ، أبو بكر محمد بن علي العسكري ، سمع عن المبرد ، وأكثر من الأخذ عن الزجاج ، وبعد صيته في النحو ، وكان ضنينا غير وقور ، من مؤلفاته . شرح شواهد سيبويه ، وشرح كتابه ولم يتم ، وشرح كتاب الأخفش ، توفي سنة ٣٤٥ .

(٥) سبقت الترجمة له ص ٩٧ .

(٦) سبقت الترجمة له ص ٦٥ .

٣ ـ وهناك طائفة ثالثة ـ وهذا اتجاه جديد في ميدان الخلاف ـ جمعت بين النزعتين ومن أشهرهم . ابن قتيبة[١] ، وابن كيسان والأخفش الصغير[٢] ، وابن شقير[٣] ، وابن الخياط [٤] ، ونفطويه [٥] .

وهذا التنوع في ميدان الدراسة النحوية ليس له إلا تفسير واحد يغلب على ظني وهو فتور حدة الاختلاف ولا سيما بعد ظهور الاتجاه إلى الجمع بين النزعتين .

(ب) ظاهرة الاختيار والانتقاء .

وهذا مظهر من الخلاف عرف على يد المدرسة البغدادية ، وكان نواتها أصحاب الاتجاه السالف وقد تحددت معالم منهج هذه المدرسة في أوائل القرن الرابع ، وكان موقفها من المدرستين موقف المرجح لإحداهما أو الخروج برأي جديد يستدرك به على آراء المدرستين .

ولنا حديث عن هذه المدرسة ومنهجها عند تناولي لنتائج الخلاف في الباب الثاني بإذن الله .

---

(١) هو ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، نسب للدينور لتوليه القضاء بها سمع من الزيادي والسجستاني ، له مؤلفات كثيرة منها غريب القرآن ، غريب الحديث شكل القرآن ، مشكل الحديث ، عيون الاخبار ، وله في النحو . جامع النحو الكبير وجامع النحو الصغير ، توفي ببغداد سنة ٢٧٦ هـ .

(٢) ترجم لابن كيسان ص ٣٢ . والأخفش الصغير ص ٦٥ .

(٣) هو ابو بكر أحمد بن الفرج بن شقير ، له من الكتب مختصر في النحو ، وكتاب في المقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، كان من طبقة ابن السراج ومبرمان وابن الخياط وكان يميل لمذهب الكوفيين ، قال ابن الخطيب كانت وفاته سنة ٣١٧ هـ .

(٤) هو ابو بكر محمد احمد بن منصور المعروف بابن الخياط قدم من بلده سمرقند وأقام ببغداد واجتمع بالزجاج وناظره ، وكان يخلط بين المذهبين ، وله كتب منها معاني القرآن وكتاب النحو الكبير وكتاب المقنع .

(٥) سبقت ترجمته ص ٦٥ من هذا الكتاب .

(جـ) ـ ظاهرة ابتكار آراء واتجاهات جديدة .

ابتكار آراء جديدة نابعة من التعمق في الدراسة النحوية أو الإلمام بشواهد لم يعرفها أعلام المدرستين ، أو الوصول إلى قياس لم يهد إليه السابقون ، وهذا أيضاً من نشاط المدرسة البغدادية .

(د) كتب عن الخلاف من وجهة نظر محايدة .

ظهور كتب عن الخلاف تتحدث عن الخلاف من وجهة نظر محايدة وتختلف عن الكتب التي صنفت في الفترة السابقة بأن هذه الكتب وجدت بعد أن هدأت نار الخلاف ، وسكنت بواعثها فهي نزيهة إلى حد ما ، محايدة نسبياً في عرضها لمسائل الخلاف ، ومن هذه الكتب .

١ ـ الخلاف بين النحويين للرماني[١] ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، وله كتاب آخر أخص هو الخلاف بين سيبويه والمبرد . ولم نعثر على أي واحد من هذين الكتابين .

٢ ـ كفاية المتعلمين[٢] في اختلاف النحويين لابن فارس[٣] ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ .

٣ ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الانباري وهو

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله المعروف بالرماني ، نحوي كبير أخذ عن ابن السراج وابي بكر بن دريد ، كان متفننا في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة ، وبالغ في مزج كلامه بالمنطق حتى صار بعيداً عن النحو له مؤلفات كثيرة منها . كتاب في التفسير ، وكتاب الممدود الأكبر ، والممدود الأصغر ومعاني الحروف، توفي سنة ٣٨٤ هـ .

(٢) ارشاد الأريب ٤/٨٤ وذكر في بغية الوعاة باسم اختلاف النحاة .

(٣) هو ابو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي ، كان اماماً في علوم شتى وخصوصاً اللغة فانه أتقنها ، وألف كتابه المجمل في اللغة، وهو مختصر ومفيد ، وله كتاب حلية الفقهاء ، وله مسائل في اللغة ، واقتبس منها الحريري صاحب المقامات ، كما اشتغل عليه بديع الزمان الهمذاني ، توفي سنة ٣٩٠ ، ولم يشر صاحب وفيات الأعيان لهذا الكتاب عن اختلاف النحاة (وفيات جـ ١ ص ١٠٠) .

من أهم كتب الخلاف ، وأكثرها نزاهة ، وقد طبع عدة مرات ، وستأتي دراسة شاملة للكتاب وصاحبه في الفصل الثالث من هذا الباب .

٤ ـ وللأنباري كتاب آخر في الخلاف اسمه الواسط ، ذكره ابن الشجري في أماليه ، ونقل منه عدة ، نقول راجع الصفحات ١٢ ، ١٤٨ ، ١٥٤ من الأمالي لابن الشجري .

كما أشار أبو البركات في كتابه (أسرار العربية) إلى نحو سبعين مسألة خلافية أحصيتها من الكتاب منها أربع وثلاثون مسألة من قبيل الخلاف العام البعيد عن منهج المدرستين ونحو ست وثلاثين مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

وقد أستدرك ابن إياز[1] على ابن الأنباري مسائل خلافية كثيرة وذلك في كتابه الإسعاف الآتي ذكره قريباً .

٥ ـ التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ[2] وقد ذكره السيوطي في بغية الوعاة باسم (التعليق على الخلاف) وقد رأيت للعكبري رسالة مخطوطة في الخلاف دار الكتب المصرية ، وهي رسالة صغيرة في ثماني عشرة ورقة ضمن مجموع رقمه (نحوش ٢٨) . ويبدو لي أنه غير كتاب التبيين المشار اليه ، وقد يكون جزءاً منه ، بدليل ما نقلناه عن السيوطي فيما بعد .

٦ ـ الاسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، ولم أعثر على هذا الكتاب ، غير أن السيوطي بأسلوبه المعهود في التأليف ،قد جمع في بطون كتبه كتبا كثيرة لمن سبقوه . لخص في الجزء الثاني من كتابه الأشباه والنظائر ، الفن

(١) هو أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر ، نشأ ببغداد من أسرة عريقة وكان على خلق حسن ، تلقى عن سعد بن احمد البياني وقرأ على التاج الأرموي ومن مصنفاته النحوية . المحصول في شرح الفصول ، شرح فصول بن معط،والإسعاف في مسائل الخلاف ، توفي ببغداد سنة ٦٨١ هـ .

(٢) ستأتي ترجمته في الفصل الثالث من هذا الباب .

الثاني « التدريب » ما في كتابي الإنصاف والتبيين بما بلغ اثنتين ومائة مسألة ، وأضاف إليها من زيادات الإسعاف مسألتين مع الايجاز والافادة ، لأنه عنى بجمعها غير مكررة ، عارية عن الأدلة والتمثيل .

ويبدو أن هناك كتباً كثيرة في الخلاف ، لكنْ هذا القدر المذكور هو الذي أشارت إليه المراجع والذي عثر عليه منها أقل من القليل والتعصب في رأيي لم يزايل الكاتبين في هذه المرحلة تماما ، ودليل ذلك ما استدركه ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف) على المعاصرين له والسابقين لعدم تقويمهم الخلاف تقويماً سليماً ، إذ يقول في مقدمة الانصاف محترسا بقوله . (وعلى سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف)[1] .

يقول الشيخ محمد الطنطاوي مشيراً الى الفرق الواضح بين كتب الخلاف في الفترتين اللتين أشرت اليهما ، وأن النشاط المتواصل في الفترة الاخيرة حفز العلماء « الى تقصي المسائل التي حدث فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وتدوينها للموازنة بين المذهبين وتصويب المصيب وتخطئة المخطىء دون هوى أو ميل ، والتاريخ لا يقول الحق إلا حين يطمئن لقوله بعد مواراة أرباب الشأن في الثرى ، ولهذا ظهرت في هذه الحقبة بكثرة مؤلفات خاصة عرضت لما اختلف فيه المذهبان ووازنت بينهما .

أما المؤلفات السابقة على هذه الحقبة فكانت تشوبها العصبية المذهبية[2] . ولؤكد أن العصبية موجودة في الفترتين إلا أنها ـ كما أشرت ـ أخف حدة في الفترة الاخيرة ، ولنا مزيد تحقيق في هذه القضية عند حديثنا عن الباحثين عن الخلاف .

---

(١) مقدمة الانصاف .
(٢) نشأة النحو ص ١٦٥ .

الفصل الثاني

مسائل الخلاف

يجدر بي وقد تناولت في الفصل الماضي تأريخاً للخلاف بين المدرستين ، بحثت فيه عن بداية الخلاف النحوي ، وتتبعت أنماطه ، وحددت النمط الذي هو موضوع دراستنا ، ثم بحثت ظهور المدرستين ، وترجمت لأشهر أعلامهما ، وبينت أثرهم في مدارسهم .

ثم حللت عوامل الخلاف وأسبابه ، وأوضحت بعض الظواهر التي كان لها تأثير فيه ، ثم أبديت بعض الملاحظات حوله ، ثم حددت المظاهر التي ستعيننا فيما بعد في تقويمه .

يجدر بي بعد هذا العرض التاريخي أن أحدد مسائل الخلاف ، ولم أشأ أن أسير على نهج القدماء في دراستهم للخلاف ، وعرضهم عرضاً عاماً لمسائل مختلفة متنوعة ، يبدون فيها وجهة نظر المدرستين ، ويسوقون حجج كل منهما في دعم رأيه ، وتأييد وجهته ، ولذلك رأيت أن أصنف مسائل الخلاف تصنيفاً معيناً ، يبرز حقائقه ، ويعرض ـ بدقة ـ ملامحه ، ويكون عوناً لنا على استيعابه .

وذلك أني قسمت مسائل الخلاف ثلاثة أقسام .

القسم الاول ـ المسائل الأصولية .

وهي المسائل التي قامت عليها مناهج المدرستين ، وعلى أساس كل أصل من هذه الأصول ووجهة نظر كل مدرسة فيه كان الخلاف بينهما ، وهذا القسم في تقديري أهم الأقسام الثلاثة ، لأنه يبرز لنا بوضوح أسس الخلاف ، والقسمان الآخران ليسا إلا تطبيقات عملية لهذا القسم ، فهو قسم أصول النحو ، وقد بحثه القدماء من النحاة على غرار دراسة الفقهاء لأصول الفقه .

القسم الثاني ـ موضوعات نحوية .

هكذا سميته وأعني به مسائل خلافية عامة لها طابع الشمول وتندرج تحتها جزئيات ، والخلاف يتجه لهذه المسائل نفسها لا إلى الجزئيات التي تفرعت عنها .

القسم الثالث ـ مسائل جزئية .

وهي المسائل الكثيرة التي حفلت بها كتب النحو والخلاف حول أمور جزئية اختلفت فيها وجهتا النظر بين المدرستين بناء على اختلافهما في الأصول التي تنضوي تحتها هذه المسائل .

وقد يكون رأي المدرسة في مسألة جزئية لا تنسجم مع رأيها في الأصل الذي تندرج تحته هذه المسألة ، وقد ضربت أمثلة لذلك تحت عنوان . ملاحظات حول الخلاف .

القسم الأول

المسائل الأصولية

(١) السماع والرواية .

وحول هذا الأصل سأتناول رأي كل مدرسة في هذه النواحي التي تتصل بموضوع السماع والرواية ، وهي .

- حدود السماع والرواية في رأي المدرستين أو من يسمع ، ومن لا يسمع .
- التوثيق والتجريح للرواة وأثر العصبية في ذلك .
- عدم حجية بعض القبائل .
- فكرة تخطئة العرب ، وموقف الكوفيين والبصريين من ذلك .
- شروط الرواية والتأثر بمناهج المحدثين في ذلك .
- الشعر المجهول القائل .

أما السماع ومداه فنرى البصريين يحددون القبائل التي يسمعون منها ، ويروون عنها ، ويقيمون القواعد على أساس نطقها ، وهي القبائل الموغلة في الصحراء ، والمتعمقة في البداوة ، ولم يتح لها فرص الاختلاط بغير العرب ، ولهم رأي في الرواة الذين يعتدون بروايتهم كما أنهم لا يعتدون بكل مسموع ، إذ يقيمون قواعدهم على الأكثر والأشهر ويهملون ما عداه مهما كان فصيحاً ، كما أن هناك مدى زمنياً للسماع الذي يحتج به ، وهذه الأخيرة موضع اتفاق بين المدرستين ، ولا تعتبر مشكلة الا أمام الباحثين اللغويين المعاصرين وقد قال مجمع اللغة العربية كلمته في هذه القضية ، وهي أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار الى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى نهاية القرن

الرابع[1] . وهذا التحديد الذي رآه أعلام المجمع أضاف الى التحديد الذي أجمع عليه القدماء مقدار نصف قرن تقريباً ، اذ يرون أن آخر من يحتج به من شعراء الأمصار هو إبراهيم بن هرمه[2] وذلك في منتصف القرن الثاني تقريباً ، وأما في البادية فيحتجون بشعرائهم الى أواخر القرن الرابع .

ولي رأي في هذا المدى الزمني قد أبديه في موضع آخر من هذه الرسالة .

وأما الكوفيون فيسمعون من قبائل العرب جميعاً ، ويأخذون عن كل الرواة ، ويعتدون بكل مسموع ، ويقيمون عليه قاعدة نحوية .

وستعرض هذه النقول التي تكشف عن الاتجاهين بالنسبة للسماع .

يفتخر البصريون على الكوفيين على لسان الرياشي البصري[3] .

(نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ ، وأكلة الشواريز)[4] .

قال أبو زيد[5] : (قدم علينا الكسائي البصرة ، فلقي عيسى والخليل وغيرهما

---

(١) مجلة المجمع ص ٢٠٢ جـ ١ ، راجع محاضر جلسات المجمع ـ الانعقاد الاول ص ٢٩٤ ، ص ٣٠٣ .

(٢) السيوطي الاقتراح ص ٢٧ .

(٣) أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي ، كان مولى ، وقيل له الرياشي لأن أباه كان عند رجل يقال له الرياش ، كان من كبار اللغويين ، كثير الرواية ، أخذ عن الأصمعي ، وحفظ كتبه ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه وأخذ عنه المبرد وابن دريد قتل بالبصرة عام ٢٥٧ هـ في فتنة الزنج .

(٤) الفهرست لابن النديم ص ٨٦ ، وترجمة الرياشي في نزهة الالباء ص ١٣٧ ، الحرشة جمع حارش وهو الصائد للضب، الكواميخ جمع كامخ وهو نوع من الأدم والشواريز جمع شيراز اللبن المصفى . راجع القاموس .

(٥) هو سعيد بن اوس الانصاري كان عالماً بالنحو واللغة أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام والسجستاني وكان سيبويه يسميه الثقة ، أثنى عليه أبو عبيدة والأصمعي ، وهو الوحيد الذي أخذ عن رواة الكوفة من بين البصريين ، يقول عنه المبرد كان أبو زيد عالماً بالنحو ولم يكن مثل الخليل وسيبويه وله كتاب النوادر توفي سنة ٢١٤ أو ٢١٥ (نزهة الألبا)

وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم سار الى بغداد فلقى أعراب الحليمات فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه من البصرة كله)[1] .

فهنا ينتقد أبو زيد الكسائي لأخذه عن أعراب لا يثق فيهم البصريون وعدم الثقة في بعض الأعراب ظاهرة موجودة عند البصريين ، ولكن يندر وجودها عند الكوفيين ، ولهذا يأخذ الكوفيون عن البصريين ، ويتحرج البصريون في الأخذ عن الكوفيين ، يقول السيرافي[2] : (ولا نعلم أحداً من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي)[3] .

وهنا أقول (ينتقد أبو زيد الكسائي لأخذه عن أعراب الحليمات ، بينما هو البصري الوحيد الذي يثق في رواة الكوفة ويأخذ عن المفضل الضبي) .

يقول السيوطي : (اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ)[4] .

وفي معجم الأدباء أن الكسائي (كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ،ويقيس عليه حتى أفسد النحو)[5] .

ويقول ابن درستويه : (إن الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك)[6] .

---

(١) راجع ترجمة أبي زيد في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، ومعجم الأدباء ترجمة الكسائي .

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي لا نظير له في علم العربية وخير من شرح كتاب سيبويه وكان من أعلم الناس بنحو البصرة قرأ على ابن مجاهد القرآن وعلى ابن دريد اللغة وقرأ عليه النحو كما قرأ هو على ابن السراج يقال انه كان معتزلياً وكان عفيفاً يأكل من كسب يده توفي سنة ٣٦٨ هـ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ترجمة أبي زيد .

(٤) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٥) معجم الأدباء ١٣ / ١٨٣ .

(٦) بغية الوعاة ص ٣٢٦ .

ولم يكن الاعتداد بالسماع اليسير مذهب الكسائي وحده ، وإنما هو اتجاه الكوفيين جميعاً .

يقول الأندلسي[1] شارح المفصل : « الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه[2] .

والذي يحير الباحث أمام هذه النقول ، وهي قل من كثر ، أنها من جانب واحد ، فرواتها وقائلوها بصريون أو موالون للبصرية ، وتغلب عليها ، كما تلمس ، نزعة التعصب التي تضيع أمامها ملامح الحق . واذا كان البصريون يقولون : إن الكوفيين يقيسون على الشاذ ، ويعتدون بالمخالف للأصول . فمن الذي حكم بالشذوذ ؟ وما الأصول التي خالفوها ؟ لا شك أنه شذوذ في نظر البصريين وحدهم لا في نظر العرب الذي نطقوا به ، والأصول ما هي إلا أصول بصرية وضعوها وأرادوا أن يلزموا غيرهم بها بل تجاوزوا الحد فأرادوا أن يلزموا أصحاب اللغة بأصولهم التي وضعوها فيما بعد ، على أنني من خلال قراءاتي للمراجع الكثيرة ألمح بين السطور شيئاً هاماً قد نستطيع به أن نكشف الى حد ما وجه الحق في هذه القضية ، وهو أن الكوفة مدينة ، شعر وأدب ، والشعر في الكوفة أجمع منه بالبصرة كما يقول البصريون أنفسهم وإن كانوا يعقبون على ذلك بأن أكثره منحول وغير صحيح . لكن ابن جني في الخصائص يقول هذه الحقيقة عارية عن أي تعليق يشينها : الكوفيون علامون بأشعار العرب ، مطلعون عليها[3] وهنا أستطيع أن أقول بعد شهادة ابن جني : إن ظاهرة التعصب بين المدينتين جعلت البصريين يطعنون السماع الكوفي بالذات لأن الشعر والأدب كانا من أبرز ما تتميز به الكوفة . فأرادوا أن ينتقصوا منهم في أغلى ما يملكون . ويبدو أن العصبية في البصرة كانت أشد منها في الكوفة حتى رأينا الكوفي

---

(١) هو القاسم بن أحمد الموفق الأندلسي المتوفي سنة ٦٦١ هـ مؤلف « المباحث التكميلية في شرح المقدمة الجزولية » ويوجد بدار الكتب وله شرح المفصل ، وينقل عنه الرضي كثيراً في شرح الكافية بغية الوعاة جـ ٢ ص ٢٥٠ .

(٢) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٣) الخصائص جـ ١ طبع بمصر سنة ١٩١٣ .

يأخذ عن البصري ولم نر العكس[١] .

نعم أقام الكوفيون قاعدة على مثال واحد ، قال الأشموني : أجاز الفراء تقديم معمول معمولها ـ يعني أن الناصبة ـ عليها مستشهداً بقوله :

ربيتـه حتى إذا تمعـددا   كان جزائي بالعصا أن أجلدا

قال[٢] في التسهيل : « ولا حجة فيما استشهدوا به لندوره : ولإمكان تقدير عامل مضمر[٣] » .

وفي موضع آخر : « أجاز بعض الكوفيين الجزم بأن ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا   تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله :

أحـاذر أن تعلم بها فتردهـا   فتتركها ثقلا علي كما هيا

وفي هذا نظر ، لأن عطف المنصوب ـ وهو فتتركها ـ عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم[٤] .

إذا كان الكوفيون قد قالوا هذا فإن الخليل بن أحمد نفسه روى لغة قد تدعم

---

(١) قد يقابل البصريين موقف يضطرهم للأخذ برواية الكوفيين لدعم رأي لهم لا يتوافر لديهم سماع يؤيده . فمثلا : يرى البصريون أن خطايا على وزن فعائل « جمع خطيئة على وزن فعيلة »وأصلها خطائي ثم قلبت الياء همزة مثل الصحائف ، ويستشهدون لذلك برواية الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائئية بهمزتين : الانصاف مسألة ١١٦ فكيف اعتمد البصريون على الكسائي وهو يروي الخطأ واللحن على حد تعبير المؤيدين لهم كما أسلفنا . وهناك احتمال : قد يكون هذا الاستدلال غير بصري وإنما أتى به الأنباري من اجتهاده ليدعم وجهة نظر البصريين ، كل هذا في تقديري يؤيد ما قررته من سيطرة العصبية على هذه العقول ولا سيما أنها كلها من جانب واحد .

(٢) يقصد ابن مالك في كتابة تسهيل الفوائد .

(٣) الأشموني جـ ٣ ص ٥٥٢ .

(٤) نفس المصدر ص ٥٥٣ .

المثلين قبل الاتصال بضمير رفع متحرك يقول الأشموني : قال في التسهيل : والادغام قبل الضمير لُغَيَّة قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون : رَدَّنا ومَرَّنا ، ورِدَّتُ وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله[1] .

بل إن سيبويه وهو إمام البصريين ، ومن أشهر أعلام النحاة جميعاً أقام قاعدة على مثال واحد ، تلك هي قاعدة النسب إلى فَعُوله بحذف واوها استناداً الى أنه سمع من العرب من ينسب الى شنوءة فيقول شَنَئِيّ[2] ، قد يقال إنه مثال واحد لم يوجد فيه ما يعارضه لكنه على أي حال يتنافى مع الأصل الذي تعصب له البصريون .

ومن الغريب أن سيبويه منع حذف ياء فَعِيل وفُعَيْل مع كثرة المسموع عن العرب من حذف يائهما فيه مثل ثَقَفِيّ ، وهُذَلِي وقُرَشِيّ . وأما المبرد البصري فيقيس عليهما لكثرة المسموع من ذلك[3] .

وإذا كان المبرد يحترم السماع في موقفه من سيبويه فإنه يرد سماعا صحيحاً رواه سيبويه نفسه ، وذلك قول امرىء القيس[4] :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

بتسكين المضارع لأجل الضرورة الشعرية .

يقول المبرد : ليست هذه الرواية للبيت صحيحة ، إنما روايته الصحيحة من مطلعه هي « فاليوم فاشربْ » وإذن يكون سكون الفعل طبيعياً ، لأنه فعل أمر ، ولا يرضى أبو الفتح ابن جني بهذا الموقف فيرد عليه بلهجة عنيفة « اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رَدٌّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهرة مجردة من

---

(١) نفس المصدر ص ٨٩٦ .
(٢) أشموني جـ ٣ ص ٧٣٢ .
(٣) الهمع جـ ٢ ص ١٩٥ .
(٤) الكتاب جـ ٢ ص ٢٩٧ .

النَّصَفَه ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه »[1] .

من هذا كله ندرك أن موقف البصريين من السماع غير دقيق إذ لم يحددوا الكم الذي يرضيهم ليقيموا القاعدة ، وكان من نتيجة ذلك أن تناقض أعلامهم في موقفهم منه كما أن قصرهم الأخذ على بعض القبائل مثل قيس وأسد وتميم ، وردهم ما يروى عن قبائل الأطراف مثل إياد ، ولخم وجذام ونحوهم فيه إهدار لقدر كبير من الثروة اللغوية دون مسوغ مقنع ، فالاختلاط الذي كان بين العرب وجيرانهم لم يصل إلى الحد الذي يفسد اللغة وينتقص الفصاحة . يقول إسرائيل ولفنسون : يجب ألا يبالغ الباحث في مسألة تأثير الآرامية والعبرية في العربية الشمالية إذ ينبغي أن يحترس من الخطأ في نسبة بعض الكلمات العربية إلى إحدى أخواتها السامية ، ظناً منه أنها منقولة منها فقد يوجد عدد كبير من الألفاظ له رنة آرامية أو عبرية وهو في الواقع كان يستعمل عند العرب قبل أن يحدث الاتصال بين هذه اللغات[2] .

ومن هنا أقول إن مسألة التأثر عن طريق الاختلاط ليست بالمسوغ الكافي لاهدار الكثير من المروى عن هذه القبائل التي لا يعتد البصريون بالأخذ عنها .

ولم يكن الكوفيون بالمتهاونين في أمر اللغة حتى يقبلوا كل مسموع مهما حاد عن القصد حتى يصل بهم الأمر الى قبول اللحن والخطأ كما يقول ذلك عنهم البصريون ، إنما كانوا يتحرون ويدققون ، يقول يوهان فك : « وهكذا نسمع أن المحدث الكبير الأعمش الكوفي المتوفي سنة ١٤٧ هـ لم يكن يبالغ في تجنب اللحن فحسب ، بل كان كذلك يصحح كل رواية ملحونة بحجة أن الرسول ﷺ لم يكن يمكن أن يلحن »[3] .

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٧٢ والخزانة جـ ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٦٣ .

(٣) العربية ليوهان فك ص ٧٢ ، ٧٣ وراجع ياقوت جـ ١ ص ٢٠ . والغريب مع هذا أن البصريين يوثقون الأعاجم الذين اختلطوا بالعرب فصاروا فصحاء ، ولا يرون العكس ، قال عمرو بن العلاء ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج ، فقيل له : أيهما أفصح قال الحسن » وفيات الأعيان جـ ٢ ط باريس ص ١٧٩ . وأبو علي الأسواري وهو عمرو بن قائد الذي جلس يعظ في مسجده نحو ست =

ومن ناحية أخرى فقد كان الكوفيون وهم الذين يتوسعون في قبول المسموع يرفضون بعض اللهجات ، ونلمس هذه الحقيقة من بين السطور في كلمات للفراء . يقول : « كانت العرب تحضر في كل عام وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغاتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ » وأخذ الفراء بعد ذلك يسرد هذه اللغات التي استهجنها ومنها الكشكشة ، والعنعنة ، والعجعجة ، والاستنطاء وغيرها[1] .

نخلص من هذا كله إلى أن البصريين لا يسمعون إلا من قبائل معينة ، وتقل ثقتهم في الأعراب الذين عاشوا قريبا من الحضارة[2] .

والكوفيون يسمعون من كل عربي ، فلا تقل ثقتهم في قبائل الأطراف ، ولا في الأعراب الذين عاشوا قريباً من الحضارة ولا يردون إلا بعض اللهجات المحلية التي تنبو عن الذوق العام .

والبصريون يقيمون قاعدتهم على السماع الكثير . والكثرة عندهم غير منضبطة ، وقد تبين لنا اضطراب أعلام البصرة في هذه الناحية .

والكوفيون يحترمون أي سماع ويقيمون عليه قاعدة .

التوثيق والتجريح :

أو الجرح والتعديل للرواة على حد اصطلاح المحدثين .

والتجريح ظاهرة واضحة في النقل اللغوي ، لا يكاد يفلت منه شخص أو كتاب ، وكل أخبار الآحاد معرضة للتجريح ، يقول السيوطي نقلا عن الفخر الرازي :

= وثلاثين والذي كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به . الجاحظ البيان والتبيين جـ ١ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(١) المزهر جـ ١ ص ٣٣ .

(٢) استضعف أبو عمرو بن العلاء فصاحة أبي خيرة الأعرابي لما سأله : كيف تقول : استأصل الله عرقاتهم ؟ بفتح التاء ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لان جلدك . الخصائص جـ ٢ ص ١٣ .

وأمّا الآحاد فالإشكال عليه من جهة أن الرواة مجروحون ليسوا سالمين من القدح . بيانه : أن أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتاب سيبويه ، وكتاب العين ، أما كتاب سيبويه فقدح الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس ، وأيضاً فالمبرد كان من أجل البصريين ، وهو أفرد كتابا في المقدح فيه ، وأما كتاب العين فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه ، وأيضاً فإن ابن جني أورد باباً في كتاب الخصائص في قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض ، وتكذيب بعضهم بعضاً ، وأورد باباً آخر في أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر ، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين[1] .

ورواة الكوفة نالوا قدراً كبيراً من التجريح من إخوانهم البصريين بحكم العصبية التي استعرت نارها بين الفريقين والتي سبق أن أشرنا إليها ، ولما كانت الكوفة سوقاً رائجة للأدب والشعر كانت سهام النقد موجهة الى رواتهم ، ليتقصوا من أقدارهم في هذا المجال .

أما سر تفوق أهل الكوفة في هذا المجال ، فينقل ابن جني عن حماد الراوية الكوفي تعليلاً يكاد يكون من نسج خيال ذَكِي قال : « أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج[2] ثم دفنها في قصره الأبيض فلما كان المختار بن أبي عبيد الثقفي ، قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره فأخرج تلك الأشعار فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة[3] » .

وسواء أصحت هذه الرواية أم لم تصح فانها تؤكد شهرة الكوفة برواية الأشعار ، ويبدو أنه اتجاه تأصل فيهم منذ حل العرب الكوفة . ومن هنا فإن عليا كرم الله وجهه قال لهم عندما تخاذلوا عنه ، ناقداً فيهم تشاغلهم بالشعر « اذا تركتم عدتم إلى مجالسكم خَلَقاً عِزين ، تضربون الأمثال ، وتناشدون الأشعار » .

---

(١) المزهر ص ١١٧ .

(٢) لا مفرد لها وهي الكراريس .

(٣) الخصائص باب (فيما يرد عن العرب مخالفا لما عليه الجمهور وقد أشرت الى هذه الرواية عند الحديث عن الكوفة ، وهنا أتناولها بمزيد تحقيق ، لان الموضوع يتطلب عرضها ومناقشتها) .

والشيء الذي أريد أن أناقشه هنا ينحصر في نقطتين :

النقطة الأولى : ظاهرة تجريح الرواة الكوفيين فيها كثير من التجني ونغمة التعصب واضحة في أساليب المجرحين بالاضافة إلى المنافسات الشخصية حول الزلفى من الخلفاء .

النقطة الثانية : أن رواة البصرة اتهموا أيضاً بالوضع والتزيد فالتجريح إذن كما أشرت آنفاً يكاد يكون ظاهرة عامة .

ولي بعد ذلك ملاحظة أبديها ونتيجة سأصل اليها .

أما عن النقطة الأولى فهذه روايات ستوصلني مناقشتها الى ما استنتجته :

فأبو الطيب اللغوي يجرح الكوفيين بعامة : ويتشكك في صدق ثروتهم الكبيرة من الشعر ، فيقول : قال الأصمعي : أخبرنا شعبه قلت للطرماح : أين نشأت ؟ قال : بالسواد ، والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله . وذلك بين في دواوينهم[1] .

وهذه ظاهرة واضحة في كلام أبي الطيب عن الكوفيين وعن الرواية الكوفية ، وفيما أسلفته من قول لأبي الطيب اللغوي في مواطن متفرقة يؤكد عصبية أبي الطيب للبصريين ، وهو مع عصبيته التي حملته على إبداء مثل هذا الرأي يوثق كثيرين من أعلام الكوفة مثل أبي عمرو الشيباني ، ومحمد بن زياد الأعرابي[2] وهذا التناقض في تقديري دليل التجني ، وأن الاتهام موجه لبعض الأشخاص بسبب العصبية والمنافسة ، وليس إلى مروياتهم .

وهاك مثالاً آخر ، راوية كوفي مثل حماد[3] ، تتناقض روايات البصريين أنفسهم

---

(١) مراتب النحويين ص ٧٤ .

(٢) مراتب النحويين ص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) حماد الراوية يقول عنه أبو البركات الأنباري : كان من أهل الكوفة مشهوراً برواية الأشعار والأخبار ، وهو الذي جمع السبع الطوال ، ولم يثبت ما ذكره الناس من أنها كانت معلقة بالكعبة وكانت له صلة وثيقة بيزيد بن عبد الملك ، ثم بأخيه هشام من بعده (نزهة الألبا ص ٢٤) .

في توثيقه وتجريحه ، قال الأصمعي : قال أبو عمرو : ما سمع حماد الراوية حرفاً قط إلا سمعته »[1] .

فهذا خبر يوثّق حمادا ، وهناك خبر آخر يرويه أبو الفرج عن أبي عمرو الشيباني ، قال : ما سألت أبا عمرو بن العلاء قط عن حماد الراوية إلا قدمه على نفسه : ولا سألت حمادا عن أبي عمرو إلا قدمه على نفسه[2] .

صحيح أن الراوي عن أبي عمرو في هذا الخبر الأخير هو أبو عمر والشيباني ، وهو راوية كوفي لكنه ثقة حتى في نظر متعصبي البصرة يقول عنه أبو الطيب اللغوي : ومن أعلمهم باللغة وأحفظهم وأكثرهم أخذا عن ثقات الأعراب أبو عمر وإسحاق بن مرار الشيباني ، وهو من أهل الرمادة بالكوفة[3] .

فهذان الخبران يوثقان حمادا ، ويرفعان من شأنه ، وكلا الخبرين مرفوعان إلى أبي عمرو بن العلاء وهو ثقة بصري ، وهما من ناحية الإسناد ، أحدهما سنده بصري ، والآخر كوفي وثقة بصريون .

وأما الأخبار التي تجرح حماداً ، فأشدها عنفاً يرجع إلى المفضل الضبي ، مع أنه كوفي مثله أو تلاميذه الذين تناقلوا عنه هذه الأخبار ، ومنهم ابن الأعرابي ، وذاعت هذه الأخبار نظراً لمنزلة المفضل وثقة الناس فيه .

ولا أريد أن أحلل دوافع هذه الأخبار المروية عن المفضل قبل أسوق طرفاً منها وأكتفي بهذين الخبرين .

روى أبو الفرج وجماعة من الرواة أنهم كانوا في دار أمير المؤمنين في عيساباذ ، وقد اجتمع في الدار عدة من العلماء والرواة ، فدعا بالمفضل الضبي الراوية فدخل ومكث ملياً ، ثم خرج ومعه حماد والمفضل جميعاً ، وبدا في وجه

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ .

(٢) الأغاني جـ ٦ ص ٧٣ .

(٣) مراتب اللغويين ص ٩١ وذكر ياقوت أنه توفي سنة ١٥٥ هـ .

حماد الانكسار والهم ، وفي وجه المفضل السرور والنشاط ، وخرج حسين الخادم معهما يعلن للناس (أن أمير المؤمنين وصل حماداً بعشرين الفا لجودة شعره وأبطل روايته لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها ، ووصل المفضل بخمسين ألفاً لصدقه وصحة روايته فمن أراد أن يسمع شعراً جيداً محدثاً فليسمع من حماد ، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها من المفضل ثم سئل عن السبب ، فأخبر الخادم أن المهدي قال للمفضل لما دعا به وحده : إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بقوله :

دع ذا وعد القول في هرم

ولم يتقدم ذلك قول ، فقال له المفضل : ما سمعت في هذا شيئاً إلا أني توهمت زهيراً كان يفكر في قول يقوله ثم عدل عنه إلى قوله : دع ذا . . . ثم دعا بحماد فسأله نفس السؤال فقال : ليس هكذا يا أمير المؤمنين قال زهير ، قال فكيف قال ؟ فأنشده .

لمن الديار بِقُنّةِ الحجر أقْوَيْنَ مذ حجج ومذ دهر . . الخ

فأطرق المهدي ساعة ، ثم استحلف حمادا بأيمان البيعة أن يصدقه في مدى صحة هذه الأبيات التي قدمها حماد فأقر بأنه قائلها[1] .

وسأترك التعليق على هذا الخبر للدكتور ناصر الأسد يقول : في هذا الخبر أمران يدعم ثانيها أولهما، وينتهيان إليّ أن نشك في هذا الخبر شكا يكاد يؤدي إلى رفضه ، فالأمر الأول : أن الرواة قالوا : إنهم كانوا في دار أمير المؤمنين المهدي ، وأن حسينا الخادم قال : إن أمير المؤمنين يعلمكم . . . الخ فقد جرت القصة إذن والمهدي خليفة أي بعد سنة ١٥٨ هـ وذلك لأنه بويع في آخر ذي الحجة سنة ١٥٨ هـ ، ولم يبق على انقضائها إلا احدى عشرة ليلة[2] ولكن حماداً توفي قبل أن

---

(١) الأغاني جـ ٦ ص ٨٩ ، ٩١ .

(٢) تاريخ الطبري سنة ١٥٨ وقد أورد خبراً آخر قريباً من هذا وهو أن المهدي بويع بالخلافة لست خلون من ذي الحجة سنة ١٥٨ هـ .

يتولى المهدي الخلافة بنحو ثلاث سنوات ، فقد ذكر ياقوت أن حمادا توفي[1] سنة ١٥٥ هـ وذكر ابن النديم أنه توفي سنة ١٥٦ هـ[2] .

والأمر الثاني : أن الرواة ذكروا أنهم كانوا في دار المهدي في عيسا باذ ، ولكن المهدي لم يبن داره هذه إلا بعد وفاة حماد بنحو تسع سنوات ، وقال الطبري في حوادث سنة ١٦٤ هـ[3] وفيها بنى المهدي في عيسا باذ الكبرى قصرا من لبن إلى أن أسس قصره الذي بالآجر الذي سماه قصر السلامة ، وكان تأسيسه إياه في يوم الأربعاء في آخر ذي القعدة[4] .

وأما الخبر الثاني : فرواه أبو الفرج أيضاً[5] أن ابن الأعرابي قال : سمعت المفضل الضبي يقول : قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده ، فلا يصلح أبداً ، فقيل له : وكيف ذلك ؟ أيخطىء في رواية أم يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب ، لا ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ، ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ، ويدخله في شعره ، ويحمل عنه ذلك في الآفاق ، فتختلط أشعار القدماء ، ولا يتميز منها إلا عند عالم ناقد وأين ذلك .

وأستطيع أن أركز الرد على هذا الخبر في عدة أمور :

١ ـ الخبر يفيد أن حمادا لديه من المقدرة الفنية بحيث يقول شعراً يشبه شعر السابقين ، ولا يكاد يتميز عنه ، وهذا الأمر من الناحية الفنية البحتة غير جائز .

٢ ـ حماد الراوية لم يعرف بقول الشعر ، ولم يذكر أي مصدر أنه قال شعراً أو ترك

---

(١) ارشاد ١٠ / ٢٦٦ .

(٢) الفهرست ١٣٥ وفي وفيات الأعيان سنة ١٥٥ .

(٣) تاريخ الطبري سنة ١٦٤ .

(٤) مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٤٢ ، ص ٤٤٣ ، والمفضليات جـ ٢ ص ١٦ المقدمة التي كتبها شارل جيمس ليال يرد فيها ما كتبه مرجليوث عن نحو الشعر الجاهلي .

(٥) الأغاني جـ ٦ ص ٨٩ .

ديواناً ، ولو كان شاعراً يستطيع أن يقول شعراً في مستوى السابقين لسجله ولا حتفي به ، ولتناقله الناس عنه ، كما ذكروا أن « لخلف ديوان شعر حمله عنه أبو نواس »[1] ثم أي شاعر يكون له هذه المنزلة الشاعرية ، فيصرف كل شعره إلى غيره ، وينحله إياه ، ويضمن على نفسه بأن ينسب إليها بعضه ؟ .

٣ ـ على أن هناك خبراً يؤكد أن حمادا لم يكن يحسن قرض الشعر ، وذلك أن حمادا حين أراد أن يمدح بلال بن أبي بردة لم يستطع أن ينظم شعراً في مدحه ، وإنما انتحل لنفسه شعراً جاهلياً قديماً ، ووجهه في مدح بلال ، ولم يكتشف ذلك إلا ذو الرمة حينما سمع حماداً ينشده ثم اعترف به حماد[2] .

٤ ـ ومما يؤيد ما قررته من التشكك في هذا الخبر وضعفه تخبط الرواة في الحديث عن حماد ، فهذا ابن سلام يقول : سمعت يونس يقول : العجب لمن يأخذ عن حماد، كان يكذب ويلحن، ويكسر «فكيف يكون حماد بهذا القدر من الشاعرية الفذة ثم بعد ذلك يكسر الشعر ، ولا يقيم وزنه .

لا شك أن أحد هذين الخبرين موضوع ، ولعل كليهما كذلك[3] .

وهنا نسأل عن بواعث الوضع لهذين الخبرين لدى المفضل وتلاميذه ضد حماد زميلهم في الكوفة ؟ .

وتتجلى هذه البواعث في أن المفضل ثقة وكثير الرواية للشعر ، وهو كما يروون عنه لم يكن عالماً بالنحو واللغة والغريب ولا يحسن شيئاً من المعاني وتفسير الشعر[4] وإنما كان يروي شعراً مجودا ، أما حماد فقد كان عالماً بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم[5] ومن هنا كان حماد يروي أكثر من صاحبه المفضل

---

(١) ياقوت ـ ارشاد ١١ : ٦٨ .
(٢) الأغاني ٦/٨٨ .
(٣) العربية ليوهان فك ـ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ٦٢ ـ ٦٣ ومصادر الشعر الجاهلي ص ٤٤٣ .
(٤) مراتب النحويين ص ٧١ .
(٥) الأغاني ٦/٨٩ .

ويعرف ما لم يكن يعرفه فاتهمه بالتزيد والوضع .

وهناك أمر آخر هو أن حماداً كان أُموي الهوى مقرباً إلى خلفاء بني أمية كما أسلفت في ترجمته ، أما المفضل فكان عباسي الهوى، وقد قربه المنصور ، وألزمه ابنه المهدي يؤدبه ، وللمهدي صنع المفضليات فكان هذا باعثاً آخر للمنافسة وبالتالي للاتهام .

وهذه ملاحظة لا بد لي أن أبديها ، هي أن البصريين لا يوثقون من الكوفيين إلا المفضل وتلاميذه ، وهم بأنفسهم مع كوفيتهم الذين هاجموا حمادا واتهموه ، ولعل هذا في تقديري سر توثيق البصريين لهم .

ومن الأخبار التي تجرح حمادا أخبار يرويها بصريون أو منسوبة إلى بصريين روى أبو الفرج[1] أن الرياشي قال : قال الأصمعي : كان حماد أعلم الناس إذا نصح ، وزاد ياقوت على ذلك يشرح قول الأصمعي[2] يعني إذا لم يزد ، وينقص في الأشعار والأخبار ، فإنه كان متهماً بأنه يقول الشعر ، وينحله شعراء العرب .

وروى أبو الطيب اللغوي[3] أن أبا حاتم السجستاني قال : قال الأصمعي : جالست حماد فلم أجد عنده ثلثمائة حرف ، ولم أرض روايته ، وكان قيِّماً ، وذكر أبو الطيب أن الأصمعي روى عن حماد شيئاً من الشعر ، وأن أبا حاتم قال : قال الأصمعي : كل شيء في أيدينا من شعر امرىء القيس ، فهو عن حماد الراوية إلا نتفا سمعتها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء[4] .

وهذان الخبران ، والقائلون لهما ، ورواتهما بصريون ، والمنافسة بين الأصمعي وحماد صورة لعصبية المدرستين ، والرياشي وأبو حاتم السجستاني لا يقلان

(١) الأغاني ٦/٧١

(٢) ارشاد الأديب ١٠/٢٦٥

(٣) مراتب النحويين ورقة : ١١٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٢ .

في عصبيتهما على الكوفيين عن الأصمعي هذا من الناحية الشكلية ، ومن الناحية الموضوعية فإن شرح ياقوت لعبارة الأصمعي غير مؤكد لتزيد حماد ، لأنه مجرد استنتاج تلميذ من كلام أستاذ أو بعبارة أخرى مجرد استنتاج متأخر من كلام متقدم[1] .

ثم إن التناقض الذي يؤكد المبالغة ، ويكشف عن بواعث العصبية واضح في الخبرين ؟ إذ كيف يستقيم ما نقله أبو حاتم عن الأصمعي ، وأنه لم يجد عنده أكثر من ثلثمائة حرف مع نقله هو عنه في موضع آخر من أن كل شيء في يد الأصمعي من شعر امرىء القيس هو من حماد !! لا شك أن التناقض واضح .

ولا أدري كيف يستقيم هذا التجريح لحماد مع قول أبي الطيب نفسه راوي الأخبار السابقة « وكان من أوسعهم رواية حماد الراوية ، وقد أخذ عنه أهل المصرين . وخلف الأحمر خاصة وروى عنه الأصمعي شيئاً من الشعر » ثم يقول في نفس الصفحة : وحماد الراوية مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون[2] .

فكيف يأخذون عنه وهو في الوقت نفسه غير ثقة عندهم ؟

والنتيجة التي ننتهي إليها من عرض هذه الأخبار على اختلاف مصادرها حول علم الرواية الكوفي حماد هي أن أكثر ما اتهم به حماد موضوع دعت إلى وضعه عوامل عدة منها العصبية التي كانت متأججة بين البصرة والكوفة ، والمنافسات الشخصية التي كانت متأججة بين المفضل وحماد ، والعصبية السياسية فقد كان حماد أمَويّ الهوى ، والمفضل هواه مع العباسيين ، ومنها أن حمادا كان يعرف ما لا يعرفه غيره من الرواة فاتهموه لذلك بالوضع والتزيد ، وساعدهم على ذلك أنه كان ماجناً مستهتراً مفضوح الحال .

ومما يؤكد لنا أن مسألة الاتهام بالوضع والتزيد مسألة ترجع إلى وجهة نظر

---

(١) هناك تفسير متزن لقوله : اذا نصح أي اذا نصح لمن يأخذ عنه وسمحت نفسه في اعطائه وتعليمه لأن حمادا كان مشهوراً بأنه ضنين برواية الشعر وإنشاده (مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٤٧) (نزهة الألبا ص٣٧) .

(٢) مراتب النحويين ص ٧٢ .

شخصية وليست أمراً متفقاً عليه ، وبالتالي لا يصح أن يبنى عليها حكم - ما قيل عن راوية كوفي آخر هو : أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي . يقول عنه أبو الطيب إنه أخذ العلم عن المفضل الضبي ، وكان ربيبه ، ومحمد أحفظ الكوفيين للغة ، وقد أخذ علم البصريين ، وعلم أبي زيد خاصة من غير أن يسمعه منه ، وأخذ عن أبي زيد وجماعة من الأعراب مثل الصقيل ، وعجرمة ، وأبي المكارم ، وقوم لا يثق بأكثرهم البصريون وينحرف عن الأصمعي ، ولا يقول في أبي زيد إلا خيراً ، وكان أبو نصر الباهلي يتعنت ابن الأعرابي ويكذبه ، ويدعي عليه التزيد ، ويزيفه ، وابن الأعرابي أكثر حفظاً للنوادر منه ، وأبو نصر أشد تثبتاً وأمانة وأوثق[1] .

فكلام أبي الطيب يشير إلى توثيق ابن الأعرابي ، وإن كان يفضل عليه أبا نصر ، كما نرى أن الاتهام بالوضع والتزيد والتزييف ظاهرة شائعة يستطيع أن يرمي بها راوية «راوية» آخر لسبب من الأسباب ، ومن الناحية الأخرى فابن الأعرابي هذا هو من تلاميذ المفضل الذين شاركوه في اتهام حماد ، وهو بدوره كان متهماً من أبي نصر الباهلي .

ونصل الآن الى النقطة الثانية وهي نقطة هامة في حديثنا عن هذا الأصل من أصول الخلاف النحوي . وهي أن التجريح ظاهرة عامة . .

فقد اتهم رواة البصرة بالوضع والتزيد أيضاً .

فاتهم خلف الأحمر[2] ، وهو شيخ من شيوخ البصرة المقدمين .

أ - قال أبو الطيب عن خلف : وكان أعلم الناس بالشعر ، وكان شاعراً ، وضع على شعراء عبد القيس شعراً موضوعاً كثيراً وعلى غيرهم عبثاً به ، فأخذ ذلك عنه أهل

---

(١) المرجع السابق ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر كان مولى أبي بردة بن أبي موسى ، كان فرغانياً ، وكان يقول الشعر فيجيد ، وربما نحله الشعراء المتقدمون فلا يتميز من شعرهم ، وهو أول من أحدث السماع بالبصرة ، سمع من حماد ، وكان حماد ضنيناً بأدبه « النزهة ص ٣٧ » .

البصرة وأهل الكوفة ثم قال : « وعليه قرأ أهل الكوفة أشعارهم ، وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية ، لأنه كان قد أكثر الأخذ عنه ، وبلغ مبلغاً لم يقاربه حماد ، فلما تقرأ ونسك خرج إلى أهل الكوفة فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة ، فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم »[1] .

ب ـ قال أبو حاتم: «ولما قدم الأصمعي من بغداد دخلت إليه فسألته عمن بها من رواة الكوفة قال : رواة غير منقحين ، أنشدوني أربعين قصيدة لأبي دؤاد الإيادي قالها خلف الأحمر وهم قوم تعجبهم كثرة الرواية ، إليها يرجعون وبها يفتخرون »[2] .

جـ ـ وقال أبو عبيدة : « قال خلف : كنت آخذ من حماد الراوية الصحيح من أشعار العرب ، وأعطيه المنحول ، فيقبل ذلك مني ، ويدخله في أشعارها ، وكان فيه حمق »[3] .

د ـ قال أبو علي القالي : كان أبو محرز أعلم الناس بالشعر واللغة وأشعر الناس على مذاهب العرب ، حدثني أبو بكر بن دريد : أن القصيدة المنسوبة إلى الشَّنْفَرَي التي أولها :

أقيموا بني أمي صدور مطيكم   فإني إلى قوم سواكم لأميل

له ، وهي من المقدمات في الحسن والفصاحة والطول ، فكان أقدر الناس على قافية[4] .

هذه الأخبار في جملتها تتهم خلفاً بالوضع والتزيد ، وإن كان فيها من ناحية أخرى ما يضفي على خلف كثيراً من الصفات التي تفيد علمه ونبوغه وتقدمه لكني أحسن منها ـ ورواتها بصريون ـ أنها تهدف بطريق غير مباشر إلى طعن السماع

(١) مراتب النحويين ص ٤٧ .
(٢) المرشح للمرزباني ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .
(٣) الأغاني ٩٢/٦ .
(٤) الأمالي ١٥٦/١

والرواية في الكوفة ، فالمتهم بالتزيد بصري ، والهدف هو الرواية الكوفية .

ثم أي عقل يتصور صحة هذا الخبر : خلف الأحمر يعترف للكوفيين بأنه نحل كثيراً ، ثم يرفض الكوفيون هذا الاعتراف ، ويصرون على الشعر المنحول ، ومع أنهم ثقات ، وفيهم أئمة القراء، وأئمة الفقه؟! ثم لمن اعترف خلف هذا الاعتراف الخطير ؟ وبم نثبت رد الكوفيين لهذا الاعتراف ؟ وهل كانوا مجمعين على ذلك ، أم قبل الاعتراف بعضهم ورفضه البعض ؟ وإذا رفضه بعضهم كان لا بد أن يكشف هذا البعض لنا عن هذا السر ، وإذا رفضه الجميع كان لا بد للبصريين ـ وقد علموا من خلف ما نحله من قصائد أن يكشفوا أوراقهم ويذكروا لنا القصائد التي نحلها خلف واعترف بها ورفض الكوفيون منه هذا الاعتراف .

الحق أنها قصة من نسج خيال غذته العصبية بهذا الشطط والجموح .

ثم كيف يقبل خلف لنفسه هذا التدليس ؟ وكيف يغيب هذا التدليس من خلف على حماد وهو العالم بالشعر وغريبه ومعانيه فيأخذ منحولاً ويعطيه صحيحاً ؟ .

على أن هذه الروايات في جملتها تتعارض مع روايات أخرى توثق خلفاً وتُعَدِّلُهُ .

قال ابن سلام[1] : « خلف بن حيان أبو محرز ، وهو خلف الأحمر ـ أجمع أصحابنا أنه كان أفرس الناس ببيت شعر ، وأصدقه لساناً ، كنا لا نبالي إذا أخذنا عنه خبراً ، أو أنشدنا شعراً ألا نسمعه من صاحبه » .

وإذا كان خلف صادق اللسان فكيف يستقيم الصدق منه مع تزيده وتزييفه وكذبه على النحو الذي تشير إليه الأخبار التي تجرحه .

ولم يكن الاتهام مقصوراً على خلف وحده بل إن الأصمعي وهو من أوثق رواة البصرة ، أتهم بالوضع والتزيد أيضاً .

---

(١) طبقات الشعراء ص ٢١ .

يقول السيوطي وهو بصدد الحديث عن ظاهرة التجريح في النقل اللغوي : فالأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة ، ومشهوراً بأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها[1] .

ومع الأصمعي اتهم أبو عبيدة أيضاً وهو الذي نقل الخبر الذي يتهم خلفاً بالتدليس على حماد ـ يقول يوهان فلك مشيراً إلى تضارب الأخذ نفسها : ان ابن الأعرابي الكوفي (حوالي سنة ١٥٠ ـ سنة ٢٣١ هـ) لم يشأ أن يعتد لا بالأصمعي ، ولا بأبي عبيدة ؟ وهما من هما في مرتبة العلم التي تسمو على مرتبته بكثير ، ولكنه استطاع مثلاً أن يعتمد على أن الرجال الذين يأخذ عنهم من البدو كثيراً ما أعطوه بياناً يتعارض مع آراء الأصمعي[2] . ويقول فلك : ولكن آخرين من علماء اللغة غير ابن الأعرابي خالفوا الأصمعي أيضاً في أقواله : وقد أنحى البطليوسي بشده اللائمة على ابن قُتَيْبه لأنه احتضن مذهب الأصمعي المتطرف في « تنقية اللغة » دون أن يعنى بمذهب الثقات الآخرين من علماء اللغة ولو على سبيل العرض فحسب[3] .

ومن هنا يتأكد لنا مرة أخرى أن الاتهام كان ظاهرة واضحة في هذا العصر ، وكان من السهل على الألسنة أن تطلقه على من يخالفها في الرأي أو العصبية ، أو بتأثير المنافسات الشخصية .

وإذ انتهيت الآن من عرض النقطتين ، بقي علي أن أسجل هذه الملاحظة حول ما أسلفته من حديث عن التعديل والتجريح ودور العصبية في ذلك .

وهذه الملاحظة أو الملاحظات أركزها فيما يلي :

١ ـ ظاهرة التجريح في كثرتها وشيوعها في مجال النقل اللغوي تدين للبصريين ، وهي في جملتها موجهة إلى رواة الكوفة ، وقلما نجد كوفياً يتهم كوفياً أو كوفياً

---

(١) المزهر ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) العربية ص ٨٨ وارجع الى ياقوت ـ ارشاد جـ ٥ ص ٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٩١ .

يتهم بصرياً وعكس الحالتين كثير .

٢ ـ سهام التجريح على اختلاف أهدافها تنتهي إلى تجريح الكوفيين فتجريح البصريين لخلف الأحمر البصري يتضمن ـ كما أسلفت ـ تجريح السماع الكوفي[1] . وتجريح المفضل الضبي وتلاميذه وهم كوفيون لحماد الكوفي أكسبهم تأييد البصريين بأن وثقواالمفضل وأخذوا عنه ولم يأخذوا عن أي كوفي آخر .

٣ ـ السر في إشاعة هذه الظاهرة ظاهرة التجريح يكمن في العصبية بين المدينتين ، والعصبية السياسية ، والمنافسة الشخصية .

أما النتيجة التي نصل إليها بعد هذه المناقشة المستفيضة .

فهي براءة السماع والرواية الكوفية من كثير مما شاع اتهامها به وإذا كانت ظاهرة التجريح قد قصدت إلى هدم السماع الكوفي وتقويض هذا الأصل من أصول النحو عندهم للأسباب التي أشرت إليها فإنها من ناحية أخرى ستوصل إلى نفس النتيجة بالنسبة للسماع البصري فالاتهام للطرفين موجود ، وأخذ كل منهما عن الآخر محقق .

وحظ الكوفيين من هذا الأصل كبير ، لأن ما عندهم من شعر ومن سماع كثير ، وليس معنى هذا أنه لا يوجد شعر منحول بل بكل تأكيد هناك شعر منحول لكنه لم يكن بالكثرة التي يبالغ فيها المحدثون ، وكان هناك وضاعون ولكن لم يكن بالصورة التي تناولها السابقون .

على أن التجريح غالباً كان يرمي إلى رواة أكثر مما يهدف إلى المرويات ، فقد

---

(١) يقول يوهان فك : أن الرمي باللحن في بداية العصر العباسي لوسم الخصم بأنه غير مثقف ، ثم أورد نصاً يتهم حماداً باللحن والتزيد، وعقب على ذلك بشهادة عمرو بن العلاء لحماد ، والتي أشرنا إليها فيما سبق ثم انتهى الى قوله : فلن نشك في أن الروايات التي تزعم أنه كان لحانا إنما نشأت من التأثر بالخصومة واللدد ، وأن كلمات يونس (التي رواها ابن سلام في طبقات الشعراء) تعبر عن قصد السوء من قبل البصريين في خصومهم الكوفيين (العربية ص ٦٣) .

يتهم الراوية في حياته بالوضع والتزيد حتى إذا مات وانتهت المنافسة وذهبت الخصومات وثقه من اتهمه وإليك المثال : أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي يتعصب للبصريين على الكوفيين ، وقد نظم قصيدة يمدح بها نحويي البصرة ويهجو الكوفيين ، وخاصة الكسائي ويعيب مذهبهم قال فيها بعد أن مدح نحاة البصرة[١] .

وقل لمن يطلب علما ألا ... ناد بأعلى شرف ناد
يا ضيعة النحوبة مغرب ... عنقاء أودت ذات اصعاد

وهجا الكسائي وأصحابه من الكوفيين بقصيدة أخرى منها[٢] :

كنا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأول
فجاءنا قوم يقيسونه ... على لُغَى أشياخ قُطْرُبُّل

ودفع اليزيدي لهذا الهجاء العصبية ، وخصومة بينه وبين الكسائي ، ومنافسة أيضاً « لأن اليزيدي كان مؤدب المأمون ، والكسائي مؤدب أخيه محمد الأمين ، وبينهما معارضة بسبب تأديبهما الأخوين »[٣] . فلما مات الكسائي ماتت المنافسة وذهبت الخصومة ، وبقيت الحقيقة وأخذ اليزيدي نفسه يرثي الكسائي ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة بقوله[٤] :

وأقلقني موت الكسائي بعده ... وكادت بي الأرض الفضاء تميد
فأذهلني عن كل عيش ولذة ... وأرق عيني والعيون هجود
هما عالمانا أوديا وتُخُرما ... وما لهما في العالمين نديد

ثم لو فرضنا وجود شعر منحول في عصر نشأة المدرستين أو في عصر وجود الخلاف أي في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة ، وبالطبع كان الرواة

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٤١ ، ٤٤ .
(٢) السيرافي ص ٤٠ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٤ ، ٤٥ .
(٤) السيرافي ص ٤٦

المتهمون بالنحل موجودين قبل ذلك بفترة . فماذا لو أخذنا من هذا الشعر شواهد لقواعد النحو ما دام هذا الشعر على حد وصف الرواة الذين اتهموا حمادا وخلفا بأنه شعر لا يكاد يفترق عن شعر أصحابه في الجودة والجزالة وطريقة الأداء حتى يستعص تمييزه؟ معنى هذا أنه في صحة الكلام العربي وفي دقته ولن تضار به قواعد النحو في شيء ، وإذن فلا داعي لهذا الفزع من قضية الانتحال وبالتالي من إشاعة التشكك في نحو الكوفيين .

واللغة ظاهرة اجتماعية تنبعث من ضمير الجماعة ولسانها والواضع لهذه القواعد لا بد له أن يراعي الظواهر اللغوية لهذه الجماعة والشعر والرواية في الكوفة ظاهرة خصب ونمو في لغة العرب وفي هذه البلدة ومن هنا لا حرج على الكوفيين إذا أقاموا قواعدهم على ما عندهم من أشعار .

تأثر رواة اللغة برواة الحديث .

وقبل أن أترك موضوع التوثيق والتجريح لا بد أن أشير إلى ظاهرة هامة درج عليها الكاتبون لأصول النحو ، ولا شك أنهم وجدوا ركيزة قوية لهذا الاتجاه فيما وضعه البصريون من قيود على السماع ، بالاضافة إلى أنهم تأثروا تأثراً كبيراً بتجربة المحدثين فيما وضعوه من شروط للنقل والرواية . وملاحظتي على ذلك أنه اتجاه بصري لأن الذين قننوا هذا الاتجاه في النحو هم الذين يكنون ولاء كبيراً للبصريين مثل أبي البركات الأنباري والسيوطي .

فهناك شروط للنقل اللغوي ينقلها السيوطي في المزهر فيقول وقال الزركشي في البحر المحيط : قال أبو الفضل بن عبد الله في شرائط الأحكام ، وتبعه الجيلي في الإعجاز : لا تلزم اللغة إلا بخمسة شرائط :

أحدها : ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل .

والثاني : عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات .

والثالث : أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العارية مثل

قحطان ، ومعد وعدنان ، فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم ، واختلاف المولدين فلا .

قال الزركشي : ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام ، بل في الايضاح للفارسي ، ووجه بأن الاستشهاد بتقرير النقلة كلامهم ، وأنه لم يخرج عن قوانين العرب .

وقال ابن جني : يستشهد بشعر المولدين في المعاني كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ .

والرابع : أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً ، وأما بغيره فلا .

الخامس : أن يسمع من الناقل حساً[1] .

هذه هي الشروط التي وضعت للنقل اللغوي ، وهي مستمدة من الروح البصرية من ناحية تحديد من يسمع منهم ، وتأثروا بالحديث فيما وضعوه من شروط للناقل . لكن مساواة النقل اللغوي بالنقل في الحديث والعلوم الشرعية فيه تجاوز لطبيعة اللغة ، فنصوص اللغة ليست كلمات يتعبد بها واللغة ملك للجميع يتحدث بها الصالح والطالح ، ولا مصلحة لناقل اللغة في أن يزيف في النقل أو أن ينقل كلا ما لعربي على غير وجهه ، وقد يقال : إنه يفعل ذلك لينصر مبدأ أو رأياً ، لكن كيف يستقيم له ذلك وفي اللغة من المصادر القوية ما يرد كل التواء أو انحراف مثل القرآن الكريم ؟ على أن اللغة تثرى وتنمو بكثرة النقل والرواية عن الأسلاف الفصحاء حتى ولو نحلوا شعرا في مستوى شعر الفصحاء فهو في سبيل إثراء اللغة أيضاً .

ولكنهم يختلفون مع ذلك في عدالة الناقل أهي شرط أم لا ؟ قال السيوطي : قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام من كبار أصحابنا الشافعية : اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس فيها ، كما اعتمد في الطب وهو مأخوذ في

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ـ السيوطي ص ٥٨ ، ٥٩ طبعة ثالثة

الأصل عن قوم كفار كذلك ، فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة ، نعم تشترط العدالة في راوي ذلك ، وكثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره حدثني من لا أتهم ، ومن أثق به ، وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول ، ويحتمل المنع[1] .

ففي هذا النص يشترط عز الدين بن عبد السلام العدالة في الناقل بينما أبو البركات الأنباري يقرر أن « نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها إلا أن يكونوا ممن يتدينون باللغة كالخطابية من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إن لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه »[2] .

ويقسم الفخر الرازي النقل اللغوي إلى قسمين : قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني ، فإنا نجد أنفسنا جازمة بأن السماء والأرض كانتا مستعملتين في زمنه ﷺ في معناهما المعروف، وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً ، والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه مجروراً .

وقسم منه مظنون وهو الألفاظ الغريبة ، والطريق إلى معرفتها الآحاد ، وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول ، والثاني « فيه قليل جداً فلا يتمسك به في القطعيات ، ويتمسك به في الظنيات »[3] .

وبهذه الصورة يضع الفخر الرازي النقل اللغوي في مستوى نقل الحديث . على أنه تجمل الدقة والتحري في نقل الأحاديث لأنه سيقوم عليه تشريع للحياة والسلوك ، وليس ذلك مطلوباً في اللغة التي هي ظاهرة اجتماعية .

ثم إن هناك أمراً يلفت النظر وهو أن من شروطهم[4] أن يكون النقل عمن قوله

---

(١) الاقتراح ص ٣٦ .

(٢) المزهر ص ١٤١ .

(٣) المزهر ص ١٤١ .

(٤) راجع الصفحة السابقة

حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل قحطان ثم يشيرون بعد ذلك إلى أنه وقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام ، وكذلك الفارسي في الإيضاح . وهؤلاء أعلام لهم وزنهم ، وخروجهم على ذلك الشرط المقدس عند القدماء عمل له وزنه ، بل نجد على نفس النظام ابن جني . يقول الشيخ محمد علي النجار في معرض الحديث عن عبارة ابن جني : «ولابن جني في عباراته وجوه في استعمال بعض المفردات يدونها اللغويون ، وينوهون بها ، كما يدونون ما يصدر عن العربي ، ثقة بطبيعته العربية ، وسجيته اللغوية . فهو يستعمل الأصلية في معنى التأصل ويقول في ذلك صاحب اللسان (أصل) واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل فقال الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلاً أو زائداً ، فإنها إذا كانت بدلاً من أصل جرت في الأصل مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب وأن أول هؤلاء في الاستعمال ابن جني كما يبدو من صدر هذا الكلام »[١] .

وهذا الاتجاه في اللغة الذي نهجه الزمخشري والفارسي من الاستشهاد بشعر أبي تمام ، وسار فيه ابن جني باجتهاده ، اتجاه فيه كوفية ، وفيه تحطيم لقيود ما كان ينبغي أن توضع على النقل اللغوي وهذا وجه سداده في تقديري . وماذا في أن نستشهد لنحو لغتنا بانتاج أعلام الشعراء الذين أجمع النقاد على سبقهم وتقدمهم أمثال بشار وأبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي العلاء وليس في شعرهم ما يخالف روح اللغة ولا اساليبها[٢] .

الشعر المجهول القائل

الذين يضعون الشروط والقيود حول النقل اللغوي يتحرجون من الاستشهاد

---

(١) ترجمة الشيخ النجار لابن جني في تقدمة الخصائص جـ ١ ص ٢٣

(٢) يعزز هذا الاتجاه تجربة المحدثين ، اذ يقول الدكتور ابراهيم انيس ما ملخصه : نظرة المحدثين للسليقة اللغوية تنصب على اكتسابها بالتدريب والمثابرة والمران حتى يصبح سليقة ، واما القدماء فيخصونها بزمان ومكان وجنس » اسرار اللغة ص ٢٧ » .

بالشعر المجهول القائل ، وحجتهم أنه قد يكون لمولَّد خارج عن الاطار الزماني أو المكاني للاحتجاج يقول السيوطي : لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، صرح بذلك ابن الانباري في الأنصاف ، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد ، أو من لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم ، قال ابن النحاس في التعليقة أجاز الكوفيون إظهار أن بعدكي ، واستشهدوا بقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شَنّاً بِبَيداء بَلْقع

قال والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله ، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر وقال أيضاً : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن ، واحتجوا بقول الشاعر :

ولكنني من حبها لعميد

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ، ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط ، وفي ذلك ما فيه :

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية استدل الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة بقوله :

قد علمت أخت بني العلاء

وعلمت ذاك مع الجراء ... أن نعم مأكولا على الخواء

يا لك من تمر ومن شيشاء ... ينشب في المِسعل واللهاء

فمد (العلاء والخواء واللهاء) وهي مقصورات ، قال والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله ، فلا حجة فيه ، لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك ، فإنه قال : طعن عبد الواحد الطراح في كتابه (بغية الآمل) في هذا الاستشهاد بقوله : (لا تكثرن إني عسيت صائماً) قال : هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألفاً عرف قائلوها ،

وخمسين مجهولة القائلين(١) .

وفي موطن آخر من الاقتراح ينقل السيوطي عن الموزباني الذي ينقل بدوره عن أبي زيد قوله : كل ما قال سيبويه في كتابه أخبرني الثقة فأنا أخبرته ، وقد وضع المولدون أشعاراً ودسوها على الأئمة ، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب ، وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً ، وأن منها قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا(٢)

قضية الشعر المجهول القائل قضية بصرية ، والبصريون كما عرفناهم أصحاب كل قيد فرض على السماع ، وأما الكوفيون فلا يرون بأساً في الاستشهاد به ، ونقل السيوطي عن ابن النحاس عدة مسائل استشهد فيها الكوفيون بشعر مجهول القائل .

ويبدو أن السيوطي لا يرتاح لذلك الرأي الذي رآه الأنباري ، لأنه علق عليه بقوله ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين(٣) . بيتاً من كتاب سيبويه ، والأبيات الخمسون في كتاب سيبويه هي العقبة الكئود في طريق الاتجاه البصري ، والذي أعلنه الأنباري فيما بعد(٤) .

على أن البغدادي له رأي في شرح شواهد سيبويه حول الأبيات المجهولة القائل يقول فيه :

إن صدر عن ثقة يعتمد عليه قبل ، وإلا فلا ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح

(١) الاقتراح ص ٧ .

(٢) الاقتراح ص ٢٦

(٣) هناك بيت من الخمسين اهتدى البحاثة اللغوي محمد الشنقيطي إلى نسبه في كتاب الحماسة السنية ، وهو قوله : أتبعد كندة تمدحن قبيلا ؟ وهو من قصيدة نادرة لامرىء القيس اوردها الشنقيطي كلها في كتابه ، واستخرج الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه نشأة النحو اثنين وثلاثين شاهدا منها ، وأشار الى مكانه في الكتاب وفي خزانة الادب (نشأة النحو ص ٧٢ ص ٧٣) .

(٤) في بحث للدكتور رمضان عبد التواب نشرته مجلة المجمع اللغوي بدمشق أثبت فيه أن الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه بلغت نحو ثلاثماية شاهد . فماذا لو أخذنا برأي الأنباري .

الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها ، وما عيب به ناقلوها[1] .

ولو أننا ارتضينا ما قاله الأنباري في عدم الاحتجاج بهذا الشعر فإننا نجد من العسير أن نرتضي منه عدم الاحتجاج بالنثر المجهول القائل ، إذ المتوغل في أعماق البادية الذي يسجل أقوال الأعراب ، بم يفيد الحقيقة عندما يسجل أسماء هؤلاء النكرات ؟ .

الحق أن ما قيل حول الشعر المجهول القائل صورة أخرى لتأثر النقل اللغوي بالرواية في الحديث ، ومن هنا استنتج السيوطي ضرورة دراسة طبقات الشعراء ، كما كان من الضروري دراسة رجال الحديث .

والرأي عندي بعد هذا أنه لا بد من دراسة واسعة لتحقيق الشواهد الشعرية في النحو ، تتحرى الزائف ، والمصنوع ، وتحاول نسبة المجهول إلى قائله ما أمكن وعندما يتم هذا لا حرج في استشهاد ببيت مجهول القائل ، متى انتفت الشبهات حوله وأنه لم يصنع لمساندة رأي غريب عن روح اللسان العربي .

(٢) ـ القياس :

الأصل الثاني من أصول الخلاف النحوي هو القياس .

والقياس في النحو ظهر في وقت مبكر على يد رواد النحو الأوائل أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[2] الذي قال عنه السيوطي في المزهر « عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه » ويبدو أن النحاة وجدوا طريق القياس ممهدا ، إذ سلكه قبلهم الفقهاء وذللوه ، فساروا فيه يحذون حذوهم وينسجون على منوالهم ، لأنها فترة تؤسس فيها العلوم وتبنى مناهجها ، والمتخصصون في كل علم

---

(١) خزانة الادب جـ ١ ص ٨ .

(٢) سبقت ترجمته .

يسارعون إلى بنائه ليسايروا نهضة سريعة ، وحضارة لا يحظى بخيرها متخلف ، وقد صرح بهذا التأثر بالفقهاء ابن جني فقال : « ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق »[١] .

ويؤكد المازني مشروعية القياس في اللغة كمشروعيته في الفقه فيقول : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم »[٢] .

واتسع نطاق القياس على يد الخليل بن أحمد ، وكان أصلاً هاماً من أصول دراسته النحوية ، وكانت طريقته في القياس أن ينبه على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دائماً على ما يخالفه ، ومحاولة في أكثر الأحيان أن يجد تأويلاً له ، من ذلك : رأيه في عطف المحلى بأل على المنادى المرفوع ، وأن قياس المعطوف في هذه الحالة هو الرفع ، لأنه لو كان هو المنادي لتقدمته « أي » مثل : يأيها الحارث ، ورفع معها صفة لها ، لأنها مبهمة يلزمها التفسير فصارت هي والحارث بمنزلة أسم واحد ، كأنك قلت : يا حارث[٣] ، وبذلك يكون القياس في مثل يا زيد والحارث الضم ، يقول سيبويه : (قال الخليل : من قال : يا زيد والنضر فنصب ، فإنما نصب ، لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي معه والطيرُ) فرفع . ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل : وهو القياس ، كأنه قيل : (يا حارث)[٤] .

وأما سيبويه فقد كثر القياس في كتابه كثرة مفرطة ، لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها ، وهو يعتمد عنده على الكثير الشائع في ألسنة العرب ، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية ، والعبارات

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٦٣ .
(٢) المزهر ص ١١٨ .
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٣٠٦ .
(٤) الكتاب جـ ١ ص ٣٠٥ .

المختلفة، فمن ذلك أنه يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة متمثلاً بقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد   وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء أي حميته ، وقول الحارث بن كلدة :

فما أدرى أغَيَّرهم تناءٍ   وطولُ الدهر أم مال أصابوا

يريد أصابوه[١] .

ويقول الأشموني في باب العدد لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا ، وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع وعلى الجواز فنقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر[٢] .

وهكذا نما القياس النحوي ، وتنوعت أصوله ، وتميزت حدوده ، وهيأ له الفكر المعتزلي أسباب العمق والنضج ، والفكر المعتزلي يستند الى تحكيم العقل مع المحافظة على الدين ، ومن هنا نرى أن أئمة القياس النحوي كانوا معتزلة مثل سيبويه ، والفراء ، وأبو علي الفارسي ، والرُّماني وابن جني والزمخشري ، وقد كان للمعتزلة أثر كبير في القياس اللغوي كما يظهر ذلك من قولهم بأن اللغة اصطلاحية من وضع البشر لا توقيفية[٣] .

وأساس القياس السماع من العرب ، وكل لغات العرب على اختلافها حجة ، يقول ابن جني وهو من أعلام القياس باب اختلاف اللغات وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤٥ .

(٢) أشموني جـ ٣ ص ٦٧١ .

(٣) مدرسة القياس في اللغة محاضرة في المجمع القاها الاستاذ احمد امين في دورة سنة ١٩٤٩ ونشرت بمجلة المجمع جـ ٧ .

في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها[1].

وينتقد الأستاذ الدكتور ابراهيم انيس هذا الاتجاه فيقول: مما يؤخذ على القدماء أنهم «لسوء الحظ لم يقصروا تقعيدهم للقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة، وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر»[2].

هذا هو القياس النحوي، وتلك هي المؤثرات التي وصلت به إلى هذه الدرجة من النضج والاكتمال منذ فجر الدراسة النحوية.

لكن ما موقف المدرستين من القياس؟

كل مدرسة تقيمه على أساس من السماع لكنهما يختلفان في مدى هذا السماع.

ومن هنا نرى ترابطاً وثيقاً بين الأصلين: السماع والقياس.

ونتيجة لهذا فموقف المدرستين من القياس إنما هو نتيجة لموقفهما من السماع.

وقد سبق أن قررنا أن البصريين وضعوا قيوداً شتى على السماع، فهناك قبائل يسمع منها ويحتج بكلامها، وهناك من القبائل من لا يحتج بكلامهم. وهناك رواة موثقون، وآخرون مجرحون، وهناك شروط للرواية في اللغة هي صورة مطابقة لشروط الرواية في النصوص الشرعية، وهناك شعر مجهول القائل فلا يحتج به.

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٤١٠.

(٢) اسرار اللغة ص ٢٩.

وأما الكوفيون فيتسامحون كثيراً في هذه القيود .

أضف إلى ذلك أن البصريين لا يقيمون قياسهم إلا على قدر كبير من السماع لكنهم لم يحددوا ذلك القدر الكبير . بينما الكوفيون يعتدون بكل مسموع .

ولهذا قيل : البصريون أهل قياس ، والكوفيون أهل سماع .

ذلك لأن البصريين يحترمون أقيستهم احتراماً شديداً ، بينما الكوفيون يحترمون المسموع من العرب احتراماً بالغاً .

وهاتان النزعتان كانتا في البصرة في أيامها الأولى « فهم يقولون أن ابن ابي اسحاق الحضرمي وتليمذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلاً للقياس ، وكانا لا يأبهان بالشواذ ، ولا يتحرجان من تخطئة العرب ، وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما يعظمان قول العرب ، ويتحرجان من تخطئتهم ، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين ، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين ولا سيما الكسائي الكوفي »[1] .

وليس معنى هذا أنه لا توجد شخصية محددة للمدرسة الكوفية وأنه ليس هناك مدرستان للنحو بصرية وكوفية ، وإنما هناك نزعتان نزعة قياس ونزعة سماع ومكانهما معاً البصرة كما يؤكد ذلك بعض الباحثين[2] لأن المدرسة الكوفية كما أسلفت عرفت النحو عن طريق البصرة ، ثم اتخذت لها فيما بعد منهجاً محدداً في دراستها للنحو تميزت به عن المنهج البصري واستمدت أصوله من نزعات كانت في البصرة ومن طبيعة الحياة العلمية والأدبية في الكوفة نفسها .

هذا وللقاضي الجرجاني في كتابه الوساطة الذي يدافع فيه عن المتنبي الكوفي حكم دقيق على نحو الكوفة يقول فيه : ولأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد

---

(١) ضحى الاسلام جـ ٢ ص ٢٩٦ .

(٢) في اصول النحو للاستاذ سعيد الافغاني ص ٢٠٢ .

لغيرهم من النحويين ، غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الاهمال للقواعد العامة »[٣] .

ونحن بإزاء هذين الاتجاهين الاتجاه الذي يحترم كل مسموع فيقيس عليه ، والاتجاه الذي يحترم أقيسته فيتغاضى عن بعض المسموعات لا بد لنا من تناول عدة نقاط تترتب على الاختلاف في هذين الاتجاهين :

١ ـ النادر والشاذ وموقف المدرستين منهما .
٢ ـ التقدير والتأويل .
٣ ـ تخطئة العرب في أساليبهم المخالفة لأقيسة النحاة .
٤ ـ القياس النظري والتمارين غير العملية .

(١) النادر والشاذ

النادر : ما ندر استعماله من الأساليب أو المفردات على ألسنة العرب الفصحاء على ضوء ما نقل إلينا منهم ، وما عرفناه عنهم .

وأما الشاذ : فهو ما خالف القياس الذي وضعه البصريون ، ولم يخضع للقاعدة التي استنوها .

والحكم بالشذوذ والندور إنما هو كما قلت على ضوء ما وصل الينا فعلاً ، وقد يتغير الحكم وتختلف النظرة لو أتيح لنا الاطلاع على كلام العرب كله كما يقول أبو الفتح ابن جني : ما نقل إليكم من كلام العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم شعر كثير وعلم كثير .

والحكم بالشذوذ أو الندور حكم بصري أي من اطلاق مدرسة البصرة ، لأن قياسها يقوم على سماع كثير ، وما يخالف الكثير فهو شاذ وما يخالف المتعارف المألوف فهو النادر وقد يكون الشاذ والنادر بمعنى واحد .

---

(١) انظر الوساطة ص ٤٦٦ .

وحصيلة النحو البصري ـ بناء على هذا ـ من الشاذ والنادر وفيرة ، أما النحو الكوفي فحصيلته من الشاذ والنادر أقل من القليل ، لأن القياس عندهم يقال ولو على مثال واحد ما داموا يرتضونه . وهذا مثال يتضح منه موقف المدرستين .

يقول المبرد[1] فأما قول الشاعر وهو جرير ، وانشاد أهل الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

ورواية بعضهم له « أتمضون الديار » فليس بشيء ، لما ذكرت لك والسماع الصحيح ، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد ، قال : قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير .

مررتم بالديار ولم تعوجوا

فهذا يدل على أن الرواية مغيرة .

فكلام المبرد يشرح وجهة النظر البصرية ، وهي أن الرواية المخالفة لقياسهم لا تبطل هذا القياس ، أما عند الكوفيين فكل مسموع يمكن أن تقام عليه قاعدة .

والحشد الهائل من الروايات المخالفة للقياس البصري يؤولونه بما يتمشى مع قياسهم إن استطاعوا وإلا حملوه على الضرورة إن كان في شعر أو حكموا عليه بالندور أو الشذوذ .

هذا هو المعروف والسائد في منهج المدرستين .

وقد نجد من البصريين من يقيم قاعدة على مثال واحد[2] .

---

(١) الكامل للمبرد جـ ١ ص ٣٤ .

(٢) راجع ص ١١٢ من هذه الرسالة .

فهذا أبو العباس المبرد الذي رد البيت السابق تمرون الديار . . يقيم قاعدة على شاذ . . قال الأشموني بعد قول ابن مالك (وندر . . تصحيح ذي الواو) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف ، وفرس مقوود ، ولا يقاس على ذلك خلافاً للمبرد[1] وللمبرد في ذلك أمثلة كثيرة .

وأسلفنا أن سيبويه نفسه أقام قاعدة على مثال واحد وهو « شنوءة » .

وهذا مثال آخر يوضح قياس الكوفيين على القليل والشاذ ، كما يشير إلى قرب المبرد منهم في الاتجاه ، يقول الأشموني في باب جمع التكسير اختلف في ثلاثة أنواع أخرى أولها فُعلى مصدراً نحو رُجعى ، وثانيها : فَعْله فيما ثانية واو ساكنة نحو جوزه فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رُجَع ، وجُوَز ، كما قالوا في رؤيا ونوبه رُؤَى ونُوَب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس وثالثها : فُعْل مؤنثاً بغير تاء نحو جُمّل فهذا يجمع على فعل قياساً عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع .

تنبيهات : الأول قاس الفراء فِعَل في فعلى اسماً نحو ذكرى وذكر ، وفي فَعْله يائي العين نحو ضَيّعَه وضِيعَ ، كما قاس فُعْلا في نحو رُؤيا ونوبه ، وقاسه المبرد في هند ، كما قاس فعلا في نحو جُملى ، وقد تقدم . ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه[2] .

فالفراء وهو الذي تكامل على يديه المنهج الكوفي موقفه هنا واضح ، وهو بنفسه موقف الكوفيين من القياس ، يقال ولو على مثال واحد يرتضونه ، وأما المبرد البصري فيميل هنا إلى الموقف الكوفي ، ويتخذ موقفاً مشابهاً لموقف الفراء ، إذ يجمع فُعْل نحو جمل على فُعَل قياساً بينما غيره يجعله مقصوراً على السماع .

---

(١) اشموني جـ ٣ ص ٨٦٦ .
(٢) اشموني ص ٦٨١ ص ٦٨٢ .

ومن ناحية أخرى إذا بحثت عن الشاذ أو النادر عند الكوفيين لا تكاد تعثر عليه ، وأنا بتتبعي لمسائل الخلاف في الانصاف وغيره عثرت على عدة مسائل صرح فيها الكوفيون بأنها شاذة أو نادرة .

أ ـ يقول أبو حيان في مسألة تثنية مقصور الثلاثي ، ورجوع الألف إلى أصلها أو عدم رجوعها : وقال ابن مالك عن الكسائي إنه يجيز في نحو رضى وعلا أن يثني بالياء قياساً على ما سمع من قول العرب في رضى رضيان ، ونقل أصحابنا عن الكوفيين أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسورة يثنى بالياء كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو إلا لفظتين شذتا وهما « حمى ورضا » فإن العرب تثنيهما بالواو والياء[1] .

فهنا يصرح الكوفيون بأن هناك شاذا ، أو بعبارة أدق ينقل البصريون عن الكوفيين هذا التصريح .

ب ـ وهذه مسألة أخرى ينص الكوفيون فيها على وصف بعض الكلمات بالندور فمن المعروف أن الكوفيين كالبصريين في التمسك بهذه القاعدة من قواعد الإعلال والتي صرح بها الخليل من قبل ، وهي أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء إلا ثلاثة أمثلة نص الفراء على ندورها . قال الفراء يقال يوم وأيام ، والأصل أيوام ، ولكن العرب إذا جمعت بين الواو والياء في كلمة واحدة ، وسبق إحداهما السكون قلبوا الواو ياء وأدغموا وشددوا من ذلك قولهم كويته كيًا ، ولويته ليًا ، ولكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون . وكذلك أُمْنِيَّة وأُرْبِيَّة[2] والأصل أمنوية وأربويه . وحكى الفراء عن أبي ثروان عن العرب : عوى الكلب يعوي عَيَّة ، والأصل عَيْوِيه ، وهذا قياس لا انكسار فيه الا في ثلاثة أحرف نوادر ؟ قالوا ضَيْوَن وهو السنور البري ، والجمع الضياون قال الشاعر :

---

(١) ارتشاف الضرب / مخطوط ص ٢٢٤ .

(٢) الأُرْبِيَّة كأُثْفِيَّة أصل الفخذ .

ثُرَيْد كأن السَّمْنَ في حَجَراته نجومُ الثريا أو عيون الضياون

وقالوا رجاء بن حيوة ، وقالوا حيوان لحي فجاءت هذه نوادر لم يدغموا الواو في الياء في هذه الثلاثة الأحرف[1] .

جـ - لا يدخل حرف الجر على مثله ، وأما وروده في قول الشاعر

فـلا والله لا يلغى لمـا بي ولا لـلمـابهـم أبـداً دواء

فيقول عنه الكوفيون من الشاذ الذي لا يعرج عليه ، ولا يؤخذ به بالاجماع[2] .

د - يقول الأنباري في عرض حجة الكوفيين في أن خطايا جمع خطيئة على وزن فعالي فخطيئة جمعت على خطايىء ، ثم قدمت الهمزة على الياء فصارت خطائي ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصارت خطاءا فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا من الهمزة ياء فرارا من اجتماع الأمثال . . يقول الأنباري في تسويغ تقديم الهمزة على الياء فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايىء لكان يؤدي الى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا قول الشاعر :

فانك لا تدري متى الموت جائىء ولكن اقصى مدة المرء عاجل[3]

فالأنباري هنا يتحدث على لسان الكوفيين ، وعرضهم لهذا البيت على أساس أنه نادر لا يعتد به .

ومن هنا فما قيل عن الكوفيين إنهم يقيسون على الشاذ[4] فيه مبالغة .

---

(١) الايام والليالي للفراء ص ٢٧٥ مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها ٣٣٢ لغة .

(٢) الانصاف جـ ٢ مسألة ٧٨ .

(٣) الانصاف جـ ٢ مسألة ١١٦ .

(٤) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٢) التقدير والتأويل

والمقصود به حمل النص المخالف للقياس على نحو ما على اتباعٍ طريق القياس بصرفه عن وجهه الظاهر إلى وجه آخر يتمشى مع القياس أو التماس إعراب له يجعله خاضعاً للقياس ، أو تقدير محذوف بحيث يصبح مع هذا التقدير منضوياً تحت لواء القياس .

والتأويل والتقدير أسلوب بصري يضطرون إليه من أجل الحفاظ على أقيستهم التي يولونها احتراماً كبيراً ، ومن هنا كثرت في النحو البصري التقديرات والتأويلات بقدر كثرة الروايات والنصوص العربية المخالفة لأقيستهم .

ومن الظواهر المألوفة في النحو أن ترى البصريين بعد أن يقرروا قاعدتهم يقولون وأما كذا فتأويله كذا أو هو محمول على كذا أو هو في تقدير كذا .

ومثال ذلك عند البصريين إذا لم يتقدم على ذا « ما » و « من » الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون تمسكاً بقوله :

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

وخرج على أن هذا طليق « جملة اسمية » وتحملين « حال أي وهذا طليق محمولاً »[١] .

ومثال آخر يقول أبو حيان في قولهم كل « رجل وضيعته » مما الواو فيه صريحة في المصاحبة ، فمذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوباً تقديره « مقرونتان » ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، إذ قام الواو مقام مع الخبر ، وهو اختيار ابن خروف[٢] .

ومثال ثالث : إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى جائزة عند الكوفيين ، وحجتهم قوله تعالى : ﴿ إن هذا لهو حق اليقين ﴾ و ﴿ ولدار الآخرة خير ﴾ ﴿ جنات

---

(١) الأشموني جـ ١ ص ٥٤

(٢) الارتشاف ص ٥٠٥ .

وحب الحصيد ﴾ ﴿ وما كنت بجانب الغربي ﴾ وقولهم صلاة الأولى . وأما البصريون فلا يجيزون ذلك ، ويرون أن الأمثلة السابقة لا حجة للكوفيين فيها « لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه أما قوله تعالى : ﴿ إن هذا لهو حق اليقين ﴾ فالتقدير فيه حق الأمر اليقين . . الخ[1] .

والتأويل والتقدير في نحو الكوفيين قليل ذلك لأن منهجهم في القياس لا يضطرهم إلى ذلك . ومن هنا نراهم كثيراً ما يفسرون الظواهر اللغوية تفسيراً يتمشى مع طبيعة اللغة[2] ، فالفراء مثلا يفسر الجزم في قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ وفي قوله : ﴿ لا يحزنْهم ﴾ وقول الشاعر :

ونـاع يخبْـرنـا بمهلك سيـد ... تقطع من وجد عليه الأنامـل

على ما أحس به من استثقال ضمتين متواليتين كما في « لا يحزنهم » وعليه قراءة أبي عمرو بن العلاء (ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) أو كسرها بعد ضمة كما في « أنلزمكموها » « ويخبرنا »[3] فيعتبر هذا من باب الاستخفاف ، وهو التخفيف من كل ما يؤدي إلى بذل مجهود عضلي والتخفيف عامل صوتي له اعتباره في الواقع اللغوي ، وأما البصريون فيفسرون هذه الظاهرة تفسيرات بعيدة .

ومن هنا فالمسائل التي لجأ فيها الكوفيون إلى التقدير والتأويل لم يصادفني منها في كتاب الانصاف وغيره من الكتب التي تتبعت فيها مسائل الخلاف الا في هذه المسائل .

(أ) ـ يرى البصريون أن « كي » يقع حرف جر ، واستدلوا بقولهم كيمه ؟ نظراً لحذف ألف الاستفهام في « مه » من « كيمه » ويقول الكوفيون : ليس لـ « كي » فيها عمل وإنما هي في موضع نصب ، لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم ، يقول القائل :

---

(١) الانصاف مسألة ٦١ .

(٢) مثلا ضربا « الماضي المتصل بألف التنبيه ، فتحته عند الفراء من اجل الالف ، وعند البصريين هي الفتحة التي كانت قبل دخول الالف ارتشاف ص ٤٠٣ » .

(٣) مدرسة الكوفة ص ٢٥٤ ، ص ٢٥٥ .

أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم « تقوم » فيقول : كيمه ؟ يريد كي ماذا ، والتقدير كي ماذا تفعل ؟ ثم حذف ، فمه في موضع نصب ، وليس لكي فيه عمل(١) .

فتأويل الكوفيين لكيمه واضح حتى تسقط حجة البصريين .

(ب) ـ يجوز تقديم خبر ما زال عليها عند الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين والفراء . كما لا يجوز عند الجميع أن تقول : ما زال زيد إلا قائماً ، وذلك لأن إلا إنما يؤتى بها لنقض النفي ، وأما قول الشاعر :

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو يرمي بها بلداً قفرا

فيؤوله الكوفيون على عدة وجوه :

الأول : أنه يروي ما تنفك إلا مناخة ، والآل : الشخص . يقال : هذا آل قد بدا « أي شخص » وبه سمي الآل ، لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره .

الثاني : أنه يروي ما تنفك إلا مناخة بالرفع فلا يكون فيه حجة .

الثالث : أنه قد روى بالنصب ولكن ليس هو منصوباً ، لأنه خبر « ما تنفك » وإنما خبرها « على الخسف » فكأنه قال : ما تنفك على الخسف أي تظلم إلا أن تناخ .

الرابع : أنه جعل « ما تنفك » كلمة تامة ، لأنك تقول : انفكت به فتوهم فيها التمام ثم استثنى . وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي(٢) .

فهذه تأويلات كوفية أربعة للبيت .

---

(١) الانصاف جـ ٢ ص ٧٨ .

(٢) الانصاف مسألة ١٧٢ . وهشام هذا هو هشام بن معاوية الضرير ، وكان يكنى أبا عبد الله أخذ عن الكسائي ، وكان مشهوراً بصحبته ، يذكر الأنباري أن من كتبه « المختصر » وكتاب « القياس » .

(جـ) ـ قراءة الضم في قوله تعالى : ﴿ أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾ يؤولها الكوفيون بأنها ضمة اعراب[1] .

. . .

(ثالثاً) ـ تقديس القياس ، وتخطئة العرب في أساليبهم المخالفة لأقيستهم

وهذا أسلوب بصري أيضاً في مواجهة الأساليب العربية المخالفة لأقيستهم ، فمن أيسر الأمور عليهم أن يحكموا عليها بالخطأ ما داموا لا يجدون لها تسويغاً من القياس .

أما الكوفيون فلا نرى في منهجهم الاقدام على تخطئة العرب أو رد الأساليب الفصيحة .

وهذا أمثلة لتخطئة البصريين للعرب :

(١) ـ يقول سيبويه : (واعلم أناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان)[2] وتخطئة سيبويه للعرب في هذين الأسلوبين ناشيء من أن قياس البصريين يقتضي تأكيد اسم ان والعطف عليه بالنصب لا بالرفع .

(٢) ـ وفي موضع آخر يقول سيبويه : (من العرب من يقول في ناب نُوَيب ، فيجيء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم)[3] .

(٣) ـ وقد عقد السيوطي في المزهر باباً لمعرفة أغلاط العرب ذكر فيه أقوالاً كثيرة لنحاة ولغويين ، حيث أجازوا لأنفسهم تغليط أقوام هم أصحاب اللغة .

---

(١) انصاف مسألة ١٠٢ .

(٢) الكتاب : ١/٢٩٠ .

(٣) الكتاب : ١/٤٢٣ .

(٤) ـ وكان عبد الله بن إسحاق يطارد الفرزدق بتخطئته له ، إذ يعيبه في قوله :

وعض زمان يابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتا أو مجلَّفُ

فقال له : بم رفعت مجلف ؟ فقال له : بما يسوؤك وينوء بك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا . ثم هجا الفرزدق عبد الله بن إسحاق بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال عبد الله : عذره شر من ذنبه ، فقد أخطأ أيضاً ، والصواب : مولى موال[1] .

(٥) ـ يقول البصريون تعليقاً على قول طرفة العبد : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى . الرواية عندنا بالرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ، فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال أن مع الحذف فلا يكون فيه حجة ، ولئن صحت الرواية بالنصب ، فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأحوص اليربوعي :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا ببين غرابها

فجر قوله ناعب توهما أنه قال : ليسوا بمصلحين ، فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا كما قال : صرمة الأنصاري :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

فجر سابق توهما أنه قال : (لست بمدرك ما مضى) فعطف عليه بالجر وإن كان منصوباً ، وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه[2] .

---

(١) راجع مقدمة الشعر والشعراء ، ونقد الشعر .

(٢) الأنصاف جـ ٢ مسألة ٧٧ وهذا البيت المذكور ، اضطرب سيبويه في نسبته ففي الجزء الثالث ص ٢٨ ، ص ٢٩ نسبه الى زهير وفي الجزء جـ ١ ص ٣٠٦ نسبه الى صرمة الانصاري .

(٦) ـ وقد ضعف البصريون رواية يونس ، إذ حكى أن من العرب من يقول : مررت برجل صالح إلا صالحٍ فطالحٍ ـ أي إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح ـ إذ قالوا تعليقاً عليها : هذه لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ، فلا يجوز أن يقاس عليها (١) .

وهناك باب عقدة النحاة يتناول هذه المسائل التي تخرج عن القياس ولا مسوغ لها ، أو لا يمكن تأويلها ، وهذا الباب تحت عنوان العطف على التوهم أو العطف على المعنى (٢) .

ويبدو أن تصور النحاة البصريين للغة ونشأتها تصور غير دقيق ، لأنها تصور أن العربي الفصيح في بيدائه كان يسير في كلامه خاضعاً لقواعد معينة ، وأحياناً ينسى ، أو يذهل ، أو يحلو له أن يخالف النهج المعلوم الذي درج عليه ، وعلى أساس هذا الفهم صح لهم أن يتصوروا أن العرب يخطئون على نحو ما وصفت من حديث البصريين عن أخطاء العرب .

وتعليل الفارسي ـ وهو من زعماء مدرسة القياس ، ومن أقوى مؤيدي المدرسة البصرية من المتأخرين ـ يؤيد ما أشرت إليه ، فهو يقول : (إنما دخل هذا النحو كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها ، وإنما تهجم بهم طبائعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء ، فزاغوا به عن القصد) (٣) .

فعلى رغم أن الفارسي في عبارته يشير الى أن العرب كانوا يتحدثون بطبائعهم بدون قانون أو ضابط لكنه يشير في نفس العبارة إلى أنهم يستهوي بهم الشيء فيزيغون عن

---

(١) الانصاف المسألة ٥٧ .

(٢) راجع مغني اللبيب : أقسام العطف ، والعطف على التوهم هو بعينه العطف على المعنى لكن النحاة يختارون الإطلاق الأخير في الأمثلة الواردة في القرآن .

(٣) المزهر أول النوع الخمسين معرفة اغلاط العرب والانصاف مسألة ٧٧ .

القصد . فأي قصد زاغوا عنه ؟ وما مفهوم هذا القصد الذي كان ينحرف عنه العربي أحياناً ؟ .

لو أن النحاة القدماء وبخاصة البصريون منهم ، عرفوا أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، وأن هناك مؤثرات مختلفة بيئية وجغرافية وسكانية ، وثقافية تؤثر في اللغة وتطورها لراجعوا حسابهم ، وصححوا نظرتهم ، وما قالوا أبداً إن العرب يخطئون في كذا ، إذ كيف يخطئون ولغتهم هي أصل القياس ويحكم على صحة القياس من واقع لغتهم ، ولا يحكم على لغتهم بقياس وضعه النحاة بأنفسهم .

إن القياس صنعه النحاة ثم إتخذوا منه معبوداً أحاطوه بألوان من التقديس .

وهذا الاتجاه إلى تخطئة العرب لا نراه عند الكوفيين ، بل قد نراهم يدافعون عن العرب الفصحاء ، ويقفون ضد كل اتجاه لتخطئتهم ، يقول يوهان فك[1] : (أما أن علماء الكوفة أيضاً كانوا يعنون ـ على النقيض من ذلك ـ بمسائل سلامة اللغة وصحتها ، فهذا ما يبدو للعيان من شعر الهجاء الذي قيل في حفص بن أبي بردة الذي كان يعد من أصحاب حماد الرواية ، ونسبت إليه معه الزندقة لسوء سلوكه ، وحرية رأيه[2] ، وكان طعن في شعر المرقش ورماه باللحن فسخر به من أجل ذلك شاعر كوفي تختلف الروايات فيه هل هو شريكه في التحلل والزندقة : حماد عجرد المتوفي سنة ١٦١ هـ أو مساور الوراق أو البردخت ـ بالأبيات :

لقد كان في عينيك يا حفص شاغل	وأنف كثيل العود عما تتبع
تتبعت لحنا في كلام مرقش	وخلقك مبني على اللحن أجمع
فعيناك إقواء وأنفك مكفأ	ووجهك إيطاء فأنت المرقع

فهذا الشاعر الكوفي الذي يهجو حفصاً لتخطئته للمرقش يدل على هذا الاتجاه

(١) العربية ص ٦٤ .
(٢) راجع في هذا أمالي المرتضى جـ ١ ص ٩٠ ، والأغاني بولاق جـ ١٦ ص ١٤٨ .

الأصيل عند الكوفيين ، وهو احترام السماع ، واعتباره أساساً للقياس[1] .

قد يقال ان هذا المنهج البصري له قيمة كبيرة ، لأنه يضع اللغة في قوالب محددة تعين على سرعة إدراكها والإلمام بها ، بينما المنهج الكوفي يضع الدارس للغة أمام حشد هائل من القواعد إذ هم يضعون لكل مسموع قاعدة .

ولكني أقول : ان المنهج البصري يوصل الى هذه الغاية فعلا لو لم يقع النحاة فيما وقعوا فيه من أخطاء منهجية منذ الدراسات النحوية الأولى .

ويبدو أن الكوفيين وهم في النحو تلامذة نحاة البصرة ـ على الرغم من منهجهم الذي أشرت اليه ـ تأثروا بأساتذتهم فردوا بعض الروايات ، لكن ردهم لها لا يتضمن تخطئة لأصحاب اللغة من العرب الفصحاء . فقد عرفنا مثلاً حكمهم بالندور والشذوذ على بعض الروايات في نطاق محدود ، وكذلك سبق أن عرفنا ردهم لبعض اللهجات لا لأنهم يخطئون أصحابها ، ولكن لأنهم يرونها لهجات محلية لبعض القبائل لا يصح أن توضع في حساب من يضع قوانين للغة . وهذه اللهجات مثل الكشكشة والعنعنة والعجعجة والاستنطاء وغيرها من اللهجات التي ردها الفراء[2] .

* * *

(رابعاً) ـ القياس النظري والتمرينات غير العملية

في طريق القياس غَذَّ النحاة السير فلم يكتفوا بأن يقيسوا على المسموع حتى

---

(١) مما يؤيد ما قررته من أن اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لمؤثرات شتى هذه القصة التي رواها السيوطي في المزهر : ويروى أن رجلا قال لعمر بن الخطاب : ما تقول في رجل ظحى بضبي فعجب عمر ومن حضره من قوله ، فقال : يا أمير المؤمنين إنها لغة ـ وكسر اللام ـ فكان عجبهم من كسر لام لغة أشد من عجبهم من قلب الضاد ظاء والظاء ضاداً المزهر ص ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، فعجب عمر وجلساؤه من هذه اللغة له مغراه ومعنى الابيات أن الشاعر يشبه عيوب مهجوه الخلقية بمصطلحات القافية فعيناك إقواء أي فيها حول وأنفك مكفأ أي معوج ، ووجهك إيطاء أي مفرطح ، وفي القاموس : الثيل بالكسر والفتح وعاء قضيب البعير وغيره أو هو القضيب نفسه .

(٢) المزهر جـ ١ ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

يكون القياس موصلاً لنتيجة تتمشى مع الواقع اللغوي ، مسايرة للمألوف من استعمالاتهم ، ولكنهم بما أوتوا من مهارة عقلية ، وبراعة جدلية ، وتعشق للقياس لجأوا الى القياس النظري ، أي إقامة القواعد على غير سماع .

وقد اشترك البصريون والكوفيون في هذا الاتجاه ، غير أن البصريين أكثروا منه ، وزادوا فيه ، وبتتبعي لمسائل الخلاف الواردة في كتاب الانصاف ، وهي إحدى وعشرون مسألة بعد المائة وجدت الكوفيين يعتمدون على المسموع في أقيستهم ، بينما البصريون في نفس هذه المسائل اعتمدوا على النظر ، وهذه المسائل بلغت ثلاثاً وأربعين مسألة من مسائل الانصاف وهذه أرقامها في الكتاب : (٨ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ٢٧ ـ ٣٣ ـ ٣٧ ـ ٣٩ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٦ ـ ٤٨ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٦٥ ـ ٦٧ ـ ٧٠ ـ ٧٧ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٩ ـ ٩٢ ـ ٩٤ ـ ٩٦ ـ ٩٩ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١٢٠ .

وفي هذه المسائل اعتمد الكوفيون على السماع وقاسوا عليه ، بينما البصريون لا حجة لهم في مخالفة الكوفيين إلا على أساس أقيسة نظرية .

وفي المسائل : التاسعة ، والتاسعة والخمسين ، والثامنة والسبعين ، والسادسة والثمانين ، اعتمد البصريون في أقيستهم على السماع في الوقت الذي احتج فيه الكوفيون بأقيسة نظرية وعلى أساس هذا الدليل الاحصائي يتبين لنا أن ما قيل : من أن الكوفيين قد فتحوا باباً واسع القوهة ، إذ أقاموا لكل مسموع وزناً والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية ، واعتمدوا بعد هذا على القياس النظري عند انعدام الشاهد إنعداماً كلياً . .)[1] . وأن البصريين (لا يعولون على القياس النظري عند إنعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً ، أما الكوفيون فطالما جنحوا اليه)[2] .

أقول : بناء على الأساس السابق إن الحكم بأن الكوفيين أكثر اعتماداً على

---

(١) نشأة النحو ص ١٢٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٢ .

القياس النظري بعيد عن الصواب ، ولا يقوم المذهب الكوفي تقويما دقيقا .

وفيما عدا المسائل الأربع البصرية ، والثلاث والأربعين الكوفية نجد مسائل اعتمد فيها الفريقان على قياس نظري ، أو اعتمد فيها الفريقان على السماع من العرب . وقد نرى من المدرستين في مسائل الخلاف النظري استئناسا بالواقع اللغوي ، ولنا حديث في هذا الموضوع في الباب الثاني عند تقويمنا للخلاف .

وأنا لا أتصور بحال من الأحوال قوماً يعتدون بكل مسموع ، ثم يعتمدون على القياس النظري ، وهم أصحاب ثروة لغوية، وتروج عندهم سوق الشعر والأدب ، بينما من يهدرون السماع القليل ويحكمون بالشذوذ أو الندور ويخطئون العرب أحياناً ، هؤلاء لا يجنحون إلى القياس النظري إلا في النادر !!

وهذه أمثلة من غير كتاب الانصاف :

(١) ـ قال الأشموني : واختلف فيما لم يسمع ـ أي من فعال ومفعل من العدد ـ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها .

الثاني : لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين .

الثالث : أنه يقاس على فعال لكثرته ، لا على مفعل ، قال الشيخ أبو حيان :

(والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمر الشيباني[١] ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ)[٢] .

ففي هذه المسألة يبدو الكوفيون نظريين في قياسهم ، والبصريون واقعيين

---

(١) هو راوية كوفي ومن تلامذة المفضل الضبي ، وممن روى عنه تكذيبه واتهامه لحماد الراوية .

(٢) أشموني جـ ٢ ص ٥١٧ ، وراجع الارتشاف ص ٣٧٩ .

يقفون عند المسموع ، لكن ما نقله أبو حيان يعزز قياس الكوفيين .

(٢) ـ ذكر الأشموني ترخيم المركب بحذف عجزه ، وكذا المركب العددي ، ثم قال : ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه) وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول : يا سيبوي ، وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بَعْلَبَ ويا حَضْرَمَ ، لم أر به بأسا . ثم يقول الأشموني : والمنقول أن العرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازه النحويون قياساً)[1] .

ومن هنا يبدو واضحاً عدم ميل الكوفيين إلى القياس النظري .

وتحت يدي أمثلة كثيرة من الأشموني ، ومن ارتشاف الضرب تؤكد أن الكوفيين أقل اعتماداً على القياس النظري ، وسأسرد هذه المسائل عند الحديث عن الخلاف في المسائل الجزئية .

وعلى أي فاللجوء للقياس النظري الذي لجأ إليه قدماء النحاة لم يفد الدراسات النحوية في كثير ، وكان أحد المآخذ التي أخذها ابن مضاء القرطبي على النحاة فيما بعد .

ومثل القياس النظري التمرينات غير العملية : وهي اختلاف أمثلة غير مسموعة ليتدربوا عليها ، وليستعينوا بها في فهم القواعد النحوية ، وهي كالقياس النظري أبعدت الدراسات النحوية عن الواقع اللغوي ، وساقتها إلى طريق الجمود .

ويقول الدكتور شوقي ضيف : (وفي رأينا أن الخليل ، وتلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه ، حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مراراً ليسأله أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب . وعمم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه إظهاراً لمهارتهم ، وقد يكون بعض ذلك لتدريب ناشئة

---

(١) اشموني جـ ٢ ص ٤٧٢ .

النحاة على الدقة في التطبيق)[1] .

وفعلاً قد حفل كتاب سيبويه بالكثير من ذلك .

سأل سيبويه الخليل عن رجل سمي « أولو » من قوله تعالى :﴿ ونحن أولو قوة وأولو بأس شديد ﴾ أو سمي « ذوو » من قولهم : ذوو عزة ، وكيف يجري إعرابها حسب مواقع الكلام، فقال : أقول : (هذا ذوون ، وهذا أولون) لأني لم أضف ، وإنما ذهبت النون في الإضافة [2] .

ويقول أيضاً : (وسألته ـ يعني الخليل ـ كيف ينبغي له أن يقول أفعلت في القياس من اليوم على من قال : أطولت وأجودت ، فقال : أيمت فتقلب الواو ههنا ياء كما قلبتها في أيام)[3] .

على أن سيبويه قد توسع في التمارين غير العملية أكثر من أستاذه غير أنها كانت في المسائل الصرفية أكثر منها في المسائل النحوية التي كان يتقيد فيها بالسماع ، ولا يضع الأمثلة إلا قليلاً . يقول سيبويه : وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال : أكلوني البراغيث (أي على أساس هذه اللغة التي تثنى الفعل وتجمعه تبعاً للفاعل) قلت « هذا ضربون قد أقبل » تلحق النون كما تلحقها في « أولي » لو سميت بها رجلاً من قوله عز وجل : ﴿ أولي أجنحة ﴾ ، ومن قال هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ورضيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال : هذا مسلمون (علماً على شخص) قلت : هذا ضربين « قد جاء »[4] .

والاهتمام بالتمارين غير العملية ظل محل اهتمام النحاة جميعاً فيما بعد الخليل

---

(١) مدارس النحو ص ٥٥ .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٤٢ .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٣٧٦ .

(٤) الكتاب جـ ٢ ص ٨ والآية من سورة فاطر رقم ١ .

وسيبويه ، ويبدو أن الكوفيين مع كثرة المسموعات والمرويات لديهم أخذوا بجانب من هذه التمارين حتى إنه قبيل انعقاد مناظرة سيبويه والكسائي ، وجه الفراء والطوال أسئلة لسيبويه هي عبارة عن جانب من هذه التمرينات غير العملية مثل صغ لنا من « وأي » على وزن « أبون » مثلاً(١) .

قراءات القرآن

الواقع أن القرآن الكريم وقراءاته المصدر الأول للدراسات النحوية والمصدر الأوثق أيضاً . والقرآن الكريم داخل في الأصل الأول وهو السماع ، لكنه يتميز عن السماع بأنه سماع لا مطعن فيه من ناحية روايته وثبوته ، ومن هنا فهو في المرتبة الأولى من السماع ، وأي سماع آخر مهما كانت قيمته فهو في المراتب التالية بعد القرآن .

فالشعر مثلاً ، وهو ملجأ النحاة في استشهادهم ، رمي كثير منه بالانتحال ، وترامى رواته بالكذب والتزييف حتى الحديث النبوي لم يشأ النحاة الأولون أن يستشهدوا به ، نظراً لأن رواته أجازوا الرواية بالمعنى(٢) .

لكن اهتمام البصريين بالقياس ، واعتدادهم بما وضعوه من القواعد لم يقف بهم عند حد تخطئة العرب الجاهليين أنفسهم بل إنهم سمحوا لأنفسهم أن يردوا بعض القراءات القرآنية التي تخالف قواعدهم أو أن يتأولوها .

(١) ـ يقول ابن جني عن حرف الراء : (واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف ، لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور والتكرير ، فأما قراءة أبي عمرو (يغفر لكم) بادغام الراء في اللام فمدفوع عندنا ، وغير معروف عند أصحابنا إنما هو شيء رواه القراء ، ولا قوة له في القياس)(٣) .

---

(١) راجع مغني اللبيب جـ ٢ (اذا) .

(٢) سيأتي حديث مستفيض عن الحديث النبوي في الباب الثاني من هذه الرسالة عندنا نقدنا لمناهج النحاة .

(٣) سر الصناعة باب الراء ص ٢٠٦ .

فهنا ابن جني يصرح برد هذه القراءة عنده وعند أصحابه أي البصريين وكأنه لا تهمه رواية القراء ما دامت غير قوية في القياس .

(٢) ـ ويتحدث يوهان فك عن أبي عمرو بن العلاء فيقول : (ولم يتورع ـ يعني عمرو بن العلاء ـ حتى عن تصحيح متن القرآن ، فقد غيّر في آية ٦٣ من سورة طه : إنّ أو (إنْ) هذان إلى : إن هذين ورتب ترتيباً نحوياً سليماً في تغيير آية ١٠ من سورة المنافقين : وأكن بالجزم الى وأكون بالفتح ، بل حتى الظاهرة الصوتية المحضة ، كالانتقال من الواو المضمومة الى الهمزة المضمومة لم يرد أن يعتدها فقرأ « وقتت » بدلاً من : « أقتت » وإذا كان يجتري على مثل هذا التغيير في صلب الكتاب الكريم فهو أجدر ألا يتراجع نقده بالضرورة إزاء نصوص الشعر . . .)[١] .

(٣) ـ حرف العلة الزائد في الرباعي يقلب همزة في التكسير (صحائف ـ عجائز ـ سحائب) فلما تواترت القراءة عن نافع المدني ، وابن عامر الدمشقي ، وهما إمامان عظيمان من أئمة القراء في قوله تعالى : ﴿ وجعلنا لكم فيها معائش ﴾ بالهمز ، وهي غير قراءة الجمهور ـ قرروا أنها خطأ بل إن المازني تغالى فقال : إن نافعاً رحمه الله لم يدر ما العربية ؟[٢] وخطأ همزها جميع نحاة البصرة على ما قاله الزجاج[٣] .

ألم يكن أولى بنحاة البصرة أن يصححوا قاعدتهم بدلاً من أن يردوا قراءة ، وسماعاً صحيحاً ؟ ولا عجب فهو رواية نافع وابن عامر ، والأعرج والأعمش ، وزيد بن علي رواية عن عثمان بن عفان عن النبي ﷺ ، وهم رواة فصحاء بمنابتهم ، علماء بتحصيلهم ، يقول ابو حيان تعقيباً على نقل الزجاج المتقدم : ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ، لأن اللغة تثبت بالنقل لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء الناقص .

---

(١) العربية ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) صبح الأعشى جـ ١ ص ١٧٩ ، والبحر المحيط في تفسير الآية .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٧١ .

(٤) ـ في كتاب الانصاف اختلف البصريون[١] والكوفيون في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، منع البصريون هذا الفصل ، وأجازه الكوفيون محتجين بقراءة ابن عامر المتواترة (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) . وتسرع البصريون فوهنوا هذا القراءة ، تعصبا لمقايسهم النظرية ، مع أن القراءة ليست ضعيفة ، ولكنه الاحترام البالغ الحد لقواعدهم وأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد[٢] .

وصحح أبو حيان رأي الكوفيين مستنداً الى (هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي الفصيح المحض ، ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، بوجودها في لسان العرب في عدة أبيات)[٣] .

(٥) ـ ضعف البصريون قراءة حمزة لقوله تعالى[٤] : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون والأرحامِ ﴾ بخفض الأرحام ، وذلك لأنها تصطدم مع قياسهم الذي يقرر : أنه لا يجوز العطف على المخفوض دون إعادة الخافض ، ومن هنا منع جمهورهم الاحتجاج بها على صحة هذا العطف ، بل إن المبرد تغالى فقال : (لا تحل القراءة بها)[٥] واكتفى جمهور البصريين بتأويلها .

(٦) ـ ووصف البصريون بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ وأخذ به الكوفيون في إعمال (أن) محذوفة من غير بدل ، ورد الأنباري على الاحتجاج الكوفي بأن هذه القراءة شاذة[٦] .

---

(١) الانصاف جـ ١ مسألة ٦٠ .

(٢) حجة البصريين ـ هنا ـ في عدم جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور ، نقضوها بأنفسهم . وذلك عندما احتج الكوفيون على جواز ترخيم المضاف بحذف المضاف اليه بنفس الحجة . وهذا التناقض دليل على ضعف القياس النظري . راجع الانصاف مسألة ٤٨ .

(٣) ابو حيان جـ ٤ ص ٢٢٩ .

(٤) الانصاف مسألة ٦٥ .

(٥) شرح المفصل جـ ٣ ص ٧٨ .

(٦) الانصاف مسألة ٧٧ .

(٧) ـ وردّ البصريون قراءة ابن عامر (ولا تتبعان) واحتج بها الكوفيون في تجويز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة ، وحجة البصريين أنها قراءة تفرد بها ابن عامر ، وباقي القراء على خلافها[١] .

(٨) ـ ووصف البصريون بالشذوذ أيضاً قراءة هارون القارىء ، ومعاذ الهراء ، ورواية يعقوب لقوله تعالى : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشدة ﴾ وردّوا احتجاج الكوفيين بها في ذهابهم إلى اعراب « أيهم » اذا كانت بمعنى الذي . قال ابن الأنباري : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم ﴾ بالنصب فهي شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب[٢] .

(٩) ـ وضعّف البصريون مذهب الكوفيين في اعتبار أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ، استناداً إلى قراءة الحسن (الحمدِ لله) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبي عبلة : (الحمدُ لُله) بضم اللام ووصفوا هاتين القراءتين بالشذوذ في الاستعمال ، والضعف في القياس . فقد قال ابن الأنباري : وأما قراءة من قرأ (الحمدُ لُله) بضم اللام ، وقراءة من قرأ (الحمدِ لِله) بكسر الدال ، فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس[٣] .

هذا مع أن أبا جعفر النحاس ، وهو من أتباع المدرسة البصرية وممن أخذ عن المبرد ، ذكر أن قراءة الحسن موافقة لغة بني تميم ، وقراءة ابن أبي عبلة موافقة للغة بني ربيعة[٤] .

(١٠) ـ أنكر البصريون قراءة أكثر القراء (حاش لله) بالشين فقط ، لأنها لا تتمشى مع رأيهم في أن « حاشا » حرف جر ، وأيدوا وجهتهم بأن عمرو بن العلاء سيد القراء أنكرها[٥] .

---

(١) الانصاف مسألة ٩٤ .

(٢) الانصاف مسألة ١٠٢ .

(٣) الانصاف مسألة ١٠٧ .

(٤) نزهة الألبا

(٥) الانصاف جـ ٢ مسألة ٢٤ .

(١١) ـ وردّ البصريون على الكوفيين في ذهابهم إلى تجويز نقل حركة الوصل إلى ما قبلها مستندين إلى قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة لقوله تعالى : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا ﴾ ردوا عليهم ذلك بأن هذه القراءة ضعيفة في القياس جداً[١] .

وهناك مواضع أخرى حاول فيها البصريون تأويل القراءات القرآنية لتتمشى مع أقيستهم :

(١) ـ يقول الأشموني عند شرح هذا البيت من الألفية :

وان يكن مصحوب آل ما نسقا ففيه وجهان ، ورفع ينتقى

أي يختار، وفاقاً للخليل وسيبويه والمازني، لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة (يا جبال أوبي معه والطيرَ) بالنصب فللعطف على فضلا من ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً ﴾ واختار أبو عمرو وعيسى ، ويونس ، والجرمي النصب ، لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه ، وتمسكاً بظاهر الآية ، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب . وقال المبرد : إن كانت أل معرفة فالنصب ، وإلا فالرفع ، لأن المعرف يشبه المضاف[٢] .

فبعض البصريين هنا يتأولون في القراءة ، والآخرون يرون قياساً أيدوا به القراءة حتى تفصيل المبرد نفسه قائم على أساس احترام القياس لا تأييد القراءة .

(٢) ـ تكلف البصريون في تخريج هذه الآية : ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ﴾ قالوا : لا نسلم أن المقيمين في موضع جر ، وإنما هي في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف ، أو أنه معطوف على ما من قوله تعالى : ﴿ بما أنزل اليك ﴾ فكأنه قال : يؤمنون

---

(١) الانصاف جـ ٢ مسألة ١٠٨ .

(٢) شرح الأشموني ص ٤٥٢ .

بما أنزل اليك وبالمقيمين ، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام[1] أنها سئلت عن هذا الموضع فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب ﴿ وما أنزل من قبلك ﴾ قال : ما أكتب ؟ فقيل له : اكتب والمقمين الصلاة ، يعني أن الممل أعمل قوله : « اكتب » في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو ، كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ الممل .

فهنا نرى حرصاً من البصريين على التأويل ، وهذه الرواية المنسوبة الى عائشة رضي الله عنها لا يمكن أن أطمئن اليها لأنها تسجل بادرة خطيرة في كتابة القرآن الكريم ، ولا أتصور أن تكون كتابة القرآن على هذه الصورة من التساهل الذي يفهم من الرواية السابقة .

(٣) ـ حاول البصريون تخريج قراءة نافع (ومحياي) بأنه نوى الوقف فحذف الفتح وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل[٢] .

من خلال هذه الروايات والنقول التي أسلفتها بدا لنا واضحاً موقف البصريين من قراءات القرآن ، وأن احترامهم المبالغ فيه لقياسهم جعلهم يردون بعض القراءات الصحيحة ، ويخرجون بعضها بما يتفق وأقيستهم .

على أننا نلاحظ أن سيبويه في كتابه لا ينكر القراءة المخالفة للقياس بل لا يتعرض لها عادة ، وكأنه يربأ بها أن تدخل في إطار الجدل النحوي فهو لا يعرض لقراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) بخفض الأرحام معطوفة على الضمير المجرور في (به) ، مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال : مررت بك وزيد ، بل لا بد أن يقال : مررت بك وبزيد[٣] .

وعلى النقيض من هذا الموقف البصري يقف الكوفيون من قراءات القرآن

---

(١) الانصاف مسألة ٦٥ ، وهكذا جاء هذا التعبير في الانصاف « عليها السلام » ولا أرى لذلك سنداً .
(٢) الانصاف مسألة ٩٤ .
(٣) مدارس النحو للدكتور شوقي ضيف ، والكتاب جـ ١ ص ٣٩١ .

الكريم ، فيتقبلون كل قراءة ، ويتخذون منها سنداً لاقيستهم ، وكيف لا وهم يتقبلون السماع القليل من شعر العرب ، ويبدو أن هناك عوامل شتى جعلت نحاة الكوفة يقفون هذا الموقف من قراءات الكتاب العزيز . فالكوفة مهبط كثير من الصحابة ، ومنزل عدد من الفصحاء ، وفيها ظهر ثلاثة من أربعة كانوا أئمة القراء في العراق ، وهم عاصم بن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي . وكان أكثر القراء ممن عرف بالفصاحة والحفظ والاتقان والضبط .

فعرف عن عاصم بن أبي النجود أنه جمع بين الفصاحة والاتقان والتجويد[1] .

وعرف عن حمزة بن حبيب أنه كان ثقة كبيراً حجة ، رضيا ، قيماً بكتاب الله[2] .

ومن ناحية أخرى فطابع الدراسة الكوفية ديني ، فالكسائي زعيم مدرسة النحو الكوفي إمام من أئمة القراءة ، والفراء المؤسس الثاني للمدرسة الكوفية له صلة وثيقة بالقرآن وقراءاته ، ودليل ذلك كتابه معاني القرآن الذي أملاه على تلامذته الشادين لعلمه . وليس هذا فقط وإنما له كتب أخرى مثل كتاب المصادر في القرآن ، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن ، فكأنه اتخذ القرآن بهذا ميداناً لدراسته .

وهناك أمر لا يصح أن نغفله ، وهو أن النحو الكوفي أساساً بمنهجه الذي تحدثنا عنه مراراً قام من أجل مساندة القراءات ، وهم قبلوا الشاهد الواحد وأقاموا عليه قاعدة ليجعلوا من هذه القاعدة مسوغاً لقراءات القرآن . وهم بهذا ساروا على النهج الطبيعي ، أي أنهم أخضعوا قواعدهم لقراءات القرآن ، ولم يرتكبوا عكس ذلك كما فعل أندادهم نحاة البصرة .

وفي الأمثلة السابقة التي وضحت فيها موقف نحاة البصرة من قراءات القرآن رداً أو تأويلاً ، نحس منها من جهة أخرى موقف نحاة الكوفة ، وأنهم يتخذون من

---

(١) غاية النهاية جـ ١ ص ٣٨٦ .

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ١ ص ١٦٦ .

القراءات سنداً لأقيستهم ، فكل قراءة ردها البصريون كانت سنداً لقياس أعلنه الكوفيون .

وهناك أمثلة أخرى :

(١) ـ يجوز عند الكوفيين حذف عائد الموصول ، وإن لم تكن الصلة طويلة ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر (تما على الذي أحسنُ) وقراءة مالك بن دينار وابن السماك (مثلاً ما بعوضةٌ) بالرفع ، ولم يعتد البصريون بذلك[١] .

(٢) ـ اتفق على تشديد النون في مثنى الذي والتي رفعا ، وقد قرىء (واللذانّ يأتيانها منكم) وأما في النصب فمنعه البصري ، وأجازه الكوفي وهو الصحيح ، فقد قرىء في السبع : (ربنا أرنا الذينّ أضلانا)[٢] .

(٣) ـ يرى يونس والكوفيون أنه يجوز أن تقع النون الخفيفة بعد الألف ، سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كل الفعل مسنداً لظاهر . يقول الأشموني ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم (فدمرانهم تدميراً) حكاه ابن جني ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) . ثم يقول : وظاهر كلام سيبويه ـ وبه صرح الفارسي في الحجة ـ أن يونس يبقي النون ساكنة ونظّر ذلك بقراءة نافع « محياي »[٣] .

(٤) ـ قال الأشموني : وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن: (ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ، ثم يدركَه الموت)[٤] .

(٥) ـ يقول أبو حيان في باب الإمالة يتحدث عن إمالة ما آخره هاء : وسواء

---

(١) أشموني جـ ١ ص ٧٨ .
(٢) المرجع السابق ص ٦٧ .
(٣) المرجع السابق جـ ٢ ص ٥٠٣ .
(٤) أشموني جـ ٣ ص ٥٩١ .

أكانت الهاء للمبالغة نحو علامة أو لغيرها ، فإن كانت هاء سكت نحو كتابيه فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها ، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي ، والصحيح المنع[1] .

(٦) ـ اجتمع القراء على قراءة (يخربون) بالتخفيف من قوله تعالى من سورة الحشر ﴿ يخربون بيوتهم بأيديهم ﴾ إلا عبد الرحمن السّلمي فإنه قرأها بالتشديد .

وقد تناول الفراء هذه الآية ، وخرج القراءتين ، وصوبهما فقال : (كأن يخربون « يهدمون » ويخربون بالتخفيف يخرجون منها « يتركونها » ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار ، فيعطلونها فهذا معنى «يخربون» والذين قالوا : يخربون ، ذهبوا الى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه وكل صواب والاجتماع في قراءة القراء أحب إلي) ؟[2] .

وهذا الموقف الذي وقفه الفراء من تسويغ القراءات هو موقف أئمة الكوفيين ، فقد كان الكسائي يقرأ قوله تعالى : ﴿ لـم يطمُثهن ﴾ برفع الميم وكسرها ، لأن القراء على كسرها ، وأن أصحاب علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرءون ﴿ لم يطمُثهن ﴾ برفع الميم ، وقد كان الكسائي يجمع بين القراءتين ، لئلا يخرج من هذين الأثرين[3] .

(٧) ـ جوز الكوفيون وقوع الماضي حالاً ، وهو مجرد من « قد » استناداً إلى ما جاء من قراءة الحسن البصري ، ويعقوب الحضرمي ، والمفضل ابن عاصم بن أبي النُّجود قوله تعالى : ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم) بينما البصريون منعوا ذلك وذهبوا في تأويل الآية كل مذهب[4] .

---

(١) ارتشاف ص ٢١٠ .

(٢) معاني القرآن سورة الحشر .

(٣) معاني القرآن جـ٣ سورة الرحمن .

(٤) الانصاف مسألة ٣٢ .

(٨) ـ جوز الكوفيون قيام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب ، استدلالاً بالقراءة الشاذة (لولا نزل عليه القرآن) بنصب القرآن(١) .

في هذه الأمثلة التي عرضتها يتبين لنا إلى أي مدى كان يستند الكوفيون إلى قراءات القرآن ، ويقيمون أقيستهم على أساسها .

ولكن بعد هذا العرض المستفيض ، وضرب الأمثلة المتعددة أريد أن أشير إلى رأي الدكتور شوقي ضيف في هذا المجال ، وهو رأي بالغ الغرابة ، إذ يقول : وكان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم ـ يعني نحاة البصرة ـ وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة ووجدوها لا تطرد مع قواعدهم بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها ، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين ، فقالوا : إنهم كانوا يردّون بعض القراءات ، ويضعفونها ، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة ، مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه شاهد واحد على هذه التهمة الكبيرة ، وسنرى الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات ، والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم .

وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات وهي أمثلة قليلة لا يصح أن يتخذ منها ظاهرة لا خاصة ولا عامة ، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ، ويؤولونها ، ما وجدوا إلى التأويل سبيلاً(٢) .

ويقول في موضع آخر مشيراً إلى موقف المدرسة الكوفية : (ولعل من الغريب أن نجد بعض المعاصرين يكثرون من أن الكوفيين كانوا يختلفون مع البصريين في قبول بعض القراءات الشاذة وتوجيهها ، بانين آراءهم في ذلك على هاتين الآيتين غالباً(٣) ، وها هو الأخفش البصري يقبلهما ، بل هو في رأينا الذي دفع الكوفيين إلى

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) مدارس النحو ص ١٩ .

(٣) يعني بالآيتين ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين﴾ .

اتخاذ القراءات مصدراً لهذه القواعد ، مهما كانت شاذة . وبذلك لا يكون هناك شيء يتميز به النحو الكوفي من النحو البصري إلا ونجد أصوله عند الأخفش . .)[1] .

ثم يقول في موضع ثالث منتهياً إلى نتيجة أعجب : ويظهر أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء ، إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً، ليقول: (إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك ، يقول تعليقاً على قراءة « يكون » بالرفع والنصب في قوله تعالى في سورة النحل : ﴿ انما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ وقوله جل وعز في سورة يس : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ بالنصب ، لأنها مردودة (أي معطوفة) على فعل قد نصب بأن وأكثر القراء على رفعهما ، والرفع صواب ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله في سورة النحل : ﴿ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فقد تم الكلام ، ثم قال فيكون ما أراد الله ، وانه لأحب الوجهين إلي وان كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ، ويذهب إلى النسق (أي العطف على الفعل المنصوب بأن) . [2] وكأن الفراء هنا يخطىء أستاذه ، ويصحح القراءة ، وسترى في ترجمته أنه أنكر عدة قراءات ، ومن هنا كنا نؤمن بأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج ، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب بل لقد مضوا يتسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش)[3].

نستخلص من هذا أن رأي الدكتور شوقي ضيف ينحصر فيما يأتي :

١ ـ أن البصريين استندوا إلى القراءات ولم يردّوا الا أحرفاً قليلة منها فليس الرد ظاهرة عامة .

٢ ـ الأخفش الأوسط سبق الكوفيين المتأخرين الى التمسك بشواذ القراءات واقتدوا به في ذلك .

---

(١) مدارس النحو ص ١٠٠ .

(٢) معاني القرآن (طبعة دار الكتب المصرية) جـ ١ ص ٧٥ .

(٣) مدارس النحو ص ١٥٧ .

٣ ـ وأن أول من سبق إلى تضعيف القراءة هو الكسائي ، لأنه خطأ القراء ، وحذا حذوه الفراء الذي ردّ بعض الحروف وحذا حذوهما بصريو القرن الثالث ، وأغلق الباب الكوفيون بعدهما واستمروا على احترام القراءات .

وكأن الدكتور شوقي ضيف يريد أن يحمل الكوفيين مسئولية رد القراءات وأن البصريين الذين ردوا القراءات السابقة انما فعلوا ذلك تبعاً للكوفيين وأن الكوفيين الذين احتجوا بالقراءات واستندوا اليها إنما فعلوا ذلك اتباعاً للأخفش البصري .

بعد العرض السابق لقراءات ردها بصريون من أجل نصرة قياسهم لا أستطيع أن أتقبل بسهولة وجهة نظر الدكتور شوقي ضيف ، صحيح أن سيبويه لم يرد قراءة ، ولم يستند إليها ، ولكن وقف منها موقفاً سلبياً أي أنه أعرض عن هذه القراءات ، واستمر في نصرة قياسه دون أن يصرح بردها ، لكن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي «لا يرى بأساً في أن يخالف أحياناً جمهور القراء في بعض قراءاتهم لآي الذكر الحكيم تمسكاً بالقياس النحوي»[(١)]. فكان يقرأ الآية : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فقرأها بالنصب مع أن الجمهوريقرؤ ونهابالرفع[(٢)] وبالطبع عبد الله بن أبي اسحاق من أساتذة سيبويه ، ومن رواد النحو البصري الأوائل .

وتعصب البصريين لقياسهم أمر واقع ومعروف عنهم ، وكل القراءات التي ردت إنما تعارض قياساً بصرياً مما يدل على أن رد القراءات أمر قصد إليه البصريون وإن لم يصرح بذلك بعض الأوائل لكن أعلنه صراحة نحاة القرن الثالث ومن أتى بعدهم ، وعبارة الزجاج في أن جميع نحاة البصرة خطأوا همزة معائش سبق أن أشرت إليها .

وحديث الكسائي عن آيتي النحل ويس ، وأنه يحبذ النصب لا يعني أنه يرد قراءة الرفع بل هو من خلال خبرته قارئاً مشهوراً قبل أن يكون نحوياً ، يوازن بين

---

(١) شوقي ضيف : مدارس النحو ص ٢٤ .

(٢) شواذ القراءات لابن خالويه ص ٣٢ .

* المقصود بالقراءة هنا : القراءة المخالفة للقياس لا مطلق الاستشهاد بالقراءة لأن لسيبويه نحو ثلاثمائة شاهد من القرآن .

أحرف القراءات فهو لم يردها من أجل قياس ينتصر له ، وكذلك الفراء من بعده وهو الذي استشهد به الدكتور شوقي ضيف ، أرى أن كلامه لا يفهم منه رد القراءات ، فمثلاً « الأيكة » أسقطت بعض المصاحف ألف الوصل منها فكتبوها (ليكه ، يقول الفراء : والقراء يقرؤونها على التمام أي « الأيكة »)[1] .

يقول الدكتور ضيف : وكأنه بذلك ينكر قراءة ابن كثير ونافع وابن عمر (ليكة) بفتح اللام وسكون الياء وفتح التاء في آية الشعراء (كذب أصحاب ليكة المرسلين)[2] .

وهذا الاستنتاج من الدكتور شوقي ضيف لا أوافقه عليه ، لأن الفراء هنا يقرر واقعاً ، فهو لم يرد قراءة من أجل نصرة قياس .

وفي بقية القراءات التي تكلم فيها الفراء لا يعني تعليقه عليها أنه يردها .

فهو يعلق على قراءة الحسن البصري (فأجمعوا أمركم وشركاؤكم) بالرفع وإنما الشركاء ههنا آلهتهم كأنهم أرادوا : أجمعوا أنتم وشركاؤكم ، ولست أشتهيه لخلافه للكتاب (يريد كتابة المصحف) ولأن المعنى فيه تضعيف لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع[3] .

فكل ما قاله الفراء : « ولست أشتهيه » أي هذا الحرف من القرآن وهذا لا يعني ردّه لها . بل يدل على اعتداده بمقاييس القراء الذين يشترطون من قبول القراءة موافقتها لرسم المصحف .

وفي تعليقه على قراءة (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيِ) بكسر الياء وهي قراءة الأعمش ، ويحيى بن وثاب ، ومن تبعهما مثل حمزة ، يقول : لعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ولعله ظن أن الباء في كلمة

---

(١) معاني القرآن جـ ١ ص ٨٨ ، جـ ٢ ص ٩١ .
(٢) مدارس النحو ص ٢١٩ .
(٣) معاني القرآن جـ ١ ص ٤٧٣ .

(بمصرخي) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك[1] .

فتعليقات الفراء على القراءات في كتابه معاني القرآن كلها من هذا النوع وهي عبارة عن ابداء رأي حول القراءة[2] ، وليست رداً لقراءة بقصد نصرة قياس ، لأن هذا الاتجاه الأخير لم يعرف إلا عند نحاة البصرة .

ولا أتصور أن نحاة الكوفة ، وقد قام نحوهم من أجل مساندة القراءات يردون القراءات ، وكيف يردونها ومدينة الكوفة مدينة قراء ، وفيه ثلاثة من أربعة هم أشهر قراء العراق ، وثلاثة من سبعة هم أشهر قراء القرآن في العالم الاسلامي إذ ذاك .

وأما أن الأخفش رائد الكوفيين ، وهو الذي فتح لهم باب التمسك بالقراءات ، والاختلاف مع البصريين فذلك أمر صعب تصوره ، فمدرسة الكوفة موجودة في بغداد باعلامها الكسائي والفراء والطوال ، واختلافهم مع البصريين قبل نزول الأخفش عليهم ، لأن نزول الأخفش على الكوفيين كان بعد مناظرة سيبويه والكسائي ، واستماله الكوفيون فتابعهم في كثير من مسائلهم ، ولذلك فإن الكاتبين في النحو يقولون في مسألة ما : هذا رأي الكوفيين والأخفش .

بعد هذه المناقشة سألجأ إلى بعض الأعلام الذين نقدوا موقف البصريين من قراءات القرآن قديماً وحديثاً ، وهم أعلام لهم وزنهم ، وسأسوق طرفاً من آرائهم .

يقول أبو عمرو الداني ، وهو أحد القراء ، متحدثاً عن منهج القراء (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية اذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[3]

(١) المرجع السابق جـ ٢ ص ٧٥ .

(٢) وقد اتبع الفراء في ذلك المنهج الذي وضعه القراء للقراءة الصحيحة .

(٣) النشر في القراءات العشر .

هذا قارىء يعبر عن منهج القراء ، وأن القراءة أثر صحيح ، ولا ينبغي أن يردها قياس .

ويقول ابن خالويه وهو من أنصار الكوفية مؤكداً ثقته في القراء وسلامة الاحتجاج بالقراءات : (وبعد فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحة النقل ، واتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية)[1] .

ويقول أيضاً في شرح الفصيح : (قد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك)[2] .

وقال البغدادي في خزانة الأدب : (كلامه ـ عز اسمه ـ أفصح كلام ، وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ، كما بينه ابن جني)[3] .

وقال السيوطي : (كل ما ورد أن القرآن قرىء به ، جاز الاحتجاج به ، سواء أكان متواتراً ، أم آحاداً أم شاذاً)[4] .

وقال في الاقتراح : (كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت

---

(١) الحجة في قراءات الأئمة السبعة تحقيق د . عبد العالم سالم مكرم ط الثانية وابن خالويه هو ابو عبد الله كان من أكابر أهل اللغة أخذ عن ابن دريد ونفطويه ، وأبي بكر بن الأنباري ، من مؤلفاته كتاب « ليس » وكتاب البديع في القراءات ، واعراب سور من القرآن ، وكان معاصرا للمتنبي ، والتقى بأبي علي الفارسي .

(٢) المزهر جـ ١ ص ١٢٩ .

(٣) محاضر المجمع اللغوي ـ دور الانعقاد الأول ص ٣٣٩ .

(٤) الاتقان ص ١٤ ، ١٥ طبعة الهند .

ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من غلب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية)[1] .

وقد سبق قول أبي حيان تعليقاً على رد بعض القراءات : (ولسنا متعبدين بمذهب البصرة)[2] .

ويقول الرازي ناقداً هذا الاتجاه العجيب الذي يرد قراءة ، ويقبل أن يقيم قاعدة على بيت شعر مجهول (اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول فجواز اثباتها بالقرآن أولى ، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت شعر مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلاً على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته أولى)[3] .

فهنا ينتقد الفخر الرازي اطمئنان النحاة للاستشهاد ببيت شعر مع حيرتهم البالغة في الاستشهاد بقراءات القرآن .

وقال ابن حزم في كتابه الفصل : (لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرىء القيس أو لزهير ، أو لجرير ، أو الحطيئة ، أو الطرماح ، أو لأعرابي أسدي ، أو سلمي ، أو تميمي أو من سائر أبناء العرب ـ لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في احالته عما أوقعه الله عليه)[4] .

فابن حزم يتهكم ممن يرون القراءات ويحتجون بالشعر ، ويلجئون لتأويل

---

(١) الاقتراح ص ١٥

(٢) المرجع السابق.

(٣) التفسير جـ ٣ ص ١٩٣ .

(٤) الخصائص جـ ١ ص ٧٢ ، ٧٣ تحقيق الشيخ النجار .

الآيات لتتمشى مع أقيستهم .

وهذا رأي بعض المحدثين :

يقول ابن جني في معرض حديثه عن اختلاس الحركة ، والميل بها إلى السكون ، وأن ذلك دليل على لطف العرب ودقة ذوقهم ، وساق شواهد من القراءات على ذلك ، إلى أن قال ناقداً من قالوا بحذف الحركة أصلاً : (حتى إذا دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب (أي سيبويه) اختلاس هذه الحركة لا حذفها ألبتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانه ، لكن أتوا من ضعف دراية)[1] .

يقول المرحوم الشيخ محمد النجار معلقاً على ابن جني ـ وهذا ما أعنيه ـ يريد ابن جني أن الاسكان لا وجه له في العربية ، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية الإسكان ، وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد إلى الإسكان تخفيفاً ، وأن تسكين المرفوع في نحو (يشعركم) لغة تميم وأسد ، فلا وجه للانكار من جهة الدراية ، وابن جني في الطعن على القراء في هذا الموطن تابع للمبرد قبله ، وهذه نزعة جانبهما فيها الإنصاف .

على أني ألاحظ أن ابن جني في ص ٧٥ من الخصائص ينقد أبا العباس المبرد في رده للرواية .

ويقول الاستاذ عباس حسن بعد أن بين التناقض الذي وقع فيه النحاة من القول بحجية القراءات مع حكمهم على بعض عباراته بالشذوذ ، والخروج عن القياس : (ولقد حاك في نفسي من هذا شيء كثير ، ولم أجد للسؤال جواباً أطمئن إليه حتى اهتديت إلى رأي الإمام العظيم ابن مالك ، فقد أهمه ما أهمني من ذلك التناقض ، وداخله ما داخلني ، فلم يتردد في اتباع ما يقضي به المنطق المعقول ومن التعويل على

(١) المرجع السابق .

اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ، ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة ، وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة » فأكبرته وارتاحت نفسي إليه) .

فهنا يرى الأستاذ عباس حسن رأي ابن مالك في موقفه من رد قراءات القرآن الكريم .

ويقول الاستاذ سعيد الأفغاني ، وهو من المحدثين المتعصبين للبصرية : ولكن البصريين من النحاة تسرعوا ، فوهنوا هذه القراءة تعصباً لمقاييسهم النظرية . . . ثم يقول : (وبعد فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية ، متواترها وآحادها ، وشاذها ، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم اياها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات الشواهد المحتج بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد احكاماً)(١) .

ويقول اسرائيل ولفنسون مبيناً قيمة قراءات القرآن في كونها من أهم مصادر اللغة ، إذ هي صورة دقيقة للغة الجزيرة العربية : أما الذي يعنينا في بحثنا عن نشأة اللغة العربية فهو : هل تطابق هذه القراءات اللهجات العربية في الجزيرة العربية أو لا تطابق ؟ .

والحقيقة الثابتة : (أن بعض هذه القراءات يطابق تماماً اللهجات التي كانت شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة ، فهي صيغ عربية كانت مألوفة عند العرب قبل تسرب النفوذ الأعجمي ، وقبل أن يطرأ تغيير في اللغة العربية التي كانت منتشرة في شمال بلاد العرب في عصر ظهور الاسلام ، وقد لاحظنا أن لبعض الصيغ من أحرف القرآن تشابهاً شديداً بصيغ عبرية وسريانية .

ولهذه الأحرف خطر عظيم في موضوع بحثنا ، لأنها تعطينا مادة كافية للموازنة بين اللهجات العربية القديمة الصحيحة ، ومع خطر هذا لم يوجه إليها العلماء المستشرقون عناية ما إلى الآن في بحث موضوع نشأة اللغة العربية(٢) .

---

(١) في أصول النحو ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

ونهاية المطاف أوجز موقف المدرستين بأن الكوفيين في موقفهم من القراءات وازنوا ونقدوا ومحصوا ولم يردوا قراءة من أجل قياس ، بل بالعكس استندوا في أقيستهم إلى القراءات ، أما البصريون فمتقدموهم لم يتعرضوا للقراءات ، ومنهم من ردها ، ومن تلوهم ردوا القراءات من أجل دعم القياس .

(٤) ـ الدراسة الصوتية بين المدرستين

يقول برجستراسر في كتابه التطور النحوي للغة العربية عن الدراسة الصوتية ، ونشأتها في اللغة العربية : (لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قوم من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند والعرب وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد)[١] .

ولعل هذا الباحث الأوربي أصدر هذا الحكم بأولوية الخليل بن أحمد وسبقه غيره إلى هذه الدراسة ، لأن الخليل وهو صاحب العقلية الفذة المبتكرة ـ أول من تكلم عن الحروف ومخارجها ، وتحدث عن أوصافها من همس وجهر ، ورخاوة ، وشدة ونحو ذلك ، بل إنه تجاوز ذلك إلى البحث عن خصائص الحروف عند النظم والتأليف ، وأن بعض الحروف لا ينسجم عند التأليف مع البعض الآخر . فهو يقول مثلاً في كلمة الهعخع : سمعنا كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها[٢] . وذلك لأن الهاء والعين لا ينسجمان في تأليف واحد في لغة العرب ، وكان يقول أيضاً : (القاف والكاف تأليفهما معقوم لقرب مخارجهما)[٣] .

والجهود التي بذلها الخليل بن أحمد في الدراسة الصوتية ، تبدو فيما أملاه على سيبويه وسجله في « الكتاب » وفيما نقله عنه اللغويون كالأزهري في كتابه « تهذيب اللغة » . وابن دريد في « الجمهرة » وفي كتاب « العين » الذي ابتكرته عبقرية الخليل نفسه ، كما تبدو في منهجه الفريد الذي سار عليه في ذلك الكتاب .

---

(١) التطور النحوي ص ٥ .

(٢) الجمهرة ص ٩ ، والمزهر جـ ٢ ص ١١٦ .

(٣) لسان العرب حرف القاف .

وهذا القدر من الدراسة الصوتية يعد عملاً عظيماً بالنسبة لظروف العصر الذي كان يعيشه الخليل ، إذ كانت الثقافة العربية والاسلامية في ذلك العصر ما تزال تدرج في مدارج النمو ، وترقى في سلم الحضارة بخطوات متتابعة .

ولقد وصلت هذه الدراسة الى مستوى رفيع على يد أبي الفتح ابن جني في كتابيه : « الخصائص » و « سر صناعة الاعراب » .

والدراسة الصوتية عند الخليل كانت في إطار الدراسة النحوية والصرفية ، وهي الزم ما تكون للدراسة الصرفية ، وتناقلها عنه أعلام البصرة ، واستمرت الدراسات الصوتية في البصرة على الأساس الذي أرساه الخليل .

وكان الكوفيون على علم بهذه الدراسة ، أخذها أعلامهم الأوائل عن البصريين الذين تتلمذوا عليهم ، كما أنهم من ناحية أخرى سابقون إلى الدراسة الصرفية ، وهي ذات صلة وثيقة بالصوتيات ، كما أن أهل الكوفة قراء ، والدراسة الصرفية نبتت في ظلال الأداء القرآني ، فالكسائي قارىء ، والفراء روى بعض الأحرف القرآنية وله تفسير للقرآن ، وفي الكوفة قراء آخرون نحاة وغير نحاة ، يقول « برجستراسر » : (كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم)[1] .

والتجويد وهو من علوم القراءة هو نوع من الدراسة الصوتية . ومن المعقول نتيجة لهذا كله أن يكون الكوفيون على صلة وثيقة بالدراسات الصوتية .

على أن أول كوفي تكلم عن الحروف وترتيبها هو الفراء ، ونهج ذلك منهج سيبويه وخالفه في أن جعل مخرج الياء والواو واحداً كما فعل الخليل بينما سيبويه يضمها للحروف الشجرية الجيم والشين ، وأنه جعل مخرج التاء والميم بين الشفتين ، أما

---

(١) التطور النحوي ص ٥ .

سيبويه فجعل التاء شفوية سنية تشترك في اخراجها الأسنان العليا مع الشفة السفلى[1] .

والخلاف بين المدرستين في الدراسة الصوتية ليس ببعيد الشقة ، ولا بواسع المدى ، وإن كان الكوفيون يراعون التخفيف وانسجام الحروف والكلمات في أحكامهم النحوية أكثر من البصريين .

وفي رأيي أن ما قاله الكوفيون عن « الخلاف » واعتباره عاملاً من العوامل النحوية إنما هو اتجاه ناشىء عن مراعاة للصوتيات ، وانسجام الحركات وتعليل الظواهر الإعرابية على أساسها .

وقد ذهب الكوفيون إلى ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره ساكن بحذف آخره مع الساكن ، بينما البصريون يمنعون ذلك ويحذفون الأخير فقط ، ويبقون الساكن[2] . وهذا الرأي الكوفي ناتج عن ذوق صوتي باعتبار الساكن من الناحية الصوتية كالمعدوم .

وهذه عدة مسائل خلافية قامت على أساس الدراسات الصوتية :

(١) ـ ذهب الكسائي والفراء الى جواز ادغام الراء في اللام وحجتهما في ذلك أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد[3] وذلك مثل (فاغفر لنا) و (استغفر لهم) .

وهذا الرأي الذي اتجه إليه الكوفيون مخالفين بذلك البصريين يسير على أسس

---

(١) شرح الرضي على الشافية جـ ٣ ص ٣٤٦ ، والكتاب جـ ٢ ص ٤٠٤ .
(٢) أسرار العربية ص ٣٤٣ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش جـ ١٠ ص ١٤٣ .

صوتية وتؤيده الدراسات الحديثة ، وذلك لقرب المخرج مع اتحاد الصفة[1] .

وذلك لأن كلا من اللام والراء (صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ولا يكاد يسمع للراء حيف)[2] .

(٢) - في تفسير قوله تعالى : ﴿ أحطت بما لم تحط به ﴾ من سورة النمل تحدث الفراء عن إدغام الطاء والذال والظاء والدال في التاء ، وادغام التاء في الطاء فقال : (العرب - إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيروا الطاء تاء فيقولون : أحت ، كما يحولون الظاء تاء في قولنا : (أوعت أم لم تكن من الواعظين) ، والذال والدال تاء مثل : (أختم) في أخذتم ورأيتها في بعض مصاحف عبد الله (وأختم) ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء فيقول : (أحط)[3] .

كما تناول الفراء إدغام الذال في التاء وذلك في توجيهه قراءة عبد الله قوله تعالى: (إني عُذْتُ) يقرؤها (إني عُتُّ) معللاً بنفس التعليل الذي علل به إدغام الحرفين المتقاربين فيقول : (أدغمت الدال عند التاء ، وذلك أنهما متناسبان في قرب المخرج ، والتاء والدال مخرجهما من طرف اللسان ، وكذلك الظاء تشاركهما في الثقل ، فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم ، وليس تركك الادغام بخطأ ، إنما هو استثقال ، والطاء والدال يدغمان عند التاء أيضاً إذا أسكنتا كقوله : (أحطت بما لم تحط به) تخرج الطاء في اللفظ تاء ، وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأولى ، تجد ذلك إذا امتحنت مخرجيهما[4] .

(٣) - ذهب الفراء أيضاً إلى جواز إدغام المثلين إذا كانا في كلمتين ، ولو لم يتوافر الشرطان اللذان اشترطهما البصريون وهما : ألا يكونا همزتين مثل : قرأ آية ،

---

(١) مدرسة الكوفة ص ١٧١ .
(٢) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣٠ .
(٣) معاني القرآن سورة النمل .
(٤) المرجع السابق جـ ٣ سورة الدخان .

وألا يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير لين مثل : شهر رمضان[1] .

والواقع أن من القراء من يؤثر الإدغام على الاظهار كأبي عمرو بن العلاء من البصريين[2] ، وحمزة والكسائي من الكوفيين ، لأنهم من البيئة العراقية موطن تميم وأسد ، وغيرهما من القبائل التي تؤثر الادغام ، واختلاف التميميين والحجازيين في الإدغام والإظهار معروف في أمر المضعف ، والمضارع المجزوم من المضعف .

ولعل الفراء أجاز الادغام في هذا الموضع استناداً إلى قراءة أبي عمرو بن العلاء الذي يؤثر الادغام ، والى قراءة غيره من القراء الكوفيين .

من هنا يتضح لنا أن مراعاة المدرستين للدراسات الصوتية واضحة وعناية المدرسة الكوفية كانت أكثر نظراً لأنها بيئة قراء ، والأداء القرآني لون من الدراسة الصوتية .

(هـ) ـ العوامل النحوية

من الأصول الهامة التي قامت عليها الدراسة النحوية وشغلت جزءاً كبيراً من تفكير النحاة العوامل النحوية ، وقد عرفت العوامل النحوية منذ فجر هذه الدراسة ، والقارىء لكتاب سيبويه يلمس بوضوح أن الخليل بن أحمد « هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ، ومد فروعها ، وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور »[3] .

وسار نحاة البصرة على منهج الخليل يفتنون في العوامل ، وينوعون فيها ، بل ويعطونها قوة المؤثر الحسي ، ولا يتصورون وجود الشكل الاعرابي بدونها ، وكأنها المؤثر الطبيعي الذي لا يوجد الأثر بدونه كالاحراق الذي لا يوجد بدون النار ، والري

(1) شرح الأشموني جـ ٣ ص ٨٩ .

(2) المرجع السابق .

(3) مدارس النحو ص ٣٨ .

الذي لا يوجد بدون الماء ، والشبع الذي لا يتحقق بدون طعام ، وفي الجدل المستفيض الذي يحفل به كتاب الانصاف نجد أن البصريين بالذات يعدون العامل شيئاً ضرورياً في نظم الكلام ، وتأليف العبارة ، وضبط أواخر الكلمات ، وإن لم يتيسر لهم العامل المحسوس التمسوا عاملاً معنوياً .

والنحاة جميعاً بصريوهم وكوفيوهم متفقون على ضرورة العامل النحوي وتلك نتيجة واضحة للدراسات الفلسفية والمنطقية التي كان لها أكبر الأثر في توجيه العلوم والثقافات النامية في القرنين الثاني والثالث .

غير أن نحاة البصرة أمعنوا في هذا الاتجاه ، واشتطوا فيه .

فإذا كان العامل محور الدراسة النحوية عند الجميع إلا أن نحاة البصرة فلسفوه (حتى ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية ، ومنحوه خصائصها فكما لا يعقل اجتماع علتين على معلول واحد في وقت واحد ، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، وكما لا يعقل أن يكون المعلول علة لعلته كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول في العامل أو يؤثر فيه)[1] .

وأما الكوفيون فأخذوا بمبدأ العامل أخذا رفيقاً ، ولم تشغلهم فلسفته عن ملاحظة الظواهر اللغوية بل جمعوا بين الأمرين في إحكام (فلم يمنحوا العامل خصائص العلة ولم يفلسفوه ، فقد كان العامل عندهم متصيداً من فهم الطبيعة اللغوية ، وفقه خصائصها وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف ، والكلمات في الكلمات حين تتآلف وتتمازج ، ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد ، أو بإعمال العامل الواحد في معمولين من وجه واحد ولم يعيروا اهتماماً إنكار البصريين عليهم منهجهم ، وحملاتهم على طريقتهم ، واتهامهم بأنهم أفسدوا النحو)[2] .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٩٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٩٤ .

وحتى يتبين لنا بوضوح ما أشرت إليه من موقف المدرستين من هذا الأصل الهام من أصول الدراسة النحوية باعتباره شغل جزءاً كبيراً من تفكير النحاة لا أنه أصل بمعنى المورد لهذه الدراسات كالسماع والقياس، وقراءات القرآن، أقول: حتى يتبين ما قلته بوضوح وثبات ، سأعرض ما جاء في كتاب الانصاف من مسائل خلافية حول العامل وهي اثنتان وعشرون مسألة ، وسأكتفي بعرض رؤوس المسائل التي تشرح وجهة نظر كل فريق ، معرضاً عن الجدل الطويل الذي ثار حول هذه المسائل ، إذ هو لا يعنيني في هذا المقام .

وسنلقي نظرة سريعة على هذه المسائل وستهدينا هذه النظرة إلى ملاحظات كاشفة لنا عن موقف المدرستين من العامل النحوي .

المسألة الخامسة : في رافع المبتدأ والخبر .

يرى الكوفيون أنهما يترافعان، والبصريون يرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء وحده عند قوم منهم ، وعند آخرين بالابتداء والمبتدأ ، وعند فريق ثالث منهم بالمبتدأ[1] .

المسألة السادسة : الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويمنع ذلك البصريون[2] .

المسألة العاشرة : لولا ترفع الاسم بعدها عند الكوفيين ، وعند البصريين يرتفع بالابتداء[3] .

المسألة رقم (١١) : يرى الكوفيون أن الناصب للمفعول ، الفعل والفاعل جميعاً ، وبعضهم يقول : الفاعل ، وبعضهم يقول : معنى المفعولية ، والبصريون يرون أنه الفعل[4] .

---

(١) راجع أسرار العربية أيضا ص ٦٧ ، ٦٩ .

(٢) راجع التصريح على التوضيح ١٩٨/١ .

(٣) راجع التصريح للشيخ خالد ٢١٢/١ ، ٣٣٠/٢ بولاق .

(٤) أسرار العربية للأنباري ص ١٨٣ .

المسألة رقم (١٢): زيدا ضربته . منصوب عند الكوفيين بالفعل المتأخر وعند البصريين بفعل محذوف[1] .

المسألة رقم (١٣): أكرمني وأكرمت زيدا . يرى الكوفيون إعمال الأول أولى ، والبصريون يرون الثاني أولى[2] .

المسألة رقم (١٩): « ما » الحجازية لا تعمل في الخبر عند الكوفيين وتعمل عند البصريين[3] .

المسألة رقم (٢٢): إن وأخواتها لا ترفع الخبر ، وعند البصريين ترفع الخبر[4] .

المسألة رقم (٢٩) : الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نصب على الخلاف عند البصريين[5] .

المسألة رقم (٢٩): الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نصب على الخلاف عند الكوفيين ، وذهب البصريون إلى أنه بفعل محذوف[6] .

المسألة رقم (٣٠): المفعول معه منصوب على الخلاف عند الكوفيين وعند البصريين منصوب بالفعل قبله بتوسط الواو وهناك آراء أخرى[7] .

المسألة رقم (٣٤): العامل في المستثنى هو إلا عند الكوفيين ، والفعل ومعناه عند البصريين بتوسط إلا ، ومع الكوفيين المبرد والزجاج[8] .

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ١٤٨ ، والتصريح ١/٣٥٠ بولاق .

(٢) الرضي ١/٧٠ ، والتصريح ١/٣٨٦ .

(٣) أسرار العربية ص ١٤٢ ، والتصريح ٢/٢٣٦ .

(٤) التصريح ١/٢٥٣ .

(٥) شرح الرضي ٢/٣٢٣ .

(٦) التصريح ١/١٩٨ ، والكافية ١/٨٣ .

(٧) راجع تصريح الشيخ خالد ١/٤١٥ ، والرضي على الكافية ١/١٨٠ .

(٨) راجع أسرار العربية ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وفيها يقول الزجاج ان العامل هو الا بمعنى استثنى .

المسألة رقم (٥٥): واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها عند الكوفيين وذهب البصريون إلى أن العمل برب مقدرة[1] .

المسألة رقم (٥٧): يجوز الخفض في القسم عند الكوفيين بإضمار حرف الخفض من غير عوض ، وعند البصريين لا يجوز إلا بعوض .

المسألة رقم (٧٤): رافع الفعل المضارع : يرى أكثر الكوفيين أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم[2] .

المسألة رقم (٧٥): لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، منصوب على الصرف عند الكوفيين ، وعند البصريين بتقدير أن[3] .

مسألة رقم (٧٦): الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الستة منصوب على الخلاف عند الكوفيين ، وعند البصريين باضمار أن[4] .

مسألة رقم (٧٩): لام كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير أن ، وعند البصريين أن مقدرة بعد اللام[5] .

مسألة رقم (٨١): كما تأتي بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها عند الكوفيين ، والبصريون لا يجيزون ذلك[6] .

مسألة رقم (٨٢): لام الجحد هي الناصبة بنفسها عند الكوفيين ، وعند البصريين

---

(١) تصريح الشيخ خالد ٢٨/١ بولاق .

(٢) توضيح الشيخ خالد ٢٨٩/٢ ، وراجع الموفي في النحو الكوفي وفيه (وعند ثعلب نفس المضارعة ، والتجرد عند الفراء ومن تبعه) ص ١١٤ .

(٣) شرح الرضي ٢٢٣/٣ .

(٤) شرح الرضي ٢٢٣/٣ .

(٥) تصريح الشيخ خالد ٣٠٧/٢ .

(٦) شرح الرضي ٢٢٣/٢ .

الناصب للفعل أن مقدرة[1] .

مسألة رقم (٨٣): حتى حرف نصب ينصب للمضارع من غير تقدير أن عند الكوفيين ، وعند البصريين هي حرف جر والفعل منصوب بأن مقدرة[2] .

مسألة رقم (٨٤): جواب الشرط مجزوم على الجوار عند الكوفيين ، وذهب أكثر البصريين إلى أن العامل فيهما حرف الشرط وآخرون يرون أن العامل فيه حرف الشرط وفعل الشرط .. وآراء أخرى[3] .

مسألة رقم (٨٥): الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يرتفع بما عاد إليه من الفعل بدون تقدير ، وعند البصريين بفعل مقدر ، وعند الأخفش مبتدأ[4] .

وبملاحظة هذه المسائل الاثنتين والعشرين التي أوردها الأنباري في الأنصاف نجد فروقاً واضحة بين المدرستين أركزها فيما يلي :

(١) ـ يتجه الكوفيون إلى العامل اللفظي فحسب ، ولا يعترفون بالعوامل المحذوفة ولا يتجهون إليها ، وهذا يؤكد قربهم من الواقع اللغوي ، وفهمهم لطبيعة اللغة ، لأن اللغة ألفاظ وأصوات لها خصائص في النظم والتأليف والضبط ، ومن هنا كان من الممكن تصوره أن يقال يؤثر بعض الألفاظ في بعض أو تتأثر ببعض ، ويؤيد ذلك رأي الكوفيين في المسائل العاشرة ، والخامسة والسبعين ، والسادسة والسبعين ، والتاسعة والسبعين ، والثانية والثمانين ، والثالثة والثمانين .

تجد الكوفيين يعتبرون العامل هو اللفظ الموجود ، وهو لولا بالنسبة للاسم

---

(١) راجع أسرار اللغة العربية ص ٣٢٨ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٢٤ .

(٣) شرح الرضي ٢/٢٣٦ .

(٤) الكتاب ١/٦٧ وما يليها ، وشرح الرضي ٢/٢٣٧ .

الذي بعدها ، وواو المعية ، وفاء السببية ، ولام كي ولام الجحود ، وحتى بالنسبة للمضارع المنصوب بعدها . وأما البصريون فلاعتبارات عقلية بحتة بعيدة عن طبيعة اللغة يرون العامل محذوفاً ومثل ذلك واو رب .

وكذلك رأيهما في العامل في المبتدأ : البصريون يرونه الابتداء وهو معنى ليس له واقع في نسق الألفاظ بينما الكوفيون على منهجهم يقولون : ان المبتدأ والخبر ترافعا .

(٢) ـ يضفي البصريون على العامل قيوداً عقلية بحتة ، فلا يتجه عاملان إلى معمول واحد ، عندهم ولا ضير في ذلك عند الكوفيين ، وإذا شغل الفعل المتأخر بضمير الإسم المتقدم ، فالإسم المتقدم مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، وعند الكوفيين منصوب بالفعل المتأخر ، ولا داعي لتقدير فعل محذوف يجعل الأسلوب غثا ، بينما ربطه بالفعل المتأخر لا يوجد له مانع من نظم الكلام ، ولا طبيعة اللغة . وكذلك الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرفوع بما عاد إليه من الفعل بدون تقدير .

(٣) ـ آراء الكوفيين في العامل لا تتجاوز حدود التأثير اللفظي ، ولا تعتد إلا بالواقع ففي المسائل التي عرضتها يرى الكوفيون أن الجازم لجواب الشرط هو الجوار وهذا عامل نابع من تأليف الكلام ونظم العبارة ، والبصريون يرون غير ذلك ، وكذلك إن لا تعمل في الخبر عند الكوفيين ، لأنه لا داعي لتصور رفع غير الرفع الموجود أصلاً ، وكذلك « ما » الحجازية لا تعمل في الخبر وخبرها منصوب على نزع الخافض[1] . وما هذا إلا لأنها تراعي في العامل عنصر التأثير اللفظي الناشيء من نظم العبارة وتأليف الكلام .

ويرى الكوفيون أن اسم « لا » التبرئة منصوب بالفتحة ، وليس مبنياً على الفتح كما يقول البصريون[2] . وهذا نفس الاتجاه الذي لا يشجع تصور ألفاظ أو ضبطاً وراء

---

(١) العوفي في النحو الكوفي ص ٢٩ .
(٢) اسرار العربية ص ٢٤٧ .

الألفاظ الموجودة . وارتباط الظرف بالمظروف واقع مادي ، وواقع لغوي أيضا وعلى أساسه يرى الكوفيون أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويمنع ذلك البصريون .

(٤) ـ أضاف الكوفيون عاملاً جديداً لم يعرفه البصريون[1] وهذا العامل ناشىء من فهمهم للطبيعة اللغوية ، وأن التأثير ناشىء من نظم الكلام وتأليف العبارة ، فإن كان النسق واحداً كان الضبط متفقاً مثل (محمد قائم) ، (سافر محمد وعلي) وإن التأليف غير متفق اختلف الضبط ونصب الآخر على (الخلاف) أو (الصرف) وهذا هو اسم العامل الجديد الذي أضافه الكوفيون ، وقالوا به في أربعة مسائل :

أ ـ الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ (مسألة ٢٩) .
ب ـ المفعول معه (مسألة ٣٠) .
جـ ـ المضارع المنصوب بعد واو المعية (مسألة ٧٥) .
د ـ المضارع المنصوب بعد فاء السببية (مسألة ٧٦) .

والبصريون في هذه المسائل يرجعون التأثير الاعرابي إلى عوامل أخرى غير هذا .

(٥) ـ اتسع الكوفيون في العوامل المعنوية ، المستندة الى الروابط اللفظية أكثر من البصريين ، ولذلك قالوا « بالخلاف » و « المفعولية » و « الاسناد » و « التجرد من العوامل » .

(و) ـ التعليل

وأما التعليل فظاهرة لابست الدراسات النحوية منذ نشأتها وأولاها النحاة اهتماماً ظل يتزايد بتقدم الدراسات النحوية حتى وصلوا فيه إلى أبعد مدى ، وكانوا بذلك

---

(١) لعل الكوفيين في القول بالخلاف انتفعوا بما قاله الخليل ، اذ له كلام يشبه ما قاله الكوفيون في الخلاف ، يقول في نصب المستثنى : (انما نصب المستثنى لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره) الكتاب ٣٦٩/١ ، ولسيبويه في مواضع شتى من الكتاب كلام يشبه هذا لكنه لم يقل بهذا العامل ، ولجأ الى عوامل أخرى .

موضع نقد وتثريب ، ولأجل هذا جعلت حديثي عن موقف المدرستين من التعليل في عداد الخلاف في الأصول وإن لم يكن التعليل مصدراً للدراسة النحوية في حد ذاته .

والاتجاه لتعليل الأشياء والظواهر سواء أكانت ظواهر لغوية أم اجتماعية أم طبيعية ، سمة العقل البشري عندما يتجه بنشاطه للكون والحياة ، وعن طريق العلة التي يهتدي إليها يستريح العقل الانساني ويطمئن ، وينتقل إلى ظاهرة أخرى يعللها ، وهكذا يدفعه الأمل إلى النجاح في تعليل كل شيء . وعلى هذا الأساس قامت ونشطت الدراسات الفلسفية .

واللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ عندما يوجد مجتمع ، وتنمو عندما يتيسر لهذا المجتمع ظروف حضارية تسمو به ، وبالتالي تسمو بلغته فكل ما تعلل به الظواهر اللغوية للغة ما أن يقال إنها أثر بيئة معينة ، وبشر معينين . لكن اللغة عندما تكون موضوعاً الدراسة لا يقنع بهذه العلة العامة ، ويحاول أن يلتمس تعليلا لكل شيء .

وهذا هو ما حدث بالنسبة للدراسات النحوية في اللغة العربية إذ أخذ النحاة الأول يلتمسون تعليلا لكل الظواهر ، وكانت الدراسات المنطقية والفلسفية قد ظهرت في محيط الثقافة الإسلامية ، وأقبل عليها المتكلمون والفقهاء والنحاة أيضاً بشغف كبير ، وكان هذا عاملا آخر شجع النحاة على المضي في طريق التعليل . وكانوا يلقون معارضة ونقدا من الشعراء عندما يصطدمون بهم فعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يسمع قول الفرزدق :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع .. من المال إلا مسحتا أو مجلف[1]

فيقول له : بم رفعت أو مجلف ؟ فقال له : بم يسوؤك وينوء بك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا .

يقول السيوطي ، ناقلا عن ابن جني في الخصائص ، وقد أعطى ابن جني صورة دقيقة للعلة النحوية مع موازنتها بعلل الفقهاء والمتكلمين : اعلم أن علل

---

(١) راجع مقدمة الشعر والشعراء ـ نقد الشعر .

النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك علل الفقه ، لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، وكثير منه لا يظهر وجه الحكمة فيه كالأحكام التعبدية ، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته . قال سيبويه : «وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها» انتهى . نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم : إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال : (هذا تعبدي ، وإذا عجز النحوي عنه قال : هذا مسموع)[1] .

فابن جني كما نقل عنه السيوطي ، وكما نقل هو عن سيبويه يوضح تيسر العلة النحوية وأهميتها نظراً لأنها مستمدة من ظواهر طبيعية هي أصوات طائفة من البشر والتي تسمى (اللغة) .

وعبارة سيبويه التي نقلها ابن جني تبين رأيه بوضوح في العلة وأن لكل شيء وجهاً كما يقول ، ومن هنا نسجل هذه الحقيقة . وهي أن العلل النحوية تكلم بها النحاة قبل سيبويه وترددت على ألسنتهم غير أن سيبويه وقد امتلأ كتابه بألوان شتى من العلل يعتبر أول من نظم العلل ، وثبت جذورها في جميع مسائل النحو والتصريف تطبيقاً لرأيه ، وتأييداً لمذهبه وهو أن لكل شيء وجهاً . ومن هذه العلل التي التمسها سيبويه .

(أ) ـ يقول في تعليل جر ما لا ينصرف إذا اقترن « بأل » : جميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف . ولا يدخل ذلك في الأفعال وجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل به ذلك ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم[2] .

(ب) ـ ويعلل لجزم المضارع في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني

---

(١) الاقتراح ص ٤٧ .
(٢) الكتاب جـ ١ ص ٧ .

والعرض بأنهم جعلوه معلقاً بما سبقه غير مستغن عنه بالضبط كما يكون الشرط ، فقولك : ائتني آتك هو كقولك إن تأتني آتك ، ولذلك جزموه كما جزموا جواب الشرط ، وكأن هناك شرطاً مقدراً [١] .

(جـ) ـ ويعلل لحذف الفعل في التحذير مع العطف أو التكرار فيقول : (كما تقول رأسك والحائط وهو يحذره كأنه قال : اتق رأسك والحائط ، وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يريدون من الحال وبما جرى من الذكر) [٢] .

ومن هذه الأمثلة تجلى لنا بوضوح أن سيبويه أفاض في التماس العلة النحوية ليست العلة المباشرة والتي اصطلح النحاة على تسميتها بالعلة التعليمية ، وانما لجأ إلى العلة القياسية ، والتمس العلة الجدلية في كثير من المسائل .

وسار النحاة بعد سيبويه بصريون وكوفيون في طريق العلة النحوية ، وعزز هذا الاتجاه مبدأ الاعتزال الذي ارتضاه كثير من نحاتنا الأوائل ، أمثال الفارسي والرماني وابن جني .

ويعتبر أبو القاسم الزجاجي أول من [٣] أفاض في الحديث عن العلة النحوية ، وأفرد لها كتابه (الإيضاح في علل النحو) وقد تتبع في هذا الكتاب علل النحو البصري والكوفي وسجل فيه حقيقة هامة هي أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن الأنباري وأوائل البغداديين أمثال : ابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط بل إنه صرح بما هو أهم من ذلك وهو أن له نصيباً في تحرير العلل الكوفية ، إذ يقول : (وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين) [٤] .

---

(١) الكتاب ٤٤٩/١ .

(٢) الكتاب ١٣٨/١ .

(٣) تذكر كتب الطبقات أن للمازني كتابا في علل النحو ، والمازني اسبق من الزجاجي لأن المازني توفي سنة ٢٤٩ هـ راجع ترجمته في هذه الرسالة عند الحديث عن نحاة البصرة .

(٤) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٠ .

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الكوفيين الأوائل مثل الكسائي وثعلب لم يمعنوا السير في طريق العلة النحوية ، وإذا لجئوا إليها فلجوؤهم إلى العلة المباشرة أو التعليمية كما يسمونها . يقول الدكتور شوقي ضيف : (وكان أكثر علم الكوفيين عند الكسائي وثعلب بدون علل ، حتى جاء ابن كيسان ، وخالفوه فاستعاروا من البصريين لغتهم وطريقتهم في الاحتجاج ، وغمسوا فيهما النحو الكوفي) (1) .

كأن التعليل إذن منهج بصري عرفته مدرسة البصرة من أيام نحاتها الأوائل وسار عليه خالفوهم وبخاصة أصحاب الاعتزال منهم ، وقد أخذ الكوفيون المتأخرون منهم طريقتهم في التعليل .

والزجاجي هو الذي قسم في إيضاحه العلة النحوية الى ثلاثة أقسام : علة تعليمية مثل تعليل نصب « زيدا » في قولنا : إن زيداً قائم ، بأنه اسم إن ، وقياسية : مثل التعليل لعمل إن النصب والرفع في معموليها بأنها أشبهت الفعل المتعدي لواحد او هي بمعناه ، وعلة جدلية : مثل التعليل لتقدم منصوب ان على مرفوعها ، مخالفة بذلك الفعل الذي شبهت به بأنها فرع عن الأصل ، ولا بد أن يخالف الفرع الأصل .

وهكذا تسير العلة النحوية في طريق النحو البصري ، وتصبح أسلوباً لكل من سار على اتجاههم من البغداديين والنحاة المتأخرين .

ويأتي بعد الزجاجي ، أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ فيقطع في طريق العلة النحوية شوطاً بعيداً ، يقول عنه تلميذه ابن جني متعجباً من قدرته على التعليل ، وطول باعه في تعليل مسائل النحو والصرف (أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا) (2) .

وعلى نفس الطريق يسير ابن جني ، والرماني ، وهذا الأخير بالغ في مزج المسائل النحوية بالمنطق وقضايا الفلسفة (3) .

---

(1) مدارس النحو ص ٢٥٢ .
(2) الخصائص ٢٠٨/١ .
(3) نزهة الألبا ص ٢١٠ .

من هذا كله تدرك أن نصيب الكوفيين من علل النحو قليل ، وأن اتجاههم إليها كان يسيرا ، ويبدو لي أن الفراء وهو معتزلي ـ أكثر الكوفيين حذقاً في باب العلة النحوية ، وأن ثعلباً كان أبعد الكوفيين عنها ، وكان البصريون يعيبون عدم مهارته في هذا الاتجاه ، يقول ياقوت عنه : انه كان متبحراً في مذهب البصريين غير أنه لم يكن مستخرجاً للقياس ولا طالباً له (١) .

ونجد بعد هؤلاء جميعاً أبو البركات الأنباري يسرف في العلة النحوية في كتابية « الانصاف » ، و « أسرار العربية » فيقول في كتابه أسرار العربية : إن قال قائل : ما الفاعل . قيل : اسم ذكرته بعد فعل أسند ذلك الفعل إليه ، فإن قيل : لم كان إعرابه الرفع ؟ قيل :(فرقاً بينه وبين المفعول ، فإن قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً ؟ قيل لخمسة أوجه . . .) وعد الأوجه الخمسة معللا ومستدلا وهذه طريقته في الكتاب من أوله إلى آخره (٢) .

ويأتي بعده العكبري في كتابه « اللباب في علل البناء والاعراب » وهو كالأنباري بصري الاتجاه ، غير أن الأنباري يرجح المذهب الكوفي أحياناً ، ومن قبله أو عاصرهما في الأندلس : السهيلي (٤) ، وكان مولعاً بالعلة النحوية ، ويبتكر فيها ألواناً عجيبة ، وذلك في كتابه « نتائج الفكر في علل النحو » (٥) .

واذا كنت قد أشرت إلى أن الكوفيين الأوائل لم يعرف أكثرهم طريق التعليل ، وكانوا يأخذون اللغة عن أصحابها واقعاً مسلماً به ولم يعرفوا التعليل إلا فيما بعد عن

---

(١) راجع معجم الأدباء ٥/١٠٢ .

(٢) أسرار العربية ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) سنذكر له ترجمة مفصلة في الفصل الثالث وقد توفي سنة ٦١٦ هـ عن ثمانين سنة ، وكتابه اللباب مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٤) ، (٥) هو ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، ولد بمالقه وسمع من ابم الطراوة ، وكف بصره في الرابعة عشرة من عمره ، وأبد له الله بذلك نور البصيرة ، وأحسن الناس فيه رأيهم ، وهو صاحب كتاب الروض الانف في شرح سيرة ابن هشام ، وله « الامالي » في النحو ، وله نتائج الفكر في علل النحو مخطوطه بدار الكتب ومنها نسخة بالأسكوريال وحققها الزميل محمد البنا في رسالته للدكتوراه .

البصريين أخذه عنهم المتأخرون منهم ونحاة بغداد ، فليس معنى هذا أنا لا نجد للتعليل ظلا في النحو الكوفي : لا . بل عرفوه ، وقطعوا شوطاً في طريقه . وإن كانت علل النحو الكوفي لم تأت على لسانهم ، وإنما سمعناها من لسان غيرهم ومن هنا لا نستطيع أن نأتي برأي قاطع وإلا نكون قد جاوزنا حدود المنهج العلمي .

غير أن الأنباري عرض في كتابه « الإنصاف » ثلاثة مسائل خلافية بين المدرستين ويدور الخلاف فيها حول التعليل لكلمة أو لظاهرة نحوية وهي :

مسألة (٧١) : السر في بناء الآن .

ذهب الكوفيون إلى أنها بنيت ، لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض وهو قولهم : آن يئين ، وبقي على فتحه : وذهب البصريون إلى ان سر بنائه مشابهته لاسم الاشارة .

وفي هذه المسألة لجأ الفريقان لعلة نظرية جدلية بحتة .

مسألة (٧٣) : يرى الكوفيون أن السبب في إعراب المضارع هو ما يدخله من المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، ويرى البصريون أن السبب في إعرابه مشابهته الاسم في أنه شائع ويتخصص وتدخل عليه لام الابتداء وجريانه على اسم الفاعل في حركته وسكونه .

مسألة (١١٢) : علة حذف الواو من يعد ونحوه ، يرى الكوفيون أنها حذفت للفرق بين اللازم والمتعدي ، ويرى البصريون أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

ومن هنا ، ومن خلال تناولي للجدل في المسائل الثلاث كما جاء في الانصاف أرى أن الكوفيين نافسوا البصريين في مضمار التعليل ، كما يشير إلى ذلك ما حكاه الأنباري على لسانهم . أي أن التعليل الوارد في الانصاف هو ما تصوره الأنباري ، لا ما قرره الكوفيون أنفسهم .

والشيء الذي أسجاه وأنا مطمئن له ، أن الكوفيين ، لم يكونوا كالبصريين في إغراقهم في العلل ، والتماسها من كل سبيل حتى اصبحت علل النحاة يضرب بها

المثل في التهاوي والضعف ، وإنما كانوا أقرب إلى التعليل المباشر ، ومنهم من كان ينأى عن هذا الاتجاه ويعرض الواقع اللغوي كما رواه عن العرب مثل ثعلب .

هذا هو موقف المدرستين من التعليل النحوي . . البصريون أفرطوا والكوفيون اقتصدوا .

والاسراف في العلة في تقديري ظاهرة فلسفية أكثر منها ظاهرة لغوية ، وحسب الباحث اللغوي علة مباشرة ترضي تطلع الانسان الى البحث عن الأسباب .

وكان هذا الاتجاه موجودا ، حتى في الوقت الذي كان فيه التعليل النحوي في أوج ازدهاره ، بل كانوا يعدونه محك أفذاذهم . يسأل ابن جني أحد أعلام عصره فيقول له : يا أبا عبد الله : كيف تقول : ضربت أخاك ؟ فقال : كذاك ، فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا ، قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ، فقال كذاك ، فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ؟ فقال :

اختلفت جهتا الكلام [1] .

فهذا العَلَم المعاصر لابن جني لا يعرف إلا واقعاً لغوياً يحرص عليه ، وليس عنده استعداد للبحث وراء علل هذا الواقع ، اللهم الا العلل المباشرة كقوله : اختلفت جهتا الكلام .

وعلى هذا الاتجاه يسير ابن مضاء[2] ناقداً النحاة ، وبالذات إسرافهم في التعليل ، ويوجه أكبر قدر من نقده لنحاة البصرة فيقول : (ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد « المبرد » ان نون ضمير جماعة الاناث انما حرك ، لأن ما قبله

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٢٥١ .

(٢) ابن مضاء : أبو العباس احمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ، نشأ في قرطبة في بيت حسب وعلم ، وأخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه ، وتولى رياسة القضاء في عهد الموحدين وكان محبباً اليهم ، ومن كتبه الرد على النحاة توفي سنة ٥٩٢ .

ساكن نحو : « ضربن - يضربن » وقال فيما قبلها : انها أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بين الفساد ، ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً ، وكان الأعلم - رحمه الله - مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط شيئاً منها فقد ظفر بطائل ، وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السهيلي على شاكلته يولع بها ويخترعها ، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة) [1] .

فابن مضاء ينتقد تعليل النحاة وأنه متناقض أحياناً كتعليل المبرد لحركة نون النسوة كما ينتقد العلل الثواني بصفة عامة ، ويتهكم - بأسلوب مقبول - بالاعلم [2] والسهيلي لولوعهما بهذا النوع من العلل .

وابن سنان الخفاجي ينتقد الاتجاه إلى العلة أي علة في بحوث النحو ، فيقول : (ان النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون ، لم يثبت معه الا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك .

وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها ، وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدى ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل) [3] .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان ، سمي بالأعلم ، لأن شفته العليا كانت مشقوقة ، رحل الى قرطبة ، وهناك درس وطارت شهرته ، فسعى اليه الناس من كل صوب وغلبت عليه النزعة الأدبية ، ومن مؤلفاته شرح الجمل ، وديوان زهير ، والحماسة ، توفي سنة ٤٧٦ .

(٣) سر الفصاحة لابن سنان ص ٧١ .

هذه آراء مجموعة من الأعلام في العلة النحوية وأنه اتجاه مخالف للطبيعة اللغوية وأن الغلو في التعليل لا يفيد اللغات في كثير ، واذا كنا نجني ثمرة من تعليل اختلاف ألوان البشر وملامحهم فإننا لن نجد نفس الثمرة في تعليل الظواهر اللسانية لهم .

ومن هنا فاقتصاد مدرسة الكوفة في مجال العلة النحوية أقرب إلى طبيعة اللغة من تغالى مدرسة البصرة ، وإسرافها في ميدان التعليل .

(ب) ـ الخلاف في موضوعات نحوية

والجانب الثاني من مسائل الخلاف : الخلاف في موضوعات نحوية .

والذي أعنيه بالموضوعات النحوية من مسائل الخلاف : المسائل العامة التي تندرج تحتها مسائل جزئية ، وكان خلاف المدرستين منصباً على هذه المسائل بصفة عامة ، لا على الجزئيات التي تدخل في إطارها .

وما من باب من أبواب النحو إلا وقع فيه خلاف بين المدرستين تقريباً ، غير أن منها ما وقع الخلاف فيه في أصل الباب بعامة ، ومنها ما وقع فيه الخلاف في مسائل جزئية تتصل بالباب ، وأول هذين النوعين هو ما أعنيه في هذا الجانب من جوانب مسائل الخلاف ومواضعه .

وسأعرض هنا الأبواب النحوية التي وقع فيها الخلاف بعامة ووجهة نظر كل مدرسة ثم ألقاه نظرة تقويمية على آراء المدرستين جميعاً .

(١) ـ ظاهرة الاعراب :

ظاهرة الاعراب من حيث هي حقيقة واقعة في لغتنا العربية لم يختلف في القول بوجودها أحد من النحاة السابقين .

وأما دلالة الحركات الإعرابية على معان معينة كالفاعلية والمفعولية ، فلم

يخالف عن هذا القول أحد من النحاة الأوائل ، ولم يظهر الخلاف فيه إلا بعد طبقة الرواد السابقين من شيوخ المدرستين أي بعد سيبويه والكسائي فجمهور تلاميذهما ذهبوا إلى دلالة الحركات الإعرابية على المعاني ، وبعضهم ذهب إلى عدم دلالتها على معنى ويبدو أن قطرب وحده هو الذي ذهب إلى الرأي الثاني .

وقد أورد العكبري هذا الخلاف في المسألة التاسعة من مسائله الخلافية فقال : (الاعراب دخل الكلام ، ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والاضافة ونحو ذلك ، وقال قطرب ، واسمه محمد بن المستنير[1] : لم يدخل لعلة ، وانما دخل تخفيفاً على اللسان)[2] .

وأورد السيوطي هذا الرأي لقطرب مع شيء من البسط والتفصيل وذلك في كتابه الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ٣١٥ .

وهذا الخلاف لا يعد من مسائل الخلاف بين المدرستين ، وذلك لأن العكبري كما ، نتحدث عنه فيما بعد لم يلتزم في مسائله الخلاف بين المدرستين وإنما أدخل في مسائله ألواناً من الخلاف العام بين النحاة .

وموقف القدماء الإجماعي من وجود الظاهرة الإعرابية تؤكده النصوص القرآنية ، ودواوين الشعراء وحملتهم على اللحانين ، والقصص التي تناقلتها الرواة حول ظروف نشأة الدراسات النحوية .

وموقفهم شبه الإجماعي من دلالة الظاهرة الإعرابية على معان مختلفة تعززه أدلة وشواهد كثيرة أفاض في تناولها أبو البقاء العكبري في مسائله .

والمحدثون ـ أيضاً ـ لا يكادون يختلفون في أن اللغة العربية الفصحى في ذلك

---

(١) جاء في المخطوطة المستور وهو خطأ .

(٢) المسائل الخلافية ، (قطرب هو أبو علي محمد بن المستنير البصري أخذ النحو عن سيبويه وجماعة من اعلام البصرة وسمي «قطرباً» لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه ، فيقول : انما أنت قطرب ليل ، وروى عنه محمد بن الجهم ، كان معتنياً ، وله مصنفات كثيرة مثل معاني القرآن وغريب الحديث ، وكتاب الاصوات ، وكتاب الاشتقاق توفي سنة ٢٠٦ هـ .

العهد كانت معربة ، وأن الاعراب كان في كل اللغات السامية الأخرى ، ثم انعدم أو كاد ، وبقي في العربية يقول « ولفنسون » :(ليس في اللغات السامية أثر لادغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنتان كلمة واحدة تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين ، كما هو الحال في غير اللغات السامية ، وهذا هو سبب ظهور الاعراب في اللغة العربية ، وهناك شيء من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية)[1] .

ويقول يوهان فك : (لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الاعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها ، وازدهارها الأدبي)[2] .

وموقف المحدثين من دلالة الحركات على معان إعرابية أو عدم دلالتها هو موقف القدماء تقريباً ، ويتمثل رأيهم في كلام الاستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، ويوهان فك في كتابه العربية . ورأي ا الاستاذ ابراهيم مصطفى يتلخص في أن الضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، ويلجئون إليها كثيراً[3] .

والمعارضون لهذا الرأي من المحدثين يتقدمهم الدكتور ابراهيم أنيس الذي سار على رأي قطرب وانتهى إلى أنه (ليس للحركات الإعرابية مدلول وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)[4] .

والخلاف بين المدرستين في ظاهرة الاعراب تجاوز هاتين النقطتين فوجود

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٥ .

(٢) العربية ص ٣ .

(٣) يقول برجستراسر في كتابه التطور النحوي : : (والاعراب سامي الأصل ، تشترك فيه اللغة الأكدية ، وفي بعضه الحبشية ، وتجد آثاراً منه في غيرهما ايضاً ، غير أن العربية ابتدعت شيئين : الأول : إعراب الخبر والمضاف ، وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها ، والثاني : عدم الانصراف في بعض الأسماء وتنفرد بذلك عن غيرها) ، ص ١١٦ ط ١ الخانجي ت : د . رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٢ .

(٤) أسرار العربية ص ١٥٨ .

ظاهرة الإعراب موضع إجماع من المدرستين تقريباً ، والقول بدلالتها على معان لم يخالف عنه إلا قطرب البصري كما أسلفت . وإنما كان الخلاف بين المدرستين في مسائل جزئية من هذه الظاهرة ونشير إلى هذه المسائل في ايجاز .

(١) ـ يقسم البصريون هذه العلامات إلى علامات لازمة الحركة وهي علامات البناء : الفتح والكسر والضم والسكون ، وعلامات متغيرة الحركة ، وهي علامات الإعراب : النصب والجر ، والرفع والجزم .

أما الكوفيون فلم يفرقوا بين علامات البناء ، وعلامات الاعراب [١] ، وهذا بالطبع خلاف شكلي ـ في حدود المصطلحات ـ ولا ثمرة له في الدراسات النحوية .

(٢) ـ الاختلاف في إعراب ا الأسماء الستة :

ذهب الكوفيون الى أن الأسماء الستة مثل (أبوك وأخوك) معربة من مكانين ، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، وهو رأي الأخفش في أحد قوليه ، والألف والواو والياء عندهم حروف الإعراب .

والخلاف في هذه المسألة من حيث هي ليس له ثمرة في الواقع اللغوي وقد عرض صاحب الانصاف كثيراً من حجج الطرفين ، ويغلب عليها طابع الجدل العقلي ، وانتهى بترجيح الرأي البصري [٢] .

ولي ملاحظات على هذه المسألة عدا الملاحظة السابقة أوجزها فيما يلي :

في هذه المسألة يرى المازني أن الألف والواو والياء في الأسماء الستة جاءت نتيجة لاشباع الحركات ، والاشباع ظاهرة لغوية معروفة في اللغة العربية وقد اتجه لهذا الرأي وأيده الاستاذ إبراهيم مصطفى ، جرياً وراء « باول كراوس » و

---

(١) شرح المفصل جـ ١ ص ٧٢ .

(٢) الانصاف مسألة ٢ .

(٣) احياء النحو ص ١٠٩ .

« برجستراسر » اللذين يريان أن الاشباع جاء وسيلة قديمة لتطوير الثنائية اللغوية الى ثلاثية) [1] .

لكنا عندما نقارن هذه الأسماء بمثيلاتها في اللغات السامية الأخرى نجد أن (أب) في الأشورية والبابلية (أبو) وفي الآرامية (أبا) و (أخ) في الأشورية والبابلية (أخو) ، وفي الحبشية ولغات جنوب الجزيرة (أحو) و (حم) في الأشورية والبابلية (أمو) وفي الآرامية (حما) [2] فوجود الحرف الثالث في هذه اللغات يدفع القول بالإشباع .

نتيجة لهذا كله فإن رأي الكوفيين وإن كان مبنياً على ملاحظة دقيقة للعلامتين المتلازمتين الضمة والواو ، والفتحة والالف ، والكسرة والياء ، إلا أن اجراء البصريين لها مجرى الثلاثي التام في إعرابهن بالحركات أقرب الى الطبيعة اللغوية من الاعراب الغريب الذي رآه الكوفيون مع أنهم جميعاً متفقون على أنهن ثلاثيات الأصول [3] .

(٣) ـ اعراب المثنى وجمع المذكر السالم : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب واليه ذهب قطرب ، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب ، وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب ، والجرمي يرى أن انقلاب هذه الحروف هو الإعراب [4] .

وملاحظاتي على هذه المسألة أوجزها فيما يلي :

ليس لهذا الخلاف ثمرة كالمسألة السابقة ، ولا يترتب عليه نتيجة ذات بال في

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
(٢) تاريخ اللغات السامية ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
(٣) مدرسة الكوفة ص ١٩٠ .
(٤) الانصاف مسألة ٣ .

واقعنا اللغوي على رغم ما استنفدوه من مجهود عقلي في هذا الخلاف الذي ينحصر في : أهي حروف إعراب أم اعراب ؟ على أن البصريين الذين قالوا : انها حروف اعراب ، وانتصر لهم الأنباري ملزمون بأن يعترفوا بأنها علامات إعراب وإلا فما معنى أنها حروف إعراب بدون علامة إعرابية ؟ .

وهناك رأي غريب حول إعراب المثنى يبديه الدكتور ابراهيم أنيس ، فيشير إلى أن الصيغة الأساسية للتثنية هي ـ رجلين ـ مثلا أي الياء والنون ، وأن صيغة الألف والنون تطوير لها ظهرت عند بعض القبائل ، وبعض القبائل التزمها ثم لفق النحاة الصيغتين واعتبروهما علامتين للرفع والنصب والجر ، ثم يقول : (ولا شك في أن القبيلة الواحدة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغتي المثنى ، وأن النحاة حين هموا لوضع قواعدهم ، ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل ، خصوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع ، والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر) (1) .

وغرابة هذا الرأي أنه قائم على افتراض غير مدروس ، وفيه اتهام للنحاة القدماء بأنهم لفقوا صيغتين لقبيلتين مختلفتين وجعلوا منهما إعراباً واحداً للمثنى ولكني أقول : ما رأي الدكتور أنيس في التزام القرآن الكريم التعبير عن صيغتي المثنى على النحو الذي استنتجه النحاة إلا في بعض قراءات قليلة ؟ ! والتزام القرآن الكريم لهذا وقد نزل بأفصح لغات العرب ، وهي لغة قريش يدل دلالة واضحة على أن اللهجة القرشية كانت تتناول ظاهرة التثنية على النحو الذي أشار اليه النحاة . فمثلا يقول الله تعالى في سورة المائدة ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب ﴾ (2) ويقول في سورة الكهف ﴿ واضرب لهم مثلا رجلين ﴾ (3) وقال تعالى في سورة الرحمن ﴿ ومن دونهما جنتان ﴾ (4) وقال في سورة الكهف ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ولم

---

(1) أسرار اللغة ص ١٨٦ .

(2) سورة المائدة / ٢٣ .

(3) الكهف /٣٢ .

(4) الرحمن / ٦٢ .

تظل منه شيئاً ﴾[1] .

(٤) ـ المعرب بحق الأصل هو الاسم ، والفعل المضارع محمول عليه وقال بعض الكوفيين : المضارع أصل في الأعراب أيضاً[2] .

والخلاف في هذه المسألة نظري ، وليست له ثمرة في واقع الدراسات النحوية

(٥) ـ المنادى المفرد العلم معرب عند الكوفيين ، ومبني على الضم لشبهة بالكاف عند البصريين ، ومبني على الضم لشبهة بقبل وبعد عند الفراء[3] .

ومن خلال الجدل النظري الذي ثار حول هذه المسألة أقول : ان اللغة واقع يوصف ، لا قياس مستحسن يفرضه النحوي ، ويرسم حدوده . وهذا أمر غاب عن النحاة القدامى[4] . فالأنباري وهو يحكي رأي الكوفيين يقول : (فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق) وهكذا يقوم فكر النحاة على هذه الصورة ، فقلنا كذا ، ولم نفعل كذا ، وكأنهم يصنعون اللغة بأيديهم ويخضعونها لأقيستهم ، لا لنطق العرب الفصحاء روادها الأولين .

وعلى رغم هذا الجدل النظري الذي لفت نظري وعلقت عليه التعليق السابق فهذا الخلاف لا ثمرة له .

(٦) ـ اسم لا النافية للجنس اذا كان مفرداً . يكون معرباً عند الكوفيين ، مبنياً عند البصريين[5] .

والخلاف في هذه المسألة كالمسألة السابقة قائم على افتراضات وأسس فلسفية

---

(١) الكهف / ٣٣ .

(٢) المسائل الخلافية في النحو ص ١٠ .

(٣) الانصاف مسألة ٤٥ .

(٤) في القاموس : ورد ما يفيد جمع قديم على قدامى . صحيح .

(٥) الانصاف مسألة ٥٣ .

يتجلى هذا من تتبع الجدل الطويل الثائر بين الطرفين ، والذي عرضه الأنباري بأسلوبه في الإنصاف . فما كان في ذهن العربي افتراض الكوفي أن لا رجل بمعنى لا أحد رجلا ، أو افتراض البصري أن لا رجل بمعنى لا من رجل . . . الخ .

ومثل ذلك نظرية انحطاط الفرع عن الأصل ، فكر فلسفي أمسك به النحاة وحاولوا أن يخضعوا له لغة العرب ، ومن هنا قالوا : فاسم لا نصب بلا تنوين لأنها فرع على إن التي تنصب بتنوين . هذه حجة كوفية . على أن التنوين في رأيي لا علاقة له بلا . بل إنه تابع من طبيعة الكلمة نفسها ، فمن الكلمات ما يصرف ومنها ما لا ينصرف . وعلى كل فالخلاف فيها كسابقتها لا ثمرة له في الواقع اللغوي .

(٦) ـ الكوفيون لا يميلون الى الاعراب التقديري الذي يكثر في النحو البصري فالاسم المرفوع بعد ان الشرطية نحو قولك : ان محمد جاءك أكرمه مرفوع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون الى أنه يرتفع بتقدير فعل ، وحكى عن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء [1] .

والكوفيون هنا أكثر واقعية ، وأقرب الى الطبيعة اللغوية من البصريين .

(٧) ـ ذهب الكوفيون الى أن فعل الأمر للمواجه المعري عن حرف المضارعة نحو (أفعل) معرب مجزوم ، وذهب البصريون الى أنه مبني على السكون [2] .

وهذه المسألة أيضاً أخذت طابع الجدل النظري العنيف ، فالكوفيون يسوقون حجة ، ويردون على ما يتوقعون من اعتراضات البصريين ، والبصريون يناقشون ويردون على هذه المتوقعات ، وكل منهم لا يعدم حججه ، يستمدها من الفكر الفلسفي لا من الملاحظة اللغوية .

ومع هذا الجدل المتشعب ترى الخلاف ليست له ثمرة تذكر في الدراسات النحوية ولا يترتب عليه جديد في اللفظ أو العبارة .

---

(١) الانصاف مسألة ٨٢ .
(٢) الانصاف مسألة ٧٢ .

وقد أورد العكبرى عدة مسائل أخرى تنطوي تحت الظاهرة الإعرابية ، لكنها من قبيل الخلاف العام بين النحاة ، لا من الخلاف بين المدرستين[1] .

(٢) الاشتقاق

وتختلف المدرستان في أصل المشتقات في اللغة العربية ، أو أصل الاشتقاق فيذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، وذهب البصريون الى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[2] .

وحجة الكوفيين كما أوردها صاحب الانصاف قائمة على ملاحظة لغوية دقيقة ، وهي تبعية المصدر للفعل في الصحة والاعتلال فتقول : « قاوم قواما » و« قام قياما » .

وأيضا الفعل يعمل في المصدر ولا عكس ورتبة العامل قبل المعمول ، وهذه حجة نظرية فلسفية . والمصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ومرتبة المؤكد بعد المؤكد وهذه أيضاً حجة نظرية فلسفية ، ولا يقال إنه سمي مصدراً لصدور الفعل عنه ، بل لأنه مصدور عن الفعل .

وحجة البصريين دلالة المصدر على زمان مطلق ، ودلالة الفعل على زمان مقيد ، والمقيد فرع على المطلق . وهذه حجة نظرية فلسفية .

وقال بعضهم : إن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، أما الفعل فلا يقوم بنفسه ولا يستغني عن الاسم ، وهذه حجة قائمة على ملاحظة لغوية .

والمصدر مدلوله بسيط وهو الحدث ، والفعل مدلوله مركب من الحدث والزمان والبسيط أصل المركب وهذه حجة نظرية فلسفية .

---

(١) راجع في مخطوطة العكبري المسائل ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ .

(٢) راجع في هذه المسألة الانصاف مسألة ٢٨ ، وأسرار العربية طبعة دمشق ١٧١ ـ ١٧٥ للمؤلف نفسه ، وتصريح الشيخ خالد (٣٩٣/١ بولاق) وشرح الرضي على الكافية (١٧٨/٢ .

ومنهم من قال إن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان جارياً على سنن القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فكما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والتراب والماء دل على أنه غير مشتق من الفعل . وهذه ملاحظة دقيقة .

ومنهم من قال : لو كان المصدر مشتقا من الفعل ، لعومل معاملة سائر المشتقات في أن يحذف منه ما حذف منها مثل أكرم . فاسم الفاعل مكرِم واسم المفعول مكرَم وأما المصدر فهو « إكرام » فأبقينا الهمزة التي حذفت في اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان .

هذه حجج الفريقين كما عرضها أو كما تصورها صاحب الإنصاف ، ثم عقب عليها ـ كما هو منهجه ـ بالرد على حجج الكوفيين ، ومناقشتها مناقشة مستفيضة يحتكم في أكثرها إلى الواقع اللغوي ، وينتهي إلى تأييد رأي البصريين في أن أصل الاشتقاق إنما هو المصدر لا الفعل .

وعلى أي حال ، فالطابع العام لهذه المسألة نظري بحت ، ولذا كان الخلاف فيها ميداناً لتصارع الحجج النظرية ، ومن هنا ترددت خلال الحجج قضايا فلسفية مثل الأصالة والفرعية ، والإطلاق والتقييد ، والبساطة والتركيب . وفي الوقت نفسه لم تخل المسألة من استئناس بالواقع اللغوي .

وهنا رأي لا نحب أن نغفله ، ويعتمد على الدراسات النحوية المقارنة ، ذلك هو رأي اسرائيل ولفنسون ، المستشرق اليهودي ، يتحدث عن مميزات اللغات السامية فيقول : (وقد نشأ من اشتقاق الكلمات من أصل وفرع أن سادت العقلية الفعلية ـ إذا صح هذا الاستعمال ـ على اللغات السامية ، أي أن لأغلب الكلمات في هذه اللغات مظهراً فعلياً ، حتى في الأسماء الجامدة ، والألفاظ الدخيلة التي تسربت من اللغات الأعجمية ، فقد أخذت هذه الكلمات مظهراً فعلياً أيضاً .

وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ ، ولكن هذا الرأي خطأ ـ وفي رأينا ـ لأنه يجعل أصل

الاشتقاق مخالفا لأصله في جميع أخواتها الساميات .

وقد تسرب هذا الرأي الى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي .

أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء ، فمنه تتكون الجملة ، ولم يخضع الفعل للاسم والضمير ، بل نجد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً)(1) .

هذا هو رأي ولفنسون تأييد لوجهة النظر الكوفية ، وتخطئة للبصريين على أساس المقارنة باللغات السامية . ثم يعلل الاتجاه البصري بأنه ظهر في اللغة العربية بتأثير علماء الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقلية آرية .

وفي اعتقادي أن الكوفيين رأوا هذا الرأي ولم يكن في حسابهم مراعاة اللغات السامية التي لم يكن قد تيسر لهم معرفتها إذ ذاك كما يغلب على ظني .

وعلى الرغم من أن الدراسات المقارنة دراسات مفيدة ، وتؤدي إلى نتائج طيبة يستريح العقل إليها إلا أنني أرى أن ما انتهى إليه المستشرق اليهودي ليس أمراً مقطوعاً به ، إذ لم يقم على دليل قاطع في المسألة ، وما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها السابقات ؟ (2) .

كما أنه لم يوجد أحد من علماء الافرنج غير ولفنسون اتجه إلى هذا الاتجاه وما دامت المسألة ـ في تقديري ـ ذات طابع عقلي ، فلا مانع من أن نحتكم فيها إلى قضايا عقلية ، فنقول إذا كان في المشتق ما في المشتق منه وزيادة ، وكان البسيط مقدماً على المركب ، فأصل المشتقات كلها ـ صناعة ـ المصدر لا الفعل لأن المصدر يدل على الحدث فحسب ، بينما الفعل يدل على الحدث مقترناً بزمان وقد يصاحب

(1) تاريخ اللغات السامية ص 15 ط 1 سنة 1929 م

(2) في أصول النحو ـ سعيد الافغاني ص 134 .

المشتق زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعلية في اسم الفاعل ، وعلى المفعولية في اسم المفعول .

والمنطق السليم يقتضي أن المصدر وهو بسيط أصل للفعل وهو مركب ، وهذه قضية عقلية تستطيع بها أن تقبل رأي البصريين ، وإن كان رأي الكوفيين يؤيده النحو المقارن على نحو ما وصفنا . ويؤيده الواقع اللغوي ايضافاً لفعل هو أحد الأصول الثلاثة التي يتكون منها الكلام العربي ، ومن ناحية أخرى نرى أن النحاة قد درجوا على تعريف المصدر بأنه : ما يجيء ثالثاً في تصريف الفعل . وسواء أيدنا هذا الرأي أو ذاك فلن تترتب عليه نتيجة تذكر في الدراسات النحوية .

(٣) أقسام الفعل

يرى البصريون أن أقسام الفعل ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر ويرى الكوفيون أنها ثلاثة أقسام أيضاً : وهي الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، والفعل المستمر . أما فعل الأمر فهو عند الكوفيين نوع من الفعل المضارع .

ومقصد الكوفيين بالفعل المستمر هو بنفسه ما يعرف في كتب النحو باسم « اسم الفاعل » .

والفراء هو الذي سمى اسم الفاعل « فعلاً دائماً » وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ، لكن الكثير من كتب النحو لم تشر لهذا الخلاف ، حتى الكتب الباحثة في مسائل الخلاف لم تشر لهذا الخلاف الهام .

غير أن الإشارة إليه جاءت في كتابين : كتاب مجالس اللغويين والنحاة لأبي القاسم الزجاجي ، والثاني كتاب : معاني القرآن للفراء .

ففي الكتاب الأول مجالسة بين ثعلب والمبرد ، يقول فيها ثعلب :(فقلت: الفراء يقول : قائم فعل دائم ، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الاسماء عليه ومعناه معنى الفعل ، لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياما ، وضارب زيدا ، فالجهة التي هو فيها

اسم ليس هو فيها فعلا ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما »[1] .

وفي كتاب معاني القرآن جاء فيه ما نصه : « تقول : منعتك أن تقوم ، ولا تقول منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في « مالك » في المستقبل ، ولم يأت في دائم ولا ماض » ؟؟[2] ففي هذه العبارة جاء تعبير الفراء بالفعل الدائم . وسماه فعلا في موضع آخر من تفسيره حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة الزمر ﴿ كاشفات ضرة ﴾ وقوله تعالى ﴿ مسكات رحمته ﴾[3] .

ومما يؤيد تسمية اسم الفاعل فعلا دائما ، وأن ذلك صار مذهب كوفياً سار عليه الكوفيون بعد الفراء ما جاء في كلام ثعلب ، إذ كان يأتي باسم الفاعل ، فيسميه فعلا مرة ، ودائماً مرة أخرى ، جاء في مجالسه حين عرض لمصاحبة اسم الاشارة للضمائر ، وللأسماء المعرفة بأل ، قال : وإذا جاء مع هذا بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا ، فقالوا : هذا الرجل قائم ، وقد أجاز أهل البصرة اذا كان معهودا أن ينصب الفعل ، وقد أجازه بعض النحويين والفراء يأباه »[4] .

فمن هذه العبارة نرى ثعلباً يعبر عن اسم الفاعل « قائم » بكلمة « الفعل » وفي مواطن أخرى من مجالسه يعبر عن اسم الفاعل « بالدائم »[5] .

نظرة تقويمية :

وهذا الاتجاه الكوفي في تقسيم الفعل اتجاه له قيمته ، ويعطي الفعل في اللغة العربية مزيداً من القيمة ، وخصوصاً في قضية الزمن ، إذ يضيف للفعل في اللغة العربية زمناً جديداً هو الزمن المستمر ، وقد فات علماؤنا العناية بهذا الاتجاه

---

(١) مجالس اللغويين والنحاة للزجاجي ، نسخة مصورة بدار الكتب عن نسخة شهيد علي باستانبول لوحة ١٢٩ وهو الآن مطبوع .

(٢) معاني القرآن للفراء جـ١ .

(٣) معاني القرآن سورة الزمر .

(٤) مجالس ثعلب ص ٥٤ .

(٥) راجع ص ٣٢٧ ، ص ٥٤٥ من مجالس ثعلب .

الكوفي ، وإبراز هذه المسألة الهامة من مسائل الخلاف .

يقول الدكتور مهدي المخزومي : (ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلا دائماً ، فإن الدارسين المحدثين المعنيين بالساميات ، قد أثبتوا أن في البابلية أو الأكدية مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمى الفراء اسم الفاعل فيها) ثم يقول : وسألت الدكتور عبد الحليم النجار المدرس بمعهد الدراسات الإسلامية بكلية الآداب وهو من المتخصصين بالأكدية ـ عن اسم الفاعل ، وتسمية الفراء إياه فعلا دائماً ، فقال : إن اعتباره فعلا دائماً يوافق ما في الأكدية ، ففيها هذا الفعل بنفس هذه التسمية وهو نفس اسم الفاعل في العربية)[١] .

وكان باول كراوس يقول : (الجملة زيد فرحٌ ـ بصيغة اسم الفاعل[٢] ـ ليست الا Permansif أي صيغة الاستمرار ، ونتيجة هذا أن الجملة : زيد فرح . أقدم من زيد فرح ، بصيغة الفعل أي أن الـ Permansif يتقدم على الماضي زمنياً ومنطقياً ونتيجة هذا أننا قد فتحنا الباب لفهم نشأة الماضي فليس هو إلا ما تسميه في البابلية Permansif أي تلك الصيغة غير المقيدة بزمان)[٣] .

هذه النظرة التقويمية التي ألقاها بعض المحدثين والمستشرقين على الاتجاه الكوفي تعزز ما قلته ، وما أبديته من رأي نحو هذا الاتجاه ، وذلك أن عنصر الزمن واضح جداً في اسم الفاعل في اللغة العربية مما يجعله جديراً باسم « الفعل » فأنا مثلا عندما أقول « محمد قائلٌ الحق » بالتنوين عنصر الاستمرار الزمني واضح فيه واذا قلت (محمد قائلُ الحقِّ) بالاضافة كان عنصر الزمن الماضي واضحاً فيه مع الاستمرار . يقول ثعلب : (فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فأثر الاضافة فيه تقول : أخوك آخذُ حقِّه ، فتقول ها هنا : أخوك آخذ حقه ، ويقبح أن تقول : آخذ

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٤١ .
(٢) المعروفة في النحو باسم الصفة المشبهة ، وهناك فرق واضح بين الصفة المشبهة واسم الفاعل .
(٣) محاضرات الاستاذ « باول كراوس » في طلبة الليسانس (كلية الآداب ٤٣ ـ ١٩٤٤ م)

حقه ، فاذا كان مستقبلا لم يقع بعد ، قلت : آخذٌ حقه . ألا ترى أنك لا تقول هذا قاتلٌ حمزة ، لأن معناه ماض فقبح التنوين)[1] .

وعنصر الاستمرار يتحول الى ثبات ودوام في اسم الفاعل المأخوذ من أفعال السجايا والعيوب ، والمزايا وهو ما يعرف في اصطلاح النحاة باسم الصفة المشبهة .

وعمل اسم الفاعل عمل الفعل يؤيد اتجاه الكوفيين في تسميته « فعلاً دائماً » بل تعليلهم اسم « المضارع » بأن ذاك لمضارعته لاسم الفاعل دليل آخر يؤيد هذا الاتجاه في تقديري .

الحق أن هذا الاتجاه الكوفي له قيمته وتقديره ويريحنا من كثير من الفرعيات المتعددة في النحو العربي ، ويفتح المجال لدراسة الزمن في اللغة العربية وذلك عندما ندرس اسم الفاعل باعتباره جانبا من دراسة الفعل .

(٤) التضمين

لا يجيز البصريون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسا ، وشأنها في ذلك شأن حروف الجزم ، وحروف النصب التي لا يحل أحدها محل الآخر .

وما ورد من ذلك وهو كثير في لغة العرب يحملونه على التضمين ، وهو أن يشرب الفعل الذي يتعلق به هذا الجار معنى فعل آخر يمكن أن يرتبط بهذا الحرف ويتناسب معه . واذا لم يمكنهم التضمين حملوه على النيابة شذوذا ، وكلا الأمرين عندهم غير قياس .

فمثلا قوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ فالبصريون يرون أن الفعل يخالف ضمن معنى يخرج ، والكوفيون يرون أن حرف الجر « عن » ناب عن الحرف « في » مثلا . وقول الكوفيين بإجازة نيابة حروف الجر بعضها عن البعض إنما

---

(١) مجالس ثعلب ص ٥٤ .

هو أمر قياسي[1] عندهم .

وقد رأى ابن هشام الانصاري ترجيح مذهب الكوفيين ، إذ قال تعقيباً عليه « ومذهبهم أقل تعسفا »[2] وفي رأيي أنه أقرب الى طبيعة اللغة ، إذ كثيراً ما نرى الأدوات النحوية تتبادل المعاني ، وخصوصاً حروف الجر ، وذلك أيسر من تحميل الفعل معنى فعل آخر ينسجم مع الحرف الذي تعلق به .

وقد وقف مجمع اللغة العربية من هذا الموضوع موقفاً وسطاً ، اذ خرج بمذهب منتخب من المذهبين في التضمين ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، وقد أخذ عن البصريين أن التضمين في الأفعال دون الحروف كما أخذ عن الكوفيين أن التضمين قياس[3] ، فقال : ونرجح على هذا القول بقياسية التضمين[4] .

(٥) الضمائر

خلاف المدرستين في الضمائر يدور حول الحروف الأساسية التي يتكون منها كل ضمير ، وهو لون من الخلاف لا يوصل إلى نتيجة لها تأثيرها في الدراسات النحوية كما أن هذا اللون من الخلاف يحتاج إلى نوع من الدرس لم تتهيأ أسبابه في رأيي لأعلام المدرستين حينذاك .

وهذه هي مسائل الخلاف في موضوع الضمائر ، وهي كلها تدور حول تكوين الضمائر من حروف المباني كما أسلفت .

(١) ـ (أنا) : عند الكوفيين أصل لا زيادة فيه ، وعند البصريين كلمة أنا ثنائية مؤلفة من أصلين هما الهمزة والنون ، والالف امتداد لفتح النون وانما فتحوها لئلا تشبه الأدوات .

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني جـ ٣ ص ٢١٦ .

(٢) مغني اللبيب جـ ١ حرف الباء .

(٣) دور الانعقاد الاول ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٢٦٨ .

قال ابن يعيش : (وحكى الفراء أن فعلت بقلب الألف الى موضع العين ، فان صحت الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم ، فهو عند الكوفيين مبني على السكون ، وهيْ الألف)[1] .

وعرض الأشموني هذا الخلاف فقال : (مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة والاسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين ـ واختاره الناظم ـ أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل ، فصحاهن اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا ، والثانية اثباتها وصلا ووقفا ، وهي لغة تميم . .)[2] .

نظرة تقويمية :

فصحى اللغات تثبت الألف وقفاً ، أو وقفا ووصلا ، وهذه حجة من الواقع اللغوي تقرر وجهة النظر الكوفية .

واذا لجأنا الى الدرس الحديث نحتكم اليه في هذا الموضوع ، وهو الحكم المناسب في هذا الموضوع لأنه يقوم على الدراسات المقارنة ، وهذه القضية بالذات تتصل بأطوار قديمة لتطور اللغة ، نجد الدارسين المحدثين يقررون ما يأتي :

فهذا الجدول الذي وضعه الدكتور « ولفنسون » لضمائر الرفع المنفصلة في اللغات السامية نجد أن الضمير « أنا » في الحبشية (ana) وفي الأرابية : (eno) ena وفي السبئية والمعينية (ana) وفي العبرية (ani) (anohi) وفي البابلية والأشورية Anaku[3] .

وبملاحظة هذا الضمير في اللغات السامية نجدها كلها تشترك في الهمزة والنون ، وصوت ثالث هو الألف في الحبشية والأرامية والسبئية والمعينية والبابلية والأشورية وهي الأصول الثلاثة للضمير العربي « أنا » وذلك يعزز الاتجاه الذي ارتضاه الكوفيون .

---

(١) شرح المفصل جـ ٣ ص ٩٤ .

(٢) شرح الأشموني جـ ١ ص ٥١ .

(٣) ولفنسون تاريخ اللغات السامية ص ٩ . والمخزومي في مدرسة الكوفة .

(٢) ـ « أنت » وفروعه :

يرى الكوفيون أن التاء في « أنت » وفروعها من نفس الكلمة ، والكلمة وكمالها اسم ، عملا بالظاهر[١] . ونسب الرضي هذا الى الفراء ، فقال : (مذهب الفراء أن « أنت » بكمالها اسم والتاء من نفس الكلمة)[٢] . ولا تعارض بين النصين لأن الفراء فيما أرى في مقدمة الأئمة الذين ابتنى مذهب الكوفيين على آرائهم .

والخليل يقول بتركيبها وعَدَّ « أن » هي الضمير ، والتاء حرف خطاب كالكاف في « ذلك » ومذهب الخليل فيها هو مذهب البصريين[٣] .

والأستاذ برجستراسر ، يقول بتركيبها من التاء التي تتصل بالفعل الماضي أعني تاء الفاعل و« أن » التي يحتمل أن تكون من أدوات الإشارة في تقديره[٤] .

والاستاذ المستشرق لم يأت بجديد فقد سبقه إليه نحاة قدامى قال الرضي : (انّ الضمير المرفوع هو التاء المنصرفة فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظا)[٥] . وهذا الرأي نسبه السيوطي والصبان إلى (أبي الحسن ابن كيسان وهو أحد من خلطوا بين المذهبين)[٦] .

ونستطيع أن نحسم هذا الخلاف عندما نرجع مرة أخرى إلى جدول الدكتور ولفنسون حيث نجد أن الضمير أنت في الحبشية : anta وفي الآرامية : ant وفي السبئية والمعينية : anta وفي العبرية : atta ، وفي البابلية والأشورية : atta[٧]

وبملاحظة هذه اللغات ترجح لدينا مقالة الكوفيين في أنها بسيطة لا مركبة

(١) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٣ ص ٣٥ .
(٢) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ١٠ .
(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٦٧ والإنصاف ص ٩٨ .
(٤) التطور النحوي للغة براجستراسر ص ٤٨ .
(٥) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٠ .
(٦) حاشية الصبان على الأشموني جـ ١ ص ٢٧١ ، والهمع جـ ١ ص ٦٠ .
(٧) ولفنسون ـ تاريخ اللغات السامية ص ٩ .

فأصول أنت العربية موجودة في الحبشية والسبئية والمعينية والأشورية والبابلية والعبرية .

(٣) هو وهي :

يرى الكوفيون أن الأسم فيهما هو الهاء وحدها ، ويرى البصريون أن الأسم مجموع الهاء والياء ، والهاء والواو[١] .

وحجة الكوفيون كما أوردها صاحب الإنصاف قائمة على الملاحظة التصريفية مثل التثنية « هما » والجمع « هم - هن » وكذا الشواهد المسموعة التي أبقى الضمير فيها على الهاء وحدها ، وحجة البصريين هي ضرورة وجود حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وكأنهم لحظوا آنفاً أنها بزيادة الواو ، معنى هذا أن الضمير المنفصل يتصور وجوده على هذه الصورة غير الممكنة صوتياً ، على أنني أرى أن قول الكوفيين : الاسم هو الهاء وحدها قول قريب من الواقع اللغوي ، وذلك لأن الهاء هي المناط الصوتي لضمير الغائب ، وبها يتميز ، وما وراءها تكملات اقتضتها الضرورة الصوتية .

هذا ما أتصوره في الواقع بالنسبة للرأي الكوفي .

وعلى الرغم من أن الخلاف في هذه المسألة لا ثمرة له في الدراسات النحوية لأنه كما قلت يتناول دراسة لمرحلة في تاريخ اللغة لم تتهيأ للنحاة أسبابها الا أني أستطيع أن أحسم هذه الخلاف بنفس الأسلوب الذي اتبعناه في الضمائر السابقة وهو الرجوع الى جدول الدكتور ولفنسون ففي الأرامية هو : Hu وهي : Hi وفي السبئية والمعينية : هو Hua وهي : Hia وفي العبرية هو : Hu وهي Hi وفي البابلية والأشورية هو : Su وهي Si[٢] .

---

(١) الانصاف مسألة ٩٦ .

(٢) ولفنسون - تاريخ اللغات السامية ص ٩ ومدرسة الكوفة النحوية .

فالكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير لأنها الضمير وحدها في الآرامية والعبرية والسبئية والمعينية ، ولأن السين التي تحل محلها في البابلية والأشورية هي الضمير وحدها أيضاً ، وليس الصوت الملحق بالهاء أو السين حرفا ثانياً ، لأنه في أغلب الظن ليس إلا ضمة ممطولة أو كسرة ممطولة ، ولا بد من الضمة أو الكسرة ليسهل نطقه على اللسان ، وأغلب الظن أن الضمير في « هو وهي » وفروعهما هو نفس الضمير المتصل في ضربه وضربها ، وضربهم ، وضربهن[1] .

(٤) اياك وأخواتها :

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف ، والهاء والياء ، من إياك وأخواتها هي الضمائر المنصوبة وأن « ايا » واليه ذهب ابو الحسن بن كيسان .

وذهب بعضهم إلى أن « إياك » بكماله هو الضمير .

وذهب البصريون الى أن « إيا » هي الضمير وما بعدها حروف تدل على المتكلم والخطاب والغيبة .

وذهب الخليل بن أحمد : الى أن « ايا » اسم مضمر مضاف لما بعده لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، فخص بالاضافة عوضاً عما منعه ، وهو الضمير الوحيد الذي يضاف .

ويرى المبرد أنه اسم مبهم اضيف للتخصيص ، ولا يعرف مبهم أضيف غيره ، ويعني بالمبهم الضمير .

ويرى الزجاج أنه اسم مظهر خص بالاضافة إلى سائر المضمرات .

وحكي عن الخليل أنه مظهر ناب مناب المضمر ، وحكى عن العرب إضافته للمظهر[2] .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ١٩٥ .

(٢) الانصاف مسألة ٩٨ .

هكذا تشعبت الآراء حول التحليل النظري لضمير النصب « اياك واخواته » وهل كل الكلمة ضمير أم بعضها هو الضمير ؟ .

ورأيي في هذا الخلاف أنه نظري بحت يقوم على أدلة عقلية[1] ، ولا يحسم مثل هذا الخلاف إلا دراسة نشأة اللغة العربية ، وتاريخ استقلالها عن شجرة اللغات السامية ، وقد تجدّ لها في النحو المقارن إذا تيسر للباحثين فيه الوسائل اللازمة لذلك كما رأينا في الضمائر السابقة ، إلا أن النتيجة التي تترتب على هذا البحث لو وصلنا اليها ليست بذات بال .

ومن جهة تقويم الآراء : رأي جمهور الكوفيين وابن كيسان : واقعي إلى حد بعيد لأن الكاف ، والهاء ، والياء ، مناط الفائدة ، ومحك التمييز وهذا هو محور نجاح اللغة في الإبانة عن مدلولات الألفاظ ، ورأي البصري نظري جداً ، وكون حروف العماد أكثر ، ولا يكون كثير عماداً لقليل ، فهذا أمر بالغ العقلية ولا تخضع اللغات لمثل ذلك .

والرأي الأكثر واقعية هو رأي من : قال : إن إياك ، أو اياه كلها ضمير . وهذا هو الواقع لأنهما لا ينفصلان في كلام العرب .

والآراء الأخرى كلها توجيهات نظرية تحلل هذه الضمائر . وهي مجمعة على ضرورة وجود الجزءين معا حتى يتحقق مدلول الضمير .

وللدكتور مهدي المخزومي رأي أو ترجيح لرأي الخليل يعتمد على ثلاثة أمور :

أولاً : السماع عن العرب في قولهم : اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشباب فهذا الاستعمال يشعر بجواز إضافتها للضمير .

---

(١) راجع هذه الأدلة العقلية في المسألة ٩٨ يتبين صدق هذا الاستنتاج وكذلك النظرة التقويمية التي سأذكرها بعد .

ثانياً : « ايا » خالفت أخواتها من الضمائر في الاستعمال ؟ لأنها مبهمة وفي حاجة إلى ما يخصصها بالحاق علامات التكلم والخطاب والغيبة ، وهذا يشعر باختلافها عن أخواتها وأنها ليست بمنزلتها في التعريف ، كما يشعر بقوة رأي الخليل في إبهامها ، واحتياجها إلى ما يزيل إبهامها .

ثالثاً : أن الحروف التي تلحقها ـ كما يزعم البصريون ـ وهي بعينها التي تستعمل اسماء ، فكيف يفرقون بين استعمالها أسماء واستعمالها حروفاً ؟ انهم اضطروا لذلك ، لأن « إيا » عندهم ضمير معرفة فلا يمكن أن يكون ما بعدها اسم لأن الضمير لا يضاف .

كما يقرر الدكتور المخزومي أن أقرب الأراء لرأي الخليل هو رأي الكوفيين لأنهم لم ينكروا عليه أسمية اللواحق ، ولكنهم خالفوه في « إيا » وفي اعراب لواحقها[1] .

(٥) ـ ضمير الفصل :

والخلاف في ضمير الفصل يختلف في اتجاهه عن الاختلاف في الضمائر الأخرى إذ يدور الخلاف فيه حول موضعه الإعرابي . فالكوفيون يسمونه « عمادا » وله عندهم موضع من الاعراب منهم من يعطيه حكم ما قبله ، ومنهم من يعطيه حكم ما بعده .

وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا ، لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضافا لنعت الاسم ، ولا موضع له من الإعراب[2] .

وهذا الاختلاف في رأيي يدور حول التكييف الاصطلاحي لذلك الضمير وأثره في الجملة العربية .

---

(١) راجع مدرسة الكوفة ص ١١٦ ، ١٩٧ .
(٢) الانصاف مسألة ١٠٠ .

وقد حكم البصريون الأسس الاصطلاحية ، والأقيسة النظرية في تكييفهم لذلك الضمير ، وهي نفس الأسس التي اعتمدوا عليها في تكييفهم لغيره مثل « إياك » ونحوه .

والكوفيون يكيفونه على أساس ما يضفيه على الجملة من معنى الاختصاص ولا يهمهم بعد ذلك من عدم الانسجام القياسي ، وأنه سيؤكد الظاهر بالضمير .

وهذه المسألة وغيرها من مسائل التكيف الاصطلاحي ، ولا أثر لها في واقع الدراسات النحوية .

وكلمة ختامية بالنسبة للضمائر كلها بصفة عامة هي أن رأي الكوفيين في الضمائر يدل على نجاح منهجهم الواقعي ، ومظهر ذلك ما انتهت اليه الدراسات الحديثة والنحو المقارن من تأييد وجهة النظر الكوفية في أصل الضمير .

(٦) أسماء الإشارة والموصولة :

الخلاف بين المدرستين في الأسماء المبهمة أعني أسماء الاشارة والموصولة يدور حول الحروف التي تتكون منها ، وهذا الخلاف على غرار خلافهم في الأسماء المضمرة ، وهذا الخلاف كما قلت أكثر من مرة لا تفصل فيه حجج المدرستين ، وانما تحسمه الدراسات المقارنة ، أو على الأقل توصل إلى نتيجة أقرب إلى الصواب .

والمسألة الأولى من هذا الخلاف حول أسماء الإشارة والموصولة تتناول كما قلت أصل هذه الأسماء والحروف التي تتكون منها .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في « ذا والذي » الذال وحدها وما زيد عليهما تكثير لهما . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما ، واختلفوا في « ذا » فالأخفش وجماعة يرون أصلها « ذيٌّ » حذفت الياء الثانية ثم قلبت الياء الأولى ألفا لئلا يلتحق بكي ، فالألف منه إذن منقلبة عن ياء بدليل جواز الإمالة وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا « ذوي » بفتح الواو ، لأن باب « شويت » أكثر

من باب « حييت » فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وأما الذي فأجمعوا على أن الأصل فيه « لذي » نحو « عمي » و« شجي »[1] .

نظرة تقويمية :

هناك ظاهرة واضحة في المدرسة الكوفية هي محاولة الربط بين أدوات المعاني أسماء كانت أو حروفاً ـ على أساس الملاحظة اللغوية وإيجاد روابط من الأصالة والفرعية بينهما مثل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة والسين وسوف ، وهذا وهذان ، الذي واللذان ، بينما البصريون يعتبرون كل تصريف منها أصلاً برأسه .

وعلى أساس هذه الملاحظة يعد الكوفيون الأصل في « ذا » و« الذي » الذال وحدها ، كما يعدون الأصل في « هو وهي » الهاء وحدها ، وأن الكاف هي الضمير في إياك .

ومع هذا كله فالجهد المبذول في هذا الخلاف ليست له ثمرة إلا أن الملاحظة أن بعضه قائم على مراعاة الواقع اللغوي ، وبعضه قائم على مجرد حجج نظرية ، والنظرية والواقعية موجودة في حجج المدرستين جميعاً . على أن الجميع متفق على أن « ذا والذي » تستعملان بالصورة التي هما عليها ، غير أن البصريين يرونهما بصورتيهما أصلين ، والكوفيين يرون أن ما زاد على « ذا » لتكثير الكلمة .

يقول الدكتور المخزومي : ويبدو لنا الخلاف بينهم وبين الكوفيين شكلياً لأنه لا الكوفيون ينكرون أهمية الصوت اللين في الاستعانة به على النطق بالذال ولا البصريون[2] .

وسنرجع هنا كما فعلنا في الضمائر الى تاريخ اللغات السامية وبملاحظة جدول الدكتور ولفنسون وجدنا أن مقابل «ذا» العربية في الحبشية هو « Se » وفي الآرامية هو

---

(١) الانصاف مسألة ٩٥ .
(٢) مدرسة الكوفة ص ١٩٨ .

« Hono » وهي تقابل « هنا » العربية وتؤدي ما تؤديه « ذا » أيضا ، وفي العبرية[1] هو « Se » .

وفي هذا ما يعزز الاتجاه الكوفي لأن اسم الاشارة في هذه اللغات صوت ساكن ، وصوت لين ، كما هو في العربية ، وصوت اللين في حقيقته ما هو إلا حركة طويلة ، وحركة الذال لازمة للاستعانة على النطق بصوت الذال .

ومن هنا فكل ما قيل عن أصل « ذا » وأنها « ذيٌّ » بياء مشددة أو ذوي ثم حدث فيها التغيير والإعلال المشار اليه ـ فهو بحث نظري ليس له ما يؤيده من الواقع اللغوي ، والشيء الذي يلفت النظر ويثير العجب هذه العمليات التصريفية في أسماء مبنية مع أن المبنيات ليست موضعاً للدراسات التصريفية والبحوث التصريفية ـ كما هو معروف ـ ميدانها الأسماء المتمكنة .

والمسألة الثانية في أسماء الاشارة والموصولة نرى الخلاف فيها يحدد أو يؤكد العلاقة بين كل منهما .

ذهب الكوفيون الى أن هذا وما أشبهه من أسماء الاشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي وكذا سائر أسماء الاشارة لا تكون بمعنى الموصولة[2] .

وقد احتج الكوفيون ـ كما ذكر صاحب الانصاف ـ بآيات من القرآن (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) ، (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنه) ، (وما تلك بيمينك يا موسى) ، ويقول ابن مفرغ : آمنت وهذا تحملين طليق .

واحتج البصريون بالأصل واستصحاب الحال . . وأخذوا يخرجون الآيتين الأولين بأن هؤلاء في موضع نصب بالاختصاص ، أو تأكيد لأنتم ، أو منادى مفرد بحرف نداء محذوف .

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٠ .

(٢) الانصاف مسألة ١٠٣ .

وفي هذه التخريجات ما يجعل رأي الكوفيين أيسر وأقرب .

هذا والمسألة صورة واضحة لمنهج المدرستين ، وفي وجهة النظر الكوفية اتجاهات جديدة في الاستعمال اللغوي تؤكد وجود علاقة ما بين الاشارة والموصول والمعروف أن كلا منهما داخل في إطار المبهم . ومن ناحية أخرى فالدرس الحديث يؤكد العلاقة بينهما ، وأنهما يؤديان رسالة واحدة في الاستعمال اللغوي .

(٧) الأدوات النحوية من ناحية البساطة والتركيب :

تناول الخلاف بين المدرستين كثيراً من حروف المعاني ، والأدوات النحوية وكان خلافهم حولها يدور حول بساطتها وتركيبها . والقول بالتركيب في الأدوات اتجاه كوفي غالباً ، وبالقول بالبساطة اتجاه بصري غالبا ، وسأعرض هنا جانباً من هذه الأدوات ، وما ثار حولها من خلاف قام حول بساطتها وتركيبها .

(لن) :

الكسائي من الكوفيين يرى أنها مركبة من « لا » و« أن » وحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف للساكنين[١] ، ويبدو أن الكسائي حذا في هذا حذو أستاذه الخليل ، قال سيبويه : فأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : ويلمه ، يريدون « ويْ لأمه » ، وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد[٢] .

وينقل صاحب اللسان عن الازهري قوله : (حكى هشام عن الكسائي هذا القول الشاذ عن الخليل)[٣] . أما الفراء فكان يذهب إلى أن أصل « لن » و« لم لا » فأبدلت الألف نونا ، في أحدها ، وميماً في الآخر[٤] وسار على نهجه الكوفيون ،

---

(١) شرح الأشموني جـ ٣ ص   والمغني حرف اللام .
(٢) الكتاب جـ ١ ص ٤٠٧ .
(٣) لسان العرب مادة لن .
(٤) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٣٥ .

فقالوا بالتركيب في كثير من الأدوات بينما لم ينتفع البصريون بما ذهب إليه هذان الإمامان ، ولم يأخذ بمبدأ التركيب من المتأخرين غير ابن جني في سر صناعة الاعراب ، فقد قال بمبدأ التركيب ، وطبقه على أدوات كثيرة منها : لن ، وكأن[1]

فالقول بالتركيب له طابع كوفي ، وهو من ناحية أخرى يتمشى مع الدرس المقارن الحديث ، إذ يرى برجستراسر : أن أصل النفي في العربية أن يكون بـ « لا » و« ما » وأن العربية قد اشتقت من لا أدوات منها : ليس : لن : لم ، وقال : (لن مركبة من « لا » و« أن » و« لم » وربما كانت مركبة من « لا » ، وما الزائدة[2] .

وقال في موضع آخر من محاضراته : (. . أم حديثة عربية أصلا a. ma كما أن لم أصلها la. ma ، وكم أصلها Kama)[3] .

فبملاحظة ما جاء في محاضرات برجستراسر تتكشف لنا حقيقة هذه الأدوات ، وصدق اتجاه الكوفيين ، وأن النحاة القدماء لعدم تيسر هذا اللون من المعارف لهم وصفوه بالشذوذ كما جاء في تعليق ابن منظور على رأي الخليل والكسائي .

(ليس) :

قال الخليل : أصله : « لا أيس »فطرحت الهمزة وألزمت اللام بالياء[4] .

وسار الفراء الكوفي على مذهب الخليل فقال : أصل ليس لا أيس ، ولعل ذلك من قول العرب : ائتني به من حيث أيس وليس ، وجيء به من أيس ، أي من حيث هو ، وليس هو[5] .

بينما البصريون لهم افتراضات شتى حولها ، لكن لا يقولون بتركيبها .

---

(١) سر صناعة الاعراب حرف الكاف .
(٢) التطور النحوي للغة العربية ص ١١١
(٣) التطور للغة العربية ص ١١١ .
(٤) لسان العرب مادة ليس .
(٥) المرجع السابق .

ومن هنا أخذ القول بالتركيب طابعاً كوفياً ، وما في أيس من معنى الوجود الذي لمحه الفراء هو الذي هيأ لها أن تنضم الى الأفعال الدالة على وجود في زمن من الأزمان .

وأيد البحث الحديث رأي الفراء في ليس فذهب « برجستراسر » إلى مثل ما ذهب إليه في لن وقال : قد اشتقت العربية من لا أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا ليس فيقابلها في الآرامية : lait ، وهي مركبة من « لا » واسم معناه الوجود يحتمل أن يكون لفظه القديم : iitai أو قريبا من ذلك . وهو iss في العبرية : itai في الآرامية العتيقة . ويقاربها في الأكدية مثل وهو iso أي يملك الشيء وهو له . فمعنى : lait لا يوجد ، وهذا هو عين معنى ليس الأصلي[1] .

والمشكلة التي تواجه « برجستراسر » في هذه الدراسة المقارنة عدم المطابقة الصوتية ـ اذ قيام السين في ليس مقام التاء في lait « نقض لقوانين الأصوات السامية لا بد له من سبب ، ولا نعرفه »[2] .

ويرى الدكتور المخزومي مخرجاً من هذه المشكلة يتمثل في « لات » العربية وهي تعمل عمل ليس واختصت بنفي الحين ، فهي المقابلة لـ lait وتطابق حروفهما واضح .

وقد مالت العربية الى التخلص من هذا الصوت فأصبحت لات ، وأن تكون ليس قد اختصت بها العربية كما اختصت بأشياء كثيرة[3] .

وأنا أقول إن مقابلة السين للتاء واضحة في اللهجات العربية ، فهناك من هذه اللهجات من يجعل السين التاء ويقول في الناس النات .

وفي كلام الفراء ما يفيد عدم التفرقة بين ليس ولات من حيث دلالة كل منهما

(١) التطور النحوي للغة العربية ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مدرسة الكوفة ص ١١٨ ، ١١٩ .

على نفي الوجود فان في تفسير قوله تعالى من سورة « ص » ﴿ فنادوا ولات حين مناص ﴾ يقول : ليس بحين فرار ، فهي اذن عنده بمنزلة ليس(١) .

وهكذا بالدراسة المقارنة يتبين لنا وجاهة الرأي الكوفي ، وسداد نظرة الفراء في البحث عن أصول هذه الأدوات ،مع عدم توافر وسائل الدراسات المقارنة في عصرهم ولم يكن قد وضح لهم بعد انقسام لغات العالم إلى أسر ، وأن كل أسرة لغوية توجد لها خصائص مشتركة بين أفرادها .

(لكن) :

يراها البصريون بسيطة ، وعند الكوفيين مركبة لكنهم اختلفوا في تحليلها فالفراء يرى أصلها « لكن أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن للساكنين كقوله : ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل(٢) .

وبقية الكوفيين يرونها مركبة من « لا وأن » والكاف زائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفاً(٣) .

تقويم هذا الخلاف :

الكوفيون هنا أدق من حيث الحس اللغوي من البصريين بصرف النظر عن اصابة الرأي أو عدم اصابته ، لأن بناءها غريب ليس له نظير في أبنية المفردات البسيطة .

وخطأ الكوفيين يتمثل في أن الفراء حللها نصف تحليل فالمشكلة أمامه لا تزال قائمة ، وبقية الكوفيين لمحوا النفي فيها ،فجعلوا «لا» أصلا من أصولها، ثم اختلط الأمر عليهم ، فافترضوا اعتباطا وجود الكاف الزائدة لا التشبيهية(٤) .

---

(١) معاني القرآن . جـ ٣ سوره ص .
(٢) المغني حرف اللام .
(٣) شرح المفصل جـ ٨ ص ٣٩ .
(٤) مدرسة الكوفة ص ٢٢٠ .

وسر ذلك أن كثيرا من نحاتنا درسوا اللغة العربية في نطاق اللغة العربية نفسها غير مبالين بوجود هذه الصلة بينها وبين اللغات السامية الأخرى ، وأنه لا يتيسر الوصول إلى أصل كلمة إذا اقتصر على لغة سامية واحدة كما يقول الدكتور ولفنسون .

هذا والباحثون المحدثون يؤيدون فكرة التركيب لكنهم يرونها مركبة من « لا وكن » المقابلة لكلمة Ken العبرية ، التي معناها هكذا[1] .

(إلا) :

يرى الفراء وجماعة من الكوفيين أن « إلا » مركبة من « إن ولا » فنصبت في الايجاب اعتبارا بأن ، وعطف بها في النفي اعتبارا بلا[2] .

والبصريون يذهبون إلى أنها بسيطة لا تركيب فيها وهو قول الخليل والا التي للاستثناء بمنزلة النفي يعني أنها بسيطة بدليل قوله : « وأما الا واما في الجزاء فحكاية » يعني أنهما مركبتان ، واذا سمي بهما فعلى الحكاية مثل التسمية بنحو تأبط شرا »[3] .

ويبدو أن نظرية التركيب في الأدوات ، ومحاولة البحث عن أجزائها ظاهرة واضحة في النحو الكوفي ، وان كان قد سبقهم الخليل الى هذا الاتجاه بالنسبة لبعض الأدوات كما أشرنا . والأنباري لا تعجبه دعوى التركيب ، ويرى أنها بعيدة عن الواقع ولا تستند إلى دليل ، وأن الدليل الذي يمكن أن يستند إليه في هذه الحالة « لا يمكن الوقوف عليه الا بوحي أو تنزيل ، وليس الى ذلك سبيل »[4] .

ومن هنا فهذا الاتجاه لا يقوم الا على مجرد الحدس ، وان كنا وجدنا له في كثير من المواطن ما يعززه ، وذلك كنتائج الدرس الحديث والنحو المقارن .

---

(١) التطور النحوي ص ١١١ .
(٢) الانصاف مسألة ٣٤ .
(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٦٧ .
(٤) الانصاف مسألة ٣٤ .

والأدوات بعد التركيب تنتهي إلى معنى جديد يختلف عن معنى الأجزاء التي يتركب منها وقد عبر الأنباري عن هذا بالمثل الذي ساقه ، واستمده من الدراسات الكيمائية التي يبدو أنها كانت متقدمة ومنتشرة في عصر الكاتب حتى أخذت طابع الثقافة العامة ، فيقول عن الأدوات التي تتركب ويصبح لها معنى جديد ، وأنها في ذلك « بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فانه يبطل حكم كل منها عما كان عليه ، في حالة الافراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر »(١) .

وعلى كل فالقضية نظرية كما قلت ، ولا تفيد الدراسات النحوية في شيء .

(كم) :

يرى الكوفيون أنها مركبة ، وذهب البصريون الى أنهـا مفردة مـوضوعة للعدد(٢) .

هذا الخلاف ـ كغيره من كل خلاف دار حول الأدوات ـ جهد فكري لا ثمرة له في الدراسات النحوية ، وقول الكوفيين بالتركيب استنتاج افتراض قد نجد له تأييدا في الواقع اللغوي يتجلى في اعتمادهم على النظائر التي سردها الأنباري من زيادة الكاف كثيراً في كلام العرب . والبصريون في ردهم عقليون وأقرب إلى النزعة المنطقية في قولهم : إنها دعوى بلا دليل ، وقولهم : ان الأصل هو الافراد ، وتمسكهم باستصحاب الحال .

ورأى الكوفيين من قبيل الدراسة الافتراضية التي قد تصلح في مجال فقه اللغة أو النحو المقارن أكثر مما تفيد في مجال الدراسة في النحو العربي فهو قد يكون صورة لمرحلة قديمة من مراحل التطور اللغوي .

ويفرق الدكتور المخزومي بين المدرستين في هذه المسألة فيقول : والفرق بين المذهبين واضح ، أولئك ـ يعني البصريين ـ يستندون الى أصل فلسفي يقيمون به

---

(١) المرجع السابق .
(٢) الانصاف مسألة ٤٠ .

حجتهم ، وهؤلاء يستندون إلى القرآن الكريم ، وأبيات من الشعر العربي الصحيح[1] .

أما العناصر التي تتكون منها « كم » فيعرضها الفراء قائلا : نرى أن قول العرب : كم مالك أنها : « ما » وصلت من أولها بالكاف ، ثم ان الكلام كثر بكم ، حتى حذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما قالوا : « لم قلت ذلك . . . ؟ ومعناه : لم ، « لما قلت » قال :

يا أبا الأسود لم أسلمتني لهموم طارقات وفكر[2]

وقيل لبعض العرب : مذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمذ أخذت في حديثك ، فزيادة الكاف في مذ دليل على أن الكاف في كم زائدة[3]

هذا والقول بالتركيب قريب جداً مما استنتجه الأستاذ برجستراسر فقد انتهى الى مثل ما انتهى اليه الفراء ، ففي معرض الكلام على حروف العطف ، واشتقاقاتها قال برجستراسر أم حديثة عربية أصلها : ama كما أن لم أصلها I ama وكم أصلها : kama[4] .

(السين وسوف) :

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها[5] .

بدراسة هذه المسألة ، وحجج المدرستين كما عرضهما الأنباري أسجل النتائج الآتية :

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٣٢ .

(٢) هكذا ورد في الصاحبي « فأنا » ويبدو أن فيه تصحيفاً ، وقد جاء في الانصاف مسألة ٤٠ « يأبا » .

(٣) الصاحبي لابن فارس ص ١٢٩ ، ومعاني القرآن ورقة ٧٢ .

(٤) التطور النحوي للغة العربية ص ١١٦ .

(٥) الانصاف مسألة ٩٢ .

(١) ـ منهج المدرستين واضح في المسألة ، فالكوفيون يعتمدون على السماع والملاحظة اللغوية ، والبصريون يردون على السماع بالندرة أو الشذوذ ، أو المخالفة للقياس وعدم مراعاة النظير . وهذان الأمران الأخيران لهما شأن كبير في هذه المسألة وفي المنهج البصري بعامة[1] .

(٢) ـ مجهود الكوفيين في هذه المحاولة ، محاولة إيجاد علاقة بين سوف والسين لا ثمرة له في الدراسات النحوية ، وإن كان فيه قيمة لغوية ، ودلالة على أهمية دراسة التطور اللغوي . ويمكن أن نستأنس في ذلك بما ذكره ابن هشام من أن لسوف أربع لغات : « سف » بحذف الوسط ، و« سو » بحذف الأخير و« سي » بحذف اللام وقلب الوسط ياء[2] .

ويبدو أن « سي » هي السين المفردة التي نجعلها في « سنفعل » .

(٣) ـ يرى الدكتور المخزومي أن هذه المسألة دليل على ما يميل إليه الكوفيون من تحكيم الحس اللغوي في تتبع الظواهر اللغوية ، على عكس البصريين الذين يحكمون الأصول العقلية ، فيقول : (فقد نهج الكوفيون في ذهابهم إلى أن السين وسوف حرف واحد ، وأن السين ليست إلا سوف اقتطع بعض حروفها بحكم الاستعمال ، والجري على الألسنة ـ منهجاً يتفق مع واقع اللغة في تطورها واستعمالها . يدل على ذلك ايرادهم نظائر كثيرة من أفعال تأثرت بهذا العامل اللغوي أعني الاستعمال ، فجرت على خلاف القياس بفقدانها بعض أصولها التي بنيت عليها مثل (لم أبل ، ولم يك ، وخذ وكل) ثم احتجوا بلغات سمعوها كانت سوف قد فقدت الواو في بعضها ، والفاء في بعضها الآخر .

أما البصريون فقد أمعنوا في منهجهم العقلي حتى ليخيل إلى الواقف على

---

(١) المخالفة للقياس في أن كل حرف يدل على معنى لا يحذف منه شيء وسوف حرف له معنى ، فلا يصح الحذف منه ، وعدم مراعاة النظير ، في أن حذف حروف الكلمة ، وابقاءها على حرف واحد لا نظير له في كلامهم .

(٢) المغنى جـ ١ حرف السين .

احتجاجهم أنهم كانوا ينكرون خضوع اللغة للتطور ، ولفعل الاستعمال انكاراً باتاً لأن الأصل عندهم في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً بنفسه(١) .

على أن معنا شاهداً آخر من واقع الاستعمال اللغوي يكفينا مئونة الاحتمال ويؤيد الوجهة الكوفية . وهو مذ ومنذ ، إذ أن جمهور النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأصل في « مذ » هو « منذ »(٢) هذا مع أن البصريين في قياسهم الذي اعتمدوا عليه في رد الرأي الكوفي (أن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه)(٣) .

(٤) - يؤكد ابن يعيش أن هناك فرقاً ، فسوف أكثر تنفيساً من السين(٤) وهي نفس الحجة التي اعتمد عليها البصريون في اعتبار كل من السين وسوف أصلاً برأسه .

وابن هشام يرى الفرق بينهما في دخول اللام على سوف بخلاف السين(٥) .

وما قاله ابن يعيش رده ابن مالك بأن استعمالها في القرآن وفي كلام العرب لا يشير لمثل هذا الفرق ، قال تعالى : ﴿ وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً ﴾ ﴿ أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً ﴾ .

وأما ماقاله ابن هشام فيبدو أن السبب في عدم دخول اللام على السين هو مانع صوتي ، لأن دخول اللام سيؤدي إلى توالي حركات كثيرة في كثير من المواضع وهو أمر يستثقله العرب لما فيه من مجهود عضلي لا يتفق مع ما يقتضيه الاستعمال من اليسر .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٠٤ ، والانصاف مسألة ٩٢ .
(٢) شرح الأشموني جـ ٢ ص ٣٦٢ والهمع جـ ١ ص ٢٦ .
(٣) الانصاف .
(٤) شرح المفصل جـ ٨ ص ١٨١ - ١٩١ .
(٥) مغني اللبيب حرف السين المهملة .

تعليق أخير على موضوع الأدوات النحوية بين البساطة والتركيب :

نخلص من الخلاف بين المدرستين حول هذه الأدوات إلى منهجين متعارضين في كثير من الأحيان : أحدهما يميل غالباً إلى فلسفة المسائل النحوية ، وتنظيمها تنظيماً عقلياً ، والثاني يميل في أغلب الأحيان إلى استفتاء الواقع اللغوي ، والاعتماد على نتائج الاستقراء ، ولا يعنى بالأحكام العقلية إلا بقدر ما يرد على الحجة بمثلها .

وقد يكون المسلك الأخير ـ وهو كوفي ـ أقرب إلى روح المنهج اللغوي بميله الى التتبع واحتكامه إلى الاستعمال ، ومجافاته التأويلات البعيدة ، وعدم أخذهم بأساليب المتكلمين إلا أنهم ـ أعني أصحاب هذا الاتجاه ـ لم يسلموا من العثرات في كثير من الأحيان ، وبالذات في أبحاثهم حول تركيب الأدوات « وذلك لأن هذه المسائل لا يصححها حس لغوي نافذ ، ولا يهدي إلى واقعها تتبع جاهد ، فتاريخها طويل ، ومراحل تطورها مجهولة ، ولا سبيل إليها إلا بالمدرس المقارن . وهذا ما لم يقم به أحد من رجال المدرستين لجهلهم بالعلاقة بين اللغة العربية وأخواتها الساميات »[1] .

وإذا كانت الدراسات المقارنة كما أسلفت أيدت الاتجاه الكوفي ، فذلك على سبيل الصدفة التي لم يقصد إليها الكوفيون ، غير أن الذي قربهم من الصواب في تقديري التتبع اللغوي ، ومراعاة الاستعمال ، وعدم أخذ كثير من القدماء بالدراسات المقارنة ، نظرا لعدم تيسرها لهم لم يضر في كثير بالدرس النحوي ، برغم مبالغة المستشرقين والباحثين المحدثين من أهميتها .

* * *

(٨) الأدوات من ناحية العمل والتأثير

أسلفنا الحديث عن العامل بين المدرستين عند الكلام عن الخلاف في

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٣٦ .

الأصوليات ، وعرفنا أن المدرستين شريكتان في الاعتداد بالعوامل غير أنهما يختلفان في مداه . فالكوفيون أقل اعتداداً به ، وأكثر واقعية فيما لجئوا إليه من عوامل .

ومن هنا فالأدوات العاملة تختلف حولها وجهة المدرستين ، فهي عند الكوفيين ذات تأثير محدود سواء أكانت حروفاً أم أفعالاً .

من هذه الأدوات النواسخ : إن وأخواتها ، ويتبعها « لا » التبرئة وكان وأخواتها ، وظن وأخواتها .

« فإن وأخواتها » تعمل في المبتدأ والخبر جميعاً ، فتنصب الأول ، وترفع الثاني عند البصريين . وأما الكوفيون فينصبون بها الأول فقط ، وأن خبر إن وأخواتها ، وكذا خبر « لا » التبرئة مرفوع بما ارتفع به حيث كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين[1] .

وفسر الفراء ضعفها بأن عملها يقع على الاسم ، ولا يقع على الخبر[2] .

وأقوى هذه الأدوات عنده « ليت » وأجاز نصب الاسمين بها مستشهدا بقول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا[3] ... ...

ومن هنا فإني ألمح أيضاً أثر فلسفة العامل على المنهج الكوفي ، وما وراءها من افتراضات عقلية ونظرية ، وذلك بافتراضهم وجود عامل قوي ، وعامل ضعيف . « كان وأخواتها » و « ظن وأخواتها » .

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني « لظننت » نصب على الحال ، وذهب البصريون الى أن نصبهما نصب على المفعول لا على الحال[4] .

---

(١) الانصاف مسألة ٢٢ وشرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ١١٠ ، جـ ٣ ص ٣٤٦ .
(٢) شرح الرضي جـ ٢ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .
(٣) معاني القرآن جـ ١ .
(٤) الانصاف مسألة ١١٩ .

وهذا الخلاف فيما أرى لا يغير واقعاً لغوياً ، وإنما هو فقط تكييف لواقع أي أنه من باب الفلسفة اللغوية .

والامعان في هذا الخلاف فيه إبعاد للجملة عن طريقها الصحيح فالجملة مع « كان أو ظن » لها وضع متفق عليه رفع الأول ونصب الثاني ، أو نصب الاثنين معاً ، وكل منهما أساسه جملة اسمية . والذي يفهم من قريب هو أن الخبر بمنزلة الفعل ، والاسم بمنزلة الفاعل أو نائبه[1] .

وكذلك أدوات الجزم .

الكوفيون بالنسبة لأدوات الجزم لم يمنحوها عملين ، بل تجزم عندهم فعلاً واحداً ، وجزم الفعل الثاني عندهم إنما هو على الجوار فقالوا « الشرط مجزوم بالأداة ؛ والجواب مجزوم بالجوار ، كما أنه جر بالجوار في قول امرىء القيس :

... ... كبير أناس في بجاد مزمل[2]

ومن هنا يقوم على هذا الخلاف خلاف آخر ، فيرى الكوفيون أنه لا يصح الفصل بين الشرط والجزاء بمرفوع أجنبي عن الشرط ، ويجيز الكسائي الفصل بالمنصوب اذا كان ظرفاً والفراء يمنع الفصل مطلقاً[3] .

ومذهب الكسائي هنا يلتقي مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل ، لأنهم يجزمون الجواب بالأداة لا بالجوار ، ولذا لا بأس بالفصل عندهم ، وأما الفراء فيمثل المذهب الكوفي في هذا الباب ، وفي أكثر الأبواب الأخرى .

---

(١) ومع كان وأخواتها ما الحجازية وخبرها منصوب على نزع الخافض عند سيبويه ، والبصريون ينصبونه انصاف « بما » مسألة / ١٩ .

(٢) الانصاف مسألة ٨٤ ، وشرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٥٤ . والمذكور عجز البيت وصدره . كأن ثَبِيرا في عرانين وبله ... ...

(٣) الانصاف مسألة ٨٤ وشرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٥٤ .

وهذه أدوات عاملة ومؤثرة عند الكوفيين ، وليس لها هذا التأثير ، من هذه الأدوات :

(أ) ـ أضافوا إلى الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً « أن » حكى ذلك اللحياني أو أبو جعفر الرؤاسي . وصوب الرضى مذهبهم لمساعدة اللفظ والمعنى عليه[1] .

(ب) ـ كما أضاف الكوفيون إلى أدوات الشرط كيف ، ولا يرى البصريون صلاحيتها لذلك[2] .

(جـ) ـ كما أضافو لها أيضاً « مهمن » بمعنى من ، مستندين إلى قول الشاعر :

أماوى مهمن يستمع في صديقه   أقاويل هذا الناس ماويّ يندم[3]

(د) ـ أضافوا إلى الأدوات نوعاً رابعاً هو الأدوات الرافعة ، ولم يعرف البصريون اداة لا عمل لها إلا الرفع ، والرافع من الأدوات هو « لولا » عند الكوفيين[4] .

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى : ﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات ﴾ رفعهم يعني رجال بلولا ، ثم قال : (أن تطئوهم) فأن في موضع رفع بلولا[5] .

وحجة الكوفيين في الرفع بلولا أنها مختصة بالأسماء ، والأداة المختصة تعمل فيما اختص به . يقول الفراء : (لولا : هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل[6] . وبهذا الرأي القائم على ملاحظة لغوية سديدة استغنى الكوفيون عن تقدير محذوف دائم الحذف ، لا يثبت في الكلام بحال ، ويضطر البصريون الى تقديره والقول بوجوب حذفه لدلالة السياق عليه ، ولقيام شيء مقامه .

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، والانصاف مسألة ٨٦ .
(٢) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٣٥٤ .
(٣) الانصاف مسألة ٩١ ، الرضي جـ ٢ ص ١١٧ .
(٤) الرضي جـ ٢ ص ٢٥٣ .
(٥) الانصاف مسألة ٩٧ وراجع معاني القرآن جـ ٣ سورة الفتح .
(٦) الرضي جـ ١ ص ١٠٤ .

٩ - الأدوات النحوية بين الأصالة والزيادة

وفي الأدوات النحوية ميدان ثالث للخلاف ، وهو في هذه المرة راجع إلى ناحية الأصالة والزيادة ، والقول بالأصالة ظاهرة في النحو الكوفي ، بينما البصريون يظهر في نحوهم القول بالزيادة .

لام لعل الأولى .

يذهب الكوفيون إلى أنها أصلية ، وأما البصريون فيرون أنها زائدة[1] .

وهذه إحدى المسائل السبع التي يؤيد فيها الأنباري وجهة نظر الكوفيين ، لأنها تستند إلى حجة قوية هي أن حروف الحرف (الأداة) كلها أصلية ، ومن ناحية أخرى فاللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً ، فمن باب أولى ما لا يجوز الزيادة فيه .

ثم أخذ الأنباري ينقد حجة البصريين ، مشيراً إلى أن الأبيات التي احتجوا بها ليست دليلاً على ما ذهبوا إليه ، وإنما هي ناشئة من كثرة استعمال لعل ، وكثرة الاستعمال مدعاة للتصرف في الكلمة .

ومع هذا الجهد المبذول حول هذه المسألة فإني أرى أنه مجرد مظاهرة جدلية ، ولا ثمرة ترجى من ورائها في تطور الدراسات النحوية .

واو العطف .

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[2] .

وفي هذه المسألة كان الكوفيون على غير المعهود من منهجهم وإن كانوا قد

---

(١) الانصاف مسألة ٢٦ .

(٢) الانصاف مسألة ٦٤ وشرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٣٤٢ .

استندوا إلى مجموعة من الشواهد القرآنية أولها البصريون على أساس أن الواو عاطفة على جواب شرط محذوف وحذف جواب الشرط ظاهرة لغوية تخدم أغراضاً بلاغية ، وإن كان تقدير جواب للشرط في الآية لا يحمل لمحة بلاغية ، ورأي البصريين في عدم زيادة الواو أقوم وأقرب الى روح اللغة .

إن الواقعة بعد ما النافية .

ذهب الكوفيون إلى أن (ان) إذا وقعت بعد ما نحو : ما إن زيد قائم فانها بمعنى ما ، وذهب البصريون الى أنها زائدة[1] .

هذه المسألة داخلة في إطار معاني الأدوات النحوية ، وهنا يدور الخلاف حول تكييف وضع إن بعد ما النافية .

وقد احتج الكوفيون بعدة شواهد قرآنية على وقوع إن بمعنى «ما» وعلى هذا إذا وقعت بعدها أكدت النفي ، غير أني لا أوافق الكوفيين في اعتبار « إن » نافية في قوله تعالى : ﴿بئسما يأمركم به إيمانكم ان كنتم مؤمنين﴾ وقوله : ﴿ قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين﴾ نعم مدخول إن في حكم المنفي معنى ، لكنه ليس بالمنفي صناعة وصياغة ، والصناعة لها اعتبارها و« إن » (هنا شرطية ورأى البصريين فيها وجيه) .

على أن رأي الكوفيين بصفة عامة أمثل بكثير من قول البصريين بالزيادة ، ولا شك أن لوجود إن معنى معيناً تضيفه للجملة ، والقول بالزيادة لا ينبغي أن تعول عليه كثيراً .

يقول الدكتور ابراهيم أنيس بعد عرضه لفكرة نفي النفي في اللغات السامية، وغيرها : « ولهذا كله أصبحت الآن أرجح أنه قد أتى على اللغة العربية طور لغوي

---

(١) الانصاف مسألة ٨٩ وشرح الرضي جـ ٢ ص ٣٥٧ .

شاعت فيه ظاهرة نفي النفي لمجرد تأكيد النفي ، وأن العربي القديم لم يعد إلى هذا إلا لحرصه على إظهار معنى النفي وتوضيحه ، لاستصغاره الأداة التي كانت مجرد « لا » أو « ما » أو « ان » وفي كل من هذه الأدوات الثلاث تتركب الأداة من مقطع قصير أساسه الصوتي : اللام أو الميم أو النون .

وقد اتخذت العربية في نفي النفي أحد طريقين : أما تكرار الأداة مختلفة في مواضع مختلفة من الجملة الواحدة أو تكوين ما أسميه أداة النفي المركبة وقد رويت لنا النصوص العربية مشتملة على صور كثيرة لأساليب تكررت فيها الأداة ، ومشتملة أيضاً على تلك الأدوات المركبة وقد استطاع النحاة تفسير معاني بعض أدوات النفي ، وغفلوا عن تفسير بعضها الآخر وذلك لعنايتهم بعملها الإعرابي فقط[1] .

هذا هو تحليل لغوي معاصر لنفي النفي ، وهو يلتقي فيه مع الكوفيين ، ولئن عجز بعض النحاة عن تفسير معاني بعض أدوات النفي ، إني أرى أن نحاة الكوفة وفقوا ـ الى حد ما ـ في ذلك .

ومن خلال الصراع الذي عرضه الانباري حول هذه المسألة نكشف عن مغالطة واضحة من البصريين ، إذ يقولون تعليقاً على رأي الكوفيين في « إن » بعد ما وأنها لتوكيد النفي ، قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ، لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، لأن نفي النفي ايجاب » وهنا نرى مغالطة مكشوفة على الخلط بين أداة نفي تدخل على أخرى ، على أساس دعم هذا النفي ، وأداة تدخل لسلب النفي الأول : ثم ألا يجد البصريون ما أضافته « إن » للجملة من دعم للنفي لا يوجد في المجرد منها .

إني لا اتصور أبداً من المتكلم العربي الآخذ بأسباب البلاغة أن يقحم أداة بدون معنى .

---

(١) أسرار العربية ص ١١٢ .

١٠ ـ المصطلح النحوي بين المدرستين

المصطلحات لازمة لكل علم تقوم له أسس، وترسى له قواعد، وتكون له أصول عامة تجمع جزئياته ، والمصطلحات في أي علم بمثابة المعالم التي يهتدي بها إليه ، ويسترشد بهذا الباحث فيه ، ومن خصائصها أنها تركز الأفكار وتجمع الشتات ، ويفهم من ورائها الكثير من المعاني والجزئيات .

وكلما كانت المصطلحات دقيقة معبرة دل ذلك على ما وصلت إليه العلوم من نضج وارتقاء .

وقد وضعت للنحو مصطلحات منذ عهد الخليل بن أحمد أستاذ أعلام المدرستين ، وكان للخليل نفسه أكبر الأثر في ذلك ، فهو الذي وضع أسماء خاصة للنقط التي وضعها أبو الأسود للدلالة على أحوال أواخر الكلمات المختلفة[١] .

ولم يضع الخليل أسماء الرفع والنصب والجر فحسب بل إنه وصل لما هو أبعد من هذا فوضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة في وجوهها الأعرابية ، وما يتبعها ، فعنده « الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منونا ، نحو قولك : زيد ، والضم ما وضع في أعجاز الكلم غير منون ، نحو يفعل ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلم نحو عين « عمر » والحشو ما وقع في الأوساط نحو جيم رجل ، والجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون مثل اللام في قولك : إلى الجبل »[٢] .

وهكذا استطاع الخليل بعقليته الفذة ، وفكره الثاقب المنظم أن يضع الكثير من المصطلحات ، ومنه أخذ تلاميذه من المدرستين .

ونظرا لأنه اختلفت بتلاميذه المناهج ، وتفرقت بهم أسباب البحث ، فإن ذلك قد عاد على المصطلحات النحوية بأثر واضح ، إذ وجدنا لكل مدرسة مصطلحات ارتضتها واقتنعت بها ، بالاضافة إلى المصطلحات التي اتفقت عليها المدرستان .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٠٣ .

(٢) مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٣٠ .

فمن المصطلحات التي اختص بها الكوفيون ، وليس لها نظير عند البصريين :

أ ـ الخلاف : من العوامل التي ابتكرها الكوفيون ، وقد أسلفنا الحديث عنه في المسائل الأصولية ، وليس له مصطلح بصري يقابله .

ب ـ الصرف : وهو عامل النصب في المفعول معه عند الفراء ، وكذلك هو عامل نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية إذا سبق بنفي محض أو طلب محض ، وغير الفراء من الكوفيين يعتبر هذا كله منصوبا على الخلاف على أن الرضي يشير إلى أن الفراء يقول أيضاً بالنصب على الخلاف لكن يبدو أن ذلك في غير الفعل كخبر المبتدأ الظرف مثلا مثل : محمد عندك .

يقول الفراء : فإن قلت : «وما الصرف؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف »[(1)] .

جـ ـ التقريب : وقد اختص به الكوفيون اسم الاشارة هذا في مثل : هذا زيد قائما ، وجعلوه من أخوات كان أي أنه يليه اسم وخبر منصوب[(2)] والمنصوب يعرب حالا عند البصريين ، وما قبله مبتدأ وخبر .

ومن المصطلحات البصرية التي لا يوجد لها مقابل في النحو الكوفي

أ ـ لام الابتداء : هي مصطلح بصري ، لا يعرفه الكوفيون بل ينكرونه ، لأن ما يسميه البصريون لام ابتداء يسميه الكوفيون لام قسم ، وعندهم أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمر » جواب قسم مقدر والتقدير : والله لزيد افضل من عمر ، واضمر اليمين اكتفاء باللام فيها[(3)] .

---

(١) معاني القرآن ورقة ٣٣ مخطوطة ، وص ٣٤ ، ص ٢٣٥ جـ ١ من المطبوعة ، والرضي جـ ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٥٢ ، ومعاني القرآن ص ١٢ جـ ١ ، والهمع ١/١١٣ .

(٣) الانصاف مسألة ٥٨ .

ب ـ اسم الفعل : عند البصريين يطلق على هذه الكلمات التي تلاقت فيها بعض مميزات الفعل ومميزات الاسم ، ويظهر أنها صيغ فعلية قديمة ثم تخلفت عنها ، وبتخلفها عنها اختلفت عن الفعل في اللفظ والحكم ، ففي اللفظ بقي كثير منها على صوتين مثل : صه ، ووَيّ ، ومنها ما هيئته تخالف هيئة الأفعال، وأما في الحكم فرأوا أنها تنون فتنكر ، والتنوين للأسماء ، وأنها جامدة ولجمودها لا تعمل كالأفعال متقدمة ومتأخرة .

ولا يعترف الكوفيون باسم الفعل ، ويعدون هذه الصيغ أفعالا حقيقية لاحتفاظها بالمعنى الفعلي وهو الدلالة على الحدث والزمان ودلالتها على الزمان أقرها البصريون حتى إنهم قسموا اسم الفعل باعتبار الزمان إلى ثلاثة أقسام .

جـ ـ المفعول معه وله وفيه والمطلق .

هذه ألفاظ بصرية . وقال البصريون بهذه المفعولات تحت ضغط التأثر بالمصطلحات الكلامية من القول بالاطلاق والتقييد .

أما الكوفيون « فليس عندهم إلا مفعول به ، والبواقي شبيهات بالمفعول »[1] لأنها ليست بمفعول يقابل الفاعل حتى يقع الفعل عليه .

وهناك مدلول أو مفهوم نحوي واحد ، وضعت له كل مدرسة مصطلحا خاصاً بها ومن هذا النوع :

أ ـ الادغام ، والادغام (بالتشديد) :

يقول الأشموني : والادغام بالتشديد افتعال منه ، وهو لغة سيبويه ، وقال ابن يعيش : الادغام (بالتشديد) من ألفاظ البصريين ، والادغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين[2] .

---

(١) همع الهوامع ١/١٦٥ .

(٢) الأشموني جـ ١٣ ص ٨١٩ .

ب ـ الأدوات ـ الحروف :

الأول مصطلح كوفي ، والثاني بصري ، ويطلقان على شيء واحد .

ومصطلح الكوفيين هنا أدق من المصطلح البصري ، لأنهم استطاعوا به أن يفرقوا بسهولة بين حروف المعاني ، وحروف المباني (الهجاء) بينما المصطلح البصري فيه هذا الالتباس ، ولذلك عندما يقسمون الكلام يقولون : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى . أما تعبير أداة فهو محدد ودقيق . وبهذا يتميز مصطلح عن مصطلح آخر .

جـ ـ الجحد ـ النفي :

الأول كوفي ، والثاني بصري . والمصطلح البصري قريب من ألفاظ المتكلمين ، بينما المصطلح الكوفي قريب من التعبيرات اللغوية ، وقد ورد هذا المصطلح كثيرا في كلام ثعلب والفراء[1] .

د ـ المحل والصفة ـ الظرف :

الأول كوفي ، والثاني بصري . وتعبير الكوفيين هنا كسابقه يحمل الطابع اللغوي بينما التعبير البصري يحمل الطابع الفلسفي ، ولذلك كلمة الظرف بهذا المعنى لم يعرفها العرب[2] .

هـ ـ الترجمة والتبيين / البدل :

الأول مصطلح كوفي ، والثاني مصطلح للبصريين ، وهذا المصطلح البصري كغيره وبالرغم من شهرته ، قائم على اعتبار لفظي بحت وهو إبدال كلمة من كلمة أخرى في الحكم .

---

(١) مجالس ثعلب ص ٤٢٢ .

(٢) الانصاف ٦ ومعاني القرآن ٢/١ ، ١١٩ ، ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ص ٨٠ .

أما المصطلح الكوفي فهو أكثر وفاء ببيان وظيفة هذا التابع الذي يقصد بالحكم بلا واسطة[1] .

و ـ الفعل الدائم عند الكوفيين ، وعند البصريين اسم الفاعل[2] .

وقد أسلفنا حديثاً مستفيضاً عنه عند حديثنا عن أقسام الفعل في الموضوعات النحوية .

ز ـ الخفض ـ الجر :

الأول كوفي ، والثاني بصري ، وكلاهما من مصطلحات الخليل . غير أن الكوفيين توسعوا في الخفض فشمل المنون وغيره ، وأن البصريين نقلوا الجر من كونه حركة يتخلص بها من التقاء الساكنين مثل لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة إعرابية منونة ، أو غير منونة .

ح ـ المجهول ـ ضمير الشأن :

الكوفيون يسمون الضمير الذي لم يتقدم عليه مرجعه « المجهول »[3] والبصريون يسمونه ضمير الشأن والقصة والحديث . ولا خلاف بين المدرستين في أساس التسمية ، لأن كليهما يريد به ضميرا لم يسبقه مرجعه ، وانما يعود على الجملة التالية .

ط ـ النعت ـ الصفة :

الأول كوفي ، ويراه بعض البصريين أيضاً[4] وعند جمهور البصريين الصفة والوصف .

---

(١) مجالس ثعلب ص ٢٥ .
(٢) مجالس ثعلب ص ٤٥٦ ، ٤٦٣ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٩ .
(٣) شرح المفصل جـ ٣ ص ١١٤ .
(٤) همع الهوامع جـ ٢ ص ١١٦ .

ي ـ العماد ـ الفصل :

الأول كوفي ، والثاني بصري ، والمقصود به الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر أو بين أسماء النواسخ وأخبارها .

يقول الرضي مشيراً لهذه التسمية ، ومعللا أيضاً . « والكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظا لما بعده ، حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد للبيت ، والحائط للسقف من السقوط »[1] .

ويقول أيضاً : قال المتأخرون من البصريين ، إنما سمى فصلا ، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتا ، وكونه خبرا[2] .

ك ـ حروف الصفة ـ حروف الجر :

الأول مصطلح كوفي ، وقد يسميهما حروف الاضافة ، ويسميه البصريون حروف الجر[3] ، ويسمونها إضافة ، لأنها تضيف معاني الأسماء الى الأفعال ، وتوصلها إليها[4] .

ل ـ المكنى:

ويقابل عند البصريين الضمير(*) والتسمية بالمكنى صحيحة ، لكنها ليست دقيقة ، لأن المكنى ، يشمل الضمير والموصول ، والاشارة ، لأنها كنايات عن الأسماء الظاهرة .

---

(١) شرح الرضي على الكافين جـ ٢ ص ٢٤ .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) شرح المفصل ٣٤/٤ .
(٤) همع الهوامع ١٩/٢ .
(*) شرح المفصل جـ ٣ ص ٨٩ ، ومثلث ص ٣٣٢ .

م ـ حروف الصلة أو الحشو :

ويقابلها عند البصريين حروف الزيادة[1] مثل حروف الجر بعد النفي .

ن ـ النسق :

ويقابله عند البصريين العطف بالحرف . والمصطلح الكوفي أدق لاختصاره وغنائه عن التقييد[2] .

س ـ الرفع والنصب والجزم :

عند الكوفيين للمعرب والمبني ، وعند البصريين للمعرب ، وللمبني الضم والفتح والكسر والسكون .

وكان ابن يعيش يقول : حركات البناء عند البصريين الضمة والفتحة والكسرة ، وعند الكوفيين الرفع والنصب والجزم[3] .

يبدو أن الكوفيين لم يروا وضع مصطلحات للاعراب وأخرى للبناء كما فعل البصريون ، وإنما يطلقون هذه على تلك وبالعكس .

---

(١) شرح المفصل جـ ٨ ص ١٢٨ .
(٢) الهمع ٢/١٢٨ .
(٣) شرح المفصل جـ ١ ص ٧٢ .

جـ - مسائل جزئية

هذا هو القسم الثالث من مسائل الخلاف ، وقد أسلفنا الحديث في القسم الأول وهو المسائل الأصولية ، وفي القسم الثاني تحدثنا عن موضوعات نحوية كانت من بين الميادين التي شهدت خلاف المدرستين .

وفي هذا القسم الثالث سأحاول أن أقدم احصاء كاملا للمسائل الخلافية سواء أكانت جزئية أم عامة ، مشيراً إلى وجهة نظر كل مدرسة بايجاز دون التعرض للحجج والشواهد التي استند إليها الفريقان .

وقد اعتمدت في احصاء مسائل الخلاف على عدة مراجع .

أولها : كتاب الانصاف ، وهو من أشمل الكتب التي ألفت خصيصا لبحث مسائل الخلاف .

ثانيها : المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري . ومسائله قليلة ، وما يتناول منها الخلاف بين المدرستين أقل .

ولنا لقاء آخر مع هذين الكتابين ، لنترجم لمؤلفيهما ونتحدث عن مناهجهما في دراسة الخلاف .

وهناك كتب أخرى لا تسير على هذا المنهج في دراسة الخلاف وإنما هي كتب نحوية عامة تتناول بالدراسة الموضوعات النحوية ، وتشير إلى الخلاف بين المدرستين كلما عرضت لمسألة من هذه المسائل التي اختلف فيها .

واخترت من هذه الكتب كتابين :

أحدهما : مخطوط وهو كتاب ارتشاف الضرب من كلام العرب لابن حيان(١)

---

(١) محمد أثير الدين الغرناطي ، ولد باحدى ضواحي غرناطة ، وتلقى عن كثيرين منهم ابن الضائع ، ثم =

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، وفيها نسختان ، والنسخة التي اعتمدت عليها منسوخ كتبخانة عارف حكمت بالمدينة المنورة على ذمة الكتبخانة الخديوية ورقمها ٨٢٨ نحو ، ونسخة مصورة رقم ٦١٥٦ .

والثاني مطبوع وهو شرح أبي الحسن الأشموني[1] لألفية بن مالك والمسمى « منهج السالك الى ألفية بن مالك » .

والنسخة التي اعتمدت عليها بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، رحمه الله ، وعليها تعليقات يسيرة لفضيلته ، وصدرت هذه الطبعة سنة ١٩٥٣ .

واختياري لهذه الكتب لأحصي منها المسائل الجزئية للخلاف ، لم يكن جزافا ، فكتاب الانصاف يعتبر . . إلى حد كبير ـ من أقوم وأعدل الكتب التي تناولت الخلاف كما أن صاحبه يعد خير باحث عن الخلاف بعد عهد المدرستين . ويكاد يكون أول كتاب وصل لنا من الكتب الباحثة عن الخلاف.

وقد صدرت منه عدة طبعات ، منها طبعة أوروبية بتحقيق المستشرق « فايل » وطبعتان أخريان إحداهما عليها تعليق يسير للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، والثانية عليها تعليقات كثيرة ومستفيضة[2] ، وقد أطلق عليها الشيخ محي الدين اسم

= هاجر إلى كثير من البلاد في الشرق والغرب ، وتلقى عن الكثيرين ممن لقيهم ، وانتهى به المطاف إلى القاهرة ، فأخذ عن ابن النحاس ، وصلى في الجامع الأقمر ، وله عدة مصنفات منها تفسيره البحر المحيط ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، وسار على منهج أستاذه ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ . وترجمته في : فوات الوفيات ، والوافي بالوفيات ، والدر الكامنة في أعلام المائة الثامنة وبغية الوعاة ، ونفح الطيب (الباب الخامس ـ القسم الأول) وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد .

(١) هو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني أصلا ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكبأ على العلم ، مع التقشف في مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له الا الطاعة والعبادة والعلم أخذ عن الجلال المحلي ، والكافيجي ومن أشهر مؤلفاته شرحه للألفية الذي أشرت اليه ، وقد حظي بشهرة كبيرة ، ووضعت عليه عدة حواش ، أشهرها حواشي الصبان ، توفي سنة ٩٢٩ هـ .
(ترجمته في الضوء اللامع وشذرات الذهب والبدر الطالع) .

(٢) هي الطبعة الثانية الصادرة عام ١٩٥٣ م .

« الانتصاف من صاحب الانصاف » والأخيرة هي الطبعة الرابعة للانصاف وصدرت في شعبان سنة ١٣٨٠ هـ الموافق فبراير سنة ١٩٦١ م . وهاتان النسختان الأخيرتان رجعت إليهما في هذا البحث .

وقد أورد الأنباري في كتابه الانصاف ثماني عشرة ومائة مسألة ، وفي بعض النسخ احدى وعشرون ومائة مسألة .

والنسخة التي حققها الشيخ محي الدين ، وكتب على هوامشها كتابه الانتصاف أثبت فيها هذه المسائل كلها .

أما كتاب المسائل الخلافية في النحو فهو نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية موجودة بصحبة كتاب المحاجاة للزمخشري . والنسخة التي تضم الكتابين رقم ٢٨ نحو ش .

وكتاب المسائل الخلافية لأبي البقاء العكبري ، وهو يضم خمس عشرة مسألة . وهذا الكتاب في رأيي يتحدث عن الخلاف النحوي بصفة عامة ، ولا يتقيد بالخلاف بين المدرستين ، ولو بحثنا في المسائل الخمس عشرة لوجدنا من بينها خمس مسائل فقط[١] تتحدث عن الخلاف بين المدرستين .

وهو الكتاب الثاني الذي يقع بين أيدينا من الكتب الباحثة في الخلاف وهذا هو السر في تعويلي عليه ، إذ ليس له أهمية بالغة في حد ذاته .

وقد وضعت في اعتباري أن يكون إحصائي للمسائل الجزئية في الخلاف شاملاً ودقيقاً بالقدر الذي تتيحه لي إمكاناتي ومراجعي فرأيت أن أستعين بكتاب أبي حيان وهو الارتشاف الذي أشرت إليه ، وقد وجدته ـ رحمه الله ـ معنياً بعرض مسائل الخلاف ، والإشارة اليها ، وكثيراً ما ينص على أسماء أعلام الخلاف ، ومن هنا أفادني كثيراً ،وأسعفني بكثير من المسائل التي لم يشر إليها الأنباري ، والعكبري .

---

(١) وهي المسائل : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٤ ، ١٥ .

كما رأيت الاستعانة بشرح الأشموني للألفية ، وفي الواقع وجدته هو الآخر حافلا بمسائل الخلاف ، ولا عجب فالأشموني من أعلام القرنين التاسع والعاشر ، وقد سبقه شراح كثيرون للألفية ولكنه أحاط بها كلها ، وأودع خلاصتها في شرحه فقد سبقه ابن الناظم[1] ، والمراوي[2] ، وابن عقيل ، والشاطبي[3] ، وابن هشام ، ومن شروح الكافية شرح الناظم ، وغيره ، ومن شروح التسهيل شرح المراوي وغيره ، وهذا كله عدا كتب السابقين من النحاة فقد استقى الأشموني من هؤلاء جميعاً ، ومن هنا وجدت عنده الكثير من مسائل الخلاف بين المدرستين ، والنسخة التي اعتمدت عليها من الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥ .

والمنهج الذي قررت أن أسير عليه في حصر هذه المسائل أني سأبدأ بعرض مسائل الأنباري بلفظه ، لأنه أسبق وأقرب زمنا من أعلام الخلاف . وإذا كانت مسألة من هذه المسائل جاءت عند العكبري أو أبي حيان أو الأشموني فسأكتفي بالإشارة إلى مكانها من هذه الكتب . وما ورد في هذه الكتب مما لم يأت في الانصاف فسأذكره بعد عرض مسائل الانصاف ، ومن أجل شمول الاحصاء ، قد أنص على مسائل تناولتها فيما سبق . وهذه المسائل الجزئية في الخلاف أعرضها على النهج الذي ذكرته :

١ ـ اشتقاق الاسم .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم ـ وهو العلامة ـ وذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو ـ وهو العلو ـ « إنصاف » .

---

(١) محمد بدر الدين بن محمد ، ولد بدمشق ، وأخذ عن أبيه (ابن مالك) ، ونشأ حاد الذهن إلا أنه خالط الشذاذ ، فأقصاه أبوه في بعلبك ، وانتفع الناس بعلمه ، وشارك في علوم كثيرة ، ومن مؤلفاته شرحه على ألفية والده .

(٢) هو الحسن بن قاسم المصري أخذ من أبي حيان وغيره ، وصنف وأجاد ومن مصنفاته : شرح المفصل ، وشرح التسهيل ، وشرح الألفية ، ونقل عنه الأشموني كثيرا ، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ .

(٣) أبو اسحاق ابراهيم بن موسى بن المحمد الغرناطي ، تلقى العربية عن أئمة المغرب ، وله مصنفات أعجبت العلماء منها شرحه على ألفية ابن مالك ، توفي الشاطبي بالأندلس سنة ٧٩٠ هـ .

المسائل الخلافية في النحو للعكبري المسألة الرابعة

ارتشاف الضرب ص ٨٦[1] ـ وشرح الأشموني للألفية جـ ٣ ص ٨١٥ .

٢ ـ الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة مثل أبوك ونحوه معربة من مكانين ، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف إعراب ، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه ، وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست مجرد حروف إعراب[2] .

في الارتشاف تحدث أبو حيان عن الإعراب من مكانين ص ٣٦٠ . « انصاف »

وفي شرح الأشموني جـ ١ ص ٣١ مع عرض آراء أخرى ، إذ يشير إلى أن مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة على الحروف .

٣ ـ القول في إعراب المثنى ، والجمع على حده .

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب قطرب ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب وآراء بصرية أخرى . « انصاف »[3] .

وفي الارتشاف ورد الخلاف مستفيضاً ص ٣٢٦ .

---

(١) وردت هذه المسألة في أسرار العربية لمؤلف الانصاف ص ٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام (شرح الشاهد ٥) ، ولسان العرب (س - م - و) .

(٢) ورد أيضاً في (أوضح المسالك شاهد ٢٦ وشرح التوضيح للشيخ خالد ٧٢/١ ، وشرح الرضي على الشافية ٢٣/١ وأسرار العربية للأنباري ٤٣ ، ١٤ .

(٣) جاءت في شرح الرضي على الكافية ١٦٠/٢ ، وتصريح الشيخ خالد ٧٧/١ .

وفي الأشموني ص ٣٩ يشير الأشموني إلى أن مذهب الناظم هو مذهب قطرب ، ونسب إلى الزجاجي والزجاج ، وقيل مذهب الكوفيين ، وأما سيبويه ومن وافقه فيعربونها بحركات مقدرة على الأحرف .

وهذا في رأيي معنى كونها حروف إعراب ، ويبدو أن الأشموني اختصر ما قاله أبو حيان .

٤ ـ جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء تأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة وطلحون ، واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام فيقول طلحون ، وذهب البصريون الى أن ذلك لا يجوز . . « انصاف »[1] .

وجاءت في الأرتشاف ص ٢٢٨ .

وفي شرح الأشموني ص ٣٥ .

٥ ـ رافع المبتدأ ورافع الخبر

ذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، نحو زيد أخوك ، وذهب البصريون الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فقال قوم بالابتداء وحده ، وقيل بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالمبتدأ . « انصاف »[2] .

وفي ارتشاف الضرب ص ٥٠٣ وقد أيد أبو حيان رأي الكوفيين ، وأشار الى أن ذلك رأي ابن جني .

وفي شرح الأشموني ص ٩٠ جـ ١ .

---

(١) هذه المسألة أتت في مبحث جمع المذكر السالم في شرح الكافية ، وشرح المفصل ، والتصريح .
(٢) راجع أسرار العربية ص ٦٣ ، والتصريح وابن عقيل .

٦ ـ رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور .

ذهب الكوفيون الى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك : « أمامك زيد » وفي الدار عمرو وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه ، والمبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء « إنصاف »[1] .

وفي الارتشاف الكوفيون يرفعون ما بعد الظرف من نكرة ومعرفة ص ٥١٦ وفي حاشية الصبان على الأشموني (١٩٣/١ بولاق) .

٧ ـ القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ[2]

ذهب الكوفيون الى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد أخوك ، وعمر غلامك ، وإليه ذهب على ابن عيسى الرماني من البصريين[3] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .

وفي الارتشاف يشير لهذه المسألة ، وأن ابن مالك نقلها عن الكسائي وأن صاحب الانصاف ذكر أنه مذهب الكوفيين والرماني الا الكسائي وحده . على أننا هنا لا نرى صاحب الانصاف استثنى الكسائي كما أشار أبو حيان (٥١٨) .

وجاءت في الأشموني جـ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .

٨ ـ إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه .

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك « هند زيد ضاربته هي » لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب

---

(١) يرجع أيضا لشرح الشيخ خالد على التصريح ، ومغني اللبيب ، وشرح ابن يعيش . وراجع اسرار العربية للأنباري ص ٦٩ .

(٢) ووردت المسألة في التوضيح للشيخ خالد (١٩١/١ بولاق) والرضي على الكافية (٨٦/٥) .

(٣) على وجه الدقة الرماني من أصحاب الاتجاه البصري ، لكن لم يكن من أبناء المدرسة البصرية ، لأنها انتهت تاريخياً بنهاية القرن الثالث تقريباً . والرماني توفي سنة ٣٨٥ وقد سبقت ترجمته .

إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه [1] .

وفي الارتشاف أشار أبو حيان إلى هذه المسألة مع تفصيلات عند الكوفيين ص ٥١٩ .

وفي الأشموني ص ٩٢ ، ٩٣ جـ ١ .

٩ ـ القول في تقديم الخبر على المبتدأ

ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة فالمفرد نحو «قائم زيد» وذاهب عمرو والجملة نحو : «أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو» وذهب البصريون الى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة [2] .

ذكرت هذه المسألة مضافاً إليها صوراً أخرى تحت رقم ٢١٦ من هذه المسائل والمرجع الارتشاف ص ٥١٧ .

١٠ ـ العامل في الاسم المرفوع بعد لولا

ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون الى أنه يرتفع بالابتداء [3] .

راجع الارتشاف ص ٢٩٢ مصورة وفيها أن ما بعد لولا مرفوع بالفاعلية عند الكسائي أو بها نفسها عند الفراء وابن كيسان .

١١ ـ عامل النصب في المفعول

ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول الفعل والفاعل جميعاً نحو : ضرب زيد عمراً ، وذهب بعضهم الى أن العامل هو الفاعل ونص هشام بن معاوية

---

(١) وردت هذه المسألة في نفس المراجع التي وردت فيها المسألة السابقة .

(٢) راجع شرح الرضي (٨٧/١ وما يليها) والتوضيح (٢٠٣/١ وما بعدها بولاق) .

(٣) وردت هذه المسألة في التصريح (٢١٢/١ ، ٣٣٠/٢ بولاق) ومغني اللبيب لابن هشام ، وشرح المفصل (ص ١١٦ ط أوروبية) .

صاحب الكسائي على أنك إذا قلت : « ظننت زيداً قائماً » تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين الى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون الى أن الفعل وحده ، عمل في الفاعل والمفعول جميعاً[1] .

١٢ ـ القول في ناصب المشغول عنه

ذهب الكوفيون الى أن قولهم : زيداً ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء .

وذهب البصريون الى أنه منصوب لفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيداً ضربته[2] « انصاف »

وفي حاشية الصبان على الأشموني (٢ / ٥٧ وما بعدها) .

١٣ ـ أولى العاملين بالعمل في التنازع

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو : أكرمني وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمني[3] زيد إلى أن اعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون الى أن إعمال الفعل الثاني أولى . « انصاف »

ارتشاف لوحة ٣٣٦ .

وفي الأشموني عرض الخلاف ص ٢٠٣ ، ٢٠٤جـ ١ (جـ ٢ ص ٣١٠ تحقيق الشيخ محي الدين) .

١٤ ـ نعم وبئس .

ذهب الكوفيون الى أن « نعم وبئس » اسمان مبتدآن .

---

(١) أسرار العربية للأنباري ص ٨٥ وشرح الكافية ١١٥/١ ، والتصريح ٣٧٤/١ والمفصل ص ١٥٣ .
(٢) التصريح ٣٥٠/١ ، والمفصل ص ١٩٨ ، والرضي على الكافية ١٤٨/١ .
(٣) حاشية الصبان على الأشموني (٨٧/٢ بولاق) والمفصل ص ٩٤ أوروبه ، والرضي على الكافية ٧٠/١ .

وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، واليه ذهب الكسائي من الكوفيين « انصاف »[1] ،

وفي الارتشاف لوحة ٣١٧ .

وأورد الأشموني هذا الخلاف في الجزء الثاني ص ٣٧٠ .

١٥ ـ أفعل في التعجب .

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو « ما أحسن زيداً » اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين[2] « انصاف »

وفي الارتشاف لوحة رقم ٣٢٣.

وجاء هذا الخلاف في الأشموني جـ ٢ ص ٣٦٣ .

١٦ ـ التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد ، خاصة من بين سائر الألوان نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان[3] « انصاف »

وفي الارتشاف لوحة رقم ٣٢٥ (وقد عرض هذا الخلاف حول اسم التفضيل) .

---

(١) التصريح ١١٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٩/٢ ، والمفصل ١٠٢٨ ، وأسرار العربية ص ٩٦ ـ ١٠٤ .

(٢) راجع ابن يعيش ١٠٤١ ، شرح الرضي ٢٨٥/٢ ، والتصريح ١٠٨/٢ ، وأسرار العربية للمؤلف ص ١١٣ ـ ١٢٠ .

(٣) أسرار العربية ص ٥١ طبعة لندن ، والمفصل ص ٨٤٧ ، ١٠٤٦ ، وشرح الرضي ١٩٨/٢ (في سياق الحديث عن أفعل التفضيل وأسلوب الصياغة في التفضيل والتعجب واحدة) والتصريح ١١٣/٢ .

١٧ ـ تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن

ذهب الكوفيون إلى أن يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب ابن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها « انصاف »[1] .

وفي الارتشاف ص ٥٤٢ .

ذكر الأشموني هذا الخلاف في جـ ١ ص ١١٣ .

١٨ ـ تقديم خبر ليس عليها

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس عليها ، وإليه ذهب المبرد ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها »[2] « انصاف » .

في الارتشاف ذكر مع الكوفيين والمبرد الزجاج وابن السراج والسيرافي ، وأبو علي في الحلبيات والجرجاني والسهيلي ، كما ذكر الفراء مع البصريين .

ص ٥٥٠ الارتشاف .

وذكر الأشموني هذه المسألة ، وأن مع الكوفيين السيرافي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني والفارسي في الحلبيات وأكثر المتأخرين ، ولضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية ، ولذا قال العلامة ابن مالك : « ومنع سبق خبر ليس اصطفى » جـ ١ ص ١١٤ .

---

(١) راجع أسرار العربية ص ١٣٥ ، والتصريح ٢٣٦/١ ، وابن يعيش ١٠١٥ ، وشرح الرضي ٢٦٧/٢ .
(٢) أسرار العربية ص ١٤٠ ، والكافية ٢٧٦/٢ ، وابن يعيش ١٠١٦ ، والتصريح ٢٢٥/١ .

١٩ ـ الناصب لخبر ما الحجازية .

ذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها[1] « إنصاف »

وجاءت في الارتشاف ص ٤٩٧ ، ٥٦٥ .

وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١/٢٣٤ .

٢٠ ـ تقديم معمول خبر ما الحجازية عليها

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نحو « طعامك ما زيد آكلاً » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وذهب ثعلب الى أنه جائز من وجه ، وفاسد من وجه فإن كانت « ما » رداً لخبر كانت بمنزلة لم ، ولا يجوز التقديم كما تقول لمن قال في الخبر : زيد آكل طعامك ، فترد عليه نافياً : ما زيد آكلاً طعامك ، فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فتقول : طعامك ما زيد آكلا ، فإن كان جواباً للقسم إذا قال : والله ما زيد بآكلٍ طعامك كان بمنزلة اللام في جواب القسم ولا يجوز التقديم . « إنصاف » .

في الارتشاف ص ٥٦٥ .

٢١ ـ تقديم معمول الفعل المقصور عليه

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز « ما طعامك آكل إلا زيد ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب ثعلب من الكوفيين »[2] . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢١٥ مصورة ، وفيه ثلاث صور فيها نفس الخلاف السابق وهي : ما أراد آخذ زيد ـ زيداً غلامه ضرب ـ غلام أخيه ضرب زيد وجاءت

---

(١) أسرار العربية للمؤلف ص ١٤٢ ، والتصريح ٢/٢٣٦ ، وكتاب سيبويه (١/٢٨) .

(٢) راجع التصريح ١/٣٤٢ .

في حاشية الصبان على الأشموني جـ ٢ ص ٤٤ وما بعدها .

٢٢ ـ رافع الخبر بعد إن المؤكدة

ذهب الكوفيون إلى أن إن وأخواتها لا ترفع الخبر نحو : « ان زيداً قائم وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر[1] . « انصاف » .

في الارتشاف : السهيلي مع الكوفيين ص ١٧٥ نسخة مصورة بدار الكتب .
وقد جاءت في حاشية الصبان ١/ ٢٥٠ .

٢٣ ـ العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر واختلفوا بعد ذلك فذهب الكسائي إلى أنه يجوز على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : إن زيداً وعمرو قائمان وانك وبكر منطلقان ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن ، وذهب البصريون إلا أنه لا يجوز العطف على الموضوع قبل تمام الخبر على كل حال[2] . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ١٨٣ ، ١٨٤ مصورة تناول أبو حيان هذا الاختلاف بالنسبة لأن وأخواتها ، ولكل التوابع .
وجاء هذا الخلاف مفصلا في الأشموني جـ ١ ص ١٤٤ .

٢٤ ـ عمل « ان » المخففة النصب في الاسم

ذهب الكوفيون الى أن « إنْ » المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم وذهب البصريون إلى أنها تعمل[3]. « انصاف » .
وفي الارتشاف ص ١٨٢ مصورة .

---

(١) التصريح ١/ ٢٥٣ ، وفي أسرار العربية للأنباري ص ١٥٠ .
(٢) التصريح وحاشية يسن الحمصي عليه (١/ ٢٧٢) وأسرار العربية ص ١٦٥ وما بعدها ، وابن يعيش (١١٢٢ ـ ١١٢٧) وشرح الكافية (٢/ ٣٢٧ ـ ٣٣٠) .
(٣) ابن يعيش (١١٢٨) والرضي ٢/ ٣٣٣ ، والتصريح ١/ ٢٧٨ .

وجاء هذا الخلاف في حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦٧ بولاق)

٢٥ ـ زيادة لام الابتداء في خبر لكن

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن كما يجوز في خبر إن ، نحو : ما قام زيد لكن عمر القائم ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن[1]. « انصاف »

الارتشاف ص ١٨١ مصورة بدار الكتب ، ولوحة ٣٨٤ .

وأشار الأشموني الى هذا الخلاف جـ ١ ص ١١٤ (١/٤٨٧) بتحقيق الشيخ محيي الدين وحاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦٠ بولاق) .

٢٦ ـ لام لعل الأولى زائدة أو أصلية .

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة[2] . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ١٨٣ يرى أبو حيان ان مع الكوفيين أكثر النحاة . وأن تخفيف لعل لا يصح وأجازه الفارسي .

وفي شرح الأشموني جـ ٣ ص ١٨٨ بتحقيق الشيخ محي الدين عند شرح الشاهد ٥٢٢ .

٢٧ ـ تقديم معمول اسم الفعل عليه

ذهب الكوفيون إلى أن (عليك ، ودونك ، وعندك) في الاغراء يجوز تقديم

---

(١) التصريح ١/٢٦٧ ، وابن يعيش (١١٣٥) ومغني اللبيب « لكن » ، وابن عقيل ١/٣١٠ ، والرضي ٢/٣٣٢ .

(٢) التصريح ٢/٣ ولسان العرب (ع ل ل ـ ل ع ل) وشرح المفصل لابن يعيش ص ١١٤٢ ، والرضي على الكافية ٢/٣٣٥ ، وخزانة الادب للبغدادي (شرح الشواهد ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨) .

معمولاتها عليها ، نحو « زيدا عليك ، وعمراً عندك ، وبكرا دونك » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين[1] . « إنصاف »

ارتشاف لوحة ٣١٨ .

في الأشموني ما يفيد أن ابن مالك نقل إجازة تقديم معمول اسم الفعل من الكسائي فقط ثم يعقب الأشموني على ذلك بأن بعضهم نقل ذلك عن الكوفيين جـ ٢ ص ٤٩١ .

٢٨ ـ أصل الاشتقاق

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه ، نحو ضرب ضرباً ، وقام قياماً وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[2] . « إنصاف »

ووردت هذه المسألة في المسائل الخلافية للعكبري ـ المسألة السادسة .

شرح الأشموني جـ ٢ ص ٣٤١ تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، جـ ١ ص ٢٠٩ بدون تحقيق .

وفي الأرتشاف ص ١٩٥ مصورة .

٢٩ ـ عامل النصب في الظرف الواقع خبرا .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو « زيد أمامك ، وعمر وراءك ، وما أشبه ذلك ، وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه

---

(١) التصريح ٢٥٢/٢ ، وشرح الكافية ٦٤/٢ ، وحاشية الصبان ١٧٧/٣ .

(٢) وردت في أسرار العربية للأنباري ص ١٧١ والتصريح ٣٩٣/١ ، والرضي ١٧٨/٢ ، وابن يعيش ص ١٣٥ ، وحاشية الصبان ٩٦/٢ .

ينتصب لأن الأصل في قولك « أمامك زيد » حل أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفى بالظرف فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير فيه : « زيدٌ استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك »[1]. « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٥٢٤ .

وفي الأشموني شرح ١/٣٦٥ بتحقيق الشيخ محي الدين .

٣٠ ـ عامل النصب في المفعول معه

ذهب الكوفيون الى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : « ولامس الخشبة ، وما أشبه ذلك ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب « مع » في نحو جئت معه »[2] . « انصاف » .

في الارتشاف ص ٤٩٨ ، ص ٢١٨ مصورة .

في الأشموني جـ ١ ص ٢٢٣ وأضاف رأياً نسبه للجرجاني وهو أن العامل الواو .

٣١ ـ تقديم الحال على العامل فيها .

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر

---

(١) تصريح الشيخ خالد ١/١٩٨ ، المفصل ص ١١٠ ، وشرح الرضي ١/٨٣ .

(٢) التصريح ١/٤١٥ ، وشرح المفصل ص ٢٢٢ وما بعدها والرضي ١/١٨٠ وأسرار العربية للأنباري ص ١٨٣ .

نحو : راكباً جاء زيد ، ويجوز مع المضمر ، نحوراكباً جئت ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر[1] . « انصاف »

ارتشاف ص ٢٣٥ مصورة ، وفيه تفصيل بين ما صاحبها مرفوع ظاهر ومرفوع مضمر ، إذ يجوز في الاخير التقدم والتوسط .

وفي الأشموني إشارة إلى هذا الخلاف مع تفريعات شتى جـ ١ ص ٢٥٢ .

٣٢ ـ وقوع الفعل الماضي حالا[2]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا وأجمعوا على أنه اذا كانت معه قد أو كان وصفاً لمحذوف يقع حالا . « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٢١١ مصورة .

في الأشموني إشارة للخلاف مع تفصيلات جـ ٢ ص ٢٥٩ .

٣٣ ـ الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر ، وما يجوز فيها من وجوه الأعراب .

ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ نحو قولك : « في الدار زيد قائماً فيها » وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب ، وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٢٣٨ مصورة ، وفي المسألة صور أخرى راجع المسائل ٣٠١ ، ٣٠٢ .

---

(١) حاشية الصبان ٢/٥٩ بولاق ، والتصريح ١/٤٥٨ ، والمفصل ص ٢٣٤ وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ١/١٧٨ .

(٢) شرح المفصل ص ٤٦ وما بعدها وشرح الرضي على الكافية ٦/١٩٥ ، وخزانة الأدب ١/٥٥٢ بولاق .

٣٤ ـ العامل في المستثنى النصب

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو قام القوم إلا زيداً ، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا ، وإليه ذهب المبرد والزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ إلى أن « إلا » مركبة من إن ولا وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون الى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط الا[1].« انصاف »

وفي الأشموني جـ ١ ص ٢٢٧ وحاشية الصبان عليه ٢ / ١٢٥ .

٣٥ ـ هل تكون الا بمعنى الواو

ذهب الكوفيون إلى أن إلا تكون بمعنى الواو ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو[1] . « انصاف »

الارتشاف ص ٢٣٠ مصورة ، ومع الكوفيين الأخفش محتجا بالآية (إلا الذين ظلموا منهم) .

وفي الأشموني : حاشية الصبان على الأشموني ١٢٧/١ بولاق

٣٦ ـ تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك : إلا طعامك ما أكل زيد ، نص عليه الكسائي وإليه ذهب الزجاج في بعض المواضع ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.« انصاف[3]

---

(١) التصريح ٤٢١/١ بولاق ، وشرح الرضي ٢٠٧/١ ، وأسرار العربية ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، وابن يعيش على المفصل ص ٢٥٩ ليبزج .

(٢) مغني اللبيب ص ٧٣ بتحقيق الشيخ محي الدين ، والتصريح ٤٢٢/١ ، وشرح الرضي ٢١٣/١ .

(٣) الرضي على الكافية ٢٠٩/١ .

وفي الارتشاف ص ٢٢٣ مصورة .

وفي الأشموني : شرح الشيخ محي الدين على شرح الأشموني ٢/٤٥٥ ، ٤٩٢ وحاشية الصبان ٢ ١٣٠ .

٣٧ ـ حاشى في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين

ذهب الكوفيون إلى أن حاشى في الاستثناء فعل ماض ، وذهب بعضهم إلى أنها فعل استعمل استعمال الأدوات وذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفاً[1] . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٢٦ مصورة مع تفصيلات في المسألة .

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٢٤٠ وبتحقيق الشيخ محي الدين ٢/٤٩٨ ، وحاشية الصبان ٢/١٤٦ .

٣٨ ـ هل يجوز بناء غير مطلق ؟[2]

ذهب الكوفيون الى أن غير يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه الا ، سواء أضيفت الى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعني غير قيام زيد ، وما نفعني غير أن قام زيد .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن . « انصاف »

وفي الأشموني تحقيق الشيخ محي الدين ٣/٤٢١ ، وحاشية الصبان ٢/٢٢١ .

---

(١) أسرار العربية للأنباري مع الاشارة الى موافقة المبرد للكوفيين ص ٢٠٨ ـ ٢١٠ ، وشرح المفصل ص ٢٩٩ ، ولسان العرب (ح ش أ) وتصريح الشيخ خالد ١/٤٣٩ ، والرضي على الكافية ١/٢٢٤ .

(٢) كتاب سيبويه ١/٣٦٨ ، ومغني اللبيب ص ١٥٩ ، ٥١٦ .

٣٩ ـ هل تكون سوى اسما أو تلزم الظرفية ؟

ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسما وتكون ظرفا ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا[١] . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٢٩ مصورة .

وفي الأشموني جـ ١ ص ٢٣٥ وبتحقيق الشيخ محي الدين ٢/٤٧٦ ، وحاشية الصبان ٢/١٤١ .

٤٠ ـ كم مركبة أو مفردة[٢]

ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة ، وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٤٢٧ .

وفي شرح الاشموني وحاشية الضبان عليه (٤/٧٠ بولاق) .

٤١ ـ إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورا ؟

« ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام ؟ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً »[٣] . « انصاف »

في الارتشاف ورد الخلاف مع تفصيلات ص ٣٣٥[٤] .

---

(١) تصريح الشيخ خالد ١/٤٣٦ ، وشرح الرضي ١/٢٢٧ ، وشرح ابن يعيش ص ٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٥١٧ ، ولسان العرب (س و ي) .

(٢) راجع مناقشة المسألة ٢٥ ، وشرح الرضي ٢/٨٩ ، ولسان العرب (ك م م) .

(٣) الرضي ٢/٢٩١ وابن يعيش جـ ٤ ص ١٣٠ ولم يشر لتفصيلات الخلاف .

(٤) وفي نفس الصفحة السابقة من الارتشاف خلاف حول توجيه الجر في تمييز كم الخبرية فهو بالإضافة عند البصريين ، وبمن عند الكوفيين والفراء .

وفي الأشموني جـ٣ ص ٦٣٥ ، في حاشية الصبان على الأشموني (٤/٦٧ بولاق) .

٤٢ ـ إضافة النيف الى العشرة[1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو خمسة عشر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . « انصاف »

في الارتشاف إشارة الى رأي الكوفيين ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٦٢٥ ، وبتحقيق الشيخ محي الدين ص ٦٢٤ ص ٦٢٧ ، وحاشية الصبان ٤/٥٧ ، ٥٨ .

٤٣ ـ القول في تعريف العدد المركب وتمييزه

ذهب الكوفيون الى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً . « الخمسة العشر درهماً ، الخمسة العشر الدرهم » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال : الخمسة عشر درهماً بادخال الألف واللام على الخمسة وحدها[2] . « إنصاف »

وفي الارتشاف ص ٣١٨ .

وفي الأشموني ١/٣٣٠ بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، وحاشية الصبان ١/١٨٠ .

٤٤ ـ إضافة العدد المركب إلى مثله[3]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وذهب

---

(١) تصريح الشيخ خالد ٢/٣٤٦ .
(٢) تصريح الشيخ خالد ٢/٣٥٧ .
(٣) تصريح الشيخ خالد ٢/٣٥٧ .

البصريون إلى أنه يجوز أن يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر » . « انصاف » .

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٦٤ بولاق

٤٥ ـ المنادي المفرد العلم معرب أو مبني[1]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول . وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب ، لأنه مفعول .

وفي شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/١١٩ بولاق

٤٦ ـ في نداء الاسم المحلي بأل[2]

ذهب الكوفيون الى انه يجوز نداء ما فيه أل نحو يا الرجل ، ويا الغلام ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.« انصاف »

راجع كتاب سيبويه ١/٣١٠ .

راجع الارتشاف لوحة ٣٤٧ .

راجع شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/١٢٥ .

٤٧ ـ القول في الميم في « اللهم » أعوض من حرف النداء أم لا ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضا من « يا » التي

---

(١) أسرار العربية ص ٩٠ طبعة ليدن وشرح المفصل لابن يعيش ص ٣٥٩ ليبزج ، وشرح الرضي ١/١٢٠ ، والتصريح ٢/١٠٨ .

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ص ١٧١ ليبزج ، وتصريح الشيخ خالد ٢/٢١٦ ، وأسرار العربية للمؤلف ص ٩٣ ليدن ، وشرح الرضي ١/١٢٨ و١٣٢ .

للتنبيه في النداء ، وذهب البصريون إلى أنها عوض من هذه الياء ، والهاء مبنية على الضم ، لأنه نداء[1] . « إنصاف »

ارتشاف لوحة ٣٤٧ .

وفي الأشموني جـ٢ ص ٤٤٩ .

٤٨ ـ هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه[2] .

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : « يا آل عام » في يا آل عامر ، ويا آل مال في يا آل مالك وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .
« إنصاف »

الارتشاف لوحة ٣٥٤ .

الأشموني جـ ٢ ص ٤٧٠ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣/ ١٥٠) .

٤٩ ـ هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي[3]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً وذلك نحو قولك في : عنق يا عن وفي حجر « يا حج » وفي كتف « يا كت » وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الاطلاق . وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين . « انصاف »

وورد في أسرار العربية ص ٢٣٦ دمشق .

والارتشاف لوحة ٣٥٤ ، ولوحة ٣٥٥ .

---

(١) أسرار العربية ص ٢٣٢ ، ولسان العرب (آل) وشرح الكافية ١/ ١٣٢ ، وشرح المفصل ص ١٨١ وتصريح الشيخ خالد / ٢١٧ بولاق .

(٢) التصريح ٢/ ٢٣٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١٨٥ ، وشرح الكافية ١/ ١٣٦ ، وأسرار العربية ص ٢٣٩ .

(٣) الرضي ١/ ١٣٦ ، ابن يعيش ص ١٨٥ ، التصريح ٢/ ١٣٤ .

والأشموني جـ ٢ ص ٤٧٠ ، وفيه أن ممن نقل الخلاف أبو البقاء العكبري ، وابن الخشاب .

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٤٩/٣) .

٥٠ ـ ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن[١]

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه ، وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك نحو قولك في قمطر « يا قِمَ » وفي سبطر يا سِبَ ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الاخير منه فقط . « انصاف »

وفي الارتشاف لوحة ٣٥٥ .

والأشموني شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٤٩/٣ بولاق .

٥١ ـ القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك[٢] . « انصاف »

في الارتشاف لوحة ٣٥١ .

في الأشموني شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٤٤/٣ .

٥٢ ـ هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟

ذهب الكوفيون الى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة نحو قولك : « وازيد الظريفاه » وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري ، وأبو الحسن ابن كيسان .

---

(١) التصريح ٢٣٤/٢ ، وابن يعيش ص ١٨٥ ليبزج ، وشرح الكافية ١٣٦/١ ، واسرار العربية دمشق ص ٢٤٢ .

(٢) تصريح الشيخ خالد ٢٣٩/٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١٧٨ ، وشرح الرضي ١٤٤/١ .

وذهب البصريون الى أنه لا يجوز[1] . « انصاف »

لوحة ٣٥١ ارتشاف

وراجع حاشية الصبان على الأشموني ١٤٥/٣

٥٣ ـ اسم لا المفرد النكرة معرب أو مبني ؟

ذهب الكوفيون الى أن اسم لا المفرد النكرة معرب منصوب بها نحو لا رجل في الدار . وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح[2] . « انصاف »

ارتشاف ص ١٨٥ مصورة مع الكوفيين الجرمي والزجاج والسيرافي

وشرح الأشموني بحاشية ٦/٢ بولاق ، والموفى في النحو الكوفي ص ٤٧ .

٥٤ ـ هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان ؟[3] .

ذهب الكوفيون إلى أن « من » يجوز استعمالها في الزمان والمكان .

وذهب البصريون الى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان . « انصاف »

في الارتشاف ٢٥٩ مصورة .

وشرح الأشموني جـ٢ ص ٢٨٧ . وحاشية الصبان ١٨٤/٢ .

٥٥ ـ واو رب هل هي التي تعمل الجر ؟[4] .

ذهب الكوفيون الى أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، واليه ذهب

---

(١) شرح الرضي ١٤٥/١ ، والتصريح ٢٣٥/١ ، وابن يعيش ص ١٧٨ ، وأسرار العربية ص ٢٤٢ .

(٢) أسرار العربية للانباري ط ٢٤٧ ، والتصريح ٢٨٨/١ ، وابن يعيش ص ١٢٩ ، وشرح الرضي ٢٣٤/١ .

(٣) أسرار العربية ص ٢٦٥ ، والتصريح ٩/٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١٠٧٥ ، والرضي ٢٩٨/٢ .

(٤) التصريح ٢٨/٢ بولاق ، وشرح المفصل ص ١١٩٥ ، وشرح الرضي ٣١٠/٢ .

المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة . « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٢٥٩ مصورة .

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٠٢/٢ بولاق ، وأشموني جـ٢ ص ٣٠٠ .

٥٦ ـ اعراب الاسم الواقع بعد « مذ » و« منذ »[1] .

ذهب الكوفيون الى أن « مذ » و« منذ » إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع بتقدير فعل محذوف . وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين ، فيكون ما بعدهما مجرورا بهما . « انصاف »

ارتشاف لوحة رقم ٢٠٦ مصورة .

وراجع شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٩٨/٢ وما بعدها ، وأشموني جـ ٢ ص ٢٩٠ .

٥٧ ـ هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض ؟[2]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز القسم باضمار حرف الخفض من غير عوض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ، نحو قولك : آلله ما فعلت كذا ، أو هاء التنبيه نحو (ها الله) . « انصاف » .

ارتشاف ص ٢٦٨ مصورة مع تفصيلات (ولا يجوز النصب عند الكوفيين إلا في حرفين : كعبة الله ـ قضا الله) .

---

(١) تصريح الشيخ خالد ٢١/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٣٢٥ بتحقيق محي الدين ، وشرح الرضي ١١٠/٢ ، وشرح ابن يعيش ص ٥٤٥ .

(٢) التصريح ٤٥٦/٢ ، وابن يعيش ١٢٩٠ . ولسان العرب .

٥٨ ـ اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟

ذهب الكوفيون الى أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أنّ اللام لام ابتداء . « انصاف »

وفي الارتشاف نسب الرأي الكوفي إلى هشام والطوال ، وقيل أنه حكى عن الفراء ص ١٨٠ الارتشاف مصورة ، ص ٢٧٢ الارتشاف مصورة .

٥٩ ـ القول في أيمن في القسم ، مفرد هو أم جمع[1] .

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم : أيمن الله جمع يمين، وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين ، وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن . قطع عند الكوفيين ، ووصل عند البصريين (راجع المسألة ١٤١) .

وراجع شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٢/٤ ، وأشموني جـ٣ ص ٨١٧ .

٦٠ ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه[2]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر . « انصاف »

ويقول ابو حيان : وفي النهاية أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي الكلام ، وسلك المتنبي هذه الطريقة فقال :

حملت اليه من لساني حديقة　　　سقاها الحيا سقي الرياضَ السحائبِ

ارتشاف ص ٢٨٢ مصورة .

---

(١) ابن يعيش ص ١٢٠ ، ولسان العرب (ي م ٥) .

(٢) التصريح ٧١/٢ بولاق ، وشرح ابن يعيش ص ٣٣٩ ، وشرح الرضي ٢٧٠/١ .

وراجع حاشية الصبان على الأشموني ٢٣٧/٢ بولاق .

٦١ ـ هل تجوز اضافة الاسم الى ما يوافقه في المعنى ؟[1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان وذهب البصريون الى أنه لا يجوز . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٢٧٥ مصورة مع تفصيلات عن اضافة الصفة للموصوف .

ذكر الأشموني هذا الخلاف ونسبه الى الفراء ، كما أشار الى متابعة ابن الطراوة له جـ ٢ ص ٣١١ .

وراجع حاشية الصبان على الأشموني ٢١٥/٢ .

٦٢ ـ كلا وكلتا[2]

ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما اثنية لفظية ومعنوية ، وأصل « كلا » كل فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في الزيدان ـ والعمران ، ولزم حذف نون التثنية للزومهما الاضافة . « انصاف »

وفي الارتشاف ص ٢٢١ .

الأشموني جـ ٢ ص ٣١٦ ، وحاشية الصبان ٨٣/١ بولاق .

٦٣ ـ هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟[3]

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤقتة نحو

---

(١) التصريح ٤٠/٢ بولاق ، وابن يعيش ص ٣٢٩ ، وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٣/١ .

(٢) التصريح ٨٠/١ ، وشرح الرضي ، وشرح ابن يعيش على المفصل ص ٦٣ ليبزج وأسرار العربية ص ٢٨٨ .

(٣) التصريح ١٥٦/٢ ، شرح الرضي ٣١٠/١ ، وابن يعيش ص ٣٦٤ ، وأسرار العربية للأنباري ص ٢٨٣ ـ ٢٩١ ، وابن عقيل بتحقيق محي الدين ١٦٦/٢ ، والموفى ص ٥٩ .

قولك : قعدت يوما كله ، وقمت ليلة كلها ، وذهب البصريون الى أن توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق ، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو جاء رجل رجل . « انصاف »

في الارتشاف لوحة رقم ٣٠١ مصورة ولوحة ٣٩١ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٤٠٧ ، وفي حاشية الصبان على الأشموني جـ ٣ ص ٦٧ .

٦٤ ـ هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟[1]

ذهب الكوفيون الى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، واليه ذهب الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز .

« انصاف »

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٤١٨ .

٦٥ ـ هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟[2]

ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز . « انصاف » .

في الارتشاف لوحة رقم ٣١٢ ، ٣٨ .

وفي الأشموني جـ ٢ ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، وحاشية الصبيان ٩٦/٣ .

وهذه من المسائل التي ارتضى فيها ابن مالك مذهب الكوفيين ، إذ يقول عن اعادة الخافض :

وليس عندي لازماً ، إذ قد أتى   في النظم والنثر الصحيح مثبتا

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٦٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١١٤٨ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٢ .

(٢) التصريح ١٩٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٩٥/١ ، وشرح ابن يعيش ص ٣٩٩ ، والموفى ص ٦٤ .

٦٦ ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام[1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو قمت وزيد . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز الا على قبح في ضرورة الشعر .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فانه يجوز معه العطف من غير قبح . « انصاف »

في الارتشاف لوحة رقم ٣١٢ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٤٢٩ وحاشية الصبان ٩٩/٣ .

٦٧ ـ هل تأتي « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل »[2]

ذهب الكوفيون الى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » وذهب البصريون الى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل . « انصاف »

في الأشموني جـ ٢ ص ٤٢٣ ، وحاشية الصبان ٩٣/٣ .

٦٨ ـ هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب ؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكن في الإيجاب ، نحو : أتاني زيد لكن عمرو . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فاذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو : أتاني زيد لكن عمرو لم يأت ، وما أشبه ذلك ، وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي . « إنصاف »

---

(١) كتاب سيبويه ٣٨٩/١ ـ ٣٩٠ ، شرح الرضي ٢٩٤/١ ، والتصريح ١٩٠/٢ ، وابن يعيش ص ٣٩٧ ، والموفى ص ٦٩ .

(٢) التصريح ١٨٤/٢ .

ارتشاف لوحة رقم ٣٠٩ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٤٢٦ .

٦٩ ـ هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر؟[1]

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر . « انصاف » .

في الأشموني جـ ٢ ص ٥٤٢ ، وحاشية الصبان ٣/٢٣٣ .

٧٠ ـ منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[2] .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر . « انصاف »

في الارتشاف ص ٣٨ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٥٤٣ وحاشية الصبان عليه ٣ / ٢٣٣ .

٧١ ـ القول في علة بناء الآن[3]

ذهب الكوفيون إلى أن الآن مبني ، لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : آن يئين أي حان ، وبقي الفعل على فتحه ، وذهب البصريون إلى أنه

---

(١) أسرار العربية ص ١٢٢ طبعة ليدن ، التصريح ٢/٢٨٦ ، والرضي ١/٣٣ ، وابن يعيش ص ٨٣ .
وهذه المسألة احدى الممنوعات الكوفية ، إذ نلاحظ أن طابع الاجازة يغلب على الاتجاه الكوفي ، والمنع قليل ، وهذه المسألة احدى الممنوعات القليلة .

(٢) التصريح ٢/٢٨٧ ، وشرح المفصل ص ٨١ ، وشرح الرضي ١/٣٤٨ ، وهذه احدى المسائل التي رجح فيها الانباري مذهب الكوفيين .

(٣) التصريح ١/٥٨ ، ١٨٠ ، وشرح ابن يعيش ص ٥٥٤ ، وشرح الرضي ٢/١١٨ .

مبني ، لأنه شابه اسم الإشارة ، ولهم فيه أيضاً أقوال أخر نذكرها في دليلهم . « انصاف »

في الأشموني : شرح الأشموني مع حاشية الصبان جـ ١ ص ٥٧ ، ص ١٧٥ بولاق .

٧٢ ـ فعل الأمر معرب أو مبني[1]

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعري عن حرف المضارعة نحو افعل ـ معرب مجزوم . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون « إنصاف »

وفي المسائل الخلافة للعكبري مسألة ١٥ .

وفي الأرتشاف ص ٢٧٠ ، وراجع اللوحة رقم ٣١٥ في النسخة المصورة .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٧٨٦ ، وحاشية الصبان ١/ ٦٤ بولاق .

٧٣ ـ علة إعراب الفعل المضارع[2]

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة ، واختلفوا في علة إعرابها ، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة ، وذهب البصريون إلى أنها إنما اعربت لثلاثة أوجه[3] . « انصاف »

وفي الارتشاف مخطوط ص ٣٥٨ .

وفي الأشموني .. شرح الأشموني مع حاشية الصبان (١/ ٦٤ و٣/ ٢٣٤ بولاق) .

---

(١) راجع أسرار العربية ص ٣١٩ ـ ٣٢١ ، شرح ابن يعيش ص ٩٦٥ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٤٩ ، والموفى ص ١١٨

(٢) ابن يعيش ص ٩٢٢ ، والتصريح ١/ ٦٦ ، ٢/ ٢٨٩ .

(٣) الاوجه الثلاثة تدور حول مشابهة الفعل للاسم وهي العلة الأساسية في اعرابه عند البصريين .

٧٤ ـ القول في رفع المضارع[1]

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو «يقوم زيد» فذهب الأكثرون الى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي الى أنه يرتفع بالزائد في أوله . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم . «انصاف»

في الأشموني جـ ٣ ص ٥٤٧ ، وحاشية الصبان ٣/٢٣٤ .

٧٥ ـ عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية[2]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب على الصرف ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ، لأنها خرجت عن باب العطف . «انصاف»

في الارتشاف ص ٢٥٤ مصورة .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، وحاشية الصبان عليه جـ ٣ ص ٢٥٨ ، ٢٣٢ .

٧٦ ـ عامل النصب في المضارع بعد فاء السببية[3]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ـ ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب باضمار أن ، وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت من باب العطف ، واليه ذهب بعض الكوفيين . «انصاف»

(١) توضيح الشيخ خالد ٢/٢٨٩ بولاق ، وأسرار العربية للأنباري ص ٢٨ ، ٢٩ .
(٢) شرح المفصل ص ٩٢٩ ، وشرح الرضي ٢/٢٢٣ .
(٣) نفس المراجع السابقة .

في الارتشاف ص ٢٥٢ مصورة .

في الأشموني جـ ٣ ص ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، وحاشية الصبان ٢٥٨/٣ .

٧٧ ـ هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل ؟[١]

ذهب الكوفيون إلى أن المصدرية الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل . وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل . « انصاف »

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٥٧٢ ، وحاشية الصبان ٢٦٥/٣ .

٧٨ ـ هل يجوز أن تأتي « كي » حرف جر ؟[٢]

ذهب الكوفيون إلى أن « كي » لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض . وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر . « انصاف » .

في الارتشاف ص ٢٤٧ مصورة .

وفي الأشموني ١٨٢/٣ ـ ١٨٨ تحقيق محي الدين ، وحاشية الصبان ١٧٩/٢ ، ٢٣٦/٣ .

٧٩ ـ القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل[٣]

ذهب الكوفيون الى أن « لام كي » هي الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو جئتك لتكرمني ، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها والتقدير : « جئتك لأن تكرمني » . « انصاف » .

ارتشاف ص ٢٥٠ مصورة .

---

(١) التصريح ٣٠٩/٢ ، ٣١٠ ، وابن عقيل ٢٨٣/٣ محي الدين .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٢ ، والتصريح ٣/٢ و٢٩١ ، ومغني اللبيب لابن هشام ص ١٨٢ وما بعدها .

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص ٢١٠ تحقيق الشيخ محي الدين ، وتصريح الشيخ خالد ٣٠٧/٢ ، وشرح ابن يعيش ص ١٠٨٨ .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٥٥٧ ، وحاشية الصبان ٣/٢٤٧ .

٨٠ ـ هل يجوز إظهار أن المصدرية بعد لكي ، وبعد حتى ؟[1]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار أن بعد كي نحو : جئت لكي أن أكرمك ، فتنصب أكرمك بكي ، وأن توكيد لها ، ولا عمل لها . وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك جئت لكي أن أكرمك اللام « وكي وأن » توكيدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار أن بعد حتى .

ارتشاف ص ٢٤٧ مصورة .

وفي الأشموني جـ ٣ من ٥٦٠ ، وبتحقيق الشيخ محي الدين ٣/١٨٤ ، وحاشية الصبان .

٨١ ـ هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما ، وينصب بعدها المضارع ؟[2]

ذهب الكوفيون إلى أن كما تأتي بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .

وذهب البصريون إلى أن كما لا تأتي بمعنى كيما ، ولا يجوز نصب ما بعدها بها .

في الارتشاف ص ٢٤٨ مصورة .

وفي الأشموني ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/٢٣٧ .

٨٢ ـ هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها ؟

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار أن بعدها للتأكيد نحو : « ما كان زيد لأن يدخل دارك » وما كان عمر لأن يأكل طعامك ، ويجوز

---

(١) مغني اللبيب ص ١٢٤ ، ١٨٢ ، وشرح الرضي ٢/٢٢٢، وشرح ابن يعيش ص ٩٢٨ .
(٢) مغني اللبيب ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٢٣ .

تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها ، نحو « ما كان زيد دارك ليدخل » « و ما كان عمرو طعامك ليأل وذهب البصريون الى أن الناصب للفعل أن مقدرة بعدها ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم الفعل المنصوب بلام الجحد عليها »[1] .

في الارتشاف ص ٢٥٠ مصورة .

في الأشموني جـ ٣ ص ٥٥٧ إشارة الى خلاف يبنى على هذا الخلاف يدور حول إعراب الفعل الواقع بعد لام الجحود .

٨٣ ـ هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها ؟[2]

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ، نحو قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك : مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى الصيف ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بالى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر ، والفعل بعدها منصوب بتقدير أن ، والاسم بعدها مجرور بها . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٥٠ مصورة .

وفي الأشموني : شرح الأشموني مع حاشية الصبان جـ ٣ ص ٢٥٢ ، والأشموني جـ ٣ ص ٥٦٠ .

٨٤ ـ عامل الجزم في جواب الشرط[3]

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون فذهب الأكثرون الى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون الى أن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ص ٩٣٦ ، وشرح الرضي ٢/٢٣٣ .

(٢) ابن يعيش ص ٩٢٧ ، ٩٣٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٢٤ وما بعدها .

(٣) راجع التصريح ٢/٣١٢ ، شرح الرضي جـ ٢ ص ٢٣٦ وما بعدها ، وابن يعيش ص ٩٤٧ وما بعدها .

حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون الى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف . « انصاف »

في الارتشاف ص ٢٨٧ مصورة .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٥٨٤ ، وحاشية الصبان ٤/ ١٣ .

٨٥ ـ عامل عامل الرفع في الاسم بعد إن الشرطية[1]

ذهب الكوفيون الى أنه اذا تقدم الاسم المرفوع بعد ان الشرطية نحو قولك : إن زيد أتاني آته ، فانه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدر .

وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء . « انصاف » .

٨٦ ـ هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط ؟ وما يترتب عليه ؟[2]

ذهب الكوفيون إلى إذا أنه تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط ، فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع نحو : إن تأتني زيد يكرمك ، واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو : ان تأتني زيداً أكرم فأباه أبو زكريا الفراء ، وأجازه الكسائي . وذهب البصريون الى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

---

(١) وقد أورد الانباري هذا الخلاف في كتابه أسرار العربية وأورد له رأياً خاصاً . وهو أن العامل في الجواب أداة الشرط بتوسط فعل الشرط .

(٢) راجع أيضاً شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٨ ، والموفى ص ١٢١ .

٨٧ ـ القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط[1]

ذهب الكوفيون الى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو : زيدا ان تضرب أضرب . واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء . « إنصاف»

ارتشاف ص ٢٨٧ مصورة .

٨٨ ـ ذهب الكوفيون الى أن « إن تقع بمعنى إذ » .

وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ[2] . « إنصاف » .

٨٩ ـ إن الواقعة بعدما ، النافية مؤكدة أم زائدة[3]

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » نحو « ما إن زيد قائم » فإنها بمعنى ما ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة . « إنصاف »

وفي الارتشاف يجيز الكوفيون النصب ، وفي نقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء أنه إذا جيء بإن بعدما ، لا يجوز النصب ولا الجر بالباء . ارتشاف ٥٦٤ .

٩٠ ـ القول في معنى « إن » ومعنى اللام بعدها[4]

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى « ما » واللام بمعنى إلا . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد . « إنصاف » وفي الارتشاف ص ١٨٢ مصورة .

---

(١) راجع شرح الرضي جـ ١ ص ٢٣٨ .

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٦ بتحقيق الشيخ محي الدين ، وخزانة الأدب ٦٥٦/٣ ، شرح الشاهد ٦٩٩ ، ايضاح القزويني ٨٨ ـ ٩٥ تحقيق محي الدين .

(٣) التوضيح ٢٣٦/١ بولاق وشرح ابن يعيش ١١٨٢ ، وشرح الرضي ٣٥٧/٢ .

(٤) مغني اللبيب ص ٢٣٢ ، والتصريح ٢٧٩/١ ، وابن يعيش ص ١١٢٩ .

وعرض الأشموني لها من ناحية الأفعال التي تدخل عليها إن المهملة جـ ١ ص ١٤٥ ، وحاشية الصبان ١/٢٦٧ .

٩١ ـ هل يجازي بكيف ؟[1]

ذهب الكوفيون الى أن «كيف» يجازي بها كما يجازي بمتى ما، وأينما، ما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازي بها .

« إنصاف » في الارتشاف ص ٢٨٦ مصورة .

وفي الأشموني جـ ٣ ص ٥٨٣ ، وحاشية الصبان ٤/١١ .

٩٢ ـ السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه[2]

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل ، أصلها سوف ، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها . « إنصاف »

في الارتشاف لوحة رقم ٣١٦ .

٩٣ ـ المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع[3]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية ـ نحو : « تتناول ـ وتتلون » فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية .

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة .
« إنصاف »

وفي الارتشاف ص ١٢٩ .

---

(١) راجع مغنى اللبيب ص ٢٠٥ بتحقيق محي الدين .
(٢) مغني اللبيب ص ١٣٨ بتحقيقنا ، وشرح ابن يعيش على المفصل ص ١١٩٩ .
(٣) تصريح الشيخ خالد جـ ٢ ص ٤٩٩ بولاق .

الأشموني جـ ٣ ص ٨٩٥ ، وحاشية الصبان ٢٩٤/٤ .

٩٤ ـ هل تدخل نون التوكيد على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ؟[١] .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو : « افعلان ، وافعلنان » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين .

وفي الارتشاف ص ٢٦٦ .

في الأشموني جـ ٢ ص ٥٠٣ ، ١٨٩/٣ .

٩٥ ـ الحروف التي وضع الاسم عليها في ذا والذي[٢] .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في ذا والذي الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لهما . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما ، واختلفوا في « ذا » فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين الى أن أصله « ذيٍّ » بالتشديد إلا أنهم حذفوا الياء الثانية . . . الخ.« إنصاف »

وفي الارتشاف ص ٤٣٦ .

وفي الأشموني الشرح المطول بتحقيق الشيخ محي الدين ١٩٤/١ ، وحاشية الصبان ١٣٧/١ ، ١٤٦ .

٩٦ ـ الحروف التي وضع عليها الاسم في « هو » و« هي »[٣]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هو ، هي » الهاء وحدها . وذهب

---

(١) التصريح للشيخ خالد ٢٦١/٢ .

(٢) ابن يعيش ص ٤٤٤ وشرح الرضي ٢٨/٢ ، ٣٧ ، ولسان العرب ٢٠ / ١١١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، وأسرار العربية للمؤلف ص ١٥٠ ط ليدن .

(٣) شرح ابن يعيش ص ٤١٦ ، وشرح الرضي ٩/٢ .

البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هي » هما الاسم بمجموعهما . « انصاف » .

وفي الارتشاف ص ٤١١ مع الإشارة إلى أن الزجاج وابن كيسان على المذهب الكوفي .

وفي الأشموني من حاشية الصبان ١١٨/١ .

٩٧ ـ هل يقال « لولاي » ولولاك ؟ وموضع الضمائر[1]

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع وإليه ذهب الأخفش البصري . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا ، وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال : لولاي ، ولولاه ، ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت ، كما جاء به التنزيل في قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ، ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا . « انصاف » .

في الارتشاف ص ٢٦٦ مصورة .

شرح الأشموني بتحقيق الشيخ محي الدين ١٩٢/٣ ، ١٩٩ ، وحاشية الصبان ١٨١/٢ .

٩٨ ـ الضمير في إياك وأخواتها[2]

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي ، هي الضمائر المنصوبة ، وأن إيا « عماد » وهو رأي ابن كيسان ، وذهب بعضهم الى أنها كلها ضمير . وذهب البصريون إلى أن « إيا » هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها . وهناك آراء أخرى عرضها الأنباري . « انصاف »

راجع الارتشاف ص ٤١٢ ، وفي الأشموني حاشية الصبان ١١٩/١.

---

(١) ابن يعيش ص ٤٣٧ ، وشرح الكافية ص ١٨ جـ ٢ .

(٢) أسرار العربية ص ٣٤٢ ، والتصريح ١٢٢/١ ، وشرح الرضي ١٢/٢ .

٩٩ ـ المسألة الزينورية :[١]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : كنت أظن أن العرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها .

وذهب البصريون الى أنه لا يجوز أن يقال : فإذا هو إياها . ويجب أن يقال : فإذا هو هي .

وفي الارتشاف جاءت الاشارة الى هذه المسألة ص ٥٣٧ .

١٠٠ ـ ضمير الفصل :[٢]

ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادا ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم الى أن حكمه حكم ما بعده . وذهب البصريون الى أنه يسمى فصلا ، لأنه يفصل بين النعت والخبر . . . إنصاف . وفي الارتشاف الخلاف حول اسمه وحقيقته ص ٤٢٤ ، وفي الأشموني حاشية الصبان ٢٦٢/١ بولاق .

١٠١ ـ مراتب المعارف[٣] :

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو « هذا وذاك » أعرف من العلم نحو زيد وعمرو . وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، ثم اختلفوا في مراتب المعارف على عدة اتجاهات . . . إنصاف .

في الارتشاف ص ٣٩٩ وفيه قول ينسب لسيبويه والكوفيين وهو أن العلم أعرف من المبهم . شرح الأشموني في حاشية الصبان ١١٠/١ بولاق .

---

(١) وراجع مغني اللبيب لابن هشام من ٨٨ ـ ٩٢ .

(٢) ابن يعيش ص ٤٣٠ ، وشرح الرضي ٢٢/٢ ، والتصريح ٢٧٠/١ .

(٣) التصريح ١١٢/١ ، وأسرار العربية ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

١٠٢ ـ أي الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً[١] ؟

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى الذي ، وحذف العائد من الصلة نحـو قولهـم « لأضـربن أيهم أفضل » وذهب البصريون الى أنه مبني على الضم واجمعوا على أنه إذا ذكر العائد يعرب نحو قولهم لأضربن أيهم هو أفضل » . ثم يعرض وجوهاً في إعرابه منسوبة للخليل ويونس . . انصاف .

في الارتشاف فصل ابو حيان هذه المسألة ص ٤٦٠ .

في الأشموني حاشية الصبان على شرحه ١٦١/١ بولاق .

١٠٣ ـ ذهب الكوفيون الى أن هذا وما أشبهه من أسماء الاشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، نحو : هذا قال ذاك زيد ، أي الذي قال ذاك زيد . وذهب البصريون الى أنه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الاسماء الموصولة . . . . انصاف[٢] .

وفي الارتشاف ص ٤٥٦ . وفي الاشموني جـ٢ ص ٥٤ ، جـ١ ص ١٨٢ بتحقيق الشيخ محي الدين ، وحاشية الصبان ٥٦/١ بولاق .

١٠٤ ـ هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول :[٣]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام ، وصل كما يوصل الذي . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل . في الارتشاف ص ٤٥٨ .

١٠٥ ـ مسألة همزة بين بين متحركة أو ساكنة[٤] ؟ :

ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة ، وذهب البصريون إلى أنها

---

(١) التصريح ١٦٢/١ ، وشرح ابن يعيش ص ٤٩٢ ، وشرح الرضي ٥٣/٢ ومغني اللبيب ص ٧٧ بتحقيق محي الدين ، واسرار العربية ص ٢٨٣ .

(٢) التصريح ١٦٥/١ ، وابن يعيش ص ٤٩٣ ، وشرح الرضي ٥٥/٢ .

(٣) شرح الرضي ٣٥/٢ ، ٣٦ .

(٤) شرح ابن يعيش ص ١٣٠٨ ، والتصريح ٤٦٥/٢ ـ ٤٦٨ ، وكتاب سيبويه ١٦٣/٢ ـ ١٧١ .

متحركة . إنصاف .

١٠٦ ـ هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل ، الساكن ما قبل آخره[١] ؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف «رأيت البكَر» بفتح الكاف في حالة النصب . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . . إنصاف .

وفي الأشموني جـ٣ ص ٧٥٤ ، وحاشية الصبان ١٧٧/١ وما بعدها .

١٠٧ ـ القول في أصل حركة همزة الوصل :[٢] .

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع عين الفعل فتكسر في « اضرب » إتباعاً لكسرة العين ، وتضم في « ادخل » اتباعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لإلتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم في « أدخل » ونحوه ، لئلا يخرج من كسر إلى ضم ، لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين . . . إنصاف .

في الأشموني جـ٣ ص ٨١٩ ، وحاشية الصبان ٢٣٣/٤ ، وما بعدها .

١٠٨ ـ هل يجوز نقل حركة همزة الوصل الى الساكن قبلها ؟[٣]

ذهب الكوفيون الى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل الى الساكن قبلها وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . « إنصاف » .

---

(١) التصريح ٤٢٧/٢ ، وشرح المفصل ص ٢٧٢ .
(٢) شرح المفصل ص ١٣٣٢ ، والتصريح ٤٥٦/٢ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ص ١٣٢٠ ، ١٣٢٣ .

١٠٩ ـ هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟[١] :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب الأخفش البصري ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . « إنصاف » .

في الإرتشاف ص ٢٠٣ ، ولوحة ٣٨٣ . في الاشموني جـ ٣ ص ٦٥٨ وحاشية الصبان ٩١/٤ .

١١٠ ـ هل يحذف آخر المقصور والممدود في التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ :[٢]

ذهب الكوفيون إلى أن الإسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية فقالوا في تثنية « خوزلي »و« قهقري » ، « خوزلان » ، و« قهقهران » وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخرين ، فأجازوا في قاصعاء وجائياء: قاصعان وجائيان . « إنصاف »

في الارتشاف ص ٢٢٤ ، وفي الأشموني جـ٣ ص ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

وحاشية الصبان على الأشموني ٩٤/٤ .

١١١ ـ القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل :[٣]

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو « طالق وطامث وحائض وحامل » لاختصاصها بالمؤنث . وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث ، لأنهم قصدوا به النسب ، ولم يجروه على الفعل . وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه ، لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم « قالوا : شيء حائض » . « إنصاف »

---

(١) تصريح الشيخ خالد ٣٦٨/٢ .

(٢) ابن يعيش ص ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، والتصريح ٣٧١/٢ .

(٣) شرح ابن يعيش ص ٦٩٥ ، ٧٧٣ ، وشرح الرضي ١٥٤/٢ .

١١٢ ـ علة حذف الواو من يعد ونحوه :[1]

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي ، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة . « إنصاف »

وفي الأشموني ، وحاشية الصبان ٤/٢٨٥ بولاق .

١١٣ ـ وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه :[2]

ذهب الكوفيون إلى أن « صمحمح ، ودمكمك » على وزن فعلّل ، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فعلعل « الانصاف » ، وفي الارتشاف ص ٧٥ .

وفي الأشموني ٣/٧٩٩ ، حاشية الصبان ٤/٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

١١٤ ـ هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟ :[3]

ذهب الكوفيون إلى أن كل إسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ، ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا . فذهب الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل آخره ، وذهب الفراء إلى أنه الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو « سفرجل » ففيه زيادة حرفين . . وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة وأنهما من نحو جعفر وسفرجل ، لا زائد فيهما ألبتة .

في الإرتشاف تناول أبو حيان هذه المسألة ص ١٤ .

وفي الأشموني جـ٣ ص ٧٩٨ ، عرض لخلاف قريب من هذا .

---

(١) تصريح الشيخ خالد ٢/٤٩٣ .

(٢) التصريح ٢/٤٤٨ ، ٢/٤٤٩ .

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ص ٩٠٠ .

١١٥ ـ وزن سيد وميت ونحوهما :[١]

ذهب الكوفيون إلى أن وزن سيِّد ، وهيِّن ، وميِّت ، في الأصل على فعيل نحو سويد ، وهوين ، ومويت .

وذهب البصريون إلى أن وزنه فيعل بكسر العين، وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل فيعل بفتح العين . « إنصاف » .

وفي الأشموني : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٢٦٣ .

١١٦ ـ وزن خطايا ونحوه :[٢]

ذهب الكوفيون إلى أن خطايا جمع خطيئة على وزن فعالي ، وإليه ذهب الخليل ابن أحمد . وذهب البصريون إلى أن خطايا على وزن فعائل . « إنصاف » .

وفي الإرتشاف أوردها أبو حيان بإيجاز ص ١٢٨ .

وفي الأشموني عرضت بتفصيل ص ٧٣٢ جـ ٣ ، وحاشية الصبان ٤/٢٤٤ ، ٢٤٦ .

١١٧ ـ وزن انسان وأصل اشتقاقه :[٣]

ذهب الكوفيون إلى أن إنسان على وزن افعان ، وذهب البصريون الى أن وزنه فعلان وإليه ذهب بعض الكوفيين . « إنصاف » .

في الإرتشاف إشارة إلى هذا الخلاف عند الحديث في التصغير ص ١٥١ ، ١٥٢ .

---

(١) شرح ابن يعيش ص ٦٦٣، ١٤١٠ ، وكتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٧١ .

(٢) التصريح ٢/٤٦٣ وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ص ١ /٢٥ ، ٣/٥٩ ، ٦٢ ، ١٨١ .

(٣) راجع هذه المسألة في كتب اللغة ومنها : صحاح الجوهري ، ولسان العرب ومفردات الراغب (أن س ـ نوس ـ ن ي س) .

١١٨ ـ وزن أشياء :[1]

ذهب الكوفيون إلى أن أشياء وزنه أفعاء ، والأصل : أفعلاء ، وإليه ذهب الأخفش ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال ، وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء والأصل فعلاء . « إنصاف » .

١١٩ ـ علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت ؟ :[2]

ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال .

وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال .

في الارتشاف ص ٥٣٤ ، وفي الأشموني ، حاشية الصبان ٢١٨/١ . واشموني جـ ١ ص ١٠٩ .

١٢٠ ـ تقديم التمييز إذ كان العامل فعلاً متصرفاً :[3]

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، ورأى رأي الكوفيين المازني والمبرد ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز . « إنصاف »

وفي الاشموني : شرح الاشموني بتحقيق مطول للشيخ محي الدين جـ ٣ ص ١٥٩ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٧٧/٢ بولاق .

١٢١ ـ رب اسم أو حرف :

ذهب الكوفيون إلى أن « رب » اسم ، وذهب البصريون إلى أنها حرف . « إنصاف » في الارتشاف ص ٢٦٢ مصورة (مع الكوفيين ابن الطراوة) .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢٨/١ ـ ٣ ، ولسان العرب وصحاح الجوهري (ش ي أ) .

(٢) التصريح ٢٢٠/١ بولاق .

(٣) أسرار العربية للانباري ص ١٩٧ التصريح ١ : ٤٨٠ بولاق .

١٢٢ ـ علة وجود التنوين في الاسم :

العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل ، وقال الفراء : المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، وقال آخرون : المراد به الفرق بين الاسم والفعل ، وقال قوم المراد به الفرق بين المفرد والمضاف : المسائل الخلافية للعكبري مسألة ١٤ ، ١٦ . الارتشاف ص ٢٦٦ .

١٢٣ ـ أقسام الكلمة :

قال أبو حيان : وأقسامها : اسم وفعل وحرف ، وزاد بعضهم وخالفه[1] . وهي التي يسميها الكوفيون فعلا ، ويسميها البصريون اسم فعل .

الارتشاف ص ١٠ ، وارجع الأشموني جـ٢ ص ٤٨٤ .

١٢٤ ـ أقل ما يتكون منه الاسم والفعل من الحروف :

وأقل ما يكون عليه المعرب من اسم وفعل عند البصريين بين ثلاثة حروف أصول وما وجد فيه على حرفين فمحذوف منه . . وذهب الكوفيون الى أن أقل ما يكون عليه حرفان حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه . الارتشاف ص ١٠ .

١٢٥ ـ تخفيف الهمزة بابدالها ألفا :

قال أبو حيان : قالوا في كمأة بابدال الهمزة ألفا ، وهو شاذ لا يطرد وقاس عليه الكوفيون وحكاه سيبويه ، قال : وهو قليل ، وحركة الساكن في هذا ونحوه هي حركة الهمزة . الارتشاف ص ٩٨ .

١٢٦ ـ لو سميت بنحو « يغزو » :

البصريون يعاملونه معاملة الاسم المنقوص رفعاً ونصباً وجراً ، والكوفيون

(١) أي أن بعض النحاة يعتبرها قسماً برأسه ، ويسميها خالفة الفعل.

يقرونه على ما كان عليه قبل التسمية ، يسكنونه حالة الرفع ، ويفتحونه حالة النصب والجر .

الارتشاف ص ١٠٤ ، ٣٨٨ .

١٢٧ ـ الاتمام في ذوات الواو في اسم المفعول :

قال أبو حيان : والإتمام في ذوات الواو يحفظ عند البصريين ، وعن الكسائي أن بني يربوع وبني عقيل يقولون : حلي مصووغ ، وثوب مصوون ، وفرس مقوود ، وقول مقوول ، فالظاهر أنها لغة لها ،وقاس عليه الكسائي والمبرد في نقل أبي الفتح عنه ، وقال المبرد في تصريفه : البصريون لا يقيسون إتمام ذوات الواو في الضرورة ويجوز عندي في الضرورة ، وحكى الجوهري : أن بعض النحويين يقيسه ، وأن ذلك لغة لبعض العرب . الارتشاف ص ١١٧ .

١٢٨ ـ وزن توراة وتولج :

قال أبو حيان : فأما توراة فعند البصريين التاء بدل من الواو ، ووزنها « فوعله » من وري الزند ، وعند الفراء وزنها « تفعله » كتوصية أبدلت كسرة العين فتحة والياء ألفا ، كما قالوا في ناصية : ناصاة . قال الزجاج : كأنه يجيز في توصية توصاة،وهذا غير مسموع وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها « تفعلة » بفتح العين من « ووريت بك زنادي » . وتولج عندنا بدل من الواو ، وأصلها وولج ، ووزنه فوعل عند البصريين ، وتفعل عند الكوفيين . الارتشاف ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

١٢٩ ـ تصغير أسماء الأيام ، وجموع الكثرة على لفظها :

لا يصح تصغير أسماء الأسبوع في مذهب سيبويه ، واختاره ابن كيسان ، وجوز الكوفيون والجرمي ، والمازني تصغيرها ، تقول : أحيد ، وثنيان ، وثليثاء . ولا تصغر جموع الكثرة مطلقاً، وأجاز الكوفيون تصغير ما له فيها نظير في الآحاد كرغفان صغروه على رغيفان كعثيمان . الارتشاف ص ١٣٥ ـ ١٣٦ . وفي الأشموني جـ ٣ ص ٧٢٣ .

١٣٠ ـ تصغير « شيخ » ، و « ميت » :

مذهب البصريين شييخ ، ومذهب الكوفيين جواز هذا ، وجواز قلب الياء واواً لضمة ما قبلها نحو « شويخ » ، وسمع في بيضة : بويضة ، وهو شاذ عند البصريين .

وفي ميت يقول البصريون «مييت» ، وقياس مذهب الكوفيين جواز « مويت » بابدال الياء واواً ، لكن النقل جاء عنهم في إبدال الياء واواً إذا كانت عينا .

أشموني جـ٣ ص ٧١٥ . ارتشاف ص ١٣٩ .

١٣١ ـ مفاعل ومفاعيل في جمع التكسير :

مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل مفاعيل ، ولا زيادتها في مثال مفاعل إلا في الضرورة ، وأجاز الكوفيون ذلك في الكلام ، وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ مفاتح الغيب ﴾ جمع مفتاح ، ومعاذيره : جمع معذرة ، ويجيزون في عصافروفي دراهم ، ووافقهم ابن مالك . الارتشاف ص ١٨٠ ـ راجع الاشموني جـ ٣ ص ٧٠٢ .

١٣٢ ـ أغراض التصغير :

عند البصريين هي : التصغير والتحقير والتقليل والتقريب . وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم ، كقول عمر ـ رضي الله عنه ـ في ابن مسعود : « كُنَيْف مليء علماً » وقول بعض العرب : أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب وقوله : دويهية تصغر منها الأنامل[1] . وقوله : فويق جبيل شامخ الرأس لم يكن . . ورد

(١) هذا هو الشطر الثاني من بيت للبيد بن ربيعة العامري في قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر والشطر الاول هو :

وكل أناس سوف تدخل بينهم

من قصيدته التي أولها :

الا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطِلُ　　　وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائِلُ

البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه . أشموني جـ ٣ ص ٧٠٧ .

١٣٣ ـ هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟ :

قال الأشموني : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفراء وثعلب . قيل وللكوفيين ، بدليل قول العرب ، « يجري بليق ويذم » مصغر «أبلق» ومن كلامهم « جاء بأم الربيق على أريق » قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق فقلبت الواو في التصغير همزة .

أشموني جـ ٣ ص ٧١٩ .

١٣٤ ـ المصدر الذي على وزن تفعال :

من المصادر ما يجيء على تفعال كالتكرار والترداد وهي كثيرة ، وذكر بعضهم أن ذلك مقيس ، ومذهب البصريين أنه مصدر يدل على الكثرة ، وليس مبنيا على فَعَّل المشدد العين الذي يراد به التكثير ، وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أن تفعال بمنزلة التفعيل ، والألف عوض من الياء . ارتشاف ص ١٩٥ .

١٣٥ ـ الإمالة مع الادغام في كلمتين :

إن كان الادغام من كلمتين نحو قراءة أبي عمرو (الأبرار ربنا) (والنهار لآيات) فقالت النحاة من أهل البصرة لا تمال أصلا ، وقال الأكثرون تمال وهو مذهب ثعلب وهو الصحيح . الارتشاف ص ٢٠٦ .

١٣٦ ـ جمع ما رابعة شبيه بالزائد مثل خورنق وفرزدق :

قال الأشموني لك أن تقول فيهما : خوارق ، وفرازق ، لكن خوارن ، وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيبويه . وقال المبرد : لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس وخوارق ، وفرازق : غلط . وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل ، لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون : خوانق ، وفرادق .

أشموني جـ ٣ ص ٦٩٩ .

١٣٧ ـ هل تمال الحروف ؟ وما السبب ؟ :

قال الأشموني : إنما لم تمال الحروف ، لأن الفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة . فان سمي بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من « المر » وألر » والهاء والطاء ، والحاء في فواتح السور ، لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المقتطعة في مخارج الحروف . . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الامالة ، وقد رد هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالته . وقال الفراء : أميلت لأنها إذا تثنيت ترد الى الياء . أشموني جـ ٣ ص ٧٧٥

١٣٨ ـ الفعل الذي لم يسم فاعله اصل أم فرع ؟ :

يقول الأشموني : ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ، ونقله ابن مالك في شرح الكافية عن سيبويه والمازني إلى أن صيغة ما لم يسم فاعله تعتبر أصلا وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

أشموني جـ ٣ ص ٧٨٦ ، وورد الخلاف في الارتشاف ص ١٩٣ مصورة .

١٣٩ ـ فُعلَل ، بضم الأول وفتح الثالث أصل أم فرع ؟ :

مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء ليس ببناء أصلي ، بل هو فرع على فعلُل بالضم فتح تخفيفاً ، لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم .

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي ، لأن الأخفش حكي « جؤذر » بالفتح ولم يحك فيه بالضم ، فدل على أنه غير مخفف . أشموني جـ ٣ ص ٧٩٠ .

١٤٠ ـ وزن الرباعي الذي يصلح أحد المكررين فيه للسقوط مثل : لملم ، وكفكف :

مذهب البصريين أن حروفه كلها محكوم بأصالتها وأن مادة لملم غير لمّ . ويرى الزجاج أن الصالح للسقوط زائدفوزن كفكف على هذا « فعلل » ويرى الكوفيون أن

الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم « لمّ » فاستقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرفا يماثل الفاء . ورد الأشموني هذا الرأي الكوفي بأنهم قالوا في مصدره فعلله ، ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفصيل .

أشموني جـ ٣ ص ٧٩٨ .

١٤١ ـ ألف أيمن المخصوص بالقسم :

ألفه للوصل عند البصريين ، وللقطع عند الكوفيين : لأنه عندهم جمع يمين وعند سيبويه : اسم مفرد من اليُمْن وهو البركة (راجع المسألة / ٥٩) .

أشموني جـ ٣ ص ٨١٧

١٤٢ ـ مم تتركب هلم ؟ :

مذهب البصريين أن هلم مركبة من « ها » التنبيه ، ومن « لمّ » التي هي مثل أمر من قولهم : ألمّ الله شعثه . وقال الفراء : مركبة من هل التي للزجر ، أمْ بمعنى اقصد ، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ، ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين ، ثم يقول الأشموني : وقول البصريين أقرب إلى الصواب .

أشموني جـ ٣ ص ٨٩٨ ، وفي الارتشاف لوحة ٣٦٧[1]

١٤٣ ـ نون المثنى وحركتها :

مذهب البصريين أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقاً ، وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء . وقال الكسائي هي لغة لبني زياد بن فقعس ، وقال الفراء لغة لبني أسد ، ونصا على أن الفتح لا يجوز مع الألف ، وأجاز ذلك بعضهم . ص ٢٢٠ ارتشاف .

١٤٤ ـ أصل همزة حمراء ، وحكمها في التثنية :

قال أبو حيان : أو للتأنيث نحو حمراء ، وهي بدل من الألف الموضوعة للتأنيث

---

(١) معنى هلم جرا : تعالوا على هيئتكم متئدين ـ لوحة ٣٦٧ .

عند البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين . لم يذكر سيبويه فيها إلا القلب واواً نحو حمراوان ، وأجاز الكوفيون فيها القلب والاقرار .

ارتشاف ص ٢٢٢ ، اشموني جـ٣ ص ٦٦٣ .

١٤٥ ـ استحسن الكوفيون في الممدود إذا كان قبل الواو ألف أن يثنوا بالهمز وبالواو ، فقالوا في لأواء : لأواوان ، ولأواءان . ارتشاف ص ٢٢٣ .

أشموني جـ٣ ص ٦٦١ .

١٤٦ ـ وأجاز الكوفيون حذف همزة الممدود إذا طال ، وقد سمع عن العرب قرفصان ، وباقلان . أشموني جـ٣ ص ٦٦٣ ، ارتشاف ص ٢٢٣ .

١٤٧ ـ مقصور الثلاثي وتثنيته :

مذهب البصريين رد الألف إلى أصلها ، وقال ابن مالك نقلاً عن الكسائي : إنه يجيز في نحو رضى وعلا أن يثنى بالياء قياساً على ما سمع من قول العرب في رضى : رضيان ، ونقل أصحابنا عن الكوفيين أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسوره يثنى بالياء كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو إلا لفظتين شذتا وهما حمى ورضى فإن العرب تثنيهما بالياء والواو . ارتشاف ص ٢٢٤ ، اشموني جـ٣ ص ٦٦٢ .

١٤٨ ـ جمع المقصور جمع مذكر سالما :

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما حذفت الألف ، وفتح ما قبل الواو والنون أو الياء والنون . وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء مطلقا ، فيقول : موسون وموسين ، وحكاه ابن ولاد[1] عن العرب ، وقال سيبويه : الضم خطأ

---

(١) ابن ولاد : كنيته تطلق على علمين من نحاة مصر في القرن الرابع ، أولهما أب للثاني واسمه ابو الحسين محمد بن الوليد التميمي ، أخذ عن الدينوري بمصر ، وجاد بالمال في سبيل نقل كتاب سيبويه وقراءته على المبرد وهو أول من أدخل كتاب سيبويه مصر توفي سنة ٢٩٨ ، والثاني الابن واسمه ابو العباس أحمد بن محمد التميمي ، رحل لبغداد وسمع من الزجاج وغيره ، وعاصر ابن النحاس ، وهو صاحب كتاب الانتصار توفي سنة ٣٣٢ .

ونقل ابن مالك عن الكوفيين التفصيل ، فان كان أعجمياً أو ذا ألف زائدة أجازوا فيه الوجهين نحو موسى وحبلى مسمى بهما ، وقال بعض أصحابنا : شذ عن هذا الحكم من المقصور : مقتوين من قول الشاعر :

متى كنا لأمك مقتوينا[1]

... ... ارتشاف ص ٢٣١ ، أشموني جـ٣ ص ٦٦٣ .

١٤٩ ـ هل تجمع الصفة التي يستوي فيه المذكر والمؤنث، والوصف الذي مؤنثه فعلاء أو فعلى جمع مذكر سالماً ؟.

أجاز الكوفيون جمع عانس ونحوه مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وصف به المذكر وجمع أفعل الذي مؤنثه فعلاء نحو أسود بالواو والنون ، قالوا : العانسون وأسودون ، وجاء ذلك في الشعر . . وعند البصريين أن ما ورد من ذلك ففي الشعر[2] وإن جاء في الكلام فشاذ . ارتشاف ص ٢٢٨ .

١٥٠ ـ هل يطلق المفرد على الجمع السالم والمثنى ؟ :

الأصل في المفرد والمثنى والمجموع أن يدل به على ما وضع له ، فأما المفرد فقد يوضع موضع المثنى كقوله : حمامة بطن الواديين ترنمي ، يريد بطني الواديين وموضع الجمع كقوله : بعض بطنكم أي بطونكم ، وقاسه الكوفيون في الموضعين ، وتبعهم ابن مالك . ارتشاف ص ٢٣١ .

١٥١ ـ الجمع في الكنى مثل « أبو بكر » :

عند البصريين يجمع الجزء الأول ، ونسبه سيبويه ليونس ، وقال الكوفيون : نقول أبو زيدين . أي يجمع الجزء الثاني . ارتشاف ص ٣٣٩ .

---

(١) قال الفراء : الرواة والنحويون ينشدون بيت عمرو مقتوينا بفتح الميم كأنه نسب الى مَقتى ، وهو مفعل من القَتْو والقتو : الخدمة خدمة الملوك خاصة والتذلل لهم . . شرح السبع الطوال لأبي بكر الانباري ص ٢٠٤ ، والبيت لعمرو بن كلثوم .

(٢) أي أنه مقيس في الشعر فحسب .

١٥٢ ـ علامة التأنيث في الممدود :

قال ابو حيان : والهمزة التي قبلها مدة ، وهي عند البصريين بدل من الألف المقصورة ، ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الهمزة والمدة قبلها هما علامة التأنيث وزاد الكوفيون في علامات التأنيث تاء أخت . وبنت ، والألف ، والتاء في مسلمات ونحوه . ارتشاف ص ٢٥١ .

١٥٣ ـ المذكر والمؤنث في اسم الجنس الجمعي :

مثل : درة ودر ، وثمرة وثمر ، وبقرة وبقر ، وكون الأنثى بقرة بالهاء والمذكر بطرحها . ذهب إليه الكوفيون ، وحكوا رأيت نعاما على نعامة ، وحماما على حمامة ، وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه . ارتشاف ص ٢٥٠ .

١٥٤ ـ نوع الألف في فعلاء نحو زيزاء :

أثبته الكوفيون ، والألف عندهم للتأنيث ، وقال البصريون هي للالحاق .

« ارتشاف ص ٢٦٠ » .

١٥٥ ـ أيهما الأصل في علامة التأنيث التاء أم الهاء ؟ :

قال الأشموني : وإنما قال : « تاء » ولم يقل « هاء » ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل ، والهاء المبدلة في الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون .

« أشموني جـ٣ ص ٦٤٥ » .

١٥٦ ـ نون التوكيد الخفيفة مستقلة أم مطورة من الثقيلة ؟ :

قال أبو حيان : وليست الخفيفة مخففة منها ، بل هي نوع برأسها ، خلافاً للكوفيين إذ زعموا أنها مخففة منها ومحلها صيغة الأمر مبنيا ومعربا متصرفا نحو : اضربن وليقومن زيد ، وغير متصرف نحو : تعلمن بمعنى اعلم .

« ارتشاف ص ٢٦٣ » .

وفي الأشموني بالاضافة إلى هذا أن الخفيفة أصل والثقيلة فرع ، وهذا رأي منسوب للكوفيين أيضاً . « أشموني جـ ٢ ص ٤٩٤ » .

١٥٧ ـ لزوم اللام ونون التوكيد في المارع المثبت . . الخ :

قال أبو حيان : فتلزم هي واللام نحو : والله لتخرجن ، فان تعاقبا فشاذ عند البصريين ، وجائز عند الكوفيين . « ارتشاف ص ٢٦٣ ، والأشموني جـ ٢ ص ٤٩٦ »

١٥٨ ـ هل تحذف الياء في توكيد نحو : اخشَيِنَّ ؟ :

فان كان قبل ياء الضمير فتحة نحو : اخشين ، فالجمهور على أنه لا يجوز حذف هذه الياء ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وحكى الفراء أنها لغة لطيء .

« ارتشاف ص ٢٢٦ ، والاشموني جـ ٢ ص ٥٠٣ » .

١٥٩ ـ والله ليفعل زيد الآن :

منع البصريون نحو : والله ليفعل زيد الآن ، استغناء عنها بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك « والله ان زيداً ليفعل الآن » وأجازه الكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لأقسم » وببيتين من الشعر .

« ارتشاف ص ٢٧٠ م[1] ، أشموني جـ ٢ ص ٤٢٧ » .

١٦٠ ـ الظرف المضاف لجملة فعلية فعلها مضارع :

يقول أبو حيان : فان صدرت بمضارع وجب الاعراب عند البصريين وجاز عند الكوفيين ، نحو : أجيء في يوم تقدم زيد ، وإلى جملة اسمية جاز فيه الاعراب والبناء : نحو : صحبتك من يوم زيد أمير .

---

(١) وفي الارتشاف إشارة الى أن تعاقب النون واللام ضرورة عند البصريين ، وأجاز الكوفيون والفارسي تعاقبهما مسألة رقم ١٥٧ وراجع الارتشاف أيضا لوحة ٣٨٧ باب الضرائر .

« ارتشاف ص ۲۷۱ ، ۲۷۹ مصورة ، أشموني جـ ۲ ص ۳۱٥ » .

١٦١ ، إعراب أي في الحكاية :

قال أبو حيان : وقياس مذهب البصريين أنك إذا قلت : أي ارتفع على الابتداء وخبره الفعل المحذوف الدال عليه قول المخاطب : قام رجل ، فالتقدير أي قام . وأجاز الكوفيون رفعه بفعل مضمر قبله ، ولو أظهر لجاز إظهاره ، « ارتشاف ص ۲۷٤ » .

١٦٢ ـ رأي الكـوفيين في الحكاية بمن :

قال أبو حيان : ذهب كثير من الكوفيين إلى أن « من » محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد « من » بدل منها فالتقدير : قام من ، زيد بدل منه . ونقل عن الكوفيين طريقة أخرى زعموا أن لا حكاية أصلا ، فإذا قلت : رأيت زيداً ، فقلت : من زيداً ، فالأصل زيداً من لأن السؤال عن صفته ، أي رأيت زيداً من . « ارتشاف ص ۲۷۹ »

١٦٣ ـ إدغام الراء في اللام نحو ليغفر لك :

ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز ، وأجاز ذلك أبو عمرو ، وقرأ به رواية وسماعاً ، ويعقوب ، وأجازه الكسائي والفراء وأبو جعفر ، والرؤاسي ، وحكوه عن العرب . « ارتشاف ص ۲۹۰ » .

١٦٤ ـ إدغام اللام :

قال أبو حيان : وتدغم اللام في الشّعَة : في الضاد ، والسين والراء ، فإن كانت اللام للتعريف أو للمح الصفة أو زائدة نحو الدهقان ، والصعق ، والزيد وجب الادغام على ما حفظه البصريون . وقال الكسائي : سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الحروف إلاّ عند اللام والراء والنون ، فتقول : الصامت وان كانت اللام بغير ما ذكر ، جاز الادغام . « ارتشاف ۲۹۲ »

١٦٥ ـ الادغام بين القراء والمدرستين :

قال أبو حيان : . . وقد عقد بعض أصحابنا بابا فيما أدغمت القراء مما لا يجوز عند البصريين ، وهو مخالف لأقيستهم ورواياتهم ، وقد استقرأ هذا اللسان الكوفيون والبصريون ، فوجب المصير إلى ما استقرءوه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .
« ارتشاف ص ٢٩٤ »

١٦٦ ـ التقاء الساكنين في قولهم حلقتا البطان :

فأما التقت حلقتا البطان بإثبات الألف فنادر عند البصريين لا يقاس عليه ، وجائز عند الكوفيين ، وقاسوا عليه . « ارتشاف ص ٢٩٦ »

١٦٧ ـ في تحقيق الهمزتين في كلمتين مثل : جاء أجلهم ، أولياء أولئك ، هؤلاء إن كنتم . فإذا سهلت الثانية كانت بين بين ، ومن القراء من يبدلها حرفاً يناسب حركتها ، والقياس بين بين كما ذكر سيبويه ، قال أبو حيان : قال أصحابنا وقد سمع التحقيق فيهما ، وهو من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه انتهى ، وليس كذلك وقد قرأ بالتحقيق فيهما الكوفيون[1] وابن عامر من السبعة وليس بشاذ .
« ارتشاف ص ٣٠١ ، ٣٠٢ »

١٦٨ ـ أيؤنث الفعل إذا كان فاعله جمع مؤنث سالماً ؟ :

يؤنث له الفعل وجوباً عند البصريين نحو قامت الهندات ، وقولهم : قال فلانة لُغَيَّة ، وقيل شاذ لا يقاس عليه ، وخالف الكوفيون في جمع المؤنث بالألف والتاء فأجازوا فيه : قام الهندات ، واختاره أبو علي . « ارتشاف ص ٣٠٦ » .

وراجع اللوحة ٣١٥ مصورة ، وراجع الاشموني جـ ١ ص ١٧٥ .

١٦٩ ـ إذا كان الفاعل ، جمع مذكر سالماً . أيؤنث فعله ؟ :

يقول أبو حيان : قام الزيدون ، خلافاً للكوفيين في هذا الجمع ، فيجيزون

(١) الكوفيون هم القراء الثلاثة : حمزة وعاصم ، والكسائي .

قامت الزيدون ، والأحسن عندهم « قام الزيدون » . « ارتشاف ص ٣٠٤ واللوحة ٣١٥ مصورة أشموني جـ ١ ص ١٧٥ » .

١٧٠ ـ إذا أخبر عنه بمؤنث . أيؤنث فعله ؟ :

يقول أبو حيان : وإن كان لمذكر أخبر عنه بمؤنث ، فلا يجوز تأنيث فعله عند البصريين إلا ضرورة ، وأجاز الكوفيون في سعة الكلام بشرط أن يكون المذكر مصدراً ويكون الخبر مؤنثاً مقدماً ، نحو قوله : وقد خاب من كانت سريرته الغدر .

« ارتشاف ص ٣٠٧ ، ولوحة ٣٩١ » .

١٧١ ـ هل يتقدم الفاعل ؟ :

أجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا . . . أجندلا يحملن أو حديدا ؟

وأوّله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : مشيها يكون وئيداً ، أو يوجد ، وقيل ضرورة . « أشموني جـ ١ ص ١٧٠ ، الارتشاف ١٨٩ مصورة » .

١٧٢ ـ تعريف العدد بدخول أل على المضاف إليه :

قال أبو حيان : وحكى الكوفيون دخول أل على الأول والثاني ، فيقول : الثلاثة الأثواب . وحكى أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء ، وقاسه أهل الكوفة على الحسن الوجه ، وحمل البصريون ذلك على زيادة أل في الأول .

« ارتشاف ص ٣١٨ »

في المسألة ٤٣ انصاف تحدثنا عن الخلاف في تعريف العدد المركب وتمييزه .

١٧٣ ـ اسم الفاعل من العدد واضافته إلى المركب الثاني :

قال أبو حيان : وإعراب اسم الفاعل وإضافته إلى المركب الثاني قياس منهم ، وذهب الجمهور والكوفيون ، والأخفش والمازني والمبرد والفارسي إلى أن ذلك لا يجوز

ومن النحويين من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف ، ويقول هذا ثاني أحد عشر ، وثالث اثني عشر . » ارتشاف ص ٣٢٥ » .

١٧٤ ـ تمييزكم الاستفهامية :

قال أبو حيان : وتمييزها مفرد لا جمع خلافاً للكوفيين ، إذ يجيزون أن يكون جمعاً فتقول : كم غلمانا لك ؟ كما جاز في تمييز الخبرية ، وخلافاً للأخفش ، إذ أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافاً تقول في : كم غلمانا لك ؟ تريد كم عندك من هذه الأصناف وإلى هذا جنح أصحابنا .

(الارتشاف ص ٣٢٩ ، أشموني جـ ٣ ص ٦٣٣) .

١٧٥ ـ تمييز « كذا » كناية عن العدد :

قال أبو حيان : فإذا كانت كناية عن العدد فمذهب البصريين أن تمييزها يكون مفرداً سواء كانت مفردة أم معطوفة ، وأريد بها عدد قليل أو كثير . . ومذهب الكوفيين أنها تفسر بما يفسر به العدد الذي هو كناية عنه ، فمن الثلاثة إلى العشرة بالعدد المخصوص نحو : له عندي جوار ، وتفرد هي ، وعن المركب بالمفرد المنصوب ، وتركب هي ، تقول : عندي كذا وكذا درهماً . . ويوافق الكوفيين الأخفش فيما نقله صاحب البسيط والمبرد وابن الدهان وابن معط .

« الارتشاف ص ٣٣٨ ، وأشموني جـ ٣ ص ٦٣٨ »

١٧٦ ـ الخلاف في حركة ما لا ينصرف حالة الجر :

يقول أبو حيان : ونيابة الفتحة عن الكسرة على سبيل التحتم عند البصريين ولا يعرفون غيره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وحكوا سمعت لغاتهم .

« ارتشاف ص ٣٦٣ »

١٧٧ ـ علة منع ما فيه ألف ونون زائدتان من الصرف :

قال أبو حيان : وشبه الزيادتين بألف التأنيث قاله سيبويه في باب ما لا ينصرف

على وزن فعلان فعلى ، فيمتنع خلافاً للمبرد في زعمه أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث ، ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفي التأنيث « الارتشاف ص ٣٧٥ ،الأشموني جـ ٢ ص ٥١١ »

١٧٨ ـ تعليل منع صرف أفعل من :

وأما « أفعل من » فامتنع عند البصريين لوزن الفعل والوصف ، وعند الكوفيين للزوم من . « ارتشاف ص ٣٧٢ ـ مر في المسألة ٦٩ « انصاف «الخلاف في صرفه»

١٧٩ ـ فعال ومفعل من العدد يمنع من الصرف :

قال أبو حيان : وفي ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب الكوفيين ، وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع ، والمسموع عند الكوفيين والبصريين : عشار ومعشر وخماس ومخمس ، ورباع ومربع ، وثلاث ومثلث ، وثناء ومثنى ، وأحاد وموحد . وقاس الكوفيون على هذا سداس ومسدس ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، وترك البصريون القياس ، واقتصروا على حدود السماع وقيل : يقاس ما سمع من فعال لا على ما سمع من مفعل، وقيل: يقاس البناءان وهو الصحيح لسماع ذلك من العرب . وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني . « ارتشاف ص ٣٧٩ » وفي الأشموني : وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . « أشموني جـ ٢ ص ٥١٧ »

١٨٠ ـ التسمية بوصف خاص بالمؤنث ،أيمنع من الصرف ؟ :

قال أبو حيان : وان كان وصفاً خاصاً بمؤنث نحو : حائض ، وطامث ، وطالق وسميت به مذكراً انصرف خلافاً للكوفيين ، فإنه يمنع من الصرف عندهم.

« ارتشاف ص ٣٨٣ »

١٨١ ـ إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء :

يقول الأشموني : إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإن كان ثلاثياً صرف

مطلقاً خلافاً للفراء وثعلب [1] ، إذ ذهبا إلى أنه لا تنصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحن حرب ، ولابن خروف في المتحرك الوسط ، وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سعاد ، أو تقديراً نحو : جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل . منع من الصرف . « أشموني جـ۲ ص ٥٢٨ » .

۱۸۲ ـ التسمية بجمع المؤنث السالم :

يقول أبو حيان عن جمع المؤنث السالم إذا سميت به نحو : هندات ، فيحكى اعرابه فينون مطلقاً ، أو يترك تنوينه مطلقاً . هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعرب إعراب ما لا ينصرف نحو طلحة . « ارتشاف ص ۳۹۳ » .

۱۸۳ ـ أيهما أصل المعرفة أو النكرة ؟ :

يقول أبو حيان مشيراً إلى أن مذهب سيبويه : النكرة أصل ، والمعرفة طارئة عليها ، وقال الكوفيون وابن الطراوة : من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير نحو : مررت بزيد وزيد آخر ، وما التنكير فيه قبل التعريف ، وهذا التقسيم عندهم قالوا يبطل مذهب سيبويه . « ارتشاف ص ۲۹۹ »

١٨٤ ـ باب المضمر :

هذا تسمية البصريين ، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى ، ولا يحتاج إلى حد ولا رسم . « ارتشاف ص ٤٠١ »

١٨٥ ـ « ضرباً » فتحتها فتحة « ضرب » أم جاءت لأجل ألف التثنية ؟ :

يرى البصريون الأول ، ويرى الفراء الثاني . « ارتشاف ص ٤٠٣ »

١٨٦ ـ نون الوقاية وأفعل في التعجب :

مذهب البصريين وجوب إلحاقها « أفعل » في التعجب تقول : ما أطرفني

---

(۱) اني اعتبر رأي الفراء وثعلب صورة دقيقة للمنهج الكوفي ، لأن المنهج الكوفي تكامل على يد الفراء واحترام السماع وعدم الميل للقياس أهم ما يتسم به نحو ثعلب .

ومذهب الكوفيين جواز ذلك تقول : ما أجملني وما أجملي . « ارتشاف ص ٤٠٩ ، واللوحة ٣٢٦ مصورة »

١٨٧ ـ الضمير « أنا » :

مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين ـ واختاره الناظم ـ أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها الناظم في التسهيل ، فصحاهن اثبات ألفه وقفاً ، وحذفها وصلا ، والثانية اثباتها وصلا ووقفاً وهي لغة تميم . « شرح الأشموني جـ ١ ص ٥٤ »

١٨٨ ـ يقول أبو حيان بعد أن نقد نقلا لابن مالك عن الكوفيين بعدم جواز ضرب غلامه زيد ، غلامه ضرب زيد ، وفي بيته يؤتي الحكم ، وشتى تؤوب الحلبة : « ان الكوفيين فصلوا في الضمير اذا تأخر العامل عن المعمول والفاعل [1] بين أن يكون متصلا بالمفعول مجروراً ، أو بما أضيف إلى المفعول نحو : ارادته أخذ زيد وغلام أبيه ضرب زيد ، أو متصلا به في موضع نصب ، فلا يجوز عندهم نحو : ضاربه ضرب زيد ، أو في موضع جر جاز عندهم نحو : غلامه ضرب زيد ، وان كان منفصلا عما تقدم ، فلا يجوز عندهم تقديم المفعول ، ومثلوا لذلك بأمثلة كثيرة ، منها : ما رأى أحب زيد ، ويوم يقوم يجيء خالد ، وما يعجبه يتبع أخوك فهذه كلها منعها الكسائي والفراء ، وأجازها البصريون . « ارتشاف ص ٤٢٠ »

١٨٩ ـ ضمير الشأن :

هو مذكر ، وضمير القصة مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين [2] ، ولا يعطف على هذا الضمير ، ولا يؤكد ، ولا يتقدم خبره عليه ، ولا جزء من خبره خلافاً للسيرافي ، ويسميه الكوفيون مجهولا ، وهو اسم يحكم على موضعه بالاعراب حسب العوامل ، وزعم ابن الطراوة أنه حرف . « ارتشاف ص ٤٢١ ، ٤٢٢ »

---

(١) أي تأخر العامل عن المعمول وتأخر الفاعل .

(٢) في ص ٤٢٢ من الارتشاف أن البصريين يرون أن هذا الضمير يكون مذكرا ومؤنثاً سواء كان بعده مذكراً أم مؤنثاً ، وان من المستحسن التناوب .

١٩٠ ـ مفسر ضمير الشأن :

أجاز الكوفيون وأبو الحسن نحو : ظننته قائماً زيد ، ولا يجيزه البصريون ولو سمع هذا التركيب كان زيد مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، ولا يجيز البصريون ما هو بقائمٍ زيد ، ولا ما هو قائماً زيد ، ولا كان قائماً زيد على اضمار الاسم في كان وأجاز الكوفيون كان قائماً زيد ففي كان عندهم ضمير مجهول وقائماً خبر كان وزيد مرفوع بقائم .

أورد أبو حيان هذه المسألة الخلافية أثناء تناوله لهذا الشرط من شروط مفسر ضمير الشأن ، وهو : ولا يفسر الا بجملة خبرية مصرح بخبريتها

« ارتشاف ص ٤٢٢ »

١٩١ ـ شرط الخبر بعد ضمير الفصل :

يشترط في الخبر أن يكون معرفة أو قريباً من المعرفة ، فأما المعرفة فلا شرط فيها عند البصريين وذهب الفراء الى أن المعرفة ان كانت بغير « أل » وجب فيها الرفع نحو : كان زيد هو أخوك ، وان كان بأل في باب ما فلا يجوز أن يكون فصلا عند الفراء نحو : ما زيد هو القائم ، وفي ليس فالرفع أوجه عند الفراء نحو ليس زيد هو القائم ، ويجوز النصب وهو الوجه عند البصريين . « ارتشاف ص ٤٢٤ »

١٩٢ ـ أرأيتك بمعنى أخبرني التي لا تدل على استفهام ، ولا تحتاج جواباً :

يجوز أن تتصل بها الكاف ، وفيها اذ ذاك ثلاثة مذاهب : أحدها مذهب البصريين وهو أن الفاعل هو التاء ، وتبقى مفردة دائماً مفتوحة ، والكاف حرف خطاب وتظهر علامة الفروع في الكاف .

والمذهب الثاني : مذهب الفراء ، وهو أن التاء حرف خطاب لا ضمير ، وتظهر الكاف حرفاً ، وما زيد عليها هو الفاعل .

والمذهب الثالث : أن الفاعل هو التاء ، والكاف في موضع نصب ، وفي محفوظي أنه مذهب سيبويه . « ارتشاف ص ٤٤١ »

١٩٣ ـ الذي موصول حرفي :

زعم يونس والفراء وتبعهما ابن مالك أنه يسبك منها ومن صلتها مصدر وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ ذلك الذي يبشر الله عباده ﴾ ، ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ . . والصحيح منع ذلك .

١٩٤ ـ صلة الموصول اسم معرفة أو كلمة « مثلك » :

قد يجوز أن يتبع اسم الموصول باسم معرفة ، فيستثني بذلك عن الصلة ، وأن مثلك قد يكون صلة نحو : ضربت الذي أخاك ، وضربت الذي مثلك ، هذا رأي الكوفيين . والبغداديين ، وتبعهم ابن مالك ، ولا يجوز ذلك عند البصريين . « ارتشاف ص ٤٥١ »

١٩٥ ـ تشديد نون اللذين واللتين :

لا يجوز تشديد نون اللذين واللتين عند البصريين ، وأجازه الكوفيون وقرأ بعضهم في قوله تعالى : ﴿ ربنا أرنا الّذين أضلانا ﴾ .

« ارتشاف ص ٤٥٣ ، أشموني جـ ١ ص ٦٧ » .

١٩٦ ـ صلة « أل » الموصولة :

جاء في الشعر وصلها بالمضارع ، فخصه أصحابنا بضرورة الشعر ، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار . « ارتشاف ص ٤٥٧ »

١٩٧ ـ حذف عائد الموصول غير أي :

يشترط البصريون ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو : جاءني الذي هو وزيد عاقلان وأجاز الفراء حذف العائد في هذه الحالة وهو غير مسموع . كما يشترط البصريون طول الصلة نحو قولهم : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً أي هو قائل ، ولم يشترط الكوفيون .

« ارتشاف ص ٤٥٩ ، الأشموني جـ ١ ص ٧٨ »

١٩٨ ـ حذف الموصول وابقاء صلته :

يجوز عند البصريين في الضرورة فقط ، وعند الكوفيين يجوز في الكلام لدلالة

المعنى عليه . «ارتشاف لوحة ٣٨٧»

١٩٩ ـ الابتداء بضمير متكلم والاخبار عنه بالذي وفروعه ، أو بنكرة ، أو بموصوف بالذي ، ويجوز أن يعود الضمير على ما بعد الموصول أو النكرة مثل : أنا الذي قسمت . والتثنية والجمع يجريان هذا المجرى . ومراعاة ضمير المتكلم والمخطاب كثير في لسان العرب نثراً ونظماً ، تقول من خص ذلك بالشعر وقول من منع ذلك وهم الكوفيون خطأ .

« ارتشاف ص ٤٦٣ »

٢٠٠ ـ المحلى بأل إذا وقع خبراً للحاضر نحو : أنا الرجل يفعل كذا :

حكمه حكم النكرة في عود الضمير عليه غائباً ، ومطابقاً للضمير ، تقول : أنا الرجل يأمر بالمعروف ، وأنت الرجل تأمر ، ويجوز « أمر » و « تأمر » واذا كان ضميران جاز أن تخالف بينهما فتجعل أحدهما غائباً والآخر مطابقاً للضمير ، فإن فصلت بين الجملتين جاز ذلك باتفاق ، نحو : أنا الذي قام في الدار وضربت زيداً ، فان لم يفصل أجازه البصريون ، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين ، والسماع ورد بالفصل بين الجملتين . « ارتشاف ص ٤٦٤ »

٢٠١ ـ حمل الموصول على اللفظ وعلى المعنى في جملة واحدة :

ويجوز أن يبدأ بالحمل على المعنى ، ثم بالحمل على اللفظ باتفاق إن وقع بين الجملتين فصل نحو : من يقومون في غير شيء وينظر في أمورنا قومك ، فإن لم تفصل لم يجز عند الكوفيين ، وأجاز ذلك البصريون ، والسماع ورد مع الفصل .

هكذا نقل السيرافي أن البصريين لا يشترطون الفصل . « ارتشاف ص ٤٦٦ »

٢٠٢ ـ واذا لم يكن الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ، وأردت حمل ما بعده عليه ، حملته على اللفظ ، ولا يجوز حمله على معناه عند الكوفيين ، فتقول : من ضربته أجمعون قومك ، فيحمل على « من » ولا يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه ، وأصول البصريين تقتضي ذلك وهو الصحيح . « ارتشاف ص ٤٦٨ »

٢٠٣ ـ حذف الموصول الأسمي :

ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول الاسمي إلا إن جاء شيء منه في الشعر وأجاز

ذلك الكوفيون والبغداديون ، واختاره ابن مالك ، كقول حسان :

فمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

« ارتشاف ص ٤٧٥ »

٢٠٤ ـ اجتماع الاسم واللقب :

مذهب جمهور البصريين يضاف الأول للثاني حتما نحو : هذا سعيد كرز . يتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم . وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثاني للأول على أنه بدل أو عطف بيان نحو « هذا سعيد كرز » والقطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو : مررت بسعيد كرزا وكرز . « أشموني جـ ١ ص ٥٩ »

٢٠٥ ـ اتصال نون الوقاية بـ « قط » و « قد » :

مذهب الخليل وسيبويه يجوز اتصالهما بنون الوقاية ، ويجوز ترك نون الوقاية مثل : قدني ، وقدي ، وقطني ، وقطي . وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب لم يدخل عليهما النون مثل حسبي ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى « اكتف » قال / قدني وقطني بالنون كثيرهما من أسماء الأفعال . « أشموني جـ ١ ص ٥٧ »

٢٠٦ ـ في تعريف العدد :

اذا كان العدد مضافاً وأوردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة .. ثم يقول الأشموني : وأجاز الكوفيون « الثلاثة الأثواب » تشبيها بالحسن الوجه .. قال الزمخشري : وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، ويجيز الكوفيون والأخفش تعريف المركب ، ودخول أل على جزءيه . « الأشموني جـ ١ ص ٨٧ »

٢٠٧ ـ رفع الوصف للضمير المنفصل :

الوصف لا يرفع الضمير المنفصل عند الكوفيين ، ويجوز عند البصريين ، فإذا قلت : أقائم أنت ؟ أعرب الوصف خبراً مقدماً ، وأنت مبتدأ عند الكوفيين وعند البصريين

يصح هذا الإعراب ، ويصح أن يعرب أنت فاعلا للوصف ، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ، فالكوفيون لا يجيزون إلا أقائمان أنتما ، وأقائمون أنتم . والبصريون يجيزون مع هذا : أقائمٌ أنتما ، وأقائم أنتم . « ارتشاف ص ٥٠٠ » وراجع المساعد على التسهيل جـ ١ ص ٢٠٤ .

٢٠٨ ـ إعمال الوصف بدون اعتماد :

لا يصح عند البصريين ، ويرى الأخفش أنه ليس من شرط إعمال الوصف الاعتماد ، وذهب الكوفيون إلى نحو مذهب الأخفش من عدم اشتراط النفي والاستفهام إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده ، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم ، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير ، ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد . (ارتشاف ص ٥٠١ ، والاشموني جـ ١ ص ٩٠) .

٢٠٩ ـ كل رجل وضيعته : ونحو هذا المثال مما « الواو » فيه صريحة في المصاحبة مذهب البصريين أن الخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان . ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ؟ إذ قام الواو مقام مع . وهو اختيار ابن خروف . « ارتشاف الضرب ص ٥٠٥ »

٢١٠ ـ تقديم الحال التي تسد مسد الخبر على المصدر المبتدأ :

لا تتقدم هذه الحال على المصدر المتعدي ، وتتقدم على اللازم عند الكسائي والفراء وهشام ، وأجاز البصريون التقدم على المصدر متعدياً كان أو لازماً .

ولو وسط الحال بين المصدر ومعموله ففيه نفس الخلاف . « الارتشاف ص ٥١٠ »

٢١١ ـ أكثر ضربي زيد بالرفع :

منعها الكوفيون ، وأجازها البصريون . « ارتشاف ص ٥١٠ »

٢١٢ ـ صور من تقديم الخبر يجيزها البصريون ، ولا يجيزها الكوفيون :

في حجرته مذاكرة الطالب ـ في مكتبها كتاب زينب ، قائم محمد ـ قائم أبوه محمد ـ قام أبوه محمد ـ أخذ كتابها على زينب .

أجاز البصريون تقديم هذه الأخبار كلها ، ومنع ذلك الكوفيون . ونقل عن الكسائي وهشام أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الخبر مرفوعاً . « ارتشاف ص ٥١٧ »

٢١٣ ـ الخبر إذا كان جملة اسمية مصدرة بحرف عامل :

وذلك كما الحجازية تقول : زيد ما هو قائماً ، وزيد إنه قائم . فأن وما عملت فيه في موضع الخبر عند البصريين ، ومنع ذلك الكوفيون . « ارتشاف ص ٥٢١ »

٢١٤ ـ الخبر إذا كان جملة طلبية :

يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً خلافاً لابن الأنباري ، ومن وافقه من الكوفيين نحو : زيداً أضربه ، وزيد لا تضربه . وليست على إضمار القول خلافاً لابن السراج ويجوز أن تكون قسمية خلافاً لثعلب . « ارتشاف ص ٥٢١ »

٢١٥ ـ حذف الضمير العائد في جملة الخبر إذا كان معمولا لفعل متصرف :

فمذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر سواء كان يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه نحو : محمد أكرمه علي . أو لم يؤد نحو : محمد هل أطعمته . ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى) .

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أنه يجوز[1] حذفها إذا كان المبتدأ اسم استفهام نحو : أيهم ضربت أو كل ، نحو : كل رجل ضربت ، وكلا ، وكلتا . « ارتشاف ص ٥٢٤ »

٢١٦ ـ الخبر الظرف . ما العامل فيه ؟

متعلق بمستقر أو استقر . وذهب سيبويه فيما يروي ابن أبي العافية وابن خروف إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ ، قال ابن خروف : وهو مذهب متقدمي البصرة . وذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين الى أن المحل ينتصب بخلافه للاسم ، ولا يقدر له ناصباً لا قبله ولا بعده . وخالفهم ثعلب . « ارتشاف ص ٥٢٤ »

---

(١) نقل ابن النحاس الاجازة عن سيبويه أيضاً . ارتشاف ص ٥٢٤ .

٢١٧ ـ خبر المصدر معرفة أو نكرة :

يجوز عند البصريين ، وحكى عن الكوفيين أن المعدود يختار فيه الرفع نحو : القتال يومان . وغير المعدود يختار فيه النصب . واذا كان الخبر مستغرقاً فالبصريون على نفس الموضع ، والكوفيون يلتزمون فيه الرفع ، نحو : صومك اليوم . « ارتشاف ص ٥٢٧ »

٢١٨ ـ الاخبار بالذات عن المصدر :

اذا كان لا يلتبس الخبر بالفاعل جاز اتفاقاً ، نحو : أكلك اللحم . وان الْبس نحو : ضربك زيد ، واكرامك أخوك . جاز عند البصريين ، ولا يجوز عند الكوفيين .

« ارتشاف ص ٥٢٨ »

٢١٩ ـ ظرف المكان الواقع خبر الاسم غير مكان ولا مصدر ، وكان مضافاً لمعرفة :

يجوز فيه الرفع والنصب عند البصريين مطلقاً ، والنصب عند الكوفيين ان لم يملأ وان ملأه فالرفع عندهم أحسن من النصب .

وكذلك إذا كان غير مضاف وغير مقرون بـ « من » نحو : زيد الأمام أو الشمال ، فالوجهان عند البصريين ، والرفع عند الكوفيين . « ارتشاف ص ٥٢٩ »

٢٢٠ ـ الخبر في مثل : زيد قرابتك في المكان من الأرض ، وقرابتك في النسب والشرف ، لم يحتمل عند الكوفيين الا النصب ، ورفعه ونصبه جائز عند البصريين .
« ارتشاف ص ٥٣١ »

٢٢١ ـ زيد مثلك بالرفع ، ولا يجوز فيه النصب خلافاً للكوفيين . « ارتشاف ص ٥٣٢ »

٢٢٢ ـ الاخبار بمصدر عن عين ، مثل : محمد عدل :

مذهب سيبويه أن ذلك جائز على سبيل المبالغة ، ومذهب الكوفيين أنه محرف عن أصله ، فزيد عدل ، معناه عادل ، والمبرد يرى أنه على حذف مضاف . « الارتشاف ص ٥٣٣ »

٢٢٣ ـ التقريب عند الكوفيين :

هذا ، وهذه . اذا أريد بهما التقريب ، والاسم الواقع بعدهما لا ثاني له في الوجود ، نحو : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً ؟ فالمرفوع اسم للتقريب والمنصوب خبر للتقريب ، وهذا ، وهذه تقريب [١] .

« ص ٥٤٠ ارتشاف ، ص ٢٣٦ مصورة ـ والمنصوب حال عند البصريين ـ »

٢٢٤ ـ استعمال جديد لـ « ليس » :

تستعمل « ليس »عاطفة عند الكوفيين نحو : قام القوم ليس زيد . ولا تستعمل عند البصريين .

« ارتشاف ص ٥٤٤ »

٢٢٥ ـ تقديم خبر كان الجملة على اسمها أو عليها :

يجيز ذلك البصريون نحو كان جهده مشكور محمد ، وجهده مشكور كان محمد ولا يجيزه الكوفيون ، لأن تقديم المضمر على الظاهر غير جائز . وإجازة البصريين لهذا قائمة على القياس ، وليس لهم سند من السماع ، وقياسهم أن المضمر في نية التأخير وإن تقدم . « الارتشاف ص ٥٥١ »

٢٢٦ ـ هل يزاد غير كان من أخواتها : ؟

يقول أبو حيان : ولا يزاد غير كان من أفعال هذا الباب . خلافا للكوفيين فانهم اجازوا زيادة أمسى وأصبح في التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبردها وما أمس أدفأها ،

---

(١) عرض ثعلب في مجالسه التقريب عرضاً وافياً ، فقال : إذا جاء واحد لا ثاني له فقيل : هذا القمر ، وهذا الليل ، وهذا النهار ، لم يكن الا تقريباً ، وقد تسقط « هذا »فتقول : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً ، والخليفة قائم ، فتدخل هذا وتخرجه ، فيكون المعنى واحدا . وكلما رأيت ادخال هذا واخراجه واحدا فهو تقريب ، مثل قولهم : من كان من الناس بعيداً فهذا الصياد شقيا ، وهو قولك فالصياد شقي ، فسقط هذا ، وهو بمعناه : « مجالس ثعلب ص ٤٤ » .

فان ثبت فهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه .

وذكر الأشموني رأي أبي علي في إجازة زيادة « أصبح وأمسى » كما ذكر له شاهدين من الشعر . « ارتشاف ص ٥٥٧ ، والأشموني جـ ١ ص ١١٨ » .

٢٢٧ ـ وقوع معمول خبر كان بعد كان وأخواتها :

مثل :

قَنافِذُ هَدَّاجُون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطية عَوَّدا

أجاز الكوفيون ذلك مطلقا تمسكاً بهذه الشواهد . وعند البصريين لا يجوز مطلقا تقدم الخبر على الاسم أم لم يتقدم . « اشموني جـ ١ ص ١١٦ »

٢٢٩ ـ دخول الباء على خبر « ما » الحجازية مقدماً ، مثل ما بفائز المهمل :

يقول أبو حيان : أجازه البصريون وينبغي أن يرجع الحجازي تميميا في التقديم[1] ويمنع الكوفيون ذلك مطلقا على اللغتين . « ارتشاف ص ٥٦٣ »

٢٣٠ ـ سبق خبر كان وأخواتها « ما » النافية . مثل : قائما ما كان المصلي :

لا يجوز عند البصريين ، وجائز عند الكوفيين « أشموني جـ ١ ص ١١٣ »

٢٣١ ـ « ما علي غير آكل » أو « ما علي إلا أخوك »

أي في حالة إيجاب النفي بإلا أو غير . فإن أوجب هذا النفي بـ « غير » مثل :

---

(١) وهذا رأي غريب أن يفرض على الحجازي العدول عن لهجته ليتمشى مع قواعد البصرة . وهل ثبت أن الحجازي نقل ذلك فعلا ، وما تقدم القواعد على أساس هذا التلفيق بين اللهجات ، لأن اللهجة يجب أن تلتزم بكليتها . ومن هنا فرأي الكوفيين أمثل بكثير .

ما علي غير آكل . . جاز الرفع عند الفراء ووجب عند البصريين ، أو بـ « إلا » نحو : ما علي إلا أخوك . وقال النحاس : لا يجوز إلا الرفع بلا خلاف فيما كان الثاني فيه هو الأول ، ولم يكن صفة ولا منزلا منزلته . . فإن كان الثاني منزلا منزلته نحو : ما زيد إلا زهير ، فلا يجوز فيه عند الجمهور إلا الرفع ، وأجاز الكوفيون فيه النصب .

« ارتشاف ص ٥٦٤ »

٢٣٢ ـ توسط معمول الخبر بينه وبين « إلا مثل : ما زيد إلا عمرو ضارب :

لا يجوز النصب عند البصريين ، وأجازه الفراء والكسائي ، وهذا نقل ابن أصبع ، وقال النحاس : لا يجيز الفراء : ما عبد الله إلا بالجارية كفيل وما بالجارية إلا عبد الله كفيل ، وذلك جائز عند الكسائي والبصريين .

« ارتشاف ص ٥٦٤ »

٢٣٣ ـ إن النافية يجوز إعمالها عمل « ما » الحجازية :

وهذا عند الكسائي وأكثر الكوفيين ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه ، والمنع عن المبرد ، ونقل النحاس عكس هذا . والصحيح جواز اعمالها ، وقد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثرا ونظما .

« ارتشاف ص ٥٦٨ ، وأشموني جـ ١ ص ١٢٦ »

٢٣٤ ـ جئت بلا زاد :

« لا » اسم بمعنى غير ، وفي النهاية أنه مذهب الكوفيين ، و« زاد » مجرور بالإضافة ، لا بحرف الجر ، وعند الجمهور أنها للنفي وهي زائدة .

« ارتشاف ص ٥٧٠ »

٢٣٥ ـ ما محمد بقائم ، ما فائدة زيادة الباء ؟ :

قال البصريون : يجوز ألا يسمع المخاطب « ما » فيتوهم أن الكلام موجب فبالباء يفهم أنه نفي ، وقال الكوفيون هذا نفي لقولك : ان زيداً لقائم فالباء تقابل اللام .

« ارتشاف ص ٥٧٢ »

٢٣٦ ـ الفعل الواقع خبرا لكاد وأخواتها :

الفعل الواقع بعد كاد وأخواتها ، واسمها ، يرى الكوفيون أنه بدل من الاسم بدل المصدر ، وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة ، وبعض النحويين يعربه مفعولا . وهذا رأي الزجاجي ، ونسبه لسيبويه .

« ارتشاف ص ٥٧٤ »

٢٣٧ ـ خبر « عسى » :

يقول ثعلب من العرب من يقول : عسى زيد قائما .

ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين بعد عسى ، ولا التصريح بالخبر منصوبا إلا في ضرورة ، أو فيما جاء من المثل : عسى الغوير أبوسا ، وقد أولوه .

« ارتشاف ص ١٧٥ ، مخطوط مصور رقم ٦١٥٦ »

٢٣٨ ـ « إن » الناسخة المهملة :

تتصل بالمضارع الناسخ كثيراً ، والماضي أكثر ، قال الأشموني : ومن النادر قوله :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما ... حلت عليك عقوبة المتعمد

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لأنا ، وإن قعد لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين . وفي الارتشاف ص ١٨٢ مصورة ، وفيه أن القائل بالقياس . على مثل هذه الأمثلة هو الأخفش وحده . وراجع الأشموني جـ ١ ص ١٤٥ .

٢٣٩ ـ « لكن » بسيطة أو مركبة :

هي بسيطة عند البصريين ، ومركبة عند الفراء من : لكن وان . وعند الكوفيين مركبة من : إلا وإن والكاف .

« ص ١٧٧ ارتشاف مصورة ، وأشموني جـ ١ ص ١٣٦ .

٢٤٠ ـ معاني « كأن » :

زعم الكوفيون والزجاجي أن « كأن » تكون للتحقيق .

وزعم الكوفيون أيضاً والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد ، أنه اذا كان الخبر صفة أو فعلا ، أو جملة ، أو ظرفا كانت « كأن » للشك .

« ارتشاف ص ١٧٧ مصورة »

٢٤١ ـ معاني لعل :

زعم الكوفيون أن لعل تكون للاستفهام ، وقال الفراء والطوال لعل شك وكل هذا خطأ عند البصريين .

« ارتشاف ص ١٧٧ مصورة »

٢٤٢ ـ حذف ضمير الشأن بعد « إن » وأخواتها :

قال ابن عصفور لا يحذف ضمير الشأن إلا في الضرورة ، وقال : ذهب جمهور البصريين إلى أنه يحسن حذفه في الشعر ، ويقبح في الكلام الا أن يؤدي حذفه الى أن يلي « إن وأخواتها » فعل فإنه يقبح في الكلام وفي الشعر وذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا يجوز حذفه إذا أدى إلى أن يكون بعد ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه .

وجميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء عند البصريين . والكوفيون ذكروا ذلك في « إن » ولم يتعدوا ذلك إلى غيرها .

« ارتشاف ص ١٧٨ ، ١٧٩ مصورة »

٢٤٣ ـ حذف خبر « ان » واخواتها للعلم به :

مذهب سيبويه أنه جائز معرفة أو نكرة ، ومذهب الكوفيين اختصاص جواز حذفه بأن تكون نكرة ، نقله عنهم الأخفش الصغير ، ومذهب الفراء جواز حذفه معرفة كان أو نكرة بشرط التكرير ، نحو : ان محلا وان مرتحلا[1] .

« ارتشاف ص ١٧٩ مصورة »

٢٤٤ ـ ان قائمين أخواك فيها ، وان فيها قائمين أخواك :

لم يجز عند الكوفيين ، وأجازه البصريون ، ولا يجوز ان قائما الزيدان ، خلافا للأخفش والفراء ، ووهم صاحب البسيط[2] فحكى جواز هذا عن البصريين ، وحكى أن الكوفيين لا يجيزون الا أن تقول : ان قائمين الزيدان . .

« ارتشاف ص ١٧٩ مصورة »

٢٤٥ ـ ان في جواب القسم :

تكسر ان في جواب القسم وجوباً سواء أكان في خبرها أو اسمها اللام أم لم تكن هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي والطوال والبغداديون الفتح والكسر واختاروا الفتح ، وأجازهما آخرون واختاروا الكسر ، وأوجب الفراء الفتح .

« ارتشاف ص ١٨٩ ب مصورة »

٢٤٦ ـ لو أنك قائم لقمت :

مذهب البصريين أو جمهورهم على أنه في موضع رفع على الابتداء ،

---

(١) وبقية البيت : وإن في السفر إذ مضوا مهلا ، والبيت صدر قصيدة للأعشى في المدح .

(٢) البسيط كتاب نقل عنه ابو حيان كثيراً من الارتشاف ، صاحبه ابن أبي الربيع : أبو الحسن عبد الله بن أحمد الأشبيلي ، وتلميذ الشلوبيني : (جاء هذا في حاشية الشُّمُنّي على المغني ـ الباب الاول ـ مبحث لكن) .

والخبر واجب الحذف وعنهم أيضاً لا خبر له لجريان المسند والمسند إليه في الذكر .
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج وتبعهم الزمخشري وجماعة هو في موضع رفع على الفاعلية أي لو ثبت قيامك .

« ارتشاف ص ١٨٩ ب مصورة »

٢٤٧ ـ اللام الداخلة على خبر « ان » ـ ان زيداً لقائم ـ :

مذهب البصريين أنها لام الابتداء التي في قولك : لزيد قائم ، واختلفوا في علة تأخيرها ، يرى الكسائي : أنها توكيد للخبر ، وان توكيد للاسم ، وربما جاءوا بها في الخبر ، وليس ثم « ان » ، والفراء يرى : أنها للفرق بين كلام يجاب به عن جحد ، مثل : ليس محمد بقائم ـ ان محمدا لقائم ، وبين كلام مستأنف ، ومعاذ بن مسلم الهراء ، وثعلب يقولان : ان زيدا ينطلق جواب : ما زيد منطلقا ، وان زيدا لمنطلق ، جواب : ما زيد بمنطلق ، وهشام والطوال اللام جواب القسم محذوف ، وحكى مثل هذا عن الفراء .

« ارتشاف ص ١٨٠ مصورة »

٢٤٨ ـ إن زيدا لسوف يقوم :

جائز عند البصريين ، خلافاً للكوفيين .

« ١٨٠ ارتشاف مصورة ، ص ١١٨ ارتشاف »

٢٤٩ ـ نعم ، وبئس ، وعسى ، ودخول لام الابتداء عليها :

مذهب سيبويه لا تدخل عليها اللام ، ومذهب الكوفيين وكثير من أصحابنا تدخل عليها اللام .

« ارتشاف ص ١٨٠ مصورة »

٢٥٠ ـ الخبر الظرف والجار والمجرور :

يجوز دخول اللام عليه عند سيبويه والبصريين ، ومنعه الكوفيون ، وقالت

العرب : ان زيدا لبك ماخوذ ، وقال الفراء : قبيح أن تقول : ان عبد الله لليوم خارج .

« ارتشاف ص ١٨٠ »

٢٥١ ـ والحال الصريحة السادة مسد الخبر :

لا تدخل عليها لام الابتداء نحو : إن أكلي التفاحة نضيجة ، خلافا للكوفيين فانهم أجازوا لنضيجة .

« ارتشاف ص ١٨١ مصورة »

٢٥٢ ـ « إن » بمعنى « نعم » :

لا يجوز تخفيفها عند الكوفيين عاملة أو مهملة ، لأن الخفيفة عندهم حرف ثنائي ، وليس مخففاً من الثقيلة ، وعند البصريين هذه المخففة أصلها المشددة ، والسماع يشهد لهم بتخفيفها واعمالها ويجوز عندهم أن تهمل ، فيليها الجملة الابتدائية والفعلية .

« ١٨١ مصورة ارتشاف »

٢٥٣ ـ أن المخففة :

لا تعمل عند الكوفيين لا في ظاهر ولا مضمر ، والفراء يقول : لم نسمع من العرب تخفيف ان وعملها إلا مع المضمر (فلو أنك في يوم الرخاء سألتني) . وأما البصريون فمنهم من يرى عملها في الظاهر من غير ضرورة ولا ضعف ، وينبغي أن يخص بمضمر محذوف . ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا[1] ، وبعض البصريين يرى ألا يرد اسمها إلا في الاضطرار .

« ارتشاف ص ١٨٢ مصورة »

---

(١) هذا التعبير عند أبي حيان يقصد به البصريين .

٢٥٤ ـ « كأن » المخففة :

لا يجوز اعمالها عند الكوفيين ، ويجوز عند البصريين ، وخصه بعضهم بضمير الشأن ، وأجاز بعضهم عملها في المضمر ، وهو ظاهر كلام سيبويه وخصه بعضهم بالشعر .

« ارتشاف ص ١٨٢ مصورة »

٢٥٥ ـ دخول « ما » غير الموصولة على إن وأخواتها :

تكف عن العمل ، ويرتفع ما بعدها على الابتداء ، ويجوز دخولها على الجملة الفعلية . وأما لعلما وليتما ، فنفس الوضع عند البصريين . ويرى الفراء : أن الجملة الفعلية لا تجيء بعدهما ، ووافقه في ليتما المتأخرون من البصريين وزعموا أنها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية ، وبعض الكوفيين يرى : أن « ما » مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، ومفسرة له .

« ارتشاف ص ١٨٣ مصورة »

٢٥٦ ـ ان فيها جالسين أخويك :

أجازه الاخفش ، وخطاه المبرد ، واعتبر « جالسين » اسم « ان » وأخويك « بدل » وأجازه الكوفيون على أن يكون ترجمة .

« ارتشاف ص ١٨٤ مصورة »

٢٥٧ ـ ان ها هنا يلعبون صبيانا :

حكاه الكسائي على اعتبار يلعبون حالا ، ومنع ذلك الكوفيون .

واذا قدمت الظرف والمجرور ، فقلت : إن فيها زيدا قائما ، وان أمامك عمرا جالساً . اختار سيبويه والكوفيون النصب في « قائم وجالس » فان بدأت بالاسم اختاروا الرفع . واذا تكرر الظرف ، نحو : إن زيداً في الدار واقفاً فيها . جاز الرفع

والنصب عند البصريين ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب .

« ارتشاف ص ١٨٤ مصورة »

٢٥٨ ـ لا تعمل « لا » النافية في الخبر عند الكوفيين مثل ان وتعمل عند البصريين .

« ارتشاف ص ١٨٥ مصورة »

٢٥٩ ـ اسم « لا » بين الاعراب والبناء ، واذا كان عاملا فيما بعده :

مذهب الجمهور لزوم النون والتنوين في اسم « لا » اذا كان عاملا فيما بعده وعند ابن كيسان يجوز التنوين وتركه ، وتركه أفضل . والبغداديون يرون جواز بناء النكرة وان كانت عاملة في ظرف أو مجرور بعدها ، ويرى الكوفيون : جواز بناء المطوّل ، فيقولون : لا ضارب ضرباً كثيراً ولا قائل قولا حسناً .

« ارتشاف ص ١٨٦ مصورة »

٢٦٠ ـ اسم « لا » معرفة :

لا يجوز عمل « لا » فيه عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين ، ويبنى علماً مفردا ، ومضافا ، ويؤول البصريون السماع الوارد . « ارتشاف ص ١٨٦ مصورة »

٢٦١ ـ أجاز الكوفيون دخول « لا » على المفرد الغائب مثل ان ، ويقولون : لا هو ولا هي ، ولا يعرف ذلك البصريون . « ارتشاف ص ١٨٧ مصورة »

٢٦٢ ـ أيسند الفعل الى الفعل ؟ :

لا يسند الفعل الا لاسم ظاهر أو مضمر أو مقدر عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين (هشام وثعلب وجماعة) أن يسند الفعل الى الفعل ، فأجازوا ظهر لي أقام زيد أم عمرو ؟ وأجازه الفراء وجماعة بشرط أن يكون العامل قلبياً .

« ارتشاف ص ١٨٩ مصورة »

٢٦٣ ـ أيبنى الفعل الناقص المتصرف للمجهول ؟ :

الفعل الناقص المتصرف مثل « كان » يجوز بناؤه للمجهول عند سيبويه والسيرافي والكوفيين والكسائي والفراء وهشام ، وذهب الفارسي الى المنع ، وهو الذي اشاره . وقد نص الصيمري على أن مذهب البصريين المنع ، وإجازة ذلك تنسب إلى الكوفيين . « ارتشاف ص ١٩٠ مصورة »

٢٦٤ ـ قيل الحق منتصر :

القائم مقام الفاعل ضمير المصدر الدال عليه ، والجملة تفسير هذا رأي البصريين ، وأما الكوفيون فيرون : أن الجملة في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله .

« ارتشاف ص ١٩٠ مصورة »

٢٦٥ ـ إنابة المفعول الثاني عن الفاعل :

تقبح إقامة المفعول الثاني إذا كان نكرة عند الكوفيين ، وان كانا معرفتين فهما في الحسن سواء . وعند البصريين إقامة الاول أحسن .

« ارتشاف ص ١٩١ مصورة »

٢٦٦ ـ إقامة صفة المصدر مقام الفاعل :

لا يصح عند سيبويه ، وينصب على الحال ، ويجوز عند الكوفيين ، فيقال سير عليه حسن ، وسير به سريع أي سير سريع .

« ارتشاف ص ١٩١ مصورة »

٢٦٧ ـ الوصف المضاف إلى المصدر نحو ضرب أشد الضرب :

ينصب ولا يجوز الرفع ، وأجاز الرفع في مثل هذا .

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة »

٢٦٨ ـ إنابة ظرف الزمان عن الفاعل :

في النكرة يجب الرفع نحو ، سير بزيد يوم . عند الكسائي والفراء ، وموعدك يوم ويومان . ويجيز البصريون في الأخير النصب فإن وَقّته فقلت : موعدك يوم العيد . جاز الرفع والنصب ، وسواء أكان العمل في الظرف كله أو بعضه يجيزون أن يقام مقام الفاعل ، وقال الكوفيون : ان استغرق الوقت فالرفع ، أو كان في بعضه فالنصب ، بناء منهم على أن المستغرق منتصب على أنه مفعول به

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة »

٢٦٩ ـ صفة الظرف كصفة المصدر في الإنابة عن الفاعل :

لا يجيز سيبويه إلا النصب ، وأجاز الكوفيون الرفع . ونحو : سير بزيد فرسخان أو ميلان ، لا يجوز عند الكوفيين إلا الرفع ، وأجاز البصريون فيهما الرفع والنصب .

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة »

٢٧٠ ـ أيقام غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول به : ؟

يجوز عند الأخفش ، وأبي عبيد ، والكوفيين بشرط أن يتقدم قرأ عاصم (نُجِّي المؤمنين) ، وأبو جعفر « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون » وعند البصريين لا يجوز » .

« ارتشاف ص ١٩٢ مصورة » .

لكن يبدو أن هذا الشرط وهو تقدم النائب عن الفاعل عند الأخفش وحده والكوفيون يجيزون إنابة غير المفعول مع وجوده بدون شرط ، يقول الأشموني في هذه المسألة ، وذهب الكوفيون الى جواز إنابة غيره مطلقاً . ثم يقول : ووافقهم الأخفش لكن بشرط تقدم النائب .

« أشموني جـ ١ ص ١٨٤ »

٢٧١ ـ الثلاثي المضعف المبني للمجهول مثل : رُدّ ورُدَّ

قال الجمهور لا يجوز إلا ضم الفاء ، وأجاز الكسر بعض الكوفيين ، وهو الصحيح وهو لغة لبني ضبة ، وبعض تميم ومن جاورهم يقولون : رِدّ الرجل ، وقِدّ قميصه وقرأ علقمه : (ولو رِدّوا ـ رِدّت الينا) .

« ارتشاف ص ١٩٣ مصورة »

٢٧٢ ـ المفاعيل :

خمسة عند البصريين ، وعند الكوفيين واحد وهو المفعول به ، يقول أبو حيان : وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة .

« ارتشاف ص ١٩٥ مصورة »

٢٧٣ ـ سقيا لك :

قال الكوفيون : لك صلة لسقيا ، وأصله سقيك ، فجاءت اللام بمعنى الاضافة كما قلت ذلك في غلامك ، وغلام لك ، فهو كلام واحد .

« ارتشاف ص ١٩٧ مصورة »

٢٧٤ ـ المفعول لأجله :

مذهب سيبويه والفارسي أنه ينصبه مفهوم الحديث نصبه المفعول ، المصاحب حرف الجر ، وذهب الكوفيون الى أنه ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط الحرف .

« ارتشاف ص ٢٠٠ م »

٢٧٥ ـ الظرف تسميته بصرية :

عند الكوفيين يسميه الفراء : محلا ، ويسميه الكسائي : صفات ولا مشاحة في الاصطلاح .

« ارتشاف ص ٢٠١ م »

٢٧٦ ـ نصب الظروف :

تنصب الظروف على الظرفية عند البصريين وعلى التشبيه بالمفعول به عند الكوفيين .

« ارتشاف ص ٢٠٣ م »

٢٧٧ ـ إذا استغرق الفعل الظرف :

فالبصريون يجيزون فيه الظرف والتوسع ، نحو : الصوم يوم الخميس . نصبا ورفعاً ومنع الكوفيون النصب على الظرف ، وان لم يستغرق جاز نحو : وصلنا يوم الخميس .

« ارتشاف ص ٢٠٤ م »

٢٧٨ ـ مذ ومنذ :

منذ بسيطة ومذ محذوفة منها . وذهب الكوفيون الى أنها مركبة .

« ارتشاف ص ٢٠٦ م »

٢٧٩ ـ لا ينصب الظرف المبهم على الظرفية . إلا إذا كان مختصا أو في حكم المختص مثل : قعدت مكانا صالحا ، والجهة كذلك ، فان خصصه بالاضافة جاز

وعند البصريين المعرفة والنكرة سواء .

« ارتشاف ص ٢٠٧ م »

٢٨٠ ـ المكان المختص :

اختلف في نصبه أهو على الظرفية أو إسقاط الخافض أو المفعول به ، مثل ذهبت اليمن ودخلت الكوفة ؟ وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ، ولا البصريون وتنصب عندهم على الظرفية تشبيهاً للمختص بالمبهم .

« ارتشاف ص ٢١ م »

٢٨١ ـ الظرف نادر التصرف مثل : وسط :

الظرف ساكن الوسط ، والاسم متحرك السين ، تقول العرب : زيد وسط الدار ، ظرف ، وضربت وسطه مفعول به ، والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونها ظرفين .

« ارتشاف ص ٢١١م »

٢٨٢ ـ حيث :

مذهب البصريين أنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد ، وما سمع من ذلك مثل : حيث لَي العمائم نادر ، وأجاز الاضافة إلى المفرد الكسائي قياساً على ما سمع من اضافته للمفرد .

« ارتشاف ص ٢١١ م »

٢٨٣ ـ الذي عليه سيبويه وأصحابه أن « سوى » لا تتصرف :

ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تتصرف قليلا .

« ارتشاف ٢١٢ م »

٢٨٤ ـ لدن غدوه :

قيل النصب على إضمار كان واسمها مضمر فيها ، كما قال سيبويه في من : من لد شولا . وروى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على اضمار كان .

« ارتشاف ٢١٢ م ـ اشموني جـ ٢ ص ٣١٩ مع تفصيل »

٢٨٥ ـ « بدل » أيستعمل ظرفاً ؟ :

لم يذكر الكوفيون أنه يكون ظرف مكان ، إنما ذكره البصريون ، تقول : هذا بدل هذا .

« ارتشاف ص ٢١٣ م »

٢٨٦ ـ ما أراد أعطيت زيدا ـ أعطيت ما أراد زيد :

الأولى جائزة عند البصريين ، والثانية جائزة عند اكثرهم ، والجملتان غير جائزتين عند الكوفيين .

« ارتشاف ص ٢١٤ م »

٢٨٧ ـ لبست أليتها الثياب ـ أخذت درهمه من زيد :

ذهب الكوفيون إلى أن ذلك لا يجوز ، قالوا : إذا كان المكنى من مخفوض في غير تأويل المنصوب ، فإن كان المخفوض في معنى المنصوب فلا اختلاف بينهم في تقديم نحو : في داره مررت بزيد .

« ارتشاف ص ٢١٤ م »

٢٨٨ ـ تقديم المفعول به :

ويجب تقديمه إن تضمن معنى استفهام ، نحو : من رأيت ؟ سواء قصد بالاستفهام الابتداء أو الاستثبات ، هذا مذهب البصريين ، ولم يحفظوا من تقديم العامل في الاستثبات إلا قولهم « ضرب من منا » واعتقدوا شذوذه . وذهب الكوفيون إلى أن ما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر .

« ارتشاف ص ٢١٥ م »

٢٨٩ ـ ما أراد زيد أخذ :

جائز من قول البصريين ، سواء أكان زيد مبتدأ أم فاعلا بأراد ، وأما الكوفيون فإن كان مبتدأ ما بعده خبر فلا يجوز ، وإن كان فاعلا جاز عند الكسائي ، وهو خطأ من قول الفراء . وفي قول ابن شقير : إن المثال في كل تصرفاته وأوضاعه جائز عند البصريين خطأ عند الكوفيين .

« ارتشاف ص ٢١٩ م »

٢٩٠ ـ الاستثناء المنقطع يقدر بلكن من حيث المعنى عند البصريين وبعضهم يرى أن إلا مع ما بعدها في الاستثناء المنقطع كلام يستأنف . وعند الكوفيين تقدر بسوى .

« ارتشاف ص ٢٢٣ م »

٢٩١ ـ هل قام أحد الا زيد ؟

المختار في هذا الاتباع بدلا عند سيبويه والبصريين ، وعطفا عند الكوفيين .

« الارتشاف ص ٢٢١ مصورة ـ والاشموني جـ ١ ص ٢٢٨ »

٢٩٢ ـ مالي الا أبوك ناصر :

حكاه يونس عن بعض العرب الموثوق بهم ، قال الفراء : ومن العرب من يرفع الاستثناء المتقدم وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون على البدل ، وعلى ذلك خرجه سيبويه والفراء ، وقال ابن أصبع لا يجوز فيه عند البصريين إلا النصب خاصة ، وقال بعضهم هو من القلة بحيث لا يقاس عليه .

« ارتشاف ص ٢٢٣ مصورة »

٢٩٣ ـ دخول إلا على « حاشى »

ذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جرت حاشى نحو : قام القوم إلا حاشى زيد وحكى ذلك أبو الحسن عن العرب ، ومنع ذلك إذا نصبت ، ومنع ذلك البصريون مطلقا ، وحملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ .

« ارتشاف ص ٢٢٧ م »

٢٩٤ ـ تقدير الفاعل في : ليس ولا يكون :

الفاعل مضمر عند المدرستين قدره الكوفيون عائداً على الفعل المفهوم من المقام أي من الكلام السابق فالتقدير : ليس هو أي ليس فعلهم فعل زيد ، وقدره

البصريون عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق أي ليس هو أي بعضهم .

« ارتشاف ص ٢٢٧ »

٢٩٥ ـ بله :

عدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء ، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء نحو : أكرمت العبيد بله الأحرار ، وذهب جمهور البصريين الى أنه لا يستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض ، وليس بصحيح بل النصب محفوظ من لسان العرب ، وأما الجر فمجمع عليه لسماعه من كلام العرب ، فذهب بعض الكوفيين إلى أنها بمعنى غير ، وما بعدها مخفوض بالإضافة ، ويرى الفارسي أنه مصدر لم ينطق له بفعل ، وهو مضاف لما بعده . « ارتشاف ص ٢٣٠ م »

٢٩٦ ـ كلمته « فاه » إلى « في » :

عند السيرافي وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال أي مشافهة الموضوع له مشافهاً وذهب الأخفش إلى أن أصله من فيه إلى فيّ بحذف حرف الجر . وذهب الكوفيون إلى أن أصله جاعلا فاه الى فيّ .

« ارتشاف ص ٢٣١ م »

٢٩٧ ـ فاه إلى فيّ كلمت زيدا :

أجازه سيبويه وأكثر البصريين ، اتفق الكوفيون على منعه .

« ارتشاف ص ٢٣٢ م »

٢٩٨ ـ أرسلها العراك :

عند الكوفيين ضمن أرسلها معنى أوردها فهو مفعول ثان لأوردها وابن الطراوة يراه على الصفة لمصدر محذوف لا على الحال ، ولا ينقاس عند البصريين .

« ارتشاف ص ٢٣٢ م »

٢٩٩ ـ ليخْرُجَنَّ الأعزَّ منها الأذلَّ (قراءة) :

الأول نصبه على الحال شاذ عند البصريين ، وقياس قول الكوفيين جواز هذا لأن الحال إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفة بأل .

« ارتشاف ص ٢٣٢ »

٣٠٠ ـ طلبته جهدي ، طلبته طاقتي ، رجع عوده على بدئه :

مذهب الكوفيين أنها من المصادر المعنوية ، والتقدير : اجتهدت جهدي وأما عند أصحابنا فعلى الحال على التقدير .

« ارتشاف ص ٢٣٣ م ، أشموني جـ ١ ص ٢٤٥ »

ونفس هذا الخلاف في الآيتين : ﴿ ادعهن يأتينك سعيا ﴾ ﴿ وادعوه خوفا وطمعا ﴾ .

« ارتشاف ص ٢٣٣ م »

٣٠١ ـ أما علما فعالم : أما العلم فعالم :

الأول على الحال ، والثاني على أنه مفعول لأجله ، ومذهب سيبويه والأخفش أنه والمنكر مفعول مطلق منصوب مؤكد في التعريف بأل والتنكير ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، إن لم يقترن به مانع ، وذهب الكوفيون إلى أنه في النصب منكراً أو معرفاً بأل مفعول به .

« ارتشاف ٢٣٤ م ، أشموني جـ١ ص ٢٤٦ »

٣٠٢ ـ لقيت هندا ضاحكةً ـ لقيت هنداً تضحك :

يجوز تقديمها على صاحبها ، وقال الكوفيون لا يجوز سواء كانت الحال اسماً كما مثلنا أو فعلاً نحو : لقيت هنداً تضحك ، وبعضهم أجاز إذا كان فعلاً .

« ارتشاف ص ٢٣٥ م »

٣٠٣ ـ زيد في الدار قائم فيها ـ من الدار زيد قائماً فيها :

في الجملتين يجوز في قائم الرفع والنصب عند البصريين ، ولا يصح إلا النصب عند الكوفيين ، ووافق ابن الطراوة الكوفيين في الأولى ، والبصريين في الثانية .

« ارتشاف ص ٢٣٨ م »

٣٠٤ ـ زيد فيك في الدار راغب :[1]

يجوز الرفع والنصب عند البصريين ، ولا يجوز النصب عند الكوفيين ، لوقوعهما بعد المبتدأ ولأنه توسط بينهما ما يصلح خبرا .

« ارتشاف ص ٢٣٨ م »

٣٠٥ ـ راكبين لقي زيد عمراً ـ لقي زيداً راكبين عمرا ـ لقي راكبين زيد عمرا :

اتفق الكوفيون على إبطال هذه الصور ، وقياس مذهب البصريين جواز هذا كله .

« ارتشاف ص ٢٣٨ م »

٣٠٦ ـ تقديم الحال على صاحبها المجرور :

يمنع النحويون تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ويجيزه ابن مالك محتجا بالمساع ، مثل قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ وبالشعر ثم يقول الأشموني : تنبيهات : الأول : فصل الكوفيون ، فقالوا : إن كان المجرور ضميراً ، نحو : مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلا ، نحو : تضحك مررت بهند . جاز وإلا امتنع .

« أشموني جـ ١ ص ٢٤٩ »

---

(١) وهناك مسألة أخرى وهي : زيد فيك راغب في الدار وفيها نفس الخلاف الموجود في هذه المسألة « ارتشاف لوحة ٢٣٨ م »

٣٠٧ ـ سمع من لسانهم « كيمه » :

قال البصريون معناه « لمه »وقال الكوفيون أصله : « كي تفعل ماذا ؟ » استثباتا لمن قال : فعلت كذا وكذا كي أفعل كذا فلم يفهمه المخاطب .

« ارتشاف ص ٢٤٧ م »

٣٠٨ ـ محمد إذن يكرمك ، إن تزرني إذن أكرمك :

أي في حالة افتقار ما قبل إذن إليها كافتقار الشرط إلى جزائه ، والمبتدأ إلى خبره ، والقسم إلى جوابه ، فمذهب البصريين لا يجوز الإعمال ، وفصل الكوفيون ومؤدي التفصيل جواز الوجهين ، وبه ورد السماع (إني اذن أهلك أو أطيرا) .

« ارتشاف ص ٢٤٨ م »

٣٠٩ ـ سرت حتى تطلع الشمس :

إن لم يكن ما قبل حتى سبباً لما بعدها وجب النصب على الغاية ، وأجاز الكوفيون الرفع وحكوا من كلام العرب : سرت حتى تطلع الشمس ، برفع تطلع وقال الكوفيون : إن أدخلت « لا » اعتدل الرفع والنصب إن صلحت ليس موضع « لا » نحو : إن الرجل ليصادقك حتى لا يكتمك سرا ، وإن لم تصلح لم يجز إلا النصب إن كان الفعل مستقبلا . واتفق البصريون على وجوب النصب .

« ارتشاف ص ٢٥١ م »

٣١٠ ـ لا يجوز الفصل بين حتى والمنصوب بعدها ، وأجاز الكوفيون الفصل بينها بأن ، وأجازه الأخفش وابن السراج بالظرف . « ارتشاف ص ٢٥٢ م »

٣١١ ـ والأمر والدعاء قبل الفاء والواو :

ان كان بغير لام فلا يجوز التشريك إلا على رأي الكوفيين ، وان كانا باللام جاز نحو : لتطلبني فأحدثك ، ويجوز القطع . « ارتشاف ص ٢٥٢ م »

٣١٢ ـ جواب الرجاء :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تنصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء ، وذهب البصريون إلى منع ذلك ، والترجي عندهم في حكم الواجب قليل والصحيح مذهب الكوفيين ، لوروده نثرا ونظماً .

« اشموني جـ ٢ ص ٥٧٠ » « ارتشاف ص ٢٥٣ م »

٣١٣ ـ معمول ما قبل الفاء إذا أخرته لما بعدها . أيجوز نصبه :

فمذهب البصريين لا يجوز النصب لأن الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر والمصدر لا يفصل بينه وبين معموله بشيء ، ومذهب الكوفيين جواز النصب .

« ارتشاف ص ٢٥٣ م »

٣١٤ ـ ذهب الكوفيون وتبعهم الأعلم إلى أن الرفع قد يكون على معنى النصب وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ قالوا : رفع يعتذرون على النسق وفي معنى النصب ، فأفادت ما أفادت الفاء في قوله تعالى ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ قال الفراء : وأوثر هنا الرفع لمناسبة رءوس الآي .

« ارتشاف ص ٢٥٤ م »

٣١٥ ـ الفعل الواجب اذا كان سبباً لما بعده :

مثل : ربطت الفرس لا ينفلت ، وأوثقت البعير لا ينفر . ذهب الخليل وسيبويه والبصريون إلى أنه يرفع ، ولا يجوز الجزم فيه ، وذهب الكوفيون الى جواز رفعه وجزمه ، وحكى الفراء : أن العرب ترفع هذا وتجزمه ، قال : وانما جزم لأن تأويله : ان لم أربطه انفلت . وقال ابن عصفور : الجزم ضرورة ولا يقاس عليه في الشعر ، ولا يشترط الكوفيون النفي ، ويجيزون أن يكون مثبتاً ، نحو : زيد يأتي الأمير يفلت اللص .

« ارتشاف ص ٢٥٦ م »

٣١٦ ـ الفعل المنصوب بعد أو : قال الأشموني : ذهب الكسائي الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمره .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٥٩ »

٣١٧ ـ كتبت اليه أن أفعل ـ أرسلت اليه أن ما أنت وذا :

لا تختص أن بجملة الأمر ، وأجاز سيبويه أن تكون مخففة من الثقيلة ، ومنع ذلك ابن الطراوة ، وكونها للتفسير مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن التفسير ليس من معاني أن ، وهي عندهم الناصبة للفعل ، وتفيد التفسير غالباً .

« ارتشاف ص ٢٥٦م »

٣١٨ ـ لا تكون أن للمجازاة :

خلافا للأصمعي والكوفيين ، وجعلوا من ذلك : أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا ، وتأوله الخليل عىى أنها ناصبة .

« ارتشاف ص ٢٥٦ م »

٣١٩ ـ لهجة عربية تهمل أن مع استحقاقها العمل ، ورأى المدرستين :

بعض العرب يهمل أن مع استحقاقها العمل وجوباً وذلك اذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة) وقوله : أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة اشموني جـ ٣ ص ٥٥٤ .

٣٢٠ ـ حروف الجر :

ذهب الكوفيون الى أن الباء قد تأتي بمعنى « عن » وذلك بعد السؤال مثل : فان تسألوني بالنساء . وقال الأخفش ، ومثله : (فاسئل به خبيرا) واستدرك ابن مالك بقوله : (ويوم تشقق السماء بالغمام) .

« ارتشاف ص ٢٥٧ م »

٣٢١ ـ ذهب الكوفيون إلى أن الباء قد تأتي بمعنى « على »، واستدرك ابن مالك بقوله تعالى : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ ومررت به أي عليه .

« ارتشاف ص ٢٥٧ م »

٣٢٢ ـ أنكر الكوفيون دخول الكاف على الضمير مثل : أنت كأنا ، وأنها كهو وفي « الواضح » أجاز سيبويه وأصحابه أنت كي ، وأنا كك ، وضعفه الكسائي ، والفراء وهشام ، وقال الفراء : من لم يقل مررت بي وزيد على اختيار ، يقول مختاراً : أنت كأنا وزيد ، وأنا كأنت وزيد !![١] .

« ارتشاف ص ٢٥٨ م »

٣٢٣ ـ زعم الكوفيون والأخفش أن الكاف تأتي بمعنى على ، وحكى الأخفش عن بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت؟ فقال كخير ، وحكى الفراء كيف أصبحت؟ فقال : كخير .

« ارتشاف ص ٢٥٨ م »

٣٢٤ ـ ذكر الكوفيون أن من تأتي لانتهاء الغاية ، وسمعوا من العرب : شممت الريحان من الطريق ، وأنكره البصريون .

« ارتشاف ص ٢٦٠ م »

٣٢٥ ـ إذا دخلت «من» على «على» و«عن» أصبحتا اسمية بمعنى فوق وجانب وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنهما باقيتان على حرفيتهما .

« ارتشاف ص ٢٦٠ م »

٣٢٦ ـ عند الكسائي وهشام والأخفش تزاد « من » في الواجب وغيره وعلى

---

(١) يبدو لي أن الفراء ينتقد اجازة البصريين لهذه الصورة مع أنهم يمنعون ما هو أقرب منها وأولى ، وهو : أنت كأنا وزيد . هذا ومنع الكوفيين على توسعهم في الرواية أمر له مغزاه .

المعرفة والنكرة ، وعند بعض الكوفيين بشرط تنكير ما دخلت عليه ، وعند جمهور البصريين لا بد من الشرطين .

« ارتشاف ص ٢٦٠ م » ، « اشموني جـ ٢ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ »

٣٢٧ - زعم الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك أن « في » قد تأتي للمصاحبة مثل قوله تعالى : ﴿ ادخلوا في أمم ﴾ أي مع أمم .

« ارتشاف ص ٢٦١ م »

٣٢٨ - ذهب الكوفيون ، وابن مالك إلى أن « إلى » تكون بمعنى « من » . وذهبوا أيضا عدا ابن مالك الى أنها تكون بمعنى « عند » واحتجوا بالسماع .

« ارتشاف ص ٢٦١ م »

٣٢٩ - ذهب الكوفيون والعتبي ، وابن مالك الى أن « على » تكون للمصاحبة مثل قوله تعالى : ﴿ وآتى المال على حبه ﴾ وزعم الكوفيون والعتبي أنها تكون بمعنى اللام أيضا .

« ارتشاف ص ٢٦٢ م »

٣٣٠ - معنى « رب » للتقليل عند البصريين وللتكثير عند صاحب العين وعند الكوفيين والفارسي تأتي لهما معا ، ويرى بعض الكوفيين أنها للتكثير في موضع المباهاة والفخر ، وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لا لتكثير ، ولا تقليل ، وإنما يستفاد ذلك من السياق .

« ارتشاف ص ٢٦٣ م »

٣٣١ - ربه رجلا : يجب إفراد هذا الضمير وتذكيره عند البصريين وعند الكوفيين حكوا مطابقته للتمييز .

« ارتشاف ص ٢٦٤ م »

٣٣٢ - ربما يود : الكوفيون وابن السراج جعلوه على إضمار كان : ربما كان

يود ، ولا يجوز عند سيبويه ، وقال ابن يسعون : قد تكون « ما » نكرة ويود صفته .

« ارتشاف ص ٢٦٤م »

٣٣٣ ـ **ضربت القوم حتى زيد** : لا يجيز البصريون رفعه على الابتداء والخبر محذوف ، وأجازه بعض الكوفيين ، وأجاز الكوفيون الجر في زيد ، ومنعه البصريون .

« ارتشاف ص ٢٦٥ م »

٣٣٤ ـ **حتى هل تجر الضمير** : ؟ لا يجوز عند سيبويه ، وأجاز الكوفيون والمبرد جرها الضمير ، فتجره تكلماً ومخاطباً ، وغائباً قياساً على قوله : فتى حتاك يابن أبي يزيد . وهذا عند البصريين ضرورة .

« ارتشاف ص ٢٦٦ »

٣٣٥ ـ **في معنى عمر** : مذهب البصريين أنه بمعنى البقاء ، يقال : طال عمرك وعمر ، والتزموا فتح العين في القسم مع اللام ، فالمجرور بعده فاعل والمصدر مضاف إليه . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه مصدر ضد الخلو من عمر الرجل منزله .

« ارتشاف ص ٢٦٨ م »

٣٣٦ ـ **تقدم معمول جواب القسم** : يجوز عند الكوفيين إذا كان ظرفاً أو جارا ومجروراً ، نحو فيك لأرغبن ، وعليك لأنزلَنَّ ، والحَال تجري مجرى الظرف .

« ارتشاف ص ٢٧٢ م »

٣٣٧ ـ **إضافة أفعل التفضيل** : ذهب سيبويه والأكثرون الى أنها محضة وذهب الكوفيون والفارسي ، وأبو الكرم بن الدباس صاحب كتاب « نحو العرف » إلى أنها غير محضة .

« ارتشاف ص ٢٧٥ م »

٣٣٨ ـ اسم الزمان المضاف لجملة فيها ضمير يعود عليه مثل : أعجبني يوم صمت فيه . قال ابن السراج : امتنعت الاضافة ، لأن الجملة صفة ولا يضاف موصوف

لصفة ، وقال الكوفيون : إن كان الضمير قبل تمام الجملة لم يجز أن يضاف إليها نحو قوله : (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) أو آخر الجملة جاز أن تكون مضافة وأن تكون صفة على حسب ما يقدر ، فان عمل في الظرف الكلام فالجملة صفة ، وإن قدرته من كلام آخر كانت مضافاً إليها لخلوها من الضمير (وساق أبو حيان عدة شواهد لهم على ذلك)

« ارتشاف ص ٢٧٩ م »

٣٣٩ ـ هل يحذف المضاف لدلالة ما قبله عليه ، مثل قول الشاعر :

الآكل المال اليتيم بطرا يأكل نارا وسيصلى سعرا ؟

أجاز الكوفيون القياس على هذا ، وقالوا : قالت العربية : يعجبني الاكرام عندك سعد بنيه أو إكرام سعد ، ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من ذلك ، بل حملوه على الشذوذ ان صح نقله .

« ارتشاف ص ٢٨١ م »

٣٤٠ ـ رأيت التيمي تيم عدي بالجر : أبو علي الفارسي على تقدير « صاحب » والسيرافي على تقدير « من » وقيل اضمار مضاف مقدر من لفظ الأول وذهب الكوفيون إلى أن ياء النسب في موضع جر ، ونخفض تيم عدي على البدل من الياء ، وهذه المسألة ليست في كتب أصحابنا[1] ، وإنما هي مسطرة في كتب الكوفيين ، وأخرجها ابن الخياط وابن شقير .

« ارتشاف ص ٢٨١ م »

٣٤١ ـ معاني متى : زعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى وسط في لغة هذيل مثل : حملته في متى الكيس ، وقد تأتي أيضاً بمعنى « من » مثل : أخرجه متى كمه . ولم يعرف ذلك البصريون .

« ارتشاف ص ٢٨٥ م »

ـ يعني البصريين

٣٤٢ ـ الذي يأتيني أحسن إليه . تشبيها للمسبب عن الصلة بجواب الشرط والمسبب عن النكرة الموصوفة مثل : كل رجل يأتيني أكرمه . يجوز جزمه عند الكوفيين ، وهو محمول على الضرورة عند البصريين .

« ارتشاف ص ٢٨٦ م »

٣٤٣ ـ إن قام محمد أقوم : تخريج رفع الفعل هنا ، وهو جائز ومسموع على التقديم والتأخير عند سيبويه وجواب الشرط محذوف ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على حذف الفاء وهو الجواب .

« ارتشاف ص ٢٨٧ م ، أشموني جـ ٣ ص ٥٨٥ »

٣٤٤ ـ هل يجوز تقديم الجواب على الشرط : لا يجوز عند البصريين ومذهب الكوفيين وأبي زيد والاخفش ، والمبرد جوازه ، وعند المازني لا يجوز إن كان ماضياً ، ويجوز إن كان مضارعاً ، مثل : أقوم إن قام محمد .

« ارتشاف ص ٢٨٧ م ، اشموني جـ ٣ ص ٥٨٤ »

٣٤٥ ـ أصل مهما : قال الأشموني : وأصل « مهما » ـ ماما ـ الاولى شرطية ، والثانية : زائدة ، فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى « ها » هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن أصلها مه ، بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه وقيل : إنها بسيطة .

« اشموني جـ ٣ ص ٥٨٢ »

٣٤٦ ـ الفعل المعطوف مع فعل الشرط بالفاء والواو يجوز فيه الجزم والنصب ، ولا يجوز الرفع .

قال الأشموني : وألحق الكوفيون « ثم » بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت) بفتح الكاف .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٩١ »

٣٤٧ ـ **أيحذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل ؟** : يجوز عند الكوفيين قياسا على الماضي ، نحو : أنت ظالم إن تفعل .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٩٥ ، ارتشاف ص ٢٨٧ م »

٣٤٨ ـ لا يشترط الكوفيون لجواز جزم المضارع بعد النهي صحة وقوع « إن » الشرطية قبل « لا » ويشترط ذلك البصريون ، قال الأشموني : قال في شرح الكافية ـ يعني ابن مالك ـ لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٦٩ »

٣٤٩ ـ « إذ » و« حيث » : يشترط في الجزم بهما دخول « ما » ، ولم يشترط ذلك الفراء ، وأجازه الكوفيون أيضا .

« أشموني جـ ٣ ص ٥٨٢ ، ارتشاف ص ٢٨٩ م »

٣٥٠ ـ دخول « لو » على جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، مثل : لو بغير الماء حلقي شرق ، يجوز عند ابن مالك وهو مذهب الكوفيين ، وتأول ذلك غيرهم من النحاة .

« ارتشاف ص ٢٩١ م »

٣٥١ ـ ولو أنهم صبروا : ذكر ابن هشام الخضراوي أن مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف ، وذهب الكوفيون وتبعهم المبرد والزجاجي والزمخشري إلى أنه في موضع رفع على الفاعل ، والتقدير : ولو ثبت أنهم .

« ارتشاف ص ٢٩١ م ـ أشموني جـ ٣ ص ٦٠٢ »

٣٥٢ ـ المطابقة بين النعت والمنعوت : شرط عند سيبويه وجمهور البصريين إلا إذا قطع النعت ، وأجاز الخليل أن يكون الموصوف بأل والنعت « مثل » أو « أفعل من » ويرى بعض الكوفيين جواز أن يكون النعت معرفة[1] والمنعوت نكرة إذا

---

(١) في نص الارتشاف : يشترط أن يكون النعت نكرة لكن المثال على النقيض من ذلك فلعله سهو .

دل النعت على مدح أو ذم ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ويل كل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده ﴾ . وأجاز الأخفش ذلك إن تخصصت النكرة ، واستشهد بالآية ﴿ فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق الاوليان ﴾ وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة .

« ارتشاف لوحة ٢٩٢ »

٣٥٣ ـ هل يوصف العلم بالمبهم : هذا مذهب البصريين ، وتقدم مذهبهم في رتبة المعارف ، وبنوا عليه أقسام النعت ، فقالوا يوصف العلم بالمبهم ولا يجوز ذلك عند الكوفيين ، وهو عندهم ترجمة يعنون « البدل » نحو : زيد هذا قام ، وتبع الكوفيين السهيلي .

« راجع الارتشاف اللوحات رقم ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ »

٣٥٤ ـ مررت برجل كل رجل ، ومررت بالرجل كل الرجل : لا خلاف بين البصريين في جواز اوصف النكرة بكل مضافة الى نكرة ، ووصف المعرفة بكل مضافة الى معرفة فهم ينعتون النكرة بالنكرة والمعرفة بالمعرفة . وهناك آراء متضاربة منقولة عن الكسائي والفراء وهشام .

« لوحة ٢٩٤ من الارتشاف باختصار »

٣٥٥ ـ الوصف بالمصدر مثل : على عدل أو ضرب : عند الكوفيين في موضع ضارب وعادل ، وعند البصريين تأويلات أخرى .

« ارتشاف لوحة رقم ٢٩٥ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٩٧ »

٣٥٦ ـ إن تعدد العامل واختلف عمله ، فكيف نصف معموليه المختلفين ؟ :

نحو مررت بزيد ولقيت عمر الكريمين أو الكريمان ، القطع وهو مذهب جمهور البصريين ويرى الكسائي والفراء الاتباع إذا كان العاملان يرجعان الى معنى واحد ، مثل رأيت زيداً ، ومررت بعمر الكريمين .

« ارتشاف لوحة ٢٩٥ »

وفي اللوحة ٢٩٦ يذكر مع الكسائي والفراء ابن سعدان . فالكسائي يوجب الاتباع ، وابن سعدان يرى أنه جائز ، ثم يقول أبو حيان والصحيح مذهب البصريين :

٣٥٧ ـ إذا كان عامل المعمولين واحداً واختلف عمله ، واتحدت النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمراً الكريمان .

القطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع ، والنص عن الفراء أنه إذا اتبع غلب المرفوع ، فتقول : خاصم زيد عمرا الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم ، والصحيح مذهب البصريين .

« أشموني جـ ٢ ص ٣٩٨ »

٣٥٨ ـ « من » و« ما » : توصفان عند البصريين ، ولا توصفان عند الكوفيين ، لكن « الذي » و« التي » توصفان عندهم .

« ارتشاف لوحة ٢٩٧ »

٣٥٩ ـ « كل » : يقول أبو حيان في الارتشاف ، في البسيط[1] : اختلف في « كل » ، فعند الكوفيين توصف ، ويوصف بها ، ويقول بعض النحويين إن البصريين لا يصفون بها .

« ارتشاف لوحة ٢٩٧ »

٣٦٠ ـ عطف البيان : لا يكون عند البصريين إلا معرفة تابعاً لمعرفة وخصه بعضهم بالعلم اسماً ، أو كنية ، أو لقبا . وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري الى : أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة ، واختاره ابن عصفور وابن مالك .

« ارتشاف لوحة ٢٩٩ »

---

(١) هو كتاب تأليف ابن أبي الربيع من نحاة الاندلس ، وتلميذ الشلوبني .

٣٦١ ـ هل يتقدم معمول الصفة على الموصوف ؟ : لا يجوز عند البصريين ويجوز عند الكوفيين ، وتبعهم الزمخشري ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وقل في لهم أنفسهم قولا بليغا ﴾

« ارتشاف لوحة ٢٩٨ »

٣٦٢ ـ الاستغناء بنية الإضافة عن الإضافة في التوكيد بـ « كل » : أجاز ذلك الكوفيون والزمخشري مستدلين بقراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ إنا كلا فيها ﴾ أي إنا كلنا .

« ارتشاف لوحة ٣٠٠ »

٣٦٣ ـ التوكيد بأجمع ، وأكتع ، وأخواته : وتؤكد بأجمع المتجزىء بالذات وبالعامل نحو قبض المال أجمع ولا يثنى ولا يجمع ، خلافاً للكوفيين والبغداديين وابن خروف من أصحابنا .

« ارتشاف لوحة ٣٠٠ ، والاشموني جـ ٢ ص ٤٠٧ »

لا يجوز تقديم أكتع على أجمع عند البصريين ، وأجازه الكوفيون ولا يغنى أكتع عن أجمع على مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان . وأجمع وأخواته عند البصريين معارف فلا تنكر فتقع حالا وأجاز الفراء نصب أجمع وجمعاء وتثنيتهما على الحال ، وحكى أعجبتني القطر أجمع والدار جمعاء .

« ارتشاف لوحة ٣٠١ »

٣٦٤ ـ الفصل بين أجمع ومؤكدها بـ « إما » : نحو مررت بقومك أما أجمعين وإما بعضهم . منعه البصريون : وأجازه الفراء والكسائي .

« ارتشاف لوحة ٣٠١ »

٣٦٥ ـ إتباع الضمير المتصل المنصوب المنفصل المنصوب : نحو : أكرمتك إياك . وهو بدل عند البصريين ، وتوكيد عند الكوفيين كالمرفوع .

« ارتشاف لوحة ٣٠٢ ، أشموني جـ ٢ ص ٤١١ »

٣٦٦ ـ إذا أبدلت النكرة من المعرفة : يشترط فيها الكوفيون والبغداديون

وتبعهم السهيلي أن توصف ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين لا يجوز ابدال النكرة من المعرفة إلا أن يكون من لفظ الأول ، وكلام الكوفيين على خلاف النقل . قال الكسائي والفراء في « قتال » من قوله تعالى ﴿ قتال فيه ﴾ خفضه على نية « عن » مضمرة ، ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة .

« ارتشاف لوحة ٣٠٢ »

٣٦٧ ـ الابدال من ضمير الحاضر وان لم يفد معنى الإحاطة : جائز عند الكوفيين والأخفش مطلقاً ، وعند قطرب في الاستثناء[1] وعند البصريين لا يجوز .
« الارتشاف لوحة ٣٠٣ ، والاشموني جـ ٢ ص ٤٢٩ »

٣٦٨ ـ « النسق » : هذا مصطلح كوفي ، ويعبر عنه سيبويه بـ « الشركة » .
« ارتشاف لوحة ٣٠٤ »

٣٦٩ ـ العطف بـ « ليس » : حكى ابن النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أنها قد تكون حرف عطف ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ، وعند البصريين العطف « ليس » خطأ ، وقال ابن كيسان : قال الكسائي : هي على بابها ترفع اسماً وتنصب خبرا ، وأجريت في النسق مجرى « لا » مضمراً اسمها .
« ارتشاف لوحة ٣٠٥ »

٣٧٠ ـ « اي » : حرف عطف عند الكوفيين ، ويقول أبو حيان : والصحيح أنها حرف تفسير .

« ارتشاف لوحة ٣٠٥ »

٣٧١ ـ « حتى : ليست بحرف عطف عند الكوفيين ، ويعرب ما بعدها بإضمار ، وبعضهم يعربها حرف عطف ، ويروي ذلك عن العرب سيبويه وأبو زيد .
« ارتشاف لوحة ٣٠٥ ، أشموني جـ ٢ ص ٤١٦ »

---

(١) مثل : ما أكرمتكم إلا محمداً .

٣٧٢ ـ « هلا » : مذهب الكوفيين أنها من أدوات العطف والصحيح أنها ليست من أدوات العطف وما بعدها بإضمار فعل .

« ارتشاف لوحة ٣٠٥ »

٣٧٣ ـ « لكن » : يرى الكوفيون جواز العطف بـ « لكن » بعد الايجاب .

« اشموني جـ ٢ ص ٤٢٦ »

٣٧٤ ـ « ثم » العاطفة تقع زائدة : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت . . ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ جعلوا تاب عليهم هو الجواب ، وقول زهير :

أراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وخرجت الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

« ارتشاف لوحة رقم ٣٠٧ ، اشموني جـ ٢ ص ٤١٨ »

٣٧٥ ـ « بل » العاطفة بعد الخبر المثبت والأمر : هي في هذه الحالة تنقل للثاني حكم الأول ، ويصير الاول كالمسكوت عنه ، وأجاز المبرد وعبد الوارث هذا المعنى مع النفي وشبهه . « قال الناظم وما جوّزاه مخالف لاستعمال العرب ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه » . ثم يعلق الأشموني على رأي الكوفيين بقوله : ومنعهم ذلك مع صحة روايتهم دليل على قلته .

« ارتشاف لوحة ٣٠٨ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٢٨[1] »

٣٧٦ ـ **الواو العاطفة لمطلق الجمع** : وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكي عن ثعلب وقطرب والربعي ، وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

« أشموني جـ ٢ ص ٤١٧ »

---

(١) ما كتبه الأشموني هنا مأخوذ من عبارة أبي حيان في الارتشاف .

٣٣٧ ـ « أم » المنقطة : تقدر عند البصريين بمعنى « بل » والهمزة وعند الكسائي وهشام بمنزلة « بل » ، وما بعدها مثل ما قبلها . وير الفراء أن العرب تجعلها بمعنى « بل » إذا كان في أول الكلام استفهام ، وبعض الكوفيين يرى أنها بمعنى « بل » في الاستفهام والخبر .

« ارتشاف لوحة ٣١١ »

٣٧٨ ـ أيجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ؟ : يجوز في الشعر بشروط خمسة عند البصريين ، وعند الكوفيين يجوز التقديم مع هذه الشروط في الشعر وفي الكلام .

« ارتشاف لوحة ٣١٣ »

٣٧٩ ـ فاعل « نعم » لا يكون فاعل نعم نكرة مفردة ولا مضافة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وابن السراج وحكي الأخفش ذلك عن العرب في الأوسط .

« ارتشاف لوحة ٣١٨ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٧١ ، ٣٧٢ »

٣٨٠ ـ نعم رجلا محمد : في البسيط انتصاب رجلا هو على التفسير للممدوح عند الكوفيين ، ولا يقدرون فاعلا ، فكأنك قلت : زيد الممدوح رجلا .

« ارتشاف لوحة ٣١٩ »

٣٨١ ـ تأخير التمييز عن المخصوص : يمنع ذلك البصريون ، ويجيزه الكوفيون .

« ارتشاف لوحة ٣١٩ »

٣٨٢ ـ فاعل نعم الضمير المرفوع المفسر بالنكرة : عند سيبويه والبصريين مفرد دائماً سواء أكان مفردا أم مثنى أم مجموعا وأجاز بعض الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقاً للتمييز .

« ارتشاف لوحة ٣١٩ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٧٤ »

٣٨٣ ـ « ما » التعجبية[1] : عند الخليل والبصريين نكرة تامة وما بعدها خبر ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن « ما » استفهامية دخلها معنى التعجب ، ونسب كونها استفهامية إلى الكوفيين ابن مالك . « ارتشاف لوحة ٣٢٢ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٦٣ »

٣٨٤ ـ ما أكسى زيداً للفقراء الثياب : عند الكوفيين منصوب بنفس الفعل ، وعند البصريين بإضمار فعل .

« ارتشاف لوحة ٣٢٤ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٧٠ »

٣٨٥ ـ ظننت ذاك منتصراً عليه ـ تعدى الفعل الى اثنين وثلاثة ـ إشارة إلى المصدر عند سيبويه والبصريين ، وقال الفراء والمازني وابن كيسان وجماعة من الكوفيين هو إشارة إلى الحديث الذي أجرته العرب مجرى المفعولين .

« ارتشاف لوحة ٣٢٨ »

٣٨٦ ـ « دري » يتعدى لمفعولين : عند الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك ويعتبرها البصريون تضميناً إن كان هناك سماع ، ومثله : عدّ .

« ارتشاف لوحة ٣٢٨ »

٣٨٧ ـ أيلغى الفعل المتقدم من أفعال القلوب : ؟ إذا تصدر الفعل فلا يجوز الاهمال عند البصريين ، وعند الأخفش والزبيدي وابن الطراوة والكوفيين في نقل أصحابنا عن الكوفيين يجوز الإلغاء ، والأعمال عندهم أحسن ، والفراء مع البصريين .

« ارتشاف لوحة ٣٣٠ ، اشموني جـ ١ ص ١٦٠ »

٣٨٨ ـ اذا وقع الفعل القلبي بين فعل واسم مرفوع : عند البصريين يجوز

---

(١) أما أفعل به فلفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر عند البصريين ويرى الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الأمر .

« أشموني جـ ٢ ص ٣٦٤ »

الإلغاء والاعمال ، وعند الكوفيين لا يكون إلا الالغاء .

« ارتشاف لوحة ٣٣٠ »

٣٨٩ ـ الجمل المصدرة بإن المكسورة وفي خبرها اللام ، أو مصدرة بلام الابتداء ، أو القسم ، أو بما أو لا النافيتين ، مذهب سيبويه والبصريين وابن كيسان أنها في محل نصب ، وذهب الكوفيون إلى إضمار القسم بين الفعل وبين هذه الجمل ، فتكون لا موضع لها من الإعراب .

« إرتشاف لوحة ١٨٠ ، ٢٧٢ ، ٣٣١ »

٣٩٠ ـ ظننت زيداً إنه قائم بكسر إن : في مذهب البصريين الكسر فقط ، وأجازه الكوفيون مع الفتح أيضاً ، وقال ابن كيسان يجب فتح ان على البدل .

« ارتشاف لوحة ٣٣٣ »

٣٩١ ـ ظننت زيداً يوم الجمعة قائماً : إن جعلت الظرف للمفعول جازت الجملة بهذه الصورة بلا خلاف ، وان جعلته ظرفا للظن أجاز ذلك البصريون ومنعه الكوفيون .

« ارتشاف لوحة ٣٣٣ »

٣٩٢ ـ هل يحكى بما في معنى القول كالدعاء والنداء ؟ : نحو قوله تعالى : ﴿ دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ﴾ ، ﴿ ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا ﴾ . لا يحكى عند البصريين ، وقال الكوفيون هي وأمثالها محكية بالدعاء والنداء وما أشبه ذلك . واختار ابن عصفور مذهب الكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٣٤ »

٣٩٣ ـ أخبر وخبَّر وحدَّث : لم يذكرها متقدمو البصريين بين الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل ، وإنما ذكر الأولين الفراء ، والثالث الكوفيون والزمخشري من متأخري البصريين .

« ارتشاف لوحة ٣٣٤ »

٣٩٤ ـ الفاعل في العامل الأول للتنازع لو أعملت الثاني : المذهب المشهور للكسائي وهشام ، وتبعهما السهيلي وابن مضاء في كتابة « المشرق » أن الفاعل للعامل الاول محذوف لا مضمر .

« ارتشاف لوحة ٣٣٧ »

٣٩٥ ـ أعطيت وأعطاني أخوك درهمين : يجوز عند الكوفيين أن يكون الاول معملا بالنسبة للمفعول ، وملغى بالنسبة للفاعل ويكون الثاني بالعكس ، وهو خطأ عند البصريين .

« ارتشاف لوحة ٣٣٨ »

٣٩٦ ـ الخبر المنصوب للعامل الأول الناقص في التنازع : أيحذف الخبر المنصوب ؟ يقول الأشموني : وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

« أشموني جـ ١ ص ٢٠٥ »

٣٩٧ ـ نداء يا ثنا عشر ، يا ثنتا عشرة : أجرى ذلك الكوفيون مجرى الإضافة .
« ارتشاف لوحة ٣٤٥ ، أشموني جـ ٢ ص٤٤٥ »

٣٩٨ ـ النكرة غير الموصوفة : مذهب البصريين جواز النداء مطلقاً ومذهب الكسائي والفراء ، وعامة الكوفيين إن كانت خلفا من موصوف جاز نداؤها وإلا فلا .
« ارتشاف لوحة ٣٤٥ »

٣٩٩ ـ يا زيد الكريم : المنادى إذا وصف بغير ابن وكان الوصف مفرداً ، أجاز الكوفيون فتحه[1] .

« ارتشاف لوحة ٣٤٦ »

---

(١) والنصب عندهم في الوصف ليس على الموضع ، وأن العرب أرادت نداء النعت فلما لم يدخله النداء نصبته . (ارتشاف لوحة ٣٤٩) .

٤٠٠ ـ يا شريف بن شريف : إذا كانت ابن صفة بين متفقي اللفظ غير علمين مذهب الكوفيين جواز الضم والفتح كحال العلمية ، ومذهب البصريين التزام الضم .

« ارتشاف لوحة ٣٤٦ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٤٧ »

٤٠١ ـ يأيها : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن « ها » دخلت للتنبيه على اسم الإشارة على اختلاف في التقدير ، فقال الكوفيون : أي منادى ليس بموصوف ، فإذا قال : يا أي التبس اسمه ، ثم قال هو : هذا الرجل استأنف لبيان « أي » بعد إبهامه .

« ارتشاف لوحة ٣٤٧ ، وأشموني جـ ٢ ص ٤٥٣ »

٤٠٢ ـ يا زيد وعمرا : أجاز المازني والكوفيون : يا زيد وعمرا بالنصب قاله ابن مالك ، ويجوز على قياس قول الكوفيين : يا زيد وعمرو بالرفع والتنوين .

« ارتشاف لوحة ٣٤٩ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٥١ »

٤٠٣ ـ يا أخانا وزيد بالضم بلا تنوين : أجاز الكوفيون فيه النصب منوناً ، وهي في قياس قول المازني أحرى بالجواز من مسألة يا زيد وعمراً ، ويا أخانا وعبد الله .

« ارتشاف لوحة ٣٤٩ »

٤٠٤ ـ يا رجل رجل القوم : إذا كان المركبان غير علمين ، وكانا اسمي جنس . ذهب البصريون إلى أنه ينصب بغير تنوين كالعلمين ، ومنع الكوفيون نصبه ، ولم يختلف الجميع في جواز ضمه .

« ارتشاف لوحة ٣٥٠ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٥٥ »

٤٠٥ ـ يا صاحب صاحب زيد : وإن كان المركبان صفتين ، ينصب عند البصريين بغير تنوين ، ذهب الكوفيون إلى أنه لا ينصب إلا منونا فتقول : يا صاحبا صاحب زيد ، ولم يختلف الجميع في جواز ضمه من غير تنوين .

« ارتشاف لوحة ٣٥٠ »

٤٠٦ ـ يا أبت : هذه التاء عوض عن « يا » الإضافة عند البصريين فلا يجتمعان إلا في ضرورة وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثير من الكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٢٥٠ »

٤٠٧ ـ حذف حرف النداء من النكرة المقصودة : يحذف للضرورة عند البصريين ، خلافا للكوفيين وجاء شيء منه في الكلام مثل : أصبح ليل ، أطرق كرى ، ثوبي حجر .

« ارتشاف لوحة ٣٨٧ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٤٤ »

٤٠٨ ـ فل وفله : أصلهما عند الكوفيين « فلان ، فلانه » ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين ،« فلُ » كناية عن رجل و« فُلة » كناية عن امرأة .

« ارتشاف لوحة ٣٥٣ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ »

٤٠٩ ـ يا بن أمَّ ـ يابن عمَّ بالفتح : فيه قولان : قول ثعلب قلبت الياء ألفا فحذفت الألف ، وبقيت الفتحة ، دليلا عليها ، والثاني أنهما جعلا اسما واحداً مركبا وبني على الفتح . والاول قول الكسائي ، والفراء وأبي عبيدة وحكى عن الأخفش ، والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين .

« أشموني جـ ٢ ص ٤٥٧ »

٤١٠ ـ المنادى الموصوف بابن متصل به ، مضاف إلى علم : يجوز في المنادى الضم والفتح . قال الأشموني : ولم يشترط الكوفيون هذا كقوله :

فما كعب بن ماجة وابن أروى ... بأجود منك يا عمر الجوادا(١)

٤١١ ـ لام الاستغاثة : حكى ابن مالك أنها بقية من (آل) عند الكوفيين فيجر مدخولها بالاضافة وقاله صاحب النهاية عن الفراء،وحكى الفراء أن من الناس من زعم أن اللام في يا لزيد وأشباهه ليست لام جر ، بل هي بقية من (آل) ، فظاهر حكايته أن هذا ليس مذهب الكوفيين وأنه لا يقول بذلك لأنه من رؤس الكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٥١ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٦٢ »

٤١٢ ـ المندوب المضموم : يجوز تنوين المضموم باقياً على ضمه أو منصوباً للضرورة عند البصريين ، وزعم بعض أهل الكوفة أن العرب تعوض من علامة الندبة

---

(١) البيت من قصيدة لجرير ، يمدح بها عمر بن عبد العزيز .

التنوين في الوصل فيقولون : وا زيدا ، وا عمرا تشبيهاً له بالمنصوب وهو مذهب الفراء وابن الأنباري ، ويتعين عند خوف اللبس إلحاق ألف الندبة .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٣ ـ واثنا عشراه : هذا مذهب البصريين ، ولا يجيز ذلك الكوفيون لأن عشر بمنزلة نون اثنين ، وألف الندبة بمنزلة المضاف إليه فتناقضا .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٤ ـ حذف علامة الندبة أو قلبها : يجوز أن يزاد في آخر الاسم المندوب ألف ، فان كان مختوما بألف حذفت « وأجاز الكوفيون قلبه « ياء » قياسا ، فقالوا : واموسيا. كذلك لأجل ألف الندبة يحذف أي تنوين في آخر جلة المندوب حتى يمكن إيجاد فتحه قبل ألف الندبة، لأن التنوين «لاحظ له في الحركة، هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه، فتقول: واغلام زيدناه » وكسره مع قلب الألف « ياء » فتقول : واغلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لوعضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، وقال ابن عصفور : يحركون التنوين فيقولون : « واغلام زيدناه » وزعموا أنه سمع انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثاً : وهو حذفه مع ابقاء الكسرة . وقلب الألف ياء فتقول : واغلام زيديه .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٦٥ »

٤١٥ ـ هاء الندبة : لا يجوز اثبات هذه الهاء في الوصل ، وأجاز الفراء إثباتها فيه متحركة بالضم والكسر ، وما جاء من ذلك فهو عند البصريين من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلا في الضرورة .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٦ ـ وازكرياه : الكوفيون يحذفون الهمزة في الممدود عند الندبة إذا كانت للتأنيث .

« ارتشاف لوحة ٣٥٢ »

٤١٧ ـ وازيداناه : المثنى مسمى به يقال فيه عند الندبة عند الكوفيين وازيدناه ، ويجوز أن يقال : وازيدنيه .

« ارتشاف لوحة ٣٥٣ »

٤١٨ ـ ندبة الموصول : في النهاية لا تجوز ندبة الموصول ، وأجاز الكوفيون ذلك محتجين بقولهم : وامن حفر بئر زمزماه .

« ارتشاف لوحة ٣٥٣ »

٤١٩ ـ المركب تركيباً مزجياً وترخيمه ، وكذا العددي والمختوم بويه : البصريون منعوا ترخيمه ، ودعوى الكوفيين في جواز ترخيمه عامة والمسموع خاص ، والمركب العددي اذا سمى به أجازه البصريون ومنعه الفراء ، والمختوم بويه . أجازه البصريون ومنعه أكثر الكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٥٤ ، أشموني جـ ٢ ص ٤٧٢ »

٤٢٠ ـ ما آخره ثلاث زوائد مثل « بردرايا » : يرخم بحذف الثلاثة والبصريون يكتفون بحذف الآخر طالما أن حرف العلة قبل الآخر متحركا .

« ارتشاف لوحة ٣٥٥ »

٤٢١ ـ ما سمى به من مثنى وجمع على حده : أجاز البصريون ترخيمه ومنعه الكوفيون .

« ارتشاف لوحة ٣٥٥ »

٤٢٢ ـ المصدر : لا يعمل إلا مظهرا ، وأجاز الكوفيون إعماله مضمراً ، مثل : مروري بزيد حسن ، وهو بعمرو قبيح .

« ارتشاف ٣٥٨ لوحة ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٤ »

٤٢٣ ـ المصدر المضاف للمفعول مثل (بسؤال نعجتك) . ويرى البصريون أن فاعله محذوف ، ويرى الكوفيون أنه مضمر في المصدر .

« ارتشاف لوحة ٣٥٩ »

٤٢٤ ـ المصدر المنون : مذهب الفراء أنه لا يعمل أصلا ، وهو منقول عن الكوفيين ، وإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم على إضمار فعل يفسره المصدر من لفظه وتنوينه ، ويجوز عندهم خفض الأسم بعد المصدر المنون على التقدير أيضاً .

« ارتشاف لوحة ٣٥٩ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٣ »

٤٢٥ ـ المصدر المقرون بـ « أل » : فيه ثلاثة مذاهب : الكوفيون والبغداديون وجماعة من البصريين كابن السراج لا يجوز ، ويقدرون عاملا مفسراً بالمصدر كالمنون . الثاني : يجوز وهو مذهب سيبويه ونقله ابن أصبع عن الفراء . الثالث : يجوز على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين .

« ارتشاف لوحة ٣٥٩ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٣ »

٤٢٦ ـ الاتباع على محل المصدر : فيه ثلاثة مذاهب : سيبويه والمحققون من البصريين لا يجوز ، وعند الكوفيين وجماعة من البصريين يجوز . إلا أن الكوفيين في الاتباع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل ، ولا يجيزون حذفه . الثالث : الجرمي يفصل فيجيز العطف والبدل ، ويمنع في النعت والتوكيد ، والحمل على اللفظ أولى عند من أجاز الاتباع من البصريين ، وهو كذلك عند الكوفيين ، إلا في حالة الفصل بين التابع والمتبوع بشيء .

« ارتشاف لوحة ٣٦٠ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٨ »

٤٢٧ ـ اسم المصدر : ما كان أصل وضعه لغير المصدر من أسماء أخذت من مواد الأحداث، ووضعت لما يثاب به ويعطى ، ويكرم ، ويدهن كالثواب والعطاء والكرامة والدهن والكلام عند البصريين لا يعمل ولا يجري مجرى المصدر . وذهب الكوفيون والبغداديون إلى اجرائه مجرى المصدر واعماله عمله .

« ارتشاف لوحة ٣٦٠ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٣٦ »

٤٢٨ ـ أتته ركضا فرس : يصح على مذهب البصريين الذين يرون ركضاً في تأويل راكض ، ولا يصح عند الكوفيين اعمال المصدر هنا ، لأنهم يرونه على تقديمه يركض ركضاً ، وبه قال أبو علي في الايضاح .

« ارتشاف لوحة ٣٦٠ »

٤٢٩ ـ اسم الفاعل : لا يعمل مضغرا على مذهب البصريين ، ويعمل عند الكسائي والكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٦٠ »

٤٣٠ ـ إذا وصف اسم الفاعل قبل العمل : لا يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكسائي والكوفيين .

« ارتشاف لوحة ٣٦٠ »

٤٣١ ـ اسم الفاعل دون الاعتماد على شيء : يجوز اعماله عند الكوفيين والأخفش ، نحو : ضارب زيدا عندنا .

« ارتشاف لوحة ٣٦١ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٤٠ »

٤٣٢ ـ اسم الفاعل إذا كان ماضياً : لا يعمل عند البصريين في المفعول واختلفوا هل يرفع الظاهر ؟

« ارتشاف لوحة ٣٦١ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٤٠ »

٤٣٣ ـ اعمال اسم الفاعل الصالح للعمل إذا اتبع : يكون التابع منصوبا عند البصريين ، وأجاز الكوفيون والبغداديون خفضه .

« ارتشاف لوحة ٣٦٢ »

٤٣٤ ـ أمثلة المبالغة : لا يجوز إعمالها في المفعول عند الكوفيين وإن وجد لها مفعول فعلي تقدير فعل محذوف يفسره المثال ، وأجاز سيبويه إعمال الخمسة ، وللبصريين آراء مختلفة حول جواز اعمال البعض والغاء البعض.

« ارتشاف لوحة ٢٦٣ »

٤٣٥ ـ أسماء الأفعال : مثل : صه ، ونزال ، وبله : ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية مرادفة لما يفسر به ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء ، ويسمونها أسماء الأفعال ، وبعض البصريين يرى أنها أسماء استعملت استعمال الأفعال .

« ارتشاف لوحة ٣٦٤ »

٤٣٦ ـ الإغراء بالظروف : مثل : بينكما البعير أي فخذاه ، كما فعل الكسائي ، وأجاز الكوفيون قياس بقية الظروف على المسموع وأجاز ابن كيسان

القياس على البعض ، دون البعض ، ومذهب البصريين الوقوف على ما سمع .

« ارتشاف لوحة ٣٦٨ »

٤٣٧ ـ عليك ودونك وأخواتها : الكاف في موضع نصب عند الكسائي ، ورفع عند الفراء ، ولا تؤكد بالمجرور ومذهب البصريين أنها في محل جر .

« ارتشاف لوحة ٣٦٨ »

٤٣٨ ـ أفعل التفضيل وما أضيف إليه : أفعل التفضيل أحد ما يضاف إليه عند ابن السراج ، وعند الكوفيين على تقدير « من » وعلى هذا فقولهم : « يوسف أحسن أخوته » لا يجوز أن تقول عند البصريين : يوسف ليس بعضاً من اخوته ، وعند الكوفيين يجوز إذْ تقديره : يوسف أحسن من إخوته .

« ارتشاف لوحة ٣٧١ »

٤٣٩ ـ حذف من والمفضول عليه : أجاز البصريون حذف من والمفضول عليه مع الفاعل ومع اسم « إن » مثل : جاءني أفضلُ ، وان أفضلَ زيدٌ ولا يجوز هذا عند الكوفيين إلا في الخبر .

٤٤٠ ـ الحسن وجه الأخ : الأجود النصب على التشبيه ، وأجاز بعض البصريين النصب على التمييز وهي نزعة كوفية ، ثم الجر ثم الرفع على الفاعلية ، والضمير محذوف تقديره منه . هذا مذهب سيبويه والبصريين ، ومذهب الكوفيين أن « أل » عوض من الضمير .

« ارتشاف لوحة ٣٧٧ »

٤٤١ ـ حسن وجهه : الرفع ويجوز النصب والجر ضرورة ، وأجازهما الكوفيون ومنع المبرد الجر .

« ارتشاف لوحة ٣٧٧ ، أشموني جـ ٢ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ »

٤٤٢ ـ السببي في الصفة المشبهة : إن كان مفردا أفرد الوصف ، وان كان مثنى أفرد على الصحيح ، ويجوز التثنية ، وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن كانت

الصفة لا تجمع بالواو والنون وجبت تثنيتها ، نحو : مررت برجل أعورين أبواه ، أو مما تجمع أفردت ، نحو : مررت برجل حسن أبواه ، وإن كان السببي جمعا ، والصفة مما تجمع الجمعين وتجمع جمع تكسير ، فالأحسن جمع التكسير .

« ارتشاف لوحة ٣٧٨ »

٤٤٣ ـ « كلا » عند الخليل وسيبويه وعامة البصريين حرف ردع وعند الكسائي بمعنى حقاً .

« ارتشاف لوحة ٣٨٠ »

٤٤٤ ـ يجوز عند الضرورة أن ينشأ حرف علة من اشباع حركة في حرف قبل الآخر نحو قوله : أعوذ بالله من العقراب .

أو لا يليه مطلقاً ، نحو : (شيما لي) خلافا للكوفيين في جمع رباعي فإنهم يجيزون الإشباع فيما قبل الآخر في الكلام .

« ارتشاف لوحة ٣٨٤ »

٤٤٥ ـ لم سميت همزة الوصل بهذا الاسم ؟ : قال الأشموني : واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل : فقيل : اتساعاً ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصل المتكلم بها الى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين ، وكان الخليل يسميها : سلم اللسان .

« أشموني جـ ٣ ص ٨١٤ »

٤٤٦ ـ حذف أن في خبر عسى : من الضرورات عند البصريين والفارسي ويقتضي ظاهر كلام سيبويه جواز شيء من ذلك في الكلام .

« ارتشاف لوحة ٣٨٧ »

٤٤٧ ـ تبدل حروف الجر بعضها من بعض : عند الكوفيين نحو :

إذا رضيت عليك بنو قشير   حسبت النـاس كلهم غضبـا

ويقول البصريون بالتضمين ، أو بتأويل يقبله اللفظ مع إبقاء الحرف على موضوعه .

« ارتشاف لوحة ٣٩٠ »

٤٤٨ ـ استعمال الحروف استعمال الأسماء : مثل : الكاف ، من ، عن : عند البصريين ، وعند الكوفيين ليست أسماء بل سادة مسد الأسماء ونائبة عنه . وخلافا للأخفش في كاف التشبيه ، اذا زعم أنها تكون أسماء في الاختبار .

« ارتشاف لوحة ٣٩٢ »

٤٤٩ ـ يجوز الوقف بالإشمام على الاسم الصحيح الآخر رفعاً ونصباً وجراً عند الكوفيين ، وعند البصريين يجوز في حالة الرفع فقط . شرح النيلي الطائي على الفية ابن معط المعروف بالدرة المضية مخطوطة جـ ١ ص ١٢٢ .

الفصل الثالث

الباحثون في الخلاف

الاتجاه الى البحث في الخلاف :

في أواخر القرن الثالث انتهى الخلاف بين المدرستين ، أو بعبارة أخرى توقفت مظاهره التي سجلناها في الفصل الأول من هذا الباب ، وبدأ الخلاف يدخل مرحلة جديدة هي مرحلة البحث فيه ، وهذه المرحلة امتدت إلى نهاية القرن السادس تقريباً وهو الأمد الزمني الذي جعلته نهاية لهذه الدراسة .

وفي حديثي عن مظاهر الخلاف أشرت إلى كتب ألفت عنه في عهد المدرستين وبعد عهدهما ، كما حاولت أن أسجل بعض مظاهر البحث فيه وأسلوبه في الفترتين ، وعرفنا أن أول من بحث في الخلاف النحوي ثعلب امام الطبقة الخامسة الكوفية ، ومن بعده ألفت عدة كتب في هذا الشأن كانت رداً على ثعلب . وهي المسائل لابن كيسان ، والمقنع لأبي جعفر النحاس ، والرد على ثعلب لابن درستويه ، ثم كتاب الاختلاف للأزدي .

ولم نعثر بعد البحث على كتاب من هذه الكتب نستطيع من خلاله أن نتعرف

على أسلوب البحث في الخلاف وطابعه ، وأكبر الظن أنه كان يشوبه قدر كبير من العصبية[1] .

وألفت كتب أخرى عن الخلاف بعد عهد المدرستين منها كتابان للرماني وكفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس ، وإنصاف الأنباري ، والتبيين في مسائل الخلاف للعكبري ، والإسعاف لابن إياز .

ولم يقع في أيدينا من هذه الكتب الا الانصاف وقد نال حظاً كبيراً من الشهرة بين القدماء والمحدثين ، وكتاب المسائل الخلافية للعكبري ، وفي اعتقادي أنه غير كتاب التبيين المشار إليه .

وأما ابن اياز البغدادي ، فلم يقع في أيدينا كتابه الاسعاف غير أن السيوطي بمنهجه المعروف وهو جمع تراث السابقين في كتبه يذكر من مسائل الخلاف التي اتفق فيها الأنباري وابن إياز اثنتين ومائة مسألة ثم يذكر السيوطي مسألتين استدركهما ابن اياز على الأنباري وقد أشرنا إليهما وهما :

ـ الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وقال الكوفيون أصل فيهما .

ـ لا يجوز حذف نون التثنية لغير الاضافة عند البصريين ، وجوزه الكوفيون[2] .

وأما الكتب الأخرى ، فلم يتيسر لنا الحصول عليها ، وانما تعرفنا على أسمائها من خلال المراجع وكتب الطبقات ، التي تذكر عند الترجمة لكل علم من الأعلام ما له من بحوث ومؤلفات .

ومن هنا فحديثي عن الباحثين في الخلاف سيكون مقصوراً على علمين اثنين من أعلام البحث في هذا المجال :

وأولهما : ـ وأهمهما ـ أبو البركات الأنباري صاحب الانصاف .

---

(١) راجع ص ٩٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) الاشباه والنظائر جـ ٢ الفن الثاني (التدريب) .

ثانيهما : أبو البقاء العكبري صاحب المسائل الخلافية .

واقتصرت عليهما لأن كتابيهما هما الوحيدان اللذان وصلا الى أيدي الباحثين ، وهما يدخلان في الفترة الزمنية التي أدرس الخلاف النحوي في حدودها ، ولأن كتابيهما ألفا بعد عصر الخلاف ، والبحث عن الخلاف في هذه الفترة أقرب إلى النزاهة منه إلى الهوى . ومن هنا سأعتمد عليهما وعلى ما أجده من مسائل خلافية منثورة في كتب النحو وبالذات ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وشرح الأشموني للألفية في تقويم الخلاف بين المدرستين .

وسأولي أول هذين العلمين اهتماماً أكبر في دراسته والكشف عن شخصيته ، ذلك لأن كتابه يعد من أهم ما كتب في الخلاف على قلة ما وصل إلى أيدينا منه ، ولأن للأنباري شخصية فريدة يتمثل فيها غزارة العلم وعمق البحث ، وقوة الجدل ، والبراعة في التعليل . بالاضافة إلى التقوى والورع والزهد فيما في يد الأمراء والخلفاء . ومن أجل هذه الصفة الأخيرة أوليته ثقتي لا عن هوى ، ولكن عن حجة وبرهان ، وذلك لان من يزهد في مال الحكام ، ويتورع عنه وهو يأتيه مع كرامة موفورة لا شك أنه يزهد في الكلام عن الناس بغير الحق . ولذلك جعلت كتابه « نزهة الألبا في طبقات الأدباء » مرجعي الاول للترجمة لمن أريد الترجمة لهم من أعلام النحو .

وسأتحدث ـ بإذن الله ـ عن حياة كل علم من هذين العلمين ، وعن كتابه في الخلاف وعن منهجه في البحث ، وأسلوبه في الجدل . ثم أذكر تقويماً له من جهة بحثه في الخلاف يشير إلى محاسنه ، ويومىء إلى أخطائه . . وكل ابن آدم خطاء .

عبد الرحمن الأنباري

ضبط اسمه :

أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري الملقب بكمال الدين النحوي[1] .

وعلى هذا الضبط سار صاحب دائرة معارف البستاني مجلد / ٢ ص ٣ .

لكننا عندما نقرأ الترجمة في إنباه الرواة ، وشذرات الذهب ، ومرآة الجنان وفي فوات الوفيات ، ومعجم الأدباء ، وتاريخ أبي الفداء ، ومعجم المؤلفين نجدهم يذكرون الاسم على هذا النحو : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله .

ولعل سر هذا أن (أبا الوفاء) يعتبر كنية لأبيه محمد ، فاكتفى ابن خلكان بذكر الكنية بينما المراجع الأخرى المشار إليها ذكرت الأب (محمد) ومن غير أن تتعرض لذكر الكنية .

ويبدو ذلك واضحاً عندما تراجع دائرة المعارف لفؤاد أفرام البستاني ؟ إذ يقول : أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد .

ويضيف ابن كثير في البداية والنهاية ، وكذلك صاحب الروضتين كلمة : أبي السعادات قبل اسم جده عبيد الله كنية له .

ويذكر تاج الدين السبكي جداً آخر لعبد الرحمن لم تذكره المراجع الأخرى ، فيقول : عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات .

---

(١) وفيات الأعيان جـ ٥ ص ٣٤٢ .

ولو أن المراجع التزمت ذكر الأسماء وحدها في سلسلة النسب دون تعرض للألقاب والكنى لكان ذلك أبعد عن الخلط والاضطراب لكننا نرى مرجعا يذكر اسما ، ومرجعاً آخر يذكر الكنية التي عرف بها هذا الاسم .

ثم هل اسم عبد الرحمن ينتهي بالأنباري غير مقترن بكلمة ابن أو مقترنا بها ؟

معظم المراجع التي اطلعت عليها، وفي مقدمتها : وفيات الأعيان لابن خلكان المعاصر للأنباري يذكره على الوضع الاول ، وكان الغرض من ذكره على هذا النحو الإشارة إلى انتساب عبد الرحمن نفسه لمدينة الأنبار .

أما طبقات الشافعية ، ومرآة الجنان ، وفوات الوفيات[1] وتاريخ أبي الفداء ودائرة المعارف لفؤاد أفرام ، فتذكر في نهاية الاسم : الملقب بكمال الدين بن الأنباري أو المعروف : بابن الأنباري[2] .

فليت شعري ، هل المراد تحقيق النسبة لوالده أو جده البعيد ؟ الواقع غير ذلك لأن عبد الرحمن ولد في الأنبار نفسها ، ولعل من ذكروا الاسم على الوضع الثاني اشتبه الأمر عليهم ، إذا يشارك عبد الرحمن في كلمة (الأنباري) علمان آخران معروفان في محيط الثقافة العربية ، وبخاصة في مجال الدراسات النحوية ، وكان هذا سبباً ثانياً دعا إلى الخلط في نسبة كتب كل منهم ومؤلفاته .

وكلاهما سابق على عبد الرحمن .

أولهما : أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان بن سماعة بن فروة ابن قطن بن دعامة بن الأنباري ، لغوي ، نحوي ، أخباري ، له مؤلفات متعددة .

ثانيهما : ابن الأول وهو أبو بكر محمد بن القاسم ، السابق ذكره ، وهو في نظر

---

(١) من العجيب أن يترجم له صاحب فوات الوفيات ، مع أن ترجمته في الوفيات نفسها .
(٢) راجع المزهر جـ ٢ ص ٢١٤ .

ابن النديم ، وابن خلكان أعلم الناس بنحو الكوفة ، واشتهر بالعلم والترؤس ، فكان يجلس في ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى .

والتبس اسمه على بعض كتاب التراجم باسم أبيه . فنسبوا إليه (شرح المفضليات)

توفي الأب سنة ٣٠٤ هـ وتوفي الابن عام ٣٢٧ أو ٣٢٨ هـ[١] .

ومن الملاحظ في كل المراجع أن اسميهما ينتهيان بكلمة ابن الأنباري .

ثم ما الأنبار التي ينتسب إليها الأعلام الثلاثة ؟

يقول ابن خلكان : والأنباري بفتح الهمزة وسكون النون ، وبعدها باء موحدة وبعد الألف راء نسبة إلى الأنبار بلد قديمة على الفرات ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، سميت الأنبار لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام ، الأنابير : جمع الأنبار والأنبار جمع نِبْر بكسر فسكون .

مولده وحياته العلمية :

كان مولد عبد الرحمن بمدينة الأنبار التي انتسب اليها كما أشرنا ، وكان ذلك في شهر ربيع الآخر عام ٥١٣ هـ[٢] ويذكر فؤاد البستاني في دائرة معارفه أن مولده كان في شهر ربيع الاول الموافق (حزيران ـ يونيو ١١١٩) م .

قضى الأنباري طفولته الباكرة في رحاب مدينة (الأنبار ، ولما بلغ طور الصبا امتد نظره الى بغداد القريبة من الأنبار حيث الحياة الزاخرة ، ففيها طلبة كل طالب ، وحاجة كل راغب ، فيها الدين والدنيا ، والعلم والمال ، والترف والثقافة ، فاتجه اليها في صباه ينشد العلم ، ويطلب المعرفة .

ويجد في بغداد المدرسة (النظامية) جامعة للبحث والدرس ، فيها أعلام

---

(١) دائرة المعارف لفؤاد أفرام . ولأبي بكر ترجمة مستفيضة في نزهة الألبا .

(٢) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٣٤٢ ، وإنباه الرواة جـ ٢ ص ١٦٦ .

الأدباء فيتفقه على مذهب الشافعي رضي الله عنه ، ويسمع الحديث من رواته ، واللغة من حفاظها ، والنحو من فرسانه ، ثم يظهر نبوغه ، وتتضح نجابته ، وتتجلى عبقريته ، وإذا بالطالب يصبح أستاذاً ، مرموق المكانة ، تشير إليه الركبان ، ويقصده الطلاب علماً انتهت إليه رياسة الأدب في بغداد ، ونحوياً مبرزاً يشار إليه بالبنان ، ثم لا يقتصر نشاطه على التعليم والإفادة فيتجه للتأليف والكتابة ، فيقدم ثروة ضخمة لأبناء الإسلام في شتى العلوم والآداب ، تشهد بعلو كعبه وعمق ثقافته .

يقول صاحب طبقات الشافعية : وصار شيخ الأدب في العراق له التدريس فيه في بغداد ، والرحلة إليه من سائر الأقطار[1] . ويقول صاحب مرآة الجنان : « وكان من الأئمة المشار اليهم في النحو[2] » وصار معيداً بالمدرسة النظامية[3] .

والدليل على سمو منزلته ، وسعة شهرته أن ابن يعيش شارح المفصل ، وصاحب المنزلة العلمية في بلاد الشام ، وذلك النحوي المرموق رحل من حلب في صدر عمره قاصداً بغداد ليدرك ، أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري ، وما كاد يبلغ مدينة الموصل حتى بلغه خبر وفاته ، وأقام بالموصل مدة ، وسمع الحديث بها ثم رجع إلى حلب[4] .

شيوخه وأساتذته :

ولعله مما يلقي ضوءاً قوياً على عالم ما أن تعرف أساتذته ، فقد يصل بك هذا إلى أغوار شخصيته ، ويكشف لك عن مذهبه : ومنهجه ، وقد اهتم كتاب الطبقات بهذه الناحية مما يدل على وعي وسداد وإدراك رشيد ، ولو بحثنا عن أساتذة الأنباري لوجدتهم كثيرين ، وكلهم أعلام استفاد منهم علماً ، ومنهجاً ، وسلوكاً ، وثقافة .

ففي مقدمة أساتذته والده الذي لقنه مبادىء العلم طفلاً بالأنبار .

---

(١) طبقات الشافعية جـ ٤ ص ٢٤٨ .

(٢) جـ ٢ ص ٤٠٨ .

(٣) بغية الوعاة جـ ١ ص ٣٠٠ .

(٤) وفيات الأعيان جـ ٦ ترجمة ابن يعيش .

ثم ارتحل الى بغداد ودرس الفقه في النظامية على أبي منصور الرزاز[1] .

وسمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون ، وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي ، وأبي نصر أحمد بن نظام الملك ، ومحمد بن عطاف الموصلي وغيرهم[2] .

الواقع أن عبد الرحمن برز في نواح كثيرة لكن شهرته في النحو واللغة عمت العالم الاسلامي فمن أساتذته في اللغة والنحو ؟ .

تكاد تجمع المراجع على أن أستاذه في اللغة أبو منصور الجواليقي ، وفي النحو أبو السعادات هبة الله بن الشجري .

ويحدثنا هو عن أساتذته ومدى استفادته منهم علماً وخلقاً فيقول عن الجواليقي : كان من كبار أهل اللغة ، وكان ثقة صدوقاً ، ثم يقول : وقرأت عليه ، وكان منتفعاً به لديانته ، وحسن سيرته ، وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة ، وكان يذهب الى أن الاسم بعد لو لا يرتفع بها على ما يذهب اليه الكوفيون ، وقد بينت وجهه غاية البيان في كتاب (الانصاف)[3] وكان يذهب إلى أن الألف واللام في نعم الرجل للعهد على خلاف ما ذهب اليه الجماعة من أنها للجنس لا للعهد .

ولا تمنعه تلمذته المخلصة البارة من نقد أستاذه الذي استفاد منه ، فيقول : وكان رحمه الله تعالى في اللغة أمثل منه في النحو[4] .

ويقول عن أستاذه في النحو أبي السعادات هبة الله بن الشجري : إنه كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة باللغة[5] .

---

(١) شذرات الذهب ، طبقات الشافعية ، انباه الرواة .

(٢) طبقات الشافعية .

(٣) هذه المسألة من المسائل التي رجع فيها الأنباري مذهب الكوفيين .

(٤) نزهة الألبا ص ٢٦٢ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٦٨ .

ثم يقول عنه : وكان وقوراً في مجلسه ذا سمت حسن لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس[1] .

ثم يتحدث عن منزلة أستاذه ، وسلسلة التلقي التي تنتهي به في النحو الى واضعه الأول فيقول : وكان الشريف ابن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم توفي سنة ٥٤٢ هـ في خلافة المقتفي ، وعنه أخذت علم العربية ، وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا[2] . ويستمر في السلسلة الى أن ينتهي الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهكذا يجعل ترجمة أستاذه ابن الشجري مسك الختام لكتابه نزهة الألبا .

تلامذته :

تؤكد المراجع أن الأنباري ما لبث أن صار أستاذاً في المدرسة النظامية التي تخرج فيها وتصدر للأقراء والدرس فأقرأ النحو بها ، واشتغل عليه خلق كثير صاروا علماء ، ويقول ابن خلكان : ولقيت جماعة منهم[3] . ثم يتحدث عنه فيقول عن أستاذيته ومدى أثره في تلاميذه .

وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا تميز[4] . يعني صار علماً مرموقاً بين الناس .

وتكاد تجمع المراجع على أثر الأنباري في تلاميذه ، وأنه كان رائداً لهم علماً وخلقاً وأن تلاميذه كانوا من المبرزين ، وكانوا يقفون حياتهم للعلم والبحث ، ويعزفون عن الدنيا متاعها ، وهذا معنى عبارة ابن خلكان : ما قرأ عليه أحد الا تميز وانقطع أي زهد في الدنيا على نحو سلوك أستاذهم .

(١) المرجع السابق ص ٢٦٩ .
(٢) نزهة الألبا ص ٢٧٠ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) وفيات الأعيان ص ٣٤٢ .

وقد تتبعت وفيات الأعيان لابن خلكان ، وهو يكاد يعاصر الأنباري بحثاً عن تلاميذه الذين أشارت اليهم المراجع ، وتحدثت عن كثرتهم ، وعن الرحلات العديدة التي وجهت الى رحابه من سائر الأقطار الإسلامية ، واستطعت بعد التتبع أن أستخرج أسماء بعض العلماء الذي تتلمذوا على يد عبد الرحمن ، وأشار صاحب الوفيات لذلك ، فمنهم :

١ ـ أبو اسحاق إبراهيم بن نصر بن عسكر ، والمقلب ظهير الدين قاضي السلامية الفقيه الشافعي الموصلي . ذكره ابن المديني في تاريخه ، وروى باربل عن أبي البركات النحوي شيئا من مصنفاته[1] .

٢ ـ أبو بكر المبارك بن أبي طالب ، المبارك بن أبي الازهر ، سعيد الملقب بـ (الوجيه) المعروف بابن الدهان النحوي الضرير ، الواسطي .

جالس أبا محمد بن الخشاب النحوي ، وصحب أبا البركات وجل ما أخذ عنه ، ثم شغر منصب تدريس النحو ، فتولاه في المدرسة النظامية[2] .

٣ ـ مهذب الدين أبو طالب بن الخَيْمي محمد علي ولد سنة ٥٤٩ وتوفي سنة ٦٢٤ . تلقى عن ابن الأنباري ، والكندي بدمشق[3] . وغير هؤلاء كثير . وأكتفي بهؤلاء على سبيل المثال لا الحصر .

حياته الخاصة :

الحياة الخاصة للأعلام تلقي ضوء كثيراً على أسرار بنوغهم ، وتكشف عن سر الانتاج العلمي الغزير الذي ورثوه للأجيال بعدهم .

ومن هنا رأيت أن ألقي بعض الضوء على حياة عبد الرحمن الخاصة .

---

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ١٠٧ .

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٢٩٩ ، وبغية الوعاة جـ ٢ ص ٢٧٣ .

(٣) بغية الوعاة جـ ١ ص ١٨٤ .

يصل عبد الرحمن الى قمة المجد العلمي ، ويتربع كرسي الاستاذية ببغداد[1] . وكان المجتمع قد وصل في ذلك العهد إلى درجة الاضطراب السياسي ، والانحلال الخلقي ، وتهافت العلماء على أبواب الأمراء ، وضعف سلطان الخلفاء ، رأى الأنباري أن أمثل طريق ، وأهدى سبيل أن يبتعد عن الأضواء لا ليكون سلبياً ، قاعداً في بيته دون خير يقدمه ، أو عمل للمسلمين يؤديه ، ولكنه كان منقطعاً في منزله ، مشتغلا بالعمل والعبادة ، وأقرأ الناس العلم على طريق سديدة ، وسيرة جملة من الورع والمجاهدة ، والتعلل والنسك وترك الدنيا ، ومجالسة أهلها ، وكان لا يسرج في بيته هذا مع خشونة الملبس والفراش ، ويصور صاحب الروضتين في أخبار الدولتين مدى الحياة القاسية التي عانى منها الأنباري برغبته فيقول : وكان يفطر على الخبز الخشكار ، ويبتاع برغيف خبز أرزاً ، وكان بابه مفتوحاً لطالبي العلم يعلمهم لله تعالى ، وكان إذا أحضر أحدهم في الصيف مروحة يتروح بها فإذا خرج يقول له : خذ مروحتك معك ، فيجتهد به ذلك أن يجعلها عنده إلى غد فما يفعل[2] .

وابرز صفة في حياة الأنباري عفته التي لم تسمح له أن يقبل شيئاً من أحد ، واجتهد الخلفاء والأمراء في اقناعه بقبول عطاياهم فلم يفلحوا .

يذكر صاحب الروضتين أن الذهب كان يقدم للأنباري من دار الخلافة فلا يقبله ، ويلح عليه الوزير أن يقبل شيئاً فما كان يفعل[3] .

وفي سياق الحديث عن عفته وابائه يذكر أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي أن الخليفة المستضيء بالله حمل إليه خمسمائة دينار ، فيردها الأنباري ، فيقول له : اتركها لولدك ، فيقول : ان كنت خلقته فأنا أرزقه[4] .

هذه الدرجة الرائعة من العفة التي ارتقت إليها أخلاق عبد الرحمن أسبغت على

---

(١) انباه الرواة جـ ٢ ص ١٦٩ .

(٢) الروضتين جـ ٢ ص ٢٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شذرات الذهب جـ ٤ ص ٢٥٨ .

أحكامه وعلى ترجماته للأعلام في طبقاته لوناً من الاتزان ، جعلني بالغ الثقة به ، ومما ضاعف ثقتي أنه مع عفته في أيدي الحكام كان عف العبارة إذا ترجم لواحد من الاعلام ، بينما نرى غيره من الكاتبين لا يتحرجون في لفظ أو تعبير .

ولكن من أين كان ينفق عبد الرحمن على حياته الفقيرة ؟

يقول تاج الدين السبكي : وكان له من أبيه دار يسكنها بشرقي بغداد ومعها حانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر يقنع به ، ويشتري منه ورقاً لمؤلفاته[1] . فكان راضياً بذلك القليل من المال الحلال طامحاً إلى علم غزير يعمر به حياته القاسية الجافة ، وقد كان ، فقد كانت داره مقصد الطلاب يرتشفون منها أسباب العلم والحكمة .

فكان انقطاع الأنباري لا يعني سوى التفرغ للعلم والبحث والدراسة ، ولم يكن ضعفاً في الهمة يلقى بصاحبه في محراب العزلة ظناً منه أن المثالية في الانقطاع عن هذا المجتمع الذي يزخر بأسباب المغريات .

والعلم الذي انقطع له الأنباري في بيته ، ارتحل الأنباري من أجله ، وعبر المشرق إلى المغرب ، ودخل الأندلس ، يؤكد ذلك المؤرخ الأندلسي أحمد بن ابراهيم ابن الزبير الثقفي في كتابه (الصلة) .

صفاته :

من حياة الأنباري تبرز صفات أمثل كالمعالم الهادية على الطريق طريق الدارس لحياة الأنباري .

من هذه الصفات : العزوف عن الدنيا ، والتقلل منها مع النسك والعبادة والانقطاع للعلم والتعليم ، والعفة عما في أيدي أصحاب السلطان .

ويقول عنه السبكي : كان اماماً : ثقة ، عدلاً ، مناظراً ، غزير العلم انتهت اليه

---

(١) طبقات الشافعية جـ ٤ ص ٢٤٨ .

رياسة الأدب ، وكان علماً مرموقاً في النحو .

قال الموفق عبد اللطيف : لم أر في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقة ، ولا أصدق منه في أسلوبه ، جد محض لا يعتريه تصنع[1] .

وفاته :

بعد حياة عامرة الكفاح والنضال في سبيل المبدأ وفي سبيل العلم أدركته منيته يوم الجمعة التاسع من شعبان سنة ٥٧٧ هـ الموافق ١٨ من يناير سنة ١١٨١ م ولحق الأنباري بجوار ربه راضياً مرضياً .

آثاره ومؤلفاته :

تتمثل آثار الأنباري فيما خلفه من كتب قيمة منها ما هيىء له سبيل النشر فكان زاداً لمدارس اللغة والنحو ، ومنها ما لا يزال حبيساً على رفوف المكتبات .

يذكر ابن العماد الحنبلي أن مؤلفات عبد الرحمن جاوزت مائة وثلاثين مصنفاً في اللغة والنحو والأصول والزهد ، وأكثرها في فنون العربية .

وجاء في طبقات الشافعية أن مؤلفاته في النحو واللغة تزيد عن خمسين كتاباً .

ويصف صاحب معجم المؤلفين مؤلفات الأنباري بالكثرة ويذكر بعضاً منها كما فعل كثير ممن ترجموا للأنباري مثل صاحب فوات الوفيات ، وابن كثير في البداية والنهاية .

وسنذكر الكتب التي عثرنا على نسبتها لعبد الرحمن في المراجع المختلفة ، مع تحقيقها ما أمكن ذلك .

١ ـ أسرار العربية في النحو . وصفته المراجع بأنه عظيم الفائدة سهل المأخذ وفي الواقع أنه صورة لأسلوب الأنباري في اشراقه ووضوحه . والكتاب مطبوع بمطبعة

(١) المرجع السابق .

الترقي بدمشق سنة ١٩٥٧م بتحقيق محمد بهجة البيطار عضو المجمع العلمي العربي .

٢ ـ الانصاف في مسائل الخلاف في النحو كتاب جليل القدر ، طبع عدة مرات بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله ، وقد أشارت إليه معظم المراجع مثل : وفيات الأعيان ، وشذرات الذهب ، وتاريخ ابن كثير ، ومرآة الجنان باسم كتاب الميزان في النحو ، وقد وضعه الأنباري لطلابه في المدرسة النظامية ، قابل فيه بين مذاهب النحاة وهذا يؤكد أن كتاب الميزان هو بعينه كتاب الانصاف[١] . وقد طبع الإنصاف في (ليدن) بألمانيا بتحقيق (قابل) سنة ١٩١٣ م ، كما طبع أسرار العربية أيضا في نفس المدينة سنة ١٨٨٦ .

وعلى هذا الكتاب اعتمدنا في هذا البحث ، ولنا عليه بحث مستفيض فيما بعد .

٣ ـ لمع الأدلة في أصول النحو . تناول فيه كثيراً من أصول النحو ومصادره بأسلوب مشوق ، وقد نقل السيوطي منه في الاقتراح كثيراً ، وكذلك في المزهر ، طبع بمطبعة الجامعة السورية ، بتحقيق سعيد الأفغاني ، ومنه نسخة مخطوطة في (ليدن) وطبع ببيروت بتحقيق عطية عامر ، م الكاثوليكية .

٤ ـ الإغراب في جدل الإعراب . ذكره صاحب إنباه الرواة ، كما جاء في بغية الوعاة وفي هداية العارفين للبغدادي ، ومنه نسخة مخطوطة في باريس ، وطبع في الجامعة السورية بتحقيق سعيد الأفغاني رقم ٧٨١٢ بدار الكتب .

ومن الغريب أن صاحب كشف الظنون ص ١٣٠ يذكر هذا الكتاب لعبد الرحمن الأنباري صاحبنا ، ولكنه يذكر أنه توفي سنة ٣٢٨ هـ ، وهي سنة وفاة ابن الأنباري أبي بكر ، ومن الواضح أن صاحب كشف الظنون أخطأ في تاريخ الوفاة لا أن الكتاب لأبي بكر بن القاسم كما ذكر فؤاد البستاني .

---

(١) دائرة المعارف ـ فؤاد أفرام البستاني ـ لكن ذكر صاحب كشف الظنون من مؤلفات الأنباري ميزان العربية ، شرحه ابن الخباز الأربلي سنة ٦٣٧ (صفحة ١٩١٨)

٥ ـ نزهة الألبا في طبقات الأدباء : كتاب غزير الفائدة في طبقات النحاة من أول أبي الأسود إلى شيخه ابن الشجري ، ذكرته معظم المصادر ، وطبع عدة مرات ، وطبع لأول مرة طبعة حجرية في مصر سنة ١٨٧٧ م . وأجمل طبعة بتحقيق الدكتور عطية عامر ، طبع في باريس سنة ٥٧ ، وفي استكهولم سنة ٦٢ . وقد اعتمدت على هذا الكتاب في الترجمة للأعلام الذين ترجمت لهم في هامش الرسالة ، وأعجبني منه نزاهة العبارة في ترجمته للبصريين والكوفيين على السواء .

٦ ـ الأضداد في اللغة ـ وألف في هذا الموضوع جماعة من أئمة اللغة منهم قطرب ، والتوزي ، وأبوبكر بن الأنباري ، وأبو البركات الأنباري ، وابن الدهان[١]. والكتاب المطبوع منها الأضداد لمحمد بن القاسم بتحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم سنة ١٩٦٠ م . وقد اختلط الأمر على السيوطي ، لأنه ينسب الكتاب لأبي بكر الأنباري (الابن) ولعل الاختلاط وقع فيه الاستاذ محمد أبو الفضل الذي نسب الكتاب للأنباري (الاب) .

٧ ـ ٨ ـ كتاب عقود الإعراب ، وكتاب كلا وكلتا ، ذكرهما صاحب الوافي بالوفيات ، والسيوطي في البغية ، والبغدادي في هداية العارفين .

٩ ـ ٢٠ ـ كتاب لو ـ كتاب ما ـ كتاب كيف ـ كتاب يعفون ـ كتاب الألف واللام ـ كتاب حلية العربية ـ والوجيز في التصريف ـ مقترح السائل في ويل أمه ـ حيص بيص ـ قبة الأديب في أسماء الذيب ـ شرح المقبوض في علم العروض ـ اللغة في صنعة الشعر .

وقد أشار إلى هذه الكتب صاحب الوافي بالوفيات ، والسيوطي في البغية .

٢١ ـ ٣٦ ـ شفاء المسائل في بيان رتبة الفاعل ـ المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر المرتجل في ابطال تعريف الجمل ـ جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف

---

(١) المزهر جـ ١ ص ٣٩٧ .

في قوله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام ﴾ ـ غريب إعراب القرآن ـ الزهرة في اللغة ـ ديوان اللغة ـ البلغة[1] في الفرق بين المذكر والمؤنث ـ فعلت وأفعلت ـ الألفاظ الجارية على لسان الجارية ـ البلغة في أساليب اللغة ـ قيسة المطالب في شرح خطبة أدب الكاتب ـ تفسير غريب المقامات الحريرية ـ شرح ديوان المتنبي ـ شرح الحماسة ـ شرح مقصورة ابن دريد ـ

وقد أشار الى هذه الكتب صاحب الوافي بالوفيات ، والسيوطي في بغية الوعاة ، والبغدادي في هداية العارفين .

وفي نفس هذه المراجع الثلاثة ورد ذكر هذه الكتب للأنباري وهي :

٣٧ ـ ٤٠ ـ البيان في جمع أفعل أخف الأوزان[2] ـ الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى[3] ـ الفائق في أسماء المائق[4] ـ شرح السبع الطوال .

وهذا الكتاب الأخير أشار اليه الأنباري نفسه في كتابه أسرار العربية اذ يقول : وقد ذكرت ذلك في كتابنا الموسوم (شرح السبع الطوال) والكتاب المطبوع حالياً غير هذا ، اذ هو منسوب للأنباري أبو بكر (الأبن) .

٤١ ـ شرح الإيضاح للفارسي . ذكره صاحب كشف الظنون ص ٢١٢ .

وقد ذكرت المراجع الثلاثة السابقة ، ومعها طبقات الشافعية (هذه الكتب للأنباري أيضاً . وهي في الفقه والأصول والدراسات الاسلامية) .

٤٢ ـ ٤٦ ـ هداية الذاهب في معرفة المذاهب ـ بداية الهداية ـ الداعي الى الاسلام في أصول الكلام ـ النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ـ اللباب .

---

(١) تم طبع هذا الكتاب محققاً في الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٢) ضبطه البغدادي (التبيان) .

(٣) ضبطه البغدادي (الاسمى في شرح الأسماء)

(٤) في المرجع السابق جـ ١ ص ٥١٩ (الفائق في أسماء الحدائق) .

هذا وفي كتاب كشف الظنون ص ١٢٣ اعتبر الأنباري من بين مؤلفي إعراب القرآن ، إذ يقول جاجي خليفة : والشيخ أبو البركات عبد الرحمن بن سعيد بن محمد الأنباري المتوفي سنة ٣٢٨ هـ ، وسماه (البيان) بينما الأنباري صاحبنا توفي سنة ٥٧٧ هـ أقول لعل الأمر اختلط عليه فهو يعني ابن الأنباري أبا بكر محمد بن القاسم ، أو أباه ، وهو أمر وقع فيه كثير من الكاتبين المحدثين .

هذا وما أثبته من هذه الكتب لعبد الرحمن هو بعض ما ذكرته المراجع ، وليس كلها ، والله وحده يعلم ما طواه الزمن منها . وهي كلها تدل على عبقرية فذة لذلك العلامة الذي عاش في القرن السادس ، ووقف حياته للعلم ، وبذل في سبيله دمه وجهده .

شخصية الأنباري :

الشخصية العلمية للأنباري بلغت حدا كبيراً من القوة ، وكان لها حظ عظيم من السلطان والشهرة ، وإذا كان الأنباري نصب نفسه قاضياً بين نحاة البصرة والكوفة فذلك ناشيء عن شخصيته العلمية القوية التي استمدت قوتها وعظمتها من عناصر شتى :

١ ـ في مقدمتها تدينه وورعه ، وزهده ، وعفته عما في أيدي الأمراء والولاة .

٢ ـ اشتغاله بالتدريس . هذه المهنة التي كانت تفرض عليه في كثير من الأحيان أن يوازن ،وينقد ،ويصدر الأحكام على المذاهب والاتجاهات .

٣ ـ ثقافة واسعة ، وثروة علمية ضخمة في كثير من نواحي المعرفة الاسلامية من الفقه وأصوله ، والنحو واللغة ، والتاريخ .

٤ ـ تخصص في الدراسات النحوية واللغوية بصورة مستوعبة شاملة ، تظهر في مؤلفاته التي سجلنا كثيراً منها عند حديثنا عن آثاره تصوره مثلاً ، وهو يؤلف كتاباً عن (لو) أو (ما) أو (يعفون) أو عن متعلق الظرف في قوله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام ﴾ .

٥ ـ ثم رواد العلم وطلابه الذين تحركوا إليه من كل صوب وحدب ينهلون من بحر معارفه ويقطفون من ثمار علمه ، وتتأثر مسالكهم بمسلكه ، فإذا رجعوا من حيث أتوا عادوا بعلم وخلق ، وشهرة ومجد هذا حكم سجله التاريخ للأنباري من واقع مستقبل تلاميذه .

٦ ـ ثم ماذا ننتظر من إنسان زهد في دنيا الناس ، وما يموجون فيه من سعي وراء المال والشهرة إلا حكماً عادلا ، وقضاء نافذاً ، ورأياً صائباً ، وحقاً لا يميل به الهوى .

٧ ـ مما يدل على شهرته التي طغت على عصره ـ رغم إرادته ـ أن المؤرخين للأحداث السياسية الهامة التي وقعت في تاريخ الأمة الاسلامية يفسحون في زحمة الحوادث مكاناً يسجلون فيه وفاة أحد أعلام العلماء عبد الرحمن الأنباري .

فعند ذكر أحداث عام سنة ٥٥٧هـ يقول عبد الحي بن العماد الحنبلي في كتابه شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، وكذلك صاحب مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، والمقدسي في الروضتين ، وأبو الفداء في تاريخه يقول هؤلاء جميعاً (توفي الكمال النحوي ، والعبد الصالح أبو البركات عبد الرحمن الأنباري) .

هذه الشخصية التي استمدت عناصرها من هذه المقومات الكثيرة ، سنرى مظهراً آخر لعظمتها عندما ندرس دوره في الخلاف النحوي ، ومنهجه في البحث عن الخلاف لا سيما أني أعده أهم باحث عن الخلاف ، وكتابه الانصاف من أهم ما كتب في هذا الموضوع .

الأنباري ومسائل الخلاف :

نستطيع أن نتبين معالم الموقف الذي اتخذه الأنباري من الخلاف من دراستنا لكتابيه : أسرار العربية والانصاف .

أما كتاب الانصاف فقد سبق أن عرفت بالطبعات التي صدرت منه وأضيف هنا

أنه يمثل في تقديري منصه القضاء التي جلس عليها الأنباري يحكم بين النحاة حكماً للحقيقة والتاريخ لا يقصد من ورائه إلا إلى الحقيقة وحدها ، وخدمة لغة العرب التي كانت خير وعاء وسع كتاب الله لفظاً وغاية[1] .

وكانت دراسة الأنباري للخلاف بعد عهد المدرستين ، وخمود نار الاختلاف ، ومن هنا يستطيع أن يقومه تقويماً عاد لا بعيداً عن المؤثرات الشخصية اللهم الا وجهة النظر الخاصة التي يدين بها الباحث المقوم نفسه .

ويتحدث الأنباري عن ظروف تأليف الكتاب ، وملابساته ، ومنهجه فيقول في مقدمة الانصاف (وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والادباء المتفقهين ، المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية ـ عمر الله مبانيها ورحم بانيها ـ سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وألف فعلي هذا الأسلوب ، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف ، فتوخيت إجابتهم على قدر مسألتهم وتحريت إسعافهم لتحقيق طلبتهم ، وفتحت في ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت في البصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الانصاف لا التعصب والاسراف ، مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قصدت إليه ، والله تعالى ينفع به إنه سميع مجيب .

وقد حدد الأنباري في هذه المقدمة :

دوافع تأليف الكتاب : وهو إجابة رغبة طلابه الذين جمعوا بين الفقه والادب .

---

(١) أقول هذا برغم ما وصفه به بعض المعاصرين من حيف ، وعلى رأسهم أستاذنا العلامة المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، في كتابه الذي علق به على الانصاف وسماه : الانتصاف من صاحب الانصاف ، وذلك لأنه رجح المذهب البصري في أكثر مسائله ، ولم يقف مع الكوفيين الا في سبع مسائل فقط .

ولكن مع هذا مخلص في منهجه ، عف في أسلوبه ، صادق مع نفسه وفكره وكفى .

وأن هذا الكتاب جاء على نمط فريد ، وأسلوب مبتكر ، لم يسبق إليه وهذه حقيقة لا تحتمل كثيراً من الجدل ، ولو عثرنا على المؤلفات السابقة لتبين لنا ـ على ما أرجح ـ اختلاف مناهجها عن منهج الانصاف .

وأنه في هذا الكتاب لم يقصد حصر المسائل الخلافية وإنما سيقصر بحثه على المشهور منها .

وهو يذكر هنا أنه التزم منهج المسائل الخلافية في الفقه بين الشافعي وأبي حنيفة ولعله اقتدى في ذلك بكتاب الانصاف في مسائل الخلاف للأمام أبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٥٤٨[1] .

ثم يؤكد أنه تحرى الأنصاف في ترجيح ما رجحه من آراء .

وقد أورد الأنباري في الانصاف ثماني عشرة ومائة مسألة ، وفي بعض النسخ احدى وعشرون ومائة مسألة بإضافة ثلاث مسائل .

وهذه بالطبع هي المسائل التي اصطفاها الأنباري من بين مسائل الخلاف الكثيرة التي أحصيتها في الفصل الثاني ، وذلك ليتخذ منها مادة للحكم والموازنة .

وقد أورد الشيخ محمد طنطاوي رحمه الله في كتابه ، نشأة النحو من مسائل الانصاف مسألتين ومائة مسألة فقط . وسر اقتصار الشيخ طنطاوي في رأيي على هذا العدد من المسائل الذي لم يرد في اي نسخة من نسخ الانصاف أنه أثبت المسائل المتفق عليها بين كتابي الانصاف والتبين للعكبري كما نقلها السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر ، الفن الثاني (التدريب[2]) فالشيخ طنطاوي اذن نقل هذه المسائل عن السيوطي الذي استخلصها بدوره من كتابي الانصاف والتبيين .

وهذه المسائل الاثنتان بعد المائة منها خمس مسائل ليست موجودة في الأنصاف ، ويبدو أنها من مسائل (التبيين) المشار اليه وهي :

---

(١) كشف الظنون ص ١٨٢ .

(٢) راجع نشأة النحو ١٣٧ .

١ ـ يرى البصريون أنه اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده ، وقالوا : يعمل .

٢ ـ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول ، وقال الكوفيون : يقام .

٣ ـ يجوز عند البصريين أن يقال : ماطعامك آكل زيد ، وقال البصريون : لا يجوز .

٤ ـ كان في الاستثناء حرف جر عند البصريين ، وقال الكوفيون فعل ماض .

٥ ـ منذ بسيطة عند البصريين ، وقال الكوفيون : مركبة ومسائل الأنباري لم تأت في كتاب الانصاف وحده ، بل انه أشار الى كثير منها في كتابه أسرار العربية .

بيد أن هناك فرقاً بين منهجي الكتابين .

ففي الانصاف يعرض الأنباري حجج الطرفين ويحكم .

وفي الاسرار يفلسف قواعد النحو ويعللها ، ويسعى وراء أسبابها .

يقول الأنباري نفسه في مقدمة الأسرار ، متحدثاً عن منهجية : وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم[١] بأسرار العربية كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به من شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله الى الدليل وأعفيته من الاسهاب والتطويل ، وسهلته على المتعلم غاية التسهيل[٢] .

وكتاب أسرار العربية في أبوابه وعناوينه كسائر أبواب النحو ، غير أنه يمتاز بأمرين :

---

(١) من هذا التعبير يسير الأنباري على منهج الكوفة من أن الاسم مأخوذ من الوسم ، وإن كان هو بنفسه رجح رأي البصريين في هذه المسألة .

(٢) أسرار العربية ص ٢ .

أولهما : أن المؤلف رتب العلل والأسباب في علامات الاعراب على طريق السؤال والجواب كالرفع بالضمة ونحوها .

وثانيهما : قرب المأخذ ، وكثرة الفوائد مما لا تكاد نجده في كتاب واحد ، وهذا مثال لتعليله .

ان قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل : اسم ذكرته بعد فعل ، وأسند ذلك الفعل إليه ، فإن قيل : لم كان اعرابه الرفع ؟ قيل : فرقا بينه وبين المفعول . فان قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً ؟ قيل : لخمسة أوجه . . وعدها معلا مستدلاء هذه طريقته في كتابه من أوله الى آخره[1] .

والكتاب مكون من أربعة وستين باباً في كثير من الموضوعات النحوية والصرفية وفي ثنايا هذه الموضوعات تناول الأنباري كثيراً من مسائل الخلاف .

وقد أحصيت من كتاب الأسرار خمساً وسبعين مسألة خلافية منها تسع وثلاثون مسألة من قبيل الخلافات العامة التي لا تقوم على أساس اختلاف الأصول البصرية والكوفية ، وأطراف الخلاف ليسواهم البصريين والكوفيين ، وقد ضربنا أمثلة لهذا النوع من الخلاف عند حديثنا عن أنماط الخلاف في الفصل الأول من هذا الباب .

وبقية المسائل هي من مسائل الخلاف بين المدرستين ، وقد أوردها الأنباري كلها مفصلة في كتاب الانصاف .

من هنا كان من الأفضل والأقوم أن أعتمد على كتاب الانصاف في توضيح منهج الأنباري في البحث عن الخلاف ، وبيان ما له من مزايا ، وما أخذ عليه من أخطاء .

منهج الأنباري في البحث عن الخلاف :

وقبل أن افصل هذا المنهج أسجل هاتين الحقيقتين :

---

(١) أسرار العربية ص ٧٧ ، ٧٨ .

أولهما : أن أسلوب الأنباري في كتاب الإنصاف وفي غيره من الكتب التي وقعت في يدي تأثر إلى حد كبير بمهنة التدريس ، إذ ترى عبارة جلية ، وكلمات طلية وابانة ووضوح ، وتنظيم وتنسيق ، وفكر رتيب ، لا يجعلك تمل القراءة له على الرغم من جفاف الموضوع ، وتشعب مسائل الخلاف التي سلك لها الأنباري كل مسلك ، وطال فيها نفسه حتى غطاها ووفاها .

وثانيهما : أن مبلغ ما وصلت إليه مسائل الخلاف التي بحثها الأنباري على أعلى تقدير احدى وعشرون ومائة مسألة .

وهذه المسائل هي مجال البحث الذي سنتعرف منه على منهج الأنباري .

وقد وضعت تصنيفاً لهذه المسائل بحيث يجمع المسائل المتشابهة في إطار باب نحوي واحد، وهناك أشتات من المسائل وضعت لها عنواناً يمكن أن تنضوي تحته ، وسأذكر عنوان الباب مكتفياً بذكر أرقام المسائل التي تنضوي تحته كما وردت في كتاب الانصاف ، وأما رؤوس المسائل فقد ذكرتها وذكرت مراجعها في غير الانصاف في الفصل الثاني من هذا الباب الذي عقدته لإحصاء مسائل الخلاف .

١ ـ أقسام الكلمة : وتحته أربع مسائل :

١٤ ـ ١٥ ـ ٣٧ ـ ٣٩ .

٢ ـ الإعراب والبناء وتحته عشر مسائل :

٢ ـ ٣ ـ ٣٨ ـ ٤٥ ـ ٥٣ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٤ ـ ١٠٢ .

٣ ـ العامل وتحته ثلاث وعشرون مسألة :

٥ ـ ٦ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٩ ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٩ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٥ .

٤ ـ التقديم والتأخير وتحته اثنتا عشرة مسألة :

٩ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٧ ـ ٣١ ـ ٣٦ ـ ٨٢ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ١٢٠ .

٥ ـ المعارف : وفيها ثلاث مسائل :

١٠١ ـ ١٠٢[1] ـ ١٠٣ .

٦ ـ العطف وفيه ست مسائل :

٢٣ ـ ٦٤ ـ ٦٥ ـ ٦٦ ـ ٦٧ ـ ٦٨ .

٧ ـ الاستثناء وفيه ست مسائل :

٣٤[2] ـ ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٣٩ .

٨ ـ المنادى وفيه ثماني مسائل :

٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٢ .

٩ ـ العدد وكناياته وتحته خمس مسائل :

٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ .

١٠ ـ الأدوات : أثرها وتفصيلها ، وفيها ست عشرة مسألة :

٢٥ ـ ٢٦ ـ ٣٥[3] ـ ٥٤ ـ ٥٦ ـ ٥٨ ـ ٧٨ ـ ٨٨ ـ ٩٢ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٣[4] ـ ١٢١ .

١١ ـ شروط يشترطها قوم ولا يشترطها آخرون (١٢ مسألة)

٧ ـ ٨ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٦٩ ـ ٧٠ ـ ٨٠ ـ ٩٦[5] ـ ٩٩[6] .

١٢ ـ مسائل تصريفية (٢٢ مسألة) .

١ ـ ٤ ـ ١٦ ـ ٢٨ ـ ٥٩ ـ ٦٢ ـ ٩٣ ـ ٩٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٧ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٤ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ .

---

(١) راجع باب الاعراب والبناء لأن المسألة لها صلة بالبابين .

(٢) راجع باب العامل لأن له صلة بالبابين .

(٣) ذكرت هذه المسألة تحت عنوان (الاستثناء) لأن لها صلة بالبابين .

(٤) راجع باب المعارف أيضاً .

(٥ ، ٦) راجع باب الأدوات .

ومن خلال هذا التصنيف نجد أن الأنباري بما عرف عنه من تنسيق محكم أتى بالمسائل التي تتصل بموضوع نحوي واحد متوالية ، وقد راعى هذا المنهج إلى أبعد الحدود ، ولم يخالف عنه إلا في القليل .

وأستطيع أن أوضح معالم منهجه في بحث الخلاف في النقاط الآتية :

١ ـ يعرض الأنباري أولاً موضوع الخلاف ، ورأي كل فريق ، ثم يعرض أدلة الكوفيين ، وبعدها يعرض أدلة البصريين ، ثم يرجح أحد الرأيين مبيناً أسباب هذا الترجيح وحكمه ، وطريقته في ذلك إذا رجح الرأي البصري يقول : والرأي أو القول ما قاله البصريون وأما الإجابة عن كلمات الكوفيين فكذا ، وإذا رجح رأي الكوفيين قال : والقول ما قاله الكوفيون ، وأما الاجابة عن كلمات البصريين فكذا .

٢ ـ نلاحظ من طريقة عرضه أنه لا يسوق الأدلة كما صدرت عن أصحابها ، وإنما يعرض أدلة الفريقين ـ كما يبدو ـ من خلال تصوره الشخصي للخلاف ، والدليل على ذلك أنه عندما عرض لأدلة الكوفيين بقوله : فاحتجوا بأن قالوا . . « لم يحك قولهم فعلاً ، وإلا فما معنى قوله (ولذلك قال أبو العباس ثعلب)[١] مع أنه آخر نحاة الكوفة ؟ والأمر كما أتصوره أن الأنباري يسوق هذا استئناساً به ليؤكد صدق تصوره لأدلة نحاة الكوفة ، وكذلك بالنسبة لأدلة البصرة عزز تصوره بقوله : ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . . » .

٣ ـ الاستطراد. ظاهرة واضحة في أسلوب الأنباري في البحث عن الخلاف فهو عندما يسوق الأدلة الخمسة على أن الاسم مشتق من السمو ، كما هو مذهب البصريين ، ومنها قوله : أنك تقول : أسميته ، فعرض تبعاً لذلك مواضع قلب الواو ياء لو كانت رابعة في الفعل ، أو سكنت بعد كسر ، ولما كان الإعلال في (أسميته) بالحمل ، فإنه بهذه المناسبة تعرض للحمل في صور كثيرة ، كحذف الهمزة من أخوات «أكرم» : وحذف الواو من أخوات «يَعِدُ» . وعندما ساق الوجه الثاني وهو تصغير

(١) الانصاف مسألة ١ .

اسم على سمي استطرد من ذلك الى الاعلال بقلب الواو ياء وإدغامه في الياء . ولما ساق الوجه الثالث وهو جمع اسم على أسماء ، عرض لقلب الواو والياء همزة اذا تطرفتا اثر الف زائدة ، أو قلبها ألفا ثم همزة[1] .

وظاهرة الاستطراد واضحة في منهج الكاتب في معظم مسائل الانصاف .

٤ ـ مما يؤكد ما قد قررته عن أسلوب الأنباري في عرض الخلاف وأنه أسلوب مدرس يتميز بالوضوح والبيان ، وعرض وسائل الايضاح . فهو لكي يبين أثر الابتداء وهو عدمي يقول : ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر .

كما يضرب مثلاً لرأيه الذي حققه وارتضاه في أن العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ ، فيقول : فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما[2] .

٥ ـ مما لا شك فيه أن الأنباري في الانصاف سار على أسس المدرسة البصرية ،! التي يؤمن بها ، محتكماً إلى أصولها التي تحدثنا عنها ، وقلنا : إنها لا تقيم قاعدة إلا على سماع كثير وأما السماع القليل ، فسبيله التخريج والتأويل ، والحمل على الضرورة والشذوذ ، حتى إنه أخذ طريقة البصريين في إلزام العرب الفصحاء بمصطلحاتهم فهو يقول في مسألة العامل في خبر ما النافية النصب[3] : (وإنما أعملها أهل الحجاز ، لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى) ويقول أيضاً : (فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم) .

---

(١) هذه الأمثلة مأخوذة من المسألة ١ .
(٢) مسألة ٥ انصاف ص ٣١ ، ٣٢ .
(٣) مسألة ١٩ .

وهنا أقول تعقيباً على هذا الموقف البصري من الأنباري : ليس من وظيفة النحوي أن يعلل للعرب الفصحاء نطقهم ، فلم يكن في ذهن التميميين علم الاختصاص حينما أهملوا (ما) ولم يكن في ذهن الحجازيين الشبه بليس عندما أعملوها .

على أن عملية المشابهة التي يؤكدها النحاة بين (ليس وما) ويبنون عليها نتائج ، ليست مستقيمة وفيها اضطراب كبير ، فهنا يستدلون بمشابهة (ما) (بليس) في تسويغ عملها من نواحي الشبه التي ذكروها ، بينما في المسألة ١٨ استدلوا بمشابهة ليس لما في أنه لا يتقدم خبرها عليها ، فكيف عملت ما من أجل المشابهة بليس ثم تأتي لتستدل على عدم جواز تقدم خبرها لمشابهتها لما ؟ أيها المشبه وأيها المشبه به ؟ وهل يستقيم أن يكون الشيء مشبهاً ثم مشبهاً به ، والمشبه هو ما كان مشبهاً به أولاً ؟ .

ومظهر آخر لبصرية الأنباري وتحكيمه لمناهجهم أنه يسير معهم في تحكيم القياس وفرض سلطانه على لغة الفصحاء ، يقول الأنباري وهو يحكي رأي الكوفيين في إعراب العلم المفرد المنادى : فلم تخفض ، لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فوضعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق[1] ، وكأن اللغة سارت فيما سارت فيه تلبية لأهواء القياس ، والأعجب أن الأنباري وهو من المؤمنين بالقياس البصري يستخدم القياس البصري في عرض المذهب الكوفي ، وهذه أمانة ونزاهة سأشير إليهما فيما بعد .

وأبرز مظهر لتحكيمه المنهج البصري أنه انتصر للبصريين في معظم مسائله ، إذ لم ينتصر للكوفيين إلا في مسائل سبع من بين احدى وعشرين ومائة مسألة .

وهذه المسائل هي :

المسألة العاشرة ، والمسألة الثامنة عشرة ، والمسألة السادسة والعشرون ،

---

(١) مسألة ٤٥ ص ٨٠ ط ثالثة انصاف .

والمسألة السبعون ، والسابعة والتسعون ، والواحدة بعد المائة ، والسادسة بعد المائة .

٦ ـ عندما ينتصر الأنباري لمدرسة معينة بصرية أو كوفية لا يأخذ كل أدلتها قضية مسلمة ، فهو في كثير من الأحيان يرفض بعض أدلة من ينتصر لهم ، ويرى أن لا حجة فيها .

ففي المسألة السابعة والأربعين يرفض بعض أدلة البصريين التي أقاموها على أن الميم في (اللهم) عوض عن (يا) التي للتنبيه والنداء ، وينتصر لهم بناء على أدلة أخرى أولى بالاعتبار عنده .

وفي المسألة الخامسة والستين أقام البصريون عدة أدلة عقلية على عدم جواز العطف على المخفوض بدون إعادة الخافض ، فيرتضي الأنباري منها دليلاً واحداً يرجح به المذهب البصري على أن لنا موقفاً من الأنباري بالنسبة لهذه المسألة سنشير إليه عند تقويمنا لموقفه من الخلاف .

وفي المسألة الثامنة عشرة التي أيد فيها الكوفيين لم يقبل ممن انتصر لهم دليلاً لم يثبت عنده ، إذ يقول : وزعم بعضهم ـ أي بعض الكوفيين ـ أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس في ذلك نص .

٧ ـ قد يعرض الأنباري آراء المدرستين في مسألة ، ثم يرفض الرأيين جميعاً ويصطفي لنفسه رأياً خاصاً يراه أولى بالاعتبار .

ففي المسألة الخامسة التي دار الخلاف فيها حول العامل في المبتدأ والخبر : الكوفيون يقولون : هما مترافعان ، والبصريون يقولون المبتدأ مرفوع بالابتداء ، ثم انقسموا على أنفسهم في رافع الخبر .

وهنا يخرج الأنباري بهذا الرأي : والتحقيق عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به . . .

ثم يفيض في مناقشة أدلة الجميع من بصريين وكوفيين .

وفي المسألة الرابعة والثمانين حيث يدور الخلاف حول العامل في جواب الشرط : الكوفيون يرونه مجزوماً على الجوار ، والبصريون يرون أن العامل فيه حرف الشرط وفعله ، ومن البصريين من يرون أن العامل في الجواب فعل الشرط ، ويعرض أدلة الجميع ويناقشها ثم يتخذ لنفسه موقفاً شبيهاً بموقفه من العامل في الخبر فيقول : والتحقيق عندي أن يقال : إن (ان) هي العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط .

تقويم لموقف الأنباري من الخلاف :

بحث الأنباري مسائل الخلاف فيما بحث فيه من علوم وآداب واتخذ في بحثه المنهج الذي أشرت إليه ، ونتيجة لدراستي لموقف الأنباري من جميع نواحيه ألقيت عليه نظرة تقويمية شاملة وتتركز هذه النظرة فيما يأتي :

١ ـ الحديث في مسائل الخلاف كان يأخذ صبغة مذهبية يشوبها التعصب قبل أن يأتي عبد الرحمن الأنباري ، لكنها على يد عبد الرحمن تخلصت من كثير من أوضار التعصب والأهواء . فهو في بحثه ومناقشته لأدلة المذهبين كما نرى في المسألة الخامسة ، يتسم بروح القاضي النزيه في عرضه لحجج الطرفين دون تحيز لطرف ، أو تعريض بالطرف الآخر ، حتى تقرأ المسألة ولا تكاد تعرف أي الرأيين يرجحه الأنباري ، والأمارة الوحيدة التي تدل على ترجيحه لرأي معين أنه يأتي أخيراً فيرد على حجج الطرف الذي سيقضي بمرجوحية رأيه ، كل هذا بأسلوب عف وعبارة مهذبة ، بعيدة عن الإسفاف .

٢ ـ كما يبدو لي أن الأنباري ما كانت عنده نزعة التعصب لشخص معين مهما تكن منزلته وهو عندما انتصر للبصريين في معظم المسائل إنما كان ينتصر لجمهورهم ففي كثير من المسائل التي اختلف فيها البصريون على أنفسهم ، وخرج الأخفش أو المبرد أو الزجاج برأي يخالف جمهور القوم كان تأييد الأنباري دائماً للجمهور ، وقد يكون جانب الكوفيين أحد أعلام البصريين كالأخفش في مسائل كثيرة ، والمبرد في

مسائل قليلة ، والخليل نفسه في المسألة السادسة عشرة بعد المائة ، وما كان ذلك بمؤثر عليه في موقفه الذي يراه .

٣ ـ رأيت بعض الكاتبين المحدثين ينتقد الأنباري في نزاهته وانصافه الذي التزم به في مقدمة كتابه ، لأنه لم يؤيد الكوفيين الا في سبع مسائل فقط بينما أيد البصريين في بقية المسائل ما عدا مسألتين فيهما موقفاً استوحاه من اجتهاده الشخصي .

فالشيخ محي الدين رحمه الله في الطبعة الرابعة من الانصاف يعلق عليها بما أسماه الانتصاف من صاحب الانصاف .

ويقول الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله : ولا يستطيع من له دربة علمية أن يتغاضى عن هذا الحكم القاسي من الأنباري ، فغير خليق أن ينصب نفسه حاكماً بين المذهبين في مسائل تنيف على المائة ، وقد أخذ على نفسه أول الكتاب ميثاق النصفة ، ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيد الكوفي في سبع مسائل فقط ، ولولا أن المقام لا يتسع لاستدركنا عليه مسائل أخرى من مسائله التي رجح فيها البصري مستندين إلى أدلة الحذاق من النحاة[١] .

وهنا وأنا في موقف أقوم فيه جهد الأنباري في الانصاف لا أوافق على ما قيل عن الأنباري من هذه الناحية ، وسأثبت هنا أمرين يؤيدان صحة تقديري .

سأثبت أولاً نزاهة الأنباري وبعده عن التعصب .

وسأثبت أن موقفه من المدرسة الكوفية أمثل المواقف ، بل هو خير من صور المذهب الكوفي أصدق تصوير وآمنه في وقت لم نجد فيه المراجع التي توفي لنا هذه الناحية .

أما نزاهة الأنباري وانصافه ، وبعده عن التعصب ، واتزانه في بصريته ، فنستدل على ذلك كله بأمرين :

---

(١) نشأة النحو ص ١٢٤ .

الأول : القلة والكثرة في المسموع غير منضبطة عند البصريين ، فهم يرفضون المثال الواحد والمثالين ، بل قد يرفضون الستة مع أن منهم من يقيم قاعدة على مثال واحد كما أسلفنا . وهنا يقف الأنباري موقفاً وسطاً ، لا يقبل الاعتساف فيحترم السماع المعقول الذي يكون من الجور التجني عليه بالتأويل ، فتراه ينتصره للبصريين في المسألة الرابعة بجمع الاسم المذكر الذي آخره تاء تأنيث جمع مذكر سالماً ، وذلك لأنهم قدموا دليلاً سماعياً في صميم المسألة لم يقدم الكوفيون مثله وكذلك فعل في المسألة التاسعة الخاصة بتقديم خبر المبتدأ عليه .

ومما يؤكد اعتداله في موقفه من السماع أنه في المسألة السبعين ، لم يقبل أن يقف في جانب البصريين الذين لا يجيزون ترك صرف المصروف مهما دعت ضرورة الشعر لذلك ، ويرى أن الأرجح والأولى بالقبول مذهب الكوفيين ، والمؤيد بسماع يتجاوز سبعة أمثلة من الشعر العربي القديم .

ثم يكون تعليقه على المسألة آية في النصفة ، فيقول : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .

وفي المسألة السادسة بعد المائة أيد الكوفيين في الوقف بفتح الكاف في حالة النصب ، على أساس نقل حركة الآخر إلى الساكن قبله مثل (رأيت البكر) إذ يقول : والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك احتراماً لأربعة شواهد رواها الكوفيون من الشعر القديم ، ولم يعبأ بها البصريون .

ومن هنا أرى الأنباري لم يشتط كالبصريين في رفض المسموع الذي يخالف أقيستهم بل إذا تعدد المسموع بصورة مقبولة يقر الكوفيين على إقامة قاعدة جديدة عليه .

وقد تكون أدلة الفريقين قياسية أو معتمدة على سماع غير مباشر ، أو سماع الغرض منه التنظير وهنا يعمد إلى ترجيح القياس الأقوى في نظره ، كما أيد البصريين في المسائل الآتية : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٦ . وتأييده لهم

في هذه المسائل لقوة أقيستهم .

كما أيد الكوفيين في المسألتين ٩٧ ، ١٠١ من ناحية القوة في القياس أيضاً .

الثاني : إذا كان الأنباري رفض أدلة مسموعة للكوفيين فذلك نظراً لقلتها بأن كانت مثالاً واحداً أو مثالين ، أو لتحريف وقع فيها أو لشك في روايتها ، وذلك كالمسائل الآتية ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ .

وهكذا أمثلة كثيرة رفض فيها السماع القليل جداً أو المطعون فيه ، وانتصر للبصريين ، أقول : لم يكن هذا منه تعصباً للبصرية بدليل أنه في المسألة الثامنة عشرة أيد المذهب الكوفي وانتصر له وهو يعتمد على قياس فحسب ، ورفض المذهب البصري برغم أنه يعتمد على سماع ، وهي مسألة تقديم خبر (ليس)عليها ،فيرى الكوفيون والمبرد عدم الجواز ، لأنها فعل غير متصرف وللمشابهة بينها وبين ما ، ولأن من النحويين من يغلب عليها الحرفية ، ويحتج البصريون بتقديم معمول الخبر في الآية ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ﴾ وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل .

ولا يرتضي الأنباري حجة البصريين ، فيقول : والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون ثم يأخذ في تخريج الآية على النهج البصري المألوف . وكان رائعاً من الأنباري أن ينتصر للكوفية من خلال المنهج البصري .

وكذلك في المسألة العاشرة انتصر لسماع غير مباشر من الكوفيين على سماع مباشر من البصريين وفي المسألة السادسة والعشرين انتصر لقياس كوفي على سماع بصري .

فرده إذن للمسموع لسبب من الأسباب لم يكن ذلك منه لأجل تعصبه للبصرية ، وإنما يفعل ذلك لتأييد الكوفية أيضاً كما رأينا .

أما موقف الأنباري من المدرسة الكوفية ، وتأييده لها في سبع مسائل فقط فذلك لا يعد في تقديري مظهر تعصب ، ولا يخل اطلاقاً بالنصفة التي أخذها الأنباري على

نفسه بعد أن عرفنا أسلوبه وطريقته في العرض في حديثنا عن مظاهر نزاهته في الفقرة السابقة ، فهو قد عرض حججاً وأدلة لكلا الطرفين في نزاهة تامة تتيح لقارئه أن يعرف مكان الصواب والطريق إليه ، أما ترجيحه فهو مجرد وجهة نظر لا يلزمك بها ، لأنها قامت على منهج ارتضاه ، وأسس آمن بها ، مبدياً أسباب اقتناعه ، والروح البصرية بما فيها من غُلو في القياس وتقديس له ، ومبالغة في التعليل واضحة كل الوضوح وراء منهجه ، على أنه يكفينا منه نزاهة العرض ، وبراعة الأداء حتى إنك من خلال قراءتك لعرض مسائل الخلاف في كتاب الانصاف قد تحكم للكوفيين في الوقت الذي ارتضى فيه الأنباري مذهب البصريين .

وإذا كانت المراجع غير متوافرة أو غير ميسرة لدراسة المذهب الكوفي فإن الأنباري سد جانباً كبيراً من هذا النقص في كتابه الانصاف الذي عرض فيه المذهب الكوفي أحسن عرض وأدقه .

انظر لعرضه للمسألة الخامسة التي أشرنا إليه غير مرة تجد عرضاً قوياً واضحاً وأميناً .

وفي المسألة الحادية عشرة حيث يدور خلاف متشعب حول عامل النصب في المفعول به تجد الأنباري يعرض مذهب الكوفيين عرضاً قوياً وأميناً ، وساق أدلة سبعة تؤيدهم على رغم أنه انتصر للمذهب البصري ، لكنه عرضه للمذهب الكوفي يعطيه قوة في رأيي تجعله أولى بالترجيح ، فماذا تقول في نزاهته بعد أن أحسن العرض لحجة خصمه ؟ .

أضف لذلك التأييد الرائع للكوفيين في المسائل السبع بصورة أمينة ورائعة .

على أن جوتولد فايل يتشكك في صحة نسبته ما جاء من هذه المسائل ، وما فيها من دعاوى واحتجاجات إلى الكوفيين ، معتمداً على أنه (لم يكن هناك نحاة كوفيون يرتبون آراء الكسائي والفراء ويدعمونها)[1] عازيا هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين أخذوا بآراء

---

(١) مقدمة جوتولد فايل للانصاف ترجمة عبد الحليم النجار .

الكوفيين في بعض المسائل ، وعمدوا إلى دعمها بأساليبهم البصرية القياسية .

وهذا يؤيد التصور الذي تصورته وأنا أتحدث عن منهج الأنباري في البحث عن الخلاف ، وقلت : إنه يحكي أدلة الكوفيين من خلال تصوره الشخصي ، وهو في ذلك أمين إلى حد بعيد .

أما المسائل السبع في حد ذاتها ، ومن حيث هي فمسائل كوفية ، وهي صورة تؤيد وتساير المنهج الكوفي ، أما من ناحية الأدلة والدعاوى التي احتج بها الأنباري فقد كان من استنتاج الأنباري ومن خلال تصوره للمذهب الكوفي .

وهذا الرأي الذي أؤكده عن موقف الأنباري من الكوفيين ، وأنه موقف المنصف لا المتجني يشاركني فيه المؤمنون بالمنهج الكوفي من الباحثين المحدثين ، يقول الدكتور المخزومي متحدثاً عن هذه المسائل السبع : (ولنا من المسائل السبع التي أشرت إليها ما يكفي لتأييد هذا ، فما زال منطقهم العقلي بابن الأنباري الذي صورنا قوة تمسكه بالأساليب البصرية حتى اضطره إلى أن يقف بجانبهم ، ويحتج لآرائهم مضعفاً حجج أصحابه المنطقية ، متمسكاً بما تمسك به الكوفيون من سماع. فقد توافر للكوفيين من الشواهد المسموعة في جواز ترك صرف ما ينصرف ما لم تستطع الحجج البصرية الوقوف أمامها، حتى اختار الأخفش ، وأبو علي الفارسي ، وابن برهان ، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين مذهب الكوفيين ، وجوزوا منع ما ينصرف في ضرورة الشعر)[1]

ثم يقول : فإذا رجعنا إلى المسائل التي تتعلق بالنحو الاصطلاحي وهي تمثل الجانب الأكبر من كتاب الانصاف رأينا تناول الكوفيين إياها أقرب إلى ما يدعو إليه الدرس اللغوي النحوي : اعتداد تام بالمسموع وجنوح عن اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر[2] .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٦٥ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٦٦ .

ثم يحاول أن يثبت أن حظ الكوفيين من رعاية كتاب الانصاف أكبر ويستعين على ذلك بعملية إحصائية من واقع مسائل الانصاف .

ففي الانصاف تسع وعشرون مسألة احتج الكوفيون فيها بالنقل وحده بدون قياس وهي : ٨ - ١٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٣ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٦١ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٧٠ - ٧٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٩ - ٨١ - ١٠٤ .

وفي تسع وعشرين مسألة أخرى احتج لهن بالسماع ، المعزز بالقياس ، وهي : ٥ - ٦ - ١٣ - ١٦ - ٢٣ - ٢٥ - ٢٧ - ٣٢ - ٣٣ - ٤١ - ٥١ - ٥٢ - ٥٥ - ٦٢ - ٦٣ - ٧١ - ٧٢ - ٨٠ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٧ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٩ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٢٠ .

يقابلها عند البصريين خمس عشرة مسألة احتجوا لها بالنقل فقط تأييداً لأقيستهم وهي : ٩ - ١٣ - ١٨ - ٢٤ - ٢٦ - ٣١ - ٣٩ - ٥٠ - ٦٢ - ٦٩ - ٧١ - ٨٩ - ١٠٥ - ١١٠ - ١١٩ .

فإذا أسقطنا المسائل التي لا سبيل فيها إلى الرواية كمسائل العامل وما يشبهها. ثم أسقطنا أكثر المسائل التي قلنا : إنها تتعلق بالبنية والاشتقاق والتي لم يعالجها البصريون ولا الكوفيون معالجة علمية سليمة فإذا أسقطنا هذا وذاك ورجعنا إلى ما تبقى من مسائل الخلاف وجدنا أن نصيب المذهب الكوفي من عناية الانصاف وصاحبه كبيرة بل تفوق نصيب البصريين من هذه العناية كما يؤكد هذا كتاب الانصاف نفسه بصرف النظر عن النتيجة التي انتهى إليها الأنباري وارتضاها وهي تأييد الكوفيين في سبع مسائل ، والبصريين في باقيها .

وبعد هذا كله فالنتيجة التي أخلص إليها من هذا الموقف أن الأنباري في إنصافه خير من أنصف المدرسة الكوفية ، وخير من تحدث عنها بصدق ، وفهم ، وخبرة ، وإنصاف مما لا تكاد تجده عند غيره من النحاة الذين يعرضون لمسائل الخلاف ، أو كتاب الطبقات الذين يؤرخون لأعلام النحاة .

تعقيب على الأنباري :

حتى يكون تقويمي شاملاً ومستوعباً لموقف الأنباري من الخلاف ، لا بد أن أشيرُ إلى مواضع النقد التي أخذت على الأنباري ، وهي في تقديري ليست عيوباً جوهرية ، وإنما هي هنات ، قلما يخلو منها بشر مهما بلغ من درجات الكمال ، ولذا فهي لن تنقص شيئاً من نزاهة الأنباري ، ولا من شخصيته العلمية الفذة التي أومن بها ، لا سيما وأن وراء علمه الغزير خلقاً كريماً .

فهناك مآخذ أخذها الكاتبون من قدماء ومحدثين ، وأخرى رأيتها أنا ، وقد يكون الأنباري ليس بالمسئول الأول عنها .

(١) استدراك ابن إياز[١] :

ابن إياز البغدادي في كتابه الاسعاف في مسائل الخلاف ، وهو كتاب لم يعثر عليه ، غير أن السيوطي بمنهجه في احتواء تراث السابقين في كتبه أشار إلى أن ابن إياز استدرك مسألتين على الأنباري رأى أنه ما كان ينبغي له أن يغفلهما وهما :

أ ـ الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين ، وعند الكوفيين أصل فيهما .

ب ـ لا يجوز حذف نون التثنية لغير الاضافة عند البصريين وجوزه الكوفيون[٢] .

ولا يؤخذ ذلك على الأنباري ، لأنه لم يشر في منهجه إلى أنه سيستوعب مسائل الخلاف حتى نأخذ عليه إغفال بعضها ، وإنما هو فقط أشار إلى أنه سيتخير بعض هذه المسائل ، لتكون موضعاً لبحثه ودراسته .

---

(١) ابن اياز : هو أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر ، نشأ ببغداد ، وتلقى عن سعد بن أحمد البياني وكان حسن الخلق طيب الأصل ، ومن كتبه في النحو : المحصول في شرح الفصول والاسعاف في مسائل الخلاف توفي سنة ٦٨١ هـ .

(٢) الاشباه والنظائر جـ ٢ الفن الثاني (التدريب)

(٢) انتصر للبصريين في مسائل والحق فيها مع الكوفيين :

عرفنا في تقويمنا للأنباري أنه أخذ عليه التحيز للبصريين في انتصاره لهم في أكثر مسائله ، وهضم لحق الكوفيين ، اذ انتصر لهم في سبع مسائل فقط من مسائل الخلاف ، وناقشنا هذه القضية وخلصنا منها إلى أن الأنباري على رغم هذا يعتبر خير من تحدث عن المذهب الكوفي وخير من عرضه فأحسن عرضه .

ولكن هناك مسائل حجة الكوفيين فيها أقوى ، مع ذلك انتصر للبصريين :

المسألة الثامنة من الانصاف :

عدم لزوم ابراز الضمير مع الوصف الجاري خبراً على غير من هو له حالاً أو أصلاً مع أمن اللبس . هذا رأي الكوفيين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، يقول الأعشى :

وان امرأ أسرى إليك ودونه   من الأرض موماة ، وبيداء سملق
لمحقوقة أن تستجيبي لصوته   وأن تعلمي أن المعان موفق

ويحاول البصريون بالتأويل والتخريجات أن يبطلوا حجة الكوفيين ، وينتصر لهم الأنباري ولكن الحق واضح بجانب الكوفيين ، ويؤيدهم في ذلك ابن مالك يقول :

وإن تلا غير الـذي تعلقا   بـه فـأبرز الضمير مـطلقا
في المذهب الكوفي شرط ذاك أن   لا يؤمن اللبس وشرطهم حسن

المسألة المتمة للستين :

يرى الكوفيون صحة الفصل بين المتضايفين في السعة بمنصوب المضاف ، مفعولاً به أو قسماً أو ظرفاً ، ويسوقون لذلك شواهد شتى وقراءات قرآنية ، وينتصر الأنباري للبصريين متجاهلاً هذه الشواهد الكثيرة المؤيدة للكوفيين .

المسألة الخامسة والستون :

يجيز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض دون اعادة الخافض في السعة مستدلين بقراءة حمزة وغيره لقوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بجر الأرحام وأمام هذه القراءة وهي قراءة سبعية ، ولا يستطيع البصريون إبطال هذه الحجة ، وأيدهم الأنباري ، يقول الرضي بعد محاولة الرد على الكوفيين : والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع[1] .

وهكذا يلقي أنصار البصريين من المتأخرين آخر سهم ، ويركبون ـ في سبيل الدفاع عنهم ـ متن الشطط ، ومن أجل ذلك أيد ابن مالك رأي الكوفيين فقال في الألفية :

وعود خافض لدي عطفِ على ضمير خفض لازماً قد جعلا
وليس عندي لازما؟ إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

وليست الآية وحدها دليل الكوفيين بل إن الأنباري ساق سبعة شواهد تعزز رأي الكوفيين .

وليس ما عرضته من هذه المسائل على سبيل الحصر ، ولكن هناك مسائل أخرى غيرها أولى بالقبول ، وما ذكرته منها إنما هو على سبيل المثال فحسب .

ومع ذلك أقول لا يضير الأنباري أن يجانب الصواب وجهة نظره لأن حسبه أو حسبنا منه نزاهته في عرض الأدلة والحجج دون لبس أو غموض .

(٣) الافراط في الجدل ، والمبالغة في العلل :

قد يفرط الأنباري في عملية الجدل حتى يصبح مجرد افتراضات عقلية ولفظية

---

(١) شرح الرضي للكافية / عطف النسق .

لا تعود بطائل على الدراسات النحوية ، وحسبك أن تقرأ مسألة واحدة من مسائل الانصاف ، لترى كيف يتشعب بك الجدل ، وكيف تحاط بشتى العلل ، ولكل شيء عند النحاة علة أي علة وقد يستعيرون علل الفقهاء والأصوليين والمتكلمين ، والفلاسفة .

فالأنباري حين يعرض رأي البصريين أو جمهورهم في أن الظرف لا يعمل الرفع فيما بعده ، فيستدلون بوجهين، ويعترضون على الوجهين بوجهين ، ثم يعودون للإجابة على الاعتراضين[1] . وهكذا ونفس الوضع مع الخصوم ، ثم يختار ويذكر الأسباب ثم يرد على حجج من حكم بمرجوحية رأيهم .

وقد يكون هذا الاتجاه ليس منه بد بالنسبة لباحث في مثل هذا الموضوع ، موضوع خلاف المدرستين ، ومن هنا قد يكون للأنباري عذر ، أذ أنه يعرض أفكار المختلفين ، ويصور جدلهم ، وليس ذلك ناشئاً من طبعه أو منهجه بل من سعة معارفه ، واتساع ثقافته النحوية .

(٤) وهذه مغالطة من الأنباري :

في المسألة التاسعة والثمانين التي يرى الكوفيون فيها أن (ان) اذا وقعت بعدما فانها بمعنى ما ، ويرى البصريون أنها زائدة ، ويحتج الكوفيون بأن (إن) جاءت في القرآن كثيراً بمعنى ما ، فاذا ثبت أنها تكون بمعنى (ما) جاز أن يجمع بينها وبين (ما) لتأكيد النفي كالجمع بين إن واللام لتأكيد الاثبات .

وهنا يقع الأنباري في مغالطة واضحة ، وهو يرد على الكوفيين أدلتهم ، ومؤيداً للبصريين ، فيخلط بين نفي يسلط على نفي ، فيتحول إلى إثبات ، وبين نفي يؤكد نفياً فيزيده نفياً ، وذلك لكي يصل من وراء هذه المغالطة إلى أن نفي النفي إثبات ، لكن إثبات الاثبات اثبات ، كما في (ان) و (اللام) فلا يصح أن يعقد مشابهة بين (ما) و (ان) وبين ان واللام .

---

(١) المسألة السادسة ، وراجع أيضاً المسألة ٧ ، ٨

(٥) وآخذ على الأنباري تعبيرات غير دقيقة :

وذلك من خلال الجدل المستفيض الذي آثاره الأنباري حول آراء النحاة في المسألة الثالثة ، والتي يدور موضوعها حول إعراب المثنى وجمع المذكر السالم .

أ ـ في رد الأنباري على مذهب الجرمي في هذه المسألة بأن انقلاب الحروف هو الاعراب ـ بأنه يؤدي الى أن يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم .
وأنا أقول : ما رأيكم في جزم ونصب الأفعال الخمسة بحذف النون ؟ وما رأيكم في جزم الفعل المعتل بحذف حرف العلة ؟ والحذف ليس بحرف ولا حركة .

ب ـ تعبير الكاتب غير دقيق عندما يقول : ان التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يدلا على معنييهما من التثنية والجمع .

وأقول : ماذا يعني الكاتب بالوضع هنا ؟ والتثنية والجمع عملية تصريفية قياسية مطردة في الأسماء ، عندما تتوافر شروطها التي يمليها الواقع اللغوي .

ج ـ في الوجه الأول الذي يرد فيه على حجة الكوفيين (في الحروف كتغير الحركات)
يقول : إن القياس ألا تتغير كقراءة (ان هذان لساحران) على لغة بني الحارث
أقول : لماذا كان هذا هو القياس ؟ وهذه هي الآية الوحيدة التي جاءت بهذه الصورة ، ثم التماس علة للعدول عن القياس ليسيغوا التغير في الاستعمالات العربية المختلفة علة خيالية بحتة . . . وإنما الذي يعرفه العربي ويستعمله (مسلمان ـ مسلمون) في الرفع (مسلمين ـ ومسلمين) في النصب والجر .

د ـ وعندما يفرق بين المثنى والجمع والمقصور ، مبيناً أن المقصور يوضحه وصفه بينما المثنى والجمع لا يبينهما وصفهما ، لأنه مطابق لهما . وفاته أنه يجوز أن يوصف جمع المذكر السالم بجمع التكسير فيقال : هؤلاء مسلمون أفاضل .
وبذا يذهب الفرق الذي حاول أن يوجده ، ويصبح الاحتجاج عليه بالمقصور قائماً .

هـ - من الخطأ الواضح أن تتجاهل طبيعة الفرق بين الاعراب بالحركات والاعراب بالحروف ، وأن اسقاط الحركة بالسكون لا يخل ، بينما الحرف بطبيعته يخل سقوطه فلا ينبغي للكاتب أن يتخذ منه ذريعة لينفي كون هذه الحروف إعراباً ، مع أنه لا فرق في الواقع اللغوي بين الرأيين حتى نرتكب هذا التمحل الواسع .

و - ثم يواصل أبو البركات في الوجه الثاني من وجوه الرد على نحاة الكوفة علله الخيالية فيقول: إن هذه الحروف تغيرت لخاصية معينة فيها، هي أن في تغيرها تعويضاً عن فقد النظير الذي يدل على إعرابها ، كما أن للمعتل نظيراً مثلاً أن هذا في رأيي ايغال وراء قضايا عقلية ، واللغة هي واقع حي ليست في حاجة لمثل هذا الشطط .

ز - وفي الوجه الثالث من وجوه رده على نحاة الكوفة . . . من الذي قال ان تغير المثنى والجمع مثل تغير الضمير من رفع إلى نصب مثل (أنا - أياك - غلامي) .

وأنا أقول : هذه موضوعة هكذا أي الضمائر ، وتلك متصرفة متغيرة ، وإن في الرباط بينهما تكلفاً شديداً .

(٦) رأي الأنباري في استصحاب الحال ، وما فيه من تضارب :

تحدث الأنباري في الأنصاف ، ووصف دليل استصحاب الحال بأنه أحد الأدلة المعتبرة ، وذلك في مسألتين : مسألة عدم تركيب كم كما يرى البصريون ، وأن الأصل الافراد تمسكاً بدليل استصحاب الحال وكذلك مسألة عدم جواز الجر بحرف الجر المحذوف بلا عوض[١] .

وفي موضع آخر قال في أصوله واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[١] .

---

(١) الاقتراح ص ٧٣ .

فأي تضارب هذا ؟ فما معنى أنه دليل معتبر مرة، وهو من أضعف الأدلة مرة أخرى . أهو عندما يستدل ، بصري فهو دليل معتبر واذا استدل به كوفي فهو من أضعف الأدلة ؟! .

وقد استدل البصريون بهذا الدليل في المسألتين السابقتين وفي مسألة أخرى هي أن أسماء الإشارة لا تستعمل موصولة عند البصريين محتجين باستصحاب الحال[1] .

كما احتج به الكوفيون في مسألة رفع الضمير في لولاك ونحوه[2] .

والذي آخذه على الأنباري تضارب رأيه حول الحكم على هذا الأصل من أصول الاستشهاد .

وأقول بعد هذا كله :جل من لا يخطىء ، وكفى المرء نبلا أن تعد معايبه .

(٧) الأنباري حمل البصريين مسئولية رفض القراءات :

وبالذات قراءة (ابن عامر) لقوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾[3] يقول الدكتور شوقي ضيف وهو صاحب هذا النقد الموجه للأنباري : ووهم صاحب الانصاف ، فحمل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة ، ولا تعلم بصرياً معاصراً للفراء ولا سابقاً له رفضها[4] ، وكأنه يرى أن رفض القراءة بدأ به الفراء وتابعه البصريون ، هكذا قال ، وأنا مؤيد للأنباري فيما اتجه إليه وليس كما قال الدكتور ضيف ، وأنا أستبعد أن تغيب هذه الحقيقة الواضحة عن عالم مدقق ومحب للمنهج مثل الأنباري ، وفي الوقت نفسه قريب من زمن الاختلاف . على أني ناقشت آراء الدكتور ضيف مناقشة مستفيضة عند حديثي عن قراءات القرآن باعتبارها من المسائل الأصولية في الخلاف ، وذلك في الفصل الثاني من هذا الباب .

(١) الانصاف مسألة ١٠٣ .

(٢) الاقتراح ص ٧٣ .

(٣) الانصاف مسألة ٦٠ .

(٤) مدارس النحو ص ٢٢٠ .

على أن الأنباري لم يكن وحده في تحميل البصريين مسؤولية رد القراءات المخالفة لقياسهم فالزمخشري[1] ، وهو ممن وقفوا مع البصريين في رد قراءة ابن عامر (وكذلك زين الكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ليردوهم)، واعتبر ذلك شيئاً غير مقبول في ضرورات الشعر فما بالك بأبلغ النثر وهو القرآن ؟ بعد هذا الموقف اللغوي منه في رفض القراءة نجده في موقف آخر من تفسيره يصحح قراءة مخالفة للقياس البصري غير عابىء بهذه المخالفة ، مؤكداً أن ما عدا هذه القراءة لحن وخطأ فيقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا أيمان لهم ﴾ قلت : همزة بعدها همزة بين بين ، أي بين مخرج الهمزة والياء ، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وان لم تكن بمقبولة عند البصريين ، وأما التصريح بالياء: فليس بقراءة ، ولا يجوز أن تكون قراءة[3] .

---

(١) محمود بن عمر الزمخشري نحوي ، وأديب ومفسر . وهو من أئمة المعتزلة ، واتجاهه في النحو بغدادي وان كان هواه غالباً مع البصريين ، وله اختيارات من المدارس الثلاث ، وقد تخرج برأي جديد ، له مؤلفات خالدة منها ، الكشاف في التفسير ، وأساس البلاغة في اللغة ، وأطباق الذهب في الادب ، وله في النحو : المفصل والانموذج ، توفي سنة ٥٢٨ هـ .

(٢) الكشاف جـ ٢ ص ٥٥ .

(٣) الكشاف جـ ٢ ص ٩٧ .

العكبري

هذا ثاني الأعلام الذين كتبوا في الخلاف كتبا خاصة به ووصل بعضها الى أيدينا ، وهو داخل في إطار الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة التي نحن بصددها وسأبدأ بالترجمة له كما فعلت مع سلفه الأنباري .

نشأته وحياته :

هو أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الأصل . نسبته الى عُكْبَراء وهي بليدة على نهر دجلة ، فوق بغداد بعشرة فراسخ ، خرج منها جماعة من العلماء[1] .

نشأ في بغداد ، وولد فيها أيضاً ، وكان مولده سنة ٥٣٨ هـ ، أصابه الجدري في صدر حياته ، فقد عينيه ، ومن هنا كان يوصف بالضرير .

كان فقيهاً ، وعالماً بالفرائض ، والحساب ، والنحو ، وشهرته في النحو غلبت على كل معارفه ويبدو أنه كان حنبلياً حريصاً كل الحرص على هذا الاتجاه في الفقه الاسلامي ، حتى يذكر المترجمون له أنه قدمت إليه عروض سخية وأغرى إغراء كبيراً ليتحول إلى مذهب الشافعي ويكون أستاذاً بالنظامية فرفض ذلك بإباء .

كنيته أبو البقاء ولقبه محب الدين .

تلقى معارفه المختلفة عن أساتذة عصره .

أخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب[2] ، ويحيى بن نجاح ، حتى برع فيه ،

---

(١) وفيات الأعيان جـ ٢ ، ٥٢ ، ٢٨٦ ، وعكبراء بضم العين وسكون الكاف وفتح الباء .

(٢) أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب أديب ونحوي ومفسر ومحدث ، تتلمذ عليه العكبري ومن مؤلفاته : شرح كتاب الجمل للزجاجي وشرح اللمع لابن جني ، كان لا يبالي بمظهره ، توفي في اليوم الثالث من رمضان سنة ٥٦٧هـ .

وألف وسمع الحديث من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطيء ، ومن أبي زرعة المقدسي وقرأ بالروايات على أبي الحسن البطائحي ، وتفقه بالقاضي أبي يعلى الفراء حتى تفوق في مذهب الامام أحمد ، وفي الخلاف وفي الأصول .

من هؤلاء جميعاً تكونت ثقافة أبي البقاء حتى إنه ـ كما يقول ابن خلكان ـ لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه .

وأخذ يقرىء الناس ، ويزودهم بثقافته التي حصل عليها في النحو واللغة ، والمذهب ، والخلاف ، والفرائض ، والحساب .

ويذكر الكاتبون عنه وبالذات السيوطي في البغية أنه كان ثقة صدوقاً ، غزير الفضل كامل الأوصاف ، كثير المحفوظ ديِّناً ، حسن الأخلاق متواضعاً .

ترك عدة مصنفات في ألوان شتى من المعرفة الإنسانية :

فله في النحو إعراب القرآن ـ إعراب الحديث ـ إعراب الشواذ والقراءات ـ شرح المفصل ـ شرح الإيضاح للفارسي ـ وشرح التكملة للفارسي ـ وشرح اللمع لابن جني ـ المنتخب من المحتسب لابن جني ـ شرح الفصيح لثعلب ـ اللباب في علل البناء والإعراب[1] . التعليق في الخلاف أو التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ـ وله رسالة أخرى في الخلاف باسم : المسائل الخلافية في النحو .

وله في الأدب : شرح الحماسة ، وشرح المقامات ، وشرح ديوان المتنبي[2] .

وله في الفرائض : الناهض ـ البلغة ـ التلخيص .

وهذا قليل من كثير مما نسبته المراجع إلى أبي البقاء من مصنفات .

وهذه الكتب المذكورة كثير منها لم يصل إلى أيدينا ، وبعضها وصل إلينا وما

---

(١) في وفيات الأعيان اللباب في علل النحو .
(٢) ذكره صاحب وفيات الأعيان .

وصل إلينا . ، منه المخطوط الذي لم يطبع ، ومنه ما تم طبعه .

فكتاب إعراب القرآن والقراءات نشر في مصر في مجلدين .

واللباب مخطوط بدار الكتب المصرية .

وكتاب المسائل الخلافية مخطوط بدار الكتب مع مجموعة تحت رقم ٢٨ نحو ش .

وينسب إليه أيضاً شرح ديوان المتنبي وهو مطبوع ، ولنا عليه حديث مستفيض .

وله طابع معين في تصنيفه ، فهو كما قال القِفْطي : كان جماعة لفنون من العلم والمصنفات ونظراً لفقد البصر كان يسمع ما كتب في موضوع معين ، ويملي من ذاكرته ومن هنا نلاحظ على كتابته عدم الاستيعاب ، والاخلال بالمقصود في بعض الأحيان ونحو ذلك ، وخير من يصف هذا المنهج القفطي ، إذ يقول : وكان رحمه الله إذا أراد التصنيف أحضر له المصنفات في ذلك الفن ، وقرىء عليه منها فإذا حصله في خاطره أملاه فكان يخل بكثير من المحتاج إليه ، وما أحسن ما وصفه به بعض الأدباء فقال (أبو البقاء تلميذ تلاميذه) أما هو فيتبع لهم فيما يلقونه عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدمين .

فتلمذته لتلاميذه وتبعيته لهم معناها أنهم هم الوسيلة التي تنقل اليه أفكار الغير ليكتب منها في بحثه ، ومن هنا ظهر في كتابته بعض ما أشرنا إليه من الهنات .

توفي أبو البقاء ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الأخر سنة ٦١٦ هـ[1] .

اتجاهه النحوي :

أهو بصري أم كوفي أم ينحو منحى البغداديين في الترجيح والاختيار ؟

---

(١) وردت ترجمة العكبري في وفيات الأعيان جـ ٢ ص   أنباه الرواة على أنباه النحاة جـ ٢ ، وبغية الوعاة جـ ٢ ص ٣٨ ، وشذرات الذهب ٥/٢٦٧ ونكت الهيمان ص ١٧٨ .

عندما نقرأ ما وصل إلينا من كتبه سواه ما أخرجته المطبعة أم ما بقي مخطوطاً تجدها كلها تسير في اتجاه النحو البصري ، فهو يؤلف كتاباً خاصاً بعلل الإعراب والبناء وهذا الاتجاه أكثر وضوحاً في النحو البصري ، وكتابه اعراب القرآن يشير في صفحاته الأولى الى هذا الاتجاه، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، ويتوقف مراراً ليرد على الكوفيين بعض وجوههم في الاعراب ، وكتاباه المخطوطان في مسائل الخلاف أيضاً يشيران إلى بصريته وسنتاول ذلك بإفاضة بعد .

وهو فيما يبدو لي بغدادي الاتجاه بصري الهوى ، وفكره النحوي كان يسير في فلك الفارسي وابن جني ، ونظرة لمؤلفاته تكشف عن هذه الحقيقة فهو قد شرح للفارسي (الايضاح) و(التكملة) وله (تلخيص أبيات الشعر لأبي علي) وشرح لابن جني (اللمع) و(تلخيص التنبيه) و(المنتخب من المحتسب) .

ولو تتبعت آراءه المنثورة في كتب النحو تجده يتبع الفارسي في كثير منها .

(فما) قد تأتي زمانية على نحو اثباتها في الآية الكريمة (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[1] .

وتابعه في اعراب (ذلك) في قوله تعالى ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ صفة للباس[2]

ويرى رأي الفراء من قبله في أن لو تأتي مصدرية غير عاملة في مثل قوله تعالى ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ .

وكان يختار لنفسه أحياناً من آراء الكوفيين .

كان يسير على رأي ثعلب في أن (من ذا) لا تكون مركبة تركيب (ماذا) بحيث يمكن اعرابها في نحو (منذا لقيت) مفعوله به ، وهي عندهما مبنية ، وكان يعلل لذلك بأن (ما) أكثر إبهاماً من (من) فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ، ولأن

---

(١) المغني ص ٣٣٥ .

(٢) المغني ص ٥٥٣ .

التركيب خلاف الاصل[٣] . (ومن) أشد وضوحاً فلا حاجة بها الى التركيب .

وبهذا يتضح لنا أنه بغدادي من مدرسة أبي علي التي كانت تعول على الانتخاب والاختيار من آراء السابقين من النحاة .

ولكن ما مدى صحة ما يقال عن كوفية العكبري ؟

ممن قال بكوفية العكبري الأستاذ المرحوم الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة وفيه يقول : فقد ألف بعد الانباري أبو البقاء العكبري كتابه التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[١] ، ولم نعثر على هذا الكتاب ، الا أن المعروف عن العكبري أنه كوفي النزعة ، كما يتضح جلياً من مؤلفاته ، ومما لا مرية فيه أنه اطلع على كتاب الإنصاف ، وشاهد هذا أنه في شرحه لديوان أبي الطيب المتنبي قد ينقل عبارة الانصاف بنصها عند ذكر الخلاف بين الفريقين أو يلخصها تلخيصاً لا يذهب معه تعرف الاصل المأخوذ منه[٢] .

ثم ينقل عدة نماذج من المسائل الخلافية التي جاءت في شرح ديوان المتنبي ، ونقل فيه العكبري عبارة الأنباري أو موجزها . وها هي المسائل مقرونة برقمها في الانصاف .

١٤ ـ نعم وبئس اسمان أو فعلان ، وشرح العكبري لقول المتنبي :

بئس الليالي سهرت من طربي شوقاً إلى من يبيت يرقدها

٢٦ ـ (لعل) لامها الأولى أصلية أم زائدة ، وشرحه لقوله :

لعل بنيهم لبنيك جند فأول قرح الخيل المهار

---

(١) ذكره السيوطي في البغية باسم التعليق في الخلاف ، ولم يشر اليه صاحب وفيات الأعيان مع قرب عهده به .

(٢) نشأة النحو ص ١٣٥ .

٤٥ ـ (المنادى المفرد المعرف) مبني أم معرب ، وشرحه لقوله :

أيا أسدا في جسمه روح ضيغم   وكم أسـد أرواحهن كـلاب

٥٣ ـ (اسم لا النافية للجنس) معرب أم مبني ، وشرحه لقوله :

لا خلق أسمح منك إلا عارف   بك راء نفسك لم يقل لك هاتها

٧٨ ـ كي يجوز أن تكون حرف جر ، وشرحه لقوله :

جوعان يأكل من زادي ويملكني   لكي يقال عظيم القدر مقصود

٨٣ ـ حتى تنصب الفعل بنفسها أم لا ، وشرحه لقوله :

أقـر جلدي بهـا علي فـلا   أقدر حتى الممات أجحـدها

فبالضرورة لا بد أنه قد رجح كثيراً من آراء الكوفيين انتصارا لمذهبه في كتابه : التبيين .

هذا هو رأي الشيخ محمد الطنطاوي ، معززاً بالأدلة التي أوردها وهي قائمة على أساس ما جاء في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ، وتوقعه نتيجة لهذا أن العكبري في كتابه التبيين في المسائل الخلافية والذي لم يقع في يد الشيخ ـ أنه انتصر فيه للكوفية .

ولكن كوفية العكبري في تقديري مستبعدة لأمور .

الأول : أن مسائل التبيين والانصاف التي أوردها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ، وهي اثنتان ومائة مسألة ليس فيها ما يشير لكوفية العكبري بل جميع مسائل الكتابين يشير الى أن العكبري سار على نهج سلفه الأنباري في بصريته ، أو قل في بغداديته .

الثاني : كتب العكبري الأخرى وبالذات إعراب القرآن يسير فيه على نهج بصري كما أسلفت ، وكتابه اللباب في علل البناء والاعراب يؤكد بصريته ، وهو

مخطوط بدار الكتب رقم ٤٢٣ وكتابه المسائل الخلافية في النحو وهو مخطوط آخر سأتحدث عنه بتفصيل يفيد بصريته العكبري .

الثالث : بقي أمر شرح ديوان المتنبي يطعن بعض المعاصرين في نسبته للعكبري أبي البقاء ، ويؤكد أن هذا الشرح لأبي عبد الله الحسين الإربلي ، وهو ممن يتعصبون للاتجاه الكوفي ، وأن تشابها بين الاسمين أوجد لبسا ترتب عليه نسبة شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري بدلا من صاحبه الحقيقي أبي عبد الله الحسين الإربلي .

هذا ملخص ما قرره الدكتور مصطفى جواد الاستاذ بدار المعلمين العالمية ببغداد في مقال نشره في الجزءين الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

وعلى رغم أهمية النتيجة التي انتهى اليها الدكتور جواد ، وأيده فيها كثير من المعاصرين[١] ، وهي نتيجة يغلب على الظن صدقها لأن معظم ما عرف من كتب العكبري يشير إلى أنه بصري الهوى غير أني أجد معظم المراجع تنسب للعكبري شرح ديوان المتنبي ، ومنهم ابن خلكان ، وهو أقرب الناس عهداً بأبي البقاء ، ويغلب على الظن أنه لا يلتبس عليه مثل هذا الأمر البين ، فلعله شرح آخر لم يصل إلى أيدينا . على أن شعر المتنبي تطبيق للاتجاه الكوفي ، لأن المتنبي كوفي ، وجعل من شعره ميداناً لتطبيق الآراء الكوفية في النحو ومن هنا قد يبدو على شارح ديوانه الاتجاه الكوفي وما هو بكوفي .

على أنه في مثل هذا القرن السادس وما بعده لا يقال بصري وكوفي ، وانما يوجد اتجاهات تعتمد على الانتقاء والاختيار من المدرستين غير أن منها ما يغلب الكوفية ، ومنها ما يغلب البصرية ، وقد يخرج صاحب الاتجاه برأي جديد .

---

(١) أيده الدكتور شوقي ضيف في مدارس النحو ص ٢٧٩ .

وهذه الاتجاهات وجدت منذ ظهور المدرسة البغدادية ، وعلى هذا فالعكبري بغدادي يسير في اتجاه مدرسة أبي علي الفارسي .

بحوثه في الخلاف :

يعتبر أبو البقاء الرجل الثاني بعد الأنباري في مجال البحث في الخلاف بين المدرستين ، وذلك لأن بحوث العكبري في الخلاف أقل مستوى من بحوث الأنباري كما وكيفا ، شكلا وموضوعاً ، ولفظاً وأسلوباً .

وبحوثهما معاً في الخلاف تمتاز بأنها بحوث خصصت للخلاف مع بعدها عن البيئة الزمنية للخلاف ، وبأسلوب لم يسبقا إليه على ما نظن ، ولم يلحقا به ، اللهم إلا في الاسعاف لابن إياز وهو خارج عن الاطار الزمني لدراستنا ، ومع ذلك فقد أشرت إليه بايجاز عند تعقيبي على الأنباري .

وللعكبري في ميدان الخلاف كتابان :

الأول : التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وسماه السيوطي في البغية : التعليق في الخلاف، وأهمل ذكره ابن خلكان .

الثاني : المسائل الخلافية في النحو ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، وهو في مجلد واحد مع مخطوط آخر للزمخشري وعلى الصفحة الأولى : كتاب المحاجاة بالمسائل النحوية لجار الله العلامة صنفها بعد الكشاف ، وإليه أشار في الورقة الثالثة . يتلوه المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري . رقم خصوصي ٢٨ نحو ش وعمومي ٤٢٧٧٣ .

وقد كنت أظن أن كتاب المسائل الخلافية الأخير هو بعينه كتاب التبين الذي لم يصل إلى أيدينا ، غير أني وجدت السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر جـ ٢ الفن الثاني التدريب لخص ما في كتابي (الانصاف والتبيين) بما بلغ اثنين ومائة مسألة . فأدركت أن كتاب التبيين حقيقة واقعة وأن السيوطي رآه ولخص منه ، ولا شك أن

خطة السيوطي في تلخيص كتب الاسلاف بين دفاف كتبه أفادنا كثيراً في التعرف على بعض التراث المفقود .

والذي أكد هذا الظن عندي أني راجعت هذه المسائل الاثنتين بعد المائة على مسائل الانصاف الحادية والعشرين بعد المائة ، فوجدت أن هناك خمس مسائل غير موجودة في الانصاف ، ومما يضاعف هذا التأكيد أن هذه المسائل الخمس غير موجودة في المسائل الخلافية ، وكل ما نعلمه إذن ونرجح أنه من كتاب التبيين هو هذه المسائل الخمس التالية ، بترتيبها في كتاب السيوطي .

١٣ ـ إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده عند البصريين وقيل يعمل .

١٧ ـ لا يقام مقام الفاعل الظرف والجار والمجرور مع وجود المفعول وقيل يقام .

٢٦ ـ يجوز عند البصريين : ما طعامك آكل زيد ، وقيل لا يجوز .

٤٣ ـ كان في الاستثناء حرف جر ، وقيل فعل ماض .

٦٢ ـ منذ بسيطة وقالوا : مركبة .

مسائل العكبري :

غير أن الكتاب الذي سأتخذه مادة لدراسة منهج العكبري في الخلاف ، وتقويم دوره فيه هو كتاب المسائل الخلافية في النحو وهو المخطوط الذي أشرت إليه ، والذي هو تحت يدي فعلا ، ونقلته كاملاً من النسخة المخطوطة الموجودة بدار الكتب المصرية .

ويضم هذا المخطوط خمس عشرة مسألة ، سأذكرها هنا مقتصراً على رؤوس المسائل ، مشيراً إلى المذكور منها في كتاب الانصاف بأن أذكر رقمه فيه .

١ ـ مسألة : الكلام عبارة عن المفيد ، وذهب شرذمة إلى أنه ينطبق على المفيد وغير المفيد .

٢ ـ مسألة : اختلفت عبارة النحويين في حد الاسم .

٣ ـ مسألة : كيف اسم بلا خلاف .

٤ ـ مسألة : اشتقاق الاسم (الانصاف مسألة (١))

٥ ـ مسألة : اختلفت عبارة النحويين في حد الفعل .

٦ ـ مسألة : الفعل مشتق من المصدر ، وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل (الانصاف ٢٨) .

٧ ـ مسألة : ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية ، وذهب قوم الى ذلك .

٨ ـ مسألة : المعرب بحق الأصل هو الاسم والفعل المضارع محمول عليه ، وقال بعض الكوفيين . المضارع أصل في الاعراب أيضاً .

٩ ـ مسألة : الاعراب داخل ليفرق بين المعاني ، وقال قطرب لم يدخل لعلة ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان .

١٠ ـ مسألة : اختلفوا في علة جعل الإعراب في آخر الكلمة .

١١ ـ مسألة : الصرف هو التنوين وحده ، وقال آخرون : هو التنوين والجر .

١٢ ـ مسألة : الاعراب معنى يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون : هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا .

١٣ ـ مسألة : اختلفوا في حركات الإعراب والبناء أيها الأسبق على الأخرى ، أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟

١٤ ـ مسألة : الخلاف في زيادة تنوين الصرف .

١٥ ـ مسألة : فعل الأمر مبني وقال الكوفيون معرب (انصاف ٧٢) .

منهج العكبري في دراسة الخلاف :

يبدو لي أن العكبري في المسائل الخلافية لم يكنْ يهدف إلى بحث الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وابداء الرأي فيه وتقويمه ، وإنما كان يرمي الى عرض مجموعة من المسائل الخلافية العامة ، التي لها أهمية في نظره ، ولو لم يكن البصريون والكوفيون طرفي الخلاف فيها .

(١) وعندما نتتبع المسائل الخمس عشرة تجد منها أربعة مسائل فقط من الخلاف بين المدرستين ، وبقية المسائل خلاف عام بين النحاة وقد يكون المختلفون من مدرسة واحدة[١] . وقد يكون جانب من أعلام المدرستين في جانب وبقيتهم في جانب آخر . ولا ينبغي لنا أن نلوم العكبري في هذا ، لأنه كما يدل العنوان لم يتقيد بالخلاف بين المدرستين ، وإنما عرضه خلافاً عاماً بين النحاة في عهد المدرستين وبعده .

(٢) والمسائل التي تعتبر من قبيل الخلاف بين المدرستين هي : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٥ وطريقته أن يعرض الآراء التي قيلت في المسألة ثم يعرض حجج الطرفين وما يحفظه ويتصوره لجدل كل منهما ، مدافعاً عن الرأي الذي يرجحه ويرتضيه راداً على الرأي الآخر ، فهو يتخذ أسلوب الأنباري في الانصاف تقريباً ، لكنه ينقصه الابانة والوضوح ، وتنسيق الأفكار .

(٣) أسلوب العكبري على عكس الأنباري منطقي ، وأدلته عقلية بحتة ، يغرق في القياس النظري من غير تعويل على الواقع اللغوي ، يقول في المسألة السادسة : المشتق فرع على المشتق منه ، أما حد الاشتقاق فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله : الاشتقاق فرع من أصل ، يدور في تصاريفه الأصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرض للفرع والاصل . وأما الفرع والأصل منهما في هذه

---

(١) راجع المسألة الخامسة التي يدور الخلاف فيها بين نحاة البصرة وحدهم .

الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية[1] ، وكذا اعتماده على دليل السبر والتقسيم في المسألة الثالثة .

وهذا الطابع العقلي والفلسفي في عرض الخلاف واضح في كل مسائل العكبري تقريباً .

(٤) في كثير من مسائل الخلاف يعرض الآراء من غير أن يصرح بأصحابها ، فيقول قال قوم كذا ، ورد آخرون بكذا ، على أن نسبة الرأي إلى صاحبه ، عليها معول كبير من الناحية العلمية ، راجع المسائل ١ ، ٢[2] ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من المخطوطة .

(٥) تأثر العكبري بالروح الفقهية ، وبأساليب الفقهاء وتعبيراتهم ولا عجب فهو أحد أعلام الفقه الحنبلي ، مثل تشبه المضاف لياء المتكلم بالخنثي المشكل في المسألة ٧ والحديث عن ميراث الأخوة في المسألة (٩) والفرع والأصل في المسألة التاسعة أيضاً .

(٦) أسلوبه في عرض المسائل يحتاج الى الوضوح والتنسيق وعرضه لوجهتي النظر بين المختلفين ينقصها الاتزان ، وهواه مع البصريين واضح ، ولذا وقف معهم في كل المسائل التي اختلفوا فيها مع الكوفيين ، فهو مثلاً يقول في مسألة اشتقاق كلمة (الاسم) الاسم مشتق من السمو ، وقال الكوفيون : من الوسم ، فالمحذوف عندنا لامه وعندهم فاؤه[3] .. فهو هنا يعتبر نفسه بصرياً ، وهذا ما تفيده كلمة (عندنا) وفي المسألة الخامسة عشرة يقول عارضاً حجة البصريين بناء فعل الأمر : (لنا أنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى) فهو على نفس الحرص في تأييد البصريين .

---

(١) المسائل الخلافية مسألة ٦ .

(٢) لم يصرح باسم صاحب رأي من الآراء التي عرضها في تعريف الاسم الا بابن السراج وفي التاسعة لم يصرح إلا باسم قطرب وحده ، وكذلك في العاشرة .

(٣) المسألة الرابعة من المرجع السابق .

وفي المسألة الأولى التي لم يصرح بأطراف الخلاف فيها يقول : الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة . . . هذا قول الجمهور ، وذهب شرذمة من النحويين إلى أن الكلام ينطلق على المفيد وغيره ، فالتعبير بلفظ (شرذمة) يوحي من أول الأمر بالتحيز للرأي الأول ، وهذه ظاهرة لم نجدها عند الأنباريُ .

(٧) حديث العكبري في المسائل الخلافية على رغم أنه لم يتناول إلا مسائل معدودة من مسائل الكتاب القليلة إلا أن تقويمه للخلاف تقويم جزئي ، يهدف إلى ترجيح رأي في مسألة على رأي آخر ، ولا يخلو من شائبة عصبية .

على أنه مع بعده عن عصر الخلاف الذي طغت فيه الأهواء كان ينبغي أن يكون أكثر اعتدالاً ، كما رأينا عند الأنباري .

ومن هنا فدور العكبري في البحث عن الخلاف لا يكاد يذكر .

واختياره للمسائل ، ومعظمها لا يوصل الخلاف فيها إلى ثمرة ، واهماله نسبة الآراء إلى أصحابها مظهر واضح لعدم الدقة والتمحيص ، وللبعد عن جوهر الموضوع .

(٨) نأخذ عليه الاسراف في القضايا المنطقية ، والمبالغة في التعليل ، وقد أخذنا على الأنباري شيئاً من هذا القبيل .

(٩) وهناك خطأ منهجي وقع فيه العكبري ، وذلك بعرضه المسألة الثالثة بين المسائل الخلافية في النحو ، وهي لا تحمل خلافاً باعترافه هو نفسه ، إذ يقول : كيف اسم بلا خلاف ، وإنما ذكرنا ههنا لخفاء الدليل على كونها اسما ، والدليل على كونها اسماً خمسة أشياء .

كأنه يعترف بخروجه عن المنهج ، ويتعلل بخفاء وجه الاسمية في كيف ، لأن كل ما في المسألة الأدلة على اسمية كيف ، وكان من الممكن قبول حجته لو أن هناك آراء مختلفة في الاستدلال على اسمية كيف . لكننا لا نجد شيئاً من ذلك في المسألة .

هذا هو أبو البقاء ودوره في البحث في الخلاف بين المدرستين .

ولم يؤلف في الخلاف كتاب مستقل إلا اسعاف ابن إياز كما أشرت والكتاب لم يقع في أيدينا ، وأشار إليه السيوطي في الأشباه والنظائر ، ودراسته خارجة عن النطاق الزمني لهذه الدراسة .

والحديث عن الخلاف بعد هذه الفترة عبارة عن تقويم جزئي لمسائلة المبعثرة في كتب النحاة ، تختلف عمقاً وسطحية ، وتعصباً واعتدالاً من نحوي لآخر .

وسنعرض لهذه الفترة في الباب الثاني عند حديثنا عن تقويم القدماء للخلاف .

الباب الثاني

تقويم الخلاف ونتائجه

ويشتمل على :

المقدمة :

الفصل الأول تقويم القدماء والمحدثين للخلاف

الفصل الثاني : تقويم الباحث للخلاف

الفصل الثالث نتائج الخلاف وآثاره في الدراسات النحوية

مقدمة

أفردت هذا الباب لتقويم الخلاف ، وتتبع النتائج التي أصل إليها بعد هذا التقويم وقد اتخذت فيه منهجاً محدداً رسمته ، وسرت عليه .

أولاً : تتبع آراء القدماء التي تكشف عن نظرتهم للخلاف ، وتقديرهم له :

ولست أعني بالقدماء ما يقابل المتأخرين حسبما اصطلحت عليه كتب النحاة من تقسيم النحويين الى متقدمين ومتأخرين . وإنما أعني بالقدماء كل من كتبوا في النحو على مناهج القدماء حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي أو الثالث عشر الهجري .

وبهذا يتضح ما أعنيه بالمحدثين ، وهم المعاصرون أصحاب الأراء الجديدة ، والنظرات الحديثة في الدراسات النحوية .

ولذلك تتبعت آراء المحدثين أيضاً .

وأنا في الحالتين أوازن وأنقد ، وأعلق ، وأوضح الحقائق مع عرض لآراء أصحاب الأراء .

ثانياً : تقويمي للخلاف بناء على أسس وضعتها أنا للتقويم ، وانتفعت فيها بآراء القدماء والمعاصرين وما لهم من تجارب وبحوث في هذا الميدان .

ثالثاً : النتائج التي لمستها وراء هذا الخلاف .

الفصل الأول

تقويم القدماء والمحدثين للخلاف

تقويم القدماء

تقويم الخلاف قبل الأنباري :

أكان قبل الأنباري من أعلام النحاة من حاولوا تقويم الخلاف بين المدرستين وتقويم منهجيهما تقويما شاملاً ؟

وللاجابة عن هذا السؤال أقول : في فترة الخلاف ما كان هناك مجال للتقويم الدقيق ، فالأهواء تغلب ، والمجاملات الشخصية تميل بالانسان كثيراً عن القصد ، وقلما نجد نقداً قوياً بناء يواجه فيه الناقد صاحبه المنقود . هذه طبيعة البشر ، وان كان هناك نقد فهو على أحد وضعين : ثناء وتقريظ يتجاوز بهما صاحبهما القصد ، أو تجريح واتهام يقفان بالناقد دون الوصول الى الحق .

وهذه أمثلة لهذا التقويم ، وقد أسلفت كثيراً منها عند حديثي عن ظاهرة التعصب في الفصل الاول من الباب الاول .

يقول أبو الطيب اللغوي في كتابه : مراتب النحويين بعد أن سرد تراجم أعيان

البصريين ، ثم الكوفيين . والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتهم ، وقد بينا منزلتهم عند أهل البصرة ، فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء ، علماء ، معظمون ، غير مدافعين في المصرين جميعاً ولم يكن بالكوفة ، ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية ، ولو كان لافتخروا به ، وباهوا بمكانه أهل البلدان ، وأفرطوا في إعظامه ، كما فعلوا بحمزة الزيات يتخذونه إماماً معظماً ، مقدماً ، وليس يحكى عنه شيء من العربية ولا النحو ، وإنما هو صاحب قراءة ، وأما عند البصريين فلا قدر له[1] .

ويقول أبو حاتم : لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الاعراب مطروحة ، لأنه كان يفهم ما يريد ، وهو مع ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قدوتهم وإليه يرجعون[2] .

وابن الأنباري أبو بكر من ناحية أخرى يرفع من شأن ثعلب ، ويحط من قدر المبرد[3] .

وابن الأعرابي الكوفي « كان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلاً ولا كثيراً »[4] .

وهذا تقويم يغلب عليه الهوى ، ويميل به - كما قلت - الايمان بوجهة نظر خاصة ومن هنا لا يعد تقويماً موصلا إلى حقيقة ، وبالتالي لم أعول عليه .

وفي هذه الفترة المبكرة ألفت كتب عن الخلاف كما أخبرتنا المراجع .

وأول كتاب في الخلاف هو كتاب : اختلاف النحويين لثعلب الكوفي سنة ٢٩١ هـ .

---

(١) مراتب النحويين ص ٣٦ .
(٢) المرجع السابق ص ٧٤ .
(٣) ياقوت : ارشاد ٥ : ١١٥ .
(٤) المصدر السابق ١٨ : ١٩٠

وذكرت المراجع أنه قد ألف بعد ثعلب كتابان عن الخلاف أولهما : المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان المتوفي سنة ٣٢٠ هـ وثانيهما : المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاسي المتوفي سنة ٣٣٨ هـ .

وكلا الكتابين فيه رد على ثعلب .

وهذه الكتب وغيرها مما ألف عن هذا الموضوع في عصرها لم تصل الينا ، ولو وصلت إلينا لأعطتنا بدون شك خطوطاً تقويمية لها قيمتها لا سيما أنها ألفت في فترة مبكرة والخلاف لا يزال لناره وميض .

ويغلب على ظني أن هذه الكتب ما كانت لتيسر لنا الحقيقة العلمية كما نريدها ، وكما نصل منها إلى ما نريد ، إذ يغلب عليها وجهة النظر الواحدة ، والهوى منها غير بعيد ، فأنا أتصور ثعلباً مدافعاً بعنف عن كوفيته ، بقدر حرص ابن كيسان وأبي جعفر النحاسي على مناصرتهما للبصرية .

وعندما استهوت بغداد العلماء فهفت إليها أفئدتهم من كل مكان ، وتوافد عليها البصريون لينافسوا الكوفيين في المجد والشهرة ، هدأ الخلاف وبدأ يظهر اتجاه آخر وأصبح في بغداد ثلاث نزعات .

(أ) نزعة مؤيدة للبصرية .

(ب) وأخرى مؤيدة للكوفية .

(جـ) ثالثة تجمع بين النزعتين .

وهذه الاتجاهات في تقديري ، فيها لون من التقويم- قائم على الموازنة والاختيار لكنه ليس بالتقويم الكاشف إلى نتائج تفيد في مسيرة الدراسات النحوية .

وكل ما كان في هذه الفترة عبارة عن آراء تعقب على نحاة المدرستين من بصريين أو كوفيين ، أو آراء جديدة تخالف ما ارتضته المدرستان .

ومن أمثلة ذلك :

يقول ابن جني في المحتسب عن فتح حرف الحلق في الثلاثي الذي يتوسط هذا الحرف : مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً ، فيجيزون فيه الفتح وان لم يسمعوه كالبحر والبحر ، والصخر والصخر . وما أرى القول من بعد الا معهم ، والحق فيه إلا في أيديهم ، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك ، ولا تقف فيه سائغا غير مستكره[1] .

ويعلق ابن جني على قراءة محمد بن السميقع (قرح) بفتح الراء في الآية رقم ١٤٠ من سورة آل عمران قائلاً : وأنا أرى في هذا رأي البغدادين في أن حرف الحلق يؤثر هنا في الفتح أثراً معتداً فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق . . وهذا ما لا توقف في أنه أمر راجع الى حرف الحلق لأن الكلمة بنيت عليه ألبتة . ولا قرابة بيني وبين البصريين ، ولكنها بيني وبين الحق والحمد لله[2] .

فهنا ابن جني يرجح وجهة النظر البغدادية ، ويحاول أن ينفي عن نفسه التعصب للبصرية .

ويقول ابن جني في الخصائص عن الشيء يسمع فيستدل به من وجه على تصحيح شيء وإفساد آخر : ومن ذلك أن نستدل بقول ضيغم الأسدي .

اذا هو لم يخفني في ابن عمي وان لم ألقـه الرجـل الظلوم

على جواز ارتفاع الإسم بعد إذا الزمانية بالابتداء[3] .

---

(١) المحتسب جـ ١ ص ٨٤ .
(٢) المحتسب ١٦٦/١ عن ١٦ .
(٣) الخصائص جـ ١ ص ١٠٤ .

وبعد أن يناقش كلمة هو في هذا البيت ويؤكد أنها لا تصلح إلا أن تكون مبتدأ ولا يمكن أن تكون فاعلا لفعل محذوف ، لانه لا مفسر له اذا ذاك ، لأن الضمير ليس على شريطة التفسير ، ولأن قوله : « لم يخفني الرجل المظلوم » إنما هو تفسير « لهو » من حيث كان ضمير الشأن والقصة . ثم يقول ابن جني : « فاذا ثبت بما أوردناه ما أردناه علمت وتحققت أن « هو » من قوله : « اذا هو لم يخفني الرجل المظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر » .

وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد اذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله : (إذا السماء انشقت) و(اذا الشمس كورت)[1] .

فكل ما حفلت به هذه الفترة من تقويم هو عبارة عن نقد جزئي لمسألة معينة يرجح المقوم فيها رأياً على رأي أو يخرج برأي جديد[2] .

عصر الانباري :

وفي عصر الأنباري يدخل البحث في الخلاف مرحلة جديدة ، وبالتالي يتجه البحث في تقويمة اتجاهاً جديداً . لا سيما وأعلام الخلاف قد انتهوا وأتيحت الفرصة للتاريخ ليسجل كلمة الحق وإن كانت الأهواء والميول لا تزايل نفوس البشر بحال .

ففي هذا العصر ألفت كتب خاصة بالخلاف ودراسته وتقويمة ، ووصل الى أيدينا بعضها ، ومما وصل إلينا إنصاف الأنباري ، والمسائل الخلافية للعكبري . واسعاف ابن إياز غير أن الأخير لم يقع في أيدينا ، وإنما تعرفنا عليه عن طريق كتاب الاشباه والنظائر للسيوطي الذي أورد في كتابه بعض مسائل الاسعاف .

وفي الفصل الثالث من الباب الاول تحدثت حديثاً مستفيضاً عن هذه الكتب وعن مناهجها ، وتقويم أساليب البحث فيها .

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٢) وأبرز الأعلام الذين جملوا هذا الاتجاه في هذه الفترة البغداديون بصفة عامة ، ثم الفارسي وابن جني ، والزمخشري بصفة خاصة ، ومع هذا يبدو على بحوث هؤلاء الثلاثة الأعلام مسحة النحو البصري .

وما يختص بهذا الفصل من هذا الموضوع أوجزه حتى تنتظم سلسلة الكلام .

ففي إنصاف الأنباري :

تعرض الأنباري كما عرفنا لأحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية ، وعرض بأمانة ونزاهة وجهة نظر المدرستين في كل مسألة ، ثم رجح ما اطمأن إليه ذاكراً أسباب هذا الترجيح ، وكانت النتيجة أنه رجح رأي الكوفيين في سبع مسائل بينما رجح رأي البصريين في الباقيات .

غير أن هناك مسائل قد يكون رأي الكوفيين فيها أقوم ، وانتصر الأنباري فيها للبصريين ، لأن القضية قضية منهج آمن به وارتضاه .

وتقويم الأنباري جزئي ، لأنه صادر على مسائل جزئية ، ولم يتناول أصلا من أصول الخلاف ، ليناقش رأي المدرستين فيه ، ولا تثريب عليه في اغفال ذلك ، لأن كتابه قد ألفه لمسائل الخلاف لا لأصوله .

وقد سبق أن فصلت جوانب تقويم الأنباري للخلاف تفصيلا تاماً ، ثم قومت تقويمه حيث تأكد لنا إنصافه ، ووضحت نزاهته .

والعكبري ومسائله :

وسار العكبري وراء الأنباري في طريق البحث عن الخلاف ، والكتاب الذي وصل لأيدينا هو المسائل الخلافية في النحو ، وفيه مسائل قليلة محدودة ، وتذكر المراجع للعكبري كتاباً آخر اسمه « التبيين » ونقل السيوطي كثيراً من مسائله ، ومضى في بحثه على نهج الأنباري ، غير أنه دونه في وضوح العبارة ، وجمال الأسلوب ، وترتيب الأفكار ، ورجح في مسائلة المذهب البصري .

ومن هنا فدوره في تقويم الخلاف محدود المدى ، وكأنه في كتابه يعالج الأمور من وجهة نظر بصرية لا محايدة كما فعل سلفه الأنباري مع أنه بصري مثله .

ويكثر في كتابه من العلل الفلسفية ، والحجج المنطقية : وأساليب الفقهاء

حتى تجد ذلك في كل مسألة من مسائله تقريباً .

والكتاب كله خمس عشرة مسألة ، وفيها من الخلاف بين المدرستين خمس فقط ، ورجح فيها كلها المذهب البصري .

وله بعض أخطاء منهجية أشرت إليها في موضعها .

وخلاصة ما يقال عن تقويم العكبري للخلاف أنه تقويم جزئي ، من وجهة نظر واحدة وكل ما له من قيمة أنه أفرد لبحثه في الخلاف كتاباً خاصاً به .

ابن مضاء :

وفي القرن السادس الهجري يظهر علم من أعلام النحو في الأندلس هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ، نشأ في قرطبة في بيت علم ، وأخذ عن ابن الرماك في إشبيلية كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره كثيراً من كتب اللغة والنحو والأدب ، وتولى رياسة القضاء في عهد أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن من دولة الموحدين . وتأثر بالجو الفكري في هذه الدولة بل كان رائداً له ، وفكر الموحدين تنقية الدين من الشوائب والاعتماد على ظاهر النصوص دون بحث وراء العلل ، أو توغل بالدين في متاهات الفلسفة .

وتعمق ابن مضاء في الدراسات النحوية جعله يعلنها ثورة على مناهج نحاة المشرق ، كما أعلنها الموحدون ثورة على الدراسات الفقهية والدينية عند علماء المشرق أيضاً ، ولهذا ألف كتابه « الرد على النحاة » وفي الكتاب رد على نحاة المشرق وفند بعض قواعدهم ومنها : العامل النحوي ، والعلل المثواني والثوالث ، والتمارين الافتراضية[1] .

وهنا أقول : أهذه الثورة التي أعلنها ابن مضاء في المغرب على نحو المشرق

---

(١) لابن مضاء ايضاً : كتاب تنزيه القرآن عما لا يليق وكتاب المشرق في النحو ، توفي سنة ٥٩٢ هـ .

قومت الخلاف بين المدرستين ولا سيما أن المدرسة الكوفية قريبة الى حد ما من المبادىء التي دعا إليها ابن مضاء ؟

يجيب عن ذلك الدكتور شوقي ضيف ، إذ يقول مبدياً هذه الملاحظة غير أننا نلاحظ أنه لم يعن بالنحو الكوفي أو على الأقل لم تظهر في الكتاب عناية بهذا النحو ، ومرجع ذلك ـ في رأينا ـ أنه لم يكن حريصاً على التوفيق بين مذاهب النحاة ، وإنما كان حريصاً على مهاجمة النحو جملة ، وقد اختار المذهب البصري الذي كان شائعاً من حوله والذي لا يزال شائعاً إلى عصرنا الحاضر ، فاتخذه مسرحاً لمعاركه مع النحاة[1] .

لكننا نلاحظ عليه أنه عندما يعرض لمسائل خلافية يؤيد الكوفيين ـ غالباً ـ لا لأنهم كوفيون ، ولكن لأن مناهجهم تلتقي إلى حد ما مع منهجه فعند ما يتعرض للخلاف حول حذف الفاعل أيجوز ذلك أم لا ؟ يقول : وأما اي الرأيين أحق؟ فرأي الكسائي ، لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ، لان الفاعل والفعل كالشيء الواحد فهما متلازمان ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفاعل وابقاء الفعل ، وهم يجيزونه ، ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة :

تعفق بالأرطي لها ، وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب[2] .

ومن هنا أستطيع أن أقول : إن تقويم ابن مضاء تقويم عابر وسريع وهو لا يقصد فيه إلى التقويم ، ووزن مناهج كل مدرسة ، لأن ذلك لم يكن في حسابه ، وإنما هي آراء يبديها في بعض المسائل حسبما يهديه إليها منهجه الذي ارتضاه .

ابن مالك :

وهذا علم آخر من أعلام النحاة في القرن السابع ، وله موقف إيجابي من

(١) الرد على النحاة / المقدمة ص ١٣ .

(٢) الرد على النحاة ص ١٠٩ . واختار ابن مضاء رأي الكوفيين في مثل : ما رأيته مذ يومان « وأن » يومان فاعل لفعل محذوف تقديره : قد مضى يومان ارتشاف ص ٢٠٦ مصورة .

الخلاف . وهو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي ، ولد بجبيان بالأندلس ، وسمع من الشلوبيني[1] . وفي عام ٦٣٠ هـ ارتحل الى المشرق ، واستقر بحلب ، وأخذ عن ابن الحاجب[2] ، وتتلمذ على ابن يعيش[3] ثم ترك حلب واستوطن دمشق متولياً مشيخة المدرسة العادلية حيث المجمع العلمي العربي الآن »[4] وظل بدمشق إلى أن توفي سنة ٦٧٢ هـ .

كان ابن مالك علماً في القراءات والنحو ورواية الحديث ، ومؤلفاته كثيرة متنوعة ، ونالت حظاً من الشهرة والذيوع ، وكثر شراحها ، ومنها في النحو : الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت ، وخلاصتها الألفية في ألف بيت وهي من أشهر مؤلفاته ، والمؤصل في نظم المفصل للزمخشري وتحفة الودود في المقصور والممدود ، وشرح الكافية ، والفوائد ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرح التسهيل ، وشرح الكافية ، وإعراب مشكل صحيح البخاري[5] .

ويلفت نظري في حياة ابن مالك أمران وأنا أحدد موقفه من الخلاف بين المدرستين وتقويمه له .

الأول : أن ابن مالك له موقف فذ بين النحاة في أنه توسع[6] في الاستشهاد

---

(١) بيان النسبة ، والشلوبين حصن بالاندلس (معجم البلدان) وفي القاموس بلد بالمغرب ، وهو أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني ، ولد بأشبيلية ، وأخذ عن السهيلي والجزولي وغيرهما ، وانتهت إليه رياسة النحو ، من مؤلفاته التوطئة ، والتعليق على كتاب سيبويه توفي سنة ٦٤٥ .

(٢) هو أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر الكردي ، كان أبوه حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي بالقاهرة ولد بأسنا ، وتعهده أبوه بالقاهرة ونبغ في العربية ، ومن مؤلفاته : الكافية والشافية ، والايضاح شرح المفصل ، توفي سنة ٦٤٦ هـ .

(٣) موفق الدين علي بن يعيش الحموي نشأ بحلب ، وتلقى النحو وبرع فيه ومن مؤلفاته شرح المفصل توفي سنة ٦٤٣ هـ .

(٤) مدارس النحو ص ٣٠٩ .

(٥) وردت ترجمة ابن مالك في طبقات الشافعية ٢٨/٥ وطبقات القراء ١٨٠/٢ ، والسلوك للمقريزي ٦١٣/١ ، والنجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، وبغية الرعاة ص ٥٣ .

(٦) سبق ابن مالك في الاستشهاد بالحديث ابنُ خروف والسهيليُّ ، وكذا الفارسي وابن جني ، غير أن ابن مالك أول من توسع وأربى .

بالحديث مع أن النحاة الأوائل لم يلجوا هذا الباب في الاستشهاد ، كثيراً وهو مأخذ سنأخذه عليهم جميعاً فيما بعد .

الثاني : أن ابن مالك يعد المنصف الثاني للمدرسة الكوفية بعد الأنباري ، إذ أيدهم في كثير من مسائلهم التي عارضهم فيها الأنباري نفسهُ كما أن كتبه كانت وعاء أميناً نقل إلى الأجيال آراء نحاة الكوفة الذين درست آثارهم العلمية ، ولم يصل إلينا منها إلا النزر اليسير .

وأما موقفه من الخلاف فكان يتميز بعقلية علمية نزيهة ، وينظر إلى المسائل الخلافية نظرة موضوعية ، وينتهي الى موقف معين ، قد يكون في هذا الموقف إلى جانب البصريين ، وقد يكون إلى جانب الكوفيين ، وقد ينحو منحى البغداديين ، وقد يخرج برأي جديد .

فمما اختاره من المذهب البصري : أنه رأى رأي يونس أن إما الثانية في مثل : قام إما زيد وإما عمرو . غير عاطفة[1] ، واختار رأي المبرد في أن إذا الفجائية ظرف مكان ،[2] ، وأكثر من اختيار آراء الأخفش بالذات ، ومنها رأيه في أن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا إذا كان جزءاً من المضاف أو كالجزء مثل قوله تعالى :﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا ﴾[3]

واختار رأي الكوفيين وما أكثر ما اختار منهم من ذلك ما ذهبوا إليه من أن مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع في مثل : ما رأيته مذ شهران ، أو منذ شهران ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها وبقي فاعلها والتقدير : مذ مضى شهران[4] واختار رأيهم في جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر ، مثل قول امرىء

---

(١) المغني ص ٦٢ .

(٢) المغني ص ٩٢ .

(٣) الهمع ١/٢٤٠ .

(٤) المغني ص ٣٧٣ والارتشاف ص ٢٠٦ .

القيس : بها العينان تنهل . أي تنهلان[1] واختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع ، وتقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال كان فاعلاً للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر استقر في مثل ما في الدار أحد[2] .

ومما أخذ برأيهم فيه دخول الفاء على الخبر إذا كان أمراً مثل : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وأوّل ذلك جمهور البصريين مع حذف الخبر[3] .

واختار رأيهم في ان أياه في مثل : رأيته إياه توكيد لا بدل[4] .

وكان يذهب مذهب الفراء في أن دام أخت كان لا تتصرف[5] وأن لو مصدر بعد يود ونحو مثل (يود أحدهم لو يعمر)[6] .

ومن آرائه الجديد التي رآها ، ولم يتقيد فيها برأي النحاة :

جوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر ، مستدلا بمثل « قد كان لكم آية في فئتين » وقوله تعالى : ﴿ يوم التقى الجمعان ﴾[7] .

واو العاطفة تأتي للتقسيم مثل : الكلمة اسم أو فعل أو حرف[8] .

هذه أمثلة متعددة لاتجاه ابن مالك ، ومنها يتجلى موقفه من الخلاف بين المدرستين وأنه كان ينظر فيه بعقل مجرد ، ومن ذلك لا تعجب إذا أولى المدرسة الكوفية كثيراً من التأييد يتجلى ذلك في اختياره للكثير من آرائهم إذ يفهم منه اقتناعه بمنهج السماع .

---

(١) الهمع ١/٥٠ .
(٢) المغني ص ٤٩٤ .
(٣) الهمع ١/١٠٩ .
(٤) المغني ص ٥٠٨ .
(٥) الهمع ١/١١٤ .
(٦) المغني ص ٢٩٤ .
(٧) الهمع ١/٤٢ .
(٨) المغني ٦٨ ، ٣٩٦ .

ومن ناحية أخرى لم يكن تقويم ابن مالك تقويماً عاماً للمدرسة الكوفية وانما كان تقويماً لبعض المسائل الجزئية يحكم فيها بمقتضى المنهج الذي يؤمن به ويرتضيه على أن ابن مالك يعد أعدل من قوم المسائل الخلافية بعد عصر الأنباري .

الرضي :

من أعلام القرن السابع الذين اتخذوا لهم موقفاً من الخلاف بين المدرستين . وهو نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ولد ونشأ باستراباذ من أعمال طبرستان ، ولم يتيسر أخبار حياته في كثير من المراجع(1) حتى إن منهم من لم يعرف اسمه ومنهم السيوطي ، إذ يقول في البغية : « ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته » هذا ما قاله السيوطي في البغية ، ولا أدري كيف يتجاهل أصحاب الطبقات أساتذة الرضي وتلامذته حتى اسمه أيضاً ، مع أن له تراثاً حافلاً أهمه : شرح الكافية في النحو ، وشرح الشافية في الصرف ، توفي حوالي سنة ٦٨٦ هـ على الأرجح .

وذكر الرضي كثيراً من المسائل الخلافية ، ووقف عندها وأبدى رأياً .

ومعظم مسائل الانصاف التي سردتها في فصل مسائل الخلاف أشرت قرين كل مسألة إلى موضعها في كتاب شرح الكافية للرضي .

واتجاه الرضي في تقويم الخلاف اتجاه بغدادي تقريباً ، إذ يقارن بين آراء النحاة من البصريين والكوفيين ، والبغداديين ، مختاراً لنفسه ما تتضح علله ، وقد يضيف لما يختار عللا أخرى تعززه ، وقد ينفرد برأي جديد . وسنذكر عدة أمثلة لهذه الاتجاهات الثلاثة .

من الأمثلة التي رجح فيها المذهب الكوفي :

١ ـ يرى الكوفيون شرطية أن المدغمة في « ما » في نحو أما أنت منطلقاً انطلقت ،

---

(1) وردت ترجمة للرضي مختصرة في : الرضي شذرات الذهب ٣٩٥/٥ وخزانة الأدب للبغدادي ص ٢٤٢ .

قال : « ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إياه »[١] .

٢ ـ يرى الضمير في أنت وأخواته « التاء » وفي اياك وأخواته « الكاف » قال : « وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين »[٢] .

٣ ـ يذكر رأي البصريين في أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل ويضعفه مصوباً رأي الكوفيين أو بالأدق رأي الفراء في أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً ، إذ إسناد أحدهما الى الآخر هو السبب في كون المفعول فضلة ، فيكون السبب في علامة الفضلة وهي النصب[٣] .

وأكثر ترجيحات الرضي للمذهب البصري ومنها :

١ ـ رجح رأيهم في باب التنازع واختيارهم اعمال الثاني ، لقربه[٤] .

٢ ـ كما رجح رأيهم في أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف[٥] .

٣ ـ الخبر محذوف في مثل « كل عامل وعمله » أي بعد واو المعية[٦] .

وقد خالف نحاة المدرستين في عدة آراء منها .

١ ـ مخالفته لهم في اشتراط أصالة الصفة في منع الصرف فقال : وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف[٧] .

---

(١) كان وأخواتها (حذف كان) .

(٢) باب المضمر .

(٣) الرضي على الكافية جـ ١ ص ٢١ طبعة استانبول .

(٤) الرضي على الكافية ١/٧٠ وما بعدها .

(٥) نفس المرجع ١/٢٧٧ .

(٦) نفس المرجع ١/٩٧ .

(٧) الكافية باب « غير المنصرف »

٢ ـ مخالفته لهم في عدهم عطف البيان نوعاً مستقلا في التوابع ، ورأي إدماجه في بدل الكل فيقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل الخ[1] .

وهذا رأي يتصل بمناهج النحاة ، ويعتبر نقداً لها وهو في تقديري له وجاهته ، لأن الفرق بين بدل الكل وعطف البيان اعتباري بحت ، وليس له صدى في واقع العبارة ، إذ المقصود في عطف البيان المتبوع ، والمقصود في البدل التابع ، فمن ناحية المقصد ، وحده يختلفان .

بهذه الأمثلة ندرك شيئاً آخر وهو أن الرضي يقوم الخلاف تقويماً جزئياً حسبما يتعرض له من مسائل ، ولا يحاول أن يقوم المدرستين في الأصول . على أنه خالف المدرستين وسار على طريق ابن مالك في الاكثار من الاستشهاد بالحديث ، وشرحه للكافية مملوء بالشواهد على ذلك .

أبو حيان[2] :

وفي القرن الثامن الهجري نجد علماً من أعلام النحاة في الأندلس يتناول الكثير من المسائل الخلافية ويبدي فيها آراء لها وجاهتها واتزانها هذا العلم هو أبو حيان الأندلسي .

وهو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي ، ولد بمطخاريش ، من ضواحي غرناطة وتلقى عن كثيرين منهم أبو جعفر بن الزبير وابن الضائع[3] في النحو ، وأكب بجانب ذلك على التفسير والحديث والقراءات والتاريخ ، وبرع في ذلك كله ، وهاجر

---

(١) الكافية باب البدل .

(٢) ترجمة أبي حيان وردت في الكتب الآتية ، بغية الوعاة ص ١٢١ ، وطبقات الشافعية ٣١/٦ ، والدرر الكامنة لابن حجر ٣٠٢/٤ ، وفوات الوفيات ٣٥٢/٢ ، وشذرات الذهب ١٤٥/٦ ، ونفح الطيب (الباب الخامس / القسم الأول) .

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الأبدي المتوفي سنة ٦٨٠ هـ لازم الشلوبيني ، وله شرح مفيد لكتاب سيبويه ، وشرح الجمل للزجاجي ، ومن تلاميذه أبو حيان (بغية الوعاة للسيوطي) .

في شبابه من موطنه بالأندلس وتنقل في شمال إفريقية ، وزار بلاد الشام والحجاز والسودان ، وألقى عصا التسيار في مصر سنة ٦٧٩هـ . ولزم بهاء الدين بن النحاس وهو من تلامذة ابن مالك وأخذ عنه كتبه .

وكان له نشاط تعليمي واسع بمصر فكان يدرس النحو في جامع الحاكم بالقاهرة سنة ٧٠٤ هـ ، كما عهد إليه بتدريس التفسير في قبة الفوري سنة ٧١٠هـ ، كما تولى منصب الاقراء بجامع الأقمر الفاطمي .

وكانت أحب الكتب إليه (كتاب سيبويه ، وتسهيل ابن مالك ، والممتع في التصريف لابن عصفور .

وقد تخرج على يديه جيل كبير من النحاة منهم ابن عقيل ، وابن أم قاسم .

ولأبي حيان ثلاثة شروح على تسهيل ابن مالك ، وله كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك ، ومن مصنفاته على النحو الارتشاف وهو في ستة مجلدات ومختصره في مجلدين ، يقول السيوطي في البغية لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ، ولا أحصى للخلاف ، وعليهما اعتمدت في كتابي : « جمع الجوامع » .

كان أبو حيان ظاهري المذهب ، ثم تحول أخيراً الى مذهب الشافعي ، لكن ظلت فيه بقية تعلق بالظاهرية ، حتى إنه يؤثر عنه قوله : « محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه » ، وتعلقه بالظاهرية وصل بينه وبين سلفه في هذا الاتجاه وهو ابن مضاء القرطبي حتى وجدنا لأبي حيان آراء شبيهة بآرائه في النحو ، مستوحاة من الاتجاه الظاهري في العقيدة والفقه .

توفي أبو حيان سنة ٧٤٥هـ .

تقويم للخلاف :

لأبي حيان موقف من الخلاف أكثر ايجابية ، لما فيه من حيوية وتحديد ، ولم

يكن مجرد انتقاء واختيار أو ترجيح أو على حد وصفنا له بالتقويم الجزئي ، كما رأينا في تقويم من سبقوه .

ومرجعنا في دراسة موقف أبي حيان من الخلاف كتابه : الارتشاف وهو مخطوط بدار الكتب ومنه عدة نسخ ، وقد اطلعت على نسختين النسخة رقم ٨٢٨ نحو واطلعت على نصفها تقريباً وأكملت بقية الاطلاع على الكتاب في نسخة مصورة رقمها ٦٥١٦ ، وهو في نحو ٣٨٨ لوحة ، كل لوحة تحمل رقماً واحداً وتضم صفحتين من صفحات المخطوط المصور .

وكما وصف السيوطي « الارتشاف » آنفاً بأنه أجمع الكتب وأحصاها للخلاف وجدته فعلا كذلك يكاد يستقصي كل خلاف حدث حول جزئية من جزئيات النحو ولذا لا أبالغ اذا قلت : ان مسائل الخلاف في الارتشاف تجاوزت أربعمائة مسألة .

ولأبي حيان مبادىء عامة يؤمن بها ، وعلى أساسها كان تقويمه .

١ ـ أبو حيان يحترم السماع ، وهذا الاحترام أساسه أنه ظاهري ، ومن هنا لا يتردد في قبول قراءة ، ويرجح رأي الكوفيين في مسائل كثيرة ، برغم أنه ينسب نفسه للبصرية ، ويعبر عن البصريين يقول : « أصحابنا » .

٢ ـ يمقت ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية ، وجلب التمارين غير العملية .

٣ ـ لا يعترف بقيام قاعدة على مثال واحد(١) ، وفي هذا المبدأ تظهر بصرتيه ، وهو بصفة عامة يميل إلى أن يقف في صف سيبويه والبصريين ولا يخالفهم إلا في سبيل المبدأين السابقين .

٤ ـ يخالف ابن مالك في الاستشهاد بالحديث ، مؤثراً خطة الرعيل الأول من النحاة .

---

(١) أي أنه يسلك في قضية السماع طريقاً وسطاً بين سعة الكوفيين ، وتضييق البصريين.

وستضرب أمثلة من واقع الارتشاف تؤيد هذه الاتجاهات ، وتوضح أسلوب أبي حيان في تقويم الخلاف ، وتوجيهه ، ووزنه وتقديره .

فالمسائل التي يقوم الخلاف فيها على علل منطقية ، وأقيسة نظرية يعلق عليها بأن الخلاف فيها ليست له ثمرة تذكر .

أ ـ ففي الخلاف حول علامة إعراب جمع المذكر السالم أهي الحروف أم حركات مقدرة ، أم أنه انقلاب هذه الحروف وتغيرها ؟ يقول تعليقاً على هذا الخلاف الحافل بالجدل النظري : وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف ليس تحته طائل ، ولا يبنى عليه حكم[1] .

ب ـ وفي الخلاف حول الإعراب أهو أصل في الأسماء والأفعال أم هو أصل في الأول فقط فرع في الثاني ؟ يعقب على هذا الجدل النظري بقوله : « وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة »[2] .

جـ في الاختلاف في (إيا) وأخواتها . أهي ضمير كلها أم بعضها ضمير والباقي عماد ؟ وأين الضمير ؟ وأين العماد ؟ يعلق على هذا الخلاف النظري بقوله : وليس في الاختلاف فيها كبير فائدة[3] .

د ـ ثم يعرض لاختلاف النحاة في معنى الصرف ـ ثم يقول : إنه خلاف لا طائل تحته[4] .

هـ ـ ثم يقف عند اختلافهم حول همزة « ال » التعريفية . أهي همزة وصل أم قطع ؟ يقول : « وهذا الخلاف لا يجدي شيئاً ، ولا ينبغي أن يتشاغل به »[5] .

---

(١) الارتشاف ص ٢٢٧ .

(٢) الارتشاف ص ٣٥٨ .

(٣) الارتشاف ص ٤١٢ .

(٤) الهمع ١/٢٤ .

(٥) الهمع ١/٧٩ .

و ـ ومما يؤكد إدراكه أن اللغة واقع اجتماعي ، غني عن التماس العلل من الخيال تعليقة على تعليل النحاة لضم التاء في مثل « كلمت » للمتكلم ، وفتحها للمخاطب ، وكسرها للغائب بقوله : « هذه التعاليل لا نحتاج إليها ، لأنها تعاليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل » .

وكذا تعليقه على تعليلهم رفع المضارع بذكر أوجه سبعة خلافية بقوله : « لا فائدة لهذا الخلاف ، لأنه لا ينشأ عنه حكم تطبيقي »[1] .

والخلاف القائم على سماع أو استشهاد بقراءة يعتد بالرأي القائم عليه ، ويؤيده وهذه أمثلة لذلك .

أ ـ الامالة مع الادغام في كلمتين يمنعها البصريون ، وقيل تمال اعتماداً على قراءة أبي عمرو ﴿ وتوفنا مع الأبرار ربنا وآتنا ﴾ : يقول أبو حيان عن الأمالة : وهي مذهب ثعلب وهو الصحيح[2] .

ب ـ يشير أبو حيان إلى أن بعض النحاة عقدوا باباً فيما أدغمت القراء مما لا يجوز عند البصريين وهو مخالف لأقيستهم ورواياتهم ثم يقول : والذي نذهب إليه إن صحت الرواية من أثبات القراء وجب المصير إليه ، وان خالف أقوال البصريين ورواياتهم[3] .

وهنا يظهر بوضوح احترام أبي حيان للسماع ، وبعده عن التعصب .

جـ ـ يذكر رأي البصريين في تحقيق الهمزتين فيقول : وقد سمع التحقيق منهما ، وهو من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه انتهى ثم يعقب على حكم البصريين بقوله : وليس كذلك وقد قرأ بالتحقيق فيهما الكوفيون ، وابن عامر من السبعة ، وليس بشاذ[4] .

---

(1) الهمع ص ١/٥٦ ، ص ١/١٨٦ .
(2) الارتشاف ص ٢٠٦ .
(3) الارتشاف ص ٢٩٤ .
(4) الارتشاف ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

د ـ في فُعَال ومَفْعَل من العدد . أيقتصر فيهما على ما سمع كما قال البصريون ، أو يقاس ما لم يسمع على ما سمع كما قال الكوفيون أم يقاس البناء ان ؟ ثم يعقب على الأخير بقوله : وهو الصحيح لسماع ذلك من العرب ، وحكى البناء بن أبو عمر والشيباني[1] .

هـ ـ يؤكد أبو حيان أن ميوله البصرية لا تؤثر على احترامه للقراءة القرآنية ولو خالفت القياس بل يعتبر القياس هو ما جاءت به القراءة فيقول في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ،وما يتصل به من قراءة حمزة لقوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ . الذي نختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً قال : ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل[2] .

ومن تقويمنا القائم على احترام السماع في غير قراءات القرآن .

١ ـ ففي الخلاف حول إعمال إن النافية عمل ما الحجازية . وجواز ذلك عند الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني ، وعدم جوازه عند الفراء والبصريين ، واختلاف النقل عن سيبويه والمبرد فينقل السهيلي الجواز عن سيبويه ، والمنع عن المبرد، وينقل النحاس عكس هذا .

ويكون رأي أبي حيان أن « الصحيح جواز اعمالها ، وقد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً »[3] .

وبجانب احترامه للسماع لا يعتد بالسماع القليل كأصحابه البصريين وان كنا نقع في حيرة ، لأنه لا يقدم لنا ضابطاً محدداً لما يعتد به وما لا يعتد به من السماع ، وانظر إلى تقويمة لهذه المسألة : « ولا يزاد غيرها ـ غير كان ـ من أفعال هذا الباب

---

(١) الارتشاف ص ٣٧٩ .

(٢) الاقتراح ص ٨٤ .

(٣) الارتشاف ص ٥٦٨ .

خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا زيادة أمسى ، وأصبح في التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن ثبت فهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه[1] .

ولكن يبدو لي أن السماع إذا كان لهجة سائدة لقبيلة يعتد به كما رأينا في تعليقه على إن النافية وعملها ، وكذلك عندما يحدثنا في الارتشاف عن الثلاثي المضعف المبني للمجهول ، وأنه لا يجوز فيه عند الجمهور الا ضم الأول يقول : وأجاز الكسر بعض الكوفيين وهو الصحيح وهو لغة لبني ضبة وبعض تميم ومن جاورهم يقولون : رِدّ الرجل ، وقدّ قميصه وقرأ علقمة (ولو رِدّوا ـ رِدَّت إلينا)[2] .

وفي كل المسائل التي يعرضها أو يعرض لها أبو حيان نحس فيها بصرف النظر عن نتيجة التقويم ـ عرضا نزيهاً لا يشوبه تعصب ، وفي كل موقف فيه سماع يشير إليه سواء أكان السماع مؤيداً للبصريين أو الكوفيين .

وبعد هذه الجولة في ربوع الارتشاف ، وغيره من الكتب التي تحمل آراء أبي حيان ندرك أن تقويم أبي حيان للخلاف فيه كثير من الايجابية ، والنصفة ، وأنه جاوز حدود التقويم الجزئي الذي عرف به سابقوه ، وقوم أصول الخلاف نفسها .

فموقفه من القراءات بصفة خاصة اتجاه يحمد له .

وموقفه من السماع فيه كثير من الاتزان .

وهو أحد الأعلام الذين نقلوا بأمانه ـ مسائل الكوفيين .

ونظرته للعلل النحوية ، والتمارين غير العملية ، وتقويمه للمسائل التي ليس فيها إلا هذا النوع من الفلسفة النحوية يدل علي عقلية فذة ونضج في التفكير النحوي .

---

(١) الارتشاف ص ٥٥٧ .

(٢) الارتشاف نسخة مصورة لوحة رقم ١٩٤ ، الأولى جزء آية من الأنعام/ ٢٨ ، والثانية جزء آية عن يوسف / ٦٥ .

فإذا بدأ للمحدثين أن ينتقدوا النحاة القدامى في شيء من هذا أؤكد لهم أنه قد سبقهم إلى ذلك أبو حيان .

ابن هشام :[1]

وفي القرن الثامن علم آخر من أعلام النحاة أدرك أبا حيان ، وكان له دور بارز في تقويم الخلاف ، وفي مسيرة النحو العربي بصفة عامة . وهو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الانصاري المصري ، ولد بالقاهرة ، ولزم عبد اللطيف بن المرحل ، وحضر دروس التاج التبريزي ، والتقى بأبي حيان ويقال إنه لم يسمع عليه إلا ديوان زهير ، وقد بَذَّ ابن هشام شيوخه ، وتخرج على يده الكثير ، وكان مثلاً رائعاً في الإلمام بالنحو ومذاهبه ، مستوعباً لآراء النحاة فيه ، مع تمييز بالتدقيق والتحقيق ، والنقد الذكي ، وتصحيح أوهام المعربين حتى طغت شهرته الآفاق ، يقول عنه ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب تسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية اسمه ابن هشام أنحى من سيبويه . إلى أن يقول وكان ينحو طريقة نحاة أهل الموصل الذين أقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه والله يزيد في الخلق ما يشاء[2] .

توفي ابن هشام سنة ٧٦١ هـ وفي كشف الظنون سنة ٧٥٦هـ ولم أجده في غيره من المراجع .

ومن مؤلفاته في النحو : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وقطر الندى وبل الصدى ، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وشرح التسهيل لابن مالك .

ومؤلفات ابن هشام تتميز بالتنسيق وجمال العرض ، وما من طالب في العربية

(١) وردت ترجمة ابن هشام في الدور الكامنة لابن حجر ٣٠٨/٧ ، وشذرات الذهب ١٩١/٦ ، وبغية الرعاة ، وحسن المحاضرة (أئمة اللغة والنحو) .
(٢) المقدمة الفصل الثالث : علوم للسان علم النحو .

إلا وهو مدين بالفضل لمؤلفات ابن هشام .

ولابن هشام في مسيرة النحو آثار بارزة :

- هو صاحب أول مؤلف في النحو كتب على منهج جديد لم يسبق إليه[1] ، وهو مكون من ثمانية أبواب الباء الأول : حروف المعاني وفيه استقصى كثيراً من المسائل والجزئيات النحوية ، والباب الثاني عن الجملة ، والباب الثالث عن شبه الجملة ، والواقع أن كل ما فيه من حيث المنهج رائع وجديد ، وقد أكثر فيه من الاستشهاد بالقرآن الكريم حتى إنهم يروون أنه قيل لابن هشام : هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال : أغناني المغنى .

ويقال : إنه تأثر بكتاب سلفه ومعاصره المرادي »[2] في كتابه : الجني الداني في حروف المعاني » وإن صح هذا ففي باب حروف المعاني والا فكل أبواب المغنى تدل على ذكاء وقدرة على الابتكار .

أول نحوي مزج المسائل البلاغية بالنحو ، ويشير هو بنفسه الى أنه لم يقلد في هذا الاتجاه سابقيه « بل لأني وضعت الكتاب لافاده متعاطي التفسير والعربية جميعاً[3] .

- حشد في كتابه كثيراً من الآراء النحوية لمدارس النحو المختلفة .

- يعتد بالقراءات القرآنية .

تقويمه للخلاف :

تفكيره النحوي - تقريباً - قائم على الأسس البصرية ، وأن خالفهم ففي الاعتداد بالقراءات القرآنية ، وليس معنى هذا أن ابن هشام كان متعصباً لسيبويه

(١) للرماني كتاب صغير باسم معاني الحروف طبع أخيراً محققاً في مطبعة نهضة مصر . والأزهية في الحروف للهروي .

(٢) راجع ص ١٥٢ .

(٣) آخر الباب الخامس من المغني .

والبصريين ، ولكنه فقط يوافقهم في أغلب آرائهم النحوية ، وقد يرجح بعض آراء الكوفيين في بعض المسائل على ما يبديه البصريون فيها من آراء .

ومن هنا أستطيع أن أقول إن ابن هشام ـ مع هواه البصري ـ سار على منهج بغدادي يوازن بين آراء المدرستين وما تلاهما من مدارس ، ومن تلاهما من أعلام النحاة مختاراً منها ما يتمشى مع مقاييسه ، مع قدرة بارعة في التعليل والتوجيه والتخريج .

فهو مع البصريين في جل آرائهم ، فالمبتدأ عنده مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وكان ترفع الاسم وتنصب الخبر والمفعول به منصوب بالفعل ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بلام محذوفه . وكان يولى سيبويه وأعلام المدرسة البصرية احتراماً واكباراً .

ولكنه رجح مذهب الكوفيين في عدة مسائل تدل على بعد النظر ، وعلى إيثار للنصفة واحترام للحقيقة العلمية ، ومن الغريب أن هذه المسائل التي رجح منها ابن هشام رأي الكوفيين ، رجح الأنباري في بعضها ـ وهو ما ورد منها في الانصاف ـ رأي البصريين

١ ـ انكار الكوفيين وجود أن المفسِّرة .
يقول ابن هشام : وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية ألبتة ، وهو متجه عندي ـ الخ[١]

٢ ـ اختيار الكوفيين شرطية أن المدغمة في « ما » نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت قال : وإليه ذهب الكوفيون ، ويرجحه عندي أمور[٢] .

وقد سبق أن رجح الرضي رأي الكوفيين في هذه المسألة .

---

(١) الباب الأول (أن)
(٢) الباب الأول من المغني (أن) .

٣ ـ إعراب فعل الأمر بالجزم بلام أمر مقدرة ، لأنه مقتطع من المضارع المجزوم بها قال : فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، ويقولهم أقول[1] .

٤ ـ لا يلزم أن تكون أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة جميعاً ، وهذا رأي الكوفيين يقول ابن هشام : والذي يظهر لي قولهم ؟ إذ المعنى في نحو (أم جعلوا لله شركاء) ليس على الاستفهام[2] .

٥ ـ كان سيبويه يذهب إلى أن « أبؤسا » خبر، وذهب الكوفيون ومعهم ابن هشام إلى أن « أبؤسا » خبر كان أو يكون محذوفة والجملة خبر عسى[3]

٦ ـ ذهب سيبويه إلى أن كيف تكون دائماً ظرفا ، وذهب الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنها تكون ظرفاً أحياناً ، وأحياناً اسماً غير ظرف ، بدليل أنه يبدل منها بالرفع فيقال : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب[4] .

٧ ـ جمهور البصريين يمنع توكيد النكرة مطلقاً ، وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد ، وتابعهم ابن هشام مصححاً مثل : صمت أسبوعاً كله[5] .

وتأييد ابن هشام للكوفيين في هذه المسائل لا يعني أنه في تقويمه ينتقد أصول البصريين ، لأن في هذه المسائل من وجوه التأويل والتقدير ما يرضي ميوله ، والتأويل والتقدير أظهر ما يكونان في النحو البصري .

واذا كان لابن هشام نقد للخلاف النحوي وتقويم له فهو في مقدمة كتابه الرائع المغنى ينتقد الخلافات النحوية التي لا صلة لها بالاعراب مثل الخلاف حول اشتقاق الاسم ، وكأنه يرى أن الخلاف النحوي ينبغي أن يكون مقصوراً على المسائل

---

(١) المغني الباب الأول (اللام)

(٢) المغني الباب الأول (أم)

(٣) التصريح ٢٠٤/١ .

(٤) الهمع ٢٠٢/١ .

(٥) التصريح ١٢٤/٢ .

الإعرابية لا يتجاوزها إلى التصريفية .

كما أنه كثيراً ما يعقب على بعض الخلافات بأنها لا ثمرة لها . وهذا تعقيب يشترك فيه النحاة المتأخرون جميعاً ، بعد عصر الأنباري .

وتقويم ابن هشام للمسائل الخلافية بصفة عامة تقويم جزئي .

السيوطي[١] :

فإذا انتقلنا عبر القرن الثامن إلى أوائل التاسع ، نرى علماً من أعلام النحاة كان له دوره في تطور الخلاف وفي تقويمه وهو السيوطي .

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد المتوفي سنة ٩١١ هـ .

عاش في مصر في العصر المملوكي ، وعكف على طلب العلم منذ نعومة أظفاره ، والرائع في حياته العلمية أنه برز في كل علم ، وطوف في كل فن من تفسير وعلوم قرآن وحديث وتاريخ وتراجم ولغة ونحو ، وبالاطلاع على كتبه الكثيرة يتأكد لنا ثقافته الواسعة ، وأنه يكاد يكون على إلمام بثقافة أمته عبر تاريخها الطويل ، وهو كشأن كل مؤلف في ذلك العصر،عصر المماليك عندما يؤلف لا يؤلف في موضوع محدد وإنما يلم أشتاتا من المعرفة ، فالكتاب الواحد للسيوطي يحوي بين دفتيه عدة كتب لسابقيه ، ودفع علماء هذا العصر إلى هذا المنهج تدمير الثقافة الاسلامية على يد التتار ببغداد .

ومن ناحية أخرى كما طوف السيوطي بكتب التراث طوف ببلدان الاسلام ينهل العلم من كل مورد مر به في الشام أو الحجاز أو اليمن أو الهند .

(١) ترجم السيوطي لنفسه في الجزء الأول من كتابه وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، كما وردت ترجمته في شذرات الذهب ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني ، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي .

ومن مؤلفاته الغزيرة التي زادت عن ثلاثمائة كتاب .

في اللغة وفقهها المزهر .

وفي أصول النحو الأشباه والنظائر وفيه يطبق على العربية المنهج الّذي سار عليه الفقهاء في مصنفاتهم للأشباه والنظائر في الفقه ، ويؤكد السيوطي في مقدمته أنه سار فيه على نهج كتاب القاضي تاج الدين السبكي .

وكذلك كتابه الاقتراح في أصول النحو وقد لخص في هذا الكتاب كتابين للأنباري وهما : لمع الأدلة ، والاغراب في جدل الاعراب .

وله في النحو : شرح مغنى ابن هشام ، وشرح شواهد المغنى وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ، وهو من أهم الكتب التي احتشدت فيها مئات من مسائل الخلاف ، وقد رجع فيه لأكثر من مائة كتاب ومنها ارتشاف الضرب لأبي حيان .

ولا أريد أن أشير الى كتبه في الفنون الأخرى حتى لا أبعد عن منهج البحث .

موقف السيوطي من الخلاف وتقويمه .

كتب السيوطي في أصول النحو كانت دعماً لهذا الاتجاه الذي ظهر في النحو من عهد ابن جني ومن بعده الأنباري ، وسار على طريقهم مستعيناً بأفكارهم السيوطي . وفي هذه الكتب رسمت مناهج البحث النحوي ، وظهرت أصول الخلاف .

كانت كتب السيوطي معبراً انتقل عليه تراث ما كان ليصل إلى أيدينا ، فقد نجد كتبه نقولاً مستفيضة من كتب فقدت ، فنلم بعض الشيء بمؤلف ليس في وسعنا الوصول إليه ولا أدل على ذلك من كتاب التبيين للعكبري لم نعثر عليه لكنا وجدنا السيوطي لخص مسائل الخلاف فيه وفي الانصاف في اثنتين ومائة مسألة ، فكان ذلك قبساً اهتدينا به .

وأما السيوطي في ميدان البحث النحوي فكتابه الهمع موسوعة لمسائل الخلاف

ومنهجه في تقويم الخلاف ومسائله منهج نحاة مصر المتأخرين الذين يقفون أمام ما وصلهم من تراث لمدرسة البصرة ، وما نقل اليهم من آراء مدرسة الكوفة ، ثم مدرسة بغداد ، ثم آراء الأعلام الآخرين وما أكثرهم ، يقفون أمام هذا الحشد الهائل من الآراء موقف الاختيار والترجيح على النهج الذي سار عليه البغداديون بالنسبة لنحو المدرستين .

فقد يرجح آراء البصريين ، أحياناً ، ويرجح آراء الكوفيين حيناً وقد يقف بجانب أحد أعلام النحاة بعد المدرستين في رأيه الذي يخالف به آراء المدرستين جميعاً ، فهو إذن يتخير ويرجح ما يستقيم عنده كدليل تعليله وتوجيهه .

وهو كالكثيرين قبله ـ يكثر ترجيحه للبصريين ، ولكن ذلك لا يمنع من وقوفه مع الكوفيين في بعض المسائل ، ومن ذلك .

أ ـ يمنع البصريون تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول ، ويجيز ذلك الكوفيون ، ومعهم السيوطي[1] .

ب ـ اختار السيوطي رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان كل منهما يرفع صاحبه[2] .

وهذا الموقف للسيوطي من آراء المدرستين ، ومن الآراء التي وجدت بعدهما يعد لوناً من التقويم الجزئي الذي كان هو الطابع الغالب على تقويم القدماء جميعاً .

لكن السيوطي ـ وجهده العلمي يغلب عليه جمع التراث وتنسيقه ـ قوم الخلاف بين المدرستين تقويماً عاماً لا تظهر فيه شخصية السيوطي ، لأنه عبارة عن سرد آراء للسابقين في تقويم المدرستين دون أن يدلي فيه السيوطي برأي ، من ذلك ما جاء في الاقتراح «المسألة ١٦ من الباب السادس: « التعارض والترجيح » . اتفقوا على أن

---

(١) الهمع ١/٨٨ .
(٢) الهمع ١/٩٥ .

البصريين أصح قياساً ، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ . والكوفيون أوسع رواية . قال ابن جني : الكوفيون علامون بأشعار العرب ، مطلعون عليها . وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار : الذي نختار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً ، قال : أي أبو حيان ـ ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل . وقال الأندلسي : في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين ، وقال : ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة (البنوا)[1] وباعة الكوايخ[2] .

فنرى في هذا النص تقويماً عاماً لأصل من أصول الخلاف بين المدرستين وهو السماع ، وكل ما فعله السيوطي في هذا التقويم أنه عرض لنا آراء نقلها عن ابن جني ، وأبي حيان ، والأندلسي .

الأشموني[3] :

هو نور الدين علي بن محمد بن عيسى المتوفي سنة ٩٢٩ هـ .

من أنبه نحاة مصر في القرن العاشر ، أخذ عن الكافيجي[4] وغيره من نحاة مصر ، كان عالماً زاهداً مكباً على الدراسة والاطلاع ، ومن أشهر مؤلفاته شرحه على الألفية المسمى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك .

وهذا الشرح اعتمدت عليه كثيراً في هذه الرسالة ، واخترته مع ارتشاف أبي

---

(١) هكذا في الأصل ، في الفهرست لابن النديم ص ٨٦ (أكلة الشواريز) فلعله هنا تحريف .

(٢) الاقتراح ص ٨٤ .

(٣) ترجمة الاشموني جاء في الضوء اللامع ٦/٢٥ وشذرات الذهب ٨/١٦٥ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان أصله من آسيا الصغرى ، واشتهر بالكافيجي لملازمته كافية ابن الحاجب ثم هبط مصر وأقام فيها ونبه قدره وتتلمذ عليه الكثير من الأعلام ومن أنفس مؤلفاته : شرح القواعد الكبرى لابن هشام توفي سنة ٨٨٩ هـ .

حيان في احصاء مسائل الخلاف التي لم يستوعبها ابن الأنباري .

وهذا الشرح سنتعرف منه على موقف الأشموني من الخلاف وتقويمه له .

وهذا الشرح يتميز بأن الأشموني استوعب فيه تقريباً آراء سابقية ونقل عن شروح شتى للألفية ، وللكافية ، وللتسهيل ، وهذا كله عدا كتب السابقين من غير شراح هذه الكتب المشار إليها .

وفي القليل من المسائل ينسب الآراء إلى أصحابها ، وفي الكثير يهمل هذه النسبة ، وهذا مأخذ على كثير من المتأخرين .

ويهتم اهتماماً كبيراً بموازنة آراء ابن مالك في الألفية مع نظيراتها في التسهيل ، وإن كان هناك خلاف نص عليه .

موقفه من الخلاف وتقويمه :

استقصيت ما أورده الأشموني من مسائل الخلاف بين المدرستين ، ووجهة نظري أنه آخر نحوي اهتم بتجميع آراء النحاة على اختلاف مدارسهم وأزمانهم ، وقد يعطينا هذا الاحصاء مدى أوسع في فهم الخلاف وتقويمه لا سيما وأن الكاتبين في الخلاف قصروا أبحاثهم على عدد محدود من المسائل حتى إن أوسعهم باعا في الكتابة وهو عبد الرحمن الأنباري لم تتجاوز مسائله إحدى وعشرين ومائة مسألة .

وخرجت من هذا الاحصاء لمسائل الخلاف في الأشموني بأن المسائل التي أوردها تبلغ نحو أربع وخمسين ومائة مسألة ، وفيها أكثر من مائة مسألة من مسائل الأنباري .

أما تقويمه للخلاف من خلال دراسة هذه المسائل ، فيتضح فيما يأتي :

١ ـ قد يقف من الخلاف موقفاً سلبياً بأن يعرض آراء السابقين في المسألة من أعلام المدرستين أو من غيرهم ممن أتوا بعدهم ، كما يشير إلى ترجيحات العلماء لرأي إحدى المدرستين في المسألة ، وأما الأشموني نفسه فهو مجرد عارض لما معه أو لما يحفظه من هذه الآراء .

أ ـ ففي مسألة منع المصروف من الصرف للضرورة ، يقول الأشموني : أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه(١) .

ب ـ في مسألة الرافع للمضارع يقول : والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حرف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف(٢) الأول ، قال في شرح الكافية لسلامته من النقض(٣) .

ج ـ نص ابن مالك على جواز البناء والإعراب وعلى أرجحية البناء فيما إذا أضيفت لجملة فعلها ماض ، وأرجحية الإعراب فيما إذا أضيفت لجملة فعلية فعلها مضارع أو جملة اسمية قال الأشموني : ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب : وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (ومن بنى فلن يفندا) أي لم يغلط ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع (هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم) بالفتح(٤) .

٢ ـ وبجانب هذا الموقف السلبي في تقويم الخلاف قد يبدي الأشموني رأيه في الخلاف موجزاً بدون توجيه أو تعليل ، أو يحكم على الخلاف بأنه عديم الفائدة .

أ ـ يقول الأشموني مستعرضاً آراء النحويين في رافع المبتدأ والخبر: وذهب الكوفيون إلى أنهما مترفعان . وهذا الخلاف لفظي(٥) .

ب ـ اذا كان عامل المعمولين واحدا ، واختلف العمل ، واتحدت النسبة من جهة

---

(١) الأشموني جـ ٢ ص ٥٤٣ .

(٢) المصنف هو ابن مالك ، والكافية الشافية من مؤلفات ابن مالك .

(٣) أشموني جـ ٣ ص ٥٤٧ .

(٤) الأشموني جـ ٢ ص ٣١٥ .

(٥) أشموني جـ ١ ص ٩٠ .

المعنى نحو : خاصم زيد عمرا الكريمان يقول الأشموني : فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع ، فتقول : خاصم زيد عمرا الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز الاتباع أي إن شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم . والصحيح مذهب البصريين[1] .

٣ ـ وفي أحيان قليلة يقوم المسألة الخلافية تقويماً مصحوباً بالتوجيه يقول الأشموني متحدثاً عن حذف أدوات النداء إذا كان المنادى اسم جنس أو مشاراً إليه ،، وقد أورد بعض الأمثلة المسموعة : وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنع فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

والانصاف القياس على اسم الجنس ، لكثرته نثراً ونظماً ، وقصر اسم الاشارة على السماع ، اذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس ، فقال :وقولهم في هذا أصح[2] .

٤ ـ وقد يقف موقف الناقد لتقويم السابقين .

ومن ذلك عرضه للخلاف حول معنى الواو العاطفة فيقول : وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب ، وثعلب والربعي ، وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح[3] .

---

(١) أشموني جـ ٢ ص ٣٩٨ .

(٢) الأشموني جـ ٢ ص ٤٤٤ .

(٣) أشموني جـ ٢ ص ٤١٧ .

نظرة عامة على تقويم القدماء :

بالنظر إلى مواقف القدماء من الخلاف وتقويمهم له من عصر الخلاف إلى نهاية القرن العاشر الذي انتهى بانتهائه النمط القديم لتقويم الخلاف[1] نستطيع أن نسجل الحقائق الآتية :

١ ـ في عصر ما قبل الأنباري كان التقويم عاماً لوجهتي نظر المدرستين في أصول النحو غير أنه لم يكن متكاملاً ، وكان يشوبه عصبية واضحة عند الكثير منهم ، وكان هذا التقويم في صورة آراء خاطفة ، أو تعليقات وجيزة لا تعدوا استنتاجات توضح موقف المدرستين من السماع أو القياس أو قراءات القرآن ، وغير ذلك من أصول الخلاف ، وقد أسلفنا الكثير من هذه الآراء والتعليقات عند الحديث عن المسائل الأصولية للخلاف ، وقد حفلت كتب الطبقات بالكثير منها .

وقد ألفت في هذه الفترة كتب تبحث في الخلاف ، أشارت المراجع إليها ، ولكن لم تعثر عليها ، وكان لوجودها أهمية بالغة، إذ يمكن أن تغير من نظرتنا للخلاف وتقويمنا له .

كما كان لهذه الفترة تقويم جزئي يدور حول الانتقاء والترجيح من آراء المدرستين على منهج البغداديين وأضرابهم .

٢ ـ في القرن السادس ، عصر الأنباري والعكبري ، وجدنا تقويماً عاماً لأصول الخلاف على يد الأنباري في كتابيه : لمع الأدلة في أصول النحو ، والاغراب في جدل الاعراب .

كما وجدنا تقويماً جزئياً عن طريق عرض نماذج من مسائل الخلاف في كتابي الانصاف للأنباري والمسائل الخلافية للعكبري ، لكنه في الوقت نفسه حفل بعرض

---

(١) ما ألف بعد القرن العاشر من كتب النحو عبارة عن حواش وتقريرات ليس فيها جديد ، عما أتى به السابقون ، ومن هنا لم نضعها في حسابنا ونحن نعرض آراء القدماء في تقويم الخلاف .

الأفكار ووجهات النظر التي ساعدتنا كثيراً في توضيح وجوه الفرق بين المدرستين في الأصول .

٣ ـ في عصر ما بعد الأنباري : شهدنا تقويماً جزئياً يقوم كما أسلفنا على عرض مسائل الخلاف مع الترجيح والانتقاء من آراء المدرستين ، أو الإتيان برأي جديد .

ولم نجد من قَوَّم الخلاف تقويماً عاماً في هذه الفترة سوى أبي حيان الذي كان له موقف من السماع ، ومن قراءات القرآن كان به قريباً من وجهة النظر الكوفية .

كما كان للسيوطي موقف من التقويم العام لكنه اعتمد فيه على نقول السابقين ولم يحاول أن يدلي فيه برأي جديد أو بترجيح لرأي قديم .

٤ ـ طيلة هذه الفروق الثمانية التي تناولنا فيها تقويم أعلامها للخلاف النحوي ظهرت كتب كثيرة ترجمت للنحاة وأجمعت على أن هناك مدرستين : احداهما بصرية ، والأخرى كوفية .

وهذه الكتب اختلفت مناهجها ، فمنها المرتب على أساس الطبقات مثل طبقات النحويين للزبيدي ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، والفهرست لابن النديم ، ومنها ما رتب على أساس تواريخ الوفيات مثل : نزهة الألبا للأنباري ، وتهذيب التهذيب للعسقلاني ، وشذرات الذهب لابن العماد ومنها ما رتب على أساس الحروف مثل : إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ومعجم الأدباء لياقوت وبغية الوعاة للسيوطي .

فالطائفة الأولى جمعت البصريين في موضع ، والكوفيين في موضع وبهذا كانت أسهل في التعرف على طبقات النحاة .

وأما الطائفتان الثانية والثالثة فقد كان يشير المؤلف في كل منهما عندما يترجم لنحوي إلى أن هذا بصري وهذا كوفي .

والأصل الذي أقام عليه القدماء آراءهم في التميز بين المذهبين هو ما جاء في

الاقتراح : من أن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر[1] .

تقويم المحدثين للخلاف

نشطت الدراسات النحوية في مطالع القرن العشرين ، على يد مدرسة من المجددين الذين أتيح لهم التعرف على دراسات المستشرقين ، والالمام بما كتبوه عن النحو العربي ، من حيث نشأته ، ومدارسه ، والظروف التي اكتنفت نموه وتطوره وقد كتب المستشرقون هذا في مقدمات ما حققوه من كتب النحو ، كما أعلنوا عن آرائهم في محاضراتهم التي ألقوها في رحاب الجامعة ، وكانت دراساتهم وأبحاثهم تقوم على أسس الدرس الحديث ، ولست أدافع عن أفكار رددها المستشرقون ، ولا أهون من شأنها ، ولكن الذي أقرره أن هذه الدراسات لفتت أنظار المهتمين بالنحو العربي ، إلى ضرورة دراسته على أسس حديثة ، وظهرت دراسات شتى حول الكثير من مشكلات النحو . وتناولت هذه الدراسات نشاط المدرستين ، وتقويم منهجيهما ، والكشف عن مدى قرب أيهما لما وصل اليه البحث الحديث من نتائج .

ومن هنا سأعرض بعض وجهات النظر التي رددها الباحثون المحدثون ، سواء أكانوا من العرب أم المستشرقين .

- من هذه الآراء ما يتجه في تقويمه إلى الموازنة بين مناهج المدرستين .
- ومن هذه الآراء ما ينكر وجود مدرسة الكوفة النحوية .
- ومن هذه الآراء ما يقوم الخلاف تقويماً ينتهي به إلى نقد مناهج النحاة جميعاً .

وسنجد في عرض وجهات النظر لهؤلاء المحدثين أن منهم من يتعصب للبصرية ويرى أنهم أصحاب المنهج الأقوم في دراسة النحو ، ومنهم من يتعاطف مع

---

(١) الاقتراح ص ٨٦ .

المدرسة الكوفية . ويرى أن آراءها ومبادئها أقرب إلى روح اللغة ، وإلى أصول الدرس الحديث ومنهم من يعرض المنهجين عرضاً عادلاً مبيناً ما له ، وما عليه .

وهذه الاتجاهات الثلاثة في التقويم سنراها في آراء الطائفة الأولى .

(رأي الأستاذ طه الراوي) :

يقول في بحثه الذي نشرته مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : أجلى ما يمتاز به مذهب البصرية ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب ، وتحكيم المقاييس العقلية في الكثير من شؤونه ، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور فزع إلى التأويل والتوجيه أو رمي المسموع بالشذوذ أو الندور ، بل بالتخطئة أحياناً، أما مذهب الكوفيين فلـواؤه بيـد السماع ، لا تخفر له ذمة، ولا ينقض له عهد ، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الأكثرين[1] .

فهنا قد استخلص الأستاذ الراوي منهج المدرستين ، كما أوحت به كتب الطبقات ، وغيرها من الكتب التي أومأت إلى منهج المدرستين .

« رأي يوهان فك »

يقول في كتابه العربية : كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر طريقاً خاصاً[2] .

في هذه العبارة يسجل يوهان فك وجود مدرستين نحويتين مختلفتي المنهج ، كما قرر ذلك الباحثون القدماء .

---

(١) نظرة في النحو ـ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (م ١٤ جـ ٩ ص ٣١٩) .

(٢) العربية ص ٦١ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار .

رأي الأستاذ أحمد أمين :

يقول في كتابه ضحى الاسلام : ان البصريين كانوا أكثر حرية ، وأقوى عقلاً ، وان طريقتهم أكثر تنظيماً ، وأقوى سلطاناً على اللغة ، وأن الكوفيين أقل حرية ، وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً ، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة ، أو قول لا يتمشى مع المنطق والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئاً[1] .

هنا يضفي الاستاذ أحمد أمين على مذهب البصريين صفتي النظام والمنطق ، كما يصف البصريين بالحرية وقوة العقل ، وبعكس هذه الصفات يصف الكوفيين ومدرستهم .

على أنه من التساهل في التعبير أن يصف الأستاذ أحمد أمين البصريين بأنهم (يريدون أن ينشئوا لغة يسودها المنطق) إذ انشاء اللغات ليس مهمة مدرسة علمية معينة ، وما في إمكانها ذلك ، لان اللغة ظاهرة اجتماعية ، وليست بإنتاج مدرسة نحوية ، ثم إن الدراسة النحوية لا تسمو بالمنطق ، ولا تشرف بالتفلسف ، فهي واقع ينطق لا فكر يفلسف وتقنين اللغات تقنيناً دقيقاً إنما هو حجر على إمكانات بشرية ، ونشاط عضوي لا سبيل إلى الحجر عليه .

رأي الأستاذ أمين الخولي :

ومما يؤيد ما علقت به على رأي الأستاذ أحمد أمين هذا الرأي الذي أبداه الأستاذ أمين الخولي في بحثه الذي قدمه لمؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول سبتمبر سنة ١٩٥١ وعنوانه : الاجتهاد في النحو ، يقول عارضاً لمقتضيات المنهج الحديث في الدرس النحوي : وأما في البيئة النحوية نفسها ، فهذا الكسائي حين

---

(١) ضحى الاسلام جـ ٢ ص ٢٩٦ .

سئل عن اختلاف أحوال أي وتعليله أجاب بقوله : أي كذا خلقت . ومعنى هذا في وضوح . أن تلك الظواهر اللغوية تنقل ولا تمنطق ، ولا تفسر بعمل عقلي وهو الأساس السليم للمنهج اللغوي ، والكسائي الكوفي باجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو ، وما تميل إليه من التتبع اللغوي ، وعدم التأويلات البعيدة ، والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة[1] .

رأي الأستاذ عباس حسن :

يقول الأستاذ عباس حسن بعد أن عرض للقياس والشاذ ، وعدم انضباط قواعدهما عند البصريين : (ومن أجله كان الكوفيون أقرب إلى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع وحين يعتبرون اللفظ الشاذ فيقفون عليه ، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب ، ولا اعتبار بما كثر أو قل ، وهذا رأي اللغوي الكبير أبو زيد الأنصاري شيخ سيبويه ومعلمه ، فقد كان يجعل الفصيح والشاذ سواء ، وكان البصريون ومن مالأهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة ، واعتصموا بها من غير تبيان لحدودها .

ويقول في موضع آخر : ويعني هذا ـ يقصد منع البصريين جميع مفعول على مفاعيل ـ أن العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياعهم ، ومن ثم لا تصلح للقياس عليها ، وهذا تحكم مرفوض ، وتزمت لا سند له ، وليست آراؤهم أحق بالاتباع وأولى بالتقدمة من رأي الكوفيين ، فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب الخلص الضاربين حول مدينته (البصرة أو الكوفة) وليس الكوفيون بأهون شأنا ، ولا أقل عدداً ، ولا أضعف مصادر من البصريين ، وإن ناصرت هؤلاء السياسة والحزبية والأهواء الدينية وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين كما يقول المحققون[2] .

---

(١) الاجتهاد في النحو العربي ص ١٣ .

(٢) رأي في بعض الأصول النحوية ص ٣٤ ، ٣٥ .

فهنا نجد الأستاذ عباس حسن يصف الاتجاه الكوفي بالواقعية اللغوية ، ويصف القياس البصري بعدم الضبط ، وفي الوقت نفسه يمتدح خطة الكوفيين في السماع والقياس .

من خلال ما قدمته من آراء لهؤلاء الأعلام المعاصرين أرى أنهم يكادون يجمعون على حقيقتين : الأولى : احترام الكوفيين للسماع ، والثانية : قرب منهجهم من روح اللغة وما ينبغي أن يتبع في دراستها .

وقد عارض الحقيقة الأولى الأستاذ سعيد الأفغاني ، وهو من المعاصرين المتحمسين للبصرية ، إذ يقول : الحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه ، واحترموه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه ، والأمر في القياس على هذه الوتيرة ، نظموه وحرروا قواعده ، وأحسن تطبيقه البصريون على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم . ولا منسجم في أجزائه بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً ، وهي إطلاقهم وهم المتقيدون بالسماع ، الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب ، فقد ذهبوا الى قياس مفعل وفعال على نحو مثنى وثلاث من خمسة الى تسعة على حين لم يسمع من العرب ذلك إلا من واحد الى أربعة ، والبصريون أنفسهم وهو القياسيون منعوه الا المبرد منهم لعدم السماع ، ولأن يكون ذلك من البصريين أحرى ، اذ هو بمذهبهم أشبه وعن مذهب الكوفيين أبعد[1] .

ثم ينتهي الأفغاني الى هذه النتيجة ، فيقول :

وبهذا لا يكون من الدقة ـ في رأيي ـ اطلاق النزعة السماعية على المذهب الكوفي ، والنزعة القياسية على المذهب البصري والدقة التي يؤيدها التاريخ . . . لا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية[2] .

ثم يقرر أن النزعتين موجودتان في كل بلد على حده ، وأنهما متمثلان بحق في

---

(١) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٢٠٠ .
(٢) أصول النحو للأفغاني ص ٢٠٢ .

البصرة لا في الكوفة أي أن الكوفة لم تكن شيئاً في النزعتين على السواء ، وبناء على هذا يقترح أن يعاد النظر في دراسة تاريخ النحو ورجاله بهذا التصنيف الجديد الذي يفهم منه أن النحو كله بصري ، وأن نحو الكوفة ليس إلا مجرد آراء قالها نحويون لا تعتمد على منهج دقيق متكامل .

وقبل أن أناقش ما قرره الأستاذ سعيد من آراء أرى أنه من الطريف أن أثبت هنا ما عقب به على الأفكار السابقة بما يفيد تراجعه عنها ، فهو يقول : وبعد فهذه أحكام تقريبية لا مطردة ، إذ أن في المذهب الكوفي مسائل جيدات تختار على مثيلاتها في المذهب البصري ، كإعمالهم مثلاً اسم المصدر عمل المصدر فحكمهم في ذلك صحيح واضح تؤيده روح القواعد والمنطق ، وشاهداهم عليه صحيحان ، وما اتجهوا اليه في اعراب نعم وبئس أيسر وأقرب إلى الفطرة اللغوية من مذهب اخوانهم البصريين ، وكذهاب بعضهم في قضية أشياء وأنها جمع شيء منعت من التصرف لشبه ألفها بألف التأنيث ، ولهم أشباه هذه المسائل[1] .

وبعد هذا التراجع من الكاتب أجد أنه فيما ردد من آراء إنما يعرض ما قاله بعض القدماء أمثال أبي الطيب اللغوي ، وابن النديم وغيرهما من كتاب الطبقات والمؤرخين الذين يطعنون في السماع الكوفي والرواية الكوفية ، وأن الكاتب في طعنه من هذه الناحية لم يأت بجديد ، وقد وفيت الحديث في هذا الموضوع عند الكلام على المسائل الأصولية .

والقياس المشوش غير الواضح عند الكوفيين ، الذي رآه الكاتب مظهر ضعف في المنهج الكوفي هو في تقديري كل منصف ميزة (لأن القياس طارىء دخيل نامت به هذه الدراسة وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة ، وأن يجنبوا هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ويفسدها[2] ، ولأنه من المخالفة للطبيعة والواقع اللغوي أن تصب اللغة في قوالب منطقية ، إذ لا بد أن تصطدم بالواقع اللغوي ، وهذا ما

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٣ .
(٢) مدرسة الكوفة ص ٤١٠ .

حدث بالنسبة للنحو البصري عندما واجه كثيراً من السماع بالوصف بالخطأ أو الشذوذ أو التأويل ، بل انهم وقفوا نفس الموقف مع قراءات القرآن والامعان في القياس في الدراسة النحوية لا يعود عليها بفائدة ، ولا يضيف إليها جديداً ، لأن القياس لا يوصل الى مجهول .

وقد دعم الأستاذ الأفغاني وجهة نظره في بلبلة « المدرسة الكوفية بأن ساق رأيهم في صوغ فُعَال ومفعل » من العدد حيث أخذ الكوفيون بالقياس النظري ، وأريد أن أقول ان أخذ الكوفيين بالقياس النظري نادر بالنسبة لأخذ البصريين به وساعرض دليلاً احصائياً على ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب عندما أتحدث عن تقويم الباحث للخلاف .

ومن ناحية أخرى الكاتب بعبارته ، وبدون قصد منه ـ على ما أتوقع ـ يسجل أن مدرسة الكوفة مدرسة سماع ومدرسة البصرة مدرسة قياس ، اذ يصف الكوفيين بأنهم متقيدون بالسماع والبصريين بأنهم القياسيون .

ثم تعقيبه بأن للكوفيين مسائل جيدات تختار على مثيلاتها عند البصريين[1] إنما يدل بهذا على أن الكوفة مدرسة ذات منهج يقابل المنهج البصري ، وأن كلا المنهجين فيه صواب وفيه خطأ .

وأما الحقيقة الثانية فهي قرب المنهج الكوفي من الحس اللغوي .

وقد عارض في هذه الحقيقة من المعاصرين الدكتور شوقي ضيف ، ويرى أن الأمر على العكس من ذلك وأن الحس اللغوي في مدرسة البصرة أوضح وأجلى .

يرى الدكتور ضيف أن الخلاف الكوفي ظهر بعد خلاف الأخفش مع قومه البصريين وأن الكوفيين تتلمذوا على الأخفش في هذا الخلاف وعلى أساسه قامت مدرستهم ، وهذه قضية سبقت مناقشتها[2] .

---

(١) في أصول النحو ص ٢٠٣ .

(٢) مدارس النحو ص ٩٥ ، ١٥٠ .

ثم يقوم المدرستين فيما أشبه ما يكون بتقويم الأفغاني ، فالمدرسة البصرية عنده ذات بناء علمي محكم ، والنحو الكوفي مشوش ، ومعارضة الكوفيين للنحو البصري ناتجة عن سوء الفهم ، لما ينبغي للقواعد العلمية من اطـراد إذا اعتدوا بأقوال أشعار المتحضرين من العرب ، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ، ومما وصفوه بالخطأ والغلط ، ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها ، وقاسوا كثيراً ، مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم[1] .

وكان الدكتور ضيف يرى أن ما فعله البصريون من وصف بعض الاستعمالات الفصيحة بالخطأ أمر لا غبار عليه من أجل المحافظة على هيبة القياس وسلطانه ، وكأن ذلك أنسب من الناحية التعليمية عندما نقدم قواعد سليمة مطردة للناشئين في عصرنا البعيد عن عهد الفصحاء من الأعراب .

ثم ينتقد الدكتور ضيف من وصفوا مدرسة الكوفة ـ التي تحتفل بكل مسموع ـ بدقة الحس اللغوي ، ويصف من رأوا هذا بأنهم لا يعرفون « كيف توضع القواعد في العلوم ، وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطاً تاماً كاملاً » ثم يقول : وما أعرف كتاباً يعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سيبويه وحيث لا أغلو إذا قلت إنه يلقن قارئه سليقة العربية والحس بها حساً دقيقاً مرهفاً[2] .

ثم ينتهي إلى هذه الحقيقة التي رآها فيقول : « والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حساً من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها ، وقواعدها النحوية والصرفية تعمقاً أتاح لها أن تضع نحوها وضعاً سديداً قويماً ، بل لقد بلغ من تعمقها أن أخذت تصحح ما نَدَّ عن بعض الشعراء عن طريق

(١) المرجع السابق ص ١٦١ .
(٢) المرجع السابق ص ١٦٢ .

التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير لا على أسس عقلية فحسب بل إيضاً على أسس سليقية[1] .

ثم يتخذ من لجوء الكوفيين إلى القياس النظري أحياناً حجة يؤيدها وجهة نظره .

وهنا أريد أن أقول ان ما ذكره الدكتور ضيف بالنسبة لكتاب سيبويه ، وما فيه من حس لغوي صادق ، وتذوق سليم للأساليب صحيح إلى حد كبير، لكن هناك حقيقة لا بد أن نجليها وهي ان كتاب سيبويه مرجع البصريين والكوفيين جميعاً ، وعليه تتلمذ أعلام المدرستين ، ولا أعده مرجعاً للنحو البصري وحده .

فقد أقام سيبويه قياساً على شاهد واحد كما أسلفت .

ثم من الذي يصحح ما نَدَّ عن بعض الشعراء ؟ وهل يعقل أن يصحح انسان بعيد عن اللغة الفصيحة زماناً ومكاناً لشاعر هو ابن الفصيحة وربيبها؟ وعلى أي أساس تصحح ؟ إذا تصورنا اللغة قضية عقلية يمكن أن نقول ذلك ونعطي الحق للبصريين في تصحيح أخطاء الشعراء الفصحاء على حد تعبيرهم .

وهل هذه الظاهرة البصرية تعد دقة في الحس اللغوي ؟ .

ومن ناحية القياس النظري سأعرض عند تقويمي للخلاف دليلاً إحصائياً أؤكد به أن القياس النظري عند الكوفيين قليل بالنسبة إلى أقيسة البصريين النظرية .

وساعرض هنا رأي الدكتور ناصر الأسد في تقويم المدرستين ، وسيتعرض فيه لظاهرة الحس اللغوي ، إذ يقول عن الكوفيين إنهم (أكثر حرية في منهجهم وأكثر جراة حيث يتقيد غيرهم ، ويتوقف ، ولسنا بسبيل المفاضلة ـ بين المنهجين ، ولكنا لا نملك إلا أن نشير إلى أن مذهب البصريين بما فيه من ميل شديد إلى التعقيد والتقنين أقرب الى الطريقة التعليمية ، ومذهب المعلمين والتلامذة ، أما مذهب

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٣ ، ص ١٨٤ .

الكوفيين فهو أقرب إلى فهم طبيعة اللغة فهما صحيحاً ، وهو بذلك مذهب العلماء لا المعلمين ، ونحب أن نشير إلى أن هذا المنهج الذي اتبعه الكوفيون بعد كان موجوداً في البصرة ، مع وجود المذهب الثاني[1] .

فدقة الحس اللغوي - في تقديري - في نحو الكوفة أوضح منها في نحو البصرة : ولا ينبغي أن يحتج للبصريين بنحو البصرة قبل ظهور الخلاف بصورة واضحة . فتلك فترة شملت الاتجاهين اللذين تميزا فيما بعد .

وفي تقويم المحدثين للخلاف ترددت هذه النظرية :

مدرسة الكوفة ليست مدرسة نحوية لها استقلالها وتكاملها ، ومنهجها المتميز .

وقد رأينا ونحن نعرض لوجهة نظر الاستاذ سعيد الأفغاني ما يشبه هذا الرأي عندما قرر أنه لا توجد مدرسة كوفية عرفت بالسماع وأخرى بصرية عرفت بالقياس وإنما وجدت نزعتان : قياسية وسماعية ، وكلا النزعتين عرفت بهما البصرة لا الكوفة .

ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي « جوتولد فايل » محقق الطبعة الأوربية للأنصاف ، إذ يقول : ومع عظيم الإجلال لمناقبهم - يعني الكوفيين - في غير ذلك من النواحي فأنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة[2] .

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية في الترجمة لثعلب : على أننا لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل لنحاة الكوفة ، وهو أمر سبق أن بينه « فايل » إذ عدَّ أصحابُه المزعومون فريقاً قائماً برأسه فإنما ذلك من اختراع المتأخرين[3] .

ومن الذين رأوا هذا الرأي أيضاً بروكلمان ، يقول : قد افترض العرب فيما

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي ص ٤٢٦ .

(٢) مقدمة الانصاف طبعة أوربه .

(٣) دائرة المعارف الاسلامية جـ ٦ ص ٢٠٠ (ثعلب) .

بعد ، استناداً إلى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائماً بين مذهبين لغويين ، هما : مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة وأن هذا الخلاف لم يسو إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان ، وتوحدا في مدرسة بغداد ، ولكن الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين ـ البصرة والكوفة ـ قد بولغ فيها إلى حد لا مبرر له[1] .

هذه آراؤهم التي نحس منها أنهم لا يرون وجود مدرسة كوفية ، ذات منهج مكتمل وقبل أن أناقش هذا الرأي الذي أعلنه بعض المستشرقين ، وأومأ إليه الاستاذ الأفغاني أريد أن أقول إن « فايل » في نفس مقدمة الانصاف التي أعلن فيها رأيه ذكر بنفسه ألواناً من الخلاف بين المدرستين في الأصول بل أثبت ما هو كفيل برد ما قرره أولا من أن الكوفيين لم يؤسسوا مدرسة خاصة .

يقول فايل في مقدمة الانصاف : فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيراً يلتزم الدقة في متابعة النص ظهر عند أهل البصرة ميل الى اكراه النص القرآني على قبول معنى خاص ، والتمحل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية .

فهنا يشير فايل بوضوح إلى الفرق بين المدرستين في موقفهما من قراءات القرآن .

ويقول عند كلامه عن الفراء : ولكن الفراء ـ بوجه عام ـ لم يهتم إلا قليلاً جداً بالأخذ المتناقل في هذا العلم ، بل يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهباً خاصاً به ، وهو يختلف عن سيبويه اختلافاً بيناً .

وفعلاً ، على يد الفراء تكاملت أسس المنهج الكوفي وهذا أمر قررناه وإذا كان هذا الطابع ظهر « لفايل » في نحو الفراء فما باله ينفي تأسيس مدرسة كوفية نحوية ؟!

ثم ينتهي إلى قوله : وكثيراً ما استعمل الفراء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو الذين يمثلون هذا العلم ، وفي المواضع

---

(١) بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية جـ ٢ ص ٢٨ بيروت .

التي لم تكف فيها الاصطلاحات القديمة استعمل الفراء اصطلاحات جديدة ، وصلنا جانب منها فيما بعد على أنه اصطلاحات الكوفيين .

وهنا يشير الى اصطلاحات النحو الكوفي التي وضع الفراء أكثرها ، واختلاف المصطلحات هو السمة البارزة لاختلاف المناهج .

على أنه يبدو لي أن بواعث القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل سرت إلى هؤلاء الباحثين من ملاحظاتهم للخلافات الكثيرة بين أعلام المدرسة الكوفية ، فالمخالفات الكثيرة والواضحة بين الكسائي والفراء ، وبينهما وبين ثعلب ، وكأنهم لا يكونون جبهة علمية واحدة . وهذه ظاهرة واضحة في النحو البصري أيضاً ، فمخالفات الأخفش للبصريين كثيرة ، وللمبرد مسائل كثيرة خالف فيها مدرسته . وفي عرضي للمسائل الجزئية للخلاف تجد كثيراً من أعلام المدرستين في كثير من المسائل يقفون في صف المدرسة الأخرى .

لكن الشيء الذي نؤكده بعد اطمئناننا إليه هو أن وجود المدرستين بمنهجين مختلفين في البصرة وفي الكوفة حقيقة واقعة . سجلت هذه الحقيقة كتب الطبقات على اختلافها ، وكتب التاريخ ، والكتب التي ألفت في الخلاف بين المدرستين ، وأشارت إليها المراجع ، ومنها كتاب لثعلب آخر أعلام المدرسة الكوفية .

قد تكون حجة (فايل) أن التسمية (بالكوفيين) لم ترد على لسان نحوي كوفي أي أنهم لم يسموا أنفسهم باسم مميز لمدرستهم ولكن الواقع غير ذلك ، لأن ثعلب وصف رجال مدرسته بهذا الوصف في موضعين من مجالسه .

الموضع الأول : كان بصدد الحديث عن اسقاط نون الوقاية من ليت ولعل ، وان وكأن ، فقد قال : الكوفيون يقولون : لم يضف فلا يحتاج إلى نون[1] .

الموضع الثاني : كان بصدد الحديث عن دخول العماد ، ـ وهو ضمير الفصل

---

(١) مجالس ثعلب ص ١٢٩ ، دار المعارف .

عند البصريين ـ مع هذا فقد قال : ذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء الى أن العماد لا يدخل مع هذا ، لأنه تقريب[1] .

على أن وصف أصحاب الكسائي بالكوفيين يبدو أنه كان معروفاً قبل ثعلب ، وأنه كان يتردد على ألسنة الكوفيين منذ عهد الكسائي ، فقد جاء على لسان الكسائي نفسه في أثناء اجتماعه بالفراء في أحد المجالس التي جمعتهما للمناظرة قبل تلمذة الفراء للكسائي ، واتصاله به . يقول ابو البركات الأنباري متحدثاً عن الفراء ونزوله الى بغداد والتقائه بالكسائي : جئت الى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل الرؤاسي ، فأجابني بخلاف ما عندي ، فغمزت قوماً من علماء الكوفيين ، وكانوا معي ، فقال : ما لك قد أنكرت ، لعلك من أهل الكوفة فقلت نعم ، فقال : الرؤاسي : يقول كذا وكذا ، وليس صواباً الخ[2].

وكان أبو العباس ثعلب يعبر عن رجال مدرسته أحياناً بقوله : (أصحابنا)[3] وأنه كان كثيراً ما يعبر عن رجال المدرسة الثانية بقوله (أهل البصرة)[4] .

ثم أبسط ما يقال في هذا الموقف : إن ما سجله التاريخ من مجالس ومناظرات احتدمت بين أعلام المدرستين دليل على أن المدرسة الكوفية حقيقة واقعة .

وما نجده في ثنايا الكتب من إشارات إلى اختلاف وجهتي نظر المدرستين في أمور هي في الواقع أصول لدراسة النحو دليل على وجود مدرستين مختلفتين .

وما أسلفته في الفصل الثاني من الباب الأول من عرض لمسائل الخلاف الأصولية والجزئية دليل واضح على وجود مدرستين ذات منهجين مختلفين .

يقول الدكتور مهدي المخزومي : رأينا أن النحو الكوفي أقرب الى روح

---

(١) مجالس ثعلب ص ٤٢٧ دار المعارف .

(٢) نزهة الألبا ص ٦٦ .

(٣) مجالس ثعلب ص ١٥٤ ، ص ٢٣٦ .

(٤) المرجع السابق ص ٥٤ ، ١٥٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٤٢٢

الدراسة اللغوية من النحو البصري ، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق ، وأن الكوفيين كانوا أجدى على العربية من البصريين بالرغم من سبق هؤلاء الى تناول البحوث اللغوية ، وإبداعهم في جوانب فيها ، فقد أضاع البصريون بإحترامهم الأصول التي وضعها أسلافهم ، والتي أملاها عليهم منهج دراسي دخيل أمات ما في اللغة من حيوية ، ورماها بالجدب والجمود[1] .

فمن خلال كلمات هذا الباحث الحديث نجد تقويماً للخلاف بين المدرستين يبدو فيه أن هوى الباحث مع الكوفيين ، وفيه قدر كبير من صدق التقدير ، ومن جهة أخرى يعد هذا تأكيداً آخر لا لوجود مدرسة كوفية بل لقوة منهج هذه المدرسة وقربه من روح البحث اللغوي ومناهج الدرس الحديث للغات .

بقي هناك اتجاه ثالث في تقويم المحدثين .

هذا الاتجاه الذي انتهى بالباحثين إلى نقد مناهج المدرستين جميعاً .

من هذا نقد الدكتور ابراهيم أنيس للخلاف بين المدرستين في ظاهرة النقل عند الوقف حيث اشترط البصريون في الحركة التي تنقل أن تكون هي الضمة أو الكسرة وأجاز الكوفيون النقل في جميع الحركات ، وتحرجوا جميعاً عن النقل في كلمتي (قفل ، وبشر) وأمثالهما من كل ثلاثي مضموم الأول أو مكسوره ساكن الثاني . فيأبون في الأولى نقل الكسرة في حالة الخفض ، وفي الثانية نقل الضمة في حالة الرفع .

ووجهة النحاة واضحة ، وهي أن النقل في حالة الوقف في هاتين الحالتين سيوصلنا إلى بناءين غير معروفين في أبنية الأسماء الثلاثية ، وهما فُعِل ، وفِعُل لكن الدكتور أنيس يصف أقوالهم وتعليلهم بالاضطراب وأنهم بنوا نتائج على استقراء ناقص فيقول: ومثل هذا الاضطراب في أقوالهم ، والاختلاف في آرائهم بصدد ظاهرة النقل يدل على رأي واحد هو أنهم سمعوا هذه الظاهرة ، واستقرؤ ها استقراء ناقصاً

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٨٠ .

فأخطأوا تفسيرها ، وضلوا السبيل في شرحها،في حين أنَّ أمرها يسير لا يعدو أن أولئك الذين ينتظرون من تميم قد شق عليهم النطق بالساكنين في آخر الكلمة ، كما شق عليهم وعلى غيرهم في وسط الكلمة ، فتخلصوا من التقاء الساكنين في آخر الكلمة بتحريك الأول منها بحركة تنسجم مع ما يجاورها من حركات[١] .

ومع هذا العمق في تحليل الظواهر اللغوية الذي لم يتيسر كثيراً للبحث النحوي القديم . أقول : إن ما رأيناه من اختلاف النحاة في ظاهرة الوقف هو من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها النحاة ، وما أكثر ما عمموا ظاهرة لغوية لقبيلة على نحو القبائل كلها .

لكني أقول : إن منهجهم النقل في الحالتين السابقتين ناشىء عن حسن لغوي له تقديره فلأنهم في أبنية الثلاثي لم يروا فُعِل أو فِعُل لتجافي العرب النطق بهما ، وهذه ظاهرة عامة تقريباً منعوا ما يوصل إلى مثل هاتين الصيغتين في حالة النقل .

ويقول منتقداً اختلاف النحاة حول حركات الاعراب : فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا أو برغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً .

أما الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران : أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية من الجملة ، وثانيهما ، ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات[٢] .

---

(١) أسرار اللغة ص ١٤٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦١ .

فبعد نقد الخلاف بين النحاة في تفسير حركات الإعراب انتهى الى رأي فيه سبق اليه قطرب النحوي[1] . وناقشنا ما يتصل بهذه المشكلة عند حديثي عن الخلاف بين المدرستين في موضوعات نحوية .

وهذا النمط الأخير من التقويم لا يهدف إلى الموازنة بين المدرستين ، والحكم لإحداهما على الأخرى ، ولكنه يهدف إلى نقد مناهج النحاة في وضع قواعد النحو ، وما ألم به من قصور .

ونظرة الى تقويم المحدثين للخلاف نصل منها إلى هذه الحقيقة :

كان تناول المحدثين للخلاف تناولاً عاماً شاملاً دار حول المسائل الأصولية كالسماع والقياس ، الواقعية اللغوية والقياس النظري ، ولم يهتم المحدثون بتقويم المسائل الجزئية ، وما لجئوا إليها إلا عند ما يضربون الأمثلة ويسوقون الشواهد ولا شك أن هذا النوع من التقويم الذي نجده في أبحاث المحدثين أكسب الدراسة النحوية كثيراً من الخصب والنماء ، والاتجاه بالدرس النحوي اتجاهاً سديداً .

---

(١) راجع المسائل الخلافية للعكبري / مخطوطة بدار الكتب ٢٨ نحوش مسألة / ٩ .

الفصل
الثاني

تقويم الباحث للخلاف

• نقد مناهج النحاة
• نقد الخلاف بعامة
• ملاحظات في طريق التقويم
• تقويمي للخلاف بناء على منهج إحصائي يعتمد على المسائل الجزئية للخلاف

نقد مناهج النحاة

الدراسات النحوية منذ نموها وتطورها ، وظهور المدرستين اللتين أمسكتا بزمام البحث فيها كانت لها مناهج متبعة في تقعيد القواعد ، كاستقراء أقوال الأعراب ، وتتبع شعر الفصحاء ، والاستهداء بلغة القرآن ، كما كان لكل مدرسة خطة خاصة في هذا البحث فمنها مدرسة تحترم السماع ، وتعول عليه في التقعيد ، وأخرى تبالغ في الاحتفاء بالقياس لتجعل اللغة المتعددة اللهجات في قوالب مضبوطة محددة .

لكننا نحس أن لنحاتنا القدامى أخطاء منهجية وقعوا فيها رأيت أن أشير إليها قبل أن أنقد الخلاف وأن أقوم بدوري في تقويمي له .

وقد تعرض النحاة لألوان من النقد منذ فجر الدراسات النحوية ، وسخرية الشعراء من النحاة الذين كانوا يخطئونهم معروفة في كتب الأدب والتاريخ ، كما

ترى إشارات خاطفة لها مغزاها عند كثير من النابهين من مؤلفي العربية تحمل نقدا بناء .

وقد أسلفت شيئاً منها عند الكلام عن أبي حيان الأندلسي ، إذ يعقب على أكثر من مسألة من مسائل الخلاف بأن اللغة تؤخذ من واقع السماع لا من أقيسة المنطق ، ومن تعليقاته الدقيقة على تعليل النحاة ضم التاء في (كلمت) للمتكلم ، وفتحها للمخاطب ، وكسرها للغائب : « هذه التعاليل ، لا تحتاج إليها ، لأنها تعاليل وضعيات والوضعيات لا تعلل »[1] .

وكذا تعليقه على العطف على المجرور بدون إعادة الجار ، وما يتصل بذلك من قراءة ابن عامر (تساءلون به والأرحام) والذي نختاره جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيراً نثراً ونظماً قال : ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصرة بل نتبع الدليل[2] .

غير أني لا أعرف أحداً منهم قد كرس مؤلفاً مستقلاً لمثل هذه المهاجمة قبل ابن مضاء الأندلسي الذي كتب كتاباً توفر فيه على دحض علل النحاة[3] .

وفي الواقع أن مؤلف ابن مضاء كما قرر الدكتور ابراهيم أنيس في عبارته السابقة ـ يعد أول مؤلف نقد مناهج النحاة جميعاً لا في مجال التعليل فحسب ، ولكن في قولهم بالعامل ، وفي التجائهم للتمارين غير العملية ، وتناول ذلك كله في كتاب أفرده لذلك ، وهو كتابه : (الرد على النحاة) .

وهذه الألوان من النقد التي سأشير إليها هنا وجهها إلى النحاة كثير من الباحثين المعاصرين . ومن أمثلة هذا النقد :

---

(١) الهمع جـ ١ ص ٥٦ .
(٢) الاقتراح ص ٨٤ .
(٣) أسرار اللغة ص ٤٣٣ .

أ ـ عدم ملاحظة النحاة لاختلاف اللهجات العربية :

فالنحاة كان يأتيهم السماع ، والنقل عن العرب الفصحاء على اختلاف لهجاتهم وقبائلهم فيسارعون إلى صب هذه النقول في قوالب من قواعدهم ، وتكون النتيجة الخروج بقواعد قد تكون مطابقة للواقع اللغوي في قبيلة ، ومجافية له في قبيلة أخرى ، ثم يأتي نحوي آخر فيحس المجافاة فيسارع بوضع قاعدة تتمشى مع واقع هذه القبيلة ، وقد تتناقض مع القبيلة الأخرى .

ولأضرب المثل في ذلك بباب الإمالة .

يقول الفراء : « أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل : شاء ، وجاء وكاد ، وما كان من ذوات الياء والواو . قال : وعامة أهل نجد من تميم وقيس ، وأسد يسيرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء ويفتحون في ذوات الواو مثل : قال وجال »[1] .

من كلمات الفراء يتضح لنا أن الامالة لهجة شائعة في أهل نجد ، وتشيع على لسان سكانها من قيس وأسد وتميم ، وأما أهل الحجاز فلا ترى الامالة على ألسنتهم .

ولكن النحاة يأخذونها قضية عامة ، وكأنها ظاهرة لغوية يعرفها كل العرب ، ويضعون لها حداً ، ويقولون بعمومها في الأفعال ، وشذوذها في الأسماء[2] ، ثم يقولون بجواز امالة الألف الواقعة بعد الياء مثل « سيال » نوع من الشجر ، أو منفصلة عنها بحرف واحد مثل شيبان أو بحرفين أحدهما هاء مثل : جيبها أدر ، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو بأكثر من حرفين امتنعت الامالة[3] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٥٤ .
(٢) همع الهوامع للسيوطي جـ ٢ ص ٢٠١ .
(٣) الأشموني جـ ٣ .

ومن هنا كان ينبغي للنحاة القدماء أن يضعوا أمام أعينهم هذا الاعتبار ـ أن يقسموا قبائل العرب في الجزيرة الى مجموعات لغوية ، كل مجموعة تضم القبائل المشتركة في خصائص لغوية واحدة ، ويوضع (نحو) لكل مجموعة ، فيوضع (نحو) لتميم ومن حاورها وشاكلها في سماتها اللغوية ، ونحو لقريش ومن جاورها وهكذا ، ثم تجمع الخصائص المشتركة بين (النحويين) لاستخلاص قواعد اللغة العامة التي يستسيغها كل لسان عربي على اختلاف اللهجات .

ولكن نحاتنا القدماء أخذوا اللغة من كل اللهجات بدون تفريق ، ووضعوا قواعد أرادوا فرضها بدون تمييز ، وكأن اللغة قواعد فرضت على العرب فرضاً ، منهم من التزم ومنهم من شذ ، ومن هنا استباحوا لأنفسهم أن يخطئوا الفصحاء إذا لم يلتزموا قواعدهم ، أو يحكموا على نطقهم بالندور ، أو يعالجوه بالتأويل .

والذي يؤكد هذا القصور عند النحاة القدامى ما يقوله أبو حيان : « اذا ادخلت الباء على خبر ما الحجازية مقدماً مثل : ما بقائم زيد . أجازه البصريون وينبغي أن يرجع الحجازي تميمياً في التقديم ، ويمنع الكوفيون ذلك مطلقاً على اللغتين »[١] .

فتأمل هذا المنطق كيف يرجع الحجازي في التقديم تميميا ؟ وكأن اللغة اتجاه سياسي أو فكري يمكن أن يتحول عنه الانسان وفاتهم أن اللغة سليقة ينطق بها لسان دون تكلف ، وهي أوسع وأشمل من أن تصب في قوالب محددة .

ولكن ـ والحق يقال ـ وجود منهج على هذا النحو للدراسات النحوية في ذلك الوقت المبكر من فجر الثقافة الاسلامية لا يمكن أن يتصور وجوده في طفولة الثقافة الاسلامية وهذا المنهج المقترح يتطلب مستوى من الخبرة بوضع العلوم من التعسف أن نطالب بوجوده في ذلك الوقت أو أن ننقد من أهملوه .

---

(١) الارتشاف ص ٥٦٣ ، واللغة والنحو للاستاذ عباس حسن .

والأمر يسير : النحاة بذلوا غاية الجهد ، وإذا كانت هناك هفوات ـ ولا بد أن تكون ـ فعلينا أن نتخذ ما هو صالح للغتنا ، ونرفع شعار القداسة عن قواعد القدماء .

ب ـ وهذا النقد الثاني له صلة أوثق بسابقة ، اذ يأخذ الدكتور ابراهيم أنيس على القدماء أنهم (لسوء الحظ لم يقصروا تقعيدهم للقواعد العربية على مصدر واحد ، وهو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة ، وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر)[1] وبالطبع يكمن في هذا سر الاضطراب الواضح في قواعد النحو ، حتى قيل أن النحوي لا يخطىء أبداً .

ولعل الدكتور أنيس يعني باللغة النموذجية لغة القرآن ، التي تمثل لهجة قريش ، والتي سارت كل اللهجات بعد نزول القرآن الكريم وكان يمكن لو وضعنا قواعد النحو على أساس أسلوب القرآن الكريم وقراءاته المشهورة وكفى لاستطعنا أن نضع نحواً يمثل الواقع اللغوي للغة العرب إلى حد كبير .

جـ ـ الاعتماد على الشعر وحده في التقعيد ، أو اعتباره المصدر الأهم على أساس أن ضوابط الوزن ضمان للحفاظ على ضوابط المنطق ، ومن هنا تكون الحجة أو القاعدة التي تقوم على أساسه دقيقة وصحيحة .

ولكن هناك أمر لا يصح أن نغفله ، وهو أن الشعر له ظروفه التي يختلف فيها عن النثر من ناحية نظم العبارة ، واستخدام الكلمات ، اذ يتسامح له باعتباره صاحب موهبة ترفض القيود أما الذي يعطينا صورة دقيقة للواقع اللغوي ، فهو أسلوب النثر وأما الاقتصار على الشعر وحده فهو خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، فللشعر لغته الخاصة به ، اقتضاها الاسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية ، خضوعاً واضحاً ، فليس كل ما يجوز في الشعر جائزاً في النثر كما يقول الدكتور المخزومي .

---

(١) أسرار اللغة ص ٢٩ .

«ثم يتخذ صاحب المصدر السابق وغيره من هذا الموقف حجة لتأييد مدرسة الكوفة التي ينتصر لها، فيقول: والاعتماد على الشعر وحده هو الذي دفع البصريين إلى الرد بالضرورة على أمثلة الكوفيين. نعم إذا كان لهم من الشواهد أمثلة من النثر والشعر فقد استوت عندهم الحجة، وهو ما تهيأ للكوفيين في كثير من الأحكام التي تفردوا بها وخالفوا البصريين فيها»[1].

ثم يضرب عدة أمثلة لاستناد الكوفيين الى شواهد نثرية هي قراءات قرآنية على أساسها أقاموا قواعد خالفهم فيها البصريون، كالعطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض والعطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد، وجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ويبدو أن اعتبار الشعر هو الأساس الأول في الاحتجاج ظاهرة بصرية، إذ يقول أبو حيان: «ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول الاسمي الا ان جاء شيء منه في الشعر، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون واختاره ابن مالك..»[2].

وفي رأيي أن هذا مأخذ غير صحيح على النحاة، لأنهم جعلوا القرآن الكريم وقراءاته في المقام الأول ولأننا كثيراً ما نقرأ في كتاب سيبويه اعتماده في التعقيد، على مسموعات من الأعراب، وكذلك فعل الكسائي والفراء.

د ـ لم يراع النحاة القدامى في تقعيد اللغة العربية أخواتها الساميات وما فيها من ظواهر وخصائص قد تكشف عن الكثير من أسرار النظم، والضبط في لغتنا العربية، ونحن نقف أمامها مكتوفي الأيدي أو نلتمس لها عللاً عشوائية.

---

(١) أسرار اللغة لابراهيم أنيس، ومدرسة الكوفة ص ٣٣٥، ويشير ولفنسون في كتابه تاريخ اللغات السامية الى أنه ينبغي (أن نجعل الشعر العربي الجاهلي في المرتبة الأخيرة من مراتب البحث في موضوع نشأة اللغة العربية) ص ٢١٤.

(٢) الارتشاف ص ٤٧٥.

يقول الدكتور المخزومي مؤيداً الكوفيين في مناهجهم ثم مستدركا على هذا التأييد بقوله : «ولا يعني أن منهجهم في دراسة اللغة سليم كله، فقد كانوا يعتمدون على الملاحظة والتجربة في اللغة نفسها دون أن يلتفتوا إلى ما بين العربية وأخواتها الساميات من وشائج وصلات ، فلم يقيموا في دراستهم على أساس من الموازنة بين هذه وتلك لتكون النتائج واقعية . ولكنهم بالرغم من كل هذا كانوا أصدق نظراً من البصريين في تفسير كثير من الظواهر»[1] .

فهو هنا يأخذ على الكوفيين الذين ينتصر لهم أنهم كغيرهم من النحاة لم يضعوا اللغات السامية في حسابهم وهم يقعدون القواعد مع أن هذه اللغات والعربية تنتمي إلى شجرة واحدة .

يقول اسرائيل ولفنسون : «ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن جميع علماء اللغة من المسلمين لم يكونوا يعرفون شيئاً من اللغات السامية كالعبرية والسريانية معرفة صحيحة فنشأ عن ذلك أنهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها ، ونشأ عن ذلك أيضاً وقوعهم في أغلاط فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات ، لأنه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة ، إذ اقتصر في بحثه على لغة سامية واحدة ، لكنه إذا وازن بين اللغات السامية التي تشترك في كلمة من الكلمات استطاع أن يهتدي بسهولة الى الحقيقة الواضحة في أصل اشتقاقها»[2] .

وهذا مأخذ له اعتباره ولا ريب ، وقد وضحت أهميته ونحن نتناول موضوعات خلافية ، ومنها الخلاف بين المدرستين في الأدوات النحوية ، ولجأنا الى اللغات السامية والى الجدول الموضوع في تاريخ اللغات السامية وكشفت لنا هذه الموازنة عن أصح الرأيين في أصل ضمائر التكلم والخطاب والغيبة .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٩٢ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ٢١٧ .

ولكن هل كان في مقدور السابقين من أعلام النحاة الالمام بهذه اللغات ، وبقواعدها ؟ وهل كانت قد ظهرت في الوجود فكرة الدراسات المقارنة ، وبدت أمام الباحثين أهميتها ؟.

إن ظروف نحاتنا الأوائل لم تيسر لهم شيئاً من ذلك ، وكان الذي في تصورهم بل في اعتقادهم أن اللغة العربية لغة فصاحة ولسان اعراب وما عداها ففيه عجمة تنزهت عنهما لغة القرآن ، ولا يتصور بحال أن يحتاج اللسان العربي المبين في تعقيد القواعد له الى عبرية اليهود الذين يتقلص ظلهم من الجزيرة أو سريانية السريان الذين أصبحوا في ذمة التاريخ .

هـ ـ ويسجل الدكتور أنيس عدة أخطاء في الظاهرة الاعرابية يخلص منها إلى أن قواعد الاعراب من افتعال النحاة ، وليست بضرورة في لغتنا العربية ، يقول بعد عرض مسهب (فإذا عرفنا أن أصول الاعراب كانت محل الزلل ، والخطأ بين أصحاب اللغة ، بل الفصحاء منهم ، وإذا كانت هذه الأصول الاعرابية لا تتفق في بعض الأحيان مع ما صح سنده من قراءات قرآنية ، ولا مع بعض الفواصل القرآنية وما تتطلبه من نظام موسيقي ، وإذا كان سقوط الحركات الإعرابية في حالات الوقف لا تغير من المعنى ، ولا تؤثر فيه ، وإذا كانت آراء النحاة بصدد الأصول الاعرابية على تلك الصورة من الاضطراب والاختلاف الشائع في كتبهم ، فهل بعد كل هذا يطمئن الباحث المنصف إلى قواعده ؟ وهل بعد هذا كله يعتقد الباحث أن النحاة قد نجحوا في تفسير ظاهرة لغوية سمعوها ، فاستقرءوا شواهدها ، واستنبطوا طرقها ؟ إن شيوع الوقف بما يسمى السكون ، أو بعبارة أدق سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لأكبر دليل على أن الأصل في الكلمات الا تكون محركة الآخر ، وأن ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل ، فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئاً ، واخطأوا تفسيره ، أو استنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء ، سمعوه في لهجات متعددة ، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية ، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى ثم قبل أن يتم لهم السماع ، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد بدأوا يقعدون قواعدهم ،

فاختلطت عليهم الآراء ، وكثرت الأقوال ، فأهملوا ما أهملوا وقاسوا ما قاسوا ، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها فرضا[1] .

هكذا يصف الدكتور أنيس النحاة القدامى بأنهم لم يتموا استقراءهم ولم يحكموه ، وكانت النتيجة حشداً من قواعد الاعراب لا تطابق الواقع اللغوي في كثير من الأحيان . وفي هذه النتيجة التي انتهى اليها الدكتور أنيس شطط بالغ ، وبناء أحكام على مقدمات من نسج الخيال ، صدر فيها عن الكاتب عن سوء تقدير لهؤلاء الأعلام الكبار .

و ـ ظاهرة التعليل :

أسرف نحاتنا القدامى في العلة ، وبالغوا فيها ، فالتمسوا العلة الأولى ولجئوا إلى العلل الثواني ، وتجاوزوها الى العلل الثوالث ، وأوفيت الحديث في ذلك عند كلامي عن المسائل الأصولية وأثبت أن منهج التعليل أسلوب فلسفي لا يتمشى مع طبيعة اللغات وهذه خطة اتجه إليها النحاة بتأثير الثقافات الفلسفية والمنطقية التي ملأت حياتهم ، وخير ما قيل في نقد ظاهرة التعليل ما قاله ابن سنان الخفاجي : إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . فأما طريقة التعليل فإن النظر اذا سلط على ما يعلل به النحويون ، ولم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء ألبتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : «هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك . وربما اعتذر لهم المعتذر بأن عللهم إنما ذكروها ، وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدى فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل»[2] .

ز ـ وقد نجد تناقضاً في تفكير النحاة بجانب إغراقهم في العلل :

يقول ابن مضاء : ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد المبرد أن

---

(١) أسرار اللغة ص ١٦٦ .

(٢) سر الفصاحة ص ٣١ .

نون ضمير جماعة الإناث إنما حرك لأن ما قبله ساكن نحو (ضربن ـ يضربن) وقال فيما قبلها : إنها أسكنت ، لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بين الفساد ، ولولا الاطالة لأوردت منه كثيراً ، وكان الأعلم ـ رحمه الله ـ على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه اذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل ، وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السهيلي على شاكلته ـ رحمه الله ـ يولع بها ، ويخترعها ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصوابها[١] .

ح ـ قد تختلف وجهة النظر بين النحويين والرواة بصورة يتبين منها أن القياس النحوي يقوم على استقراء ناقص أو غير معبر عن طبيعة اللغة تعبيراً شاملاً مثل موضوع الاعلال في أفعل واستفعل قال الأشموني :

تنبيه : قد ورد تصحيح إفعال وإستفعال وفروعهما في ألفاظ منها : أعول اعوالا وأغيمت السماء اغياما ، واستحوذ استحواذا ، واستغيل الصبي استغيالا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها ، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله ، وقال الجوهري في مواضع أخرى ، تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة[٢] .

فتأمل هنا : إلى أي مدى تتناقض قواعد النحاة مع ما أكده الرواة مع أن صحة القياس ترتكز إلى حد كبير على السماع من الرواة، لأن السماع هو الواقع اللغوي الذي يجب أن يكون أساس التقعيد .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٢) اشموني جـ ٣ ص ٨٦٥ .

ط ـ أهمل المتقدمون من النحاة الاستشهاد بالحديث :

وكانت المدرستان في ذلك سواء ، وكلتاهما تركت الاستشهاد بالحديث الشريف . وقد سار سيبويه[1] في هذا الاتجاه الذي سار فيه من سبقوه ، كما حرص عليه تلاميذه ومعاصروه . وحجة النحاة المتقدمين أن المحدثين أجازوا الرواية بالمعنى ، وأن بعضاً من رواة الحديث من غير العرب الخلص ونحو ذلك من الأسباب .

وترك نحاة المدرستين الاستشهاد بالحديث كثيراً للأسباب السابقة فيه حرص على صيانة الواقع اللغوي لا شك فيه،وأرى فيه أيضاً إفراطاً،إذ ما الذي أبعد الحديث الشريف عن الواقع اللغوي وجل رواته عرب فصحاء . وهناك دراسات تعنى بشخصيات الرواة ، وما يتميزون به أو ما يتميز به بعضهم من دقة وإحكام نلمحه في بعض الأحاديث التي يذكر فيها الراوي لفظين وقع الشك فيهما ، وأيهما قاله رسول الله ﷺ ، والأعمش الكوفي كما يذكر ياقوت . لم يكن يبالغ في تجنب اللحن فحسب بل كان يصحح كل رواية يراها ملحونة ، بحجة أن رسول الله ﷺلم يكن يلحن[2] .

وإهمال الاستشهاد بالحديث إهمالاً يكاد يكون تاماً حرم النحو من مورد يدعم قواعده ، ويضفي كثيراً من التأييد على كثير من الاستعمالات التي يراها نحاتنا شاذة أو نادرة .

وكان اللغويون على عكس النحاة القدماء في هذا الاتجاه ، فاكتسبت اللغة منه خصوبة .

ويؤيد هذا الاتجاه بوهان فك وهو مستشرق يبحث المسائل بحثاً علمياً ، وليس في ذهنه قداسة معينة للأحاديث كما في ذهن الباحث المسلم ، فيقول :

---

(١) استشهد سيبويه بنحو خمسة عشر حديثاً من كتابه أحصيتها في بحث لي عنوانه : إمام النحاة وقضية الاستشهاد بالحديث .

(٢) ياقوت : ارشاد جـ ١ ص ٢٠ .

أهمية الأحاديث في البحث عن نشأة اللغة أكثر من الشعر الجاهلي ، فالأحاديث الصحيحة أهم كثيراً في نظرنا أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح ، لأنها من النثر وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره ، بخلاف الشعر ، لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية ، والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة ، وتثنيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف(١) .

فهو هنا يبين مدى الخطأ الذي تورط فيه القوم باهمالهم الحديث في الاستشهاد ، مع أنه صورة حية لواقع اللغة كما يتحدث بها الفصحاء .

وإني أقول : إذا كان الطعن في الراوي ، وتجريح عدالته يغض من شأن حديثه في مجال التشريع فإني أرى أنه لا ينقص من قدره ، في مجال الاستشهاد النحوي ما دام الراوي عربياً فصيحاً يعيش في عصر الاحتجاج .

على أن هناك رواة لا يجيزون الرواية بالمعنى ، وهناك أحاديث تلزم ألفاظها ، ولا يصح للراوي تغيير حرف منها كأحاديث الدعاء والاذكار ونحوها من الأمور التوقيفية واعتقد أنه من التعنت إهمالها في الاستشهاد .

كما أن هناك أحاديث ترددها الألسنة مثلاً على فصاحة رسول الله ﷺ، وجوامع كلمه .

ولم يخرج على هذا الموقف الذي جرى عليه النحاة ألا ابن مالك ومن قبله ابن خروف ومن بعده الرضي ، وعارض في ذلك أبو حيان وابن الضائع اللذان وقفا في صف النحاة القدامى في نبذ الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو .

وفي شرح الشاطبي لألفية ابن مالك ، وفي باب الاستثناء وفي البحث حقه في الاستشهاد بالحديث ونقله عنه البغدادي في مقدمة الخزانة .

---

(١) العربية ص ٢١١ .

وقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث ، بل ألف مؤلفاً خاصاً عن مشكلات الصحيحين ، وعندما تقرأ أي كتاب من كتبه تجد الأحاديث منبثة في جوانبها يستشهد بها في مواطن كثيرة .

فالأشموني في شرحه للألفية يستشهد بالحديث في مواطن شتى أسوة أو نقلاً عن ابن مالك ، فلغة أكلوني البراغيث يستشهد لها بالحدثين (أو مخرجيَّ هم) (يتعارقبون فيكم ملائكم بالليل وملائكه بالنهار) وفي اتصال كان بضمير النصب يعرض حديث الدجال (إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) وفي باب الصفة المشبهة وعند قول ابن مالك : فارفع بها وانصب وجر مع آل . . الخ يتحدث الأشموني عن الجر بالصفة المشبهة المجردة من أل والاضافة ، وأن الجر بها في هذه الحالة ضرورة عند سيبويه ، ومنعه المبرد مطلقاً لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح . . ثم يدعم الحجة الكوفية بهذه الأحاديث ، ففي حديث أم زرع (صفر وشاحها) وفي حديث الدجال (أعور عينه اليمنى) وفي صفة النبي ﷺ(شثن أصابعه)[(1)] .

هذه أمثلة للاستشهاد بالحديث ولا أريد بها إحصاء ، لكنها مجرد أمثلة لما اتجه إليه المتأخرون وعلى رأسهم ابن مالك في الاستشهاد بالحديث ، ويبدو أن هؤلاء المتأخرين حاولوا أن يستدركوا شيئاً فات أسلافهم .

نقد الخلاف النحوي بعامة :

قبل أن أقوم بدوري في تقويم الخلاف ، لي وقفة ناقدة لخلاف النحاة وهي في الوقت نفسه تقويم للخلاف بعامة ، وذو صلة ما بتقويم الخلاف بين المدرستين بصفة خاصة .

---

(١) أشموني جـ ٢ ص ٢٥٨ .

وأول ما يلفت نظرنا في الخلاف في فترة نشاط المدرستين ، واشتعال المنافسة بينهما ظاهرة التعصب ، الذي صاحب النشاط النحوي في البصرة والكوفة وأعطى الخلاف بينهما طابعاً معيناً ، لكنه لم يكن السبب الوحيد للخلاف ، وان كان سمة واضحة فيه ، وقد أسلفنا الحديث عن التعصب باعتباره أحد أسباب الخلاف ، وأريد هنا أن أشير الى أنه كان أحد الأسباب التي حجبت وجه الحق في هذا الخلاف .

ومن الغريب أن هذه العصبية لم تكن على عهد أعلام المدرستين في حياتهم ، وإنما وجدناها فيما بعد على ألسنة من انحازوا إلى احدى هاتين المدرستين .

والتعليقات ، والاستنتاجات التي كتبها أصحاب الطبقات والتاريخ تشير إلى لون من هذا التحيز ، فاذا قرأت ما نقله السيوطي عن الزبيدي في كتابه الاستدراك ، وجدت أن الزبيدي يستدل على نفي نسبة كتاب العين للخليل بأنّ الآراء التي أوردها فيه كوفية « وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه وسيبويه حامل علم الخليل ، وأوثق الناس في الحكاية ، عنه ، ولم يكن ليختلط قوله ، ولا ليتباين مذهبه »[1] .

ويذكر يوهان فك أنه « لن يشك في أن الروايات التي تزعم أن حماداً كان لحاناً انما نشأت من التأثر بالخصومة واللدد ، وأن كلمات يونس تعبر عن قصد السوء من قبل البصريين في خصومهم الكوفيين »[2] .

وما رأيناه من مناظرات ومجالس ، وما عرضه من أمثلة ، وما سقته من شواهد تؤكد هذه الظاهرة التي لابست الخلاف النحوي[3] .

وهنا أعرض هذه الظاهرة ناقداً لما يترتب عليها من نتائج هي في الواقع على حساب الحقيقة العلمية ، وما تتطلبه من نزاهة وتجرد من الهوى .

---

(١) المزهر ص ٨٥ .

(٢) العربية ص ٦٣ .

(٣) راجع أسباب الخلاف ومظاهره في الفصل الأول من الباب الأول .

وظاهرة أخرى نجدها في الخلاف ، ونفقد وجودها فيه

وهي عدم الالتزام المنهجي حتى بين أعلام المدرستين .

فللبصريين منهج ، وللكوفيين منهج ، والمتوقع من أعلام كل مدرسة التزام ما انتهجت ، ولكنا نجد ظاهرة عدم الالتزام حتى بين الأعلام من نحاة المدرستين فما أكثر ما تجد في مسائل الخلاف قال البصريون إلا فلانا وفلانا ، وذهب الكوفيون الا فلانا الى كذا .

ولو ألقيت نظرة على مسائل الخلاف وجدت كثيراً من المسائل فيها الأخفش مع الكوفيين .

ومسائل أخرى فيها الكسائي زعيم المدرسة الكوفية مع البصريين .

وما أكثر ما تجد الفراء يؤيد في مسألة ما نحاة البصرة ، كما ترى المبرد يؤيد في مسألة أخرى نحاة الكوفة .

والأمثلة كثيرة ومتعددة ، وسقت بعضها عند إبدائي ملاحظات حول الخلاف في الفصل الأول من الباب الأول .

وأضيف هنا هذه الاحصائية .

فمن بين مسائل الانصاف الاحدى والعشرين بعد المائة ثلاث وأربعون مسألة ، وفي كل مسألة منها إما علم بصري مع الكوفيين ، أو علم كوفي مع البصريين ، وهذه أرقام المسائل : ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ .

ومن أبرز الأمثلة ما قررته عند حديثي في المسائل الأصولية من قياس سيبويه

على المثال الواحد ، وقياس المبرد[1] على المثال الواحد أيضاً .

وهذا مثال آخر : ثعلب الذي يعد أدق صورة للنحو الكوفي ، يخالف مدرسته ويتابع البصريين فيملي على أصحابه في مجلس له : (وعد يعد ، ووزن يزن كان يوزن ويوعد ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء ، ثم بنوا الفعل على هذه فقالوا : يزن ، ووجل يوجل ، ثبتت الواو ، لأن بعده فتحة ، فلم يجتمع ما يستثقل)[2] . وهذا هو الأصل الذي استند إليه البصريون في حذف الفاء في المضارع من المثال .

وخروج علم من الأعلام على منهج مدرسته ، وكون هذه الخروج ظاهرة واضحة في المسائل النحوية إنما هو دليل على عدم تكامل هذه المناهج ، أو على التقارب الكبير بين أعلام المدرستين مما جعل مدى التأثر والتأثير بينهما بالغاً وعميقاً .

ولعل هذا ما حدا بعض المستشرقين لأن ينكروا وجود مدرسة كوفية ، كما أسلفناه .

ومن هنا أيضاً وجدنا بعض المعاصرين لا يرى الفراء كوفياً ، وإنما يراه من رواد المدرسة البغدادية .

هذا الاستنتاج ، وذاك من جراء كثرة خروج الأعلام على مناهج مدارسهم إلى حيث يستريحون ويطمئنون .

بقيت ظاهرة ثالثة نأخذها على الخلاف، وهي الافراط فيه ، ومحاولة كل نحوي متى عنت له علة عقلية ، أو أي التماس آنس من نفسه قبولا أن يبني عليه رأياً له مخالفاً به مدرسة ، أو مخالفاً به آراء أعلام المدرستين جميعاً .

ثم يدخل الخلاف مرحلة أخرى في عهد المدرسة البغدادية ، ويخرج أصحابه

---

(١) أشموني جـ ٣ ص ٨٦٦ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٢٨ .

بآراء جديدة أو بانتقاء واختيار من آراء المدرستين المتنافستين .

وتكون النتيجة خضماً هائلاً من آراء النحاة ، على تعاقب عصورهم وتتابع مدارسهم .

وقد يكون الخلاف تافهاً ضئيل الأثر ، أولا يمس قضية حية من واقع اللغة أو النحو مع هذا نجد وراءه حشداً كبيراً من الآراء .

وهذه مسألة اشتعل فيها أوار الخلاف ، وتعددت الآراء وموضوع الخلاف لا يستحق هذا الصراع كله بل حتى مجرد المداد الذي كتبت به سطوره .

والمسألة من الأشموني ، يقول فيها :

اختلف النحاة في قوله :[١]

كليني لهم يا أميمةَ ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

بفتح تاء أميمة من غير تنوين ، فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا فقيل : هو معرب نصب على أصل المنادي ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بني على الفتح ، لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح ، لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب فهو نظير : لا رجل في الدار ، وأنشد هذا القائل : يا ريحَ من نحو الشمال هبي . بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم ، فصار في التقدير : يا أميم ، ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل فتحت اتباعاً لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف[٢] .

فهنا نرى الخلاف بين طائفتين على رأيين ، وأصحاب كل رأي انقسموا فيما بينهم ، وموضوع الخلاف ظاهرة لغوية لا تتطلب هذا الجهد وكل ما فعله النابغة أنه

---

(١) البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في مدح النعمان بن المنذر .

(٢) أشموني جـ ٢ ص ٤٦٩ .

فتح تاء (أميمة) وهي منادى مفرد علم ، والفتحة خفيفة ومستحبة عند العرب ، ولا سيما مع تاء التأنيث التي تستلزم فتح ما قبلها . والنحاة أنفسهم يؤكدون أن محل المنادى ـ أيا كان ـ نصب . ومن هنا نقول : إن فيها ترخيماً على لغة من ينتظر ، وإن اشباع فتحة الميم سيشد تاء التأنيث التي فتحت اتباعاً لما قبلها ، كما رأى ابن مالك ، وهو موفق فيما ذهب إليه إلى حد بعيد .

ملاحظات قبل التقويم

وهذه ملاحظات لا بد من إبدائها قبل تقويم الخلاف ، لأنها تلقي عليه أضواء يمكن بها معرفة المدى الذي انتهت إليه الدراسات النحوية بتأثيره .

١ ـ في مقدمة هذه الملاحظات : ما لاقته مدرسة البصرة من شهرة ، وذيوع ونفاذ سلطان ، وما لها من تلاميذ كثيرين اقتفوا أثرها وناصروا منهجها حتى وقتنا الحاضر ، كما توافرت كتب البصريين ، وتيسرت للباحثين ، وحفظها التاريخ ووعاها حتى.وصلت إلى أيدينا ، في الوقت الذي لم تنل فيه المدرسة الكوفية بعد أعلامها من الذيوع والشهرة ، ما وجدته زميلتها البصرية ، حتى كتبهم فقد ضن التاريخ عليهم بالاحتفاظ بآثارهم ولم يصل إلينا منها إلا النزر اليسير مثل مجالس ثعلب ، وكتابه (الفصيح) وكتاب معاني القرآن للفراء بينما كتب البصريين لا تكاد تحصى .

وظاهرة الشهرة التي اكتسبتها المدرسة البصرية ترجع في تقديري الى أمور :

أ ـ الأول : تأثر البصريين في دراساتهم النحوية الى حد كبير بمناهج المنطق والفلسفة ، ولا عجب فقد حاولوا أن يضعوا قواعد اللغة في قوالب عقلية ثابتة ثبات القضايا العقلية ودافعوا عنها حتى ولو اضطروا إلى تخطئة الفصحاء أو رد بعض القراءات ، ومنذ القرن الثاني الذي ترجمت فيه الفلسفة ، وعلماء الاسلام يحتفون بالعقليات ، ويقبلون عليها .

ب ـ الثاني : سار النحويون على نمط الفقهاء ، واحتذوا بهم في مناهجهم دون أن

يضعوا في اعتبارهم اختلاف طبيعة المجالين ، فاللغة غير التشريع ، ومصدر اللغة غير مصدر التشريع ، لكنهم بسيرهم على مناهج الفقهاء اكتسبوا شهرة واسعة .

جـ ـ كان للبصريين تلاميذ كثيرون من جماهير العالم الاسلامي ، ثم تفرقوا في الآفاق يحملون تراث أساتذتهم ومن هنا غزا النحو البصري الشام ومصر والمغرب ، وفي كل قطر لهم فيه تلاميذ بينما الكوفيون كان جل تلاميذهم من علية القوم وأبناء الخلافة ، وهؤلاء رجال سياسة أكثر منهم رجال علم .

د ـ كتاب سيبويه وما لاقاه من شهرة لا حد لها ، وهو في نظر الجماهير مرجع النحو البصري أكسب مدرسة البصرة ذيوعاً وشهرة ، وان كنت كما قررت غير مرة أعد كتاب سيبويه مرجعاً لنحو المدرستين وفيه أسس المنهجين .

هذه الملاحظة التي عللت لها بالعلل السابقة ستوصلنا الى حقيقتين أراهما عقبتين في طريق الباحث في الخلاف .

الأولى منهما : شهرة المدرسة البصرية أثرت في التقويم العادل للخلاف قديماً وحديثاً ، وقد وضح ذلك جلياً عندما تناولت تقويم القدماء للخلاف .

وكيف كان هوى أكثرهم مع البصريين ، ولم يؤيد والكوفيين الا في مسائل قليلة حتى أصحاب كتب الطبقات تتضح ميولهم البصرية عندما يترجمون لأعلام النحاة ، فيوثقون البصريين غالباً ، والكوفيين قليلاً ، ولم أجد منهم من خالف عن هذا المنهج الا أبا البركات الأنباري .

والمحدثون أنفسهم كانوا من تلامذة النحو البصري ومؤيديه، ولم يظهر فيهم الاتجاه الى المدرسة الكوفية والبحث عن منهجها وقيمتها الا بعد ظهور الدراسات اللغوية الحديثة على يد المستشرقين وتلاميذهم من العرب .

والثانية منهما : عدم تيسر مراجع النحو الكوفي ، وهذه أكبر عقبة تصادف الباحث ، فكتب الكوفيين المعبرة تعبيراً صادقاً عن منهجهم قليلة ، وهي بهذه القلة لا

تغطي مطالب الباحث ، مما يجعلنا نضطر الى التعرف على المنهج الكوفي من ألسنة البصريين أو مشايعيهم ومع شيء من البحث والتأمل والتحاكم الى حقائق التاريخ نستطيع أن نرفع ما قد يلم به من زيف ، على أن انصاف الأنباري قد أسهم إسهاماً فعالاً في سد هذه الثغرة ، لأنه في تقديري ـ برغم تأييده للكوفيين في مسائل قليلة ـ يعد خير من صور المذهب الكوفي تصويراً صادقاً وأميناً .

وكذلك أثبت كثير من رجال المدرسة البغدادية ، وهم في أول أمرهم كوفيون أثبتوا في كتبهم كثيرا من آراء المدرسة الكوفية .

ولعل السر في عدم تيسر مراجع النحو الكوفي أن الكوفيين كانوا يعتمدون على الاملاء والحفظ أكثر مما يعتمدون على التدوين والتصنيف ويؤيد ذلك ما رواه صاحب معجم الأدباء ان أبا بكر بن الأنباري (مرض فعاده أصحابه فرأوا من انزعاج والله أمراً عظيماً ، فطيبوا نفسه ، فقال : كيف لا أنزعج ، وهو يحفظ جميع ما ترون ، وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً)[1] .

وأضيف إلى ذلك ما أشرت إليه أيضاً ، وهو أن تلاميذ الكوفيين رجال سياسة وملك فلم يكن لديهم من الوقت ما ينشرون به علم أساتذتهم ومؤلفاتهم كما قد فعل البصريون .

٢ ـ والملاحظة الثانية : الاختلاف في النقل عن المدرستين :

فأحياناً نرى مسألة من مسائل الخلاف نقلت بصورة معينة عن طريق مؤلف معين ونجد آخر يروي نفس المسألة بصورة أخرى . أعني ينسب الخلاف في احدى الروايتين الى البصريين وأحد أعلام الكوفيين وفي الرواية الأخرى ينسب للكوفيين جميعاً . اي أنك تحس بأن التعبير بالبصريين والكوفيين في مسائل الخلاف ليس دقيقاً وشاملاً ، وقاطعاً بل هو موضع أخذ ورد .

---

(١) معجم الأدباء جـ ١١ ص ٣٠٧ .

وهذا يتطلب من الباحث جهداً أكبر في التحري والتدقيق ، ولا يعدم مرجحاً يستطيع به أن يرجح احدى الروايتين على الأخرى وهذه أمثلة من كتاب ارتشاف الضرب تكشف لنا مدى الاضطراب في وسائل نقل مسائل الخلاف .

١ ـ الضمير في إيا وأخواته :

« مذهب سيبويه أن الضمير هو إيا وحده ، وما اتصل به من حروف تبين أحوال الضمير ، وعزى الى الأخفش ، واختاره الفارسي ، ويروى الفراء أن اللواحق هي الضمير ، و« إيا » دعامة ، والكوفيون غير الفراء يرونها بجملتها هي الضمير وما قاله الفراء منسوب في (النهاية) للكوفيين وابن كيسان ، انتهى . ونقل ابن مالك أن مذهب الخليل والأخفش والمازني أن « إيا » رسم ظاهر ، واللواحق هي الضمائر ، وهي في محل خفض بالاضافة » .

فالنقل الذي ذكره أبو حيان يختلف عما ورد في النهاية وكلاهما يخالف نقل ابن مالك[١] .

٢ ـ ابدال النكرة من المعرفة :

« اذا أبدلت نكرة من معرفة يشترط فيها الكوفيون والبغداديون ، وتبعهم السهيلي أن توصف ، ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين لا يجوز ابدال النكرة من المعرفة إلا أن يكون من لفظ الأول ، وكلام الكوفيين على خلاف النقل ، قال الكسائي والفراء في قتال ـ من قوله تعالى : ﴿ قتال فيه ﴾ : خفضه على نية « عن » مضمرة ، ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة »[٢] .

فابن مالك هنا له نقل يختلف عما قاله الكسائي والفراء ، وما نسبه ابن مالك للكوفيين نسبه بعض البصريين لنحاة بغداد .

---

(١) الارتشاف ص ٤١٢ .

(٢) الارتشاف لوحة رقم ٣٠٢ .

واللبس بين الكوفيين ونحاة بغداد ، لا سيما الطبقة الأولى منهم كثير ، لأن البغداديين الأوائل كانت تغلب عليهم النزعة الكوفية .

٣ ـ العطف بليس :

حكى ابن النحاس[١] وابن بابشاذ عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أنها قد تكون حرف عطف ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين، ونقل أبو جعفر النحاس[٢] عن هشام : قام عبد الله ليس زيد ، ورأيت عبد الله ليس زيداً ، ومررت بعبد الله ليس زيد . وعند البصريين العطف بليس خطأ وقال ابن كيسان : قال الكسائي : هي على بابها ترفع اسما وتنصب خبرا ، وأجريت في النسق مجرى « لا » مضمرا اسمها[٣] .

فهنا نقل للنحاس وابن بابشاذ ، ونقل لابن عصفور ، ونقل ثالث لأبي جعفر النحاس ، ونقل كيسان ، وأعتقد أن الأخير له قيمة لقرب عهده ، وصلته الوثيقة بالكوفيين .

تقويمي للخلاف ، والأسس التي وضعتها لذلك

سبق لي أن وقفت وقفات تقويمية للخلاف بين المدرستين ، وذلك في عدة مواطن من هذا البحث .

فعندما تحدثت عن المسائل الأصولية في الخلاف مثل السماع وقراءات القرآن ، والقياس ، والتعليل ، ونحو ذلك قومت موقف كل مدرسة من هذا الأصل .

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بهاء الدين بن ابراهيم الحلبي ، دخل مصر وتلقى عن شيوخها ، وصار إمام النحو فيها وليس له من تصنيف الا ما أملاه على المقرب لابن عصفور توفي سنة ٦٩٨ هـ بمصر .

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، تلقى مبادىء اللغة في مصر وارتحل إلى العراق ، وتلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونفطويه وابن الأنباري ورجع إلى مصر وصنف عدة كتب منها المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين الذي أشرنا اليه توفي سنة ٣٣٧ هـ .

(٣) الارتشاف لوحة رقم ٣٠٥ .

وعندما تحدثت عن الخلاف في موضوعات نحوية ، قومت موقف كل مدرسة من هذا الموضوع ، ولجأت للنحو المقارن أحياناً ، وللباحثين المحدثين أحياناً أخرى .

وعندما تحدثت عن الباحثين في الخلاف ، قومت كلا منهم في بحثه عن الخلاف ، بعد أن بينت منهجه في البحث وأسلوبه ، وقيمة بحثه .

حتى عندما تناولت تقويم القدماء للخلاف ، قومت موقف كل منهم ، وبينت ما وراء مذهبه ، وماذا نستفيد من موقفه .

وتقويمي للخلاف في هذا الفصل سأنحو فيه منحى خاصاً يختلف عن تقويم القدماء والمحدثين ، ويختلف أيضاً عما أسلفته أنا من تقويم في الفصول السابقة .

ذلك لأني سأتجه فيه اتجاهاً واقعياً قائماً على أساس إحصائي .

فلقد خصصت فصلا لجمع ما تناثر من مسائل جزئية للخلاف ، وقدمت فيه ما أحصيته من هذه المسائل .

لكن ما سأعتمد عليه في إحصائي هو مسائل الإنصاف الحادية والعشرين بعد المائة .

وقد وضعت مبادىء لهذا التقويم تكشف عن قيمة الموقف الذي وقفته كل مدرسة وتوضح بعض ما وراء هذا الخلاف من نتائج وآثار .

١ ـ اتجاهات الخلاف بين المدرستين ، وآثاره أو ثمرته .
٢ ـ مدى توافر الحس اللغوي ، والواقعية اللغوية عند المدرستين .
٣ ـ احتواؤه على أكبر قدر من الصراع العقلي .
٤ ـ التأثر بقضايا المنطق والفلسفة .
٥ ـ مسائل أتت على غير المعهود من منهج المدرستين .
٦ ـ نظرية العامل شغلت قدراً كبيراً من الخلاف النحوي .

٧ ـ آراء جديدة في بعض المسائل الخلافية ، تحسم الخلاف بطريقة ميسرة وقريبة من الواقع اللغوي .

٨ ـ افتئات النحاة على النطق العربي الفصيح بتعليله عقلياً .

٩ ـ هناك مسائل قد يكون فيها تطوير للأساليب اللغوية .

١٠ ـ أخطاء منهجية بالنسبة لتفكير المدرستين .

١١ ـ قراءات القرآن بين المدرستين .

١ ـ الاتجاهات الموضوعية للخلاف بين المدرستين ومدى ما له من ثمرة

عندما نستعرض مسائل الخلاف بين المدرستين ، من أجل التعرف على اتجاهات الخلاف بينهما ، ومن أجل الكشف عما وراء هذه الاتجاهات من آثار وثمرات نرى أن الخلاف قد اتخذ الاتجاهات الآتية :

١ ـ خلاف في التقدير أو التأويل :

بأن يقدر البصريون المحذوف تقديراً معيناً ، ويقدره الكوفيون على نحو آخر ، أو تقدره إحدى المدرستين ، ولا تلجأ الأخرى إلى التقدير ، وقد استوعب هذا الاتجاه كثيراً من مسائل الخلاف .

ومن الظواهر التي يؤيدها الاحصاء أن ظاهرة التقدير والتأويل في النحو البصري أكثر منها في النحو الكوفي ففي الانصاف ثلاث مسائل لجأ فيها الكوفيون الى التقدير وهي الرابعة ، والسادسة والخمسون ، والسابعة والسبعون وفيه أربع عشرة مسألة لجأ البصريون فيها الى التقدير .

ففي المسألة الثانية عشرة يرى البصريون أن ناصب الاسم المشغول عنه في (الكتاب قرأته) فعل مقدم بينما يرى الكوفيون أنه نفس الفعل المؤخر ، وفي المسألة الخامسة والثمانين يرى الكوفيون أن المرفوع بعد ان الشرطية مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، ويرى البصريون أنه مرفوع بتقدير فعل .

ويكاد يكون التقدير والتأويل ظاهرتين عامتين في نحو البصريين اذ بهما يواجه البصريون الأمثلة التي تخالف قواعدهم .

والمسائل الأربع عشرة هي : السادسة ، والعاشرة ، والثانية عشرة والسابعة والعشرون ، والخامسة والأربعون ، والسابعة والأربعون والثالثة والخمسون ، والخامسة والخمسون ، والخامسة والسبعون ، والسادسة والسبعون ، والتاسعة والسبعون ، والثانية والثمانون ، والثالثة والثمانون ، والخامسة والثمانون .

ولو تتبعت المسائل الخلافية في الأشموني والارتشاف لتأكدت من صدق هذه النتيجة[1] .

ب ـ اختلاف في التفسير الاعرابي أو في العامل :

وقد شغل هذا النوع من الخلاف تسع عشرة مسألة من مسائل الانصاف وأضاف الكوفيون عاملا جديداً هو الخلاف وفيه أربع مسائل خلافية هي المسائل : ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٥ ، ٧٦ .

جـ ـ خلاف دار حول التكييف الاصطلاحي لأداة أو لفظ :

ففي المسألة ٩٠ تكييف اصطلاحي لكيف وهل يجازي بها ؟

وفي المسألة ١٠٧ تكييف همزة الوصل وبيان أصلها وحركتها .

ويدخل في اطار التكييف كون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وكونها بسيطة أو مركبة ، وكذلك من ناحية ميزانها الصرفي ، والاعراب والبناء ، وكذلك الاختلاف في توجيه الواقع الذي عليه كلمة معينة اعرابا أو تصريفاً .

فحول الاسمية والحرفية والفعلية لكلمة معينة أورد الانصاف المسائل الخلافية الآتية تحت هذه الأرقام : ١٤ (نعم وبئس) ـ ١٥ (أفعل في التعجب) ٣٧ (حاشى

---

(١) أشموني جـ ٢ ص ٢٥٠ ، ومواضع أخرى كثيرة .

في الاستثناء) - ٣٩ (سوى) - ١٢١ (رب) (خمس مسائل) .

وحول الأدوات من ناحية أصلها ، وبساطتها وتركيبها أورد الانصاف المسائل الآتية . ٢٦ (لعل) . (كم) ٥٩ (أيمن في القسم) ٩٢ (السين وسوف) ٩٥ (وحروف ذا والذي) - ٩٦ حروف هو هي ٩٨ (الضمير في إياك ونحوه) (سبع مسائل) .

ومن ناحية معانيها واستعمالاتها وردت المسائل الآتية : ٣٥ - ٣٦ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٤ - ٦٧ - ٧٨ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ . (ست عشرة مسألة) .

ومن ناحية الميزان الصرفي وردت في الانصاف عدة مسائل خلافية حول الميزان الصرفي لبعض الكلمات ، وهذه المسائل هي :

١١٣ (وزن صمحمح) - ١١٥ (وزن سيد) - ١١٦ (خطايا) - ١١٧ (إنسان) - ١١٨ (أشياء) (خمس مسائل) .

ومن ناحية الإعراب وردت المسائل الآتية :

٢ - (الأسماء الخمسة) - ٣ - علامات التثنية والجمع - ٣٨ (غير) - ٤٥ (المنادى المفرد) - ٥٣ (اسم لا المفرد النكرة) - ٧٢ (فعل الأمر) ١٠٢ (اي) (سبع مسائل) .

وهنالك مسائل كثيرة يدور الاختلاف فيها حول تسويغ الواقع اللغوي لكلمة معينة من ناحية الاعراب أو التصريف أو أي ظاهرة لغوية أخرى وهذه المسائل هي :

١ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٩ - ٢٢ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٤ - ٤٧ - ٦٢ - ٧١ - ٧٣ - ٩٣ - ٩٧ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١١٢ - ١١٩[1] .
(ثلاث وعشرون مسألة)

---

(١) مسائل الاختلاف التي دارت حول العامل يمكن أن تعتبر من قبيل التكييف لكلمة معينة اعراباً أو تصريفاً ولذلك من مسائل العامل الثلاثة والعشرين ، وردت منها اربع عشرة مسألة تحت البنود السابقة ، وبقي منها المسائل الآتية : ٥ - ٦ - ٢٤ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٩ - ٨٤ - ٨٥ (تسع مسائل)

د ـ وهناك نوع رابع من الخلاف بين المدرستين ، وهو الخلاف في المصطلحات كالبدل عند البصريين ، والترجمة عند الكوفيين ، وكذلك الجر والخفض ، والتنوين والصرف .

وقد تناولت هذه المصطلحات بإفاضة في الفصل الثاني من الباب الأول تحت عنوان : الخلاف في المصطلحات .

ومسائل الخلاف في المصطلحات لم يرد منها شيء في الانصاف تقريباً الا عرضاً ، وهذا النوع من المسائل الخلافية ليس له ثمرة في واقع الدراسات النحوية .

والمسائل الخلافية الواقعة بعد تحت (خلاف حول التكييف الاصطلاحي لأداة أو لفظ) بفروعه المختلفة وهي ثلاث وستون منها أربع عشرة حول (العامل) ويضاف إليها المسائل التسع الباقية من مسائل العامل الثلاثة والعشرين . يصبح معنا اثنتان وسبعون مسألة ودراسة الخلاف فيها والكشف عن مداه ونتيجته نخرج بحقيقة واضحة هي أن الخلاف في هذه المسائل ليست له ثمرة ، وليس له صدى ايجابي في واقع الدراسات النحوية .

وكل ما في هذه المسائل لون من الجدل العقلي ، والصراع النظري الذي لا يقوم على واقع لغوي محس ، وإنما هو إلى الحدس والتخمين أقرب منه إلى الواقع المحس .

فماذا يستفاد من الخلاف حول (كم) أبسيطة هي أم مركبة ؟ وعلى أي أساس واقعي قام هذا الخلاف ؟ .

وماذا يستفاد من البحث في (أيا) وأخواتها ، وهو وهي ؟ وأي جزء فيها هو الضمير ؟ وعلى أي أساس قام هذا الخلاف ؟ .

وأي ثمرة نجنيها من الخلاف حول العامل . . . وواقع اللفظ كما هو لا يتأثر بهذا الخلاف ؟ .

قد يكون البحث في مسائل البساطة والتركيب وأصول الأدوات له قيمة في

دراسة أصول اللغة ، لكن إذا توافرت أسبابه ، وتهيأت وسائله ، وهي في غالب الظن لم تتيسر لنحاتنا القدماء ، وإن كان الكوفيون أصابوا في كثير منها فذلك لأن منهجهم ساعدهم على ذلك ، ولا يمكن أن أدعي بحال من الأحوال أنهم درسوا اللغات السامية دراسة مقارنة أوصلتهم لهذه النتائج ، كما أنه يشير إلى أن مثل هذه الدراسة غير لازم للوصول إلى نتائج صحيحة في هذا المجال.

ومعنى هذا بلغة الإحصاء والأرقام أن أكثر من نصف المسائل الخلافية أو ما يقرب من ثلثيها لم يفد الدراسات النحوية في شيء ، وكل ما وراءه ثروة عقلية فحسب .

هـ ـ خلاف له ثمرة وأثر في الدراسات النحوية ، وسنشير إليه فيما بعد .

٢ ـ الحس اللغوي والواقعية اللغوية :

وهذا مقياس ثان لتقويم الخلاف بين المدرستين .

وقد أشرت إليه أكثر من مرة ، وهنا أناقشه على أساس احصائي .

والذي أعنيه بالواقعية اللغوية أو بالحس اللغوي : مدى استشهاد المدرستين بكلام الفصحاء ، ومدى استئناسهما بأساليبهم ، وكذلك مدى لجوء كل منهما إلى القياس النظري .

فمناط الحس اللغوي ، والواقعية اللغوية السماع وأقوال الفصحاء ومسايرة الطبيعة واللسان العربي في المنطق وطريقة الأداء والتعبير .

وفي هذه الناحية أرى النحو الكوفي أقرب إلى الواقعية اللغوية وأصدق حساً ، وأكثر استئناساً بأساليب الفصحاء ، بدليل اهتمامهم بكل مسموع ، واعتدادهم بالقراءات ، وعدم ميلهم كثيراً الى التقدير .

بينما البصريون في مجال الواقعية اللغوية يقلون عن الكوفيين ولا يهتمون إلا بسلامة القواعد التي وضعوها ، وأرادوا لها سيادة وسلطاناً .

وليس معنى هذا أن الكوفيين لا يجافون الواقع اللغوي ، ولكن للكوفيين مسائل يجنحون فيها إلى النظرية البحتة ، ويبتعدون عن الحس اللغوي .

وللفراء الكوفي أقيسة كثيرة لا يستند فيها إلى السماع[1] .

وقد أسلفت في حديثي عن تقويم المحدثين للخلاف أن الدكتور شوقي ضيف يذهب إلى أن الحس اللغوي في نحو البصرة أكثر وأصدق[2] .

وقد ناقشت هذه القضية فيما سبق وسأناقشها الآن على أساس إحصائي وقبل أن أقدم البرهان الاحصائي أريد أن أسجل ملاحظتين :

الأولى : تجديد ابن مضاء القريب من الواقعية اللغوية كان يتلاقى مع آراء الكوفيين كثيراً يقول ابن مضاء معقباً على علة إعراب الفعل المضارع : « وكما أن للأسماء أحوالاً مختلفة ، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة : تكون منفية وموجبة ، ومنهياً عنها ، ومأموراً بها ، وشروطاً ومشروطة ، ومخبراً بها ، ومستفهماً عنها ، فحاجتها إلى الاعراب كحاجة الأسماء »[3] .

فهنا ينتقد ابن مضاء النحاة ، ويشير إلى أن علة الإعراب الموجودة في الأسماء موجودة كذلك في الأفعال ، وبعض الكوفيين يرى أن المضارع أصل في الاعراب كالأسماء[4] وهنا يلتقي بهم ابن مضاء .

الثانية : مناقشة دارت بين أبي عمر الجرمي وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، قال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد منطلق ، لم رفعوا زيدا ؟ فقال الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال الجرمي : هذا معنى لا يظهر قال له الفراء : فمثله إذا ،

---

(١) مدارس النحو ص ٢١٥ وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ص ١٨٤ .
(٣) الرد على النحاة ص ١٥٦ .
(٤) المسائل الخلافية للعكبري مسألة ٨ .

فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً ، لا يظهر ولا يتمثل[1] ؟ .

فمناقشة الفراء مع الجرمي تكشف بوضوح عن الروح الكوفية في البحث التي لا تستريح إلى النظريات البعيدة عن الواقع ، والتي تدل على فهم للطبيعة اللغوية .

ولنعد الآن إلى الدليل الاحصائي :

وهذه هي نتيجة الاحصاء من كتاب الانصاف .

ثلاث وخمسون مسألة احتج الكوفيون فيها بالسماع ، واستأنسوا بالواقع من أساليب الفصحاء ، كما أن هناك إحدى وعشرين مسألة لجأ البصريون فيها إلى الواقع اللغوي .

ومن ناحية أخرى فإن المسائل التي كان الكوفيون فيها واقعيين كان البصريون نظريين وفي المسائل التي كان البصريون فيها واقعيين نرى الكوفيين فيها نظريين .

ويبقى نحو من ثلث الانصاف أو يزيد مسائل نظرية ، بعيدة عن الواقع اللغوي ، وموقف المدرستين فيهما سواء .

ولغة الأرقام لا تحتاج إلى تعقيب .

وسأعرض المسائل التي توافر فيها الحس اللغوي عند الكوفيين مع إشارة يسيرة معبرة عن هذا الحس ، وهي : ٥ ـ ٦ ـ ٨ ـ ١٠ ـ ١٢ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ٢٧ ـ ٢٩ ـ (واعتمد الكوفيون في المسائل السابقة على السماع وأنسوا به) ٣٣ (ملاحظتهم في هذه المسألة لأسلوب القرآن واهتدائهم به) ٣٤ ـ ٣٧ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤٣ ـ ٤٦ ـ ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٧ (فيها اعتداد بالمسموعات ، وقراءات القرآن) ٦١ (اعتدوا بسماع كثير أهمله البصريون) ٦٣ ـ ٦٥ ـ ٦٧ ـ ٧٠ (اهتمام واضح

---

(١) الانصاف مسألة ٥ .

بالسماع) ٧٢ (الملاحظة اللغوية الدقيقة في تتبع العلاقة بين الأمر والمضارع المجزوم) ٧٧ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ (في قولهم يعمل حتى بنفسها بدون تقدير) ٨٤ (في القول بجزم جواب الشرط بالمجاورة واقعية لغوية وحس صادق يتمثل في الاعتراف بالتأثير الصوتي) ٨٥ (واقعية الكوفيين والأخفش في عدم اللجوء للتأويلات) ٨٩ (واقعيتهم في القول بعدم زيادة أن بعد ما النافية) ٩٢ (في الاعتماد على السماع والملاحظة اللغوية ، وأن من أساليب اللغة زيادة المعنى إذا زاد المبنى ، وهذا هو السبب في الفرق في المعنى بين السين وسوف) .

٩٤ ـ (استئناس بالسماع) ـ ٩٥ ـ (الربط بين أدوات المعاني على أساس الملاحظة اللغوية) ٩٦ (الملاحظة التصريفية مع الأمثلة المسموعة) ٩٧ ـ (الحس اللغوي في مراعاة النظائر مع الواقعية) ٩٩ (مرونة وواقعية لغوية في الاستناد إلى السماع) ١٠١ ـ (الاستعمال اللغوي والتحاكم إليه) .

١٠٢ ـ (الملاحظة اللغوية) ١٠٣ (الحس اللغوي في الاستشهاد بالقرآن وادراك العلاقة بين الإشارة والموصول) ١٠٦ (اعتماد على الواقع اللغوي ، والملاحظة اللغوية) .

١٠٧ ـ (ملاحظة دقيقة للواقع اللغوي ، والقول بالاشباع في هذه المسألة فيه واقعية تنبع من هذا الانسجام الصوتي) ١٠٨ (واقعية وملاحظة لغوية) ١٠٩ (الملاحظة اللغوية ، والتمشي مع الاتجاهات الصوتية) ١١٠ (السماع ومراعاة الاعتبارات الصوتية) ١١٣ (الحس اللغوي في ملاحظة النظائر والتصريفات) ١٢١ (الملاحظة اللغوية لاستعمالات رب) .

وسأناقش مسألة واحدة من مسائل الواقعية عند الكوفيين .

واخترت المسألة ٢٧ وموضوعها : تقديم معمول اسم الفعل عليه .

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديمه ، ويمنع البصريون ذلك .

ثم ننظر لحجة البصريين فنراها قياسية أو عقلية ، اذ يقولون الدليل على أنه لا

يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي ألا تتصرف تصرفه فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها .

وأما الكوفيون فحجتهم النقل إذ يستدلون بقوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وقول الشاعر :

يأيها المائح دلوي دونكا   إني رأيت الناس يحمدونكا

ويقابل البصريون سماع الكوفيين بالتأويل .

وعلى هذا النحو تسير جميع مسائل الانصاف التي أشرت إلى أرقامها .

وأما المسائل التي اتجه البصريون فيها إلى الواقعية ، أو كانوا فيها أكثر من الكوفيين فهذه أرقامها مشيراً إشارة موجزة الى ما يؤكد واقعية البصريين منها ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٧ ـ ٩ ـ ٢٢ ـ ٢٨ ـ ٣١ .

في هذه المسائل اعتمد البصريون على السماع بينما الكوفيون أهملوه أو كان اعتمادهم عليه أقل . ٣٥ (تقدير البصريين ـ هنا ـ سديد للأساليب اللغوية والشواهد أكثر من الكوفيين) .

٤٢ ـ ٥٠ (اعتمد البصريون على السماع) .

٥٦ ـ (البصريون هنا أقوى لقربهم من الواقع اللغوي ، ولا نضطر معه لتقديرات ومعنى الظرفية في مذ ومنذ واضح فيهما) .

١٨ (اعتمد البصريون فيها على السماع) وقد رجح الأنباري فيها مذهب الكوفيين ومن الغريب أنه انتصر لهم متبعاً الأسلوب البصري في الاحتجاج) .

٦٢ (يأتنس البصريون فيها بالشواهد اللغوية) .

١٩ (الحجة العقلية للبصريين هنا أقرب إلى روح اللغة من الحجة الكوفية) .

٨٨ (عمق الفهم والحس اللغوي والادراك البلاغي) .

٩٠ (عدم التكلف والتأول والاعتماد على الملاحظة اللغوية ، ومراعاة النظير) .

٩٣ (الملاحظة اللغوية ومراعاة النظير) .

١١١ (البصريون هنا أقرب إلى الواقع اللغوي ، وأمس بخصائص اللغة) .

١١٢ (قرب البصريين من الواقع اللغوي والانسجام الصوتي) .

١١٥ ـ ١١٧ (اعتمدوا على السماع في الاستدلال) .

وفي تقديري أننا لو عممنا هذه الاحصائية في كل ما استخرجناه من مسائل الخلاف ما اختلفنا عن هذه النتيجة في كثير[١] .

والحس اللغوي في كتاب سيبويه ـ وهو حس صادق ـ مَن المبالغة أن نحكم به على اتجاهات النحو البصري بعده أو عليه وحده .

٣ ـ نظرية الخلاف ، واحتواؤه على أكبر قدر من الصراع العقلي :

في كثير من مسائل الخلاف بين المدرستين جنوح الى النظرية البحتة ، وقد سبق أن قررت أن أكثر من ثلث مسائل الانصاف قائم على حجج نظرية .

والمسائل التي استندت فيها المدرستان أو إحداهما إلى الواقع اللغوي لا تخلو من صراع عقلي متعدد الجوانب ، بعيد عما ينبغي أن تكون عليه اللغة في دراستها .

وللبصريين باع طويل في هذا المجال ، وفي الانصاف أمثلة كثيرة لذلك .

ففي المسألة الخامسة التي يدور الخلاف فيها حول رافع المبتدأ ورافع الخبر يقول بعض البصريين : المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به أيضاً[٢] ، وذهب

(١) وعلى سبيل المثال راجع الارتشاف لوحة ٢٥٧ ولوحة ٢٧٥ .

(٢) هذا رأي بعض البصريين ، وذهب آخرون إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً ، ومنهم من ذهب إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء وهو رأي سيبويه .

الكوفيون إلى أنهما ترافعا .

ثم ننظر إلى الحجتين، فيحتج الكوفيون بتلازمهما وعدم انفكاك أحدهما عن صاحبه ، وضربوا لذلك أمثلة من القرآن ببعض أدوات الشرط التي جزمت الفعل بعدها وهي معمولة له، ثم ناقشوا الابتداء مناقشة عقلية من ناحية أنه عدم أو أمر موجود فيقولون : والتعري عن العوامل عدم والعدم لا يعمل .

وحجة هذا البعض من البصريين : أن الابتداء وان كان هو التعري ، والتعري عدم ، فهو عامل ، لأن العوامل في النحو ليست مؤثرات حسية وإنما هي أمارات أو دلالات ، وضربوا المثل بالثوبين صبغ أحدهما ولم يصبغ الآخر، وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يكون عاملاً في الخبر نحو « كان وان وظن ».

ولو قارنا بين الحجتين لوجدنا الحجة البصرية موغلة في العقلية .

والصراع العقلي يبدو في كل خلاف نحوي ففي الأشموني : خاتمة : في المضاف لياء المتكلم أربعة مذاهب .

أحدهما : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور .

والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

الثالث : أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

الرابع : أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم(١) .

فهذا خلاف عام ، وليس من مسائل الخلاف بين المدرستين وفيه استوعب المختلفون الاحتمالات العقلية في المسألة ، وكل صاحب رأي لا يعدم حجة نظرية

---

(١) أشموني جـ ٢ ص ٣٢٢ .

تعزز رأيه ، الذي يناقض رأي صاحبه .

وقد أحصيت المسائل التي كثر فيها الصراع العقلي في الانصاف فوجدتها نحو ثلاث وستين مسألة ، يدخل فيها أكثر مسائل الخلاف التي أشرنا فيها إلى أن الخلاف ليست له أية ثمرة في الدراسات النحوية .

وهذه هي أرقام المسائل الحافلة بالصراع العقلي :

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ١١ - ١٣ - ١٥ - ١٧ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٦ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٥٠ - ٥١ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٢ - ٦٨ - ٦٩ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٩١ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٨ - ١٠١ - ١٠٢ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٩ - ١٩ - ١٢١ .

وليس معنى هذا أن المسائل الأخرى خالية من الجدل العقلي بل هي لا تخلو من قدر منه ، ولكن المسائل التي أثبتها يبدو الصراع العقلي فيها واضحاً وشاملاً يسير مع الخلاف حتى في الجزئيات التي يتفرع إليها ، وينتقل المختلفون في مسار بها .

وفي أكثر هذه المسائل ترى حظ البصريين من الجدل العقلي أكثر من الكوفيين حتى إن المؤلف نفسه عندما يعرض الحجة الكوفية يعرضها من خلال المنهج البصري[1] الذي يحتفي بالبراهين العقلية ويعول عليها في الاحتجاج .

٤ ـ التأثر بقضايا المنطق والفلسفة والدراسات الفقهية :

قد أشرت إلى هذه الظاهرة في الباب الأول عند حديثي عن المؤثرات التي أثرت في الخلاف وفي الدراسات النحوية بعامة .

---

(١) ويبدو أنها كانت ظاهرة عامة في البحوث النحوية حول الخلاف يقول الزجاجي في كتابه الايضاح : (وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين انما أعبر عنه بألفاظ البصريين) الايضاح في علل النحو ص ٨١ .

وتأثر النحاة بالمنطق والفلسفة والفقه واضح كل الوضوح في أبحاثهم ، وتختلف المدرستان في هذا التأثر اختلافاً بيناً .

وقد عرفنا كيف تغلب الصراع العقلي – مع اختلاف في مداه – على بحوث المدرستين وأنا هنا سأتناول قضية التأثر بهذه العلوم بين المدرستين : وسأتحاكم – كما هو منهجي في التقويم – إلى الاحصاء .

فالقياس وهو من أبرز البحوث المنطقية التي عرفها العرب عن اليونان ، وأخذ به الفقهاء ، وأولع به النحاة بل انهم بالغوا فيه فجنحوا الى القياس النظري .

والاحتمالات المنطقية تفرض على الجملة العربية من أجل البحث عن مسوغ لواقع الجملة العربية بدون ضرورة ملحة لذلك .

ويذكر الأنباري في ترجمة أبي علي الفارسي وقد سأله عضد الدولة في الميدان : بماذا ينتصب الاسم المستثنى ؟ نحو قام القوم إلا زيدا ، فقال أبو علي : ينتصب بتقدير : أستثني زيدا ، فقال له عضد الدولة وكان فاضلا : لم قدرت أستثني زيداً فنصبت ، وهلا قدرت امتنع زيد فرفعت ؟ فقال أبو علي : هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني إذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح .

فالاحتمال العقلي يفرض سلطانه هنا على تفسير الجملة العربية .

وما في الدراسات النحوية من حدود ، وتعريفات وتقسيمات يدل دلالة واضحة على مدى التأثر البالغ بالدراسات المنطقية .

والعلل النحوية – وما أكثرها – بما فيها من علل ثوانٍ وثوالث إنما تستمد سلطانها من العلل الفلسفية .

وفي المسائل الخلافية للعكبري عدة مسائل ذات طابع منطقي بحت . منها :

اختلفت عبارة النحويين في حد الاسم مسألة ٢ .

اختلفت عبارة النحويين في حد الفعل مسألة ٥ .

اختلفوا في حركات الإعراب والبناء أيهما أسبق على الأخرى ، أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟ .

الفعل مشتق من المصدر ، وقال الكوفيون المصدر يشتق من الفعل مسألة ٦ إنصاف ٢٨ .

والتأثر بالمنطق والفلسفة ظل ظاهرة بارزة في النحو العربي وازداد سلطانها بتقدم الزمن .

وأما تأثير الدراسات الفقهية في النحو فلا يقل عن تأثير المنطق والفلسفة فيها .

يقول السيوطي نقلاً عن (أصول) ابن السراج ، إذ يقرر ابن السراج أن أفعل التفضيل لا يأتي من الألوان ، ثم يعقب على ذلك بقوله : فإن قيل : قد أنشد بعض الناس :

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض

الجواب أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن الى هذا ضعفة أهل النحو ، ومن لا حجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفه أصحاب الحديث واتباع القصاص في الفقه . ثم يقول السيوطي معقباً على عبارة ابن السراج فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله[1] .

فهنا نرى النحاة يسيرون على نمط الفقهاء ، إذ يذهب ابن السراج الى وضع النقل اللغوي في نفس حجية النقل الشرعي الذي تقوم عليه الأحكام الفقهية .

ويذهب النحاة في هذا التأثر إلى أبعد مدى ؟ إذ يتحدث السيوطي عن الأجماع باعتباره حجة نحوية ، كما أنه حجة فقهية ، ويقول عنه : والمراد بالاجماع إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة قال في الخصائص : وإنما يكون حجة إذا لم يخالف

(١) الاقتراح ص ٢٩

المنصوص ولا المقيس على النصوص ، وإلا فلا ، لأنه لم يرد قرآن ولا سنة في أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الأمة ، وإنما هو علم فتنزع من استقراء هذه اللغة[١] .

وبعد أن يتحدث السيوطي عن الإجماع وحجيته يضيف إلى ذلك أن « إجماع العرب أيضاً حجة لكن أني لنا بالوقوف عليه ، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه »[٢] .

وحديث السيوطي في الاقتراح عن القياس والنص ، والعلل والقوادح في العلل ، وجهات القدح تحس أنك تدرس أصول الفقه لا أساليب النحو .

ومن المعلوم أن السيوطي ينقل عن أصول ابن السراج ، وعلل الزجاجي ، وخصائص ابن جني وغيرهم من المتقدمين .

وأصول الفقه التي أولع بها النحاة تأثرت هي أيضاً بالفكر الأجنبي .

ونصيب البصرة من الفكر الأجنبي أكثر من نصيب الكوفة .

« ويظهر أنه كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة فقد كانت مرفأ تجاريا للعراق على خليج العرب فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة ، وأيضاً فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جنديسا بور الفارسية التي كانت فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية[٣] » .

هذا هو رأي الدكتور شوقي ضيف يسوقه مع مسوغاته لينتهي منها الى نتيجة يقوم بها التفكير النحوي في البصرة فيقول : « وبذلك تفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة ، وكان أكثر استعدادا لوضع العلوم ، اذ سبقتها الى

---

(١) المرجع السابق ص ٣٥ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٦ وما بعدها .
(٣) مدارس النحو ص ٢٠ .

الاتصال بالثقافات الأجنبية ، وبالفكر اليوناني ، وما وضعه أرسطو طاليس من المنطق وحدوده وأقيسته »[1] .

وإذا كان الدكتور ضيف قد وصل الى هذه النتيجة فإني أرى أن الفكر الأجنبي وما يضمه من فلسفة ومنطق يحول ـ أو هو فعل ذلك فعلاً ـ الدراسات النحوية الى غير مسارها الصحيح .

وأما حكم الاحصاء في هذه القضية فنجد أن في الانصاف سبعاً وعشرين ومسألة حافلة بالعلل الفلسفية والأدلة المنطقية ، وهي :

٧ ـ ٨ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ١٩ ـ ٢٧ ـ ٣٤ ـ ٤٠ ـ ١٨ ـ ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٥٣ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٧٣ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٧ ـ ٩١ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٩ .

ففي المسألة الثامنة مثلاً ، وهي التي تدور حول إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له ، نرى حجة البصريين منطقية بحتة ، ولم يدر بخلد العربي قضية الأصل والفرع ، وأن الفرع لا بد أن ينحط عن درجة الأصل ، فقضية الأصالة والفرعية والضعف والقوة قضايا منطقية لا يحتفل بها الواقع اللغوي .

ثم إن الواقع اللغوي هكذا ، العربي أحياناً يبرز ، وأحياناً يترك الإبراز وهو بذوقه ، وتقديره ، وما يمليه سياق عبارته يتجه لهذا أو لذاك .

وفي مسائل العكبري الخمس عشرة نجد ثلاث عشرة منها حافلة بالفلسفات ، والحدود المنطقية ، والتأثر بتعبيرات الفقهاء ، أي لا نستثني منها إلا المسألتين : الرابعة والتاسعة .

والملاحظة التي نلمسها من دراسة هذه المسائل أن التأثر بهذه العلوم في جانب البصريين أكثر منه في جانب الكوفيين .

---

(١) المرجع السابق .

٥ ـ مسائل أتت على غير المعهود من منهج المدرستين .

عهدنا من دراسة منهجي المدرسة البصرية والكوفية أن المنهج الكوفي يعتد بكل مسموع فتكثر فيه القواعد ، ويتسع نطاق القياس ، ويغلب على موقفهم طابع الجواز ، أما المدرسة البصرية ، فتقل فيها القواعد ، ويقل حجم القياس ، ويغلب على موقفهم من مسائل الخلاف طابع المنع .

وبدراسة مسائل الخلاف في الانصاف وجدت إحدى عشرة مسألة أتت على غير المعهود من منهج المدرستين ، اعتد البصريون فيها بالسماع وأهمله الكوفيون ، أو قال الكوفيون فيها بعدم الجواز ، والمعهود من مذهبهم إجازة ما منعه البصريون .

وهذه المسائل هي :

التاسعة : تقديم الخبر على المبتدأ جائز عند البصريين ، ولا يجوز عند الكوفيين .

١٨ : تقويم خبر ليس عليها جائز عند البصريين . ولا يجوز عند الكوفيين والمبرد .

٢١ : تقديم معمول الفعل المقصور عليه يمنع ذلك الكوفيون ، ويجيزه البصريون.

٢٢ : رفع إن وأخواتها للخبر ـ ترفع الخبر عند البصريين ، ولا ترفعه عند الكوفيين .

٢٤ : عمل إنْ المخففة النصب في الاسم ـ تعمل النصب في الاسم عند البصريين ، ولا تعمل عند الكوفيين .

٣١ : تقديم الحال على العامل فيها ـ أجازه البصريون مع الاسم الظاهر ، ومنعه الكوفيون .

٣٣ ـ الصفة الصالحة للخبرية إذ وجد معها ظرف مكرر ـ نحو : في الدار زيد قائماً فيها في مثل هذه الصفة لا يجوز الرفع عند الكوفيين ، ويجوز الوجهان عند البصريين .

٤١ : الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بالظرف وحرف الجر ـ يظل التمييز مخفوضاً عن الكوفيين ، وعند البصريين يأخذ وضعاً جديداً ويتعين فيه النصب فرأي

الكوفيين هنا ـ كالمسائل السابقة ـ على غير المعتاد منهم يحافظ على القاعد الأساسية ولا يضطرنا لوضع جديد ، مع أن آراء الكوفيين ـ غالباً ـ تتجه للتقعيد ، ولو على مثال واحد .

٤٤ : إضافة العدد المركب الى مثله : يجيز ذلك البصريون ، ويمنعه الكوفيون .

٦٩ : صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر . يجوز عند البصريين ، ولا يجوز عند الكوفيين .

٧٨ : هل تأتي كي حرف جر؟ تأتي عند البصريين ، ولا تأتي عند الكوفيين . .
ألاحظ أن من بين هذه المسائل أربعة من مسائل التقديم والتأخير ، وهذا يدل على ميل الكوفيين للالتزام بنظام الجملة ـ الطبيعي في اللغة العربية الى أبعد الحدود ، ومن ناحية أخرى فهذه المسائل بصفة عامة تدل على أن المدرستين لم تلتزما منهجيهما التزاماً كاملاً ، وهو ما نأخذه على الخلاف بين المدرستين .

٦ ـ نظرية العامل ودورها في الخلاف .

شغلت نظرية العامل جانباً كبيراً من تفكير النحاة ، وسيطرت على كل ما لهم من دراسات وبحوث ، وهي في حقيقتها مظهر لتأثر النحو بالفلسفة ، وقد كان للعامل دور كبير في الخلاف بين المدرستين .

وقد سبق أن تحدثت عن العامل بين المدرستين في المسائل الأصولية للخلاف .

وبالاحصاء وجدت من مسائل الانصاف احدى وعشرين مسألة تتصل بالعامل وهي : ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٩ ـ ٢٢ ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٤١ ـ ٥٥ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٩ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٩٧ ـ ١١٩ .

وبالنظر الى هذه المسائل الخلافية التي تدور حول العامل أسجل هذه الملاحظات :

أ ـ يميل الكوفيون الى العامل الحسي أكثر من العامل المعنوي .

وراجع هذه المسائل : ١٠ ـ ١٢ ـ ٥٥ ـ ٧٤ (رأي الكسائي فيها) ـ ٧٩ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ (وفيه يعتد الكوفيون بالجوار في التأثير الأعرابي وهو اتجاه قريب من الطبيعة اللغوية) ـ ٨٥ ـ وفي هذه المسائل يعتد الكوفيون بالعامل الحسي ويعولون عليه بينما يلجأ البصريون الى التقدير .

ب ـ يعتد الكوفيون بالعامل لكنهم لا يعطونه سلطاناً واسعاً كالبصريين فأثر العامل محدود عند الكوفيين .

فالعامل في المفعول به الفعل والفاعل جميعاً لا الفاعل وحده كما يرى البصريون مسألة (١١) :

(ما) الحجازية ، وكان ، وإن ـ هذه العوامل لا تنصب الخبر عند الكوفيين وتنصبه عند البصريين المسائل : ١٩ ، ٢٢ ، ١١٩ .

والعامل في المستثنى هو إلا عند الكوفيين مسألة (٣٤) .

جـ ـ أضاف الكوفيون عاملا جديداً لم يعرفه البصريون أخذوه من تأثير نسق الجملة ، وهو ما تؤكده الطبيعة اللغوية هذا العامل هو الخلاف ، وقد جاء في هذه المسائل : ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٧٥ ـ ٧٦ .

كما قالوا بالجوار ، وهو عامل له قيمته لقربه من روح البحث اللغوي مسألة (٨٤) .

٧ ـ آراء جديدة حول بعض المسائل الخلافية .

قد تحسم الخلاف فيها بطريقة ميسرة وقريبة من الواقع اللغوي .

من بين المسائل الخلافية في الإنصاف نحو ست وعشرين مسألة أبديت حولها آراء تكفينا مئونة الجدل العقلي ، وصراع الأدلة النظرية الذي اشتط فيه النحاة .

وهذه الآراء التي أبديتها قد تكون تأييداً بطريقة أيسر لأحدى المدرستين ، وقد

تحمل اتجاهاً جديداً أنسب لروح اللغة مما اتجه إليه نحاة المدرستين .

ومن هذه الآراء :

أ ـ يوجد نوع رابع للكلمة في اللغة العربية :

فهناك كلمات تلتقي فيها خصائص الأسماء والأفعال ، وبهذا الاتجاه نستطيع أن نحسم الرأي في الخلاف حول ثلاث مسائل من مسائل الانصاف وهي : ١٤ ـ نعم وبئس فعلان أم اسمان ؟ ١٥ ـ أفعل في التعجب فعل أم أسم . ٣٧ ـ حاشا فعل أم حرف .

ب ـ في الدراسات الحديثة للغة العربية ، ودراسات النحو المقارن ما يمكن أن يحسم خلاف النحاة وذلك في المسائل الخلافية الآتية .

١ ـ الاسم واشتقاقه . يقول « باول كراوس » معناه ـ يعني الاسم ـ العلامة التي يشار بها إلى الشيء المعين « السمة » ، والفعل الذي يدل على هذا ليس إلا « وسم »[١] .

فوجهة نظره هنا تتلاقى مع حجة الكوفيين .

٢ ـ إعراب الأسماء الستة . إجراء البصريين لهذه الاسماء الستة مجرى الثلاثي التام في إعرابهن بالحركات أقرب الى الطبيعة العربية من رأي الكوفيين فيهن وانتهاج اعراب غريب كان موضع جدل طويل . والذي يؤكد هذا القرب الدراسات النحوية مع الآرامية والأشورية والبابلية[٢] .

٣ ـ إعراب المثنى والجمع على حده . يقول الدكتور المخزومي تعليقاً على هذه المسألة « ومهما يكن من أمر فان الجدل بينهم وبين البصريين المتمثل فيما ذكره

---

(١) محاضرات باول كراوس لليسانس : قسم اللغة العربية سنة ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ولفنسون ص ٢٨٣ ، ٢٨٦ .

في المسألة الثانية والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف شكلي لا يترتب عليه أي أثر عملي فكلا الفريقين يحتفظ بالواو والألف والياء في إعراب الأسماء الستة ، والألف والياء في إعراب المثنى ، وبالواو والياء في إعراب جمع المذكر السالم(١) .

وبناء على هذا كان الاعراب بالحرف أو بالحركة ، فليس هناك أثر يجعل لهذا الخلاف قيمة إذ الحروف في حقيقتها حركات طالت . ومن هنا فكلا الرأيين له قيمة واحدة .

٩٢ ـ السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه .

تعليقاً على الخلاف في هذه المسألة يرى الدكتور المخزومي أن هذه المسألة دليل على ما يميل اليه الكوفيون من تحكيم الحس اللغوي في تتبع الظواهر اللغوية على عكس البصريين الذين يحكمون الأصول العقلية .

٩٥ ـ الحروف التي وضع عليها الاسم في (ذا) و(الذي)

ودراسات النحو المقارن تؤيد ما اتجه إليه الكوفيون من أن الذال وحدها هي اسم اشارة لأن صوت اللين لا يعني أكثر من أن حركة الذال ممطولة(٢) .

٩٦ ـ الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي .

الدراسات النحوية المقارنة تؤيد ما اتجه إليه الكوفيون(٣) .

جـ ـ وهذه مسائل لي عليها ملاحظات تحسم الخلاف بتأييد إحدى المدرستين ، أو الخروج برأي جديد .

٣٢ ـ يجوز أن يقع الماضي حالا عند الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين واحتج الكوفيون بالسماع ، واحتج البصريون بالقياس .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٩ .

ومع سماع الكوفيين القوي ، وقياس البصريين الذي له اعتباره فان هذا يجعلني أقول : أن يقع الماضي حالا اذا سمح نظم الكلام وصياغة الجملة بوجود قد ولا يختل المعنى مثل : جاء محمد شمله خوف - أتى على عراه اضطراب - أتى القوم مدوا أيديهم للصلح فتلك أمثلة لا شيء في وقوع الماضي حالا فيها ، أما إذا قلنا : حضر إبراهيم بكى فمثل هذه الأمثلة ، أنا مع البصريين في عدم جوازها ، بل إن نظم الكلام ينبذها .

٤١ - إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها يبقى مجروراً عند الكوفيين ، ويجب النصب عند البصريين وفي رأيي أن الوضعين الاعرابيين في حالة الفصل مستساغان ، وذلك يريحنا كثيراً من عناء الجدل النظري .

٤٣ - القول في تعريف العدد المركب وتمييزه .

رأي الكوفيين في التعريف يعطي المتكلم بالعربية فرصة أكبر ، والمسألة ليست إعرابية حتى يكون تعدد الوجوه معوقاً ، وانما تعطى الأساليب العربية نمواً .

٤٤ - إضافة العدد المركب إلى مثله .

ان رأي البصريين يعطي المتكلم بالعربية فرصة أوسع ، والمسألة ليست اعرابية حتي يضرها تعدد الوجوه .

٥٨ - اللام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء أو لام جواب قسم .

رأى الكوفيين في اعتبارها واقعة في جواب القسم واقعي وعملي ، ويغنى عن تعدد الاصطلاحات بدون مبرر .

٥٩ - أيمن في القسم .

رأى الكوفيين في أنها جمع يمين أقرب إلى الواقع في تقديري وأكثر موافقة للاستعمال ثم استعملت كأداة للقسم واستمر استعمال العرب لها على هذه الصورة ، ومن هنا نشأت التغييرات التي لحقت بها

٦٤ ـ مجيء واو العطف زائدة .

رأي البصريين بمنع ذلك أكثر عمقاً وفهماً للنصوص ، ولا يتعارض مع الواقع اللغوي ، ويظهر ذلك من تخريجهم للآيات القرآنية ، وحذف جواب الشرط الذي اعتمد عليه البصريون ظاهرة لغوية واضحة ، وتخدم أغراضاً بلاغية .

٨٤ ـ عامل الجزم في جواب الشرط .

رأي الكوفيين أقرب إلى الواقعية اللغوية ، وفيه اقتصاد كبير في الأخذ بفلسفة العامل .

٨٧ ـ تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط .

لا تستند المدرستان لواقع لغوي ، ولكن رأي الكوفيين فيه مرونه لغوية ، ورأي البصريين أدق وأولى بالاعتبار ، لأن ضبط القواعد وتحديدها أولى من خلق قواعد جديدة لمجرد أقيسة نظرية .

٩٤ ـ هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ؟

يجوز عند الكوفيين . رأي الكوفيين منطقي لغوياً ، وثمرته في تطوير اللغة واضحة ، لا سيما وقد عزز الكوفيين نحوي ثقة ، وراوية بصري وهو يونس بن حبيب من أساتذة سيبويه .

٨٩ ـ إن الواقعة بعد ما نافية مؤكدة أو زائدة .

عند الكوفيين نافية مؤكدة . وقولهم أمثل بكثير من قول البصريين بالزيادة ، ولا شك أن لوجود إن معنى معيناً تضيفه للجملة والقول بالزيادة شيء لا ينبغي أن يعول عليه كثيراً .

٩٨ ـ اياك وأخواتها . أين الضمير فيها ؟ .

الرأي الذي يقول : إن (ايا) كلها ضمير ، وهو رأي بعض الكوفيين أكثر واقعية ، وذلك لأنهما لا يكادان ينفصلان في كلام العرب .

١٠٣ ـ أي الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً ؟

ما ذهب إليه الكوفيون من القول بالاعراب أفضل حتى تجرى أي الموصولة على وتيرة واحدة وتكون كأختيها الشرطية والاستفهامية[١] .

١٠٤ ـ هل يكون للاسم المحلي بأل صلة كصلة الموصول ؟

يرى ذلك الكوفيون ، واحتجوا ببيت من الشعر[٢] . واني وان كنت أؤيد الواقعية اللغوية واحترام السماع لكن على أن يكون سماعاً معتداً به كثر أم قل : أما سماع بيت واحد من الشعر ، لم يذكر قائله فرأي البصريين أولى أن نأخذ به .

١١٤ ـ هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟

ذهب لذلك الكوفيون ، ويغلب على الظن أن الكوفيين قاسوا زيادة اللام في جعفر وسفرجل على زيادة العين في مثل قدم وأخر وعلى هذا الأساس جوز الفراء زيادة الفاء والعين في الميزان ولو كانا أصلين .

١١٨ ـ وزن أشياء .

رأي بعض الكوفيين[٣] أنها جمع شيء أولى بالاعتبار ، لأنه في منتهى الوضوح ، ولا يحتاج إلى كبير تكلف ، أو افتراض أصل معين . وكل ما فيه من أشكال فهو حول السبب في منعه من الصرف . ونحن يمكن أن نقول أنها منعت من الصرف لأنها أشبهت ألف التأنيث الممدودة ، وهناك مثلاً : علماء ـ خطباء ـ شعراء .

---

(١) من نحاة البصرة من خالفوا في سيبويه رأيه في « أي » وانها تبنى إذا أضيفت وحذف صدر الصلة . قال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في مسألتين هذه إحداهما ، فانه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت ؟ وقال الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق الى مكة أحداً يقول : « لأضربن أيهم قائم » مغني اللبيب جـ ١ ص ٧٧ .

(٢) راجع المسألة ١٠٤ في الانصاف والبيت هو قول الشاعر :

لعمري لأنت البيت أكرم أهله ... وأقعد في أفيائه بالأصائل

(٣) هذا رأي الكسائي ، راجع شرح الشافية جـ ١ تحقيق نور الحسن وزميليه .

١٢١ ـ القول في رب اسم أم حرف . رأي البصريين في أنها حرف أدق وأعمق وأقرب إلى الاستعمال اللغوي لرب .

هذه آراء عرضتها بإيجاز حول بعض مسائل الانصاف ، وتمثل جانباً من جوانب تقويمي للخلاف .

٨ ـ في الجدل بين المدرستين افتئات على النطق العربي الفصيح ويتخذ هذا الافتئات عدة مظاهر :

أ ـ تعليلات عقلية ونظرية بصورة لم تخطر على بال العربي القديم ، وقد أسلفنا كثيراً من الأمثلة والصور الدالة على ذلك في عدة مواضع من هذا البحث .

ب ـ التأويل للشاهد بصورة تفسد المعنى .

جـ ـ قد يصل بهم الأمر الى درجة تخطئة الفصحاء .

وهذه الظواهر تبدو في الكثير من مسائل الإنصاف ، ولكنها تظهر واضحة جلية في اثنتي عشرة مسألة من مسائله .

المسألة الثامنة : إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له .

حجة الكوفيين السماع ، وحجة البصريين أنه وجب الابراز في حالة عدم جريانه فقط وجاز في الحالة الأخرى للتفريق بين الأصل والفرع ، ولا بد أن ينحط الفرع عن درجة الأصل .

وهذه حجة منطقية بحته ، ولم يدر بخلد العربي الفصيح قضية الأصل والفرع ، وأن الفرع لا بد أن ينحط عن درجة الأصل ، قضية الأصالة والفرعية ، والضعف والقوة قضايا منطقية لا يحتفل بها الواقع اللغوي .

ثم إن الواقع اللغوي : هذا العربي أحياناً يبرز ، وأحياناً يترك الإبراز ، وهو بذوقه ، وتقديره ، وما يمليه سياق عبارته يتجه لهذا أو لذاك .

وقد ساق البصريون شاهدا على حذف المضاف ليسوغوا به تأويلاتهم لشواهد

الكوفيين ، فأفسدوا معنى البيت وهو قول الشاعر :

قليـل عيبـه ، والعيب جم ولكن الـغنـي رب غفـور

فهم يقولون : ولكن الغني غنى رب غفور . والوجه فيه أن الشاعر يريد تشبيه الغني بالرب الغفور . والمعنى أن الناس يرون عيوب الغني قليلة في حين أنها كثيرة ، وذلك لأن غناه يغطي عليها[1] .

١٩ ـ العامل في خبر (ما) النصب .

نلاحظ في سرد المؤلف لحجج الكوفيين تعليلاً لنطق العربي الفصيح ، وهذه ظاهرة عايشت النحو منذ نشأته ثم نمت في جو الخلاف بين المدرستين فالمؤلف يقول مثلاً : « وإنما أعملها أهل الحجاز ، لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى » ويقول أيضاً عن (ما) فلما كانت مشاركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ، وإنما كانت مهملة غير معملة في لغة بني « تميم » .

وهنا أقول ليس من وظيفة النحوي أن يعلل للعرب الفصحاء نطقهم ، فلم يكن في ذهن التميميين عدم الاختصاص حينما أهملوا (ما) ولم يكن في ذهن الحجازيين الشبه بليس عندما أعملوا (ما) .

٢٣ ـ العطف على اسم ان بالرفع قبل مجيء الخبر .

يمنع البصريون ذلك ، وأولوا الشاهد القرآني ، واعتمدوا في رد المثال المروي عن العرب على ما قاله سيبويه من أن بعض العرب يغلطون ، أو لأن العربي اذا استهواه ضرب من الغلط يعدل عن قياس كلامه[2] . وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك ما لا يجوز القياس عليه .

وهنا نقول كيف يخطيء العربي ومنه نتعلم اللغة كما نطقها ؟ وعلى أي أساس نحكم بتخطئته وما دمنا نشهد بصدق عروبته ؟ ثم كيف نخطئه ونحن نعلم أن لسانه لا يطاوعه بالخطأ ؟ .

---

(١) راجع تعليق الشيخ محي الدين على المسألة ص ٤٥ ط ثالثة .

(٢) ص ١١٠ المرجع السابق .

٧٧ ـ هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل .

يمنع ذلك البصريون ، ويقفون من الشواهد نفس موقفهم في المسألة السابقة ، فهم يقولون : إن العربي اذا استهواه من الغلط يعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه[1] .

٣٥ ـ هل تكون إلا بمعنى الواو؟ .

يرى الكوفيون ذلك واستدلوا بآيات ، واستدلالهم بها فيه تكلف ، وقد يخرج الآية عن معناها الصحيح، من ذلك قوله تعالى : ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ﴾ فعلى رأي الكوفيين جهر المظلوم بالقول غير محبوب ، والمعنى الواضح في الآية أن جهر المظلوم بالقول لا شيء فيه .

٤٥ ـ المنادى المفرد العلم معرب أو مبني ؟

وفي هذه المسألة أيضا خروج عن طبيعة اللغة من الجانب البصري بالتعليلات العقلية التي عرضها النحاة على ألسنة الفصحاء .

٤٨ ـ هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟

وهنا يواجه البصريون السماع الكوفي بشروط وضعوها بأنفسهم وإذا حاولوا أن يلزموا الخصم بشروطهم ، فما كان ينبغي لهم بحال أن يردوا كلام الفصحاء من أجل مخالفته لهذه الشروط .

ثم يناقشون دليل اعتبار هذه الشروط مناقشة عقلية بحتة . وكأنها من مصدر ملزم لا نملك معه إلا التسويغ .

٤٩ ـ هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟

وفيها يواجه البصريون السماع الكوفي بنفس الأسلوب السابق .

٥٣ ـ اسم لا المفرد النكرة معرب أم مبني .

تأويل البصريين (لا من رجل)وتأويل الكوفيين : لا رجل (لا أحد رجلاً) لم

---

(١) المرجع السابق ص ٢٩٨ .

يخطر ببال العربي هذا التقدير أو ذاك .

وهذه بعينها فلسفة التعليل التي غرق فيها النحو العربي .

كما نرى - في هذه المسألة - أن نظرية انحطاط الفرع عن الأصل يقول بها الكوفيون أحياناً فاسم لا عندهم نصب بلا تنوين لأن فرع عن (إن) التي تنصب بتنوين .

٦٥ - هل يجوز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ؟

يمنع البصريون ذلك ، ويصرون على رفض الشواهد الكوفية ، ويبدو هذا الإصرار في قول الأنباري على لسانهم : ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه[1] .

٨١ - هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع ؟

لا يصح عند البصريين ، ويقفون من شواهد الكوفيين نفس موقفهم من المسألة السابقة .

١١١ - حذف علامة التأنيث من طالق ونحوه .

يفسره بعض البصريين بأنه من باب الحمل على المعنى كأن العربي يريد : شيء طالق مثلاً ، وهذا تجاوز في التقدير ، وافتئات على مقاصد العربي في التعبير .

وبملاحظة دراسة هذه الظواهر يتبين لنا أن حظ البصريين منها أكثر من الكوفيين ، ولا سيما ظاهرة تخطئة الفصحاء .

٩ - مسائل خلافية فيها تطوير للأساليب اللغوية

في البند الأول من بنود التقويم حيث أشرت الى الاتجاهات الموضوعية للخلاف انتهيت إلى أن نحواً من ثلثي مسائل الانصاف خلاف بلا ثمرة ، وليس له أثر في الأساليب .

---

(١) الانصاف جـ ٢ ص ٢٥٢ .

وعلى هذا فالمسائل الباقية من مسائل الانصاف لها أثر (ما) في أساليب اللغة .

وهنا ست وعشرون مسألة يبدو أثرها واضحاً في تنمية الأساليب وتطويرها ، وينتهي الخلاف فيها إلى نتيجة ذات بال .

وهذه هي المسائل مع الاشارة إلى جهة التأثير .

١٨ ـ في تقديم خبر ليس عليها .
أجاز ذلك البصريون وفي اجازتهم تنمية للأساليب عن طريق التقديم والتأخير .

٢٠ ـ القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها .
في إجازة الكوفيين التقديم عنا نفس النتيجة التي ترتبت على إجازة البصريين للقضية السابقة .

٢١ ـ تقديم معمول الفعل المقصور عليه .
في إجازة البصريين نفس الأثر السابق .

٢٣ ـ في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر .
ثمرة الخلاف في هذه المسألة واضحة تبدو في رأي الكوفيين الذي يعود على اللغة بكثير من المرونة والطواعية ، وإبعاد ظاهرة التخطئة .

٢٤ ـ عمل إن المخففة النصب في الاسم .
في تجويز البصريين هذا العمل أثر واضح في تطوير الدراسات النحوية .

٢٧ ـ تقديم معمول اسم الفعل عليه .
في رأي الكوفيين نفس الأثر المعروف لمسائل التقديم .

٣١ ـ القول في تقديم الحال على العامل فيها .

٣٣ ـ جواز الرفع في الصفة الصالحة للخبرية .
يرى البصريون ذلك ، ولهذا الرأي نفس الأثر المشار إليه .

٣٢ ـ هل يقع الماضي حالا .

٣٦ ـ جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام .

٤٣ ـ إجازة الكوفيين عدة صور في تعريف العدد المركب .

٤٦ ـ وإجازتهم نداء ما فيه آل .

٤٨ ـ جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه .

٤٩ ـ جواز ترخيم الاسم الثلاثي .

في موقف الكوفيين من هذه المسائل تنمية للأساليب اللغوية .

٥٠ ـ ترخيم الرباعي الذي سكن ثالثه

للبصريين أسلوب في الترخيم ، وللكوفيين أسلوب ، وفي اختلاف الأسلوبين تنمية واضحة .

٥١ ـ إجازة الكوفيين ندبة النكرة والأسماء الموصولة .

٥٢ ـ والقاء علامة الندبة على الصفة .

٦١ ـ واضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى .

٦٣ ـ وتوكيد النكرة توكيدا معنويا .

٦٥ ـ والعطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض .

٦٨ ـ والعطف بلكن في الإيجاب .

وإجازة الكوفيين لهذه القضايا الست ، لها أثره المبالغ في تنمية هذه الدراسات وتطويرها .

٦٩ ـ في إجازة البصريين صرف أفعل التفضيل لضرورة الشعر .

١٠٨ ـ ونقل حركة همزة الموصل إلى الساكن قبلها تنمية للأساليب في هذين المجالين .

٧٠ ـ إجازة الكوفيين منع صرف المصروف .

٩٩ ـ وإجازتهم وقوع ضمير النصب بعد إذا الفجائية .

١٠٦ ـ وإجازتهم نقل حركة المنصوب المحلى بأل على الساكن قبله مثل رأيت البكر .

ما وراء هذه الإجازة من تنمية وتطوير للأساليب واضح .

ومن منطق الإحصاء نستطيع أن نحكم : أي المدرستين ـ بآرائها ـ أكثر تأثيرا في الأساليب ؟

نرى للبصريين مسائل ست .

وللكوفيين مسائل تسع عشرة .

ومسألة واحدة اشترك فيها رأياهما في التأثير .

١٠ ـ أخطاء منهجية لنحاة المدرستين

في هذه المسائل نلمس أخطاء لنحاة المدرستين في المنهج الذي اصطنعته كل مدرسة لنفسها ، كأن تعتمد في مسألة على حجة نقضتها في مسألة سابقة ، وهكذا وسأثبت هنا المسائل التي وقعت فيها هذه الأخطاء حتى يتبين نصيب كل مدرسة منها .

١٩ ـ العامل في خبر ما النافية النصب

يرى البصريون أن العامل في الخبر هو (ما) وحجتهم أن ما تشبه ليس من وجهين : النفي ونوع الجملة المدخول بها .

وعملية المشابهة هذه ـ في تقديري ـ ليست مستقيمة ، وفيها اضطراب كبير ، فهنا يستدلون بمشابهة (ما) لليس في توجيه عملها بينما في المسألة (١٨) استدلوا بمشابهة ليس لما في أنها لا يتقدم خبرها عليها ، فكيف عملت (ما) من أجل

المشابهة بليس ، ثم تأتي لتستدل على عدم جواز تقدم خبرها عليها بمشابهتها لما . فأيهما المشبه ؟ وأيهما المشبه به ؟ وهل يستقيم أن يكون الشيء مشبهاً ثم مشبها به في مسألة أخرى ، وجهة الشبه في المسألتين واحدة تقريباً ؟.

٢٦ ـ لام لعل الأولى زائدة أم أصلية ؟

يرى البصريون أنها زائدة . وما احتجوا به أن اللام في لعل بمنزلة زيادة (لا) والكاف عند الكوفيين . وهنا أقول للبصريين كيف تعتمدون في هذه المسألة على دليل كوفي سبق لكم رفضه ، والحكم بفساده . وكيف يقيسون عليه والقياس على الفاسد فاسد ؟

فالبصريون ـ هنا غير منسجمين مع أنفسهم ، ومع آرائهم في المسائل الأخرى .

٣٧ ـ حاشى في الاستثناء فعل أم حرف ؟

خرج الخلاف في هذه المسألة عن الدائرة التي يحددها العنوان ، وخلط النحاة بين حاشا الاستثنائية والتنزيهية ، وحاشا الفعلية .

٣٨ ـ هل يجوز بناء غير مطلقاً .

دائرة الخلاف ـ هنا ـ غير واضحة . فهل هذا رأي الكوفيين في غير إذا وقعت موقع إلا بعد كلام تام موجب ، أو كلام تام غير موجب ، أو هو خاص بالاستثناء المفرغ ؟ .

٣٤ ـ القول في العامل في المستثنى النصب .

في الأدلة الخمسة التي أجاب بها البصريون عن كلمات الكوفيين شيء من المغالطة وعدم تحري الدقة في موضوع الخلاف .

فهم مثلاً يرون أن إعمال إلا يؤدي الى إعمال معنى الحروف واعمال المعاني لا يجوز ، لأنه لا يؤدي إلى ضبط إعرابي محدد . ولكنا نقول هنا : إن الكوفيين أعملوا إلا باعتبارها نائبة عن استثنى ، لا أنهم أعملوا معناها ، كما يقال : إن (يا) النداء نائبة عن (أدعو) ثم إذا كنتم تقرون نيابة الحروف عن الأفعال ، فما الفرق بين

ذلك وبين إعمال معاني الحروف ؟ .

وهناك استدراكات أخرى حول الأدلة البصرية لكني أكتفي بهذا على سبيل المثال .

٤٤ ـ إضافة العدد المركب إلى مثله .

يجيزه البصريون ويمنعه الكوفيون، ويذكر الأنباري أن البصريين استدلوا بالنقل والقياس ، لكنه لم يشر إلى مثال واحد من هذه النقول ، وإن كان النقل قليلا فكيف يبني عليه البصريون قاعدة ، وهو أمر لا يوافقون عليه ، ويعارضون الكوفيين فيه ؟ .

٦٣ ـ هل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا ؟

يجيز ذلك الكوفيون بالسماع . وهنا ينقد البصريون المنهج الكوفي قائلين : لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي الى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وهو لا يجوز .

٧٠ ـ منع صرف ما لا يتصرف في ضرورة الشعر .

يذكر الأنباري أنهم أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لاينصرف في ضرورة الشعر ، وأعتقد أنه يستثنى من هذا الاجماع (أفعل منك) فانها محل خلاف بين المدرستين ومسألة ٦٩ .

٨٢ ـ هل يجوز إظهار أن بعد لام الجحود ؟ .

يمنع ذلك البصريون . وحجتهم القياسية أن قولهم : ما كان زيد ليدخل ، جواب لقول قائل : زيد سوف يدخل أي أنها جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم ، ولا لفظه لفظ اسم ، ومن هنا لا يصح اظهار أن . والى هنا تبدو الحجة منسجمة عقلياً ، وقائمة على ملاحظة لغوية تسمو بالحجة ، لكني أقول: إذا كانت أن مقدرة ، وهي الناصبة فعلاً على رأي البصريين أليس تقديرنا للاسم موجودا حينئذ[1] ؟ ومن هنا

---

(١) أي مع اضمار أن وجوباً بعد لام الجحود .

تنقلب الحجة عليهم ، وتصبح في تقديري في مصلحة الرأي الكوفي .

٨٣ ـ هل تنصب حتى المضارع بنفسها ؟

يأخذ البصريون على الكوفيين بعض الأخطاء القياسية منها : الكوفيون يحتجون بأن حتى بمعنى الى أن ، فقامت مقام (أن) و (أن) (تنصب) يعقب البصريون على هذا قائلين : هذا فاسد ، لأنه يجوز عندكم ظهوك أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عن حتى لما جاز ظهورها بعدها ، وأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل .

ثم يأخذون على الكوفيين خطأً منهجياً يتمثل في احتجاج الكوفيين بواو رب وقيامها مقام رب ، مع أن هذا شيء يعارضه البصريون أساساً ، فلا ينبغي أن يساق حجة عليهم في هذه المسألة .

٨٩ ـ القول في (إن) الواقعة بعد (ما) نافية مؤكدة أو زائدة .

يرى الكوفيون أنها نافية مؤكدة . وفي هذه المسألة نجد مغالطة واضحة من البصريين ، إذ يقولون تعليقا على رأي الكوفيين في إن بعدما وأنها لتوكيد النفي قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ، لأن النفي إذا دخل على النفي صار ايجابا ، لأن نفي النفي إيجاب . . . وهنا أرى مغالطة واضحة قائمة على الخلط بين أداة نفي تدخل على أخرى على أساس دعم هذا النفي ، وأداة تدخل لسلب النفي الأول . ثم ألا يجد البصريون ما أضافته إن للجملة من دعم للنفي لا يوجد في المجرد منها . اني لا أتصور أبداً من المتكلم العربي الآخذ بأسباب البلاغة أن يقحم أداة بدون معنى .

٩٣ ـ المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع . مثل تتناول ،

والمأخذ ـ هنا ـ هو الحكم على التاء الثانية بأنها أصلية ويقارن : بينها وبين تاء المضارعة على أساس أنها أصلية ، وتقوم حجة الكوفيين على هذا ، كما تقوم ردود البصريين على هذا أيضاً ، على أنها في الواقع ليست أصلية ، وإنما هي زائدة فقط يمكن أن يقال : إنها جزء من صيغة (تفاعل) .

١٠٥ ـ همزة بين بين ساكنة أم متحركة .

تبدو في هذه المسألة المعالجة الجزئية لمشكلات النحو ، والمعالجة الجزئية التي تقوم على وجهة نظر محدودة من أبرز أسباب الخلاف .

فهنا نظر الكوفيون إلى همزة بين بين من جهة أنه لا يبتدأ بها فحكموا بسكونها ونظر إليها البصريون من جهة أنها قد تجتمع بساكن بعدها فحكموا بحركتها .

١١٠ ـ هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية والجمع ؟

يجيز ذلك الكوفيون ، وفي هذه المسألة يأخذ البصريون على الكوفيين خطأ منهجيا في استشهادهم بكينونة وأن أصلها (كينونة) فخففت يقولون : إن الكوفيين يرون أصلها (كونونة) فقلبت الواو ياء . فكيف يستشهدون بشيء لا يعتقدونه ؟ .

قد مر بنا أربع عشرة مسألة .

للبصريين فيها ستة أخطاء منهجية ، وللكوفيين ثلاث ، وثلاثة الأخطاء الكوفية موجهة إليهم من البصريين ، وأربعة أخطاء تشترك فيها المدرستان ، وخطأ واحد يتحمل مسؤوليته الأنباري عفا الله عنه .

وهذه الأخطاء كلها تنصب على طريقتهم في الجدل وأساليبهم في النقاش وقد تناولتها كما تصورتها من كتاب الانصاف .

وهي تختلف عما أسلفته من نقد لمناهج النحاة ، وللخلاف النحوي .

١١ ـ قراءات القرآن بين المدرستين

موقف المدرستين من قراءات القرآن واضح ، وقد فصلته عند الحديث عن المسائل الأصولية للخلاف ، وقد عرضت فيه من الأدلة والشواهد ما يبرز موقف المدرستين من قراءات القرآن .

ورد القراءات ظاهرة بارزة في النحو البصري ، ولا تكاد توجد في النحو الكوفي .

وأنصار البصريين من نحاة الأقاليم موقفهم مختلف منهم من يخالف أنصاره البصريين ويعتد بالقراءة كأبي حيان الأندلسي .

ومنهم من يرد قراءة فيسرف في ردها ، ويدافع عن أخرى مهجنا أقيسة البصريين مثل الزمخشري فهو يرد قراءة (وكذلك زين لكثير مَن المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ، أعنف رد ، وعند تفسيره للآية ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر ﴾ يقول : همزة بعدها همزة بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء ، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين ، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن يكون قراءة ، ومن صرح بها فهو لاحن محرف[1] .

وهنا أسير على النهج الذي ارتضيته في تقويمي للخلاف هناك عشرة مسائل ورد فيها الاستشهاد بقراءات القرآن .

٢٤ ـ احتج البصريون فيها بقراءة نافع وابن كثير (وإن كلا لَمَا ليوفينهم ربك أعمالهم) وروى أبو بكر عن عاصم (وإنْ كلا لماً) .

٣٣ ـ استدل البصريون بقراءة الأعمش (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدون فيها) .

ثم يستدركون بعبارة تكشف عن وجهة نظرهم وهي : أن عدم ورود القراءة بشيء معين لا يدل على عدم جوازه .

٦٠ ـ ضعف البصريون قراءة ابن عامر (وكذلك زين للكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) في الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

٦٥ ـ تخريج البصريين ـ بتكلف ـ قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) وتخريج الآية ﴿لكن الراسخون في العلم منهم . . . والمقيمين ﴾ .

٧٧ ـ رد البصريون القراءة التي استدل بها الكوفيون على أن (أنْ) تعمل محذوفة بلا

(١) الكشاف جـ ٢ ص ١٩٣ عند تفسيره للآية من سورة التوبة .

بدل وهي قراءة ابن مسعود (اذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدوا الا الله) .

٩٤ ـ تخريج البصريين لقراءة نافع (محيايْ) ووصفهم قراءة ابن عامر (ولا تتبعان) بالتفرد .

١٠٢ ـ احتج الكوفيون بقراءة هارون القارىء ، ومعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب (لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا) ووصف البصريين لها بالشذوذ .

٣٧ ـ إنكار البصريين لقراءة (حاش لله) لأن عمرو بن العلاء أنكرها وهو سيد القراء .

١٠٧ ـ رد البصريون قراءة حمزة الزيات والكسائي (فلأمه الثلث) بكسر الهمزة وقراءة الحسن (الحمدِ لله) وقراءة ابن أبي عيله (الحمدُ لله) . الأولى بكسر دال الحمد والثانية بالضم .

١٠٨ ـ رد البصريون قراءة حكاها الكسائي عن بعض العرب (مناع للخير معتدٍ مُريبَنَ الذي) بفتح التنوين وقراءة أبي جعفر يزيد بن العقعاع المدني وهو من سادات أئمة القراء وأحد القراء العشرة ﴿ وإذ قلنا للملائكةُ أسجدوا ﴾ بنقلِ ضمة همزة اسجدوا الى تاء الملائكة .

والنتيجة التي نخلص إليها تعزز ما انتهيت إليه عند حديثي عن قراءات القرآن بين المدرستين، إذ من الاحصاء يتبين (أن البصريين استدلوا بالقراءات في موضعين اثنين من الانصاف ولم يردهما الكوفيون ، بينما ردوا قراءات قرآنية في ثمانية مواضع من الانصاف كانت فيها القراءات حججا للكوفيين) وكان ردهم في صورة التخريج حينا ، وفي صورة الحكم بالشذوذ أحياناً .

الفصل الثالث

نتائج الخلاف وآثاره في الدراسات النحوية

١ ـ تأثير الخلاف في مسيرة النحو بعد المدرستين

أعطى الخلاف بين المدرستين سمة بارزة للدراسات النحوية ، اذ أصبحت البصرية أو الكوفية صفة يوصف بها كل مشتغل بالدراسات النحوية حسب المنهج الذي يصطفيه لنفسه في هذه الدراسة ، ولم يوجد نحوي ما في عهد المدرستين قيل عنه إنه على غير هذين الاتجاهين وإن كان نحاة المدرستين يختلفون في مدى تمسك كل منهم بمنهج مدرسته ، بل كنا نجد من أعلام البصرة من يقف بجانب الكوفيين ، ومن أعلام الكوفة من يقف بجانب البصريين .

وبقيت هذه السمة (البصرية أو الكوفية) بعد عهد المدرستين بما تحمل كل منهما من منهج واتجاه . بيد أن التغيير الذي طرأ بعد عهد المدرستين حيث خفت حدة العصبية وهدأت نار الخلاف ، وسكت عن المختلفين الهوى ـ ينحصر في اتجاهين اثنين :

أ ـ الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين .

ب ـ الاجتهاد في الإتيان بآراء جديدة .

ومحور هذين الاتجاهين هو البصرية والكوفية ، والباعث عليهما أيضاً هو محاولة اصحابهما اتخاذ موقف من البصرية والكوفية يكون بعيداً عن التعصب وقريباً من روح البحث العلمي .

وعلى هذا الاتجاه سارت الدراسات النحوية في بغداد والشام ومصر والمغرب وظهرت مدارس نحوية في تلك البلاد قائمة على المبدأ السابق ، ومتفقة ـ إلى حد بعيد ـ عليه ومختلفة في ظروف النشأة والتكوين .

وكانت أولى هذه المدارس ، ورائدتها في هذا الاتجاه المدرسة البغدادية .

المدرسة البغدادية :

نشأتها :

كانت بغداد في أول أمرها مدينة الملك ، والسلطان ، بها الجنود ، والقادة ، والسلطة والسطوة ، ولم تكن مهوى لرواد العلم والمعرفة ، ولما استقرت أمور الدولة ، وفتح الخلفاء أبوابهم للعلماء ، واحتفوا بهم وأكرموا وفادتهم طمحت أنظار العلماء إلى بغداد رغبة في المجد والشهرة أو سعياً وراء المال والثروة وهذا أمر طبيعي في كل إنسان .

ويقول أبو حاتم : أهل بغداد حشر عسكر الخليفة لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ، ولا من يرتضي روايته فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيته مخلطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة ، ولا يفصل بين علماء البصرة بالنحو وبين الرؤاسي والكسائي ولا بين قراءة أهل الحرمين وقراءة حمزة[1] وفي تقديري أنه هنا يعني أهل بغداد في أيامهم الأولى قبل رحلة العلماء إليهم من الأمصار الأخرى .

---

(١) مراتب النحويين ص ١٠١ .

من هنا اتجه الكثير من نحاة المدرستين إلى بغداد ليعيشوا تحت أضوائها البراقة ، ومن ناحية أخرى فرارا من الفتن المتلاحقة التي نكبت بها البصرة والكوفة من جراء ثورات الزط والقرامطة والزنج .

وكان أسبق العلماء رحلة إلى بغداد ، نحاة الكوفة الذين قربهم الخلفاء واتخذوا منهم مؤدبين لهم ولأبنائهم ، ولهذا كان النحو الكوفي هو أول نحو عرفته بغداد . . يقول أبو الطيب اللغوي : « فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً ، وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وحدثوا الملوك فقدموهم ، ورغب الناس في الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادر وتباهوا بالترخيصات ، وتركوا الأصول ، واعتمدوا على الفروع ، فاختلط العلم »[1] .

فهنا يشير أبو الطيب ـ بلهجة فيها رنة تعصب ـ إلى المنهج الكوفي كما يراه ، هذا المنهج الذي غزا بغداد فأفسد العلم على حد تصويره .

ثم نافس البصريون الكوفيين في الرحلة إلى بغداد ، وكان التقاؤهما فيهما مثيراً ، إذ عقدت مجالس ، وقامت مناظرات بين نحاة المدرستين أشرنا إليها في الفصل الأول من الباب الأول ، وكان يمكن أن تستفيد منها الدراسات النحوية كثيراً غير أن روح التعصب والرغبة في الغلب الذي يرفع المنتصر إلى مقام الحظوة عند أصحاب الجاه والسلطان ، أضاع الكثير من الثمار التي كان يمكن أن تجتنى من هذه المجالس والمناظرات .

غير أن هذه الروح لم تدم طويلاً بين نحاة المدرستين ، اذ هدأت بمرور الزمن وأدى طول الاختلاط الى التقارب والائتلاف ، والتعاون في مجال العلم والمعرفة .

ومن الأمور المعهودة في طبائع البشر ، أن التعصب يحول دون الرأي الحر لا من الآخرين ولكن من المتعصب نفسه أيضاً . فإذا ذهب التعصب شعر الإنسان بالحرية ، واستطاع أن يأتي بجديد في الرأي والتفكير .

---

(١) مراتب النحويين ص ٩٠ .

وهذا ما حدث في بغداد خفت الأحقاد والعصبيات ، وخبت نار الاختلاف فتحرر تلاميذ المدرستين من التقيد بآراء الأساتذة وعمدوا إلى اختيار ما يرتضونه من آراء البصريين والكوفيين أو الاتيان برأي جديد إذا لم يصح عندهم آراء نحاة المدرستين .

وعلى هذا الأساس ظهر في بغداد من تلامذة المبرد ، رأس الطبقة السابعة البصرية ، ومن تلامذة ثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية ، من وضعوا لبنات هذا الاتجاه الذي نراه السمة المميزة للنحو البغدادي .

وازداد هذا الاتجاه نموا وتأصلا منذ بداية القرن الرابع الهجري .

ونجد من أصحاب هذا الاتجاه من يغلب عليه معه الطابع البصري ومنهم من يغلب عليه الطابع الكوفي ومن هنا اضطرب كتاب التراجم والطبقات في التأريخ لهذا الجيل فالزبيدي في طبقاته نظمهم في سلك المدرستين حسب الطابع الغالب على كل منهم، بينما ابن النديم في الفهرست أفردهم بمدرسة مستقلة ، وذكر معهم أعلاماً بغداديين ليس لهم نشاط نحوي يذكر مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري .

ومن هنا حاول الدكتور عبد الفتاح شلبي في رسالته عن أبي علي الفارسي أن ينفي وجود المدرسة البغدادية على أساس أن أفرادها نظمهم كتاب الطبقات في سلك المدرستين وأن علمين من أعلام المدرسة البغدادية ينسبان نفسيهما للبصريين وهما : أبو علي الفراسي وتلميذه ابن جني ، إذ يعبران عن البصريين بكلمة أصحابنا[1] وينصران في أغلب الأمر الآراء البصرية ، وفي مواطن كثيرة يطلق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين[2] .

هذه الحجج كلها لا تكفي ـ في رأيي ـ للحكم بعدم وجود مدرسة بغدادية لأمور :

---

(١) انظر الرسالة المذكورة ص ١٠٦ ، والخصائص ط دار الكتب ص ١٣٧ جـ ١ ، وسر الصناعة جـ ١ ص ٢١٧ .

(٢) الخصائص ١/١٨ وقارن بـ ١/١٩٩ .

١ ـ اذا كان من كتاب الطبقات من اشتبه عليه الأمر وأغفل المدرسة البغدادية ، فهناك من المحققين من أفرد لها بابا مستقلا مثل ابن النديم في الفهرست .

٢ ـ تعبير الفارسي وابن جني بكلمة « أصحابنا » عن البصريين ليس معناه أنهما ينفيان عن نفسيهما ما اتجها إليه من الاختيار والانتخاب والتجديد ، إذ هي اتجاهات بارزة في أثارهما النحوية .

على أن أبا حيان ـ فيما بعد ـ يعبر عن البصريين بكلمة « أصحابنا » دائماً ، ومع ذلك يخالفهما في مسائل غير قليلة من الفروع والأصول . ويعلن أنه ليس متعبدا بمذهب أهل البصرة .

فالميل إلى البصرية غالب على اتجاه الكثيرين من النحاة في بغداد وفي غيرها ، في المتقدمين والمتأخرين ، ولكنهم في آرائهم لا يتقيدون بما يظهر من اتجاههم .

٣ ـ اطلاق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين إنما هو ناشىء عن إدراك ابن جني لحقيقة نشأة المدرسة البغدادية ، ولنشأة النحو ببغداد بصفة عامة فالنحو في بغداد بدأ كوفياً ، وسيطر النحو الكوفي على بغداد حقبة طويلة ، والرواد الأوائل للاتجاه البغدادي في النحو كانوا كوفيين يعيشون في بغداد .

على أن الاتجاه الكوفي لم يدم سلطانه على بغداد ، إذ استطاع البصريون أن يسيطروا على بغداد ، ويأخذوا الناس بمنهجهم العقلي الذي كان له أكبر سلطان على المفكرين في هذا العصر . ومن هنا سيطر الاتجاه البصري على جمهرة النحويين في بغداد فيما بعد . وبالتالي أزداد طغيان المنطق والفلسفة على الدراسات النحوية .

وليس معنى سيطرة هذا الاتجاه أو ذاك تحول الدراسة النحوية تحولا كاملا إلى المنهج البصري أو الكوفي ، بل بقيت ملامح الاتجاه البغدادي التي أشرنا إليها بارزة وواضحة .

يقول الدكتور المخزومي متحدثاً عن هذه الفترة : وعند ثعلب يتوقف النشاط

الكوفي بوصفه مزاحما للنشاط البصري ، ففي عهده ظهرت بوادر جديدة ، تؤذن بقيام مدرسة نحوية جديدة تقوم على أسس من المدرستين ، فقد شهدت البيئة البغدادية إذ ذاك علمين من أعلام العربية ، أحدهما : يمثل المدرسة الكوفية تمثيلاً صادقاً ، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وثانيهما يمثل المدرسة البصرية تمثيلاً صادقاً وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد .

وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين ، وحاولوا التوفيق بين المذهبين وكان لوجود أبي العباس المبرد في بغداد إلى جانب أبي العباس ثعلب أثر كبير في تحول الدارسين عن الدراسة الكوفية ، لما امتاز به المبرد من ذكاء وقوة منطق ، وقدرة على الجدل ، ولما تركته الدراسة الفلسفية وتركه الصراع العقلي بين المعتزلة وخصومهم من أثر في تهيئة الأذهان لتقبل الأساليب الجدلية البصرية ، القائمة على المنطق وكان لمواقف المبرد مع ثعلب وغيره ، وانعقاد المناظرة بينه وبين خصومه أثر في طغيان المنهج البصري وغلبته[١] .

ويعد الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ أو سنة ٣٤٠ هـ على حسب اختلاف المراجع في ذلك « استهلالا لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية الى النزعة البصرية التي سادت بعده إلا قليلا »[٢] .

وهذه وجهة نظر فيها كثير من التدقيق . ذلك لأن إيضاح الزجاجي الذي يعد دستوراً للعلل النحوية . بما يحويه من تفصيلات وتقسيمات استعان فيها بالكثير من مبادىء المنطق والفلسفة ، وفتن به الناس ، مكن للنزعة البصرية في بغداد .

وأما اتجاهه البغدادي فلا شك فيه ، فهو يتابع البصريين غالباً ، والكوفيين حيناً وإذا أعجب بحجة كوفية وينقصها البرهان العقلي أضافه إليها وأخذ بها .

من ذلك « كأن » للتشبيه دائماً عند البصريين ولا معنى لها سواه ، والكوفيون

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٩٢ .

(٢) مدارس النحو ص ٢٥٤ .

يقولون : اذا كان خبرها اسما جامدا فهي للتشبيه ، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت مثل : كأن محمدا قائم وقد تكون للتحقيق مثل قول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعرا   كأن الأرض ليس بها هشام

وهنا يذهب الزجاجي مذهب الكوفيين[1] .

وقد يورد رأي المدرستين ويأتي برأي جديد .

مثل ذلك : « سوى » عند سيبويه ظرف مكان دائماً ، وعند الكوفيين تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً ، ويرى الزجاجي أنها ليست ظرفاً ألبته ، وأنها تقع فاعلا مثل : جاء سواك ، ومفعولا به مثل :رأيت سواك ، وبدلا أو استثناء في مثل :ما جاءني أحد سواك[2] .

أعلام المدرسة البغدادية ومنازعهم :

اتجه ابن النديم في المقالة الثانية من كتابه الفهرست إلى تقسيم النحاة إلى ثلاث طوائف :

١ ـ البصريون وذكر فيهم نحاة البصرة المتقدمين ، ومن نزعوا منزعهم من المتأخرين حتى عصر الكاتب .

٢ ـ الكوفيون : وذكر فيهم نحاة الكوفة المتقدمين ومن نزعوا منزعهم من المتأخرين حتى عصره أيضا .

٣ ـ الخالطون بين المذهبين ، وهم الذين جمعتهم بغداد ، وانتقوا من آراء المدرستين .

ولي ملاحظة على تقسيم ابن النديم :

ذلك أنه يعد الزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هـ وابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ

---

(١) المغني (كأن) الهمع جـ ١ ص ١٣٣ .

(٢) المغني (سوى) الهمع جـ ١ ص ٢٠٣ .

والزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧ هـ مبرمان المتوفى سنة ٣٤٥ هـ وابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ ، يعد هؤلاء ممن غلبت عليهم النزعة البصرية .

كما يرى أن أبا موسى الحامض المتوفي سنة ٣٠٥ هـ وأبا بكر بن الأنباري ممن غلبت عليهم النزعة الكوفية .

كما يذكر من الخالطين بين المذهبين : ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هو وابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هو والأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ وابن شقير المتوفى سنة ٣١٧ هـ وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠ هـ ونفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ هـ .

وقد فهم بعض الكاتبين من هذا التقسيم أن من غلبت عليهم النزعة البصرية أو الكوفية ليسوا من أصحاب الاتجاه البغدادي .

وفي رأيي أن هذا التقسيم ليست له نتيجة تذكر ، وأن هؤلاء النحاة جميعاً بغداديون ، لأنا إذا حكمنا طابع الاتجاه البغدادي فإنه ينطبق عليهم جميعاً وقد أكدنا آنفاً بغدادية الزجاجي ، وهو أحد من غلب عليهم الاتجاه البصري .

ومآخذي على هذا التقسيم أن ابن النديم اعتبر كل من مال إلى البصرية أو الكوفية حتى عصره ـ بصرياً أو كوفياً ، مع أني أرى ـ وآراء هؤلاء الأعلام تؤيدني ـ أن كل من عاش في بغداد منذ أواخر القرن الثالث أو في غير بغداد منذ أوائل القرن الرابع حتى عصرنا الحاضر أرى هؤلاء جميعاً أصحاب اتجاه بغدادي .

كل ما في الأمر أن مدى هذا الاتجاه يختلف من جماعة إلى أخرى على نحو ما أشار إليه ابن النديم .

فأصحاب المنزع البصري يأخذون أحياناً بآراء الكوفيين .

وأصحاب المنزع الكوفي يأخذون أحياناً بآراء البصريين .

والذين وصفهم بالخالطين بين المذهبين يبدو أنهم رعيل من النحاة سبق إلى

هذا الاتجاه ، كما يتضح من تواريخ وفياتهم ، وأنهم كانوا في أول الأمر أصحاب اتجاه كوفي ثم اتبعوا هذا المنهج بعد تلاقي بعض أعلام البصريين مع الكوفيين في بغداد .

ثم نهج نهجهم ـ إلى حد ما ـ من أتوا بعدهم من أصحاب المنازع البصرية والكوفية .

والرعيل الأول من نحاة الاتجاه البغدادي لهم أهمية تاريخية ، إذ أنهم نقلة النحو الكوفي بما له من حجج وأسانيد ، ويصف الزجاجي أهميتهم هذه فيقول : «وكثير من ألفاظهم ـ يقصد الكوفيين ـ قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير ، وابن الخياط وابن الأنباري[1] ، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم ، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم ، ولا بخس حظ يجب لهم»[2] .

معنى هذا أن هؤلاء النحاة ـ كما يقول الزجاجي ـ هم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين في جملتها ، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائي إلى ابن الأنباري[3] .

وهؤلاء النحاة أيضاً هم الذين اضطرب ابن جني في وصفهم ، فأطلق عليهم تارة اسم الكوفيين مدمجاً إياهم مع سابقيهم من أمثال الكسائي والفراء وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين يقصدهم وحدهم دون من تقدموهم من الكوفيين ، «وهو الاسم الصحيح الذي يتطابق مع ما أكدته كتب التراجم من خلطهم بين آراء المدرستين الكوفية والبصرية»[4] .

---

(١) ذكره ابن النديم من أصحاب المنزع الكوفي .

(٢) الايضاح للزجاجي ص ١٣١ .

(٣) يقول أبو حيان تعليقاً على احدى المسائل : وهذه المسألة ليست في كتب أصحابنا ، وانما هي مسطرة في كتب الكوفيين ، وأخرجها ابن الخياط وابن شقير ارتشاف لوحة ٢٨١ .

(٤) مدارس النحو ص ٢٤٧ .

ومن الغريب أن الأستاذ محمد الطنطاوي رحمه الله يعتبر نهاية المدرسة البغدادية باستيلاء بني بويه على بغداد ، إذ نتيجة لهذا الحدث السياسي انفرط عقد المذهب البغدادي ، وتفرق أعلام النحاة في الأمصار الاسلامية الأخرى[1] ، أي أن المدرسة البغدادية في تقديره انتهت في منتصف القرن الرابع تقريباً.

كما يعد هذا الحدث أيضاً حداً فاصلاً بين المتقدمين في النحاة والمتأخرين .

وهذا التحديد الأخير لا يعنيني ؛ لأني أدرس الخلاف النحوي في فترة معينة بصرف النظر عما تعارف عليه السابقون من اصطلاح « المتقدمين والمتأخرين » .

وتعليلي لرأي الأستاذ الشيخ محمد الطنطاوي أنه أراد أن يحدد النهاية المكانية فحسب للمذهب البغدادي ، وهو تحديد صادق الى حد ما ، وليس تحديداً لنهاية المذهب البغدادي باعتباره اتجاهاً نحوياً ، إذ سنرى هذا الاتجاه في بغداد في عصر البويهيين ، كما سنراه في الشام ، وفي مصر وفي الأندلس أيضاً .

فأبو علي الفارسي المتوفي سنة ٣٣٧ هـ والذي عاش مع البويهيين في بغداد، وتتلمذ على الكثيرين من نحاة بغداد على منازعهم المختلفة أعتبره بغدادياً ، مع أنه يميل إلى البصريين كثيراً ، ويبدو في آرائه النحوية الاتجاه العقلي ، وأنه يعبر عن البصريين بكلمة « أصحابنا » لكن اتجاهه يؤكد بغداديته ، فهو يختار من الآراء الكوفية أحياناً ، وأحياناً يخرج برأي جديد .

فهو يقف مع الكوفيين في إعمال الفعل الأول في باب التنازع مستدلا بقول امرىء القيس .

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[2] .

وكان يتابعهم في إعمال « إن » النافية عمل ليس لما ورد عن بعض أهل

---

(١) راجع نشأة النحو ص ١٦٤ .

(٢) المغني ص ٥٦٣ تحقيق محي الدين .

العالية : (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)[1] .

وهو يجيز مثل الكوفيين إعمال الضمير العائد على المصدر في الظرف مثل : قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح[2] .

قال أبو حيان : جاء في (النهاية) إذا قلت : أتيته ركضاً فرسي يصح على مذهب البصريين الذين يرون ركضاً في تأويل راكض ، ولا يصح عند الكوفيين إعمال المصادر هنا لأنهم يرونه على تقدير : يركض ركضاً ، وبه قال أبو علي في الإيضاح»[3] .

ومن ارائه التي قررها باجتهاده .

في باب العطف يرى سيبويه وجمهور البصريين أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويرى ابن السراج أن حرف العطف هو العامل في المعطوف ، أما أبو علي فرأى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف ، لأن الأصل في مثل كلمة محمداً وعلياً كلمت محمداً وكلمت علياً ، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه بدليل أنه يجوز إظهاره[4] .

وفي هذه المسألة نلمس بغدادية ابن السراج أيضاً .

ومن بعد أبي علي الفارسي يأتي تلميذه ابن جني ، المتوفي سنة ٣٩٢ هـ وهو النحوي ، النابغة ، المبتكر ، وصاحب التصانيف الرائعة ، سائراً على نهج أستاذه ، أعني في الميول البصرية التي تجعل الكثيرين من كتاب الطبقات يعدونه بصرياً مع اتجاه بغدادي في آرائه النحوية .

---

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ١٢٤ .
(٢) الخصائص جـ ٢ ص ١٩ ، والارتشاف مصور لوحة ٣٥٨ .
(٣) الارتشاف لوحة ٣٦٠ .
(٤) ابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضي ١٢٩/١ .

وكثيراً ما يتحدث ابن جني عن البصريين باسم « أصحابنا » كأستاذه أبي علي وكثيراً ما يضعهم مقابل البغداديين[1] وكأنه لا يعد نفسه واحداً منهم ، ويبدو أنه يعني بالبغداديين الرعيل الأول منهم كابن كيسان وابن الخياط وابن شقير كما أسلفنا .

فهو ينزع كثيراً الى البصريين ، فمثلا يوافقهم في أن المصدر أصل والفعل مشتق منه[2] وأن المبتدأ رافعه الابتداء[3] ، وأن ناصب المفعول به الفعل السابق له[4] . وأن « نعم وبئس » فعلان وكذلك صيغتي التعجب[5] .

ويوافق الكوفيين في إعمال إن النافية عمل ليس كأستاذه أبي علي غير أنه لاحظ أنه يشوبها قدر غير قليل من الضعف ، يقول تعليقاً على قراءة سعيد بن جبير الآية الكريمة : ﴿ ان الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ : « ينبغي أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال : ما الذين يدعون من دون الله عباداً أمثالكم فأعمل إن اعمال ما العاملة عمل ليس ، وفيه ضعف لان (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى ليس في العمل »[6] .

ويتابع الكوفيين في جواز ضرب غلامه محمداً لمجيء ذلك في النظم كثيراً ، مثل : جزى ربه عني عدي بن حاتم[7] .

ويرى رأي الكوفيين والبغداديين في تحريك حرف الحلق في مثل جهرة جهرة ، وجعل ذلك قياساً مطرداً بينما يقتصر البصريون على المسموع منه ، يقول في التعليق على قراءة (جهرة) في الآية رقم ٥٥ من سورة البقرة « ففتح الهاء » بعد أن

---

(١) الخصائص ١/١٣٧ .
(٢) الخصائص ١/١١٣ .
(٣) المرجع السابق ١/١٦٦ .
(٤) المرجع السابق ١/٢ .
(٥) المنصف ١/٢٤١ .
(٦) المحتسب ١/٢٧٠ .
(٧) الخصائص ١/٢٧٤ .

أشار إلى رأي الكوفيين والبغداديين والبصريين ؛ وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في ان حرف الحلق يؤثر هنا مع الفتح أثراً معتداً معتمداً ، فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق . . . وهذا ما لا يتوقف في أنه راجع إلى حرف الحلق ، لأن الكلمة بنيت عليه ألبته ، ولا قرابة بيني وبين البصريين ، ولكنها بيني وبين الحق ، والحمد لله »[1] .

ومن آرائه في قول العرب «هذا جحر ضب خرب» كلمة «خرب» مجرورة على الجوار لضب عند سيبويه ، وقال ابن جني : بل هي مجرورة على الأصل، إذ أصل التعبير هذا جحر ضب خرب جحره،فحذف المضاف وأنيب المضاف إليه وهو الضمير في جحره فارتفع واستتر في خرب ، فهو صفة لجحر على تقدير حذف المضاف ، وهو تأويل بعيد[2] .

وابتكاراته في أصول الدراسات اللغوية كثيرة،فالأصل في ظهور اللغات عنده، إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة[3] وقد عمل على تثبيت قانوني الاشتقاق الأكبر والتضمين .

وسار على النهج البغدادي كثيرون غير هذين العلمين ، ومن أوسعهم شهرة وأبعدهم أثراً الزمخشري ، وابن الشجري ، وتلميذه أبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن مالك ، وأبو حيان .

هم جميعاً بغداديون وإن وصفهم بعض الكتاب بالمنزع البصري ، إذ النزعة البصرية اتجاه ساد البحث النحوي من منتصف القرن الرابع حتى عصرنا الحاضر ، لكن مع هذا النزعة كما أسلفت بغدادية في البحث أعني الاختيار من المذهبين ابتكار رأي جديد ؟

(١) المحتسب ١/١٦٦ .
(٢) الخصائص ١/١٩٢ .
(٣) المرجع السابق ١/٤٦ .

من آراء المدرسة البغدادية :

١ ـ الضمير في الخبر غير المشتق.

يقول ابن جني مشيراً الى عدم وجود ضمير في الخبر غير المشتق : « هذا رأي أصحابنا ، وان كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير ، كما يكون في المشتق ، فاذا جعلت الكاف في قولك : أنت كزيد حرفاً ففيها ضمير ، كما تتضمن حرف الجر الضمير إذا نابت عن الأفعال في قولك : زيد من الكرام ـ محمد علي الفرس[١] .

٢ ـ ابدال الحاء من الثاء.

قال تأبط شرا :

كأنما حثحثوا حصاً قوادمه　　　أو أم خشف بذي شث وطباق

إنه أراد حثثوا فأبدل من الثاء الوسطى حاء ، وهو مردود عندنا وإنما ذهب إليه البغداديون[٢] .

٣ ـ اعتبارهم في العدد لفظ الجمع.

فهم يقولون : ثلاث حمامات اعتداداً بلفظ الجمع ، وهو رأي الكسائي أيضاً[٣] .

٤ ـ الجمع بين يا وأل .

لا يجمع بين « يا » و« أل » الا في الضرورة ولا يجوز في الاختيار خلافاً للبغداديين في ذلك[٤] وهذا من الآراء المأخوذة من المذهب الكوفي.

---

(١) سر الصناعة ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٧ ، ٢٠٤ .

(٣) أشموني جـ ٣ ص ١١٩ .

(٤) أشموني جـ ٢ ص ٤٤٩ . والارتشاف لوحة ٣٤٧ .

٥ ـ ذهب الكوفيون والبغداديون الى إجراء اسم المصدر مجرى المصدر وإعماله عمله ، بينما البصريون لا يعملونه[١] .

٦ ـ مهما مركبة عند الأخفش والزجاج والبغداديين من مه بمعنى اسكت، وما الشرطية[٢] .

٧ ـ يؤكد بأجمع المتجزىء بالذات وبالعامل نحو قبض المال أجمع ، ولا يثنى ولا يجمع خلافاً للكوفيين والبغداديين وابن خروف من أصحابنا[٣] .

٨ ـ النون والتنوين في اسم لا .

مذهب الجمهور لزوم النون والتنوين في اسم « لا » إذا كان عاملاً فيما بعده وعند ابن كيسان يجوز التنوين وتركه ، وتركه أفضل . والبغداديون يرون جواز بناء النكرة وإن كانت عاملة في ظرف أو مجرور بعدها ، ويرى الكوفيون جواز بناء المطول ، فيقولون : لا ضارب ضرباً كثيراً ، ولا قائل قولا حقاً[٤] .

٩ ـ ما لي إلا أبو ناصر.

حكاه يونس عن بعض العرب الموثوق بهم ، قال الفراء : ومن العرب من يرفع الاستثناء المقدم ، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون[٥] .

١٠ ـ عمل المصدر المنون عمل فعله ، وقد وافق البغداديون فيه البصريين مثل قوله تعالى : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ﴾[٦] .

١١ ـ جواز الفصل بين أن المخففة والفعل المتصرف قال الرضي ، وحكي

---

(١) المرجع السابق لوحة ٣٦ .
(٢) المرجع السابق لوحة ٢٨٥ .
(٣) المرجع السابق لوحة ٣٠٠ .
(٤) الارتشاف لوحة ١٨٦ .
(٥) المرجع السابق لوحة ٢٢٢ .
(٦) المرجع السابق ١٥٩ والأشموني اعمال المصدر . والآية من سورة البلد .

المبرد عن البغاددة ، علمت أن تخرِّج بالرفع بلا عوض[1] .

ولا أدري هل الاتجاه البغدادي قد وضحت معالمه ، حتى يحكيَ عنه المبرد رأس الطبقة السابعة من نحاة البصرة؟ إن الاتجاه البغدادي كما أسلفت نما بين تلامذة ثعلب والمبرد ، انه في الواقع مظهر لاضطراب المتأخرين في إطلاق وصف البغدادية .

١٢ ـ جواز اتباع محل المعطوف عليه مع عدم أصالته ، قال ابن هشام بعد ذكره الشرط الأول لصحة العطف عليه : الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز هذا ضارب زيداً وأخيه ؟ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل ، الأصل إعماله ، لا إضافته لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون[2] .

الدراسات النحوية في مصر والشام :

وهذا ميدان آخر يتجلى فيه مدى تأثير الخلاف بين المدرستين في حركة انتشار الدراسات النحوية في الأمصار الاسلامية .

وقد سبق أن تحدثنا عن اتجاهات الدراسات النحوية في بغداد .

وستتحدث عنها هنا في مصر والشام .

والعلاقة بين القطرين وثيقة تاريخياً وعلمياً .

وقد سبقتهما بغداد إلى هذه الدراسات النحوية لظروفها الجغرافية والتاريخية واتصالاتها الوثيقة بالجزيرة العربية ، ومركزها المرموق في العالم الاسلامي وقت نشوء هذه الدراسة ونموها ونضجها .

وكانت مصر أسبق من الشام الى هذه الدراسة ، لأن الشام كان مشغولاً

(١) شرح الكافية نواصب المضارع .

(٢) المغني الباب الرابع العطف على المحل .

بالدراسات الاسلامية كالحديث وقراءات القرآن ، والشاميون وهم أمويو الهوى ، لم ينشطوا أول الأمر إلى النحو صنعة الموالي وأكثرهم شيعة ، كما أن الشام كان أكثر صلته بالفصيحة فلم يشعر بحاجة ماسة لهذه الدراسات منذ نشأتها .

هذه أسباب تسوغ في تقديري تأخر الشام عن مصر في هذه الدراسات .

ومن أقدم النحاة الذين عرفتهم مصر عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود المتوفي بالاسكندرية سنة ١١٧ هـ وكان من جلة القراء وأخذ عنه نافع قارىء المدينة .

وأول نحوي حمل راية النحو بمعناه الدقيق في مصر ولاد بن حمد التميمي الذي نشأ بالفسطاط ورحل إلى بغداد ، ولقي الخليل وأخذ عنه وعاد إلى مصر ، وعنه يقول الزبيدي : « إنه لم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو واللغة قبله وكان يعاصره أبو الحسن الأعز الذي تتلمذ على الكسائي[1] ، وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر منذ هذا الزمن المبكر . بإمامي المدرستين البصرية والكوفية .

ومنهم أبو علي الدينوري أحمد بن جعفر ختن ثعلب ، وقرأ على المبرد واستوطن مصر ، وله مؤلفات في النحو منها : المهذب ، توفي سنة ٢٨٩ هـ .

ومنهم ابن ولاد نجل السابق أبو الحسين محمد بن احمد لقي المبرد وثعلباً وهو أول من أدخل كتاب سيبويه مصر ، توفي بمصر سنة ٢٩٨ هـ .

ومنهم ابن ولاد حفيد الأسبق ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد ، سمع من الزجاج وغيره ، وعاصر أبا جعفر النحاس المصري وكان بينهما نفور دائم ومناظرات وله كتاب الانتصار لسيبويه ، توفي سنة ٣٣٢ هـ .

ومنهم أبو جعفر النحاس المتوفي سنة ٣٣٧ هـ وقد سبقت الترجمة له .

والنزعة المذهبية لهؤلاء النحاة المصريين مرجعها الى شخصية شيوخهم ، وقد

---

(١) الزبيدي ص ٢٢٣ .

عرف النحو المصري الاتجاه البصري والاتجاه الكوفي منذ وجوده ثم تحول فيما بعد نحو الاتجاه البغدادي الذي سارت عليه الدراسات النحوية في كل الأمصار الإسلامية منذ القرن الرابع الهجري وما بعده .

ونحاة مصر وضعهم الزبيدي تحت عنوان خاص بهم في طبقاته بعد البصريين والكوفيين كما أفردهم السيوطي في كتابه : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة بمبحث أواخر الجزء الأول .

وكانت الشام في هذه الفترة كما قلت مشغولة بالدراسات الاسلامية عن الدراسات النحوية .

ثم قدم الى الشام في هذه الفترة وما بعدها بعض علماء العراق كالزجاجي والفارسي وابن خالويه وابن جني ، وبعضهم الى مصر كالتبريزي[1] الذي أقام بمصر فترة وتلقى عنه النحو فيها النحوي المصري ابن بابشاذ ، غير أن هذه الرحلات إلى القطرين لم يكن لها الأثر البالغ الذي يجعل القطرين كالعراق مهد هذا العلم ومدرجه .

وقد كان لوجود بني حمدان بالشام ، وتمجيدهم العروبة وعلماءها ، وأدباءها أثر كبير في اقبال العلماء على الرحلة الى الشام .

وقد التقى بالشام ـ كمصر ـ المنزعان البصري والكوفي ، فحلب ضمت عالمين في زمن واحد : ابن جني رأس مدرسة القياس ، وابن خالويه الكوفي المنزع صاحب كتاب ليس من كلام العرب، الذي اتبع فيه السماع نافياً من اللغة ما جوزته فلسفة نحاة البصرة .

وقد عاصرهما في الشام « المعري » وكان واسع الرواية سماعياً ، يضيق بنحو

---

(١) أبو زكريا يحيى بن علي بن الخطيب الشيباني من تبريز هاجر في سبيل العلم ، فسمع من ابن برهان ، وعبد القاهر الجرجاني ، وزار الديار المصرية وتلقى عنه فيها ابن بابشاذ ثم أقام ببغداد ، وطبقت شهرته الآفاق ، من مصنفاته شرح اللمع لابن جني توفي سنة ٥٠٢ . (النجوم الزاهرة).

البصرة الذي كان في أيامه ممتلئاً بالجدل والقياس والتعليل ، وكتابة رسالة الغفران أودع فيه نقمته على البصريين بصفة خاصة .

ويبدو أن مذهب الكوفة انتعش في الشام حيناً من الدهر ، وعلة ذلك في تقديري اعتماده على الرواية والسماع ، والشاميون سماعيون ، وفيهم أخصب علم القراءات وهو سماع محض ، ومن هنا كانوا يحترمون السماع عن العرب كثيراً ، يقول الاستاذ جواد علي[1] : يغلب على التلمود الفلسطيني طابع التمسك بالرواية والحديث ، وأما التلمود البابلي فيظهر عليه الطابع العراقي الحر ، وفيه عمق التفكير ، وغني في المادة وهذه غير موجودة في التلمود الفلسطيني[2] .

من هنا يبدو لنا أن الاتجاهات النحوية في مصر ، وفي الشام بعدها كانت تختلف باختلاف اتجاهات العلماء الوافدين عليها ، وأن الاتجاهين النحويين : البصري والكوفي وجدا معاً ، مع تغلب الاتجاه الكوفي في الشام في بعض الأحيان ، وأعتقد أنه في عصر سيف الدولة حيث كان يسيطر على بلاطه المتنبي الشاعر ، وابن خالويه[3] النحوي .

على أن الدراسات النحوية في مصر كانت أكثر عمقاً ، واتساعاً في هذه الفترة منها في بلاد الشام ، لأسبقيتها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتعدد الأعلام الذين نبغوا فيها أو استوطنوها ، واتخذوا منها مقراً للتعليم والمدارسة .

أما في الشام فكانت الدراسات النحوية غير مستقرة ، لأنها كانت تتوقف على رحلات العلماء إليه ، وكانت عابرة ليس لها طابع الاستقرار في هذه الفترة بالذات . وانما استقر النحاة بالشام فيما بعد .

وفي الفترة التالية ازدادت العناية بالدراسات النحوية في القطرين وهذه الفترة

---

(١) تاريخ العرب قبل الاسلام ١/ ٢٤ .

(٢) التلمود شروح على التوراة .

(٣) سبقت ترجمته .

هي عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية ، أي من منتصف القرن الرابع الى أوائل السابع تقريباً ، غير أن نصيب الشام منها كان أقل من مصر ، نظراً لحالات الاضطراب السياسي الذي كانت تعاني منه البلاد من جراء عدوان الصليبيين ، وتهديد التتار .

ومظهر العناية في هذه الفترة أن الدولة الفاطمية ومن بعدها الأيوبية ، كانتا تتخيران لديوان الانشاء مراقباً عليه ممن عرف بالنحو وعلوم البلاغة ، فلا تصدر مكاتبتها الا بعد وقوفه عليها ، وموافقته على ما فيها .

وممن تولى هذا المنصب في عهد الفاطميين ابن بابشاذ[1] ، وابن بري[2] .

وفي عهد الدولة الأيوبية وفد إلى دمشق الكندي[3] النحوي فأحسن الأمير « فروخشاه » وفادته واستوزره ، وبوأه مكاناً طيباً ، وأن الملك « عيسى » الأيوبي تلقى عنه كتاب سيبويه ، وشرحه ، وايضاح الفارسي ، بل ان هذا الملك بلغ من حبه للعربية « أنه قد شرط لكل من يحفظ المفصل للزمخشري مائة دينار ، وخلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة[4] .

---

(١) أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، رحل إلى بغداد لتجارة اللؤلؤ ، فتاقت نفسه للعمل فأخذ من نحاتها وعلمائها ، واتصل مباشرة بنحو البغداديين ، وعاد الى موطنه فتصدر للاقراء بجامع عمرو مع اشرافه على ديوان الانشاء الفاطمي ، من مؤلفاته : المقدمة ، وشرح الجمل للزجاجي وشرح الأصول لابن السراج توفي سنة ٤٦٩ هـ .
(راجع نزهة الألبا ومعجم الأدباء ، وانباه الرواة) .

(٢) أبو محمد عبد الله بن بري المصري ، أصله من القدس ،وولد ونشأ بمصر،تتلمذ على ابن بركات وغيره من المصريين ، وتصدر لأقراء النحو ، وأسند اليه ديوان الانشاء الفاطمي ، ولحق الدولة الأيوبية ، وتوفى سنة ٥٨٢ هـ .
(معجم الأدباء ، وانباه الرواة ، وابن خلكان) .

(٣) أبو اليمن زيد تاج الدين بن الحسن ، ولد ببغداد وقرأ على ابن الشجري وابن الخشاب ، ثم قصد حلب ، ورحل الى دمشق ، وازدحم عليه الطلاب وسمع منه الملك عيسى الأيوبي صاحب دمشق كتاب سيبويه ، توفي بدمشق سنة ٦١٣ هـ .

(٤) راجع ترجمة الملك عيسى في وفيات الأعيان ، وشذرات الذهب .

ومن أشهر علماء القطرين في هذه الفترة حتى نهاية القرن السادس الحوفي[1] وابن بابشاذ ، وابن بري ، وابن معط[2] ، وابن يعيش .

كما كان هناك أعلام آخرون عاصروا هؤلاء ، وتتلمذوا عليهم .

منهم « الذاكر » النحوي المصري تلميذ ابن جني ، وكان يعاصر الحوفي ، وتصدر لاقراء العربية وتوفي سنة ٤٤٠ هـ .

ومنهم محمد بن بركات ، تلميذ ابن بابشاذ ، كما تتلمذ على العلا بن أبي الفتح بن جني وتصدر لاقراء النحو وتوفي سنة ٥٢٠ هـ .

كما استوطن مصر كبير نحاة صقلية ابن القطاع[3] .

الاتجاه النحوي لنحاة القطرين .

ظهر الاتجاهان البصري والكوفي في مصر الشام في وقت مبكر من وجود الدراسات النحوية فيهما ، لكن لم يكن هناك التزام كامل لأحد المنهجين حتى نحكم على أساسه بالبصرية أو الكوفية لهذا النحوي أو ذاك وإنما كان الاتجاه في حقيقته بغدادياً ، مع ميل لهذا المذهب أو ذاك .

فإذا كان ابن ولاد أبو العباس يتعصب للبصرية فان معاصره أبو جعفر النحاس جلس

---

(١) أبو الحسن علي بن ابراهيم وأصله من شبرا النخلة من حوف بلبيس ، نزل القاهرة ، وسمع من الأدفوي وبعض علماء المغرب ، ثم اشتهر علمه وأدبه وتصدر لتدريس النحو ، ومن مصنفاته الموضح ، توفي سنة ٤٣٠ هـ .
(معجم الأدباء)

(٢) أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي ، نزل مصر ، وقرأ على الجزولي ، ثم نزل على دمشق ، وأقرأ النحو بها مدة ، ثم استقر بالقاهرة وأقرأ النحو بالجامع العتيق ، ومن مؤلفاته وألفية في النحو ، وشرح الجمل ، وفصول وحواشي على أصول ابن السراج توفي سنة ٦٢٨ هـ .

(٣) علي بن جعفر السعدي ، تصدر لاقراء اللغة والنحو ، ومن مؤلفاته تهذيب أفعال ابن القوطية ، توفي سنة ٥١٥ هـ .
(راجع في الترجمتين معجم الأدباء ، وشذرات الذهب) .

إلى أصحاب المبرد ، واختلف الى أصحاب ثعلب ، وينص القدماء على أنه كان يختلف الى ابن الأنباري ، ويبدو أنه جلس إلى الرعيل الأول من البغداديين ، ومن هنا نستطيع أن نقول : ان الاتجاه البغدادي سيطر على نحو المدرسة المصرية مع نشأتها المبكرة[1] .

ومن آرائه التي اختارها من نحو المدرستين :

يرى أن الأسماء الخمسة معربة بحروف العلة نفسها ، متفقاً في ذلك مع قطرب وهشام من الكوفيين ، والزجاجي من البصريين[2] .

وذهب مع الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم لا مبني كما ذهب البصريون[3] .

ومن آراء النحاة المصريين :

١ ـ يرى محمد بن بركات أن « الذي وأن المصدرية يتقارضان ، فتقع الذي مصدرية كقول جميل :

أتقرح أكباد المحبين كالذي   أرى كبدي من حب بثنة يقرح[4]

٢ ـ يرى ابن بابشاذ أن الكاف في أسماء الأفعال مثل «رويدك» «ومكانك» حرف خطاب وليست اسماً مجروراً مع الحروف ومضافاً إليه مع الظروف ، كما ذهب البصريون ، ولا فاعلاً كما زعم الفراء ، ولا مفعولا كما زعم الكسائي[5] .

٣ ـ يذهب ابن بري إلى أن لولا تفيد التعليل في مثل : لولا احسانك لما

---

(١) مدارس النحو ص ٣٣١ .
(٢) التفاحة في النحو ص ١٥ ، وقارن بالهمع ١/ ٢٣٨ .
(٣) التفاحة ص ١٦ والهمع ١/١٥ .
(٤) المغني ص ٦٠٢ .
(٥) الرضي على الكافية ٢/٦٥ والهمع ٢/١٠٦ .

شكرتك وأن العرب لذلك جروا بها المضمر في مثل « لولاي »[1] .

٤ ـ يرى ابن معط أنه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور كان الجار والمجرور هنا نائب الفاعل لا الظرف ، ولا المصدر بينما كان يرى البصريون أن لك الخيار في إقامة أي الثلاثة نائباً للفاعل[2] .

٥ـ ذهب ابن معط إلى أن « أيا ويا وهيا » للمنادى البعيد ، وأي والهمزة للمنادى القريب[3] .

الدراسات النحوية في الأندلس :

وهذا ميدان ثالث يرينا مدى تأثير الخلاف بين المدرستين في حركة النحو العربي في بلاد المغرب والأندلس .

تأخر دخول النحو إلى المغرب والاندلس لبعد المسافة بينهم ، وبين المشرق ، وكان المغرب أسبق من الأندلس إلى هذه الدراسات .

وعندما استقل بنو أمية بحكم الأندلس على يد صقر قريش ، وكان يعاصرها دولتا الأدارسة في المغرب الأقصى ، والأغالبة في شمال إفريقية ، ومن بعدهما الفاطمية ، كان هناك طبقة من المؤدبين يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من المدن الأندلسية مبادىء العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار ، وهو أسلوب في التعليم تميزت به دراسة النحو في بلاد الأندلس .

ثم أخذت الدراسة النحوية في الازدهار بفضل انتصار الأمويين للعروبة وللغة العرب ، كما كان شأن بني أبيهم في الشرق ، ومن هنا شجعوا هذه الدراسة ، وأغدقوا على روادها ، وطلاب العلم بعامة . أضف إلى ذلك رحلات الأندلسيين

---

(١) الاشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٧/١ .

(٢) الهمع ١٦٣/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ٣٠٤/١ .

والمغاربة إلى الشرق لطلب العلم والتزود منه ، ورحلات المشارقة إلى بلاد الأندلس ومنهم أبو علي القالي الذي أملى في جامع الزهراء بقرطبة كتابه العظيم « الأمالي »[1] ، وأحسن رعايته الحكم المستنصر حتى توفي سنة ٣٥٦ هـ .

ونتيجة لهذين العاملين أخذت الدراسة النحوية في النضج والتكامل وكان في المغرب والأندلس أعلام النحاة ، وبدأ يظهر للأندلسيين والمغاربة اتجاه جديد في الدراسات النحوية .

وتتلخص مسيرة النحو في المغرب والأندلس في أنه بدأ كوفياً ، وفي المرحلة الثانية نافسه النحو البصري ، ثم انتهى أخيراً الى الاتجاه البغدادي مع تطور في أسلوب الدراسة والتعليم كما أشرت .

وأول نحوي أندلسي بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي ، جودي بن عثمان الموروري . . رحل إلى المشرق ، وتتلمذ على الكسائي والفراء ، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين وأول من صنف به في النحو ، وتوفي سنة ١٩٨ هـ[2] ، وبهذا يعد النحو الكوفي أول نحو دخل الأندلس ، وأول كتاب في النحو دخل هذه البلاد هو كتاب الكسائي .

ويذكر الزبيدي أن مفرج بن مالك النحوي في القرن الثالث الهجري وضع شرحاً على كتاب الكسائي[3] .

ويظل النحو كوفياً في الأندلس حتى يأتي الأفشنيق[4] محمد بن موسى بن هاشير المتوفي سنة ٣٠٧ هـ رحل إلى المشرق ، ولقي « الدينوري » في مصر ، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، وقرأه بقرطبة بطلابه ، ويغلب على ظن الباحثين أنه أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس .

---

(١) انباه الرواة جـ ١ ص ٢٠٥ .

(٢) الزبيدي ص ٢٧٨ ومعجم الأدباء .

(٣) الزبيدي ص ٢٩٧ وبغية الوعاة ص ٣٩٦ .

(٤) الزبيدي ص ٣٠٥ .

ومن هنا بدأ النحو البصري ينافس النحو الكوفي بدخول كتاب سيبويه إلى البلاد وكان لهذا الكتاب منزلة كبيرة عندهم ، واعتبروه قرآن النحو ، وتنافسوا في حفظه ، ومن حفظته حمدون النحوي القيرواني ، وخلف بن يوسف الشنتريني ، ثم عني بشرحه والتعليق عليه كثيرون من أعلام الأندلس مثل : أبو بكر الخشني ، وابن الطراوة ، وابن خروف ، وابن الباذش ، وظلت العناية به حتى انتهى النحو إلى ابن الضائع ، فقد شرح كتاب سيبويه ، وأبدى فيه مشكلات عجيبة[1] .

ويتحدث القفطي عن القالي بأنه « أظهر فضل البصريين على الكوفيين ، ونصر مذهب سيبويه على من خالفه »[2] .

كمما تحدث عن ابن الوزان القيرواني المتوفى سنة ٣٤٦هـ . بأنه أعلم من المبرد وثعلب وأنه بصري المذهب ، مع علمه بمذهب الكوفيين وان له أوضاعاً في النحو واللغة[3] .

وظل كتاب سيبويه مدرسة يتدارس فيها الأندلسيون قواعد النحو حتى عرفوا باتقان كتاب سيبويه ، وفهمه وضبطه حتى كان من المشارقة من كان يذهب إلى مكة ـ وهو الزمخشري ـ ليقرأ كتاب سيبويه على نحوي أندلسي مجاور هناك هو عبد الله بن طلحة[4] المتوفي سنة ٥١٨هـ.

ومن أعلام النحاة في هذه الفترة التي شاركت المدرسة البصرية فيها الكوفية محمد بن يحيى الرياحي الجياني المتوفي سنة ٣٥٣ هـ . رحل الى المشرق، ولقي بمصر النحوي المصري أبا جعفر بن النحاس ، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، وعاد إلى قرطبة ، وقرأه على الطلاب ، شارحاً له ، ومفسراً إياه تفسيراً دقيقاً ، لم يسبق إليه ، كما وصفه الزبيدي .

---

(١) نشأ النحو ص ١٨٩ .

(٢) انباه الرواة ٢٠٥/١ .

(٣) المرجع السابق ١٧٢/١ .

(٤) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٣٧٢/٤ ، وترجمة عبد الله بن طلحة في البغية ص ٢٨٤ .

وكان يعاصره في قرطبة أبو علي القالي البغدادي الذي أشرنا اليه .

وخلفهما جيل من تلاميذهما عكف على دراسة كتاب سيبويه وغيره من كتب البصريين والكوفيين .

ومن أهمهم أبو بكر بن القوطية المتوفي سنة ٣٦٧ هـ، تلميذ القالي ، وصاحب كتاب الأفعال ، وتصاريفها المنشور في ليدن[١] .

ومحمد بن الحسن الزبيدي[٢] المتوفي سنة ٣٧٩ هـ تلميذ القالي ، ومؤلف كتاب : طبقات النحويين واللغويين . وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه أضاف إلى الترجمة « ثلاث فوائد : شهرة المترجم بالنحو ، ومذهبه فيه ، وموطنه المنسوب إليه »[٣] .

وفي أوائل عصر ملوك الطوائف يلقانا نحاة مختلفون ، من أشهرهم ذكراً ابن سيده الضرير المتوفي سنة ٤٤٨ ، وصاحب المخصص والمحكم « ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار ، وأيام العرب ، وما يتعلق بها »[٤] .

ويصرح في مقدمة المحكم بأنه نثر فيه كثيراً من آراء النحاة ، وبالذات ما أخذه من كتب الفارسي وابن جني .

وفي ذلك دلالة واضحة على أن النحو الأندلسي في عهد ابن سيده أخذ يتجه إلى النحو البغدادي .

في الاتجاه البغدادي :

أخذت الدراسات النحوية تزداد ازدهاراً منذ عصر ملوك الطوائف وعرفت في الأندلس

---

(١) ابن خلكان ٢/١٢ه ، ومعجم الأدباء ١٨/٢٧٣ .

(٢) يتيمة الدهر ٢/٦١ ، ومعجم الأدباء ١٨/١٧٩ .

(٣) نشأة النحو ص ١٩٥ .

(٤) معجم الأدباء ١٢/٢٣١ ، والمغرب ٢/٢٥٩ ، وجذوة المقتبس للحميدي ص ٢٩٣ .

الاتجاهات النحوية الثلاثة البصري ، والكوفي ، والبغدادي ، ثم انتهجوا النهج البغدادي في الاختيار من آراء المدرستين ، واضافة اختيارات جديدة من آراء البغداديين ، وبخاصة الفارسي وابن جني ، ثم أضافوا إلى المنهج البغدادي ضروباً من التعليلات ، ونقلوا إلى آراء جديدة وبذا أضافوا إلى هذا الاتجاه ما أكسبه خصبا ونماء .

ونستطيع أن نقول : إن معالم المدرسة الأندلسية ، وشخصيتها الواضحة في دراسة النحو وتعليمه قد وضحت في هذه الفترة .

ومن أعلام النحاة في هذه الفترة حتى نهاية القرن السادس :

الأعلم الشنتمري[١] المتوفي سنة ٤٧٦ هـ يقول عنه ابن مضاء : «وكان الأعلم ـ رحمه الله ـ مولعا بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه اذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل »[٢] . وله اختيارات في المدارس الثلاث ، فهو يرى رأي الفراء في أن الفاء قد تزاد في الخبر اذا كان امرا أو نهيا فقط مثل : زيد فكلمه ، وزيد فلا تكلمه[٣] ، وله تخريج لمسألة الزنبور كما أجازها الكسائي (فإذا هو إياها، فيعرب إياها مفعولاً مطلقاً أي يلسع لسعتها ثم حذف الفعل وحذف المضاف)[٤] .

ومنهم ابن السيد البطليوسي عبد الله بن محمد ، النحوي المتوفي سنة ٥٢١ هـ . وكان يقرىء الطلاب في قرطبة ، وعني بكتاب الجمل للزجاجي ، وتدور له في كتب النحاة آراء مختلفة اختارها من آراء السابقين ، ومما انفرد به عن سابقيه : أن حتى لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضاً الجمل مثل : « سريت حتى تكل المطايا » برفع « تكل »[٥] ومن آرائه الدقيقة أن « ما » تقع صفة للتعظيم كقولها :

(١) سبقت ترجمته ص ١١٨ .
(٢) الرد على النحاة ص ١٦٠ .
(٣) المغني ص ١٧٩ .
(٤) المغني ص ٩٦ .
(٥) المغني ص ١٣٦ .

« لأمر ما يسود من يسود » أي لأمر عظيم ، ومنه (الحاقة ما الحاقة)[1] .

ومنهم ابن الباذش[2] علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المتوفي سنة ٥٢٨ هـ كان ذا علم واسع بالدراسات النحوية وله شروح على أمهات كتب النحو مثل : كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج ، وجمل الزجاجي ، وايضاح الفارسي .

وله اختيارات كثيرة منتشرة في كتب النحو .

ومنهم ابن الطراوة[3] سليمان بن محمد المتوفي سنة ٥٢٨ هـ نحوي مدينة المرية وتلميذ الأعلم ، تنقل في مدن الأندلس معلماً من مصنفاته : المقدمات على كتاب سيبويه « ويبدو أنه كان يقابله كثيراً على كتب الكوفيين والبغداديين منحازاً إليهما ، أو بعبارة أدق متوسعاً في الاختيار من آرائهما »[4] .

ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والفكرة فرع ، وكان سيبويه والجمهور يذهبون الى العكس[5] .

واشترط البصريون تنكير التمييز ، وذهب الكوفيون ، وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، لمجيء ذلك في الشعر والنثر مثل : « وطبت النفس يا قيس عن عمرو » وقول العرب : سفه زيد نفسه[6] .

ومنهم السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير[7] صاحب الروض

---

(١) الهمع ٩٢/١ (ترجمة ابن السيد : انباه الرواة ١٤١/٢ وقلائد العقبان لابن خلقان ص ٩٣ وشذرات الذهب ٦٤/٤) .

(٢) ترجمته في : انباه الرواة ٢٢٧/٢ طبقات القراء لابن الجزري ٥١٨/١ ، وبغية الوعاة .

(٣) بغية الملتمس ص ٢٩٠ والتكملة لابن الأبار ص ٧٠٤ ، المغرب ٢٠٨/٢ .

(٤) مدارس النحو ص ٢٩٦ .

(٥) الهمع ٥٥/١ .

(٦) ٢٥٢/١ وقابل بالرضي على الكافية ٢٠٧/٢ .

(٧) سبقت ترجمته ص ١١٦ .

الأنف والمتوفي سنة ٥٨١ هـ . ومن كتبه في النحو « نتائج الفكر في علل النحو » ومن اختياراته : أن نائب الفاعل في مثل « مر يزيد » ليس الجار والمجرور وإنما هو ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل[١] . وكان يذهب مذهب الكسائي وهشام في أن فاعل الفعل الأول في نحو « ضربني وضربت زيداً» محذوف[٢] .

ومنهم ابن مضاء القرطبي[٣] أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي المتوفي سنة ٥٩٢ هـ ، كان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي ، وشهد الثورة العنيفة على أصحاب المذاهب الفقهية وما ملأوا به كتبهم من فروض . ثم نقل الصورة إلى النحو وكان صاحب أقوى صيحة في مسيرة الدراسات النحوية ولفتت أنظار النحاة إلى ما هم فيه من غلو في العلل ، وتنافس في التمرينات غير العملية ، وإمعان في فلسفة العامل ، وما نتج عن ذلك كله من آراء فرعية لا تحصى .

أودع ابن مضاء ذلك كله في كتابه الموجز « الرد على النحاة » الذي حفل بآراء ذات جدة وواقعية ، وفهم لطبيعة الدراسة اللغوية ، ومن هنا جعلته أهم مؤثر في تاريخ الخلاف ، وكان ذلك في أواخر القرن السادس الهجري الذي أنهيت به دراستي للخلاف النحوي .

وهناك نحاة كثيرون أتوا بعد ابن مضاء أمثال الجزولي المتوفي سنة ٦٠٧ ، وابن خروف المتوفي سنة ٦٠٦ ، والشلوبيني المتوفي سنة ٦٤٥ ، وابن هشام الخضراوي المتوفي سنة ٦٤٦ .

ومنهم ابن عصفور الحضرمي الاشبيلي المتوفي سنة ٦٦٣ هـ ، وابن مالك الجياني المتوفي سنة ٦٧٢ هـ .

والحديث عنهم هنا خارج عن نطاق هذه الدراسة على أني ترجمت للكثيرين

---

(١) الهمع ١٦٣/١ .

(٢) المغني ص ٦٧٣ وارتشاف الضرب لوحة ٣٣٧ .

(٣) سبقت ترجمته ص ١١٨ .

من هؤلاء في صلب الرسالة وفي هوامشها لمناسبات حتمت علي ذلك .

على أني أؤكد أن أثر ابن مضاء وضح فيمن أتوا بعده في الآراء المتحررة والمبتكرة التي رآها ابن مالك ، ومن بعده أبو حيان من الأندلسيين المتأخرين[1] .

ولا حاجة لأن أذكر أمثلة للآراء النحوية الأندلسية فقد أشرت إلى كثير منها عند الحديث عن أعلام النحاة في الأندلس .

كلمة أخيرة :

بعد هذا العرض المستفيض لتأثير الخلاف النحوي في مسيرة الدراسات النحوية في الأمصار الاسلامية يتبين لنا أن التأثير كان واضحاً وعميقاً ، فالنحو نقل لهذه الأمصار مصبوغاً بالصبغة البصرية ، أو الكوفية ، ثم يتحول الى البغدادية التي تعتبر الاتجاه المفضل عند نحاة الأمصار ، لما يحمله من طابع الحيدة ، وعدم التعصب لإحدى المدرستين .

ومن هنا اتجه البغداديون الى الاختيار من المدرستين ، واتجه المصريون إلى الاختيار من المدارس الثلاث ، والأندلسيون اختاروا من هؤلاء جميعاً .

وعاش النحو فترة شبيهة بعصر « مجتهدي المذهب » في الفقه الاسلامي أي لا تجديد ولكن دوران في فلك محدود .

والجديد الذي يأتي به أحد هؤلاء الأعلام إما احتمال اعرابي يضيفه أو توجيه يسوقه ، أو علة جديدة يبتكرها . حتى أصبحنا أمام حشد هائل من الآراء عقد على السائرين في طريق النحو طريقهم .

ويمتدح الكاتبون في ابن مالك منهجه الوسيط ، وطريقه التي سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين « فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين

---

(١) راجع الحديث عن هذين العلمين في الفصل الأول من هذا الباب .
(تقويم القدماء للخلاف) .

اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل ، بل يقول : انه شاذ أو ضرورة كقوله في التمييز (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) ، وقوله في مد المقصور (والعكس في شعر يقع) ، قال ابن هشام : وهذه طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقين »[1] « فطريقة المحققين إذن هي مجرد التوسط بين آراء المدرستين » .

ولا نكاد نجد رأياً إيجابياً ، أو دراسة ذات تأثير في مصر من الأمصار الاسلامية إلا عند الفارسي ، وتلميذه النابغة ابن جني ، ثم في صيحة ابن مضاء القرطبي ، وفي بعض آراء ابن مالك ، وكذلك أبو حيان الأندلسي .

وما وراء هذا آراء تتعدد وتتكاثر حول المسائل النحوية دون نتيجة إيجابية .

وهناك كتب نحوية كانت قطب الرحى للدراسات النحوية في الأمصار المختلفة كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وجمل الزجاجي ، وإيضاح الفارسي ، وأصول ابن السراج ، ومقرب ابن عصفور .

وبعد ذلك ألفية ابن مالك وتسهيله وشروحهما الكثيرة .

يشير بوهان فك إلى تأثير الخلاف في تعدد الآراء النحوية ، اذ يقول : وعلماء اللغة لم يتفقوا أبداً باطراد في وجهة نظرهم نحو الاستعمال اللغوي الصحيح ، وقد انضم إلى ذلك الخلاف المدرسي بين البصريين والكوفيين[2] .

ويسجل حنا الفاخوري ظاهرة انتشار الدراسات النحوية ، وتأثير الخلاف فيها فيقول : وقد استوفى علماء البصرة والكوفة موضوع النحو ، ولم يدعوا لمن يأتي بعدهم ولا سيما في بغداد إلا الشرح والتلخيص ، أو التوفيق بين الآراء ، أو الجمع بينها من غير ما ترجيح أو مفاضلة .

---

(١) الاقتراح ص ٨٦ .
(٢) العربية ص ٦١ .

أما نزاع أهل الكوفة والبصرة فكان شديداً ، وقد ولد في قواعد النحو العربي تشعباً في الآراء ، وتعسفاً في التحليل ، أصبحت معهما دراسة النحو عسيرة وعرة[1] .

٢ ـ نتائج نحوية قائمة على اختلاف المنهجين :

يختلف المنهج البصري في دراسة النحو عن المنهج الكوفي ، ولا شك أن اختلاف المنهجين كان له آثار مختلفة ومتنوعة أشرت إليها عند تقويمي للخلاف ، وهنا أشير إلى نتائج ترتبت على اختلاف المنهجين تتمثل فيما توصل اليه كل فريق من آراء ، نتيجة لذلك . فقد تحلل الكوفيون من قيود شيوخهم البصريين « وقاموا بنصيبهم من التتبع اللغوي ، مستهدين بمنهج جديد أقرب إلى روح الدراسة النحوية ، وبمصادر أهمل البصريون جانباً منها ، وبذلك استدركوا عليهم كثيراً من الخصائص النحوية التي كانت تتمثل في لغات ولهجات ، لم يعن البصريون بدراستها ، ومسائل جزئية أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها لا تتفق مع أصوات العقلية المطردة[2] .

فمن خلال مسائل الخلاف الكثيرة التي جمعتها وأودعتها هذه الرسالة أستطيع أن أضرب أمثلة لهذه الآراء التي ترتبت علي اختلاف المنهجين .

أ ـ هناك أدوات لم يعرفها البصريون أو عرفوها ولكن لم يعتدوا بها لخروجها على أقيستهم وأصولهم بينما عرفها الكوفيون ، أو دفعهم منهجهم إلى الاهتمام بها . ومنها :

١ ـ « ذا » مفردة أو مركبة مع « ما » موصولة عند الكوفيين ، وأما عند البصريين ففي حالة التركيب مع « ما » في أحد الوجهين فقط ، وهو ما تكون فيه « ما » استفهامية مركبة مع « ذا » .

---

(١) تاريخ الأدب العربي ص ٣٣٤ حنا الفاخوري .

(٢) مدرسة الكوفة ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

واستدل الكوفيون بقول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة ... أمنت وهذا تحملين طليق[1]

وكان الفراء يقول : العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي فيقولون : ومن ذا يقول ذاك في معنى : من الذي يقول ذاك وأنشدوا :

عدس ما لعباد عليك امارة ... أمنت وهذا تحملين طليق

كأنه قال : والذي تحملين طليق[2] .

كما ردد هذا الرأي عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ وقوله بيمينك صلة لتلك ، لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي[3] .

٢ ـ أضاف الكوفيون إلى أدوات الجزم « مهمن »[4] وحجتهم قول الشاعر :

أماوي مهمن يستمع في صديقه ... أقاويل هذا الناس ماوي يندم[5]

ويبدو أنهم يستعملونها للعاقل ومهما لغير العاقل، ولكن البصريين لم يتعرضوا لهذه الأداة ، لأنهم لا يعتدون بالشاهد الواحد .

٣ ـ أضاف الكوفيون إلى أدوات النصب « كما »ووافقهم المبرد ، وحجتهم قول الراجز : لا تظلموا الناس كما لا تظلموا[6] .

قال أبو العباس ثعلب : زعم أصحابنا أن « كما » تنصب ، فإذا حيل بينهما رفعت وقال : وأصحابنا يقولون : كما مثل كي[7] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش جـ ٤ ص ٢٣ .
(٢) معاني القرآن جـ ١ ص ١٣٨ .
(٣) معاني القرآن جـ ٢ سورة طه .
(٤) شرح المفصل جـ ٣ ص ٤ .
(٥) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٥٢ .
(٦) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٤٠ .
(٧) مجالس ثعلب ص ١٠٤ .

وسائر البصريين يمنعون ذلك ، وينشدون هذا الشطر على هذا الوجه :

لا تظلم الناس كما لا تظلم ، بالتوحيد والجمع[1]

٤ ـ استعمال هذا وهذه للتقريب عند الكوفيين.

قال السيوطي : ذهب الكوفيون الى أن هذا وهذه اذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً ، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الاشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون هذا تقريباً ، والمرفوع اسم للتقريب ، والمنصوب خبر للتقريب ، لأن المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع ، وأتى باسم الاشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر اليهما وهما حاضران ، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان ، فلا يحتاج الى تبينهما بالاشارة اليهما ، وتبين أن المرفوع بعد اسم الاشارة يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لو أسقطت « كان » من « كان زيد قائماً »[2] .

٥ ـ من الأدوات التي نتجت عن اختلاف المنهجين اعتبار الكوفيين « أن » المفتوحة شرطية ، وأيد ابن هشام هذا بأمور :

أولاً : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، فقرىء بالوجهين : (أن تضل إحداهما) (ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم) .

ثانياً : مجيء الفاء بعدها كثيراً كقول العباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

---

(١) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) همع الهوامع جـ ١ ص ١١٢ ، وقد ذكر السيوطي هنا الخبر بناء على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيعربون على أنه شبيه بالحال عند الفراء ، أو حال عند غيره .

ثالثاً : عطفها على « إن » المكسورة في قوله :

إما أقمت وإما أنت مرتحلا   فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة المصدرية لزم عطف المفرد على الجملة[1] .

وقد عرض الرضي رأي الكوفيين هذا في « أن » المفتوحة الهمزة وصوبه وقال : لا أرى قولهم بعيداً عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه[2] .

٦ ـ أضاف الفراء إلى مجموع القلة الأربعة المعروفة وهي : أفعله ، أفعل ، فعْلَه ، أفعال ـ جمعا خامساً هو فَعَله ، بفتح الفاء والعين ، مثل أكله ، وحمله ، وحفظه[3] .

ب ـ ومن نتائج الخلاف : أن هناك أدوات وكلمات تداولها البصريون والكوفيون ، واقتضى المنهج الكوفي اضافة معان جديدة لها منها :

١ ـ أضافوا الى معاني التصغير الثلاثة معنى رابعاً ، وهو أن يكون للتهويل والتعظيم ، وهو الذي لمحوه في قول لبيد :

وكل اناس سوف تدخل بينهم   دويهية تصفر منها الأنامل[4]

٢ ـ أضاف الكوفيون أيضاً الى ما عرفه البصريون في (لعل) وهو الترجي والتوقع معنيين آخرين : أن تكون للتعليل ، وقد أثبته جماعة منهم الكسائي ، وحملوا عليه الآية : ﴿ فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ وأن تكون للاستفهام ، وقد أثبته الكوفيون وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعله يزكي ﴾ واستندوا في هذا

---

(١) مغني اللبيب حرف الهمزة جـ ١ ص ٣٤ .
(٢) شرح الرضي على الكافية جـ١ ص٥٣ .
(٣) المرجع السابق جـ ١ ص١ .
(٤) شرح المفصل جـ ٥ ص ١١ .

الى تعليق الفعل عن العمل ، كما يعلق مع الاستفهام[1] .

٣ ـ أثبت الفراء من الكوفيين معنى جديداً للوهو المصدرية ، وتكون بمعنى أن لكنها لا تنصب ، ويكثر ذلك بعد « ود » و« يود » مثل : ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنون ﴾ ويدونهما مثل قول الأعشى :

وربما فات قوماً جل أمرهم من التأني ، وكان الحزم لو عجلوا

وقالت قتيلة بنت الحارث :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق[2]

٤ ـ هل : أثبت الكسائي والفراء أنها تكون بمعنى قد مع الفعل ، وفسروا بها قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الانسان حين من الدهر ﴾ أي قد أتى ، ووافقهما من البصريين المبرد والزمخشري الذي زعم أنها لا تكون الا بمعنى قد ، والاستفهام يستفاد من همزة مقدرة قبلها[3] .

٥ ـ « أل » المعرفة يرى الكوفيون أنها تفيد التعظيم ، وذلك مستفاد من دخولها على لفظ الجلالة وعلى الأعلام[4] .

٦ ـ عند الكوفيين قد ينوب حرف الجر عن حرف جر آخر في معناه ، ولا يقول بذلك البصريون ، وإنما يقولون بالتضمين في الفعل .

جـ ـ هناك من المسائل الجزئية في الخلاف ، ومن مسائل الانصاف بالذات نحو أربعين مسألة خلافية بين المدرستين ، ولها أثر في الدراسات النحوية ، ولا شك أن هذه المسائل ناتجة عن اختلاف المنهجين .

---

(١) المغنى جـ ١ ص ٢٢٢ ط الحلبي .
(٢) المغني جـ ١ ص ٢١٠ ، ٢١١ ، وقد جاء في الأشموني ان ابا علي الفارسي أثبت « لو » مصدرية ايضاً (أشموني ص ٥٩٨) والآية من سورة القلم .
(٣) المغني جـ ٢ ص ٢٩ .
(٤) شرح الرضي على الكافية جـ ٢ ص ١٣١ .

بل المسائل التي ليست لها ثمرة في الدراسات النحوية ، وهي كثيرة ، ناتجة أيضاً عن اختلاف المنهجين :

د ـ اختلاف المدرستين في الأصول كالسماع والقياس ، وقراءات القرآن والتعليل والعامل ونحو ذلك ، واختلاف منهجيهما في ذلك ، وما ترتب على اختلاف المنهجين من نتائج ذات بال ، رأيناها في المسائل الجزئية للخلاف كل هذا يعد من آثار اختلاف المنهجين .

غير أني تحدثت عن نتائج اختلاف المنهجين ، واقتصرت في حديثي على الأدوات النحوية على سبيل المثال الموضح ، لا الحصر الشامل .

٣ ـ طغيان المنطق والفلسفة على الدراسات النحوية ، وإصابتها بالجمود ، والتحليق في جور من التفكير النظري .

تحدثت عن دور المنطق والفلسفة وتأثيرهما في الدراسات النحوية في موضعين سابقين من هذه الرسالة ، تحدثت عنهما في الفصل الأول من الباب الأول باعتبارهما من المؤثرات في الخلاف بين المدرستين ، وتحدثت عنهما في الفصل الثاني من الباب الثاني في تقويمي للخلاف باعتبارهما من الأمور التي ينبغي أن لا تغفل عند الموازنة بين نحو المدرستين ، وتقدير القيمة الحقيقية للخلاف بينهما .

وفي هذا الموقف وأنا أتتبع النتائج والآثار التي ترتيب على الخلاف بين المدرستين أرى أن مناهج المنطق والفلسفة إذا كانت مؤثراً في الخلاف فإن إقبال النحاة عليها ، واعتدادهم بها ، وإمعانهم في تحكيم مقاييسها جعلها تصبح ظاهرة بارزة ، ونتيجة بينة من نتائج اختلاف المدرستين .

وقد وجد أعلام المدرستين من مبادىء المنطق والفلسفة سنداً لآرائهم وحججاً يقفون بها في وجه خصومهم حتى ابتعدوا عن الأسلوب الصحيح لدراسة اللغة وأمسى النحو العربي ضروباً من المنطق وألواناً من الفلسفة .

ولم يكن هذا الاتجاه مقصوراً على نحاة البصرة بل شاركهم فيه نحاة الكوفة

غير أنهم أقل منهم أخذا بهذه المقاييس .

يتحدث « دي بور » عن الصراع الذي نشب بين أهل الحديث ، وأصحاب النزعة العقلية من الفقهاء والمتكلمين ، حتى النحاة ، فيقول : « وخاصموا النحاة ، لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء أو مسلك أصحاب الكلام في الاعتداد بأحكام العقل ، ومهدوا السبيل للحكمة الأجنبية تؤثر في دارساتهم حتى سمي نحاة البصرة أهل المنطق »[1] .

وأما الكسائي مؤسس مدرسة الكوفة فلم « يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً ولم ينقل عنه أنه اتصل بآراء المتكلمين ، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية كما هو شأن نحاة البصرة الذي مهدوا السبيل لأن تغزو الحكمة الأجنبية بحوث النحو »[2] .

ولا أدل على ذلك من أن الكسائي يقول باجتماع عاملين على معمول واحد نحو زيداً ضربته[3] ولم يبال بما وراء ذلك من تناقض فلسفي .

ويكاد يكون الفراء أبرز كوفي اعتد بالمقاييس العقلية ، لما له من اتجاه اعتزالي يقول : « فاذا اجئت إلى المعطوف الذي يكون في الجزاء ، وقد أجبته بالفاء ، كان لك في العطف ثلاثة أوجه : إن شئت رفعت المعطوف مثل قولك : إن تأتني فإني أهل ذلك وتؤجر وتحمد ، وهو وجه الكلام ، وإن شئت جزمت وتجعله كالمردود على موقع الفاء ، وبالرفع على ما بعدها ، قد قرأت القراء : (من يضلل الله فلا هادي لهم ويذرهم) رفع وجزم . وكذلك (ان تبدو الصدقات فنعماً هي ، وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر) جزم ورفع ، ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبت ، كما قال الشاعر :

---

(١) تاريخ الفلسفة في الاسلام : دي بور - ترجمة أبو ريدة ص ٣٨٠ .

(٢) مدرسة الكوفة ص ١١٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ١٦٣ .

فإن يهلك النعمان تُعْرَ مطية وتُخْبأ في جوف العِيَابِ قطوعُها

وان جزمت عطفت بعدما نصبت، ترده على الأول كان صواباً ، كما قال بعد هذا البيت :

وتنحط حصانٌ آخر الليل نحطةً تقصمُ منها أو تكادُ ضلوعُها

وهو كثير في الشعر والكلام .

وأكثر ما يكون النصب في المعطوف إذا لم يكن في جواب الجزم الفاء ، فإذا كانت الفاء فهو الرفع والجزم ، وإذا أجبت الاستفهام بالفاء فنصبت فانصب المعطوف ، وإن جزمتها فصواب ، من ذلك قوله في المنافقين (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) رددت (وأكن) على موضع الفاء ، لأنها في محل جزم ، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم ، والنصب على أن ترده على ما بعدها، فتقول: «(وأكون) وهي في قراءة عبد الله ابن مسعود (وأكون) بالواو وقد قرأ بها بعض القراء . قال ـ يعني الفراء ـ وأرى ذلك صواباً »[1] .

فالفراء هنا سار على منهج عقلي مظهره تتبع التقسيم العقلي ، وتتبع الاحتمالات الإعرابية من رفع ونصب وجزم لكنا نلاحظ هنا أن الفراء مع تعلقه بالنزعة العقلية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأساليب الفصيحة من قراءات وشعر يستند إليهما ، ويستشهد بهما .

وأما مظاهر التأثر بالدراسات المنطقية والفلسفية فيتضح فيما يأتي :

أ ـ القياس وهو أحد الأصول التي أقام عليها النحاة الدراسات النحوية وأوغلوا فيه إيغالاً عميقاً بحيث ترتبت عليه نتائج لها تأثيرها في الدراسات النحوية ، وسنشير إليها بعد .

٢ ـ الحدود والتعريفات ، وهي ملامح بارزة في كل أبواب النحو ، وتأثر النحاة

(١) معاني القرآن جـ ٣ سورة « المنافقون »

بها واضح ، والشواهد عليها موفورة .

٣ ـ التقسيمات التي تخرج في كثير من الأحيان عن دائرة التقسيمات الأصطلاحية إلى دائرة القسمة العقلية التي هي من خصائص التفكير المنطقي وحده .

٤ ـ العلل، وقد أسرف النحاة فيها إسرافاً كبيراً في الكم والكيف، أما الكلم فترى النحاة يلتمسون لكل شيء علة حتى تهكم الناس بالعلة النحوية ، لتفاهتها ، وأما الكيف فانهم في كثير من الأحيان أعطوا العلة النحوية صفة العلة الفلسفية .

٥ ـ العوامل . وهي لون من العلل ابتكره النحاة ليسوغوا الواقع الإعرابي ، والنظمي للكلام العربي .

أسرف النحاة في هذا كله ، وحفزهم الخلاف إلى الاسراف أكثر وأكثر ، ولأن محصول النحو الكوفي من هذه الظواهر قليل ، فإن أنصارهم الذين أتوا بعدهم في بغداد التمسوا العلل ، ونزعوا الى العقل حتى لا تكون مرتبة النحو الكوفي ـ في تقديرهم ـ أقل من النحو البصري الذي أخذ بكثير من هذه الظواهر .

وما النتيجة بعد ذلك ؟ تعددت الآراء ، واشتد الصراع العقلي ، حتى رأينا في المسألة الواحدة الرأي وضده .

وامتزجت قواعد النحو باصطلاحات المنطق وعلل الفلاسفة .

يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب متحدثاً عن هذه الظاهرة التي سيطرت على النحو: «لقد وقع النحويون في هذا الخطأ ـ وأعني تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة ـ لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الاغريقية من الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ اللغوية ذاتها ، ليقسموها على أساس هذه الخصائص»(١) .

وفي موضوع آخر يقرر الباحث أن من تعبيرات النحاة غير الدقيقة كلمة «الحذف»

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي جـ ١ ص ٩ .

التي تقتضي أن تكون الكلمة المحذوفة قد ذكرت في بعض التعبيرات ، وحذفت من البعض ، وكان من الأدق أن يكون التعبير ، عدم ذكر المبتدأ والخبر فعلا . ويرى أن هذا التصرف من النحوي كان خضوعاً منه لقيود المنطق[1] .

ثم يتعقب تأويلات النحاة في مسائل حذف المبتدأ والخبر وجوباً ، وينتهي من تعقبها ونقدها الى هذا الرأي الذي يسجل مسؤولية المنطق عن مشكلات التقدير والحذف في النحو العربي فيقول : وإذا كان من الصحيح أن أحد ركني الجملة ـ المبتدأ والخبر ـ واجب الحذف في الحالات التي ذكروها ، فإن من الطبيعي أن نقول بأن في الجملة في مثل هذه الحالات ركنا اسنادياً واحداً هو المبتدأ أو الخبر ، وليس من الضروري الخضوع لضرورات نظرية تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة غير الرغبة في أن نساوي أركان الجملة اللغوية بأركان الجملة المنطقية »[2] .

والحقيقة التي غفل عنها النحاة في موضوع التقدير والحذف أن التفكير شيء ، والرمز إليه بألفاظ شيء آخر ، لكنهم أصروا على أن الرموز يجب أن تكون على قدر الأفكار وإن لم يكن هناك رمز لا بد من تقديره ، وفاتهم أنه قد يرمز بشيء واحد إلى عدة أشياء .

لكنا لا نستطيع أن نغمط النحاة حقوقهم فيما عرضوه من قواعد ذات انسجام منطقي يحول اللغة الى فكر .

لكن هذا التفكير الفلسفي قد تسلط عليهم ، وكان الخلاف بين المدرستين من أكبر حوافزه .

ومن هنا كان في مقدمة ما أخذه ابن مضاء على النحاة إسرافهم في العلل ، حتى إنهم في بعض الاحيان يجعلون من الشيء الواحد علة ومعلولا في آن واحد .

يقول ابن مضاء : ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد (المبرد) : إن

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١٦٠ .

نون ضمير جماعة الاناث إنما حرك ، لأنه ما قبله ساكن (ضربن ـ يضربن) وقال فيما قبلها : إنها أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بين الفساد ، ولولا الاطالة لأوردت منه كثيراً، وكان الأعلم ـ رحمه الله ـ على بصرة بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه اذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل ، وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السهيلي على شاكلته ـ رحمه الله ـ يولع بها ويخترعها ، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها »[1] .

وعندما ينفي فكرة العامل لا ينفيها لذاتها وانما ينفيها ، لأنها جاءت وليدة فكر فلسفي لا يمس طبيعة اللغة في شيء ، وهو قائم على تشبيه العامل النحوي بالعلة الفاعلة عند الفلاسفة[2] .

هذه الثروة الضخمة من الفكر المنطقي والفلسفي التي خلفها الخلاف بين مدارس النحاة كانت موطن نقد ومثار تهكم من النحاة أنفسهم ومن المعاصرين لهم .

يقول الأنباري : يحكى أن أبا علي لما صنف كتاب « الإيضاح » لعضد الدولة وآتاه به، قال له عضد الدولة : «هذا الذي صنعته يصلح للصبيان» مستصغراً له مع أنه كان يفخر بأنه غلام أبي علي ، فأردنه مغيظاً بكتاب التكملة ، فلم يفهم عضد الدولة منه شيئاً ، وقال : « غضب الشيخ فجاء بما لا نفهمه نحو ولا وهو »[3] .

ففي هذه الحادثة دلالة على مدى ما يصنعه النحاة في ذلك العصر من الاستعانة بأساليب المنطق والفلسفة في التعمية والألغاز .

والفارسي نفسه صاحب التكملة الذي لم يفهمه عضد الدولة يتقد نحوياً عظيماً

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٢) الرد على النحاة ص ٨٨ باختصار .

(٣) راجع نزهة الألبا ترجمة الفارسي ، وكذلك وفيات الاعيان ، وانباه الرواة ، وبغية الوعاة .

معاصراً له ، وتهكم به في إسرافه في مزج النحو بالمنطق .

يقول الانباري في ترجمة الرماني : وكان بمزج كلامه بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي : ان كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني ، فليس معنا منه شيء ، وان كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء «وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»[1].

هذه أخبار تشير بوضوح إلى الوضع الذي صارت اليه الدراسات النحوية في القرن الرابع وظلت عليه فيما بعده ، ولا شك أنه نتيجة من النتائج المتعددة التي خلفها الصراع بين مدرستي البصرة والكوفة .

وظل هذا الوضع ـ أعني التعلق بأساليب المنطق والفلسفة ـ أسلوباً للنحاة في دراستهم النحوية فيما بعد حتى عصرنا الحاضر .

٤ ـ تغلب نزعة القياس ، وتحول الدراسات النحوية إلى صناعة .

منذ نشأت الدراسات النحوية كان يطلق عليها « صنعة الموالي » ، لأنهم أول من احتفى بهذه الدراسة وأول من عمل على تنميتها بعد وضع أصولها لأنهم أحوج الناس إليها .

حتى إن جمهرة العرب ـ وهم فصحاء ـ في ذلك العصر المبكر ـ ينظرون الى الدراسات النحوية ، نظرتهم إلى صنعة جديدة، جدت في الحياة ومادتها الكلام العربي ، كما لفت نظرهم اهتمام الموالي بها يقول الجاحظ : مر الشعبي بناس من الموالي يتذاكرون النحو ، فقال : لئن أصلحتموه إنكم أول من أفسده»[2].

---

(١) نزهة الألباء ـ ترجمة الرماني .

(٢) البيان والتبيين جـ ٢ ص ٦٩ .

وهذا يدل على نظرة تحفظية من جمهرة الفصحاء لهذه الدراسة ، ومن ناحية أخرى إطلاق لفظ الصنعة عليها يدل دلالة واضحة على أخذ النحاة بالقياس واهتمامهم به منذ الطور الأول من أطوار الدراسات النحوية وهو طور النشأة والتكوين .

يروي السيوطي عن عبد الله بن اسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ أنه « أعلم أهل البصرة ، وأنقلهم ، ففرع النحو ، وقاسه ، وتكلم في الهمز حتى عمل فيها كتاباً وأملاه» .

ويقول الزبيدي عن الخليل : « وهو الذي بسط النحو ، ومد أطنابه ، وسبب علله ، وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غاياته »[١] .

وكتاب سيبويه خير شاهد على أثر القياس في الدراسات النحوية حتى إنه اعتبر أصلا من أهم أصولها .

وقد قررت فيما مضى كيف تأثر القياس النحوي بمدرسة أهل الرأي في الفقه ، كما تأثر بالدراسات المنطقية والفلسفية .

كل هذا التأثر والنحو بصري . وظهرت مدرسة الكوفة بمنهج جديد هو إقامة القواعد على أساس الاحتفاء بكل مسموع ، فلا قيود على السماع ، ولا اشتراط لعدد معين من الشواهد من أجل إقامة قاعدة . وعندما اشتد الخلاف بين المدرستين ، وأخذت كل مدرسة تدافع عن منهجها ، وتناصر آراءها ، والآراء لا تؤيد إلا بالفكر فوجدت مدرسة الكوفة نفسها تأخذ بالقياس وتحتفي به ، لكن ليس بالدرجة التي عليها البصريون الذي أقاموا النحو منذ نشأته على القياس .

وأخذ البصريون بالقياس النظري ، وكان للكوفيين منه نصيب .

والطبقة الأولى من الكوفيين تتلمذت على يد البصريين .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ـ ترجمة الخليل .

والكسائي ـ وهو الرائد الأول لمدرسة الكوفة ـ أخذ بالقياس ، وأثر عنه أنه يقول :

إنمــا النحــو قيــاس يتبــع　　　　وبه في كـل أمر ينتفـع[1]

وهذا من آثار البصرية فيه « غير أن قياسه يختلف عن قياس البصريين ، فقياس البصريين بعد استقراء يقتنع بصحة نتائجه ، والكسائي يكتفي بشاهد واحد »[2] .

وكان من نتيجة تسابق المدرستين ـ على اختلاف بينهما ـ في ميدان القياس أن تغلب على الدراسات النحوية ، وتحولت الى صنعة تعتمد على نشاط العقل أكثر ما تعتمد على الواقع اللغوي لحياة المتكلمين . وجاءت المدرسة البغدادية بأعلامها ، ونفوذها الواسع في الأمصار ، فقوى على يديها هذا الاتجاه .

وظل اسم « الصنعة » لا يزايل الدراسات النحوية حتى العصور المتأخرة .

فحديث ابن خلدون في مقدمته عن ابن هشام ، اذ يقول فيه : (ان ابن هشام على علم جم يشهده بعلو قدره في صناعة النحو) هذا الحديث يوضح بقاء هذه النظرة الى الدراسات النحوية .

والذي أريد أن أقرره في هذا الموقف : أن سيطرة نزعة القياس على الدراسات النحوية وتحولها الى صناعة عقلية نتيجة بارزة من نتائج الخلاف بين المدرستين .

ويحدد مدى هذه النتيجة ويرسم معالمها هذه الملامح :

أ ـ البعد عن الواقع اللغوي كثيراً ، وتخطئة الاعراب .
ب ـ واللجوء الى التمارين غير العملية لتنمية القياس .
جـ ـ انعزال النحاة المتأخرين عن المشكلات اللغوية لمعاصريهم وانشغالهم بالصناعة النحوية بينما انتشر تيار اللحن .

---

(١) تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٤١٢ .
(٢) مدرسة الكوفة ص ١١٣ وما بعدها .

د ـ ظاهرة الاتساع في الاجازة .

هـ ـ نظرة الأدباء والناس الى النحاة .

ولنبدأ بالظاهرة الأولى :

أ ـ البعد عن الواقع اللغوي وتخطئة الاعراب .

الواقعية اللغوية هي الاساس الذي ينبغي أن يتبع في دراسة اللغة ، وقواعد اللغة ، ليست أصولا يخترعها العقل ، ويبتدعها المنطق ، وانما توضع على أساس نطق أهلها وأسلوب تخاطبهم ، واللغة ظاهرة اجتماعية ومن التعسف إلزام ظواهرها بقيود العقل والمنطق .

واحتفاء النحاة بالقياس ، وتنافس المدرستين ـ على اختلاف بينهما ـ في ميدانه وصل بنا إلى هذه الظاهرة ، عدم واقعية الدراسة النحوية أحياناً .

ويتحدث الدكتور عبد الرحمن أيوب عن أقوال النحاة حول هذه الآية ﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾ واستبعادهم أن يكون « راغب » خبر مقدم لأنه يترتب عليه الفصل بأجنبي ، أما ان أعربت « أراغب » مبتدأ و « أنت » فاعل سد مسد الخبر فلا فصل حينئذ بأجنبي ، ثم ينتهي إلى قوله : « عرضت لك هذين الاعرابين مثالاً على عدم واقعية التفكير النحوي ، والذي لا شك فيه أن هذا المثال الأخير يظهر كيف يهتم النحوي بقاعدته أكثر مما يهتم بالواقع اللغوي »[1] .

وفي موطن آخر يتحدث عن عدم واقعية التفكير النحوي ، أو الانفصالية بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي ، وذلك يتمثل في قاعدة النحاة (الاسم المشتق يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ) نحو زيد قائم ، فيعرض عليهم : أنا قائم أنت قائم . فهنا خبر مشتق ، ولا نستطيع أن نقول بوجود ضمير مستتر فيه ؟ إذن الضمير المستتر غير محدود ، ولا يحدده الا المبتدأ ، وليس في المشتق ما يدل عليه ، فتنهدم نظرية

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٥٦ .

استتار الضمير من أساسها[1] .

على أنه ـ انصافاً للحقيقة ـ لم يكن التفكير النحوي كله بعيداً عن الواقعية بل إنه بالضبط كما تصورته « تردد بين الواقعية اللغوية والصناعة النحوية » . والا فالمبرد الذي رد القراءات احتراماً لقواعد مدرسته رد بدل الغلط وقال: «ولا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً »[2] . لكن ابن السيد البطليوسي الاندلسي ، والاندلسيون لهم منهج فريد في دراسة النحو ـ يتعقب المبرد ويؤكد أنه وجد في كلام العرب ومنه قول ذي الرمة :

لمياء في شفتيها حوة لعس   وفي اللثات ، وفي أنيابها شنب

فاللعس بدل غلط ، لأن الحوة السواد ، واللعس : سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولكن جمهور النحاة المحتفين بالصنعة ، المقدسين للقواعد، يرى ألا حجة لابن السيد فيما ذكر لا مكان تأويله[3] .

ويرى بعض النحاة اضافة نوع خامس للبدل هو بدل كل من بعض كقول الشاعر :

كأني غداة البين يوم تحملوا   لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت[4] .

ويرى الدكتور ابراهيم أنيس أن من الظواهر الدالة على عدم فهم الطبيعة اللغوية القول بأن هناك صلة بين الأصوات ومدلولاتها كما رأى اللغويون القدامى « وأن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية ، فهم الذين يجردون الظواهر من كل غموض ، ولا يرون فيها أموراً

---

(1) المرجع السابق ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
(2) أشموني جـ ٢ ص ٤٣٨ .
(3) أشموني جـ ٢ ص ٤٣٨ .
(4) أشموني جـ ٢ ص ٤٣٧ .

سحرية فوق المدارك والأوهام »(1) .

ويشير يوهان فك : إلى تأثير القياس النحوي في البعد عن الواقعية اللغوية ، اذ يقول : «وككل علم قياسي لم يسلم النحو العربي من خطر الاستبداد بالحياة الواقعية ، واكراهها في وضع قواعده ، وعلماء اللغة لم يتفقوا أبداً باطراد في وجهة نظرهم نحو الاستعمال اللغوي الصحيح ، وقد انضم الى ذلك أيضاً الخلاف المدرسي بين البصريين والكوفيين »(2) .

فالقياس النحوي اذن مع الخلاف بين المدرستين انتهى بالنحو الى أن أصبح قواعد لا تعتمد كثيراً على الواقع اللغوي .

يقول ابن مضاء معلقاً هذه الصورة من صور التنازع (أعلمت وأعلمونيهم اياهم الزيدين العمرين منطلقين)، ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد ، لما فيه من الاشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم(3) .

وفي موضع آخر من التنازع يقول ابن مضاء : والا ظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من العرب، لأن «كان» اتسع فيها، وأضمر خبرها، قال أبو الاسود:

فالا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها(4)

وليس هذا رأي ابن مضاء وحده في هذه المسألة وأمثالها من باب التنازع وهذا دليل على تردد النحاة بين الواقعية والصناعة . فمن قبل ابن مضاء يقول السيرافي في الورقة ٣٦٦ من المجلد الأول من شرحه على سيبويه : أن الجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون اجراء التنازع في الأفعال التي تتعدى الى مفعولين ، وكذا التي تتعدى إلى

---

(١) أسرار اللغة ص ٧٧ .

(٢) العربية ص ٦١ .

(٣) الرد على النحاة ص ١١٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١١٥ .

ثلاثة مفعولين ، لأن هذا الباس خارج عن القياس ، وانما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فمردود[1] .

فالنحاة إذن لم يبعدوا كلهم عن الواقعية بعداً كاملاً، ولم يفرقوا في الصنعة اغراقاً كاملاً وانما تجاذبهم الاتجاهان ، أو اختلفوا في الأخذ بكل منهما من مدرسة إلى أخرى ومن نحو إلى آخر .

والفارسي وتلميذه ابن جني كانا من أشد النحاة تمسكاً بالقياس ، ولعل هذا هو السبب في ارتباطهما بالبصرية « مع أنهما بغداديان في الاتجاه النحوي» .

وكان ابن جني يعجب بالقياس ، ويعتد به حتى يخطيء من استوثقهم من الاعراب ، ولا يزعزع من قاعدة أقامها على قياس .

يقول يوهان فك : « وقد كان ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ يختلط كثيراً في سني شبابه ـ إذ كان لا يزال يعيش في الموصل ـ بأعرابي من بني عقيل وهو محمد بن الغساني الشجري الذي نالت سلامة عربيته موقعاً كبيراً من ابن جني ، وعمل معه دراسات في اللغة[2] وعلى الرغم من ذلك فقد خصص ابن جني في كتابه الخصائص باباً مستقلاً لأغلاط الأعراب[3] ، ذهب فيه بالاتفاق مع أستاذه أبي علي الفارسي إلى أن الأعراب قد يقعون في اللحن ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها ، وانما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا عن القصد» .

وها هو ذا مثلا ينظر الى الكلمات ، حلأت السويق ، بدلا من : حليت السويق ، ورثأت زوجتي ، بدلا من رثيت ، ولبأت بالحج ، بدلا من لبيت ، واستلأمت الحجر بدلا من استلمت فلا يقدر أنها لهجات خاصة ، أو لغات ذات

---

(١) الفصل في هذا النقل للدكتور شوقي ضيف الذي علق على ص ١١٣ من الرد على النحاة .

(٢) ياقوت ـ ارشاد جـ٥ ص١٥ .

(٣) ذكره السيوطي في المزهر جـ ٢ ص ٢٠٨ ، ٢١٠ .

نصيب من الصحة قل أو كثر ، وقصارى أمرها أن يتساءل : هل يجوز للكاتب البليغ استعمالها ؟ ولكنه يعدها ـ ببساطة ـ من الغلط ، لأنها تتصادم مع أصول الصيغ والأساليب[1] .

فهذه صورة من صور تقديس القياس عند ابن جني[2] حتى إنه يسمح لنفسه بالقول بتخطئة الأعراب الفصحاء ، إذا كان لهم من الكلام ما يخالف قواعده .

ب ـ اللجوء إلى التمرينات غير العملية لتنمية القياس .

وهذه الظاهرة الثانية تؤكد الظاهرة الأولى وهي البعد عن الواقعية ، فمن أبرز الأدلة على بعد النحاة عن الواقعية تنافس المدارس المختلفة في صناعة الأمثلة واختلاق الصيغ التي تؤكد القياس وتنميه إذا لم يجدوا في الواقع اللغوي عند العرب ما يفي بهذه المهمة ، وبذلك تحول النحو إلى مهارة عقلية .

والمتتبع لأمثلة النحاة منذ عهد المدرستين يجد أنهم إلى الآن يلجئون لأمثلة محدودة لتوضيح القاعدة،ولا يكادون يتركون التمثيل بزيد وعمر،وأحياناً ببكر،مع أن لغتنا غنية بالأساليب الفصيحة ، والتعبيرات الجميلة ، والأدب الحي الذي يعبر عن الواقع ويصوره . وسر هذا في تقديري أن هذه الأمثلة أصبحت بمثابة رموز تشير إلى قواعد ،ومبلغ هَمِّ النحوي أن يوضح قاعدته ولا عليه اذا عريت القاعدة من حيوية لغته .

وكان ميدان التصريف هو أوسع ميدان أظهر فيه النحاة مهارتهم ، فما أكثر ما تجدهم يقولون صغ من « وأى » على وزن كذا وصغ من رأى على وزن كذا ، وصغ من وقى على وزن كذا ، كل هذا ليناقشوا مسائل في الابدال لم يجدوها في الواقع اللغوي .

---

(١) العربية ص ١٦٠ .

(٢) بل ان ابن جني حكي عن استاذه مثل هذا التقديس للقياس ، وذلك قول الفارسي ، أخطىء في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطىء في واحدة من القياس « نزهة الألبا » .

والأمثلة الافتراضية ظاهرة خاطئة ، لأن من «واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات ، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالا للعبارات لم ترد في اللغة ، ونحن لا نقرأ بابا في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح ولما لا يصح ، مستلهمين نظرية العامل لا حقائق اللغة في كل ما يعرضونه»[1] .

والاتجاه إلى الأمثلة الافتراضية قديم في النحو ، وسيبويه نفسه وهو غير عربي لجأ الى هذه الأمثلة ، وكان الأولى به وفطرته غير عربية أن يقتصر على المسموع من أصحاب اللغة حتى تكون قاعدته أقرب إلى الصواب .

ولا يكاد يخلص نحوي من اللجوء الى التمرينات غير العملية ، وقد غذاها ونماها الخلاف بين المدرستين ، لأن هذه الأمثلة اتخذت مادة لعرض وجهات النظر بين المدرستين في ميدان القياس .

ومن الانصاف للحقيقة أن تقول : إن البصريين ، ومن بعدهم البغداديون أصحاب الميول البصرية كانوا أكثر أخذا بهذه الأمثلة .

ويليهم البغداديون أصحاب الميول الكوفية .

وأقلهم أخذا بها رواد مدرسة الكوفة الأوائل .

لكنها على كل حال ظاهرة مبكرة في النحو ، وقد كان منها أمثلة موضع مناقشة في المناظرة المشهورة بين الكسائي وسيبويه[2] .

وقد جنت الدراسات النحوية من الخلاف بين المدرستين ، وتصارعهما في مجال القياس حشداً هائلاً من هذه التمرينات ولا تزال كتب النحو تنوء بحمل أوزارها إلى الآن .

وإليك أحد هذه الأمثلة الافتراضية اخترته لك من نحو ابن جني .

---

(١) شوقي ضيف ـ المدخل الى الرد على النحاة ص ٥١ .

(٢) المغني جـ ١ (اذا) .

يقول بعد أن تحدث عن قلب الياء الزائدة همزة إذا وقعت بعد ألف زائدة في نحو قولهم : حرباء ـ علياء .

قال عن الواو : وأما الواو الزائدة التي قلبت عنها همزة ، فلم تأت مسموعة عنهم إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء ، لأنها أختها ، وذلك أنك لو نسبت الى مثل : صحراء وخنفساء لقلت صحراوي وخنفساوي ، فإن سميت بها رجلاً ، ثم رخمته على قولهم : يا حار ، وجب بعد حذف ياء النسب أن تقلب الواو ألفاً ، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فتصير : صحراا ، وخنفساا ، ثم تبدل الألف همزة لأنك حركتها لالتقاء السكانين .

ثم يقول في تعليل جواز تنوينهما بعد التسمية بهما (صحراء ـ خنفساء) لأن الهمزة التي فيهما الآن ليست للتأنيث انما هي بدل من ألف بدل من واو بدل من همزة التأنيث المنقلبة عن الألف المقدرة ، بعد الألف الأولى على ما بيناه في حمراء وصفراء[1] .

وهذا مثال من كتاب الانصاف .

يرى الكوفيون أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث اذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون جمع مذكر سالما نحو : طلحة وطلحون ، وأيد الكوفيين في هذا ابن كيسان ، وهو بغدادي مع أنه لم يأت مثال واحد عن العرب يؤيد هذا الاتجاه إنما هو مجرد افتراض عقلي[2] .

وهذا من المسائل القليلة التي نحا الكوفيون فيها هذا المنحى ، لكنهم على كل حال أخذوا به .

والأغرب من هذا اتفاق المدرستين في المسألة السابقة على جواز جمع حبلى وحمراء جمع مذكر سالما ، اذا سمي بهما مذكر .

---

(١) سر الصناعة جـ ١ ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) الانصاف مسألة ٤ .

والأمثلة في الإنصاف كثيرة وأشرت إليها بالاحصاء عند تقويمي للخلاف .

ومن هنا فالشيء الذي أنادي به وأؤكده وأرجو أن نحرص عليه أنه لا بد من الربط الوثيق بين قواعد اللغة والنحو والبلاغة ، وذلك لمراعاة ظروف المتكلم والمخاطب ، وظروف الحديث نفسه ، ولو فعلنا ذلك لن نثقل على نحونا بالمصطلحات الكثيرة ، والفروض الخيالية ، وبذلك نستطيع أن ننتج « نحوا حيا للغة ، خالياً من الفروض الخيالية ، والأساليب المفتعلة المتكلفة »[1] .

جـ ـ انعزال النحاة عن الواقع اللغوي للجماهير ، وامعانهم في الصناعة في الوقت الذي انتشر فيه وباء اللحن .

وهذه ظاهرة أخرى لاستبداد القياس هي انعزالية النحاة عن الواقع اللغوي وعاشوا ـ على حد التعبير المعاصر ـ في برج عاجي يمعنون في صناعاتهم ، ويتبارون في تمريناتهم ، واللغة قد تسلط عليها اللحن ، واستشرى فيها ، ففسدت ألسنة الكثيرين ، وفيهم من النحاة أنفسهم .

ويتحدث يوهان فك عن النحو في القرن الثالث الهجري ، وكيف أصبح مجرد دراسة لا تراعى في الأساليب العادية ، فيقول : فليس أوضح دلالة على تلك الهوة السحيقة التي قامت في حياة الفكر على ممر القرنين الثالث الهجري ـ التاسع الميلادي بين العربية القديمة الفصحى ، والعربية المولدة الآخذة في الانتشار من أن النحويين أنفسهم في ختام القرن المذكور لم يكونوا يستعملون اللغة الفصيحة في مسامراتهم ومحاوراتهم . فهذا ثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١ هـ) لم يجر في محاضراته على قواعد الاعراب ، اذ كان يدخل المجلس ، فيقوم له تلاميذه ، فيقول لهم : أقعدوا ، بفتح الهمزة ، كما في اللهجة الدارجة إذ ذاك ، ولم يراع ثعلب النحو حتى في رسائله ، فقد كان إذا كتب كتابا لبعض إخوانه من أصحاب السلطان لا يخرج عن طبع العامة ،

---

(١) أسرار اللغة ص ١٤ .

وعلى الرغم من ذلك كان ثعلب أبرز ممثلي الكوفيين في عصره[1] .

هذا التصور لوضع النحو في القرن الثالث الهجري يشير إلى انعزال اللغة الفصحى عن لغة التخاطب ، وبداية ازدواج اللغة .

والمسؤول عن ذلك ، في تقديري ، النحاة أنفسهم ، فقد عكفوا على القياس ، وغفلوا عن الواقع اللغوي للجماهير ، وتغالوا في قيود السماع ، وأعني بذلك البصريين بالذات ، وشككوا الأدباء في لغتهم وأساليبهم كما سأوضح ذلك في الظاهرة التالية ، وبينوا للناس مثالية لهجة البادية[2] ، التي دفعتهم الحضارة ، وزخرفها إلى التخفف عنها ، فكان نتيجة لذلك كله هذا الازدواج اللغوي .

وهناك سبب آخر له وجاهته يعلل به قائله انصراف الناس تماماً في القرن الرابع عن اللغة الفصيحة التي اعتاد الناس أن ينسبوها للبدو ، هذا السبب هو سقوط منزلة البدو في هذه الفترة .

أما كيف سقطت منزلة البدو ؟ ولماذا ؟ فسأترك الباحث المستشرق يوهان فك ليجيب عن هذا السؤال ، يقول : « الطبقات الوسطى من المجتمع في القرن الرابع ـ العاشر لم تعد تحوط البداوة بذلك الاطار البديع من التكلف والشغف والإعجاب العاطفي الشعري الذي كان لا يزال ابان القرن الثالث يرى في أبناء الصحراء الأحرار صوراً مجسمة للرجولة الحقة ، وجميع فضائل الانسانية ، ومثلاً عليا[3] للوفاء والشرف والسخاء وكرم الضيافة . وحروب القرامطة الرهيبة التي زعزعت الدولة منذ ٢٧٧هـ / ٨٩٩م ، وخربت أقاليم برمتها ، وأشلت حركة التجارة والمعاملة ، وأعمال السلب والنهب في قوافل الحجيج ، وبلغت أخيراً في سنة ٣١٧ هـ سنة

---

(١) العربية ص ١٤٠، ١٤١ .

(٢) مثالية لهجة البادية عند البصريين في قوة قربها من الفصيحة ، وبعدها عن اللغة الحضارية التي تستخدمها الجماهير فعلاً .

(٣) هذا خطأ في عبارة الكاتب وتصويبه : مثلا أعلى .

٩٢٠ م باختطافها الحجر الأسود من حرم الكعبة بمكة منتهى قسوتها وفظاظتها التي اقشعر لهولها كل مسلم ، كل ذلك ألقى على البداوة ضوء آخر ، فعرضها في صورة قطعان من اللصوص الجشعين الخونة ، الناقضين للعهود ، الغلاظ الأكباد غير المثقفين ، ولا المهذبين ، وسرعان ما غير الرأي العام نظرته إليهم .

وقد ساوق هذا جنباً إلى جنب تغير في حكم الشعور بالجمال ، والذوق الفني ، ففي أيام الجاحظ كان يعد من أنفس المتع الاستماع الى الأعراب الفصحاء ، أما في أواخر القرن الثالث ـ التاسع فيقرر ابن بسام (٢٣٠ ـ ٣٠٢ هـ) في أبيات يمتدح بها النحو أنه كثيراً ما سمع من الأعراب ألفاظاً مستكرهة قبيحة[1] .

وعلى هذا الأساس انصرف الناس عن الفصحى ، لغة البدو ، وتحللوا من الكثير من قيودها المرهقة ، كما زهد الأدباء في قيود الصناعة ، ولا أدل على ذلك من محاولات المتنبي تطبيق المذهب الكوفي في شعره ، فيجعل المضارع صلة « لأل » الموصولة ، ويفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر وعندما ينقد الصاحب بن عباد المتنبي لا يضع في حسابه ما وقع فيه من لحن أخذه عليه النحاة البصريون .

وكان المتنبي اذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره ، يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح ، يعني ابن جني وكان معاصراً له ، ومرافقاً أيضاً في ديوان سيف الدولة الحمداني .

يقول صاحب مسالك الأبصار : (وكان أبو الطيب المتنبي اذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب حصل فيه إغراب ، دل عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه ، فإنه يقول : ما أردت وما لم أرد)[2] هذه العبارة تشير إلى مدى

---

(١) العربية ص ١٦٣ ، وكلام ابن بسام في ياقوت ارشاد جـ ٥ ص ٣٢٥ ، وابن رشيق العمدة جـ ٢ ص ٣٠٦ .

(٢) مسالك الأبصار جـ ٤ ص ٣٠٦ من النسخة المصورة في دار الكتب ، والفضل في هذا النقل للشيخ محمد النجار رحمه الله ، اذا أثبته في مقدمة الخصائص .

علم ابن جني من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى زهد الأدباء في صناعة النحو التي رأوها منعزلة عن الواقع اللغوي .

بل إنه وجد في هذا العصر من استباح اللحن ، واعتبره أمراً مطلوباً في بعض الأحيان .

فقدامة بن جعفر في كتابه نقد النثر يذكر أن اللحن قد يستملح من الجواري والإماء ، وذوات الحداثة من النساء ، بل يرى أنه يجب أن يستعمل اللحن ، ويتعمد في مخاطبة الرؤساء والملوك الذين يلحنون ، فإن الرئيس أو الملك لا يحب أن أحدا من أتباعه فوقه ، ومتى رأى أن أحدا منهم قد فضله في حال من الأحوال نافسه وعاداه، وأحب أن يضع فيه ، ثم يشير ابن قدامة إلى أن رجلا تكلم في مجلس بعض الخلفاء ، فلحن ، فعوتب في ذلك ، فقال : لو كان الاعراب فضلا لكان أمير المؤمنين إليه أسبق ، ثم يستحسن قدامة موقف هذا الرجل[1] .

ومع هذه الظروف الصعبة التي تلم باللغة الفصحى ، نرى النحاة كأن الأمر لا يعنيهم ، إذ هم مشغولون بالخلاف في التعليل لواقع لغوي ، أو البحث عن عامل لظاهرة إعرابية ، أو تكييف لفظ من الألفاظ من ناحية الاسمية أو الفعلية أو الحرفية أو الصراع حول أمور تصريفية للكلمة ، تعتبر طورا من أطوار اللغة ، ولا ثمرة وراء دراستها .

وهذا كله هو ما عبرت عنه بالإمعان في الصناعة .

وإليك لونين من هذه الصناعة : يقول ابن جني رداً على الخليل على تعليله ابقاء الهمز في عظاءة وصلاءة ، وعباءة مع بعدها عن الطرف إنه من باب الحمل على الجمع . وهذه هي العبارة الجدلية التي عرض بها ابن جني هذا التعليل : فإن قيل : أولست تعلم أن الواحد أقدم في المرتبة من الجمع ؟ وأن الجمع فرع على الواحد فكيف جاز للأصل ـ وهو عظاءة ـ أن يبني على الفرع وهو عظاء ؟ وهل هذا إلا كما

---

(١) نقد النثر ص ١٢٤ وما بعدها .

عابه أصحابك على الفراء من قوله: «إن الفعل الماضي إنما بني على الفتح ، لأنه حمل على ألف التثنية ، فقيل : ضرب لقولهم : ضربا ؟ فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ، ولم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية»[1] .

ثم يجيب ابن جني فيما بعد ، مدافعاً عن الخليل ، إن العلاقة بين المفرد والجمع أقوى وأوثق من العلاقة بين المفرد والمثنى لاعتبارات منها التشابه في الإعراب وفي اختلاف المعاني .

ولابن جني ملاحظة أخرى ذات شأن في ميدان الصناعة النحوية .

يقول مناقشا قول النحاة : «إن الواو والياء إذا تطرفتا بعد ألف زائدة قلبتا همزتين : إلا أن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا : إن الهمزة منقلبة عن ياء أو واو ، ولم يقولوا عن ألف ، لأنهم تجوزوا في ذلك ، ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الياء أو الواو ، فلما كانت بدلاً منها جاز أن يقال : إن الهمزة منقلبة عنها ، فأما الحقيقة فإن الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء والواو ، وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة ، وعليه حذاق أصحابنا ، فاعرفه»[2] .

والحقيقة في تقديري ليست فيما قاله ابن جني ، وإنما هي في ألزمية البعد عن التغالي في الصناعة النحوية .

وهذه صورة ثالثة للامعان في الصناعة ، والاحتفاء بالصنعة العقلية في تقعيد القواعد .

قال الأشموني في التنبيه الرابع في نفس موضوع الابدال الذي تحدث عنه ابن جني : « اختلف في كيفية هذا الإبدال ـ يقصد ابدال الواو والياء همزة ـ فقيل أبدلت الواو والياء همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وقال حذاق أهل التصريف[3] : أبدل

(١) سر صناعة الاعراب جـ ١ ص ١٠٦ ، ١٠٧ .
(٢) المرجع السابق جـ ١ ص ١٠٥ ، ١٠٦ .
(٣) أظنه يقصد ابن جني في موقفه الذي أشرت اليه في سر الصناعة .

من الواو والياء ألف ، ثم أبدل الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل : كساو ، ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة ، وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف ، فقلبت ألفا،حملا على باب «عصا ورحا» فالتقى مساكنان،فقلبت الألف الثانية همزة ، لأنها من مخرج الألف »[1] .

فهذه نفس المسألة التي تناولها ابن جني ، لكنا رأينا ما أضيف اليها من الصنعة بمرور الزمن ، وبإضافات النحاة المتعاقبين .

وليس ما قلته من أكثر صور الصناعة غلوا بل فيها ما هو أكثر من ذلك بكثير . لكنها نتيجة من النتائج المتعددة التي انتهى اليها الخلاف بين المدرستين ، انعزالية النحو عن حياة الناس ، وإمعانهم في الصناعة ، وصيرورة اللحن أمراً مشروعاً .

د ـ ظاهرة الاتساع في الجواز :

ظاهرة أخرى لسلطان القياس والصنعة ، وانتقال البحث النحوي من واقع المتكلمين الى قضايا العقل ، وما يمكن أن تحتمله أقيسة النحاة ، وما دام الأمر قضية عقلية ، فما أوسع المدى الذي يدخل تحت دائرة الجواز العقلي !! ومن هنا وضحت هذه الظاهرة : أقوال كثيرة يسندها تجويز العقل واحتمالاته ، وظهرت على الألسنة هذه القضية : « النحوي لا يخطىء أبداً » .

وقد يتحمل المنهج الكوفي مسؤولية كبيرة عن ظاهرة التوسع في الإجازة ، لأن منهجهم يحتفي بكل مسموع ، ويقيم قاعدة عليه ، ومن هنا تكثر القواعد فيه ، وتتسع دائرة الجواز .

ولو رجعنا إلى المسائل الجزئية للخلاف وهي نحو أربعمائة وخمسين مسألة نجد في أكثرها يجوز عند الكوفيين كذا ، ولا يجوز عند البصريين وفي القليل منها يجوز عند البصريين ولا يجوز عند الكوفيين .

---

(١) اشموني جـ ٣ ص ٨٢٦ ، ٨٢٧ .

وهناك توسع في الإجازة قائم على أقيسة نظرية ، وهو أبعد النوعين عن الطبيعة اللغوية ، وحظ البصريين منه أكثر من حظ الكوفيين .

والتوسع في الإجازة الذي نشأ عن الخلاف بين المدرستين ، يحيل قواعد النحو إلى فوضى ، ويصعب انضباطها ، وبالتالي يصعب احترامها وتنفيذها .

حتى ولو استندت إلى سماع قليل ، واعتمدت على لون من الواقعية اللغوية :

فمن القواعد المقررة : أن الفاعل مرفوع والفمعول منصوب ثم نجد النحاة يخرجون علينا بهذا المثال : خرق الثوب المسمار .

إنَّ تنصب الاسم وترفع الخبر وكذلك أخواتها .

ثم نجد من النحاة من يقول : يجوز أن تنصب الاسم والخبر جميعاً ، مستدلاً بقول الشاعر[١] : إن حراسنا أسدا[٢] .

وإن « لم » تجزم و « لن » تنصب ثم تجد من النحاة من يشير إلى أنهما تتقارضان فتنصب الأولى وتجزم الثانية .

واذا سرنا وراء هذا التجويز متتبعين اختلاف النحاة من المدرستين ومن غيرهما فلا شك أن قواعد النحو ستتحول إلى ضرب من الفوضى .

وهذا ما حدث بالضبط نتيجة للخلاف ، وتعدد الآراء ، وتصارع النحاة في ميدان التجويز العقلي أو السماع القليل .

وظاهرة التوسع في الإجازة نشأت وترعرعت والخلاف بين المدرستين على أشده ودليل ذلك هذه المناظرة بين الكسائي والأصمعي والتي يرويها الزجاجي في

---

(١) الفصل الأول من الباب الأول .

(٢) البيت كاملا :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

أماليه ، وأشرت إليها عند الحديث في مظاهر الخلاف[1] . «كان الكسائي والاصمعي بحضرة الرشيد ، وكانا ملازمين له يقيمان باقامته ، ويظعنان بظعنه ، فأنشد الكسائي » :

أنى جزوا عامرا سؤى بفعلهم   أم كيف يجزونني السؤى من الحسن ؟
أم كيف ينفع ما تعطى القلوق به   رئمان أنف اذا ما ضن باللبن

فقال الأصمعي : إنما هو رئمانَ أنف بالنصب ، فقال له الكسائي : «اسكت ما أنت وذاك ؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى الرد على « ما » ، لأنها في موضع رفع ينفع فيصير التقدير : أم كيف ينفع رئمان أنف ، والنصب بتعطي ، والخفض على الرد على الهاء في به ، قال : فسكت الأصمعي »[1] .

ذلك لأن ميدان نشاط الأصمعي الرواية ، وتتبع اللغة الفصحى أكثر من الصناعة النحوية التي حذقها نحاة المدرستين .

وقد كان بعض الخلفاء والولاة المعاصرين للخلاف بين المدرستين ، يرون هذه الظاهرة ويبدون بعض الضيق بها ، يقول ثعلب : حدثني ابن قادم ، قال : كتب فلان إلى المأمون كتاباً فيه : « وهذا المال مالا من خَالِه كذا » . فكتب إليه : أتكاتبني بكاتب يلحن في كلامه ؟ قال : ما لحنت ، وما هو إلا صواب ، قال ابن قادم : فدعاني المأمون ، فلما أردت الدخول عليه ، قال لي : ما تقول لأمير المؤمنين اذا سألك ، قال : قلت : أقول له : الوجه ما قال أمير المؤمنين ، وهذا جائز ، قال : فلما دخلت ، قال لي : ما تقول في هذا الحرف ؟ قال : فقلت : الرفع أوجه ، والنصب جائز ، قال : فقال لي : مر كل شيء عندكم جائز ؟ ! ثم التفت إلى ذلك ، فقال : لا تكتب إلي كتاباً حتى تعرضه علي)[2] .

---

(١) المناظرة في أمالي الزجاجي ، وأمالي ابن الشجري المجلس السادس ، ومعجم الأدباء ترجمة الكسائي ، المغني الباب الأول حرف أم ، وخزانة الأدب شاهد ٩٠٦ .
(٢) مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون / القسم الأول ص ٨٢ .

فمن هذه القصة ترى الخليفة المأمون لا يرتاح إلى توسع النحويين في الإجازة .

هـ- نظرة الأدباء والناس إلى النحاة كانت تحمل الكثير من التهكم على مبالغتهم في الصنعة ، واعتدادهم بالقياس .

حرص النحاة على المنافسة في الصنعة ، وتوسعهم في الاجازة ، والحاحهم في تتبع سقطات الأدباء والشعراء أوجد ظاهرة من النقد العدائي موجهة الى جمهور النحاة منذ بداية الخلاف ، بل وجدت هذه الظاهرة قبيل الخلاف عندما كان أوائل النحاة يرفعون راية القياس في وجه الشعراء الذين يحتج بشعرهم .

وتذكر لنا كتب الأدب ما كان بين الفرزدق وعبد الله بن اسحاق الحضرمي .

يقول ابن هشام حضر الفرزدق مجلس عبد الله ، فقال عبد الله : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا ، فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشد فعولان فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت : فعولين ، فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح بحمدك لسبحت ونهض ، فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنه أراد تفعلان ما تفعل الخمر[١] .

ولكنه طبع الأديب الفنان لا يتحمل البحث وراء العلل والأسباب .

ولم يكتف عبد الله بن اسحاق بهذا بل انه عاب الفرزدق في شعره ، مع أنه فصيح يحتج به وذلك في قوله :

---

(١) الأشباه والنظائر- الفن السابع فن المناظرات والمجالس ، والبيت من قصيدة لذي الرمة .

وعض امان يا بن مروان لم يدع　　　من المال الا مسحتا أو مجلف[1]

فقال له : بم رفعت مجلف ؟ فقال بما يسؤوك ، وينوءبك، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا .

وعابه في قوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا　　　بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائمنا يلقى وأرجلنا　　　على زواحف تزجى مهارير[2]

فقال : انما هو « رير » بالرفع ، وان رفع أقوى ، فوجد عليه الفرزدق ، وقال : أما وجد هذا المنتفخ الخصيين لبيتي مخرجا في العربية ؟ أما لو شئت لقلت : على زواحف تزجيها محاسير .

ولكني لا أقوله ، ثم هجاه بقوله :

ولو كان عبد الله مولى هجرته　　　ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال عبد الله عذره شر من ذنبه ، فقد أخطأ أيضاً ، والصواب مولى موال[3]

هذه صورة مبكرة تشير الى معالم العداء من الأدباء لأعلام الصناعة النحوية .

بل كان هناك من البيئات العربية من ضرب صفحا عن هذه الدراسة . هذه البيئة بيئة المدينة المنورة ، وكان فيها مالك بن أنس يلحن ولا يرى في ذلك بأسا .

وحتى في قراءات القرآن المدنية يلاحظ فيها نوع من التساهل النحوي، فهذا نافع،

---

(١) راجع مقدمة الشعر والشعراء ، مبحث نقد الشعر (المسحت : المستأصل والمجلف : الباقي منه بلية) .

(٢) المرجع السابق (الحاصب : الريح التي تحمل الحصباء ـ والزواحف : جمع زاحفة وهي التي نعبت فجرت أخفافها ـ تزجي : تساق ، رير : فاسد ذائب من الهزال) والبيتان من قصيدة في مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب .

(٣) مراتب النحويين .

المتوفى سنة ١٦٩ يقرأ الآية العاشرة من سورة الأعراف (معائش) بالهمز بدلاً من معايش فعامل لفظ المفرد معيشة كما لو كان « مَفْعلة » وكان من نتيجة هذا الاتجاه أن « أسهم بقسط غير ضئيل في أن النحو وعلم اللغة لم يجدا بالمدينة تربة خصبية »[1] .

ومن النوادر التي يحكيها الأصمعي ، وفيها ظرف وفكاهة وتصوير لنظرة الجمهور للمتمسكين بالإعراب : خاصم عيسى بن عمر رجلا الى بلال بن بردة ، فجعل يتتبع الاعراب وجعل الرجل ينظر إليه ، فقال له بلال : لأن يذهب بعض حق هذا أحب إليك من ترك الاعراب ، فلا تتشاغل به ، واقصد لحجتك .

وقدم رجل من النحويين رجلاً إلى السلطان في دين له عليه ، فقال : أصلح الله الأمير ، لي عليه درهمان ، فقال خصمه : لا والله أيها الأمير إنها لثلاثة دراهم ، ولكن لظهور الاعراب ترك من حقه درهما »[2] .

وإذا كان هذا الاتجاه موجوداً قبل عصر الخلاف فإنه في عصر الخلاف أصبح ظاهرة بارزة ، وبقدر ما يوغل النحاة في الصنعة ، يقدر ما يقابلهم الأدباء والرأي العام بالتهكم .

وتأتي المدرسة البغدادية ، ومن ورائها المصرية ، والاندلسية ، وتتشعب الآراء وتتعدد ، والشعراء يلاحقونهم بالتندر ، محاولين الازراء بهذا الطاغوت الذي يقدسه النحاة وهو القياس .

هذا الخلاف الثائر العنيف يدفع يزيد بن الحكم الثقفي الى التندر بالنحويين فيقول فيهم :

---

(١) العربية ص ٣٠ .

(٢) البيان والتبيين جـ ٢ ص ٢١٨ .

اذا اجتمعوا على ألف وواو ... وياء ثار بينهم جدال[1]

وابو غسان دماذ صاحب أبي عبيدة يسمع رأي البصريين في نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء والواو وأو دون اعتبار هذه الأحرف ناصبة كما يقول الكوفيون ، فيكتب الى شيخ البصرة أبي عثمان المازني قصيدة مطلعها :

تفكرت في النحو حتى مللت ... وأتعبت نفسي لـه والبـدن

ثم يتعرض فيها لرأي البصريين السابق ، ويختمها بقوله :

فقد كدت يا بكر من طول ما ... أفكر في أمر « أن » أن أجن[2]

لقد كانت نظرة الجماهير وبخاصة الشعراء منهم في القرنين الثالث والرابع تحمل قدرا غير قليل من التهكم ، واني أرى في عبارة المتنبي السابقة التي يرد على من يسألونه عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب : «عليكم بالشيخ ابن جني فسلوه ، فانه يقول ما أردت وما لم أرد » .

فقوله : « ما أردت وما لم أرد » عبارة تحمل تهكما بالغا بصناعة النحو .

والمتنبي ـ وهو فنان ـ منهجه الفني أن يبدع ، وأن يبتكر ، ولا يفكر فيما يثيره النقاد أو النحاة من مشكلات حول ما يقول ، يبدو هذا الاتجاه في قوله :

أنام ملء جفوني عن شواردها ... ويسهد الخلق جراها ويختصم

ويتحدث « يوهان فك » عن نقد الصاحب بن عباد المتنبي الذي تحدث عنه في ظاهرة سابقة وبالذات إغفاله في نقد المتنبي ما وقع في شعره من لحن فيقول وهذا

---

(١) البيت من شواهد النحاة على اعراب أسماء الحروف الهجائية اذا ركبت .
(راجع شرح المفصل جـ ٦ ص ٢٩ ، وخزانة الأدب شاهد / ٩) .

(٢) عيون الأخبار ـ كتاب العلم والبيان و(الاعراب واللحن جـ ٢) والنوادر للقالي ص ١٨٦ ، وأخبار النحويين البصريين / ترجمة المازني ، وانباه الرواة / ترجمة دماذ .

التساهل والتجاهل التام الذي يبدو من ابن عباد تجاه اللحن اللغوي في شعر المتنبي هو صوره للموقف الذي أخذه الأدباء في أوائل العصر الاسلامي الأوسط من مسألة الفصاحة وسلامة اللغة[1] .

وهذا الموقف المشار إليه هو هبوط منزلة اللغة الفصحى ، وسقوط منزلة البدو وانصراف الادباء عما تكلفه النحاة من قواعد أحسوا أنها قيود قاسية على انتاجهم الفني .

ولعل مما يعبر عن ضيق الجماهير بتصرف النحاة قول المأمون لابن قادم عندما فتح له أبوابا مختلفة من الاجازة : مر كل شيء عندكم جائز .

كان الأدباء ـ اذن ـ في هذا العصر ، وما بعده أحسوا بصعوبة النحو ، والقيود الصناعية المرهقة التي تكلفها النحاة ، وبرموا بها ، وسخروا منها ، ومسئولية هذا كله تقع على نحاة المدرستين ومن أتوا بعدهم حيث لجوا في الخلاف ، وفي الصراع العقلي الذي لم يثمر إلا مسائل ليس لها ثمرة في الدراسات النحوية .

وقد اتخذ بعض النحاة منهج الصعوبة والتكلف في التعبير ، ليظل الناس في حاجة إليهم ولأنهم يتكسبون مما يكتبون ، ولو أبانوا لاستغنى الناس عنهم وقد وجدت هذه الظاهرة في القرنين الثاني والثالث ، والخلاف النحوي في رأيي غير مسئول عنها ، وقد يكون المسئول عنها التسابق في الحظوة لدى السلطان والناس .

يذكر الجاحظ أن سائلا سأل أبا الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه ، قلّت

---

(١) العربية ص ١٧٦ .

حاجاتهم إليّ فيها ، وإنما قد كسبت في هذا التدبير ، إذ كنت الى التكسب ذهبت[١] .

فهذه الحادثة تضيف سبباً آخر لصعوبة أساليب النحاة .

وقد تحدثت عن أبي العلاء المعري ، وكان واسع الرواية ، سماعياً إلى أبعد حدود السماع ، وكان يضيق بنحو البصرة الذي كان في عهده ممتلئاً بالجدل والقياس والتعليل ، وتبدو هذه الظاهرة واضحة في كتبه ، وبخاصة رسالة الغفران .

(٥) ـ التنقية النحوية ، أو اللغوية

اختلاف المنهجين البصري والكوفي في تقعيد اللغة ، أضاف إلى النتائج السابقة هذه النتيجة : التنقية اللغوية .

فتيار اللحن بدأ يغزو البيئات العربية الفصيحة منذ أوائل القرن الأول وتحركت الجهود لتلافيه ، فكان ذلك بداية للنشاط النحوي الذي حاول منذ وجوده أن يقف دون تيار اللحن ، وأن يحد من خطورته بوضع ضوابط تعصم الألسنة من التورط فيه .

وكان من النحاة الأوائل من وقفوا موقفاً صلباً ، وترصدوا للشعراء ـ وهم في ذلك الوقت حجة ـ وأسرفوا عليهم في كثير ، على النحو الذي تناولناه في موقف الأدباء من النحاة[٢] .

وظل النحاة يقاومون تيار اللحن بهذا الأسلوب : التقعيد على أساس السماع من الفصحاء والقياس عليها ، وأي لفظة أو عبارة فيها انحراف عن سنن القياس يقابلونها بالاستنكار ، فيصيبون حينا ، ويخطئون حينا آخر .

---

(١) الحيوان للجاحظ ـ طبعة الحلبي جـ ١ ص ٩١.

(٢) راجع موقف عبد الله بن اسحاق من الفرزدق ، وما رواه الجاحظ عن عيسى بن عمر .

يصيبون في مقاومة أي انحراف عن الواقع اللغوي ، ويخطئون في فرض قياسهم على الفصحاء من الشعراء .

وفي النصف الثاني من القرن الثاني ظهرت مدرسة الكوفة بمنهج جديد لتؤدي رسالتها نحو الحفاظ على لغة القرآن بجانب شقيقتها مدرسة البصرة ، وكان الخلاف بينهما تبعاً لاختلاف منهجيهما من ناحية ، ولأسباب أخرى أوضحتها في موضعها من هذا البحث .

وهنا وجدنا أنفسنا أمام منهجين مختلفين في تنقية اللغة من اللحن : منهج محافظ متزمت ، لا يعتد الا بالسماع الكثير من قبائل معينة ، ويهدر الشواذ ، ويعتد بالقياس ، وقد يقوم على تخطئة الفصحاء ، ورد ما خالف القياس من قراءات القرآن .

ومنهج مرن ، واقعي يسمع من كل قبيلة ، ويعتد بكل مسموع ، ولا يبالغ في احترام القياس .

وسارت « التنقية اللغوية » بين هذين التيارين ، ويحتدم الخلاف فتتأثر حركة التنقية اللغوية بعنف هذا الخلاف وقسوته .

على أنه مما ينبغي التنبه له أن مؤلفات الثقافة العربية في هذه الفترة وكانت تمتزج فيها أخبار التاريخ بتيارات الأدب ببعض مسائل النحو كان يخصص الكاتبون جزءاً منها للحديث عن اللحن وأخباره ، وبعض أخبار التنقية اللغوية التي وقفت دون تياره .

والخلاف بين سيبويه والكسائي حول هذه العبارة : كنت أظن أن العقرب أشد لسعاً من الزنبور ، فاذا هو هي ، أو فإذا هو اياها .

سيبويه زعيم مدرسة البصرة يجيز الوجه الأول فحسب ، أما الكسائي زعيم مدرسة الكوفة فيجيز الوجهين جميعاً . وغير ذلك من المسائل كثير ، تستطيع أن تلم بالكثير فيها اذا تتبعت المسائل الجزئية للخلاف .

ويوجه بعض الباحثين المحدثين من الأوربيين لمسة نقد الى المنهج البصري المتزمت ، فيقول : « يجب ألا يبالغ الباحث في مسألة تأثير الأرامية ، والعبرية في العربية الشمالية ، إذ ينبغي أن يحترس من الخطأ في نسبة بعض الكلمات العربية إلى احدى أخواتها السامية ظناً منه أنها منقولة منها ، فقد يوجد عدد كبير من الألفاظ له رنة آرامية أو عبرية ، وهو في الواقع كان يستعمل عند العرب ، قبل أن يحدث الاتصال بين هذه اللغات »[1] .

فالذين يأبون الأخذ من عرب الشمال بحجة تأثرهم بجيرانهم من غير العرب وحرصاً على التنقية اللغوية هم أهل البصرة ، أعني نحاتها .

لكن كلا التيارين المحافظ منهما والمرن وقفا بصدق في وجه تيار اللحن وأديا واجبهما إلى حد ليس بالقليل نحو التنقية اللغوية .

وبجانب الجهود النحوية وضعت كتب ترصد للحن وتنبه إليه .

فالكسائي يؤلف كتابه « ما تلحن فيه العامة » وابن خالويه النحوي يؤلف كتابه « ليس من كلام العرب » وكلاهما كوفي والحريري صاحب المقامات وهو صاحب ميول بصرية يؤلف كتابه « درة الغواص في أوهام الخواص » ويذكر الرواة لأبي عثمان المازني (كتاب ما يلحن فيه العامة) أيضاً .

وكما كان هناك صراع بين المنهجين في وضع قواعد النحو ، كان هناك نفس الصراع في حركة التنقية ، فابن الأعرابي الكوفي المتوفي سنة ٢٣١ هـ لم يشأ أن يعتد بالأصمعي ولا بأبي عبيدة ، وهما على مرتبة مرموقة في العلم بكلام العرب قد تسمو على مرتبة ابن الأعرابي . وحجته في ذلك أن الرجال الذين أخذ عنهم من البدو كثيراً ما أعطوه بياناً يتعارض مع آراء الأصمعي[2] .

ويقول فك : « ولكن آخرين من علماء اللغة غير ابن الأعرابي خالفوا الأصمعي

---

(١) اسرائيل ولفنسون / تاريخ اللغات السامية ص ١٦٣ .

(٢) ياقوت ـ ارشاد جـ ٥ ص ٧ .

أيضاً في أقواله. وقد أنحى البطليوسي بشدة اللائمة على ابن قتيبة لأنه احتضن مذهب الأصمعي المتطرف في « تنقية اللغة » دون أن يعنى بمذهب الثقات الآخرين من علماء اللغة، ولو على سبيل العرض فحسب »[1].

وهذا مثال آخر يتجلى فيه بوضوح حركتي التنقية، وطابع كل منهما.

وقصة هذا المثال أن الجاحظ وهو أحد من اهتموا بحركة التنقية من غير النحاة ينسب الى يوسف بن خالد التميمي أو السبطي الفقيه المشهور الذي نقل فقه أبي حنيفة الى البصرة، ينسب اليه خطأين، أحدهما أفعل التفضيل من الألوان، اذ قال : أحمر بمعنى أشد حمرة[2].

وهذه احدى مسائل الانصاف[3] وحجة البصريين ـ فيما يبدو ـ منطقية أكثر منها لغوية، اذ أن أسماء الألوان والعيوب الجسمية ـ في ذاتها ـ لا تقبل التفضيل.

وأيد الأنباري الاتجاه البصري في المسألة، كما أيدهم يوهان فك من المستشرقين[4].

وأما الكوفيون فلم يكن عندهم مانع من الاعتراف بصحة هذه الصياغة لورودها في الاستعمال. كقول الشاعر يتهكم بشريف أبى أن ينحر للفقراء في الشتاء :

اذا الرجال شتوا واشتد أكلهم   فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقد نسب هذا البيت لطرفة بن العبد، وطعن ابن الكلبي في هذه النسبة[5].

وبيت آخر نسب إلى رؤبة، وهو غير موجود في ديوانه :

أبيض من أخت بني اباض[6]

---

(١) العربية ص ٩١.
(٢) البيان والتبيين جـ ٢ ص ٣.
(٣) المسألة ١٦ وموضوعها جواز التعجب من البياض والسواد.
(٣) العربية ص ٨٠.
(٤) خزانة الأدب جـ ٣ ص ٤٨٤.
(٥) المرجع السابق ص ٤٨٢.

ويبدو من هذا أن البصريين يطعنون في نسبة الشواهد لأصحابها ، وهذا لا يهم الكوفيين في شيء .

على أن المستشرق « نولوكه »[1] يضيف الى حجج الكوفيين حجة جديدة هي الآية رقم ٧٢ من سورة الاسراء ﴿ ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا ﴾.

بالطبع يرى البصريون أنها صفة مشبهة ، إذ ليس فيها تفضيل .

لكن أبا عمرو بن العلاء ، وهو من أوائل البصريين ، كان يرى أن معناه « أكثر عمى » كما يروى أنه كان يفرق في لفظ أعمى بين الوصفية والتفضيل بأن يقرأ في حالة الوصفية بالامالة ، وفي حالة التفضيل بلون إمالة[2] .

هذه مسألة تجلى فيها صراع المنهجين في ميدان التنقية ، وفي رأيي أن كلمة « أعمى » إذا استعملت مجازاً في الضلال صح فيها الصفة المشبهة والتفضيل .

وقد تلاقى هذان الاتجاهان في حلب في عصر سيف الدولة .

فكان فيها ابن جني رأس مدرسة القياس ، وصاحب الميول البصرية الغالبة وصاحب الاتجاه البغدادي في نحوه ، ومعه ابن خالويه الكوفي المنزع صاحب كتاب ليس في كلام العرب الذي أشرنا إليه ، والذي اتبع فيه السماع نافياً من اللغة ما جوّزه فلسفة نحاة البصرة .

كان ابن خالويه يعتمد في كتابه هذا على السماع ، لينفي من الأساليب ما جوّزه نحاة البصرة عن طريق القياس .

وهذا موقف نادر في الاتجاه الكوفي ، لأن الكوفيين يلجئون إلى الاجازة أكثر مما يلجئون إلى المنع .

---

(١) العربية ص ٨١ .

(٢) أمالي الشريف المرتضى جـ ١ ص ٦٤ ، والكشاف جـ ٢ .

ويبدو الاتجاه المتزمت في التنقية اللغوية في كتاب الحريري « درة الغواص » والحريري صاحب ميول بصرية ، ويعطي في كتابه صورة لتزمتهم في التنقية .

فهو يرى أن الأصح أن يقال : جاء القوم بأجمعهم بضم الميم على أنه جمع للفظ جمع . على أن ابن قتيبة ، وابن السكيت جوزا إلى جانب هذا أن يقال : بأجمعهم بفتح الميم على أنه لفظ أجمع المستعمل في التأكيد[1] .

وهو يقصر استعمال « الثدي » على ثدي المرأة ، على الرغم من ورود هذا اللفظ للرجل أيضاً حتى في الحديث[2] .

وقوله كافة أهل الملل[4] مع أنه نبه إلى أن لفظ كافة لا يعرف بأل ولا باضافة .

وبهذا يقدم لنا الحريري البرهان الواضح « على أن الملاحظات العميقة والتعليمات الدقيقة لمذهب المتزمتين الذي يمثله في الدرة ، لم تكن ـ عملياً ـ بمستطاعة التنفيذ »[5] .

وهذا الموقف الذي يتسم بالتزمت مع أن « الانتاج الأدبي اللامع كمقامات الحريري ، والملاحظات الدقيقة ، البعيدة الغوص على الأخطاء اللغوية المثقفين كدرة الغواص ، لم تستطع أن توقف التطور اللغوي في سبيله التي سلكها »[6] .

ثم أخذت حركة التنقية تخف حدتها، عندما طغى القياس ، وبالغ النحاة في الصنعة ، وأسرفوا في النقد ، وصاروا الى ما يشبه الانعزالية ، وقوي تيار التهكم

---

(١) ابن قتيبة / أدب الكاتب ص ٤٤٣ ، وابن السكيت / اصلاح المنطق جـ ١ ص ٢١٢ .
(٢) الشهاب الخفاجي على درة الغواص بتحقيق نولوكه .
(٣) مقامات الحريري ص ٣٩٦ .
(٤) درة الغواص ص ١٧٦ .
(٥) العربية ص ٢٢٢ .
(٦) المرجع السابق .

ضدهم ، وظهرت الازدواجية في اللغة ، وعند ذاك سارت حركة التنقية بطيئة ، إذ ماذا تعمل أمام تيار جارف من اللحن ، جعل اللغة تتخذ طريقاً خاصة في تطورها .

وجمدت الدراسات النحوية في ميدان الصراع العقلي ، ولم تستطع أن تفعل شيئاً .

هذا هو الحال الذي انتهت إليه حركة التنقية اللغوية والدراسات النحوية في الفترة من بداية القرن السابع حتى القرن العاشر ، إذ بدأت الدراسات النحوية تدخل مرحلة الجمود القاتل الذي انتهى بالنهضة الحديثة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وليست هذه الفترة داخلة في اطار دراستي حتى أتناول معالمها اللغوية وحركات التنقية فيها بتفصيل ، وأرجو أن يوفقني الله لذلك في بحث آخر .

وخير وصف لهذه الفترة من ناحية حركة التنقية اللغوية ، وأعني بها الفترة الاخيرة من هذه الدراسة (القرنين الخامس والسادس) ما قاله المستشرق يوهان فك : فبين الحين والآخر يتذكر أحد علماء اللغة على ضوء معارفه عن أدب القواعد القديمة أن هذا التركيب أو ذاك خاطىء في قانون اللغة الفصحى البدوية ، ولكن هذه الملاحظات تأخذ تدريجاً في الندرة عند أدب الشروح حيث تأخذ تفسير الشعراء هنا طابع الذوق الأدبي الذي لم يكن يصدر في حكمه بعد عن القواعد والنحو ، بل عن مقاييس الأسلوب بوجه خاص[1] .

---

(١) العربية ص ١٧٧ .

(٦) ـ مصنفات عن الخلاف

ترك الخلاف بين المدرستين ثروة ذات بال من المصنفات التي كتب أصحابها في الخلاف بين المدرستين .

وأول من كتب في الخلاف أبو العباس ثعلب ، وجاء بعده من ردوا عليه حتى جاء ابن الأنباري فجعل من نفسه قاضياً منصفاً بين نحاة المدرستين في كتابه الانصاف .

ومن المؤسف أن الكثير من هذه الكتب لم نعثر عليه ، والقليل منها وقع في أيدينا .

ولم يطبع من الكتب التي عثر عليها إلا الانصاف ، ومنها ما لا يزال قابعاً في قسم المخطوطات بدور الكتب في مصر وفي غيرها .

ولا أريد هنا أن أسرد هذه الكتب ، وأوضح قيمة ما عرفته منها فذلك أمر قد فصلته في موضعين من هذا البحث .

والذي أريد أن أثبته هنا أن هذه المصنفات تعتبر أثراً من آثار الخلاف بين المدرستين .

على أن جمهرة الكتب النحوية أولت المسائل الخلافية اهتماماً بعيد المدى بعرض الكثير من المسائل ، وأجمعها لذلك في تقديري ، وعليها ـ بعد الله ـ اعتمدت في بحثي :

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان المخطوطة رقم ٨٢٨ نحو ، والمصورة رقم ٦١٥٦ بدار الكتب ، وشرح الأشموني لألفية بن مالك . ومنها : مغني اللبيب لابن هشام ، والتصريح على التوضيح للشيخ خالد ، وشرح الرضي على الكافية .

(٧) ـ ظهور البحث في أصول النحو

لا شك أن وجود المدرسة الكوفية بمنهجها الجديد في ميدان البحث النحوي، تنافس المدرسة البصرية، لفتت الأنظار إلى البحث في أصول المنهجين، وفي الأسس التي تعتمد عليها كلتا المدرستين، ولا بد أن تظهر هذه التساؤلات، وتشد إليها الانتباه وقد ظهرت فعلا، وكانت مثار بحث ودراسة.

فتحدثوا عن الرواية والسماع والقياس عند البصريين والكوفيين. وعن قراءات القرآن وإلى أي مدى نعتد بها في الاستشهاد، والحديث الشريف وهل يستشهد به؟ والعلل النحوية وموقف المدرستين منها.

وكان ما يكتب عن هذه الأصول في أول الأمر عبارة عن أحكام مقتضبة، أو آراء موجزة، أو تعليقات عابرة على خبر معين، أو حادثة يرويها أحد الرواة، وقد أشرنا إلى الكثير منها، ونحن نتحدث عن المسائل الأصولية، من ذلك مثلاً ما يقوله الرواة عن الكسائي، وأنه «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[١] ومثل قول الرياشي البصري: «إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز»[٢].

وغيرهما كثير، نجد فيها ما يشير إلى منهج المدرستين، وما اعتمدت عليه كل منهما في الأصول، وان كانت هذه التعليقات المتناثرة تمتزج بقدر غير قليل من التعصب بين المدينتين وأشرنا إلى ذلك كله بتفصيل.

ثم كانت الدراسات الفقهية، وأبحاث الفقهاء في أصول الفقه تجربة رائدة أمام

---

(١) معجم الأدباء جـ ١٣ ص ١٨٣.
(٢) ابن النديم الفهرست ص ٨٦.

النحاة ، احتذوها وانتفعوا بها ، وساروا على هداها .

ومن بعدها جدت في محيط الثقافة العربية والاسلامية الدراسات المنطقية والفلسفية .

تأثرت الدراسات النحوية بذلك كله ، وتأثر الخلاف النحوي ، وانتفع المختلفون بالخلاف بين الفقهاء ، وبالأفكار المنطقية والفلسفية ، كما خطت الجهود الباحثة في أصول النحو ـ وهي وليدة الخلاف بين المدرستين ـ خطوة واسعة .

ففي الرواية والسماع انتفعوا بجهود الفقهاء وأهل الحديث .

وفي ميدان القياس انتفعوا بالأفكار المنطقية وتجربة الفقهاء .

وفي التعليل والعامل انتفعوا بالأفكار الفلسفية .

وهذا مثال لتأثر النحاة في أصول النحو بأصول الفقه .

يقول السيوطي : ومن القوادح في العلة النحوية : فساد الاعتبار . قال ابن الأنباري : وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، كأن يقول البصري : الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب الا يجوز قياساً على مد المقصور . فيقول له المعترض هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، وهو لا يجوز فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة .

والجواب : الطعن في النقل المذكور ، إما في اسناده ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يطالبه باثباته ، وجوابه أن يسنده ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة .

والثاني : القدح في رواية ، وجوابه أن يبدي له طريقاً آخر ، واما في متنه وذلك من

خمسة أوجه . . . (1) .

هكذا يفصل الأنباري الأصول الجدلية لفساد الأعتبار ، والتأثر واضح هنا بالفكر المنطقي ، وبتجربة الفقهاء في أصول الفقه .

والنحاة أنفسهم يعترفون بهذا التأثر ، يقول ابن جني : ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، لأنهم يجدونها منثورة أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق[2] .

ويذكر الأنباري في مقدمة الإنصاف أنه رتب مسائله على غرار المسائل الخلافية بين فقه الامام أبي حنيفة ، والإمام الشافعي .

وقد فصلت هذا التأثر في غير موضع من هذا البحث .

ويبدو لي أن أول محاولة لعمل مؤلف متكامل في أصول النحو هي محاولة أبي بكر ابن السراج في كتابيه : الأصول الكبير ، ومجمل الأصول ، والمشهور أولهما ، ولم ينشر حتى اليوم[3] غير أن المصنفات التي جاءت بعده أشارت إلى منهجه وفيها نبذ منه .

وفي هذا الكتاب رجع ابن السراج إلى كتاب سيبويه ، وضم إليه كثيراً من آراء الأخفش الأوسط ، كما رجع فيه إليه مقتضب المبرد أستاذه ، ولم يقبل من تلاميذه أن يفضلوا « أصوله » على «مقتضب » أستاذه المبرد ، وأنشد قول الشاعر :

ولكن بكت قبلي فهاج لي البكا بكاها ، فقلت الفضل للمتقدم

ويقول الأنباري عن كتب ابن السراج : وأكبرها كتاب « الأصول » فإنه جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ، ورتبها أحسن ترتيب وكان ثقة[4] .

---

(1) الاقتراح ص ٦٦ ، ٦٧ .

(2) الخصائص جـ ١ ص ١٦٣ .

(3) في الأشباه والنظائر للسيوطي مادة وفيرة من هذا الكتاب ، وكذلك في الاقتراح . نشر كتاب الأصول لابن السراج أخيراً عن طريق وزارة الارشاد بالعراق .

(4) نزهة الألبا : ترجمة ابن السراج ، وراجعها في الزبيدي ، والسيرافي والفهرست ص ٩٨ ، ومعجم الأدباء ١٨/١٩٧ .

وهذا نموذج من كتاب « الأصول » يقول السيوطي : قال ابن السراج في الأصول بعد أن قرر أن أفعل التفضيل لا يأتي من الألوان : فان قيل : قد أنشد بعض الناس :

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني اباض

الجواب : أن هذا معمول على فساد ، وليس البيت الشاذ ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ، ولا نحو ، ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ، ومن لا حجة معه ، وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفه أصحاب الحديث واتباع القياس في الفقه[1] .

ولم يكن هذا الكتاب ـ فيما يبدو ـ خالصاً لأصول النحو ، كما يفهم من عنوانه ، وإنما كان في أكثره مسائل نحوية من كتاب سيبويه وغيره ، يناقشها ويوازن بينها وبالذات بين البصري والكوفي منها ، وفي القليل منه بحوث أصولية .

يرشدنا الى ذلك حديث ابن جني عن الكتاب في مقدمة كتابه : الخصائص إذ يقول : وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد نعلق عليه به ، وسنقول في معناه[2] .

وفعلا تحدث ابن جني عن شيء من أصول ابن السراج في حديثه عن العلة وعلة العلة .

ويبدو ابن جني هنا حريصاً على أن تكون له أولوية الكتابة في أصول النحو بمعناه الدقيق ، وهذا رأي نشاركه فيه ، وإن كنت أؤكد أن أصول ابن السراج ومن بعده الايضاح في علل النحو لتلميذه أبي القاسم الزجاجي ، خطوة هامة في طريق الكتابة في أصول النحو .

---

(١) الاقتراح ص ٢٩ .

(٢) الخصائص مقدمة الكتاب ص ٣ .

ثم تـأتي محاولة أبي الفتح بن جني في كتابه : « الخصائص » لينتقل بالكتابة في هذا الموضوع نقلة رائعة ، وبالذات في مجال التصريف الذي أتقنه اتقاناً كبيراً بفضل أستاذه أبي علي الفارسي الذي قرأ عليه كتاب التصريف للمازني ثم شرحه ابن جني في كتابه « المنصف » وقد نشرته الادارة العامة للثقافة بالقاهرة في ثلاثة أجزاء .

لكنه أضاف إليه ملاحظات دقيقة ، واستقصاءات للأمثلة اللغوية ، وأعانه على ذلك حسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ، ولا عجب فله دراسة صوتية رائعة ، وآراء جيدة في أصول اللغة ، ضمنها كتابه « سر صناعة الاعراب » .

أما كتاب الخصائص الذي نتصدى للحديث عنه فقد استطاع به ابن جني « أن يضع للتصريف أصولاً على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم ،وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة كالاعراب والبناء وعلله ، وقد ذهب إلى أنها أقرب من علل الفقهاء إلى علل المتكلمين ، إذ تتعرض لمسائل « ميتافيزيقية » في طبيعة العرب وسلائقهم[1] .

وتنطلق الكتابة في « أصول النحو » سريعة بعد الخصائص ، وكانت الدراسات النحوية قد جاوزت مرحلة النضج والاكتمال ، ووضح للأعلام في هذه الفترة أهمية التصنيف في هذا الاتجاه كما يصنع الفقهاء .

على أنه مما ألفت النظر إليه أن الكتابة في الخلاف بين المدرستين تعد لوناً من الكتابة في أصول النحو ، لأن الباحث في الخلاف بين المدرستين لا بد أن يعرض لأصول المنهجين .

ثم يأتي أبو البركات الأنباري في القرن السادس وهو أهم من توفر على دراسة الخلاف النحوي ، فيضيف لذلك مؤلفه « لمع الأدلة في أصول النحو » وفي هذا الكتاب يتحدث الأنباري بدقة رائعة ، وتنسيق محكم عن السماع وما يتصل به من الرواية والرواة ، وما يشترط في كل منهما ، ثم يتحدث عن القياس وأركانه متناولاً كل

(١) مدارس النحو ص ٢٦٧ .

ركن بالتفصيل الدقيق ، كما يتحدث عن العلل وأنواعها وقد نهج في كتابه ، منهج الفقهاء بصورة كاملة ، فكان هذا الكتاب أدق وأوفى وأخص ما كتب في هذا الموضوع ، وقد طبع في دمشق بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني .

وهنا ينتهي المدى الزمني لدراستي .

لكن مما تجدر الإشارة إليه توالي الكتاب في العلل النحوية مثل كتاب العكبري « اللباب في علل البناء والاعراب » مخطوط بدار الكتب ، وكذلك نتائج الفكر في علل النحو للسهيلي .

إلى أن يأتي القرن العاشر فنجد مؤلفاً آخر في « أصول النحو » وهو كتاب « الاقتراح » للسيوطي .

وقد استفدت منه كثيراً في هذا البحث ، وقد أوجز فيه السيوطي ـ حسب منهجه المعروف ـ بعض ما كتبه ابن السراج في أصوله ، وبعض ما كتبه ابن جني في خصائصه وأكثر ما كتبه الأنباري في لمع الأدلة .

يقول السيوطي عن هذا الكتاب انه « بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقة ، ورتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب ، والفصول والتراجم »[١] .

وهذا نموذج من أسلوب الاقتراح : قال السيوطي : « والمراد بالاجماع إجماع البلدين البصرة والكوفة ، قال في الخصائص : وإنما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص ، وإلا فلا ، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . . . »[٢] .

وهكذا يتحدث السيوطي في الاقتراح ، ثم ينقل رأي ابن السراج ، أو ابن جني كما رأينا هنا أو الأنباري .

---

(١) مقدمة الاقتراح

(٢) الاقتراح ص ٣٥ .

وتوقفت الكتابة في أصول النحو لتعود في عصرنا الحاضر على نهج جديد وقد كتب فيه أساتذتنا وزملاؤنا رسائل علمية لها وزنها وتقديرها .

ورسالتي هذه لبنة في هذا البناء الكريم . أسأل الله التوفيق والسَّداد والعفو والعافية ، وأن لا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا انه أعظم مسؤول ، وأكرم مأمول .
والحمد لله رب العالمين .

الخاتمة

هذه رحلتي عبر ستة قرون متتابعة هي أزهى فترة في عمر الحضارة العربية والاسلامية بين مدينتي البصرة والكوفة ، ثم في بغداد ، والشام ومصر ، والمغرب العربي ، متتبعاً الخلاف النحوي بين المدينتين ، باحثاً عن تأثيره في الأمصار الاسلامية الأخرى ، محللاً أسبابه ، موضحاً ظواهره محصياً مسائله ، مثبتاً آراء الأعلام من النحاة في تقويمه ، ثم قائماً بدوري في هذا التقويم ، لأخلص منه إلى بيان نتائج الخلاف النحوي وآثاره .

وفي نهاية المطاف ألقيت العصا ، وشعرت بشيء من الارتياح لا أريد أن أصف مداه ، ومبعث هذا الارتياح ليس هو الاعجاب بما فعلت أو محاولة إعطائه فوق قدره ، فذلك ليس من شأني ، وإنما أمره متروك لقضاة الفكر في محراب العلم ، بل مبعثه الإحساس بأداء الواجب بعد رحلة بحث ودرس على امتداد سنوات خمس ، متنقلاً بين الكتب من مطبوع ومخطوط ، تصرفني عنها شواغل الحياة ـ وما أكثرها ـ حيناً ، وأعود إليها أحياناً ، والآن بلغ الكتاب أجله ، وانتهى العناء ، وشعرت ببرد الراحة كسفينة وصلت إلى بر الأمان بعد سفرة في بحر لجي ، أو على حد تعبير الشاعر القديم :

كما قرّ عينا بالاياب المسافر ... ...

ولندع حديث المشاعر ، فليس من المناسب الاكثار منه في مجال البحث العلمي ، لأسائل نفسي : ما نهاية المطاف ؟ ولأي شيء أوصلتني هذه الدراسة ؟ .

لقد بدت أمامي حقائق كثيرة ، وعلى أساسها جدت في الذهن آراء شتى إن أمر الدراسة النحوية عجيب ، والظروف التي ألمت بها أعجب ، إذ بدأ النحو بداية معينة ما كان ينبغي أن يبدأ بها ، ثم جاء الخلاف بين المدرستين ففرض عليها سيرة معينة .

وفيما وراء ذلك تأثرت هذه الدراسات بظروف أهلها ، وعاشت حياة القوم ، قويت بقوتهم ، وضعفت بضعفهم ، وتفرقت تبعاً لتمزقهم ، وجمدت بجمودهم .

فما الآراء التي أثارتها هذه الدراسة ؟ وما لقضايا التي كشفت عنها ؟ .

أولى هذه القضايا : ينبغي أن ندرس قواعد النحو على أساس أن اللغة ظاهرة اجتماعية يرجع إلى واقع المتكلمين بها في تقعيدها .

من القضايا التي غابت عن بعض أوائل النحاة : أصل اللغة ، وأنها تنبع من المجتمع ، وتنمو وتتطور كما يتطور الكائن الحي ، وتتأثر بظروف أهلها والناطقين بها ، والظواهر الاجتماعية لا تمنطق ، وبالذات اللغة التي تخضع لمؤثرات صوتية ، وبيئية ، وعضوية ، ثم حضارية . ومن مزيج هذا كله تكون اللغة .

يروى أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب : ما تقول في رجل ظحي بضبي ؟فعجب عمر ومن حضره من قوله ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إنها لِغة ـ بكسر اللام ـ فكان عجبهم من كسر لام لغة أشد من عجبهم من قلب الضاد ظاء ، والظاء ضادا[1] . وليعجبوا ما يشاءون فهذا هو شأن اللغة تستعصي دائماً على قوانين العقل ، ومقاييسه ، وأن ألزمتها بذلك وجدت اضطرابا ، كما فعل نحاة البصرة ألزموا اللغة بقياسهم ، فما كان منهم إلا أن خطأوا بعض الفصحاء ، وردوا بعض قراءات القرآن .

وقد حاول بعض الباحثين القدماء أن يضفوا على اللغة أسرارا خفية مثل القول

---

(١) المزهر ص ٥٦٢ ، ٥٦٣ .

بوجود صلة بين الألفاظ ومعانيها . وهذه علاقة منطقية تفرض على اللغة ، وهي في الوقت نفسه مبالغ فيها ، فإذا كانت هناك علاقة فهي الألفاظ المعبرة عن صوتيات أو في الألفاظ التي تكثر أو تقل مقاطعها الصوتية على حد تعبير القدامى « زيادة المبنى تبعاً لزيادة المعنى » لكن في بعض الأحيان لا نجد هذه الصلة بدليل :

١ ـ أن الكلمة الواحدة في اللغة الواحدة قد تعبر عن عدة معان . وهو ما نسميه بالمشترك اللفظي ، ولا نستطيع إنكاره أو إغفاله .

٢ ـ أن الأصوات والمعاني تخضع للتطور المستمر على توالي الأيام ، وقد تتطور الأصوات ، وتبقى المعاني سائدة ، كما تتغير المعاني ، وتظل الأصوات على حالها .

٣ ـ أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات ، وهو ما يسمى بالترادف الذي نلحظه في كل لغة ، ولا سيما اللغة العربية .

ولا شك أن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية[١] . ومع ذلك فملامح الصلة بين اللفظ والمعنى في لغتنا بادية في كثير .

والأمر الذي يجعلني أؤكد أهمية الواقع بالنسبة للغة ، وبالتالي بالنسبة لقيام الدراسات النحوية على أساسها أن من نحاتنا القدامى حتى من أولعوا بالقياس وبالغوا فيه يؤكدون أهمية الواقع اللغوي ، وأنه ينبغي أن يكون هو الأساس .

فهذا ابن جني ، وهو من أئمة القياس ، له نظرية مشهورة في أصل اللغة ، فهو يبدي رأياً قيماً في « الواقعية اللغوية » . يقول : (وان شذّ الشيء في الاستعمال ، وقوي في القياس ، كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)[٢] .

---

(١) راجع أسرار العربية للدكتور ابراهيم أنيس ص : ٧٧ ـ ٨٢ .

(٢) الخصائص جـ ١ ص ١٢٥ .

ثم يضرب المثل « بما » التميمية والحجازية : فالأولى : قوية في القياس . والثانية : كثيرة في الاستعمال ، لأنها وردت في الاستعمال القرآني . ثم يقول : (واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه)[1] .

ويقول السيوطي ملخصاً ما أورده الفخر الرازي في كتابه المحصول . قال : (. . ثم الطريق إلى معرفتها ـ يعني اللغة ـ إما النقل المحض ، أو العقل مع النقل كقولنا : الجمع المحلي باللام للعموم ، لأنه يصح استثناء أي فرد منه ، فإن صحة الاستثناء بالنقل ، وكونه معيار العموم بالعقل ، فمعرفة كون الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقل ، وأما العقل المحض فلا مجال له في ذلك . قال : فالنقل المحض ، إما متواتر أو آحاد ، وعلى كل منهما إشكالات . . .)[2] .

فالذي نفهمه مما قاله هذان العلمان تأكيد أمر الواقعية اللغوية ، وأنها في المرتبة الأولى إذا أردنا وضع القواعد .

وهذه القواعد في تقديري تقرب وتضبط الظواهر اللغوية لمن يريد دراسة اللغة وليست للحكم بها على أساليب الفصحاء من أبناء اللغة الأوائل .

هذه الحقيقة التي أوضحتها ، واقترحت أن تكون أساساً للدراسات النحوية ، أبدي في ظلالها هذه الآراء :

(أولا) ـ الاكتفاء من مبادىء المنطق والفلسفة في مجال الدراسات النحوية ، مما ينظم الأفكار ، وينسق القواعد ، ويجعلها مرتبة ترتيباً ييسر فهمها والالمام بها ، وذلك لأننا لا يمكن أن نجرد العقل الانساني من تأثيره في أي نشاط بشري ، وإلا كان نوعاً من الهذيان .

ففي مجال التعليل : لا ينبغي الاسراف في العلل النحوية ، والتعمق فيها ،

---

(١) المرجع السابق

(٢) الاقتراح ص ٣٠ .

والجري وراء العلل الثواني ، والثوالث ، ونبذل في ذاك جهدا عقلياً لا طائل تحته ، وأنا مؤيد لابن مضاء في موقفه من العلة النحوية ، وفي نقده للأعلم ، والسهيلي لاسرافهما في ذلك ، إذ تعجب عندما تقرأ في أسرار العربية لأبي البركات الأنباري وهو يعلل : لم رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ ولم لم يكن العكس ، ويفيض في سرد علل ، ووراءها علل حتى يخرج بك عن ميدان الدراسة النحوية ، واقرأت كتب الخلاف ، وما اكتظت به من علل .

لا أنكر طبيعة الإنسان في البحث عن علة لكل شيء ، فلنكتف إذن بالعلة الأولى حتى لا نخرج عن طبيعة الدراسة اللغوية . وهذا مثال للاكتفاء بالعلة الأولى . قال ابن جني : وسألت الشجري يوماً ، فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول : ضربت اخاك ؟ فقال كذاك ، فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك فقلت : كذاك ، فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال : اين ذا ! اختلفت جهتا الكلام[1] .

وفي ميدان العوامل النحوية : وهي لون من الفلسفة اتجه إليه النحاة جميعاً وأوغل فيه البصريون أيما إيغال . أنادي بضرورة الابقاء على العامل باعتباره منهجاً تربوياً ورمزاً[2] للتأثير الصوتي في الجمل العربية والذي على أساسه يتغير الضبط ، مع الكف عن القول بالعوامل المقدرة والمحذوفة ، والعوامل المعنوية ، والاكتفاء بالعامل اللفظي ، وأرحب في الوقت نفسه بالعامل الذي ابتكره الكوفيون وهو « الخلاف » إذ أنه برغم أنه عامل معنوي لكن له دلالة واضحة على فهم الطبيعة اللغوية .

ثم ما المشكلة الصعبة التي يجدها البصريون في اجتماع عاملين على معمول واحد ؟ إنها مشكلة في مجال العقل فحسب ، وليست مشكلة في منطق الطبيعة اللغوية .

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٢٥٠ .

(٢) يمكن أن يؤدي العامل النحوي مهمة تعليمية وتربوية تسهم تيسير فهم القواعد النحوية عند الطلاب بأن تجعل الاعراب أثراً لمؤثر موجود في الجملة . وهذا أمر واضح في العوامل اللفظية .

وفي قولنا : محمدا ضربته . أليس من الأوفق للطبيعة اللغوية أن تعرب « محمدا » مفعول « ضربت » بدلا من تقدير فعل بدون ضرورة تدعو إليه ؟ .

إذن كل ما أريده أن ترفع عن العامل خصائص العلة الفلسفية ، ومن هنا يجب إعادة النظر في بابي الاشتغال والتنازع اللذين أثقل بهما كاهل الدراسات النحوية .

ينبغي تجريد القواعد النحوية من الظواهر المنطقية ، بعد أن تأكد لنا أن اللغة لا تمنطق ، كما أشار أبو حيان ومن قبله ابن مضاء وغيرهما من محققي النحاة .

والواقع اللغوي يؤكد ان من العسير أن تمنطق اللغة ، وهـذا مثال من ظاهرة الإفراد والتثنية والجمع ، كاستعمال الجمع وارادة المثنى ، قال تعالى : ﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ ، ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ﴿ هذان خصمان اختصموا في ربهم ﴾ .

نستنتج من كل هذا « أن اللغة لا تسلك في علاجها الإفراد والتثنية مسلكاً منطقياً . كذلك علاج اللغة للمفرد والجمع أمره عجب ، شواهده لا تكاد تقع تحت حصر ، فقد يستعمل المفرد ويراد الجمع ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ وان كنتم جنبا ﴾ وقوله ﴿ هؤلاء ضيفي ﴾ وقوله : ﴿ ثم يخرجكم طفلا ﴾ ، والعكس نراه في تلك العبارات المشهورة ، أمثال : ثوب أخلاق ، وأرض قفار ، وجفنة أكسار ، وقدر أعشار . ومهما أجهد اللغويون أنفسهم في تبرير مثل تلك الاستعمالات ، فلن يستطيعوا إنكار أنها لا تمت للمنطق بصلة ، وذلك لأن اللغات لها منطقها الخاص[1] .

وليس انعدام الرابطة المنطقية في ظاهرة الإفراد والتثنية والجمع فحسب ، بل إن انعدام هذه الرابطة واضح كل الوضوح في ظاهرة التذكير والتأنيث وفي ظاهرة النفي أيضاً .

ففي ظاهرة التذكير والتأنيث يحاول النحاة أن يبرروا ما فرضوه من منطقية على

---

(١) أسرار العربية ص ٨٩ ، ٩٠ .

ظاهرة التذكير والتأنيث بأن يقسموا التأنيث الى حقيقي ومجازي ، كما يلتمسون ضروباً من التأويلات لتسويغ تأنيث مع تذكير ، وتذكير مع تأنيث ، وكان هذا الحشد الهائل من الواقع اللغوي يرد عليهم . انظر مثلاً في القرآن الكريم : ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ ، ﴿ قالت الأعراب آمنا ﴾ ، ﴿ السماء منفطر به ﴾ ، ﴿ لنحيي به بلدة ميتا ﴾ ، ﴿ وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلا ﴾ وفي آية أخرى ترد السبيل مؤنثة، ﴿ قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾ ، ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ ﴿ يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ﴾ ، وفي آية أخرى ﴿ والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها ﴾[1] .

وحسبي هذه الأمثلة لأشير إلى أن ربط القواعد النحوية بأسباب المنطق لون من العبث .

كذلك مما أنادي به في هذا الموقف تجريد القواعد النحوية من كل آثار الجدل الفلسفي ، ومن الإمعان في الصناعة ، وبالذات التمرينات غير العملية .

ذلك لأن هذا الاتجاه في الواقع يحول الدراسة النحوية إلى لون من الرياضة العقلية لا ثمرة له في الدراسات النحوية ، التي لا تنمو إلا في رحاب الواقع اللغوي .

وقد أسرف النحاة في الأمثلة الافتراضية ، والتمرينات غير العملية منذ عهد الخليل وسيبويه اللذين ابتكرا هذا النوع من التمرينات للدربة على القواعد التي هداهم إليها القياس . على أن كتاب سيبويه مع هذا حافل بحس لغوي دقيق ، وتتبع رائع لاستعمالات العرب .

ونصيب التصريف من التمرينات غير العملية أكبر من النحو ، وهي في كلا الجانبين كثيرة ، ولا يكاد يخلو منها مؤلف من مؤلفات النحو اللهم إلا النزر اليسير .

---

(١) كما روى سيبويه أنه سمع : قال فلانة ، كما رأينا في الاستعمال العربي مثل : المرأة الكاعب ، والناهد ، والعانس ، والحامل ، والمرضع ، والأيم ، ومثل البقرة الفارض ، والناقة الشافع ، والظبية العاطف .

أما الجدل الفلسفي والإمعان في الصناعة فقد أشرت لذلك أكثر من مرة ، ومثلت له ، وحسبك أن تقرأ كتب الخلاف لتتحمس معي في الدعوة إلى ضرورة تجريد الدراسات النحوية منها .

(ثانياً) ـ من المخالفة الواضحة للطبيعة اللغوية استعارة أصول الفقه ومقاييس الجرح والتعديل ، وتطبيقها على القواعد النحوية .

ذلك لأن الدراسات الفقهية تقوم على نصوص تشريعية من عند الله جاءت في كتابه ، أو صدرت على لسان رسوله ، فوضع ضوابط للرواية ، والتحديث ووضع شروط معينة ، للراوي ونحو ذلك من الأهمية بمكان حتى لا تتدخل أهواء البشر في شرع السماء .

وعلى العكس من ذلك اللغة فهي صادرة عن المجتمع منذ وجوده تتطور بتطوره ، وتنمو بنموه ، وهي ملك لكل أفراد المجتمع ، لأنها لسان كل منهم ، يتكلم بها الصالح والطالح ، والثقة وغير الثقة ، ولا تخضع قواعدها للتحليل والتحريم ، إنما هي ضوابط توضع من واقع لسان أصحابها .

لكن نحاتنا « في أصول النحو » استعاروا ما في كتب أصول الفقه فتحدثوا في القياس النحوي ، كما تحدث الفقهاء في القياس الفقهي ، وتكلموا عن الإجماع في النحو ، كما تكلم الفقهاء عن الإجماع في الفقه ، وتحدثوا عن الرواية ، والطعن في الراوي وأسسه ، كما كان يفعل رجال الحديث . وتحدثوا عن القياس والنص وماذا يكون الحال إذا تعارضا ، كما فعل الكاتبون في أصول الفقه .

وكان من نتيجة ذلك أن أهدر البصريون قدراً كبيراً من السماع ، لأن الراوي غير ثقة ، أو لأن القائل لا يحتج بشعره ، لأنه من سكان الأطراف المجاورة لغير العرب ، أو لأنه ـ يخالف قياساً وضعوه وأرادوا احترامه ، ثم تجد أمراً عجباً عندما تقرأ لعلم من أعلام النحاة مثل : أبي علي الفارسي يبرر هذا التصرف ، فيقول : إنما دخل هذا النحو كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يستعصمون

بها ، وإنما تهجم بهم طبائعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء ، فزاغوا به عن القصد[1] .

كأن العربي في رأي الفارسي يمكن أن يخطىء ، لأنه ليست له قواعد يعتمد عليها ، وفاته أنه يستند إلى قواعد لا تحيد هي الطبيعة اللغوية التي فطر عليها . واعترف بها النحاة ، وأذكر ما قيل في مناظرة الكسائي وسيبويه عندما رجعوا إلى الأعراب ، فأجازوا ما قال الكسائي ، وعند ذاك قال سيبويه ليحيى البرمكي : مرهم أن ينطقوا بما قالوا فإن ألسنتهم لا تطاوعهم[2] .

وبناء على هذا كله أقول :

* لا ينبغي أن يشترط في الاعرابي المنقول عنه ، ولا في الراوية الناقل شروط التعديل الموجودة في رواية الحديث .

* ينبغي أن نأخذ من كل القبائل العربية ، حتى قبائل الأطراف ، إذ أن دعوى تأثرهم بجيرانهم مبالغ فيها ، ولم يكن هذا التأثر بالدرجة التي تضيع معها خصائص لغتهم .

* اتهام رواة الكوفة بالوضع والتزيد وحدهم مبالغ فيه ، والنحل كان ظاهرة عامة على أن لي رأياً فيه وهو أن الناحل ما دام ثقة ينحل شعراً على مستوى السابقين في جودته وفصاحته ، فلم لا نحتج به في ذاته ؟ ولن يضر الدراسات النحوية في شيء بل على العكس يخصبها وينميها .

* هناك لهجات عربية لها خصائص إقليمية فلا بأس في أن نغض الطرف عنها ونقيم قواعدنا على الخصائص العامة التي تعتبر لهجة قريش خير معبر عنها وذلك مثل : العجعجة ، والطمطمانية ، والعنعنة ، والاستنطاء .

---

(١) المزهر : أول النوع الخمسين .

(٢) للعربي الفصيح الذي يتكلم بسليقته قياس يحتكم اليه بينه وبين نفسه تنحدر أصوله من البيئة الفصيحة التي يعيش فيها ، والكلام الذي يسمعه ، وهذا يختلف تماماً عن القياس النحوي الذي ابتكر فيما بعد .

* السماع الذي تقوم عليه القاعدة لا بد أن يكون ظاهرة لغوية ، تتحدث بها جمهرة ، ولذا ليس من الانصاف ما اتجه إليه الكوفيون من إقامة قاعدة على شاهد واحد إذا تأكد لنا وحدانية هذا الشاهد ، وإلا فما أدرانا قد يكون وراء هذا الشاهد شواهد كثيرة لم تصل إلينا ، وقد عرفنا من كلام ابن جني أنه ما نقل إلينا من كلام العرب إلا أقله ، وأنه لو جاءنا وافراً لجاءنا علم كثير وشعر كثير .

* رأي الأستاذ عباس حسن ، الذي يقترح فيه عمل نحو لكل قبيلة ، ثم يستخلص منها جميعاً « نحو » شامل للغة العربية رأي جيد وعلمي ، لكنه غير عملي .

(ثالثاً) ـ مما يخل بنتائج الدراسات النحوية ، رد بعض النحاة لقراءات القرآن . انتهينا في بحثنا إلى أن البصريين عرفوا برد بعض قراءات القرآن وناقشنا قضية أثيرت حول نسبة ذلك إلى الكوفيين . وسواء أكان الرادون للقراءة هؤلاء أو أولئك فلن يغير شيئاً من الواقع ، إذ الواقع أن طائفة من النحاة ردوا بعض القراءات إنصافاً لقياسهم .

والنتيجة التي تترتب على هذا ضيق الأساليب والمادة اللغوية ، أمام النحاة الذين يقعدون للغة ، ويضعون لها الضوابط والقوانين .

والرأي الذي أبديه : أن قراءات القرآن حجة نحوية لا ينبغي أن ترد سواء أكانت قراءة سبعية أم عشرية ، أم شاذة .

ورد النحاة لها قائم على حجة لا تناسب طبيعة اللغة ، ومن ناحية أخرى موقف القراء أكثر سدادا من ناحية المنهج والروح العلمية .

فلكي تثبت القراءة عندهم ، لا بد لصحتها من شروط ثلاثة :

١ ـ صحة السند إلى رسول الله ـ ﷺ ـ مع شرط التواتر عند الأكثرين ، ولم يشترطه البعض(١) .

---

(١) غيث النفع للصفاقسي بذيل شرح الشاطبية المسمى سراج القارىء المبتدىء والاتقان للسيوطي ص ٧٥ المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٣ هـ .

٢ ـ موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣ ـ موافقتها وجهاً من وجوه العربية .

والقراء على حق هنا في شرط صحة السند ، لأن القراءة سيترتب عليها أحكام تشريعية تنظم علاقة الناس بخالقهم وبيني جنسهم .

بالإضافة إلى هذا كثيرا ما صرح القراء في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة ، وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح . أما القراءة الشاذة عندهم فهي ما توافر فيها صحة السند ، وموافقة العربية ، وتخلف الشرط الثاني ، أو التواتر من الشرط الأول .

وقد تبين لنا هنا أن القراءة الشاذة ، وان منعوا القراءة بها في الصلاة فليس هناك ما يمنع بحال من الأحوال من الاستشهاد بها في النحو .

(رابعاً) الحديث الشريف يجب ألا يهمل في الاستشهاد .

النحاة الأوائل تحاشوا الاستشهاد بالحديث الشريف ، وأهملوه اهمالاً يكاد يكون تاماً من هذه الناحية ، مع أن السر في تحول سيبويه الى دراسة النحو أنه أخطأ أمام حماد ابن سلمة في حديث شريف ، اذ قال : ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه لبس أبا الدرداء فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد : لحنت يا سيبويه ، فقال سيبويه : لا جرم لأطلبن علماً لا يلحنني فيه أنت وأمثالك ، فطلب النحو ، وتبع الخليل[١] .

وقد تكون حجة النحاة الأوائل أن الرواة أجازوا الرواية بالمعنى .

لكن هذه الحجة ليست بكافية في إهمال الحديث في الاستشهاد النحوي طيلة ستة قرون حتى يأتي ابن مالك فيرفع لواء الاستشهاد به ، ومن قبله ابن خروف .

وكانت النتيجة أن أجديت رياض النحو منه ، بقدر ما ازدانت ربوع اللغة به

---

(١) اللمع لابن برهان ـ نسخة مصورة بدار الكتب .

خصوبة ، ذلك لأن اللغويين لم يضيقوا على أنفسهم ، وفتحوا باب الاستشهاد بالحديث في اللغة، فأنصفوا وأفادوا .

أجل في الحديث رواية بالمعنى، وقد يكون من رواته من ليس بعربي ولذا فإني مع دعوتي الملحة إلى الاستشهاد به ، في الدراسات النحوية أضع على هذه الدعوة بعض التحفظات بأن نقصر الاستشهاد على أحاديث الأدعية والأذكار التي تعتبر ألفاظها توقيفية ، وعلى الأحاديث التي تساق أدلة على جوامع كلمه وفصاحته ﷺ، وعلى الأحاديث التي يعرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى[1] .

وبمراعاة هذا الرأي وتنفيذه نجعل قواعدنا النحوية أصدق تعبيراً عن الواقع اللغويّ ، وأكثر تمشياً مع الطبيعة اللغوية .

القضية الثانية : قواعد النحو في الشعر لا ينبغي أن نجعلها أساساً لدراسة قواعد النحو في النثر .

اتجه النحاة منذ فجر الدراسات النحوية الى الاستشهاد بالشعر ، ولا أبالغ إذا قلت : إنهم وضعوه في المقام الأول من الشواهد ، وبالذات الشعر الجاهلي ، وليس معنى هذا أنهم أهملوا القرآن ، ولكن الذي أعنيه أنهم قد احتفوا بالشعر الجاهلي كثيراً ، ويعد من أكبر الكسب عندهم أن يعثر على بيت جاهلي ، ولو لشاعر مجهول .

وقد يعزز هذا الاتجاه عندهم أن الشعر منضبط بالوزن والقافية وامكانية التغيير فيه غير مواتية . ولكن غاب عن النحاة أن الشعر إنتاج فني ، والشاعر انسان ذو موهبة خلاقة يمر بتجربة شعورية معينة هي التي تحكمه في التصوير والتعبير ، والجو النفسي هو الذي يجعله يقدم هذا ، ويؤخر ذاك يصرف هذا ويترك صرف ذاك ، ينادي هذا الاسم المقرون بأل أو يترك نداءه .

---

(١) استشهد الأنباري في الانصاف للمدرستين بالحديث كثيراً ، وراجع على سبيل المثال المسألة ٧٧ ، ٨٩ .

يقول الدكتور ابراهيم أنيس ما ملخصه : اعتمادنا على الأدب الجاهلي أو الشعر بالذات ـ وهو غنائي لا يناسب في وضع القواعد النحوية ، لأن لغة الشعر ليست هي لغة الحياة ، والأولى بذلك لغة المحاورات ، ولغة التخاطب ولغة القرآن الكريم[1] .

وليس هذا الرأي رأي الدكتور أنيس وحده ، وإنما سبقه إلى مثل ذلك القول أبو الفتح بن جني ، يقول : ان العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الضرب ، أعني مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور ، غير الموزون ألا ترى إلى قوله أيضاً : فأضحى يسح الماء حول كتيفتن .

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف في غير الشعر . ثم يقول بعد ذلك : فقوله : « كتيفتن ليس على وقف الكلام ، ولا وقف القافية ، قيل الأمر على ما ذكرت من خلافه له ، غير أن هذا أيضاً أمر يخص المنظوم دون المنثور لاستمرار ذلك عنهم ، ألا ترى إلى قوله :

أني اهتديت لتسليم على دمنن   بالغمر غيرهن الأعصر الأول[2]

هنا يذكر ابن جني هذا الكلام بعد حديثه عن استهلاك الوقف لحرف الاشباع ، ولما اعترض عليه بالاشباع مع الوقف في أبيات كثيرة من الشعر أجاب بهذه الاجابة التي فرق فيها بين النظم والنثر في استعمالات العرب .

بل هناك من النحاة الذين هم أسبق من ابن جني من صرح بأن الشعر لغة تخالف في قواعدها النثر ، أعني بذلك الأخفش ، يقول الأشموني « أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختياراً ، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف لغة ، قال الأخفش : كأن هذه لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام »[3] .

---

(١) أسرار العربية ص ٨ .

(٢) الخصائص جـ ١ ص ٧٠ .

(٣) أشموني جـ ٢ ص ٥٤٢ .

وفي الكوفيين من اعترف بظروف الشعر ، وجعل له من القواعد ، ما لا يجوز في النثر . قال ابو العباس (ثعلب) : قولك إذا تزرني أزرك يجوز في الشعر ، وأنشد :

وإذا تـطاوع أمـر سـادتنـا لا يثننـا بخـل ولا جبن[1]

والذي أريد أن أنادي به هنا : أن القاعدة النحوية يجب أن تستند أساساً على النثر ، واذا كان مع النثر شعر فلا بأس .

واعني بالنثر القرآن الكريم ، وحكم العرب وأمثالها ، وما نقل من أحاديث الأعراب والحديث الشريف بالوضع الذي قررته .

وإذا لم يكن للقاعدة الا سند من الشعر فحسب ، فهي قاعدة خاصة بالشعر ، وحده ومن التصرف الجزافي أن نعممها في النثر ، لأن معنى هذا أننا نتناسى طبيعة هذين اللونين من كلام العرب .

وضرورة الشعر في رأيي ليست ضرورة الوزن والقافية كما يذهب الى ذلك الكثيرون ، وانما ضرورة الشعر تتمثل في الظروف التي تحيط بالفنان في إنتاجه الفني ، وما تفرض عليه هذه الظروف من أوضاع معينة في التصوير والتعبير ونظم الكلام .

وهذا مثال ، يقول أبو حيان : وأجاز الفراء تمييز المائة بالجمع قال : من العرب من يضع السنين موضع السنة ، وقال المبرد : وهو خطأ في كلامه ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ، وجوز المبرد أيضاً في عليه مائة بيضا « تمييز هذا وهو منصوب جمع ، وفي القراءة المتواقرة (ثلاث مائة سنين) على الاضافة »[2] .

فهنا رأي المبرد ـ مع تناقضه غير سليم في جعل تمييز المائة جمعاً من قواعد

---

(١) مجالس ثعلب ص ٧٤ .

(٢) ارتشاف ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

الشعر ، أو من ضروراته علي حد تعبيره ، ورأى الفراء أصح لأن الاستعمال متى ورد في النثر كان قاعدة للنثر .

مع ملاحظة أن قواعد النثر تصلح للشعر لا العكس .

ومثال آخر : يجيز الكوفيون جمع أسود ونحوه بالواو والنون ، وجاء ذلك في الشعر . . . وعند البصريين أن ما ورد من ذلك ففي الشعر ، وان جاء في الكلام فشاذ ، وأجاز الفراء : أسودون ، سوداوات ، وحكاه مسموعا وكان ابن كيسان لا يرى في ذلك بأساً .

موقف الكوفيين في تعميم القاعدة ما دامت قد وردت في النثر سليم . وحكم البصريين بجعلها قاعدة للشعر أو ضرورة علي حد تعبيرهم ، ووصف ما جاء منه في النثر بالشذوذ فيه كثير من الغلو، والبعد عن الواقع اللغوي .

ولو تتبعنا باب الضرورات في النحو العربي ، وموقف المدرستين منها نجد أن البصريين أكثر قولا بالضرورات ، أعني بقواعد خاصة بالشعر ، وأن الكوفيين أقل لجوء إليها ، غير أن موقف البصريين بصفة عامة أدق ، وأنسب إلى ما قررته وما رأيته بالنسبة لقواعد النحو في الشعر ، وأنه ينبغي ألا تعمم في النثر .

وسأقارن بين الموقفين بعرض بعض مسائل الخلاف الداخلة في نطاق الضرورة الشعرية عند البصريين :

ـ يجوز في ضرورة الشعر عند البصريين اشباع حركة في حرف يليه الآخر نحو قوله : « أعوذ بالله من العقراب » ، أو لا يليه مطلقاً نحو : شيمالي . خلافاً للكوفيين في جمع رباعي فانهم يجيزون الاشباع فيما قبل الآخر في الكلام[1] .

وموقف البصريين هنا دقيق ، ما دامت هذه الظاهرة لا توجد في غير الشعر وبالذات ظاهرة الاشباع يحتاج إليها الشاعر أكثر من الناثر .

---

(١) ارتشاف لوحة ٣٨٤ .

ـ يجيز البصريون عند الضرورة دخول اللام في خبر لكن ، ويجيز الكوفيون ذلك في السعة[١] ولو بحثنا في الاستعمال لا نجد ذلك إلا في بيت واحد من الشعر .

ـ في الضرورة يحذف الموصول وتبقى صلته عند البصريين ، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك في الكلام لدلالة المعنى عليه[٢] . وإذا لم يكن لهم شاهد من النثر فموقفهم غير سليم .

ـ يحذف عند الضرورة حرف النداء من النكرة المقصودة عند البصريين أما الكوفيون فيجيزون ذلك في السعة ، وجاء شيء منه في الكلام مثل : أطرق كرى ـ أصبح ليل ـ ثوبي حجر[٣] .

ولا بأس بتعميم الكوفيين للقاعدة ما دام قد ورد لها شواهد من النثر . ومن هنا أعود فاقرر أن :

* القواعد التي وضعت لمراعاة الضرورة الشعرية هي « نحو » خاص بالشعر لا ينبغي أن يعمم في النثر . وفي هذا الموقف أؤيد وجهة النظر البصرية .

* ضرورة الشعر أوسع مما رسمه لها النحاة فليست مقصورة على الوزن والقافية وانما تشمل الظروف المحيطة بالانتاج الفني بصفة عامة .

القضية الثالثة : ضرورة ربط الدراسات النحوية بالدراسات البلاغية .

ظروف المتكلم وظروف المخاطب ، وظروف الحديث ، تتدخل في نظم الكلام وتأليفه على نحو معين ، وبقدر رعاية المتكلم لهذه الظروف تكون بلاغته في التعبير .

والآفة التي لحقت الدراسة النحوية في تاريخها الطويل هي انفصالها انفصالاً

---

(١) المرجع السابق نفس اللوحة .

(٢) الارتشاف لوحة ٣٨٧ .

(٣) المرجع السابق نفس اللوحة .

تاماً عن الدراسة البلاغية بالرغم من أن ميدانهما واحد .

فالنحو يبحث في نظم الكلام، وضبطه على الصورة التي كان عليها الاستعمال العربي الفصيح ، والبلاغية تبحث في الأهداف التي هي وراء ذلك ، ومدى ملاءمة النظم للظروف التي أشرنا اليها ، مع ما تقتضيه هذه الظروف من صور وأخيلة لبيان الغرض .

ومن التكلف الفصل بين تأليف العبارة والهدف منها .

وليس النحو هو الظاهرة الإعرابية فحسب ، بل هي فقط إحدى ظواهره وقد كثر الكلام في شأنها بين القدماء والمحدثين . وفصلت ذلك في موضعه من هذه الرسالة .

لكن الدراسات النحوية ، وقد احتدم الخلاف فيها بين المدرستين ، ثم بين المدارس المختلفة وبين أعلام النحو في شتى الأمصار الاسلامية ، مع ما صاحب ذلك من غزو المنطق والفلسفة لهذه الدراسات ، تحولت إلى صناعة تبحث في الألفاظ هامدة ، جامدة ، بعيدة عن الحيوية والحياة .

ولذا يبحث النحاة في صور من التعبير لا يمكن أن يستعملها متكلم يملك قدراً قليلاً من التفكير والاتزان كهذه الصورة من صور التنازع (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين) .

يعلق على هذه الصورة ابن مضاء فيقول : ورأيي في هذه المسألة ، وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد ، لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم[1] .

ثم إلام توصلنا تمرينات النحاة ، وأمثلتهم الافتراضية ؟ إنها من غير شك

---

(١) الرد على النحاة ص ١١٣ .

توصلنا الى ألوان من الكلام تثير السخرية اللاذعة .

وهذه أمور لها دلالتها في هذا الشأن .

مسائل الذكر والحذف في الدراسات النحوية : حذف المبتدأ ، وحذف الخبر وحذف الصفة ، وحذف الموصوف ، وحذف الموصول وأبقاء صلته ، وحذف كان وحدها وحذف كان واسمها وبقاء خبرها ، وحذف خبر لا النافية للجنس ، وحذف حرف الجر . . . الخ .

أنواع كثيرة من الحذف يدرسها النحاة دراسة صناعية بحتة ، تجعل الألفاظ كأنها مجرد لبنات جامدة تتحرك حسبما وضع لها النحاة من قواعد للحركة .

فيذكرون أحوالا لحذف الخبر وجوباً ، وكذلك قواعد حذف المبتدأ وجوباً ، وقواعد ثالثة لحذفهما جوازاً . لكن ما بواعث الحذف التي حركت المتكلم لهذا ؟ لم تدخل في حسابهم ، ولو أدخلوها في حسابهم لانتفت مشكلة الحذف من أذهانهم[1] ، ذلك لأن ما رأوه محذوفاً في الكلام له قرائن تشير إليه ، والعربي بفطرته لماح ، فما يكفي فيه اللمح ، لا يصرح معه باللفظ .

ويبدي أحد الباحثين وجهة نظره في قضية الحذف ، فيقول : ونظرية الحذف في الجملة الأسمية قرينة لنظرية استتار الضمير في الجملة الفعلية ، وإذا كان من الصحيح أن النحوي قد قال باستتار الفاعل في الفعل خضوعاً للقضية الفلسفية القائلة بأن الحدث لا يوجد بدون محدث اذا كان هذا من الصحيح ، فان قوله بحذف المبتدأ والخبر عند عدم ذكرهما خضوعاً لشكلية منطقية هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معاً ، حتى يمكن للقضية أن تكون قضية[2] .

---

(١) تناول النحاة هذه البواعث تناولا عاماً عندما يذكرون في سبب حذف المحذوف أنه حذف للعلم به ، وبالطبع يعنون بالعلم به : قرائن الحال والمقال الدالة عليه . أما البواعث البلاغية ، فلم يتناولوها كما ذكرت .

(٢) د . عبد الرحمن أيوب / دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٥٨ .

ثم يشير إلى أن اصرار النحوي على وجود ركني الاسناد التزام منه بما لا يلتزم لأن التفكير شيء ، والرمز إليه بألفاظ شيء آخر ، وقد يرمز بشيء واحد الى عدة أشياء ثم ينتهي إلى هذا الرأي . من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الاسنادية ذات الركن الواحد ، كما ترى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف الخبر أمثلة لهذا النوع من الجملة العربية[1] .

وتعليقي على هذا كله أقول : إن ربط الدراسات النحوية بالبلاغة ، وبحث قضية تأليف الكلام ، أو قواعد نسجه على أساس من الواقع اللغوي ، وتحدي أهداف المتكلم كل ذلك سيريحنا كثيراً من مشكلات الحذف والتقدير في النحو العربي .

وموضوع آخر هو : التقديم والتأخير .

وهو من أبرز الموضوعات التي أكثر النحاة فيها القول ، واحتدم فيها الخلاف وتحكمت فيهم مقاييس صناعية بحتة .

وما من باب من أبواب النحو ـ غير القليل منها ـ إلا نرى فيها لوناً من التقديم والتأخير ، تقديم الفعل على الفاعل مثل : ضرب محمد وعكسه مثل : محمد ضرب .

لا يعني النحاة هنا أكثر من أن يحافظوا على وجود نوعين من الجملة في النحو ، وأن الأولى فعلية لتقدم الفعل ، والثانية اسمية لأنها بدئت بالاسم مع أن مضمون الجملتين واحد ، و« محمد » هو الفاعل في الجملتين تقدم أو تأخر ، لكن الرسوم التقليدية للنحاة تشغلهم كثيراً ، إذ لا بد أن يتصرفوا في هذا الأمر الخطير عندهم ، ولا يصح للفاعل أن يتقدم على الفعل بحال[2] وإذا تقدم لا يصح أن يكون فاعلا بل هو مبتدأ .

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٩ .

(٢) يجيز الكوفيون تقدم الفاعل ـ واستدلوا بقول الشاعر : ما للجمال مشيها وئيدا (راجع المسألة الجزئية للخلاف) .

هي ـ إذن ـ قضية صناعية بحتة .

على أن الذي تغير شيء واحد لم يبحثه النحاة ، وتركوه للبلاغيين ، وكان الأولى بهم أن يبحثوه فذلك خير للغة وأبنائها من ترف الصناعة .

وهذا التغير إنما هو في هدف المتكلم في الجملتين .

ففي الجملة الاولى : يريد المتكلم أن ينسب فعلاً لفاعله فحسب .

وفي الجملة الثانية يعول المتلكم على شخصية الفاعل ناسبأ الفعل اليها .

ففي حالة التقديم تعلق الاهتمام بشخصية الفاعل ، وفي حالة النسق الطبيعي كان هدف المتكلم مجرد الاخبار بمضمون الجملة .

هذا مثال عرضته لأوضح به قيمة الدعوة التي أدعو اليها في ربط النحو بالبلاغة ، وبالذات جانب المعاني في الدراسات البلاغية .

وهذه أمثلة في التقديم والتأخير كانت مثار خلاف بين المدرستين ، وكان طابع الخلاف نظرياً بحتاً ، فلم يتحروا فيها الواقع اللغوي ، ولا أهداف المتكلم ، ولو دخلت في إطار أهداف المتكلم لكان لها واقع لغوي .

منها : كان « أبو قائم » زيد . يعني تقدم خبر كان وهو جملة اسمية على اسم كان .

أبوه قائم كان زيد . يعني تقدم خبر كان وهو جملة اسمية على كان واسمها .

لا يجيز الكوفيون الصورتين ، ويجيزهما البصريون .

ويعلق ابو حيان على اجازة البصريين لهما قائلاً : ولم يعثروا في ذلك على نص عربي ، ولكن أجازوه من طريق القياس ، وان لم يرد السماع ، لأن المضمر في نية التأخير وان تقدم[1] .

---

(١) الارتشاف ص ٥٥١ .

وهذا مبلغ ما يهم البصريين ، صحة القياس فحسب ، ولكن أيمكن أن تدخل هذه الجملة بنسقها في أهداف المتكلم العاقل ؟ هذا أمر لا يعنيهم البحث عنه .

ومنها : آكلا كان زيد طعامك . (تقدم خبر كان عليها وعلى اسمها مع تأخر معمول الخبر) .

يقول أبو حيان : في تراكيب ابن شقير إنها جائزة من قول البصريين خطأ من قول الكوفيين[1] .

ولا أدري : أي متكلم يريد الإبانة والايضاح يلجأ لهذا النسق من التعبير ولكنها مجرد الصناعة اللفظية ، واختبار الأقيسة بهذه الأمثلة .

وهذه مسألة من كتاب الانصاف[2] . ومن الجميل أن يبحثها نحاة المدرستين هي استعمال « إن » الشرطية بمعنى « اذ » . وإن الشرطية تفيد الشك ، و« اذ » تفيد التحقق .

أجاز الكوفيون وقوع إن موقع « اذ » واحتجوا بآيات من القرآن الكريم لا تحتمل الشك بل فيها التحقق واضح مثل قوله تعالى : ﴿ وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا .. ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ان كنتم مؤمنين ﴾ حيث ختمت بها أكثر من آية من القرآن الكريم ، وفيها كلها تحقق ، وقوله تعالى : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ . وأمثلة أخرى كثيرة .

ولكن البصريين هنا أعمق نظراً ، وأدق فهماً في ردهم على هذه الأمثلة بأن عرض ما لا شك فيه بصورة الشك يخدم أغراضاً بلاغية متعددة .

وتكاد تكون هذه المسألة الوحيدة من بين مسائل الخلاف التي يدور الخلاف فيها حول هدف بلاغي .

---

(١) الارتشاف ص ٥٦١ .
(٢) المسألة رقم ٨٨ .

وأخيراً إذا أردنا أن نتخفف من أعباء الصناعة النحوية ، وما أكثرها لا بد من مزج الدراسة النحوية بدراسة « المعاني » في البلاغة ، وربط هذه بتلك .

عند ذاك تكون دراستنا للنحو أقوى أثراً ، وأغزر انتاجاً ، وأيسر طريقة .

القضية الرابعة : لدراسة الخلاف النحوي أهمية بالغة

الخلاف بين المدرستين ، أو بين المدارس النحوية المتعددة بعد المدرستين أو بين النحاة بصفة عامة ، مع ما صاحبه من ثقافات امتزجت به ، وحددت مسيرته . هذا الخلاف لدراسته أهمية كبيرة . هذه الأهمية تبدو في أنها تؤرخ لجانب هام من جوانب حضارتنا ، وبشرح الظروف التي ألمت به . كما أن دراسة مسائل الخلاف المتعددة ، وما تشير إليه من وجهات نظر متباينة تستطيع أن تمد لنا شعاعاً هادياً يمكن أن نستضيء به في العمل على إصلاح لغتنا وتجديد قواعدها بما يلائم ظروف أمتنا الحاضرة ، وبما لا يخرج اللغة عن خصائصها الطبيعية ، وقد بدا لنا من دراسة هذا الخلاف أنه إذا كان من نحاتنا من أمعنوا في الصناعة ، فان منهم من اتجهوا إلى الواقعية اللغوية ، وإذا كان منهم من أفرطوا في التمارين غير العملية ، فهناك منهم من مقتوها . واذا كان هناك من ردوا من قراءات القرآن فهناك منهم من احترموها .

واذا كان الكثيرون من نحاتنا لم يستشهدوا بالحديث ، فهناك من نقدوا هذا الاتجاه ، ودعوا الى الاستشهاد به .

واذا كان من النحاة من أسرفوا في فلسفة العامل ، فهناك من تخففوا من هذا ومن النحاة من أعلن هدم هذه الفلسفة .

وإذا كان من النحاة من أمعنوا في مسائل الإعراب التقديري والمحلي ، وتفننوا في ذلك ، فهناك «قطرب» من نحاتنا القدامى دعا إلى رأي في الإعراب أشرنا إليه .

وأستطيع أن أقول : ان كل دعوة اصلاحية في النحو تمت بسبب وثيق إلى رأي من آراء الأقدمين .

مـا أرانـا نقـول إلا معـارا أو معـادا من لفظنـا مكرورا

يقترح الأستاذ أمين الخولي لتصحيح المنهج النحوي أن يبنى على الاجتهاد بمعنييه :

(اللغوي) ـ القائم على الجد الدائب في تأصيل الدراسة اللغوية العلمية واستكمالها ، والاعتماد عليها وحدها في فهم خصائص العربية ، وتقديم التفسير اللغوي الصحيح لظواهرها ، كما تسجل الكثير منها الصيغ الاعرابية التقليدية[1] .

(الأصولي) ـ القائم على بذل الجهد للوصول الى الحكم ، وتقدير سلامة قواعد العربية ، وتقرير التيسير والرفق ، وجمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية حيثما وجد ، والتوسع في فهمه دون وقوف عند نصوصه ، وعدم التقيد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها ، وتخير ما يوافق حاجة الأمة ورقيها الاجتماعي[2] .

وهذه هي نظرتي للخلاف النحوي وتقديري له ، وعلى هذا الأساس اخترته موضوعاً لدراستي لأنه حقل هام للآراء والبحوث التي نستطيع منها أن نشق لأنفسنا في النحو سبيلاً سوياً .

كثير من الباحثين ، وفيهم محدثون يرون أن السابقين من النحاة استكملوا ما يمكن أن يقال في النحو ، وغطوا بآرائهم كل المشكلات .

يقول أحدهم : (وقد استوفى علماء البصرة والكوفة موضوع النحو ، ولم يدعوا لمن يأتي بعدهم ، ولا سيما في بغداد إلا الشرح والتلخيص ، أو التوفيق بين الآراء ، أو الجمع بينها من غير ما ترجيح أو مفاضلة)[3] .

وأنا أقول : إنهم استكملوا ذلك في الدائرة التي بحثوا فيها ، وعلى أساس

---

(١) الاجتهاد في النحو العربي ص ١٤ .

(٢) مجلة كلية الآداب ـ المجلد السابع ـ لسنة ١٩٤٤ بحث للأستاذ الخولي .

(٣) حنا الفاخوري تاريخ الأدب العربي ص ٧٦٤ .

المنهج الذي اختاروه ، غير أن هناك مجالات أخرى للبحث النحوي وتقعيد اللغة أشار بعض أعلامهم إليها ، ولم يستكملوا بحثها . والطريق طويل ، وميادين البحث فيه متعددة .

وفي إطار هذه القضية أبدى هذه الآراء :

من مسائل الخلاف ما له أهمية خاصة تفتح آفاق البحث النحوي أمام الباحثين ، وتدفعهم لآراء تتمشى مع الواقع اللغوي .

وعند حديثي عن « تقويم الخلاف » كان من أسس تقويمي هذه المسائل التي توحي بآراء جديدة ، وأبدت الرأي الذي عرفته لأحد الباحثين المحدثين في مسألته من هذه المسائل أو الرأي الذي هديت أنا اليه .

وهذه أمثلة أخرى أبداها الباحثون المحدثون :

والدكتور ابراهيم أنيس ينتقد النحاة ، ويؤيد رأياً للكوفيين ، فيقول : (ولكن النحاة قد أخطأوا الهدف حين زعموا أن المستثنى منه ، والمستثنى جملة واحدة لأن الذي يظهر من طبيعة الجمل الاستثنائية أن المتكلم بعد أن نطق بجملة تفيد العموم والشمول ، استدرك فنفي هذا الشمول عن شيء ما ، ولذلك أرجح صحة ما ذهب إليه المبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين من اعتبار إلا نيابة عن فعل مثل « استثنى » وكأن المتكلم قد أدرك في سرعة ، ولما يكد ينتهي من جملته فألحقها بجملة أخرى تبدأ بأداة نفي مركبة ، رغبة في إخراج المستثنى من الحكم الذي نسب إليه المستثنى منه ، ففي الاستثناء جملتان ، نرى في الأولى منهما المسند ملفوظاً ، وفي الأخرى يكون المسند ملحوظاً)[1] .

فهذا رأي في الاستثناء استلهم فيه الدكتور إبراهيم أنيس المذهب الكوفي .

---

(١) أسرار العربية ص ١١٥ .

* يقترح الدكتور شوقي ضيف أن يدمج باب كان في باب الفعل العام ، لأن كان فعل وليس يهمنا أن يكون تاماً أو ناقصاً ، ومن أجل ذلك يعرب المرفوع بعدها فاعلاً ، أما المنصوب فنعربه حالاً ، وهو رأي الكوفيين في اعراب خبرها[1] .

* فاذا قلنا الاسم الممنوع من الصرف معرب ، قلنا أيضاً : إن اسم « لا » النافية للجنس معرب وكذلك المنادى المفرد العلم ، وقد قال بذلك بعض الكوفيين فإما هذا ، وإما أن تذهب هذا المذهب من الإعراب في الأبواب الثلاثة كلها فتبنيها ، فيكون الممنوع من الصرف مبنياً مثل اسم « لا » والمنادى المفرد العلم في رأي البصريين[2] .

* وأضيف أنا أن رأي الكوفيين في نصب الخبر الظرف ، والمفعول معه ، والفعل المضارع بعد « فاء » السببية و « واو » المعية على الخلاف ، وكذلك إعراب فعل التعجب خبراً ، كما قال الكوفيون ، كل ذلك يغني عن عناء التقدير ومتاعبه .

هناك الكثير من الدعوات التجديدية للنحو قام بوحي من الخلاف بين المدرستين وآثاره . وأول دعوة تجديدية في النحو لها صفة التكامل هي دعوة ابن مضاء القرطبي ، وقد يكون سبق إلى بعض هذه الآراء ، لكن الذين سبقوه كانت آراؤهم عابرة ولم تترك في « نحوهم » آثاراً إيجابية بارزة[3] .

فدعوة ابن مضاء دعوة متكاملة قامت في جو المذهب الظاهري ، وتأثرت بالعنف الذي اتجه به الظاهريون الى فقه المذاهب الأربعة حتى رأينا « يعقوب » وهو أحد خلفاء الموحدين (٥٨٠ ـ ٥٩٥) يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء ، قاضي القضاة في دولته فألف كتاب

---

(١) شوقي ضيف ـ المدخل الى الرد على النحاة .

(٢) المرجع السابق ص ٥٤ .

(٣) من ذلك ما أسلفناه من كلمة أبي علي الفارسي في تفسير الرماني ، وفيما رواه الأنباري أيضاً عن مشايخ النحويين الثلاثة (راجع ما كتبناه من تغلب المنطق والفلسفة على النحو في آثار الخلاف) وراجع نزهة الألبا : ترجمة الرماني .

الرد على النحاة يريد به أن يرد نحو المشرق على المشرق ، وينقض فيه بعض الأصول التي أوغل فيها نحاة المشارقة .

وقامت هذه الدعوة على : (١) ـ الغاء نظرية العامل .
(٢) ـ الغاء العلل الثواني ، والثوالث .
(٣) ـ الغاء القياس .
(٤) ـ الغاء التمارين غير الواقعية ، لأن المذهب الظاهري الذي كان ابن مضاء على رأس منفذيه يقوم على التمسك بحرفية النصوص وتحريم القياس واستبعاد التعليلات منها .

ويلاحظ أن ابن مضاء عني بثورته على النحو البصري ، وهاجم النحاة البصريين ولم يعرض لنحو الكوفيين .

وقد سجل الدكتور شوقي ضيف هذه الظاهرة في مدخله إلى كتاب الرد على النحاة كما أشار إليها الدكتور المخزومي في كتابه : مدرسة الكوفية .

ولم يحاول ابن مضاء التوفيق بين المذاهب النحوية المختلفة ، ولم يبد حولها رأياً تقويمياً معيناً ، وهذا في تقديري العقم في هذه الدعوة ، وأنها لم تخصب آثارا عميقة في الدراسات النحوية .

وفي العصر الحديث عم الشعور بضرورة إصلاح النحو ، أو تبسيط قواعده وكانت الآراء المختلفة التي قيلت في محيط الخلاف بين النحاة أسانيد قوية للقائمين بحركتي الاصلاح أو التبسيط .

ومن هذه المحاولات التي استهدفت تبسيط النحو ، التخفف من الأعاريب المطولة وتيسر القواعد للدارسين ، او عرضها بصورة أقرب إلى الذهن ، وأيسر على الفهم :

ـ محاولة وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨[١] .

ـ ما اقترحه الدكتور شوقي ضيف في مدخل كتاب « الرد على النحاة » .

ـ ما اقترحه الاستاذ عبد المتعال الصعيدي في آخر كتابه « النحو الجديد »[٢] .

ومن محاولات الاصلاح محاولتان هامتان :

الأولى . محاولة الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه : احياء النحو ، وفيها أبدى رأياً في الظاهرة الاعرابية[٣] .

الثانية : محاولة الاستاذ أمين الخولي في بحثه الذي قدمه للمستشرقين في استانبول في مؤتمرهم المنعقد سنة ١٩٥٠ وموضوعه الاجتهاد في النحو العربي . وفيه أبدى الأستاذ أمين الخولي آراء جديدة في طبيعة اللغة ، وضرورة دراسة النحو على أساس هذه الطبيعة .

وعندما تدرس هذه الدعوات دراسة وافية ستجد أن أصحاب هذه الدعوات استفادوا من الآراء الخلافية ، واستعانوا بها فيما أبدوه من آراء .

الكف عن تناول مسائل الخلاف التي لا ثمرة لها في الدراسات النحوية لأنها ذات طابع عقلي بحت . وقد أشرت عند تقويمي للخلاف أن أكثر من نصف مسائل الانصاف تدور في نطاق نظري ، وتحتوي على أكبر قدر من الصراع العقلي ، وهي ليست بذات أثر في تطور الدراسات النحوية .

ليس معنى هذا أني أدعو إلى الغاء التراث للنحوي القديم ، فهذه ثروة فكرية

---

(١) اللجنة التي عهد اليها بذلك تألفت من الدكتور / طه حسين ، والاساتذة : أحمد أمين ، وابراهيم مصطفى ، وعلي الجارم ، ومحمد أبي بكر ابراهيم والأستاذ عبد المجيد الشافعي .

(٢) محاولة الاستاذ عبد المتعال الصعيدي لم تتجاوز الشكل بل انه اربى على القدماء في التفصيلات .

(٣) وأيضاً رأى ضرورة تناول الدراسة النحوية لنظم العبارة ونسجها لكنه فاته أن يستفيد من الخلاف بين المدرستين ، والاستفادة من دراسة المقارنة بين منهجيهما ، وما لهما من أعمال ، على أنه فيما يبدو لي انضم بالنحو الكوفي .

حصلنا عليها في ظروف تاريخية متباينة ، ولها قيمتها في الدراسة الأكاديمية ولكنها لا تصلح سنداً لمؤازرة تيار الفصيحة ، والعمل على تعميقه ، وتوسيع قاعدة الجمهور المتحدث بها .

فهناك إذن جانبان لدراسة الخلاف :

ما في الخلاف من مسائل لها تأثيرها وايجابيتها ، ينبغي دراستها بوعي واهتمام ، لأنها وراء كل دعوة اصلاحية في النحو .

وما في الخلاف من مسائل لا أثر لها في النحو لما حملته من أثقال الصنعة ومبادىء المنطق والفلسفة ينبغي أن نقصرها على من يريد دراسات أعلى في النحو .

وبقي الآن أن أشير إلى النحو العربي كما أتصوره بعد هذه القضايا التي أوضحتها والآراء التي اقترحتها ، وبعد طوافي بآراء الداعين لاصلاح النحو والباحثين في اللغة على مناهج علمية حديثة . في مجال الكلمة وأقسامها .

* هناك أسماء وأفعال ، وكلمات ذات خصائص مشتركة ، وأدوات . ويدخل في إطار الكلمات ذات الخصائص المشتركة (نعم وبئس - فعل التعجب - أسماء الأفعال)[1] .

* البحث في الأدوات من ناحية البساطة والتركيب ، وفي الضمائر من ناحية : أي جزء في الكلمة هو الضمير ؟ هذا كله بحث « نظري » يتناول طوراً من أطوار نحو اللغة ، وهو يصلح للدارسين لأصول اللغة ، لا للدراسات النحوية .

* ليس للأداة معنى ذاتي وإنما تستمد الأدوات معانيها من سياق الكلام ، وفي مجال الجملة .

* المعنى الفعلي يلازم كل الجمل ، لأن الحدث عنصر هام في حياة الكائنات الحية

---

(١) أبو حيان يقسم الكلمة الى اسم وفعل وحرف ثم يقول وزاد بعضهم وخالفه ويعنون بها اسم الفعل ، والكوفيون يريحون أنفسهم ويسمون اسم الفعل فعل . ارتشاف ص ١٠ مخطوطة .

لكن الصورة التعبيرية تختلف باختلاف الجمل ، فهناك منها ما يفيد الأحداث المتجددة غير المستقرة ومنها ما يفيد الأحداث التي لها طابع الاستمرار ، ومن الجمل ما يعتمد على ركنين ، ومنها ما يعتمد على ركن واحد . ومن هنا يمكن أن تقول : الجملة ثلاثة أقسام : (جملة اسمية ، وجملة فعلية وجملة ذات ركن واحد) ويدخل في الأخيرة المبتدأ المحذوف الخبر ، والخبر الذي حذف مبتدؤه ، والمصدر النائب عن فعله ونحوه من الصور التعبيرية المأثورة عن الاستعمال العربي ، مثل : سقيا لك ، وأهلا بك ونحوهما[١] .

* كان وأخواتها جمل فعلية لها فاعلها ، ومنصوبها حال ، كما رأى الكوفيون .

* الفاعل هو من فعل الفعل تقدم أو تأخر .

* من وقع عليه الفعل هو المفعول به ولو تقدم أو تأخر .

* من وقع عليه الفعل هو المفعول به ولو تقدم وشغل فعله بضميره ، لأن باب الاشتغال في النحو قائم على أسس منطقية لا تتمشى مع الطبيعة النحوية .

* التقديم والتأخير في الجملة ينبغي أن يرتبط بالاعتبارات البلاغية ، لا بافتراضات الصناعة النحوية .

* الفعل أقسام : ماض ، ومضارع طلبي ، ومضارع غير طلبي ، ومستمر وهو اسم الفاعل وتدرس في إطاره الصفة المشبهة ، غير أن صيغة اسم الفاعل تؤخذ من الأفعال غير المستقرة ، والصفة المشبهة من الأفعال الدالة على الأوصاف الدائمة ، وعلى المشاعر والعواطف والامتلاء والخلو ، ونحوها من الأفعال التي لها عمق وتأثير الأفعال الدائمة .

وفي مجال الظاهرة الاعرابية ، وظاهرة التصريف .

---

١) هذا رأي اتجه اليه بعض المحدثين ، وارتضيته لما فيه من تيسير للدراسات النحوية ، وإن لم يكن فيه تغيير جوهري .

* هناك كلمات ذات طابع اعرابي يمكن أن تظهر عليها علامات الاعراب المختلفة كالأسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة المجردة .

وهناك كلمات ليس لها هذا الطابع ، ويدخل في إطارها ما نطلق عليه اسم المبني ، وكذلك الكلمات المنتهية بالألف (أسماء كانت أو أفعالا) والمنتهية بالياء أو الواو إلا اذا تسلطت عليها عوامل النصب فتستخف العرب الفتح عليها .

ويدخل اسم « لا » والمنادى المفرد العلم في إطار الكلمات المعربة الممنوعة من التنوين .

* لا أرى في القول « بالعامل » بأسا على أنه وسيلة تعليمية مقربة يسند لها التأثير في الظاهرة الاعرابية على أن لا نغالي فيه ، ونقصره على العوامل اللفظية فحسب كالنواصب والجوازم ، وحروف الجر ، وإن وأخواتها ونحوها . كما أرى أن الخلاف الذي قال به الكوفيون يعد تطويراً لفكرة العامل ، ويساير الطبيعة اللغوية .

وما قيل وراء ذلك عن العامل فهو افتئات على الدراسة النحوية .

* والعلل النحوية ينبغي أن نكتفي بالعلة الأولى فحسب التي تحمل التبرير المباشر للظاهرة الاعرابية .

* ظاهرة التأنيث والتذكير لا يمكن أن توضع لها في لغة العرب ضوابط منطقية ومبلغ ما تهتم به لغة الاعراب ذكر علامات متعددة للتأنيث .

* ظاهرة التثنية والجمع في اللغة العربية تتصلان اتصالا وثيقاً ، حتى أن النحاة القدامى فهموا ذلك ، وكان يقولون عن الجمع السالم (الجمع على حد المثنى) ولذا قد تشترك ، أو كثيراً ما تشترك الظاهرتان في أسلوب واحد ففي القرآن الكريم (هذان خصمان اختصموا في ربهم) ، (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) .

* الإمالة لهجة قبائل عربية محددة . فلم تدرس على أنها ظاهرة تصريفية عامة في اللغة العربية ؟ .

* باب الاعلال والابدال يجب أن نقصره على الدراسة « الأكاديمية » وحدها وفي أمور عامة .

* الأساليب في النحو العربي مثل : التعجب[1] والمدح والذم ، والاختصاص والاغراء والتحذير ، والندبة والاستغاثة والنداء . لها أوضاع محددة ينبغي أن نخرجها من اطار الظاهرة الاعرابية وتدرس كأسلوب متكامل يعبر عن معنى أو عن ظاهرة نفسية معينة ، ومن العبث ضياع الوقت فيها مع التحليل الاعرابي .

* أسلوب النفي ينبغي أن يدرس متكاملاً بكل أدواته وصوره ، كما ينبغي أن يدرس مقترنا بالزمن ، لأن الزمن له تأثير معين في مدلول أدوات النفي ، فمنها ما ينفي الماضي ، ومنها ما ينفي الحال ، ومنها ما يقلب الزمن ، ومنها ما يفيد الاستمرار مع توقع الحدوث بعد تجاوز زمن النفي وهكذا .

هذا بعض مما انقدح في ذهني من أفكار بعد هذه الدراسة ، أرجو أن أكون موفقاً فيها ، أو في بعضها .

وأخيراً نحن أمام منهجين : منهج بصري وآخر كوفي ، الأول متحفظ والآخر مرن هنا أجد نفسي مع الاستاذ عباس حسن في رأي أبداه .

أن نأخذ بالمنهج البصري في دراسة النحو ، مع مراعاة ما أشرت إليه من اقتراحات وآراء في الخاتمة ، لأن المنهج البصري بصورته التي هو عليها لا يخدم الدراسات النحوية بصورة تحقق الغاية المطلوبة في نمو اللغة وتطويرها .

وأن نأخذ بالمنهج الكوفي الذي يعتد بكل مسموع ، ويحتفي بكل منقول في الدراسة اللغوية لأن أي مفردات تحمل طابع اللغة العربية ، وخصائصها في الاشتقاق والتصريف تعتبر ثروة لغوية ، توسع قاموس لغتنا الفصحى ، وينمي مادتها ، وتجعلها أقوى ما تكون في مواجهة مطالب الحياة والحضارة .

---

(١) يرى الكوفيون أن « أفعل به » في التعجب أمر لفظاً ومعنى ، وانما التزم افراده لأنه كلام جرى مجرى المثل . الموفي ص ١٣٢ .

وأنوه هنا بشخصية علم من أعلام النحاة الذي بذل جهدا كريما في دراسة الخلاف ، وتحري الانصاف ومع انتصاره في أكثر المسائل لمذهب البصرة فإني أراه خير من أحسن التعبير بأمانة عن مذهب الكوفة الذي ضاعت معظم آثار أبنائه .

كما أحمد له تقواه وورعه في الترجمة لأعلام النحاة في كتابه نزهة الألبا الذي عولت عليه كثيراً ، إذ أنه مع هواه البصري لم يجرح أعلام الكوفة .

كما أثنى على جهود مجمع الخالدين في متابعته العمل على تطوير الدراسات النحوية والاجتهاد في إصدار قواعد نحوية قائمة على فهم عميق للتراث ، ودراسة فاحصة له ، مثل :

جمع الجمع مقيس عند الحاجة .
يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه .
يقاس « تفعال » مصدرا للدلالة على الكثرة والمبالغة .
يقاس صوغ « فعّل » للتكثير والمبالغة[1] .

وقد أنهى بهذا كثيرا من ألوان الحرج التي كانت تواجه الكاتبين والمتحدثين بلغة الضاد ، من حفظة النحو البصري ، والمقدسين لأقيسته .

بارك الله في سلفنا العظيم ، وفي كل من وضع لبنة في بناء النحو للحفاظ على لغة القرآن الكريم من القدماء والمحدثين ، وفي أساتذتنا الذين كانوا روادا لنا على الطريق .

ووفقنا الله للعمل لخير الاسلام والمسلمين ، ولخير لغتنا الحبيبة لغة القرآن الكريم .

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

الباحث

---

(١) مجلة المجمع ـ دور الانعقاد العاشر من ١٨ / ١٠ / ٤٣ ـ ٣٩ / ٥ / ٤٤ الصفحات ص ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ .

فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

مصادر البحث

في سبيل إعداد هذا البحث اطلعت على مصادر شتى منها ما استوقفني طويلاً ومنها ما مررت به مرورا عابرا ، كل مصدر على قدر أهميته ، وعلى قدر ما له من صلة وثيقة بموضوع البحث ، ولا أريد أن أثبت هنا كل ما قرأته أو اطلعت عليه ، غير أني سأكتفي بما أشرت إليه في ذيول الصفحات من هذه الرسالة .

وهذه المصادر التي اطلعت عليها متنوعة منها المخطوط ، ومنها المطبوع ومنها ما يدور بحثه في الدراسات النحوية ، ومنها ما يبحث في أصول اللغة ومنها ما يبحث في التاريخ والطبقات ، ومنها ما يدخل في اطار المعارف العامة كدوائر المعارف ، وفهارس المخطوطات والمطبوعات .

ومن هذه المصادر القديم التليد ، ومنها المحدث الطريف .

وفي مقدمة هذه المصادر كلها المصدر الأوثق ، والمرجع الأقوم وهو القرآن الكريم .

وسأثبت هذه المصادر مرتبة ترتيباً أبجدياً حسب أسمائها ، مع ذكر مؤلفيها وطبعة الكتاب وتاريخها إن وجد ، ورقم المخطوطة في مكانها الموجودة فيه :

١ ـ الاتقان للسيوطي ـ طبعة الهند .

٢ ـ الاجتهاد في النحو العربي ـ بحث قدمه الاستاذ أمين الخولي لمؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول سنة ١٨٥١ م .

٣ ـ احياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى .
٤ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي .
٥ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة .
٦ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان مخطوط بدار الكتب رقم ٨٢٨ ونسخة مصورة رقم ٦١٥٦ .
٧ ـ أسرار العربية للدكتور ابراهيم أنيس .
٨ ـ أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري ـ تحقيق البيطار ـ سنة ١٩٥٧ م .
٩ ـ الأشباه والنظائر ـ للسيوطي .
١٠ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت .
١١ ـ الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس .
١٢ ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني طبع دار الكتب ، وط : بولاق .
١٣ ـ الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ـ الطبعة الثانية ـ حيد أباد الهند .
١٤ ـ الأمالي لأبي علي القالي .
١٥ ـ الأمالي لابن الشجري .
١٦ ـ الأمالي للزجاجي .
١٧ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ـ ط : دار الكتب .
١٨ ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري الطبعتان الثالثة والرابعة بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
١٩ ـ الأيام والليالي للفراء ـ مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٣٢ لغة .
٢٠ ـ الايضاح في علل النحو للزجاجي .
٢١ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني .
٢٢ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ـ القاهرة .
٢٣ ـ البلدان لابن الفقيه : ط : ليدن .
٢٤ ـ البيان والتبيين للجاحظ ـ تحقيق عبد السلام هارون .
٢٥ ـ تاريخ الأدب العربي ـ حنا الفاخوري ـ بيروت .

٢٦ ـ تاريخ الرسل والملوك ـ الطبري .
٢٧ ـ تاريخ الشعوب الاسلامية ـ بروكلمان ـ بيروت .
٢٨ ـ تاريخ الفلسفة الاسلامية ـ دي بور ـ ترجمة أبي ريدة .
٢٩ ـ تاريخ اللغات السامية ـ دكتور اسرائيل ولفنسون (أبو ذؤيب) لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٢٩ .
٣٠ ـ تاريخ العرب قبل الاسلام للأستاذ جواد علي .
٣١ ـ التبيان شرح الديوان المنسوب لأبي البقاء العكبري .
٣٢ ـ التصريح على التوضيح للشيخ خالد ـ بولاق .
٣٣ ـ التطور النحوي لبرجستراسر ـ القاهرة . وطبعة الخانجي تقديم د . رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٢ .
٣٤ ـ التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس .
٣٥ ـ تفسير البحر المحيط لأبي حيان .
٣٦ ـ تفسير الكشاف للزمخشري .
٣٧ ـ التكملة لابن الآبار .
٣٨ ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني .
٣٩ ـ الجمهرة لابن دريد .
٤٠ ـ حاشية الصبان على الأشموني ـ بولاق .
٤١ ـ الحجة في قراءات الأئمة السبعة ـ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٥٢٣ لابن خالويه . وطبع منه الجزء الأول محققاً .
٤٢ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي .
٤٣ ـ الحيوان للجاحظ ط . الحلبي .
٤٤ ـ خزانة الأدب للبغدادي ـ بولاق .
٤٥ ـ الخصائص لابن جني ط ٢ تحقيق الشيخ محمد علي النجار
٤٦ ـ دائرة المعارف الاسلامية .
٤٧ ـ دائرة المعارف لفؤاد أفرام البستاني .
٤٨ ـ دراسات نقدية في النحو العربي د . عبد الرحمن أيوب .

٤٩ ـ الدرر الكافية في أعيان المائة الثامنة لابن حجر .
٥٠ ـ درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ـ شرح الشهاب الخفاجي ـ تحقيق نولدكه .
٥١ ـ رأي في بعض الأصول النحوية لعباس حسن .
٥٢ ـ الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي ـ شرح وتقديم شوقي ضيف .
٥٣ ـ الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية للمقدسي .
٥٤ ـ سر صناعة الاعراب لابن جني ط أولى ١٩٥٤ .
٥٥ ـ سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي .
٥٦ ـ السلوك في أخبار الدول والملوك للمقريزي .
٥٧ ـ شرح ابن عقيل للألفية .
٥٨ ـ شرح السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري .
٥٩ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي . تحقيق نور الحسن وزميله .
٦٠ ـ شرح كافية ابن الحاجب للرضي .
٦١ ـ شرح المفصل لابن يعيش ط أوربا والقاهرة .
٦٢ ـ شذرات الذهب أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي .
٦٣ ـ الصاحبي لابن فارس .
٦٤ ـ صبح الأعشى للقلقشندي ـ القاهرة . الهيئة العامة للكتاب .
٦٥ ـ الصحاح للجوهري .
٦٦ ـ ضحى الاسلام ـ أحمد امين .
٦٧ ـ طبقات الشافعية ـ تاج الدين السبكي .
٦٨ ـ طبقات الشعراء ـ لابن سلام الجمحي .
٦٩ ـ طبقات القراء ـ لابن الجزري .
٧٠ ـ الطبقات الكبرى ـ لابن سعد .
٧١ ـ الطبقات الكبيرة لابن حجر ط . ليدن .
٧٢ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

٧٣ ـ العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ـ يوهان فك ترجمة د . عبد الحليم النجار .
٧٤ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه ، بتحقيق أحمد أمين وزميليه ـ لجنة التأليف ١٩٥٦ .
٧٥ ـ العمدة لابن رشيق القيرواني .
٧٦ ـ عيون الأخبار ـ لابن قتيبة الدينوري .
٧٧ ـ غاية النهاية ـ لابن الجزري .
٧٨ ـ غيث النفع للصفاقسي بذيل شرح الشاطبية المسمى سراج القاري المبتدي .
٧٩ ـ فتوح البلدان ـ للبلاذري .
٨٠ ـ الفهرست ـ لابن النديم .
٨١ ـ فهرس المخطوطات دار الكتب ـ فؤاد سيد .
٨٢ ـ فهرس المخطوطات المصورة ـ معهد المخطوطات المصورة .
٨٣ ـ فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي .
٨٤ ـ في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ط. ٢ م . الجامعة السورية .
٨٥ ـ القاموس المحيط للفيروزأبادي .
٨٦ ـ قلائد العقبان لابن خاقان .
٨٧ ـ الكامل للمبرد جـ ١ تحقيق د. زكي مبارك .
٨٨ ـ الكتاب لسيبويه .
٨٩ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ مصطفى عبد الله حاجي خليفة .
٩٠ ـ لسان العرب لابن مكرم .
٩١ ـ اللغة فندريس ترجمة الدواخلي والقصاص القاهرة سنة ١٩٥٠ .
٩٢ ـ اللمع لابن برهان نسخة مصورة بدار الكتب ميكروفلم .
٩٣ ـ مجالس ثعلب بتحقيق عبد السلام هارون ـ ذخائر العرب/دار المعارف .
٩٤ ـ مجلة كلية الآداب/المجلد السابع سنة ١٩٤٤ .
٩٥ ـ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق/مجلد ١٤جـ ٩ العدد الأول من المجلد ٢٢ .

٩٦ ـ محاضرات الأستاذ باول كـرواس طلبته الليسانس ـ كلية الآداب (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) .
٩٧ ـ محاضر مجمع اللغة العربية ـ دور الانعقاد الأول ، ودور الانعقاد العاشر من ١٨/١٠/٤٣ ـ ٢٩/٥/٤٤ .
٩٨ ـ المحتسب في القراءات الشاذة لابن جني ـ المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية .
٩٩ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.د . مهدي المخزومي ط سنة ٥٨ مصر .
١٠٠ ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف المصرية .
١٠١ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ـ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم سنة ١٩٥٥ .
١٠٢ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ط ٣ . تحقيق جاد المولى وآخرين .
١٠٣ ـ المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري مخطوطة بدار الكتب رقم ٢٨ نحو س (مجموعة) .
١٠٤ ـ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية للدكتور ناصر الأسد دار المعارف سنة ٥٦ .
١٠٥ ـ المعارف لابن قتيبة .
١٠٦ ـ معاني القرآن ـ للفراء مخطوط بدار الكتب (تفسير س ١٠) ومطبوع بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار سنة ١٩٥٥ .
١٠٧ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي .
١٠٨ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي .
١٠٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام .
١١٠ ـ المفضليات للضبي .
١١١ ـ مقدمة جوتولد فايل للإنصاف ترجمة عبد الحليم النجار .
١١٢ ـ مقدمة التاريخ لابن خلدون ـ الفصل الثالث : علم لسان النحو .
١١٣ ـ مقامات الحريري .

١١٤ ـ المنصف لابن جني شرح تصريف المازني .
١١٥ ـ منهج السالك الى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) بتحقيق محي الدين سنة ١٩٥٥ .
١١٦ ـ الموشح للمرزباني .
١١٧ ـ الموفي في النحو الكوفي ـ للسيد صدر الدين الكنغراوي ، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار المجمع العلمي بدمشق .
١١٨ ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردي .
١١٩ ـ نزهة الألبا في طبقات جمعية إحياء مآثر العرب ، وآخر في تحقيق د . عطية عامر .
١٢٠ ـ نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي .
١٢١ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري .
١٢٢ ـ نظرة في النحو ـ بحث للاستاذ طه الراوي جـ ٩ ص ١٠ مجلد ١٤ من مجلة المجمع العلمي بدمشق .
١٢٣ ـ نقد النثر لقدامة بن جعفر .
١٢٤ ـ النوادر لأبي علي القالي .
١٢٥ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ للسيوطي .
١٢٦ ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه ـ علي بن عبد العزيز الجرجاني .
١٢٧ ـ الوسيط في الأدب العربي وتاريخه ـ الشيخ احمد الاسكندري وزميلاه .
١٢٨ ـ وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان لابن خلكان ـ تحقيق محي الدين .
١٢٩ ـ يتيمة الدهر للثعالبي .

فهرس بأسماء الأعلام

الذين ترجمت لهم في ذيول الصفحات ، وهم مرتبون حسب ورودهم في صفحات الرسالة

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني
تقويم الخلاف ونتائجه

الموضوع	الصفحة

خاتمة البحث

١١٠٠ - ع - ٠٧٠ - ٨٠